مقدّمة المحقّق

الحمد لله منزل القرآن، معلم الإنسان البيان، والصلاة والسلام على خير العباد، وأفصح من نطق بالضاد سيدنا محمد، وعلى آله الطيبين الطاهرين، وصحبه الغر الميامين، ومن تبعهم وسار على نهجهم إلى يوم الدين، وبعد :

فإنَّ الله قد كتب لمتن الآجرومية القبول؛ فتناقلته الأمة جيلاً بعد جيل، ولا يخلو مصرٌ من أمصار المسلمين من علماءَ يُدرِّسونه، وطلبةٍ يُذاكرونه؛ حتى صار زاداً يستغني به المبتدئ؛ ويبتدأُ به المجتهد، وانعكس كلُّ ذلك على عناية العلماء المصنفين به، فتدافعوا نحوه يعملون على مناهج مختلفة؛ فبعضهم شرحه مختصراً، والآخر موسّعاً، وبعضهم أعرب ألفاظَه، والآخر أمثلتَه، وبعضهم صنَّف عليه حواشيَ، والآخر متممات، وبعضهم نَظَمه، والآخر شرح نَظْمه؛ وكان ثمرة ذلك أنْ أُحيطت الآجرومية بمكتبة كبيرة ونفيسة شارك في صنعها مجموعة مباركة من علماء الأمة الأفذاذ، لكنَّ هذه المكتبة لمْ تنل نصيبها من جهد الدارسين؛ فإنَّ جزءاً كبيراً منها لمّا يزلْ مخطوطاً، أو مطبوعاً طبعات قديمة غير محقَّقة.

وبعد إنهائي المرحلةَ التمهيديةَ من الدكتوراه نُسِّبتُ – كما كانت رغبتي – للعمل تحت إشراف الأستاذ المساعد الدكتور: معن يحيى محمد العبادي، فعرض عليَّ الاشتغال بالتحقيق، والعمل على تحقيق ودراسة كتاب: فَتْح غَافِرِ الْخَطِيَّة على الْكَوَاكِبِ الْجَلِيَّة نَظْم الآجُرُّومِيَّة لِمُحَمَّد بِنْ عُمَر نَوَوِيّ الْجاوِيّ (ت ١٣١٤ هـ)، حيث كان يمتلك مصوّرة عن مخطوط هذا الكتاب، وبعد اطلاعي على هذه المصوّرة انشرح صدري للعمل عليها لأسبابٍ أهمهما: محبتي للمشرف والعملِ معه تحت تخصُّصه، وشرف العمل التحقيقيّ ورِفعته، وطبيعة الكتاب المتكوّن من شقين: منظومة الكواكب الجلية للشيخ عبد السلام النبراوي، وشرحها للشيخ الجاوي، فباشرت العمل من فوري بعد استحصال موافقة لجنة الدراسات العليا على الموضوع، والتأكدِ من كون الكتاب غيرَ محقَّقٍ، وبعد أنْ وعدتهم بأنْ أحصل على نسخة الكتاب الأخرى المطبوعة في بولاق؛ ليكون التحقيق مستكملاً أركانه بالعمل به على ما توافر من نسخ الكتاب.

عمِلتُ بدءاً على مصورة المخطوط الموجودة لديَّ من نسختي الكتاب حتّى حصلت على نسخة بولاق، وبعد المقابلة استقرَّ لديَّ اعتماد المخطوط أصلاً أوَّلَ؛ رمزت له بالرمز (أ) ونسخةِ بولاق أصلاً ثانياً؛ رمزت له بالرمز (ب).

وكان مجمل عملي في قسمين: ضمّ الأول منهما ثلاثة محاور، جعلت الأول للتعريف بالجاوي متكلماً على: اسمه وكنيته وألقابه، وشيوخه، وتلاميذه، ورحلاته، ومكانته العلمية، ومؤلفاته، وسنة وفاته، كما ألحقت به فقرة عرضت فيها ما ذكرته المصادر عن الشيخ عبد السلام النبراوي. وتناول المحور الثاني دارسة الكتاب؛ فقمت بعرض مادته، ومنهج الجاوي فيه ومصادره، ودواعي تحقيقه والفوائد المنشودة من ذلك. وجاء المحور الثالث مطالب التحقيق؛ وصفت فيه النسختين المعتمدتين، وبيَّنتُ منهجي في تحرير الكتاب وتحقيقه، عرضت بعد ذلك صوراً عن الأصلين، ثمَّ وضعت نصَّ المنظومة (الكواكب الجلية) منفرداً بعد أنْ استخلصتها من بين طيَّات الشرح؛ عنايةً بها، وتسهيلاً للقارئ.

أمَّا القسم الثاني فقد ضمَّ نصَّ الكتاب محققاً، سائراً على ذلك بحسب الضوابط العلمية، وبعد انقضاء نصِّ الكتاب، جرَّدت له فهارس عامة للآيات القرآنية، والقراءات القرآنية، والأحاديث والآثار، والأشعار والأرجاز، والأعلام والجماعات، والمصنفات الواردة في المتن، وختمت بثبت المصادر والمراجع.

ولمْ يخلُ البحث من صعوباتٍ وعوائق استمرت معي حتى الساعة الأخيرة من الكتابة، أبرزها: عدم وجود مصادر تترجم لصاحب المنظومة، والصعوبة التي عانيتها لاستجلاب نسخة بولاق من مصر، ومشقَّة الوقوف على بعض المصادر التي اعتمدها الجاويّ في شرحه، إلى جانب خفاء كثيرٍ منها بسبب عبارة الشارح المبهمة، وضاعف حجم الصعوبات افتقارُ مكتباتنا العامة إلى كتب التراث بصورة خاصة، وتذليل هذه المصاعب وغيرها استنفذني طاقةً، وزمناً، وتفكيراً، ومادةً، ولا أبالغ إذا قلت إنَّ الجهد الذي سُكِب للوقوف على بعض هذه المصادر يعدلُ الجهد الذي استلزمه إكمال العمل بشقيه: التحقيق، والدراسة، وعزائي عن ذلك أنَّ الأجر على قدر المشقة.

وأتوجه هنا بالشكر لوالديَّ؛ فلولا حرصي على تلبية رغبتهما لما جلست اليوم في هذا المقام، كما أشكر عمي الحاج محمود؛ الذي ما فتئ يرعاني، وأشكر مشرفي الأستاذ المساعد الدكتور: معن يحيى محمد العبادي على عطاءه الثَّر، وتواضعه المُجلّ؛ فقد تعلَّمت منه الكثير، وأسأل الله أن يجزيه عني خيراً، وأشكر الأستاذ الدكتور: عبد الناصر حسن، رئيس مجلس إدارة الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق المصرية، الذي تجاوب معي، وأعلمني بوجود نسخة بولاق لديهم، وسهّل الوصول إليها، وأشكر طالبينا العزيزين: جهاد أحمد قادر، وتوانا محمد اللذين قاما بنسخ الكتاب في مصر وإرساله إليَّ، وأسأل الله أنْ يوفقهما في مسيرتهما العلمية، وأشكر

الدكتور: أحمد العضيب، رئيس قسم النحو والصرف في كلية اللغة العربية/ جامعة الإمام محمد بن سعود، والدكتور: سليمان بن عبد العزيز العيوني، عضو هيئة التدريس فيه، وأخي جابر العبدلي الجيزاني، والشكر موصول إلى كل من ساعدني، ومدَّني بالمصادر؛ فتمَّ بفضلهم العمل على الصورة المرجوَّة عندي.

وختاماً: ما كان من صوابٍ فمن توفيقي الله لي، وما وقع خلاف ذلك فهو من سنة الله التي أجراها على خلقه، وحسبي أنَّي أعْمَلتُ من الجهد أقصاه، ومن الفكر منتهاه، راجياً من المولى أنْ يكتب لنا القبول؛ فهو أجلّ مأمول.

الباحث

الموصل

١٤٣٥هـ - ٢٠١٤ م

القسم الأول

مُحَمَّد نَوَوِيّ الْجاوِيّ

وكتابه:

فَتْح غَافِرِ الْخَطيَّة على الْكَواكِبِ الْجَلِيَّة

اسمه وكنيته وألقابه:

أبو عبد المعطي مُحَمَّد نووي بن عمر بن عَرَبِيّ بن علي، الجاويّ، الشافعيّ، البنتنيّ إقليماً، التناريّ منشأً وداراً [(١)].

يعرف بالجاوي؛ لأنَّه قدم من جزيرة جاوَه، وهي من كبريات الجزر الإندونيسية تقع شرق دولة إندونيسيا إلى الشمال من جزيرة سومطرَه، وهي من أغنى جزرها بالموارد الطبيعية، وتضم السواد الأعظم من شعب إندونيسيا، وفيها تقع مدينة جاكارتا عاصمة إندونيسيا اليوم، وكان العرب قديماً يطلقون اسم جاوَه على إندونيسيا [(٢)].

والشافعيّ نسبة إلى مذهبه الذي يتعبد به، والبنتني ويقال البنتاني أيضاً،[(٣)] نسبة إلى (بَنْتَن)، وهي الجزيرة الذي ولد بها، وهي إحدى جزر الأرخبيل الإندونيسي تقع إلى الشرق من جاوه، بحكم موقها بين الصين والهند ازدهرت فيها التجارة الإندونيسية، وهي في وقتنا الحاضر من أهم مراكز الجذب السياحي في إندونيسيا[(٤)]. والتناري نسبة إلى (تَنَار) وهي إحدى مدن جزيرة جاوه تنتشر فيها الزراعة، وشهرتها اليوم أقلُّ من بَنْتَن [(٥)].

أما (نووي) فهو لقبٌ له أيضاً، يقال: محمد نووي، [(٦)] أو نووي الجاوي، [(٧)] أو محمد بن

---

(١) ينظر: نهاية الزين في إرشاد المبتدئين، الجاوي/ ٣، فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية: ٢/ ١١، ١٢، ١٣٤، ٦/ ١٥٧– ١٥٨، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع، فانديك/ ٤٩٩، المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة، عبد الله مرداد / ٥٠٤، تاريخ الشعراء الحضرميين، عبد الله السقاف: ٣/ ١٧١، فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي، عبد الستار الصديقي/ ١٦٣٧، فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٤٤، فهرس المكتبة التيمورية: ٣/ ٣٠٧، معجم المطبوعات العربية والمعربة، سركيس: ٢/ ١٨٧٩، أعلام المكيين، عبد الله المعلّمي: ٩٦٩/٢، سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، عمر عبد الجبار/ ٢٨٨، الأعلام، الزركلي: ٦/ ٣١٨، هدية العارفين، إسماعيل باشا البغدادي: ٢/ ٣٩٤، معجم المؤلفين، عمر كحالة: ١١/ ٨٧ .

(٢) ينظر: التاريخ الإسلامي، محمود شاكر ١٩/ ٤٢٤، إندونيسيا شعبها وأرضها، ديتس سميث/ ٣٩– ٤١، أطلس تاريخ الإسلام، حسين مؤنس/ ٣٨٢، أطلس التاريخ العربي الإسلامي، شوقي أبو خليل/ ٧٢، قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية، جودة حسنين – فتحي أبو عيانة/ ١١٨.

(٣) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ١٥٧، معجم المطبوعات العربية والمعربة ٢/ ٥٩١.

(٤) ينظر: الجغرافيا، ابن سعيد المغربي/ ١٧، اندونيسيا شعبها وأرضها/ ٦٥.

(٥) ينظر: إندونيسيا شعبها وأرضها/ ٣٣.

(٦) كذا عرَّف باسمه الجاوي في: نهاية الزين/ ٣، وينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ١٥٤، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ٥١٨، فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٧، فهرس دار الكتب المصرية: ٢/ ١٤٤، الأعلام: ٧/ ١٢٧.

(٧) ينظر: فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية: ٢/ ١١.

عمر نووي الجاوي. [١] ولم تذكر المصادر ماهية ومرجع هذا اللقب. ولعلَّ اسمه مركبٌ، فهو: محمد نووي. على عادة سكان تلك البلاد من التسمي بالمركَّب، ثمَّ تصرَّف به أصحاب التراجم، وأجروه مجرى الاسم المفرد المستقل، كما تذكر بعض المصادر أنَّ لقبه : نواوي.[٢].

(١) ينظر: معجم المؤلفين: ١٢/ ٨٣.

(٢) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر/ ٥٠٤، أعلام المكيين ٢/٩٦٩، سير وتراجم/ ٢٨٨.

شيوخه:

على الرغم من كثرة البحث والتفتيش في كتب التراجم والطبقات عن شيوخ الجاوي الذين أخذ عنهم، لم أقف إلا على أربعة منهم، فعدلت إلى مصنفاته المتاحة لعلي أجده يذكر أحداً من شيوخه تصريحاً، أو تلويحاً فلم أُفلح، ومن المؤكد أنَّ هذا العدد ليس صواباً، إذْ إنَّ جميع من ذُكِروا أخذ الشيخ عنهم في الحجاز، وهذا الشيء يقتصر عن أخذه عن شيوخ الحرمين، ويغضُّ الجانب المهم المتمثل برحلاته العلمية المتكررة إلى الشام ومصر، والأخذ عن علمائهما، إذ مكث زمناً فيهما يطلب العلم، فلا بدَّ أنّه اختلف إلى كثيرٍ من علماء البلدين، لم نجد من ذكرهم على سعة استقصائنا والله تعالى أعلم.

وشيوخه المذكورون هم:

- أحمد الدمياطيّ، [١] الشافعيّ، المكيّ، رحل إلى مصر، وجاور الأزهر فترة قرأ فيها على الشيخ إبراهيم البيجوريّ (ت ١٢٧٧ هـ) ثمَّ قدم مكة وأخذ عن عثمان الدمياطي (ت ١٢٦٥ هـ) وغيرهم، تولى الإفتاء في المذهب الشافعيّ، ثمَّ رحل إلى المدينة، وجلس فيها للتدريس والإفتاء، توفي بها سنة (١٢٧٠ هـ) ودفن بالبقيع [٢].

- أحمد النحراويّ. أحمد بن السيد بن عبد الرحمن بن أحمد، الشهير بالنحراويّ، الشافعيّ، المكيّ، كان متبحراً في العلوم، رحل إلى مصر، وجاور الأزهر سنين، فأخذ عن مشايخه، كالشيخ علي النجار (ت ١٣١٣ هـ)، والشيخ حسن عطار (ت ١٢٤١ هـ) وغيرهم. عاد إلى مكة فجلس للتدريس في الحرم المكي، وتخرج على يديه جملة من العلماء، منهم: الشيخ محمد الكتاني (ت ١٣٢٧ هـ) من مصنفاته: الدر الفريد. وهو

(١) لم تذكر كتب التراجم اسمه كاملاً، كما لم تصرح بمكان ولادته.

(٢) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر/ ٨٨- ٨٩، فيض الملك الوهاب/ ١٦١- ١٦٢، أعلام المكيين/ ٤٣٠- ٤٣١، سير وتراجم/ ٢٨٨ .

رسالة في التوحيد شرحها تلميذه الجاوي كما سيأتي، توفي بمكة سنة (١٢٩١ هـ) ودفن بالمعلاة [١].

- محمَّد حَسَب الله. محمد بن سليمان حسب الله، الشافعي، المكي، ولد بمكة المكرمة، وطلب العلم وهو صغير فأخذ عن علماء الحرمين، منهم مفتي مكة الشيخ أحمد الدمياطي، والشيخ عبد الحميد الداغستاني (ت ١٣٤٩هـ) والمحدث الشيخ عبد الغني الدهلوي (ت ١٢٩٦هـ) وغيرهم، تصدَّر للتدريس بالمسجد الحرام فدرَّس: التفسير، والحديث، والفقه، نعتَه الكتاني بـ:(عالم مكة). من مصنفاته: الرياضة البديعة في اصول الدين وبعض فروع الشريعة، وقد شرحه الجاوي كما سيأتي، وحاشية على مناسك الحج للخطيب الشربيني، وهداية العوام إلى معرفة الايمان والاسلام، وغيرها، توفي بمكة سنة ١٣٣٥هـ، ودفن بالمعلاة [٢].
- محمد بن عثمان بن عباس بن محمد بن عباس، الحنبليّ، الشهير بخطيب دوما، أخذ عن أَجِلَّةٍ من علماء عصره، وتخرّج على يده طلاب كثيرون، استقر ببلدته دوما، وولي الخطابة في جامعها الكبير، وفي سنة (١٣٠٥ هـ) سافر إلى الحج، وزار المدينة المنورة فاستقر بها، وولي تدريس المذهب الحنبلي بها؛ فقصده الطلاب، ومنهم الجاوي الذي أخذ عنه علم الحديث، توفي في المدينة سنة (١٣٠٨ هـ) ودفن بالبقيع [٣].

(١) ينظر: المختصر من كتاب نشر النور والزهر/ ١١٩- ١٢٠، أعلام المكيين/ ٩٦٤، فيض الملك الوهاب/ ١٥٦- ١٥٧.

(٢) ينظر: فهرس الفهارس والأثبات، محمد الكتاني: ١/ ٣٥٦، فيض الملك الوهاب/ ١٦٥٥- ١٦٥٧، أعلام المكيين: ١ /٣٧١-٣٧٢، الأعلام: ٦/ ١٥٢- ١٥٣، معجم المؤلفين: ١٠/ ٤٩ .

(٣) ينظر: المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل، ابن بدران/ ٤٨٨، مختصر طبقات الحنابلة، ابن شطّي/ ١٦٩، منتخبات التواريخ لدمشق، الحصني: ٢ /٧٦٦، فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٨، سير وتراجم/ ٢٨٨.

تلاميذه:

بعد عودة الجاوي من مصر، واستقراره في مكة انقطع إلى التدريس والإفادة، وحسبنا في هذا المقام أنْ نقف على نصٍّ ما قاله تلميذه عبد الستار الدهلوي في ذلك: " درَّس وأفاد، وتخرَّج به كثيرٌ من الطلبة الأمجاد ... وكان تدريسه ببيته غالباً وبمدرسته، ويحتوي درسه على مئتي طالبٍ بل أكثر، كما شاهدتُ ذلك بنفسي، وحضرتُهُ مراراً ... وليس له بمكة اشتغالٌ بغير التدريس والإفادة، والتأليف والعبادة. "(١) ولعلَّ أهم الدلالات التي يشير إليها هذا النص ما يأتي:

- أنَّ الجاويّ بعد رجوعه إلى مكة انقطع إلى التدريس، والتأليف، والعبادة، فلا بدَّ من أنَّ للتدريس جانباً واسعاً يوازي التأليف والتعبد، إنْ لم يكن يحظى بما هو أكثر منهما.
- للجاويّ مدرسة، والمدارس شأنها شأن المساجد تتسع للأعداد الكبيرة من الطلبة.
- أنَّه كان يقيم حلقات التدريس في داره، وهذا يدلُّ على أنَّه كان يدرس طلبةً غير طلبة المدرسة، ممن لم تتسع المدرسة لهم.
- أنَّ للجاوي عدداً كبيراً من الطلبة يحضر حلقته، ينيف على مئتي طالبٍ من الطلبة الأمجاد.

من خلال ما ذكرنا نتبيَّن أنَّ للشيخ تلاميذَ كثراً، تتجاوز أعدادهم المئات، لا سيما أنَّه قضى شطراً طويلاً من حياته بمكة في مرحلة التدريس والتأليف.

لكنَّ كتب التراجم والطبقات لم تذكرْ لنا أي اسم من أسماء طلابه، ما خلا الشيخ عبد الستار الدهلوي، الذي صرَّح في ترجمته للجاوي أنَّه حضر حلقات درسه، وأخذ عنه، وقال: " أجازني إجازة، وأمرني بكتب الإجازة، فحرَّرتها حسب أمره، وختم عليها بختمه الشريف، وهي من أجل غنم عندي" (٢).

وعبد الستار الدهلوي هو: أبو الفيض، أو أبو الإسعاد، عبد الستار بن عبد الوهاب بن خدايار بن عظيم حسين يار بن أحمد يار، المباركشاهويّ، البكريّ، الصديقيّ، الحنفيّ، الدهلويّ، ولد بمكة سنة (١٢٨٦ هـ) كان عالماً بالتراجم، وممن درَّس بالحرم المكي. من مصنفاته: فيض

(١) فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٨ .
(٢) م. ن/ ١٦٣٨- ١٦٣٩ .

الملك الوهاب المتعالي بأبناء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي، وسرد النقول في تراجم الفحول، والأزهار الطيبة النشر، وغيرها. توفي بمكة سنة (١٣٥٥ هـ).[٣].

ولعلَّ من أهم الأسباب التي تقف وراء إغفال كتب التراجم والطبقات ذكرَ طلاب الجاوي على الرغم من كثرتهم أنَّ أكثرهم كانوا من الوافدين على مكة المكرمة من البلاد البعيدة، ولا سيما من بلاد إندونيسيا، وشرق آسيا، الذين كانوا يأتون حجاجا ومعتمرين، فيجلسون زمناً بعد إدائهم المناسك يطلبون فيه العلم؛ ليرجعوا إلى بلادهم حاملين ما تحصلوا عليه من علوم على يد الجاوي وأقرانه، فالجاوي يتقن لغتهم، وهو أبصر بهم، وبما يحتاج أهل تلك البلاد إلى تعلمه، وكان أكثر هؤلاء الطلبة من جزيرة جاوه[٤] التي جاء منها الشيخ، وعرف بها فصار يطلق عليه الجاويّ.

---

(٣) ينظر: الأعلام: ٣/ ٣٥٤- ٣٥٥، معجم المؤلفين: ٥/ ٢٢١.
(٤) ينظر: أعلام المكيين: ٢/٩٦٩- ٩٧٠، دور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية، رضا السنوسي/ ٥٤.

رحلاته:

لعلَّنا نستطيع القولَ إنَّ الجاوي كان رحَّالا إلى حدٍّ ما، وانحصرت رحلاته في مراحل ثلاث(١):

الأولى: خروجه من بلده إندونيسيا في أقصى المشرق الإسلامي ودخوله مكة المكرمة واستقراره فيها، وكان عمره آنذاك عشر سنين، ولم تذكر لنا المصادر من كان معه من أهله أو أقربائه، وقد عمل في هذه المرحلة وكسب المال حتى أصبح ذا ثروة، مما يسَّر له اقتناء كتب كثيرة، أكبَّ على قراءتها، مع حرصه على أخذ العلوم عن علماء الحرم، ولعلَّ هذه المرحلة هي اللبنة الكبرى في مسيرته العلمية.

الثانية: رحلته إلى المدينة المنوَّرة، وقد مكث فيها زمناً يطلب علوم الحديث.

الثالثة: وهي مرحلة ذات طبيعة متكررة، إذْ ذكرت المصادر أنَّه بعد ذلك تكرَّرت رحلاته إلى مصر والشام، من أجل تحصيل العلوم عن مشايخ هذين البلدين، وتعد هذه المرحلة من المراحل المهمة في تكوين شخصيته العلمية واكتمالها على الحدِّ الذي وصل إليه الجاوي؛ لما فيها من رحلات متكررة للأخذ عن المشايخ، ولأنّها الفترة التي جلس بعدها للتأليف والتدريس.

ثمَّ تأتي بعد ذلك حقبة الاستقرار، التي تتمثل بانقطاعه عن الترحال، واستقراره في مكة حتى وفاته، وهذه المرحلة ثمرة المراحل السابقة، والعطاءُ العلمي الذي تمثَّل في مؤلفاته الوافرة التي جاوزت الأربعين مصنفاً، إلى جانب التدريس في حلقاته العلمية التي كانت تغصُّ بالطلبة، وهي

(١) ينظر: فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٨، المختصر من كتاب نشر النور والزهر/ ٥٠٤، سير وتراجم/ ٢٨٨، أعلام المكيين: ٢/٩٦٩- ٩٧٠.

مرحلة وزَّع فيها جهده على ثلاثة جوانب: العبادة، والتأليف، والتدريس في مدرسته، أو في داره الذي كان يقع في شعب علي[٢]، والذي توفي فيه رحمه الله.

(٢) ينظر: فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٨. وشعب علي هو الشعب الذي لجأ إليه بنو هاشم حين قاطعتهم قريش، فعرف فيما بعد بشعب أبي طالب، ثمَّ شعب بني هاشم، ويعرف اليوم بشعب علي. ينظر: معالم مكة التاريخية والأثرية، عاتق البلادي/ ١٤٥، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة/ ١٥٠.

مكانته العلمية:

تتجلى منزلة الجاوي العلمية في عدة جوانب، أهمها:

- حجم الإرث التأليفي الذي خلَّفه وتنوعه.
- ثناء العلماء عليه، وامتداحهم مؤلفاته.

إنَّ الناظر في إرث الجاوي –رحمه الله– التأليفي يظهر له جانب واضح يدلُّ على علوِّ منزلتِهِ العلمية. فإنَّا نجد كمًّا كبيراً من المصنفات، ليست باتجاه واحدٍ، بل توزعت على علومٍ مختلفة، شملت: التفسير، وعلوم القرآن، والعقائد والتوحيد، وعلوم الحديث، والفقه، والسيرة، والرقائق، والتصوف، والنحو، والصرف، وغيرها.

أما ثناء العلماء عليه وامتداحهم مؤلفاته، فقد لقبه أحمد تيمور (١٣٤٨ هـ)[(١)] بـ:" عالم الحجاز". وهذا لقبٌ جليلٌ إذا علمنا أنَّ تيمور كان من القامات التي ترجمت للعلماء وعرفت منازلهم، وإذا علمنا أنَّ مكة في ذلك الوقت كانت تزخر بالعلماء الأفذاذ،[(٢)] ولا سيما الوافدون أمثال الجاوي.

وشهد في حقِّه الشيخ عبد الستار الدهلوي[(٣)] شهادة تدلُّ دلالة قاطعة على علوِّ مكانته العلمية، فقال:" العالم الجليل، الفهامة النبيل، والإمام المجيد، صاحب المؤلفات الكثيرة، الذي طار صيته في البلاد والآفاق، وانعقد على صلاحه وعلمه الوفاق ... وله من المؤلفات ما تشهد أنَّه نال من العلم أقصى الغايات ... كيف لا؟ وهو علَّامة في المنقول والمعقول، فهَّامة في الفروع والأصول، بحر البيان الزاخر، وخاتمة الأوائل، وسند الأواخر، خاتمة المفسرين والمسندين".

---

(١) فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٣٠٧.

(٢) صنَّف العلماء كتبا خاصة تترجم للعلماء في ذلك العصر، ومنها: فيض الملك الوهاب، المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة، أعلام المكيين، وسير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة، أعلام الحجاز في القرن الرابع عشر للهجرة، محمد مغربي، وتراجم أعيان القرن الثالث عشر وأوائل القرن الرابع عشر، أحمد تيمور، ونثر الجواهر والدرر في أعيان القرن الرابع عشر، يوسف المرعشلي، ولآلئ الدرر في تراجم القرن الرابع عشر، أحمد الشعفي.

(٣) فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٧– ١٦٣٨ .

وصرَّح الشيخ عبد الله مرداد أبو الخير (ت ١٣٤٣ هـ) [١] بإمامته في المنقول والمعقول، فقال:" اجتهد حتى صار إماماً يرجع إليه في المنطوق والمفهوم ".

(١) المختصر من كتاب نشر النور والزهر/ ٥٠٤.

مؤلفاته:

كان الجاوي –رحمه الله– كثير التصنيف، فقد ذكر تلميذه عبد الستار الدهلويّ، وعمر عبد الجبَّار أنّه صنَّف قريباً من مئة كتاب،[١] وقد أحصيت أربعينَ منها، مستعيناً على ذلك بكتب الفهارس، والمطبوعات، ودور الطبع، وعلى هذا يكون ما ذكرته المراجع من مصنفاته ناقصاً، أو أنَّ العدد الذي ذكره الدهلويّ، وعمر عبد الجبَّار مبالغٌ فيه، وفيما يأتي عرضٌ لما وقفنا عليه من المصنفات على نسق حروف المعجم:

١. **الإبريز الداني في مولد سيدنا محمد العدناني** – صلى الله عليه وسلم– [٢].
٢. **بهجة الوسائل بشرح المسائل:** شَرَح فيه رسالته المسمّاة: الرسالة الجامعة، وهي رسالة في الفقه الشافعي، طبعت بهامش الكتاب [٣].
٣. **بغية الْعَوام فِي شرح مولد سيد الأنام عَلَيْهِ الصَّلَاة وَالسَّلَام:** وكتاب مولد سيد الأنام لابن الجوزي[٤].
٤. **ترغيب المشتاقين لبيان منظومة السيد البرزنجي في مولد سيد الأولين والآخرين**[٥]: وهو شرح على منظومة للشيخ محمد معروف البرزنجي (١٢٥٤ هـ)[٦].
٥. **التفسير المنير لمعالم التنزيل المسفر عن وجوه محاسن التأويل** – ويسمى أيضاً: **مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد:** وهو من أهم كتبه، يقع في مجلدين [٧]. وقد طبع حديثاً بتحقيق محمد أمين ضناوي .
٦. **تنقيح القول الحثيث بشرح لباب الحديث:** شرح فيه (لباب الحديث) للإمام السيوطي،

---

(١) ينظر: فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٧، سير وتراجم/ ٢٨٨.
(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٧٩، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٣/ ١١.
(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٧٩، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٣/ ٢٠٤.
(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٧٩، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٣/ ١٨٩.
(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٧٩.
(٦) ينظر: الأعلام: ٧/ ١٠٥، معجم أعلام شعراء المدح النبوي، محمد أحمد درنيقة/ ٤٠٠.
(٧) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٧٩، الأعلام: ٦/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ١١/ ٨٧.

وهو كتاب أصدرته دار الكتب العلمية، [1] ولم أقف في كتب الفهارس والتراجم على من يذكر له هذا المصنف، والله أعلم.

٧. **الثِّمَار اليانعة المنيعة فِي شرح الرياض البديعة:** وهو شرح لكتاب (الرياض البديعة في أصول الدين وبعض فروع الشريعة) لشيخه محمد حسب الله الذي ترجمنا له آنفا، طبع بهامش الكتاب،[2] وقد طبع حديثا بتحقيق محمد بدر الدين التلوي [3].

٨. **تيجان الدرارى على رِسَالَة الباجوري:** ووهو شرح على رسالة مختصرة في علم التوحيد لإبراهيم بن محمد الباجوري (ت ١٢٧٧ هـ)[4] طبعت بهامش الكتاب [5].

٩. **حلية الصّبيان فِي شرح فتح الرَّحْمَن:** وهو شرح لكتاب (منهل العطشان على فتح الرحمن) لأحمد زيني دحلان المكي (ت ١٣٠٤ هـ) [6] في التجويد [7].

١٠. **الدُّرَر البهية فِي شرح خَصَائِص النَّبَوِيَّة:** وهو شرحٌ لقصيدة (السراج الْوَهَّاج فِي مديح صَاحب الْمِعْرَاج) للشيخ البرزنجي [8].

١١. **ذَرِيعَة الْيَقِين على أمِّ الْبَرَاهِين:** وهو شرح لكتاب (أم البراهين) لمحمد بن يوسف السنوسيّ (ت ٨٩٥ هـ) [9] في العقيدة [10].

١٢. **الرسالة الجامعة بين أصول الدين والفقه والتصوف:** طبعت هذه الرسالة مع (بهجة الوسائل) [11].

١٣. **الرياض القوليّة:** وهو كتاب مختصر في علم الصرف طبع على هامش كتابه

---

(١) ينظر: الموقع الرسمي لدار الكتب العلمية على شبكة المعلومات الدولية: http://www.al-ilmiyah.com/_Product.php?Action=Detail&ProductID=1510

(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠، و إيضاح المكنون: ٣/ ٣٤٦ .

(٣) ينظر: الموقع الرسمي لدار الكتب العلمية على شبكة المعلومات الدولية: http://www.al-ilmiyah.com/_Product.php?Action=Detail&ProductID=3155

(٤) ينظر: الأعلام: ١/ ٧١ .

(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠، ٢/ ١٩٨٣، هدية العارفين: ١/ ١٩١، ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٣/ ٣٤٢.

(٦) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠، إيضاح المكنون: ٣/ ٤٢٠ .

(٧) ينظر: معجم المؤلفين: ١/ ٢٢٩ .

(٨) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠، هدية العارفين: ٢/ ٣٦٩، إيضاح المكنون: ٣/ ٤٦٤ .

(٩) ينظر: الأعلام: ٧/ ١٥٤ .

(١٠) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠، إيضاح المكنون: ٣/ ٥٤٣ .

(١١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠ .

(الفصوص الياقوتية) [١].

١٤. **سلالم الْفُضَلَاء فِي شرح هِدَايَة الأَذكياء:** وهو شرح لمنظومة (هِدَايَة الأَذكياء) لزين الدين المليباريّ (ت ٩٢٨ هـ) [٢] وهي منظومة في التصوف [٣].

١٥. **سلم النجَاة على سفينة الصَّلَاة:** وهو شرح لكتاب (سفينة الصَّلَاة) لعبد الله بن عمر الحضرميّ (ت ١٢٧١ هـ) وهو كتاب في الفقه الشافعي طبع على هامش الشرح [٤].

١٦. **سلوك الجادة على لمْعَة المفادة:** وهو شرح على رسالة (لمعة المفادة في بيان الجمعة والمعادة) في الفقه الشافعيّ[٥]. ولم أقف في مراجعتي كتب الفهارس والتراجم على صاحب الرسالة.

١٧. **شرح البردة:** طبع على هامش كتابه (مصباح الظلم) [٦].

١٨. **العقد الثمين شرح منظومة فَتْح الْمُبين فِي مَسْأَلَة السِّتين:** وهو شرحٌ على منظومة شهاب الدين أحمد بن قريبة المحليّ (ت ٨٢٠ هـ) في الفقه الشافعيّ [٧].

١٩. **شرح منظومة الدمياطي في التوسل بأسماء الله الحسنى:** وهو شرحٌ على منظومة محمد الدمياطي (ت ٩٢١ هـ) [٨] وقد طبعت المنظومة مع شرحها[٩].

٢٠. **عُقُود اللجين فِي بَيَان حُقُوق الزَّوْجَيْن.** [١٠].

٢١. **فتح الصمد العالم على مولد الشيخ أحمد بن قاسم**[١١]: وهو ترجمة للشيخ أحمد بن قاسم الغزيّ (ت ٩١٨هـ) [١٢].

---

(١) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ٤٩٩، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢ .
(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ٥٧٧، الأعلام: ٣/ ٦٤، معجم المؤلفين: ٤/ ١٩٣ .
(٣) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ٤٩٩، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٠ .
(٤) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٤/ ٢٤ .
(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٤/ ٢٥ .
(٦) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٣ .
(٧) ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٦٦١، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ٣٧٧، ٢/ ١٨٨١، إيضاح المكنون: ٤/ ١٠٥ .
(٨) ينظر: الأعلام: ٥/ ٣٣٦، معجم المؤلفين: ٨/ ٢٦٠ .
(٩) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١ .
(١٠) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١، الأعلام: ٦/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ١١/ ٨٧ .
(١١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١ .
(١٢) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ١٥٤ .

٢٢. **فتح غَافِر الخطية على الْكَوَاكِب الجلية نظم الآجرومية:** وهو الشرح الذي نقوم بتحقيقه في دراستنا هذه، وسيأتي الكلام عنه مفصّلاً.

٢٣. **فتح الْمُجيب فِي شرح مُخْتَصر الْخَطِيب:** وهو شرح على مختصر الخطيب الشربيني (ت ٩٧٧هـ)[١] في فقه الحجِّ ومناسكه، وقد طبع المختصر بهامش الكتاب[٢].

٢٤. **فتح المجيد في شرح الدر المجيد:** وهو شرح لكتاب (الدر المجيد) للشيخ احمد النحراوي وهو كتاب في علم العقائد والتوحيد[٣].

٢٥. **الفصوص الياقوتية على الرَّوْضَة البهية:** وهو كتاب في علم الصرف[٤].

٢٦. **قامع الطغيان على منظومة شعب الإيمان:** وهو شرح على منظومة (شعب الإيمان) لزين الدَّين المليباريّ[٥].

٢٧. **قطر الْغَيْث فِي شرح الْمسَائِل:** شرح فيه مسائل أبي اللَّيْث السمرقنديّ (٣٧٣ هـ)[٦] ذكر فيه أيضاً مسائل معينة في التوحيد[٧].

٢٨. **قوت الحبيب الْغَرِيب على شرح ابْن قَاسم للتقريب:** وهو توشيح على كتاب (الفتح القريب المجيب في شرح التقريب) لابن قاسم الغزي الذي شرح فيه كتاب (التقريب) لأبي شجاع الأصفهاني (ت ٥٩٣هـ)[٨] في الفقه الشافعي[٩]، وقد طبع حديثاً بتحقيق محمد بن عبد العزيز الخالديّ.

٢٩. **كاشفة السجا في شرح سفينة النجا:** وهو شرح على كتاب (سفينة النجا) لسالم بن سمير الحضرمي[١٠] في الفقه الشافعي طبع على هامش الشرح[١١].

---

(١) ينظر: الأعلام: ٦/ ٦

(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١، إيضاح المكنون: ٤/ ١٧٢ .

(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١ .

(٤) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ٤٩٩، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢، إيضاح المكنون: ٤/ ١٩٢، معجم المؤلفين: ١١/ ٨٧

(٥) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٧٦٣، ٢/ ١٨٨٢، إيضاح المكنون: ٤/ ٢١٨، الأعلام: ٦/ ٣١٨ .

(٦) ينظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٩٩٨، هدية العارفين: ٢/ ٤٩٠، الأعلام: ٨/ ٢٧ .

(٧) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٤/ ٢٣٥، الأعلام: ٦/ ٣١٨

(٨) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ١٥٤ .

(٩) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢، إيضاح المكنون: ٤/ ٢٤٥، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤ .

(١٠) لم أقف على سنة وفاته.

(١١) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ١٥٧، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢ .

٣٠. **كشف المروطية عن ستار الآجرومية**: شرح فيه المقدمة الآجرومية لابن آجروم (ت ٧٢٣)[١].

٣١. **لباب الْبَيَان**: وهو شرح على رسالة الشيخ حسين المالكي (ت ١٢٩٢ هـ)[٢] في الاستعارات[٣].

٣٢. **مراقى الْعُبُودِيَّة فِي شرح بداية الْهِدَايَة**: وهو شرح على كتاب (بداية الْهِدَايَة) للإمام الغزالي (ت ٥٠٥ هـ)[٤] ومادته في علم التصوف، وقد طبع الكتاب مع شرحه[٥]، ثم طبع حديثاً بتحقيق وائل محمد عبده[٦].

٣٣. **مرقاة صعُود التَّصْدِيق فِي شرح سلّم التَّوْفِيق**: شرح فيه كتاب (سلّم التوفيق) لابن طاهر (ت ١٢٧٢ هـ)[٧] وهو كتاب في علم التصوف، وقد طبع إلى جانب الشرح[٨].

٣٤. **مصباح الظلم على المنهج الأتم**: وهو شرح على كتاب (المنهج الأتم في تبويب الحكم) للشيخ على بن حسام الدين الهنديّ (توفي في حدود ٩٧٧ هـ)[٩]، وهو في علم التصوف طبع مع الشرح[١٠].

٣٥. **منظومة نقاوة العقيدة**. وهي منظومة في العقيدة طبعت مع شرح الناظم لها[١١].

٣٦. **منهاج الراغبين فِي الصفاء الأنسيّ ومعراج الواصلين إِلَى الْحِمَى الْقُدسِيّ**. وهي منظومة في العقيدة[١٢].

---

(١) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢، الدليل إلى المتون العلمية، عبد العزيز بن إبراهيم/ ٤٩٥ .

(٢) ينظر: الأعلام: ٢/ ٢٣٠ .

(٣) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٢، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٤/ ٣٩٩ .

(٤) ينظر: الأعلام: ٧/ ٢٢- ٢٣ .

(٥) ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ١٦٥، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٤١١، ٢/ ١٨٨٣، الأعلام: ٦/ ٣١٨

(٦) ينظر: الموقع الرسمي لدار الكتب العلمية على شبكة المعلومات الدولية: www.al-ilmiyah.com/_Product.php?Action=Detail&ProductID=4720

(٧) ينظر: الأعلام: ٦/ ٣١٨ .

(٨) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ٥١٨، ٢/ ١٨٨٣، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، الأعلام: ٦/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ١١/ ٨٧.

(٩) ينظر: كشف الظنون: ١/ ٥٦٠، الأعلام: ٤/ ٢٧١، ٢٧٢ .

(١٠) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٣ .

(١١) ينظر: إيضاح المكنون: ٤/ ٦٧٤ .

(١٢) ينظر: هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٤/ ٥٨٦ .

٣٧. **نصائح العباد في بيان ألفاظِ منبهاتٍ على الاستعداد ليوم المعاد لابن حجر العسقلاني:** وهو كتاب أصدرته دار الكتب العلمية، [١] ولم أقف في كتب الفهارس والتراجم على من يذكر له هذا المصنف، والله أعلم.

٣٨. **نهاية الزين بشرح قرة العين:** وهو شرح على كتاب (قرة العين) لزين الدين المليباريّ في الفقه الشافعي [٢]، وقد طبع حديثاً بتحقيق: عبد الله محمود محمد عمر [٣].

٣٩. **النهجة الجيدة لحلِّ نقاوة العقيدة:** وهو شرح على منظومة (نقاوة العقيدة) للجاوي أيضاً، وهي منظومة في التوحيد [٤].

٤٠. **نور الظلام شرح عقيدة العوام:** وهو شرح على منظومة (عقيدة الْعَوام) لأحمد المرزوقيّ (ت ١٢٨١ هـ) [٥]، وهو منظومة في العقيدة طبعت مع الشرح [٦].

وبعد هذا العرض المجمل لما وقفنا عليه من مصنفاتٍ للجاويّ يبدو لنا ما يأتي:

- أنَّ الجلَّ الأعظمَ منها شروحٌ على مختصرات، ومتون، ومنظومات.
- أنَّ جميع مصنفاته تقع في مجلد واحد إلّا تفسيره فيقع في مجلدين. وهذا يدل على أنَّه لم يكن يميل إلى التصنيفات المطولة والموسعة، ولعلَّ تلك كانت صفة التأليف في عصره.
- أنَّ جهده التأليفيّ لم يكن موجهاً إلى علم واحد، بل توزَّع بين علوم متنوعة، كالتفسير، وعلوم القرآن، والعقائد والتوحيد، وعلوم الحديث، والفقه، والسيرة، والرقائق، والتصوف، والنحو، والصرف، وغيرها. وهذا يدلُّ على ثقافته الموسوعية من حيث إحاطته بعلوم شتى وتصنيفه فيها.

---

(١) ينظر: الموقع الرسمي لدار الكتب العلمية على شبكة المعلومات الدولية:
http://www.al-ilmiyah.com/_Product.php?Action=Detail&ProductID=5548

(٢) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٣، ٢/ ١٧٦٢، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، إيضاح المكنون: ٤/ ٦٩١، الأعلام: ٦/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ١٢/ ٨٣ .

(٣) ينظر: الموقع الرسمي لدار الكتب العلمية على شبكة المعلومات الدولية:
http://www.al-ilmiyah.com/_Product.php?Action=Detail&ProductID=5628

(٤) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٣، إيضاح المكنون: ٤/ ٦٧٤ .

(٥) ينظر: الأعلام: ٦/ ٣١٨ .

(٦) ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨٣، إيضاح المكنون: ٤/ ٦٨٥، الأعلام: ٦/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ١١/ ٨٧.

- أنَّ جميع مصنفاته الأربعين مطبوعة طبعات قديمة، ومنها ما أعيد طباعتها حديثاً مع تحقيقها، وهذا يدلُّ على القيمة العلمية لهذه المصنفات حيث لاقت عناية دور الطبع، الذي يسلتزم إقبال القارئ على اقتنائها وقراءتها.

وفاته:

توفي الجاويّ بمكة المكرمة،[١] ودفن بالْمُعَلَّاةِ [٢]. واختلف في سنة وفاته على أربعة أَقوال:

الأول: أَنَّها سنة اثنتا عشرة وثلاثمئة وألف من الهجرة (١٣١٢ هـ)، قال أحمد تيمور:" ... المتوفى سنة ١٣١٢ على ما أخبرنا به أحد فضلاء جاوة "[٣].

الثاني: أَنَّها سنة أربع عشرة وثلاثمئة وألف من الهجرة (١٣١٤ هـ)، قال بذلك تلميذه عبد الستار الدهلوي،[٤] وأخذ به عمر عبد الجبار[٥].

الثالث: أَنَّها سنة خمس عشرة وثلاثمئة وألف من الهجرة (١٣١٥ هـ)، قاله إسماعيل باشا (ت ١٣٩٩هـ) صاحب هدية العارفين[٦].

الرابع: أَنَّها سنة ست عشرة وثلاثمئة وألف من الهجرة (١٣١٦ هـ)، هي كذلك في: تاريخ الشعراء الحضرميين،[٧] وأعلام المكيين، [٨] والأعلام،[٩] ومعجم المؤلفين[١٠].

ونحن نرجح القول الثاني؛ لأنَّ الدهلويّ أقرب المذكورين إلى الجاوي، فقد كانا يسكنان مكة، وكان على صلة قوية به؛ إذْ قرأ عليه، وزاره في بيته، وهو أعرف الناس بأمور شيخه، وقد يكون الوحيد ممن ذكرنا قد رأى الجاوي، وجالسه، وأخذ عنه. والله تعالى أعلم.

---

(١) ينظر: تاريخ الشعراء الحضرميين: ٣/ ١٧١، هدية العارفين: ٢/ ٣٩٤، أعلام المكيين: ٢/٩٧٠، الأعلام: ٦/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ١١/ ٨٧ .

(٢) ينظر: فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٩، والْمُعَلَّاةِ هي: مقبرة مكة، تقع في أول طريق الحجون على يمين المتوجه إلى الحرم المكي، وفي الجهة الشرقية منها قبر السيدة خديجة زوج الرسول –صلى الله عليه وسلم– وفيها قبور كثير من الصحابة، والعلماء، وأهل الفضل. ينظر: معجم البلدان: ٥/ ١٥٨، عرف الطيب في أخبار مكة ومدينة الحبيب، العاقولي/ ١٢٣– ١٢٤، شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام، أبو الطيب الفاسي: ١/ ٢٥– ٢٧، المعالم الأثيرة في السنة والسيرة، محمد شُرَّاب/ ٢٧٧ .

(٣) ينظر: فهرس الخزانة التيمورية: ٣/ ٣٠٨ .

(٤) ينظر: فيض الملك الوهاب/ ١٦٣٩ .

(٥) ينظر: سير وتراجم/ ٢٨٨ .

(٦) ينظر: ٢/ ٣٩٤ .

(٧) ٣/ ١٧١ .

(٨) ٢/٩٧٠ .

(٩) ٦/ ٣١٨ .

(١٠) ١١/ ٨٧ .

الناظم عبد السلام النبراوي:

عبد السلام بن مجاهد، النبراوي، السليلي، صاحب: الكواكب الجلية نظم الآجرومية. هذه الترجمة التي ذكرها الشارح للناظم، وقد راجعت كتب التراجم والفهارس فلمْ أقف على ذكرٍ له إلا في: إيضاح المكنون، (١) وفهرس الكتب العربية الموجودة بالدار المصرية،(٢) والدليل إلى المتون العلمية، (٣) ولا يوجد فيها ما يضاف إلى ما ذكره الشارح، فلم يذكروا له مصنفاً غير: الكواكب الجلية، ولا شيخاً أو طالباً، ولا موطناً، ولا حتى سنة وفاته، مما مدَّ عملية البحث واسعا جداً، وضاعف عليَّ الجهد كثيراً؛ فراجعت لأجل ذلك من الكتب المراجع العشرات، منها كتب تراجم عامة، وكتب تَتِمَّات ومستدركات على كتب التراجم العامة، وكتب تراجم تختص بحقب زمنية معينة، أو بمواطن معينة، أو بأعيانٍ، وموسوعاتٍ، وفهارسَ الكتب، وحتَّى فهارسَ المخطوطات، وفي كلِّ ذلك لمْ أجد له ترجمة أو ذكراً ولو عَرَضاً في أي واحدٍ منها، ولمْ أنقطع عن البحث طوال فترة الكتابة، ولم أكتفِ بالكتب بل راجعت شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت) لعلّي أقف على ما يضاف فلم أفلحْ، كما أنّي تراسلت إلكترونيًّا مع العشرات من المنتسبين إلى (النبراوي) فمن تجاوب منهم معي استسمح عن الإفادة معتذراً بجهله هذه الشخصية.

وأمَّا مجاهد النبرواي فقد ورد اسمه إلى جانب عبد السلام كما يلي: عبد السلام بن مجاهد. (٤) وذكر الشارح أنَّه ليس الأب المباشر للناظم، وإنما هو من ذريته، (٥) ولم أقف على ترجمة له إلا من بعض المعلومات المنشورة في منتديات غير رسمية على شبكة المعلومات الدولية (الإنترنيت)؛ فهي غير موثوقة، ولا يمكنني الاعتماد عليها في البحث (٦).

---

(١) ينظر: ٤/ ٥٤٢ .

(٢) ينظر: ٢/ ١٤٤، ١٥٤ .

(٣) ينظر: ٥٠١ .

(٤) ينظر: إيضاح المكنون: ٤/ ٥٤٢، فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار المصرية: ٢/ ١٤٤، ١٥٤، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥٠١ .

(٥) ينظر: الصفحة/ ١، من التحقيق.

(٦) من ذلك أنَّهم ذكروا أنَّه من أهل الكرامات، وساقوا له نسباً يمتدُّ به إلى علي بن أبي طالبٍ رضي الله عنه.

و(النبراوي) نسبةً إلى: نبروه. وهي من مدن مصر، تقع بإقليم السمنودية على طريق دمياط، وتتبعها قرى كثيرة، وهي اليوم تابعة لمحافظة الدقهلية، شهدت هذه المدينة الكثير من الوقائع التأريخية، وفيها كثير من المساجد الأثرية (١).

والسليلي: نسبة إلى أحد الصحابة، والذي يرجع الناظم بنسبه إليه (٢).

---

(١) ينظر: مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب، عباس بن محمد المدني/ ٦٢، والموقع الرسمي للموسوعة الحرَّة على شبكة المعلومات الدولية: http://ar.wikipedia.org/wiki

(٢) ينظر: الصفحة/ ٢، من التحقيق.

ثانياً في: دراسة الكتاب

عرض مادة الكتاب:

لمْ يكن للجاويّ خيارٌ واسع في تنظيم مادة الكتاب؛ فهو محكومٌ بالمنظومة التي يشرحها، فالتزم بتقسيم الأبواب بحسب ورودها في المنظومة، حاصراً مجاله التنظيمي داخل تلك الأبواب عن طريق التحكم في عرض المادة، والخروج عن تسلسل الناظم داخلها، مع كثيرٍ من الإضافات التي قصد بها الجاويّ جعل الباب تامًّا من دون نقص، والاستدراك على الناظم في مسائل كثيرة، وأكثر أيضاً من التنبيهات، وفي عرضنا لمحتوى الشرح سنحيل به إلى الجاويّ فحسب، وما كان من عمل الناظم في تقسيم أبواب الكتاب داخل تحت ذلك.

بدأ الجاوي رحمه الله شرحه بخطبة تمهيدية طويلة، تنيف على عشر صفحات، تناول فيها مجموعة من المقدمات العامة، استهلها بحمد الله، والصلاة على نبيه –صلّى الله عليه وسلّم– ثمَّ عرَّف بالمؤلَّف قائلاً:" فهذا شرحٌ لنَظْم الآجِرّومية، المسمى بـ(الكواكب الجلية) للشيخ: عبد السلام بن مجاهد النبراوي، سميته: (فَتْح غافِرِ الخَطَيَّة)". ثمَّ تكلَّم عن البسملة، ذاكراً بعض الأوجه الإعرابية التي تحتملها ألفاظها.

بعد ذلك شرع في شرح مقدمة المنظومة، فعرَّف موجزاً بالناظم، ثمَّ انتقل إلى الكلام عن العِلْم، ذاكراً فضله، ومشيداً بأهله، مستشهداً على ذلك بنصوص من القرآن الكريم، وأقوال الصحابة – رضي الله عنهم – فضلاً عن المقطوعات الشعرية. ثمَّ تكلم عن فضل علم النحو خاصَّةً، فعرَّفه، وبيَّن غايته، وأشاد بفضله، وحثَّ على وجوب تعلّمه، وساق لذلك مجموعة كبيرة من نصوص الأثر، بعد ذلك أثنى على المولى عزَّ وجل؛ بذكره أسماءَ جلاله، وصفاتِ كماله، وبيَّنَ المذهب الحق في توحيدهما على مذهب أهل السنة وسلف الأمة، مخطِّئاً الفرق الأخرى التي ضلت فيهما، كالمعتزلة. وبيَّن في أثناء الصلاة على النبي –صلّى الله عليه وسلّم– المقصود بـ(الآل)، ذاكراً مجموع ما ورد في المسألة من أقوال، مضعِّفاً مذهب النوويّ القائل بأنهم الأتقياء من الأمة، وذكر أنَّ الصحابة هم: من اجتمعوا به – صلى الله عليه وسلم – مؤمنين بعد البعثة، في حال حياة كلٍّ.

ثمَّ تكلَّم عن صاحب الآجرومية، فذكر اسمه، وكنيته، وسرد جانباً مما ذكره أهل التراجم من كراماته، وأشاد بمقدمته في النحو التي كتب الله لها القبول؛ فلا يكاد يخلو بلد من بلاد الإسلام منها، وكل ما ذكره الجاوي آنفاً جاء متصلاً بخطبة الكتاب؛ فهو لمَّا يشرع بعد في أبواب الكتاب. وبعد مطالعة الشرح وقراءته قراءة متأنية يمكن لنا أنْ نقول إنَّ الجاوي قسَّم شرحه على خمسة أقسامٍ هي:

القسم الأول: **الكلام وأقسامه وعلاماته وإعرابه.**

القسم الثاني: **المرفوعات.**

القسم الثالث: **التوابع.**

القسم الرابع: **المنصوبات.**

القسم الخامس: **المخفوضات.**

واشتمل كل قسم من هذه الأقسام على الأبواب الرئيسة التي تَنضوي تحته مباشرة، وعلى الأبواب التي لها صلة بها.

القسم الأول: **الكلام وأقسامه وعلاماته وإعرابه.** واشتمل على الأبواب الآتية[١]:

باب تعريف الكلام: تناول فيه بإسهاب تعريف الكلام اصطلاحاً، ثمَّ لغة، وبيَّن حدود الدوال: الكتابة، والرمز، والعقد، والنصب، ولسان الحال. وختمه بالحديث عن الخلاف الواقع بين العلماء في حدِّ الكلام وأركانه اصطلاحاً.

باب أقسام الكلم وعلاماته: ذكر أنَّ الكلم ثلاثة أقسام: اسم، وفعل، وحرف، ولا رابع لها خلافاً لابن جعفر الذي جعل اسمَ الفعلِ قسماً برأسه، وذكر أنَّ للحرف معانيَ عشرٍ، هي: الخبر، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، والقسم، والطلب، والعرض، والتمني، والتعجب. وذكر أنَّ الأسماء تكون لذوات، كـ(زيدٍ)، ولمعنى، كـ(سبحان)، والفعل له أقسام ثلاثة، هي: ماض،

(١) بعض عناوين الأبواب التي سنوردها هي من زيادات العمل التحقيقي؛ فلزم التنبيه.

ومضارع، وأمر. والحرف من حيث ما يدخل عليه ثلاثةُ أقسام: ما يدخل على الأسماء خاصة، وما يدخل على الأفعال خاصة، وما لا يختصُّ فيدخل على الاثنين. وحقُّ المختصِّ أنْ يعملَ، وغيرِ المختص ألَّا يعملَ، وقد يقع فيهما العكس لعارضٍ.

تكلم بعد ذلك عن الاسم، وعلاماتِه، وهي: التنوين، والخفض، ودخول (أل) التعريف عليه، ومناداته، ودخول حرف الجر عليه. وذكر حروف الجرّ، وأحرف القسم، واستدرك على الناظم (حتَّى). وساق أمثلة لكل الحروف، ثم بيَّن أنَّ من علامات الفعل أنْ تباشره إحدى هذه الأحرف، وهي: السين، وسوف، وقد، أو أنْ تلحق به: التاء، أو ياء الفاعلة. جارياً على ما ذكره الناظم، ثمَّ نبَّه على أنَّ للفعل مطلقاً علامات كثيرة، وهي: إما في أوله: كـ(طالما)، و(قلما)، وأدوات العرض، والتحضيض، والنواصب، والجوازم، وأحرف المضارعة، و (لو) حرف الامتناع للامتناع. وإما في وسطه، وهو: التصريف، أي: اختلاف أبنيته؛ لاختلاف أزمنته. وإما في آخره، وهو: ياء المخاطبة، ونون التوكيد، والجزم، واتصال الضمائر المرفوعة البارزة. وإما في معناه، وهو: كونه ماضياً، أو مضارعاً، أو أمراً، وكونه يخبر به، ولا يخبر عنه، وكونه لا يضاف، ولا يضاف إليه. وخَتَم ببيان علامة الحرف، وهي امتناعه عن علامات الاسم، والفعل.

باب الإعراب: بدأ بتعريف الإعراب، وبيَّن أنّه لفظيّ، ومعنويّ، وذكرَ أنَّ أنواع الإعراب أربعةٌ، مجموعها يعُمَّ الاسم والفعل، وهي: الرفع، والنصب، الخفض، والجزم. فالأولان يشترك فيهما الاسم والفعل، والثالث يختصُّ به الاسم، والرابع الفعلُ.

باب معرفة علامات الإعراب: بيَّن فيه علامات: الرفع، والنصب، والخفض، والجزم الأصلية والنائبة، مُعدداً المواضع التي تردُ فيها، ممثلاً لها بأمثلة تعليمية، وشواهدَ نحوية، مفصلاً القول في اللغات التي جاء عليها بعض الأسماء الستة، وجمع المؤنث السالم إذا لم يكن علماً. كما ذكر أنَّ بعض الأسماء اعترتها عوامل معنوية، ولفظية أدّت إلى تخلفها عن الأصل؛ فخلت من التنوين، واشتركت في النصب والخفض بعلامة واحدة، هي: الفتحة، وذلك في الممنوع من الصرف، ذاكراً العلل التي تمنع الاسم من الصرف، وهي قسمان: قسمٌ يقوم مقام العلتين في إفادة الثقل، فَيَسْتقلُّ بمنع الصرف، وهو شيئان: صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث المقصورة، أو الممدودة. وقسم يشترطُ فيه وجودُ علةٍ أخرى، وهو ينقسم قسمين أيضاً: ما يشترط فيه وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياءَ: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعجمة. وما يشترط فيه وجود أحد الأمرين: العلمية، أو الوصفية، وهو ثلاثةٌ أيضاً: العدلُ،

والوزنُ، والزيادةُ. ويزول مانع الصرف عن الاسم إذا أضيف، أو دخلت عليه (أل) التعريف، وأوضح أنَّه يجوز في الشعر وغيره صرفُ ما لا ينصرف، ولا يجوز منع صرف المنصرف خلافاً للكوفيين.

باب الأفعال: ذكر فيه أنَّ الأفعال تنقسم حسب دلالتها الزمنية إلى: ماضٍ، ومضارع، وأمر. فالماضي مبنيٌّ، والأمر مجزومٌ بلام مقَّدرة عند الكسائي وأتباعه، ومبنيّ عند البصريين. ثمَّ تناول المضارع فعرَّفه، وبيَّن أشكال إعرابه، وأحكامه، فهو مرفوع إذا تجرَّد عن الناصب والجازم، مبنيٌّ على الفتح إذا باشرت آخره نونُ التوكيد، وعلى السكون إذا اتصلت به نون النسوة.

باب أحكام الفعل المضارع: فالمضارعُ منصوبٌ إذا دخلته إحدى حروف النصب، وهي: أنْ، لنْ، وإذن، وكي. موضحاً مواضع النصب بـ(أنْ) المضمرة. ثمَّ ذكر فيه أنَّ الجوازم تسعة عشر، وهي ضربان: جازمُ فعلٍ واحدٍ: وهو ستةٌ ، وكلها حروف، وهي: (لمْ)، و(لمَّا)، و(ألمْ)، و(ألمَّا)، ولام الأمر، ودعاء، و(لا) في نهي، ودعاء. وجازمُ فعلين: وهي ثلاثة عشر، وهي نوعان: حرفٌ، واسمٌ، فالحرف (إنْ) باتفاق، و(إذما) على الصحيح. والأسماء (متى)، و(أيَّانَ)، و(إذا)، و(أين)، و(أنَّى)، و(حَيْثُما)، و(كيفما)، (منْ)، و(ما)، و(مهما)، و(أيّ). وذكر أنَّ (إذا) تجزم في الشعر شذوذاً، والجزم بـ(كيفما) عند الكوفيين فقط.

قسم المرفوعات: وتناول الأبواب الآتية:

باب الفاعل: ذكر فيه حدَّه، وأحوال إسناده، وأقسامه، ثمَّ أشار إلى أنَّ ثمَّة أفعال ليس لها فاعلٌ، ونبّه على مسألة اتصال تاء التأنيث بالفعل، وبيَّن مواضع وجوبه.

باب نعم وبئس: ذكر فيه أحوال فاعلهما، ثمَّ تكلم عن الأفعال التي تجري مجراهما، ونبَّه على الفروق بينهما، وختم الباب بكلام على (حبَّذا)

باب المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه: بدأ بسرد مصطلحاته، ذاكراً بعد ذلك الأغراض والمقاصد من بناء الفعل لغير الفاعل، وما ينوب عن نائب الفاعل (المفعول)، وهو أربعة أشياء: المصدر، والجار والمجرور، وظرفا الزمان والمكان. وانتقل بعد ذلك بيان أحكام المسند إلى نائب الفاعل

(الفعل المبني للمفعول)، ونقل اصطلاحات العلماء عليه. وبيَّن أنَّ نائب الفاعل شأنه شأن الفاعل، في أقسامه وغير ذلك من الأحكام. ثمَّ نبَّه على مسألة وجود أكثر من نائب فأيها أحقُّ بالنيابة؟ ونقل مذهب العلماء في ذلك. وختم بذكر الخلاف في صيغة المبني للمفعول؛ فهو أصلٌ على مذهب أهل الكوفة، وفرعٌ عن المبني للمعلوم عند الجمهور.

باب المبتدأ والخبر: أشار فيه ابتداءً إلى أنَّ المبتدأ أصل المرفوعات عند سيبويه، وأصلها عند الجمهور الفاعل، ثمَّ نقل الخلاف في رافع المبتدأ، بعد ذلك عرَّف المبتدأ، وشرح التعريف بالأمثلة، ثمَّ انتقل إلى الخبر مبيَّناً أقسامه، وعاد ليبيَّن أشكال المبتدأ، فبيَّن الأحوال التي يأتي بها المبتدأ بلا خبر، ذاكراً الخلاف في تقدير الخبر المحذوف المتعلق بشبه الجملة.

باب العوامل الداخلة على المبتدأ والخبر: وذكر هذا الباب في المرفوعات؛ لأنَّ محل عمل هذه النواسخ في المرفوعات من المبتدأ والخبر، تناول أقسام النواسخ الثلاثة الآتية:

القسم الأول: **(كان) وأخواتها:** وهي ترفع المبتدأ وتنصب الخبر. وبعضها يعمل بلا شرط، وبعضها الآخر يعمل مشروطاً، وبعضها قد يأتي تامًّا خلاف ما لا يأتي إلا ناقصاً، وهي تتصرف تصرفاً تامًّا، أو ناقصاً، أو لا تتصرف بحال. ثمَّ انتقل إلى **(عسى)** وأخواتها؛ إذْ إنها كذلك ترفع الاسم وتنصب الخبر، لكن بشرط أنْ يكون خبرها جملة فعلية، وختم كلامه ببيان أحكام (ما) العاملة عمل (ليس)، فذكر أنَّ لعملها ستة شروطٍ مستدركاً ثلاثة منها على الناظم. وأشار إلى أنَّها غير عاملة عند تميم، واستشهد لذلك ببعض القراءات.

القسم الثاني: **(إنَّ) وأخواتها:** وهي تنصب المبتدأ، وترفع الخبر، وقد أشار الجاوي إلى أنَّ هذه الأدوات تشبه الأفعال من جهتي المعنى واللفظ. وذكر أوجه الاختلاف بينها وبين (كان) وأخواتها. ثم انتقل إلى بيان أحكام فتح همزة (إنَّ)، وكسرها، وجواز كليهما، ورجَّح أنَّ (أنَّ) المفتوحة فرعٌ عن المكسورة، وتطرَّق إلى الخلاف في (عسى) حال اتصالها بضمير نصبٍ، كما بيَّن أنَّ (لعلَّ) فرعٌ عن (علَّ)، وذكر من لغاتها ثلاث عشرة لغة، مستشهداً لبعضها. وختم كلامه بذكر معاني هذه الأدوات مع الشواهد والأمثلة.

القسم الثالث: **(ظَنَنْتُ) وأخواتها:** ذكر أنها أفعال تنصب مفعولين، تكون على قسمين: أفعالُ القلوب. وأفعال التحويل. وأورد أفعالاً لكلا القسمين مع الشواهد، مستدركاً على الناظم أفعالاً أُخَر. وتطرَّق إلى الخلاف في (سمعت) مبينا أنها من الباب على رأيٍ ضعيفٍ، وهو رأي

الفارسيّ. ثمَّ ألحق بهذا الباب بابين: باب (أعطى). وباب (أمر). ناقلاً الخلاف في دخول (استغفر) في الأخير. وختم بكلام موجز عن الأفعال التي تنصب ثلاثة مفاعيل.

قسم **التوابع**: ويشتمل على الأبواب الآتية:

باب النعت: بدأ الباب ببيان الفرق بين النعت والصفة في اللغة والاصطلاح، ثمَّ عرَّفه، وشرع في الحديث عن قسمه الأول (النعت الحقيقي)، وهو: ما رفع ضمير المنعوت. ثمَّ عرَّف بالقسم الثاني (النعت السببي)، وهو: ما يرفع اسما ظاهرا ملتبسا بضمير المنعوت. وبيَّن سبب تسميته بالسببي.

ولمَّا ذكر أنَّ النعتَ يتبع المنعوت في أشياء منها التعريف والتنكير؛ شرع في ذكر المعارف، وهي: المعرَّف بـ(أل)، والمضمر، والعلم، والموصول، والمنادى المنكَّر المقصود نداؤه، واسم الإشارة، وما أضيف إلى الأقسام السابقة ما خلا المنادى. وهو في كل هذه المعارف يذكر أقسامها بالتفصيل مع الشواهد والأمثلة الموضِّحة، وختم الباب بذكر حدِّ المعرفة والنكرة، فأوردَ لهما عدة تعاريف مرجحاً بعضها على بعض.

باب العطف: جعل الجاوي هذا الباب على قسمين اثنين، الأول منهما لعطف البيان، فعرَّفه مع شواهد يشرح فيها التعريف، ولم يطِلْ حتى انتقل إلى القسم الثاني عطف النسق، فعرَّفه، وذكر أنَّ له عشرة حروف، هي: الواو، والفاء، وثمَّ، وحتى، و(أو)، و(أم)، وبل، و(لا)، و(لكن)، و(إمَّا). وذكر أنَّ الستة الأولى منها تُشرِكُ المعطوف مع المعطوف عليه في اللفظ والمعنى، والثلاثة التالية لها تشركهما في اللفظ فحسب، ونقل الخلاف في (إمَّا)، ورجَّح أنَّ العطف إنما يقع بالواو وليس بها. ثمَّ أخذ يورد معاني هذه الأحرف مع الشواهد والأمثلة. وختم بذكر الأوجه الإعرابية التي يحتملها الفعل المضارع المعطوف على فعل جواب الشرط، مستشهداً لذلك بالقراءات القرآنية.

باب التوكيد: بدأ الباب بالتوكيد اللفظيّ، فهو قسمان: إما إعادة اللفظ بلفظه. أو توكيده بمرادفه. وتطرَّق إلى خلاف العلماء في توكيد النكرة المحدودة، وتوكيد النكرة غير المحدودة المتحصلة للفائدة. ثمَّ انتقل إلى النوع الثانيّ، وهو التوكيد المعنوي، ذاكراً ألفاظه، وهي: (نفس)، و(عين)، و(كل)، و(أَجْمَع)، و(أَكْتَع)، و(أَبْصع)، و(أبتع). ثمَّ شرح معاني هذه المؤكدات، وبيَّن شروط كل قسم منها، وختم بذكر ترتيب هذه المؤكدات إذا اجتمعن.

باب البدل: استهلَّ الباب بإيراد بعض اصطلاحات العلماء على البدل، ثمَّ عرَّفه، وبيَّن أنواعه، ونقل عن البعض نوعاً خامساً وهو: بدل بعض من كل. وفرَّق بين بدل الغلط، وبدل النسيان، وبدل البداء، وبدل الإضراب، مع الأمثلة الموضحة لذلك. ثمَّ عاد وساق شواهد لأنواع البدل الأخرى، ونبّه آخر الباب على أنَّ البدل من حيث التعريف والتنكير ينقسم على أربعة أقسام: بدل معرفة من معرفة، وبدل نكرة من نكرة، وبدل معرفة من نكرة، وبدل نكرة من معرفة.

وينقسم أيضا من حيث الإظهار والإضمار على أربعة أقسام: بدل ظاهر من ظاهر، وبدل مضمر من مضمر، وبدل مضمر من مظهر، وبدل ظاهر من مضمر.

قسم **المنصوبات**، وذكر فيه:

باب المفعول به: عرَّفه، وذكر أنواعه، وبيَّن أنَّ ترتيب المفاعيل إذا اجتمعن يكون على النحو الآتي: المفعولُ المطلقُ، ثُمَّ المفعول به، ثُمَّ المفعول فيه، ثُمَّ المفعول له، ثُمَّ المفعول معه.

باب المصدر: بدأ بإيراد مصطلحاته، وشرح حدودها، ثمَّ فرَّق بين المصدر واسمِ المصدر مع الأمثلة، وذكر أقسامه الثلاثة: المؤكد لنفس عامله، والمبيِّن لنوع عامله، والمبيِّن لعدد عامله. ثم شرع في بيان ما ينوب عن المصدر، وهو ستة عشر شيئاً، مع إيراده مثالاً لكل نوع، وختم بشروط عمل المصدر.

باب ظرف الزمان وظرف المكان: أعطى المعنى اللغوي للفظة (ظرف)، ثمَّ فصَّل القول في ظرف الزمان، وبيَّن أنَّه ينقسم إلى مختصٍّ، ومبهم، ثمَّ فسَّر معاني بعض ظروف الزمان التي وردت في المنظومة. وجرى في عرضه لظرف المكان بمثل ما جرى عليه في ظرف الزمان.

باب الحال: عرَّفها، وذكر شروطها، وشروط صاحبها، وأشار إلى أنَّ الحال قد تأتي جامدة تؤول بمشتقٍ بلا تكلف، أو لا يظهر تأويلها إلا بتكلفٍ، ذاكراً مواضع كلٍّ منها مع الشواهد والأمثلة، كما ذكر بعض المواضع التي تأتي فيها الحال لازمة، وفي آخر الباب نقل الخلاف في جواز مجيء صاحب الحال نكرةً.

باب التمييز: بدأ بتعريفه لغةً، ثمَّ اصطلاحاً، شارحا التعريف، ومبيناً أنَّ التمييز نوعان: مبيِّنٌ إجمال ذاتٍ، ومبيِّنٌ إجمال نسبة. وسرد لكلٍ منهما أقسامه، ثمَّ تكلم عن مميز أفعل التفضيل من حيث وجوب نصبه، ووجوب جرِّه، وختم بالتنبيه على أنَّ تمييزَ النسبةِ قسمانِ:
نسبةٌ تامةٌ، ونسبةٌ ناقصةٌ، شارحاً كل قسمٍ منهما بمثال.

باب العدد: شرح في هذا الباب أحكام تأنيث المعدود وتذكيره، مبينا مواضع جرِّ مميز العدد، ونصبه. ومواضع جمعه، وإفراده.

باب التعجب: أشار إلى أنَّ هذا الباب كسابقه يندرج تحت التمييز، وللقياسي منه صيغتان، هما: ما أَفْعَلَه، وأَفْعِلْ به. وبيِّن أجزاء الصيغتين، ذاكراً أحكام الفصل بين فعل التعجب والمتعجب منه. وذكر بعد ذلك الشروط التي يجب توافرها في الفعل المصوغ للتعجب، وكيف يصاغ التعجب من فعلٍ فقَدَ أحدَ الشروط اللازمة.

باب الاستثناء: ذكر في أول الباب أنواع الاستثناء باختصار مقدماً بذلك، ثمَّ ذكر ألفاظه، مشيراً إلى اللغات الواردة في (سوى)، ومبيِّناً أحوال إعراب المستثنى بالتفصيل، ثمَّ تطرَّق بعد ذلك إلى خلاف العلماء في (سوى) من حيث لزومها للظرفية على مذهب سيبويه والفراء وأكثر البصريين، وخروجها عنها إلى غيرها على مذهب الزجاجي وابن مالك. وتناول بعد ذلك بقية أدوات الاستثناء التي تحتمل الحرفية والفعلية، وهي: خلا، وعدا، وحاشا. ناقلاً مذهب سيبويه وغيره من العلماء في ترجيح فعلية بعضٍ، وحرفية أخرى، وأثبت في المسألة ترجيحاً، وختم الباب بالكلام على لغات (حاشا) مع استشهاده بالقراءات القرآنية.

باب (لا) النافية للجنس: قدَّم للباب بسبب تسميتها بـ(لا) النافية للجنس، وكذا بـ(لا) التبرئة. ثمَّ ذكر شروط عملها، ونقل خلاف العلماء في توجيه فتحة اسمها المفرد، ثمَّ بيَّن بقية أنواع اسمها، وتكلَّم على مسألة تكرار (لا) والأوجه الإعرابية التي يحتملها اسمها، مصطحباً تلك الأوجه إلى نعت اسمها المفرد، وأنهى الباب بخاتمة طويلة تناول فيها عدة مسائل، كالفرق بين (لا) التبرئة و(إنَّ)، و(لا) العاملة عمل (ليس)، ذاكراً الفروق بينهما، مع إيراده شواهد وأمثلة كثيرة تحتمل فيها (لا) أوجهاً مختلفة.

باب المنادى: عرَّفه ذاكراً حروفه، ووجَّه المنادى على كونه مفعولاً به؛ لأنَّ حرف النداء نائبٌ عن جملة فعلية، وذكر في بقية الباب أقسام المنادى الخمسة.

باب الترخيم: عرَّف الترخيم لغةً، واصطلاحاً، وبيَّن أنّه مخصوص بالأعلام؛ فلا ترخم النكرة، ذاكراً بعد ذلك أحكامه، وشروط ترخيم الاسم غير المختوم بالتاء، وبيَّن أنَّ الاسقاط من المرخَّم يكون على ثلاثة أحوال، هي: أَنْ يكونَ حرفاً وَاحِداً، أو أَنْ يكونَ كلمةً برأسها، أو أَنْ يكونَ حرفين. وختم ببيان الحكم الإعرابي للمرخم على لغة من ينتظر المحذوف، ومن لا ينتظر.

باب المفعولِ مِنْ أَجْلِه: عرَّفه، ذاكراً شروطه، ومبيِّناً أنه متى فقد أحد الشروط لزم جرُّه بأحد أحرف الجر، مستشهدا لذلك بشواهد قرآنية.

بابُ المَفْعولِ مَعَه: بدأ بتعريفه، وذكر أنَّ له ثلاثَ حالات، هي: جواز العطفِ، والنصبِ على المعية، والراجحُ العطفُ. وجوازهما، والراجحُ النصبُ. ووجوبُ النصبِ، وامتناعُ العطفِ. وساق أمثلة وضَّح بها هذه الحالات. وبهذا الباب انتهى قسم المنصوبات.

قسم المخفوضات، وضعه كلَّه تحت باب المَخْفوضات: فذكر أنَّ المخفوض ثلاثةُ أنواعٍ: الأول: مخفوضٌ بالحرفِ. والثاني: المخفوضِ بالمضافِ. والثالث: مخفوضٌ بالتبعيةِ. وشرح هذه الأنواع ومثَّل لها بالبسملة، وذكر من حروف الجر: مذ، ومنذُ. وبيَّن معانيهما، والحالات التي يخرجان بها عن الحرفية إلى الاسمية، ولم يذكر بقية حروف الجر؛ لأنّه ذكرها أول الشرح عندما تناولها في علامات الاسم، وذكر الأحكام التي تجري على المضاف والمضاف إليه، والمواضع التي يجوز فيها دخول (أل) على المضاف، ثمَّ فصَّل في أنواع الإضافة، وبيَّن أنَّ الإضافة تأتي بمعنى ثلاثة من حروف الجر، وهي: مِنْ، وفي: واللام. مع بيانه معاني الإضافة، وذكر بعض التقسيمات الأخرى في باب الإضافة. ثمَّ ختم الشرح بحمد الله، وطَلِبِ الرضا والقبولِ منه، مصلِّيا على الرسول – صلّى الله عليه وسلم –.

المنهج والمصادر

أ-المنهج:

بعد قراءةٍ متأنيةٍ للشرح التماساً لمنهج المؤلف سجلنا الخطوط المنهجية العامة التي سار عليها في شرحه، وهي:

١- عندما يشرع الجاوي في الولوج إلى أي باب من أبواب الكتاب يستعمل منهجين: فإمّا أنْ يبدأ مباشرةً بأبيات المنظومة، ثمَّ يشرح الباب تحتها،[١] وإما أن يمهِّد أولاً بمقدمة للباب،[٢] ثمَّ يذكر أبيات المنظومة، ويستأنف الشرح، وقد زاوج بينهما معَ تغليبه الثاني على الأول.

٢- يبدأ الشارح غالباً في أوَّل كلِّ باب بذكر الحدود النحوية؛ فيعرف بعنوان الباب لغة واصطلاحاً، فربَّما بدأ باللغة ثمَّ بالاصطلاح،[٣] أو العكس،[٤] أو يكتفي بالمعنى الاصطلاحي،[٥] ويذكر للباب أكثر من اصطلاح إنْ وُجِد،[٦] وفي بعض الأحيان يتجاوز التعريفات؛ فيدخل مباشرةً في سرد القواعد النحوية[٧].

٣- في الغالب عندما يشرح الباب، أو مسألةً منه يسرد القواعد النحوية عن آخرها دون تمثيل، وحين ينتهي من ذلك يرجع فيعطي أمثلة لجميع ما ذكر،[٨] وفي بعض الأحيان يدمج بين القواعد والأمثلة[٩].

٤- يكثر من ذكر التقسيمات والتفريعات للأصول النحوية؛[١٠] وهذا يدلُّ على أنَّ الجاوي صنَّف كتابه لأصحاب معرفةٍ بالنحو، متجاوزاً بذلك على الأقل المستوى الذي يتلاءم والمبتدئينَ، ولا يفعل ذلك دائماً؛ فبعض الأبواب جاءت مختصرة [١١].

---

(١) تنظر: الصفحات/ ١٣، ١٦، ٤٨، ٥١، ٩٩، ١٠٢، ١١٠، ١٨٧، من التحقيق.

(٢) تنظر: الصفحات/٢٢، ٢٥، ٦٣، ٧٠، ٧٥، ٨١، ٩١، ١١٧، ١٣٢، ١٤١، ١٤٧، ١٥٣، ١٥٧، ١٦٣، ١٦٩، ١٧٥، ١٨٠، ١٩٠، ٢٠٠، ٢١٥، ٢١٧ ، من التحقيق.

(٣) تنظر: الصفحات/ ١١٧، ١٦٣، ١٧٥، ٢١٢، من التحقيق.

(٤) تنظر: الصفحات/ ١٣، ٤٨، ٨٢، من التحقيق.

(٥) تنظر: الصفحات/ ٢٢، ٦٣، ٧٥، ٩١، ١٣٢، ١٦٩، ٢٠٠، ٢١٥، من التحقيق.

(٦) تنظر: الصفحات/ ١٤٧، ١٧٥، ١٩٠، ٢٠٠، ٢١٥، من التحقيق.

(٧) تنظر: الصفحات/ ١٤١، ١٨٧، ٢١٩، من التحقيق.

(٨) تنظر: الصفحات/ ٤٢، ٥٦- ٦١، ٦٣- ٦٤، ٦٦، ٩٦- ٩٧، ١٠٥- ١٠٦، ١١١- ١١٣، ١١٧- ١١٨، ١٢٣- ١٢٤، ١٤٧- ١٤٩، ١٥٩، ١٦٠- ١٦١، ٢١٧- ٢١٨، ٢١٩- ٢٢٠، من التحقيق.

(٩) تنظر: الصفحات/ ٢٧، ٣٨، ٧٠، ٧١، ٧٥، ١٢١، ١٤٥، ١٧٨، ٢٢١، من التحقيق.

(١٠) تنظر: الصفحات/ ٥١، ٥٤- ٥٥، ٦٤، ٦٦، ٧٣، ٧٥- ٧٦، ٨٤- ٨٦، ١١٧- ١١٨، ، من التحقيق.

(١١) تنظر: الصفحات/ ٤٨- ٥٠، ٢١٥- ٢١٦، ٢١٧- ٢١٨، ٢١٩- ٢٢٤، من التحقيق.

٥- يميل إلى ترجيح مذهب أهل البصرة، ومذهب الجمهور[١]، وليس دائما يكون على ذلك؛ فهو يخالفهم في بعض الأحيان[٢].

٦- ينقل ما ورد في المسألة من خلاف بين المدرستين، [٣] أو بين العلماء، [٤] ويذكر في بعض المواضع الآراء الفردية، ويعلّق عليها[٥].

٧- لا يخلو الكتاب من ومضات منطقية، وتوجيهاتٍ عقلية متمثلةً بجنوح الشارح إلى التعليل لكثيرٍ من الظواهر النحوية[٦].

٨- يقابل في بعض الأحيان بين الأخوات في الباب الواحد، ذاكراً أوجه الشبه والتفارق بينها[٧].

٩- تبدو شخصيته العلمية واضحةً في اختياراته، وترجيحاته بِتَبَنّي مذهب على آخر[٨].

١٠- أورد كثيراً من المنظومات النحوية التي نظمها النحاة في حصر الأحكام لمسائل نحوية معينة[٩].

١١- ينقل اللغات في المفردة، والتراكيب، ويعزو بعضها، أو يكتفي بالإشارة إلى أنها لغة[١٠].

١٢- يُدْخِل في الشرح إلى جانب العلوم اللغوية بعض العلوم الأخرى إلى حدٍّ ما؛ كتناوله بعض المسائل العقدية، والإشارة إلى بعض المذاهب الإسلامية، [١١] كما يذكر بعض الحدود الفقهية، ويبني بعض الأحكام الشرعية على توجيهات لغوية؛[١٢] فهو كان ذا باعٍ بتلك العلوم، مُصنِّفاً فيها، وقد دخله هذا من ذاك.

---

(١) تنظر: الصفحات/ ١٣، ١٩، ٢٨، ٥٤، ٥٥، ٧٢، ٨٩، ٩١، ١١٠، ١٢٨، ١٥٥، ١٦٧، من التحقيق.

(٢) تنظر: الصفحات/ ١٠٤، ١٣٣، ١٧٩، من التحقيق.

(٣) تنظر: الصفحات/ ١٨- ١٩، ٢٣، ٤١، ٤٤، ٤٥، ٥٤، ٦٠، ٨١، ٨٦، ١٠٠، ١٠٢، ١٤٧، ١٥١، ٢٠٢، من التحقيق.

(٤) تنظر: الصفحات/ ٢٩، ٩٠، ٩٩، ١٠٥، ١١١، ١١٥، ١١٨، ١١٩، ١٢٠، ١٣٣، ١٣٨، ١٤٣، ١٦١، ١٧٤، ١٩٠، ٢٠١، ٢٠٢، ٢٠٣، ٢٠٤، ٢١٩، من التحقيق.

(٥) تنظر: الصفحات/ ١٠، ١٤، ١٥، ٤٣، ١١٣، من التحقيق.

(٦) تنظر: الصفحات/ ٢٤، ٣٩- ٤٠، ٤١، ٤٢، ٤٩، ٧٠، ٩٦- ٩٧، ١٠٣، من التحقيق.

(٧) تنظر: الصفحات/ ٧٣، ١٣٨، ١٥٧، ٢٠٤، ٢٩٥، ٢٠٧، ٢٠٨، من التحقيق.

(٨) تنظر: الصفحات/ ١٩، ٢٨، ٥٤، ٥٥، ٧٢، ٨٩، ١٠٤، ١٢٨، ١٣٣، ١٥٥، ١٦٧، ١٧٩، من التحقيق.

(٩) تنظر: الصفحات/ ٤٣، ٦٢، ٦٩، ٩٣، ١٢٢، ١٢٧، ١٥٦، ١٦١- ١٦٢، ٢١٤، من التحقيق.

(١٠) تنظر: الصفحات/ ٣٠، ٣٩، ٨٦- ٨٧، ٨٨، ٩٩، ١٠١، ١٠٤، ١٠٥- ١٠٦، ١٥٦، ١٨٢، ١٩١- ١٩٢، ٢١٠، ٢١٨، من التحقيق.

(١١) تنظر: الصفحات/ ٣٠، ١٠٩، من التحقيق.

(١٢) تنظر: الصفحات/ ١١- ١٢، ١٢٢، ١٣٤، ١٦٥، من التحقيق.

١٣- ينهي معظم الأبواب بتنبيه[١] أو خاتمة، [٢] أو بهما معاً[٣].

تعامله مع المنظومة:

١- يقدِّم للنظم بقوله: قال الناظم: ....، أو يذكر النظم من دون ذلك، ولم يَغْلِب منهجٌ على آخر فقد زاوج بينهما إلى حدِّ التساوي.

٢- لا يتناول أبيات المنظومة في الأبواب الواسعة مرَّة واحدة، بل يقطعها على أجزاء متفاوتة، تحكمها الوحدة الاستيفائية للمسألة الواحدة، أو ترابط المسائل التي تتفرع عن الأصل من مسألة واحدة، أمَّا مع الأبواب القصيرة فيسرد نظمه مرَّة واحدة [٤]، وربما فعل ذلك مع بعض الأبواب الواسعة[٥].

٣- في بعض الأحيان يصنع الجاوي من الشرح مع المنظومة ترابطاً؛ بحيث ينتقل داخل بعض الأبواب من الشرح إلى النظم وقدْ مهَّد إليه، فلا يحسُّ القارئ بانقطاع أثناء ذلك،[٦] لكنَّ الغالب خلاف ذلك.

٤- عندما يورد أبيات المنظومة يشرحها شرحاً عامَّاً من دون أنْ يتناول ألفاظها، ويكتفي في بعض الأحيان بذكر جزءٍ قليلٍ منها في داخل الشرح، لكنَّ منهجه العام في التعامل مع ألفاظ المنظومة أنْ يخصِّصَ لها فقرةً قصيرة في نهايات الشرح يذكر ألفاظها، ويبدأها بقوله: وقول الناظم: (...) ....، ثمَّ يكتفي بعد ذلك بـ: وقوله (...) ....، فيذكر في هذه الفقرة الأحكام بإيجاز، ويعرب ألفاظها في بعض الأحيان، أو يشير إلى بعض الصيغ الصرفية، أو يشرح بعض معانيها، ولم يستحسن على تعبير الناظم تعبيراً إلا في موضعٍ واحد، [٧] ونادراً ما جاء الشارح بهذه الفقرة بعد النظم مباشرة[٨].

٥- ذكر بعض المصطلحات العروضية مع تفعيلاتها، مبيِّناً بها بعض التشكيلات العروضية والضرورات التي وردت في بعض أبيات المنظومة[٩].

٦- استدرك على الناظم مسائل قد فاته ذكرها في المنظومة[١٠].

---

(١) تنظر: الصفحات/ ٢٠، ٣٠، ٣٩، ٦٢، ٦٧، ٦٨، ١٥١، ١٩٥، من التحقيق.

(٢) تنظر: الصفحات/ ١٦٠- ١٦١، من التحقيق.

(٣) تنظر: الصفحات/ ٧٩، ١١٦، من التحقيق.

(٤) تنظر: الصفحات/ ١٤٧، ١٥٧، ١٧٥، ١٨٠، ٢١٠، ٢١٢، ٢١٥، ٢١٧، من التحقيق.

(٥) تنظر: الصفحة/ ٢٠٠، من التحقيق.

(٦) تنظر: الصفحات/ ٢٥، ٧٨، ١٣٢، ١٥٧، من التحقيق.

(٧) تنظر: الصفحة/ ٩، من التحقيق.

(٨) تنظر: الصفحات/ ١١، ١٢، ٣٦، ٣٧، ٤٦، ٢٠٠، من التحقيق.

(٩) تنظر: الصفحات/ ٨، ١٥، ٣٠، ٨٢، ٨٦، ٩٠، ١٠١، ١٤٤، ١٧١، ٢٠٠، ٢١٨، من التحقيق.

(١٠) تنظر: الصفحات/ ١٩، ٩٩- ١٠٠، ١١٤، من التحقيق.

٧- علَّل طريقة عرض الناظم واختياراته في بعض المواضع [(١)].

الشواهد:

١- **القرآن الكريم.** استشهد الناظم بالقرآن الكريم كثيراً، وكان يكتفي بموطن الشاهد من الآية وإن كان كلمتين فحسب؛ فجاءت كثيرٌ من الآيات مقتطعةً غيرَ تامة الأركان والمعنى، [(٢)] وفي ذكر الآية كان يقدمها بقوله: قال تعالى، [(٣)] أو يذكرها من دون ذلك، [(٤)] وفي بعض الأحيان كان يسرد الآيات تباعاً من دون عطف، [(٥)] كما كان يستشهد ببعض القراءات، فينسب بعضها، [(٦)] ويترك أخرى من دون نسبة[(٧)].

٢- **الحديث النبوي**، ذكر الشارح عدداً من الأحاديث النبوية، مستشهداً بها على قواعد نحوية، [(٨)] أو معاني وظواهر لغوية[(٩)].

٣- **الأشعار.** استشهد الشارح كثيراً بأشعار العرب، وكانت أغلب شواهده مما اعتاد النحاة على الاستشهاد بها، وساق أغلبها بوصفها شواهد نحوية، وبعضاً منها استشهد بها على لغات للعرب، أو على مسائل لغوية، [(١٠)] وهو يقدّمُ لكلِّ شواهده بذكر البحر التي نظمت عليه، إلا بعضَ المواضع، [(١١)] وفي بعض الأحيان يذكر اسم الشاعر، [(١٢)] وأغلبها يذكرها من دون عزو، وكثيراً ما يتعرض للبيت فيشرح معناه، أو جزءاً من ألفاظه[(١٣)].

٤- **المأثور.** استشهد لعلي بن أبي طالب –رضي الله عنه– في باب التعجب[(١٤)].

---

(١) تنظر: الصفحات/ ١٦٣، ١٨٠، ٢١٠، من التحقيق.

(٢) تنظر: الصفحات/ ٢٥، ٧٣، ١٤٢، ١٥١، ٢٠٨، ٢٢٣، من التحقيق.

(٣) تنظر: الصفحات/ ٣٣، ٣٥، ٣٦، ٥١، ٥٢، ٥٣، ٥٩، ٦١، ٧٠، ٧٢، ٧٧، ٨٢، ٩٢، ١٤١، ١٥٠، ١٥٢، ١٩٤، ٢٠٤، من التحقيق.

(٤) تنظر: الصفحات/ ٢٧، ٣١، ٣٤، ٥٢، ٥٤، ٥٥، ٥٨، ٦٠، ٧٣، ٧٨، ٨٣، ٨٨، ٩٢، ١٢٢، ١٢٥، ١٣٦، ١٣٧، ١٦٩، ١٧١، ١٩٩، ٢٠١، ٢٠٨، من التحقيق.

(٥) تنظر: الصفحات/ ٢٧، ٢٨، ٣٥، ٣٦، ٤٦، ٥٢، ٥٤، ١٢١، ١٣٦، ١٣٩، ١٤١. ١٥٩، ١٦٩، ٢٠٨، ٢٢٣، من التحقيق.

(٦) تنظر: الصفحات/ ٩٩، ١٠١، ١٨٣، ١٩٩، من التحقيق.

(٧) تنظر: الصفحات/ ١٣٩، ١٤٠، ١٩٢، من التحقيق.

(٨) تنظر: الصفحات/ ٨٤، ٩٣، ١٠٢، ١٤١، ٢١١، من التحقيق.

(٩) تنظر: الصفحات/ ١١، ١٦٣، من التحقيق.

(١٠) تنظر: الصفحات/ ٣٢، ٣٩، ٤٠، ٥٠، ١٠٦، من التحقيق.

(١١) تنظر: الصفحة/ ٧١، من التحقيق.

(١٢) تنظر: الصفحات/ ١٩، ١٠٦، ١٠٧، ١١١، ١١٢، ١٤٩، ١٨٤، ١٩٨، ١٩٩، من التحقيق.

(١٣) تنظر: الصفحات/ ٣٢، ٣٩، ٥٧، ٥٨، ١٠٨، ١٣٩، ١٨٤، ١٩٨، ٢٠٦، من التحقيق.

(١٤) تنظر: الصفحة/ ١٨٨، من التحقيق.

هذا فيما تعلق بالشواهد في شرح الأبواب النحوية، أما ما سبق ذلك من مقدمات فقد ساق فيها كثيراً من الآيات، والأحاديث، وأقوال الصحابة والتابعين وعلماء الأمة، وكذلك ذكر كثيراً من شعر العلماء، وكلُّ ذلك كان موجَّها إلى بيان فضل العلم والعلماء، وفضل علم النحو، والحثِّ والترغيب في طلبه، والترهيب من تفويته(١).

(١) تنظر: الصفحات/ ٣- ٨، من التحقيق.

ب- المصادر:

ذكرنا في ترجمة الجاوي أنَّه اقتنى منذ صغره كتباً كثيرة، آلت إلى مكتبة كبيرة، وكان مكبًّاً على قراءة هذه الكتب والانتفاع منها، وقد بدا أثر ذلك واضحاً في شرحه هذا؛ فلا يكاد يتجاوز صفحة منْ دون أن ينقل فيها قولاً لعالم؛ قاصداً بذلك إخراج شرحه على أتمِّ وجه، مستوفياً الأقوال والمذاهب؛ وبهذا أخذت النقولات والمصادر جانباً مهماً، وحيِّزاً واسعاً من الشرح، وقد صرَّح الجاوي –رحمه الله– بأسماء ثلاثة عشر مصدراً من مصادره، نذكرها منسوقةً وفق سنوات وفيات مصنفيها:

- شرح ملحة الإعراب، القاسم بن علي الحريري (ت ٥١٦هـ).
- الملحة، الحريري.
- الخلاصة، ابن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ).
- التحفة الوردية، عمر بن الوردي (ت٧٤٩ هـ).
- أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ).
- مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري.
- المصباح المنير، أحمد الفيومي (ت ٧٧٠ هـ).
- القاموس المحيط، الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ).
- البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع، جلال الدين المحلي (٨٦٤ هـ).
- شرح التصريح على التوضيح، الشيخ خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ).
- الدرة البهية/ منظومة العمريطي على الآجرومية، شرف الدين يحيى العمريطي (ت ٩٨٩ هـ).
- حاشية الشنواني على الأزهرية، أبو بكر الشنواني (ت١٠١٩ هـ).
- شرح الشنواني على الآجرومية، أبو بكر الشنواني.

لكنَّنا نجد أنَّ الشارح لم يصرح بأسماء القسم الأكبر من مصادره؛ مستغنياً عن ذلك بالتنصيص على أسماء أصحابها، نذكرهم وفق سنوات وفياتهم:

الخليل (ت ١٧٥ هـ)
سيبويه (ت ١٨٠ هـ)
يونس(ت١٨٢هـ)
الكسائي (ت ١٨٩ هـ)
الفراء (ت ٢٠٧ هـ)
الأخفش (ت ٢١٥ هـ)
الجرمي (ت ٢٢٥ هـ)
المازني (ت ٢٤٩ هـ)
البخاري (ت ٢٥٦ هـ)
المبرد (ت ٢٨٥ هـ)
ثعلب (ت ٢٩١ هـ)
ابن كيسان (ت ٢٩٩ هـ)
الزجاج (ت ٣١١ هـ)
ابن السراج (ت ٣١٦ هـ)
الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)
السيرافي (ت ٣٦٨ هـ)
ابن جني (ت ٣٩٢ هـ)
ابن برهان (ت ٤٥٦ هـ)
ابن الطراوة (ت ٥٢٨ هـ)
الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)

ابن الباذش (ت ٥٤٠ هـ)
ابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)
الباقولي (ت ٥٤٣ هـ)
السهيلي (ت ٥٨١ هـ)
الشلوبين (ت ٦٤٥هـ)
ابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)
ابن عصفور (ت ٦٦٩ هـ)
ابن مالك
النووي (ت ٦٧٦ هـ)
ابن الضائع (ت ٦٨٠ هـ)
ابن إياز (ت ٦٨١ هـ)
القرافي (ت ٦٨٤هـ)
الرضي (ت ٦٨٦ هـ)
أبو حيَّان (ت ٧٤٥ هـ)
ابن الوردي (ت ٧٤٩ هـ)
المرادي (ت ٧٤٩ هـ)
ابن هشام (ت ٧٦١ هـ)
الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)
التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)
المكودي (ت ٨٠٧ هـ.)

محمد الأندلسي(ت٨٢٥هـ)
الدمانيني (ت ٨٢٧ هـ)
البِجائي (ت ٨٣٧ هـ)
الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)
السيوطي (ت ٩١١ هـ)
زكريا الأنصاري(ت ٩٢٦هـ)
الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ)
الفارضي (ت ٩٨١ هـ)
الدنوشري (ت ١٠٢٥ هـ)
النبتيتي (ت ١٠٦٥ هـ)
الأسقاطي (ت ١١٥٩ هـ)
الملوي (ت ١١٨١ هـ)
السجاعي (ت ١١٩٧ هـ)
البناني (ت ١١٩٨ هـ)
الصبان (ت ١٢٠٦ هـ)
الونائي (ت ١٢١٢ هـ)
محمد الأمير(ت ١٢٣٢هـ)
الخضري (ت ١٢٨٧ هـ)
عبدالمعطي (ت ١٢٩٦هـ)

وليس ما ذكرناه يشمل جميع المصادر التي اعتمدها الشارح في إخراج مصنفه؛ فإنَّ هناك كثيراً من المصادر التي أفاد منها ونقل عنها، ولم يذكر عنواناتها ولا أسماءَ مصنفيها، ويبدو ذلك الأمر جليّاً في مقدمة شرحه التي ساق فيها عشراتٍ من الآثار والأقوال والمقطوعات الأدبية من دون أن يشير إلى مصادرها، كما أنَّه لم يذكر المصادر التي نقل عنها ترجمة ابن

آجرُّوم، وكذلك مصادر القراءات القرآنية، وهذا الكمّ الهائل من المصادر يوضح لنا الجهد العظيم الذي بذله الشارح في إتمام هذا المصنف.

وبعد تحكيم الزمن في هذه المصادر؛ نقول: هي على نوعين، الأول: مصادر قديمة، متمثِّلة بمصنفات النحاة المتقدمين. والثاني: مصادر متأخرة، متمثِّلة بمصنفات العلماء المتأخرين. وبعد الدراسة والفحص المتأني لتعامل الشارح مع هذين النوعين من المصادر ارتسم لنا منهجه العام فيهما من نواحٍ عديدة، نلخصها فيما يأتي:

١- كل المصادر التي صرَّح بها الشارح كانت من مصنفات المتأخرين، فلم نجده يذكر مصنفاً واحداً للعلماء القدماء.

٢- حين ينقل عن المصادر القديمة لا ينقل نصوصاً، بل ينسب أقوالاً ومذاهب فحسب، في حين أنَّا لو ذهبنا إلى مصادره من مصنَّفات المتأخرين نجده ينقلُ عنها نصوصاً في كثيرٍ من المواضع.

٣- ينقل عن مصادره المتأخرة مباشرةً، حيثُ نجد الدقةَ في مطابقة النقل مع الأصل، وصحةَ نسبة الأقوال والمذاهب، في حين أنَّ ما نسبه للقدماء لم يكن جميعه منقولاً عن مصادرهم مباشرةً؛ فقد وقعنا على بعض الأوهام فيما نسبه إليهم، ووقع مثل هذا في كتب المتأخرين، التي كان الشارح يكثر النقل عنها.

٤- حين ينقل أقوال القدماء ومذاهبهم يبدأ أولاً بذكر اسم العالم، ويستخدم لذلك العبارات الآتية: وذهب... و مذهب ... واختار... وبعد ذلك يذكر أقوالهم ومذاهبهم، لكنَّا نجده مع المحدثين يصنعُ خلافَ ذلك؛ فهو يورد أقوالهم، وفي الختام ينسبها مستخدماً العبارات الآتية: كذا قال... كما أفاده... كما نقله... حكى ذلك... وفي بعض الأحيان ينقل القول عن أكثر من واحد.

وثمَّة خصائص التمسناها في مصادره الحديثة خاصة، وهي:

١- نقل الشارح لنا نصوصاً لعلماء يتعسر الوصول إلى مصنفاتهم؛ فهي إما مفقودة، أو مخطوطات مودعة في الخزانات، ولم تصلها أيدي المحققين، وهذا يرفع من شأن هذا الشرح؛ إذ حفظ لنا على الأقل في الوقت الحاضر جزءاً من أقوال أولئك العلماء.

٢- في ذكره بعض العلماء لم يكن يستعمل صيغة واحدة يذكرهم بها؛ فمرة يستعمل اسماً وأخرى لقباً، وينوع في الألقاب؛ إذا كان للعالِم أكثر من لقبٍ، فمن ذلك على سبيل المثال عندما يذكر محمد بن إسماعيل الراعي، فمرَّة يقول: محمد الأندلسي، وأخرى: محمد بن إسماعيل، وكذلك الدمانينيّ؛ يذكره مرّةً بالدمانينيّ، وأخرى ببدر الدين فحسب، وربَّما عَدَل عن الأسماء والكنى والألقاب إلى الأوصاف؛ فيورد وصفاً يصدق على عدة أشخاص، ومن ذلك: شيخ الإسلام، وكذلك: شارح منظومة العمريطي، ولا يبيِّنُ مَنِ المقصودُ مِنْ هذه الأوصاف، ومعرفة أعيان هذه الأوصاف ومظانِّ أقوالِهم يتطلب وقتاً وجهداً كبيرينِ، مما جعل ذلك صعوبةً تتصدر صعوبات التحقيق الأخرى.

٣- ولا يفوتنا أن نشير إلى أنَّ الشارح نقل بعض النصوص دون أن يعزوها، وقد رصدنا جانباً من تلك النصوص، وأشرنا إلى مصادرها.

دواعي تحقيق الكتاب:

لا يخلو عصرٌ من عصور هذه الأمة من حركةٍ علمية، وليس من الإنصاف أنْ نربطَ الأوضاع السياسية المتدهورة في بعض عصور الأمة مع عطائها العلمي ونعكسه عليها؛ ففي كثيرٍ من الأوقات نرى ضعفاً في المؤسسة السياسيةِ تُقابله حركةٌ علمية كبيرة، وشواهد هذا الأمر واضحة وجليِّة في القرون التي أعقبت سقوطَ الخلافة العباسية وتفتتّها متجزِّئةً إلى دويلات صغيرةٍ، فكان ذلك العصر بما فيه من أثرى عصور الأمة في المجال العلمي؛ فقد شهد ظهورَ مجموعةٍ كبيرة من أجلَّة العلماء شغلت أعمالهم جانباً واسعاً من مكتبتنا العربية الموروثة، وكانت مصنفاتُهم الأمهاتِ في كل فنّ، وقد نالت تلك المرحلة حظًّا وافراً من جهود الدراسين؛ فلا نكاد نرى عالماً إلا وقد حُقِّقت مصنفاته ودُرِست، ولا سيما في الصدر الأول من ذلك العصر، ونجد أنَّ العناية من الدارسين تقلُّ تدريجيًّاً كلَّما تقدمنا في الزمن إلى نهوض الدراسات الحديثة في القرن الرابع عشر من الهجرة، ولعلَّ من أكثر القرون التي شهدت ضعفاً في توجّه الدارسن إليها هما القرنان الثاني عشر والثالث عشر، على الرغم من كونهما زاخرين بالعلماء؛ فالذي يراجع كتب الفهارس والتراجم يرى الكمّ الهائل من المصنفات التي خلّفها علماء ذلك القرنين.

ونرى من الواجب على الباحثين من محققين ودارسين أنْ يتوجهوا نحو تلك المرحلة فيُحْيوا إرثَها ويدرسوا سيرَ حركة التأليف فيها وطبيعتها، وما فيها من نزعةٍ إلى التقليد أو تطلعاتٍ نحو التجديد، وارتباطها بسابقها وتأثيرها في لاحقها، وأثر محيطها السياسي والاقتصادي والاجتماعي على عطائها العلمي بكمّه ونوعِه، وبهذا نخرج من ذلك العصر بوصف دقيقٍ مبني على بحثٍ واستقراءٍ واسعٍ؛ فنقدّمه للتاريخ والقارئ بالصورة الحقيقية التي تليق به.

ونحن حين نقوم بتحقيق ودراسة هذا الكتاب نعمل بما أوصينا به آنفاً، فالكتاب وإنْ لم يكن جديداً في مجاله العام إلَّا أنَّ من وراء تحقيقه مقاصد وفوائد كبيرة تندرج تحت عدّة جوانب نوضحها في الآتي:

❖ ما يتعلَّق بطبيعة الكتاب:

١- كما هو معلومٌ فإنَّ أقرب المصنفات إلى طلبة العلم وأسهلها في الحفظ المنظومات العلمية التي يجب أنْ تردف بالشروح الجيدة.

٢- إنَّ شرح الجاوي على منظومة الكواكب الجلية جديدٌ في مجاله، بل هو منفردٌ؛ فلم نقف على شرحٍ ثانٍ لها.

٣- جاء الشرح على درجة عالية من المنهجية متناسباً والمنظومة؛ وقد بيَّنا جوانب من ذلك في حديثنا عن منهج الشارح؛ فليس ثمَّة اختصار يخل بالمنظومة ويفِّوت شيئاً من مراد الناظم، ولا استطرادٌ يخرج عن حيِّز المقام؛ فيقطع الصلةَ بين الشرح والمنظومة؛ ويصنع في بناء الكتاب مظهراً من الترهل يعكس حالةً من الملل لدى القارئ.

٤- في تحقيق هذا الكتاب إحياءٌ لعمل عالمين؛ الأول لصاحب المنظومة التي لا نعرف له سواها، والثاني لعالمٍ من أبرز علماء عصره، والعملان مختلفان، فالنظم يقابله النثر، والايجاز يقابله البسط، والجاوي يقابله النبراوي؛ ولكلٍّ أسلوبه ومنهجه.

❖ ما يتعلق بالعصر:

لا شكَّ في أنَّ عمل التحقيق والدراسة يوقفنا على طبيعة هذا الكتاب؛ فنعرف منه منهج المؤلف خاصة، ويمكننا بعد ذلك أنْ نخرج عن نطاق المؤلف إلى عصره؛ فنقف على الخطوط المنهجية العامة التي تعكس لنا طبيعة التأليف في ذلك العصر، فكلُّ كتابٍ تحكمه شخصيتان: شخصية المؤلف، وشخصية عصره، وقد التمسنا بعض الخصائص العامة في مؤلفات ذلك العصر من خلال هذا الكتاب وبعض مصادر التحقيق والتوثيق من العصر ذاته، فمن ذلك: الميل إلى تكثيف العبارة، والإكثار من إيراد المنظومات التعليمية التي تجمع مسائل نحوية معينة، والإكثار أيضاً من التنبيهات، واستعمال ما يعرف بالـ(خاتمة) في أواخر الأبواب، ونحن إذ نحقق

هذا الكتاب نقدم للباحثين عينة جيدة ومحققة؛ يمكن لهم أنْ يبنوا عليها وعلى مثيلاتها دراسة علمية تصف لنا منهج الجاوي وعصره.

❖ ما يتعلق بنقولات الشارح:

اتَّضح من كلامنا عن مصادر الجاوي حجم ذلك الجانب وأهميته في اعتماد الجاوي عليه في بناء الشرح وترابطه، وفي هذا المكان نتكلم على قسم معين من تلك المصادر التي بدت لنا الأهمَّ والأكثر حضوراً في الشرح، وهذا القسم يمثل مصنفات معاصرة للجاوي، وقريبة منه، وبعض شروح الآجرومية، فبعد العمل التحقيقي الشاق في تتبع تلك المصادر – التي كنت أجهلها، وربما يجهلها كثير من الدارسين – انقسمت لنا على أربعة أنواعٍ:

الأول: مصادر مطبوعة طبعات قديمة، وبعضها طبع حديثاً، منها: البدر الطالع بشرح جمع الجوامع للمحلي، والفواكه الجنية على متممة الآجرومية للفاكهي، وحاشية السجاعي على شرح قطر الندى، وحاشية البناني على شرح الجلال المحلي.

الثاني: مصادر غير مطبوعة لكنَّها محققة في رسائل جامعية وأطاريح، كـ: المحصول في شرح الفصول لابن إياز، وعنوان الإفادة لإخوان الاستفادة لمحمد بن إسماعيل الراعي، والمواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية لأبي بكر الشنواني، وفتح رب البرية في حل شرح الآجرومية للنبتيتي، وغيرها، وبعض هذه المصادر حقِّق في السنوات الأخيرة، ولولا تعاون بعض الأخوة في المملكة العربية السعودية لما تمكنا من الوصول إليها والتوثيق منها.

الثالث: مصادر غير محققة ولا مطبوعة؛ فهي مخطوطات حتى الساعة، وهي كبيرة الحجم؛ ولعلَّ ذلك كان السبب في إحجام الدارسين عن دراستها وتحقيقها، وأشد الصعوبات التي واجهتني هي إيجاد تلك المخطوطات، والتأكد من نسبتها؛ ثمَّ الوقوف على مواطن التوثيق منها. ومن هذه المخطوطات: الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية لأبي حامد عبد المعطي بن عبد القادر، والدرر البهية على شرح الأزهرية لأبي بكر الشنواني.

الرابع: مصادر لم نقف عليها لتعذّر الوصول إليها على الرغم من الجهد الكبير المبذول من أجل ذلك، فبعضها لم نعرف منها إلا أسماءها، أو أسماء أصحابها عن طريق كتب التراجم والفهارس، كما لم نقف على أقوال أصحابها في مصادر أخرى، وهذه المصادر لخمسة من العلماء نوردهم هنا بحسب كثرة المواضع التي نقلها الشارح عنهم:

- أبو العباس أحمد بن سلامة القليوبي، نقل عنه الشارح في اثني عشر موضعاً.
- علي بن عبد البر الونائي، نقل عنه الشارح في خمسة مواضع.
- شارح منظومة العمريطي، لم يصرحْ الشارح باسمه، نقل عنه في موضعين، وقد راجعت ما تيسَّرَ من شروح العمريطية فلم يكن أحداً منهم[1].
- عبد الله الدنوشري، نقل عنه بيتاً من الرجز التعليمي في باب (كان) وأخواتها.
- أحمد بن عبد الفتاح الملوي، نقل عنه في موضعٍ واحد في باب المخفوضات.

ومنهجنا مع هذه النقولات أنْ نكتفي بما أحلنا إليه إذا كان الشارح قد نقل ذات الكلام عن غيرها، وإن كان النقل مقتصراً عليها أحلنا إلى مصدرٍ بديل.

ونَقْلُ الشارح – رحمه الله – عن مجموع هذه المصادر بأنواعها ولا سيما ما كان مندرجاً تحت النوعين الأخيرينِ يرفع من قيمة شرحه، فالنوع الثالث ينبهنا إلى وجود مخطوطاتٍ ذات قيمة علمية عالية لمْ تحقَّق؛ ويمكن أنْ تقوم عليها أعمالٌ علمية عظيمة الفائدة في مجاليّ التحقيقِ والدراسةِ، وأمَّا ما كان مندرجاً تحت النوع الرابع – وهو الأهم – فقد نقل لنا الشارح مجموعةً كبيرةً من الأقوال التي يمكن أنْ تكون أصولها مفقودةً؛ فَبِعَمَله هذا حفظ لنا جزءاً مهمَّاً من أقوال أولئك العلماء ومذاهبهم.

---

(1) منهم أحمد بن حجازى الفشني (ت في حدود ٩٧٨ هـ) ومحمد بن الخالص بن عنقاء (ت ١٠٣٥ هـ)، وإبراهيم البيجوري، وهناك شرح لإبراهيم بن حسن الملا الأحسائي (ت ١٠٤٨هـ)، حقّق حديثاً في جامعة الإمام محمد بن سعود، ولم أتمكن من الوقوف عليه.

ثالثاً – في: مطالب التحقيق

– وصف النسختين المعتمدتين في التحقيق :

اعتمدنا في تحقيق كتاب: ((**فَتْح غافِرِ الخَطِيَّة على الْكَوَاكِبِ الْجَلِيَّة**)) على نسختين نُعرّف بهما هاهنا، وما تختلف به نسخة عن أخرى بأحوالها وصفاتها، وهما:

النسخة الأولى – (أ) :

وهي مصوَّرة المشرف عن مخطوط خزانة مخطوطات جامعة الملك سعود في المملكة العربية السعودية، توثَّقت منها عن طريق الموقع الرسمي الخاص بالجامعة على شبكة المعلومات الدولية،[١] سُجلّت فيها بالإشارات الآتية:

فتح غافر الخطية (على الكواكب الجلية في نظم الآجرومية)، تأليف نووي الجاوي، محمد بن عمر– ١٣١٦ هـ . بخطٍّ سنة ١٢٨٩ هـ . عدد لوحاتِها ٦٢ لوحة، ومسطرتها ٢٤ × ٥،١٦ سم،

$\frac{٤١٥}{ف.ن}$ ١١٨٥ .

أمَّا صفحة العنوان فمدوَّنٌ عليها العنوانُ كالآتي: شرح نظم الآجرومية المسمَّى الكواكب الجلية لشيخ النواوي الجاوي. وكُتِب على جانب الصفحة الأيسر: مُلك عثمان قدس أبي عبد الله. وعليها ختمه مع تاريخٍ لذلك، كما يوجد على الصفحة بعض التعليقات، وبعضُ الأسطر المُسْتَلَّة من داخل الشرح، وجاء في الصفحة الأخيرة منه زمنُ نسخِ هذا المخطوطِ مؤرخاً بسنة (١٢٨٩ هـ)، وقد خلت من اسمِ الناسخ، الذي اتَّضح في نهاية المخطوط أنَّه أحد تلاميذ الشيخ.

بلغ عددُ صفحات المخطوط مئة وأربعاً وعشرين صفحة، وعددُ سطور كلِّ صفحة خمسةٌ وعشرون سطراً، إلا الصفحةَ الأولى؛ فقد كان عددها اثنين وعشرين سطراً، وعدد كلمات كلِّ سطر يتراوح بين (٩– ١٣) كلمةً، كُتبَتْ بخطّ نسخٍ معتاد، واستعمل لذلك الحبرُ الأحمرُ والأسودُ، فالأحمرُ لعنوانات الأبواب والفصول، وبه أيضاً كُتِبتْ المنظومة، متصدرةً الشرحَ، ومُتَّبعاً فيها نظامُ الشطرين، أمّا الأسودُ فكُتِبَ به الشرحُ، وبعضُ الحواشي على جنبيهِ، ووثّق الناسخ زمن فراغ الشيخ من هذا الشرح، وزمن نسخه المخطوط عن أصل الشيخ في النهاية قائلاً:" وقد تَمّ من جمعِ هذا الشَّرْحِ المباركِ –إن شاء الله تعالى – في يومِ الاثنينِ، في العشرينِ

---

(١) ينظر عنوان موقعها الرسمي على شبكة المعلومات الدولية: http://makhtota.ksu.edu.sa/browse/4350 .

من شهرِ شعبانَ، سنةَ ألفٍ ومِئَتين وسبعَةٍ وثمانينَ الدال من هجرةِ النَّبيِّ صلى اللهُ عليهِ وسلم، وقَدْ تمَّ اقتباسُ هذا الكتاب– شرح منظومة الآجرومية، تأليف شيخِنا: محمد نووي بن عمر بن عربي التَّناري[١]– من مبيضَّته في نهار الاثنين، ثمانية وعشرين من صفرِ تسعةٍ بعد ألفٍ ومئتين وثمانين من هجرة من له العزّ والشرف صلى اللهُ عليهِ وسلم، والحمد لله، والصلاة والسلام على من لا نبيَّ بعده وآلِهِ وصحبِهِ وسلم، آمين يا ربَّ العالمين ".

وهي نسخة كاملة، لا نقصَ فيها، ولا طمس، كتبت بخطّ جيدٍ، منسوخةٌ عن أصل مخطوطة الشيخ كما أشار الناسخ إلى ذلك، كلماتها واضحة مقروءة، غير مضبوطة بالشكل، وعلى حواشيها بعض التعليقات، وبعض ما تداركه النَّاسخُ من كلماتٍ وجملٍ سقطتْ أثناءَ النسخ، فيها بعض الأخطاء في الرسم والنحو، كما فيها شيءٌ من السقط كان معظمه من كلمة أو جملة يسهل تداركه، مِنْ أجلِ ذلك كلِّه جعلناها الأصلَ الذي نعتمده في تحرير الكتاب وتحقيقِهِ، مستدركين مواضعَ الخلل فيها من نسخة ب، مشيرين لما يخالفها في هوامش التحقيق، .

النسخة الثانية – (ب):

وهي نسخة مصوَّرة عن طبعة الكتاب في مطبعة بولاق، طُبِع فيها سنة (١٢٩٨ هـ)،[٢] حصلتُ على هذه النسخة عن طريق التراسل والتواصل مع (دار الكتب والوثائق المصرية) في القاهرة، وبمساعدة بعض الإخوان من الطلبة العراقيين في مصر، وقد سُجلِّت فيها بالإشارات الآتية:

مِنْ مطبعة بولاق، مجاناً في: ٢١ أكتوبر سنة ١٩٨٦، $\frac{٢١٨٢٠}{٧٤٥}$ نحو.

أمَّا صفحة العنوان فمدوَّنٌ عليها الآتي: الشرحُ المُسَمَّى بفتح غافر الخطيه للعلَّامة الشيخ محمد نووي على نظم الآجرومية المُسَمَّى بالكواكب الجلية للعلَّامة الشيخ عبد السلام بن مجاهد النبراوي نفع الله بهما الأنام آمين.

وخُتِمتْ تحت ذلك بختم دائريّ غير مقروء.

---

(١) في الأصل: التناري، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر: فهرس الكتب العربية الموجودة بالدار: ٢/ ١٤٤، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٨٨١. .

ومدوَّنٌ في نهاية الكتاب: تمَّ طبعُهُ بمطبعة بولاق الميرية على ذِمَّة الفاضل الشيخ عبد الله الباز ذي الأخلاق المرضية سنة ١٢٩٨ .

وهذه الطبعة للكتاب مأخوذة عن أصلٍ مؤرخٍ له في نهاية الكتاب بـ(١٢٨٧ هـ).

بلغ عددُ صفحاتِ الكتاب ثلاثاً وسبعين صفحةً، جُعِلت الصفحة الأخيرة منها لفهرسة الكتاب، وعددُ الأسطر في كلِّ صفحةٍ منها ثلاثةٌ وثلاثون سطراً، إلا الصفحةَ الأولى فقد كان عددها سبعةَ عشر سطراً، وعددُ كلماتِ السطر الواحد يتراوح بين (١٢– ١٥) كلمةً، يتصدَّر النظمُ الشرحَ مفصولاً بينهما بخطوط أفقية، وقد أعيد كتابة النظم على حواشي الصفحات.

وهي نسخة جيِّدة، لا نقص فيها، غير مضبوطة بالشكل، وفيها سقطٌ، يستغلق على المحقق؛ فأكثره كان جملاً تتجاوز السطر، أو أكثر، أفدنا منها في توجيه بعض الكلمات التي ألبسها الرسم علينا، واستدراك بعض ما سقط من (أ).

صفحات مصورة
من النسختين

الكواكب الجلية في نظم الآجرّومية

١. يَقُولُ رَاجِي رَبِّهِ الْجَلِيلِ ... عَبْدُ السَّلامِ، الشّافِعِي، السَّلِيلِي

٢. الْحَمْدُ لِلَّهِ لِرَفْعِ أهْلِ ... عِلْمٍ، ونَصْبِهِمْ لَخفضِ الْجَهْلِ

٣. وَجَزْمِهِمِ بِأَنَّ عِلْمَ النحوِ ... تَمْييزُ حالِ اللَّفْظِ فِيمَا يَحْوِي

٤. جَلَّ اسْمُهُ، وَفِعْلُهُ عَنْ حَرْفِ ... وَعَنْ كَلامِ الْجَاحِدِينَ الْمَنْفِي

٥. سُبْحَانَه مِنْ فَاعِلٍ لَمْ يُؤْمَرِ ... وَعَالِمٍ بِظَاهِرٍ، وَمُضْمَرِ

٦. ثُمَّ الصَّلاَ عَلَى النبِيِّ الشَّافِعِ ... وآلِهِ، وَصَحْبِهِ، وَالتَّابِعِ

٧. وَبُعْدُ فالنَّحوِيَّةُ المَعْزُوَّه ... إلَى ابْنِ آجُرّومَ ذِي الْفُتُوَّه

٨. اشْتَهَرَتْ بَيْنَ النُّحَاةِ، وَانْتَفَعْ ... بِهَا كَثِيرٌ، وَبِهَا اللَّحْنُ ارْتَفَعْ

٩. وَقَدْ سُئِلْتُ نَظْمَهَا لِتَسْهُلَا ... فِي الْحِفْظِ، وَالْجَمْعِ، وَأَنْ لَا تُهْمَلَا

١٠. فَاخْتَرْتُ هَذَا، وَأَجَبْتُ السَّائِلا ... مُحَسْبِلاً، مُحَوْقِلاً، وَقَائِلا

١١. كَلاَمُنَا: اللَّفْظُ، الْمُرَكَّبُ، الْمُفيدْ ... بِالْوَضْعِ، لَكِنْ ذَا وَثَانِيهَا مزيدْ

١٢. أجْزَاؤُه اسْمٌ، وَفِعْلٌ، ثُمَّا ... حَرْفٌ لِمَعْنىً جَا كَـ(هَلْ)، وَلَمَّا

١٣. فَالِاسْمُ بِالتَّنْوِينِ، وَالْخَفْضِ بَدَا ... وأَلْ، وَإِسْنَادٍ إِلَيْهِ، والنِّدا

١٤. وَبِحُروفِ الْخَفْضِ، نَحْو: مِنْ، إِلَى ... وَعَنْ، وَفِي، وَرُبَّ، وَالْبَا، وَعَلَى

١٥. والكافِ، والَلامِ، وواوِ رُبَّا ... وَذِي الْيَمِينِ الواوِ، والتَّا، والْبَا

١٦. وَالْفِعْلُ بالسِّينِ، وَقَدْ، سَوْفَ اجعلِ ... وَتَا الضَّمِيرِ مُطْلَقاً، وَيَا افْعَلِي

١٧. وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَ لَهُ بِأهْلِ ... دَلِيلُ الِاسْمِ، أَوْ دَلِيلُ الْفِعْلِ

١٨. الْإِعْــــرابُ تَغْييــــرُ أواخــــرِ الكَلِــــمْ   لَفْظــــاً وَتَقْــــديراً لِعَامِــــلٍ يَسِــــمْ

١٩. أَنْوَاعُــــــــهُ أَرْبَعَــــــــةٌ تَعُــــــــمُّ   رَفْــعٌ، وَنَصْــبٌ، ثُــمَّ خَفْــضٌ، جَــزْمُ

٢٠. فَالِاسْــمُ مِــنْ مَجْمُوعِهَــا لَــهُ سِــوَى   جَــزْمٍ، كَمَــا الْفِعْــلُ سِــوَى جَــرٍّ حَــوَى

٢١. لِلرَّفْــــعِ أَرْبَــــعُ عَلاَمَــــاتٍ أَتَــــتْ   ضَــمٌّ، وواوٌ، وَأَلِــفْ، نُــونٌ ثَبَــتْ

٢٢. فَضَــــــمَّةٌ عَلاَمَــــــةٌ للرَّفــــــعِ   فِــي مُفْــرَدٍ اسْــمٍ، وكُسَــيْرِ جَمْــعِ

٢٣. وَجَمْــعِ أُنْثَــى سَــالِماً، وَفِعْــلِ   مُضَــارِعٍ، آخــرُهُ مَــا حُلِــي

٢٤. والــواوُ فِــي جَمْــعِ ذُكــورٍ سَــالِمِ   وَخَمْسَــةِ الْأَسْــماءِ عِنْــدَ الْعَــالِمِ

٢٥. وَهْــيَ: أَبُــوكَ، وَأَخُــوكَ، وَحَمُــوكْ   وَفُــوكَ، ذُو مَــالٍ، وَفِــي قَــوْلٍ هَنــوكْ

٢٦. وَأَلَــفٌ لِلرَّفْــعِ فِــي تَثْنِيَــةِ الْــ   أَسْــمَاءِ بالخصــوص، وَالنُّــونُ وُصِــلْ

٢٧. لِلرَّفْــعِ فِــي مُضَــارِعِ الْأَفْعَــالِ   وَهــو الَّــذِي فيــهِ ضَــمِيرٌ تَــالِ

٢٨. كَــ: يَفْعَــلَانِ، تَفْعَــلَانِ، يفعلــو   نَ، تَفْعَلُــونَ، تَفْعَلِــينَ، مَثِّلُــوا

٢٩. ثُــمَّ لِنَصْــبٍ فَتْحَــةٌ، وَأَلِــفُ   وَكَسْــرَةٌ، وَيــا، وَنُونــاً حَــذَفُوا

٣٠. فَفَتْحَــةٌ لِلنَّصْــبِ فِــي اسْــمٍ مُفْــرَدِ   وَجَمْــعِ تَكْسِــيرٍ، كَجَمْــعِ الْأَسَــدِ

٣١. وَفِــي مُضَــارِعٍ لَــدَى نَصْــبٍ وَلَا   شَــيءَ بِمَــا آخــرُهُ قَــدْ وُصِــلَا

٣٢. وَأَلَــفٌ فِــي خَمْسَــةِ الْأَسْــماءِ   لِلنَّصْــبِ، نَحْــو: صِــلْ أَبَــاكَ جــائِي

٣٣. وَكَسْــرَةٌ لِلنَّصْــبِ فِــي جَمْــعٍ أَتَــى   دَليــلُ جَمْعِــهِ بِــأَلْفٍ وَتَــا

٣٤. مؤنثـــــاً، أَوْ لاَ، وَأَمَّـــــا الْيـــــا هِيَـــــهْ ... لِلنَّصْــبِ فِــي الْجَمْــعِ كَمَــا فِــي التثنيــهْ

٣٥. وحــــذفُ نُـــونِ نَصْـــبُ الافْعـــالِ الَّتِـــي ... ثُبُــــوتُ نُـــــونِ رَفْعُهَــــا، ومــــرَّتِ

٣٦. وَالْكَسْــرُ فِــي الْخَفْــضِ وَيـا وَالْفَـتْحَ ضِـفْ ... فَكَسْـــرَةٌ فِـــي اسْـــمٍ فريـــدٍ منصــرفْ

٣٧. وَجَمْــعِ تَكْســـيرٍ بِصَـــرْفٍ قَـــدْ وُسِـــمْ ... كَــــذَاكَ فِـــي جمْـــعِ مُؤَنَّـــثٍ سَـــلِمْ

٣٨. واليـــاءُ فِـــي خَمْسَـــةِ الاَسْـــماءِ وَفِـــي ... تَثْنِيَـــــةٍ، وَجَمْــــعُ ذُكْـــرانٍ وَفَـــيّ

٣٩. وَفَتْحَـــــــــةٌ عَلاَمَـــــــــةٌ لِلْخَفْـــــــــضِ ... فِـــي اسْــمٍ، لَـــهُ مُمْنِــعُ صَــرْفٍ يَقْضِــي

٤٠. كَعَلَـــــمٍ أَنِّـــــــثَ، أَوْ ذِي عَـــــــدْلِ ... أَوْ عُجْمَـــــــةٍ، أَوْ فِيـــــه وَزْنُ الْفِعْــــلِ

٤١. وَمَـــا حُكِـــي فعــــلانَ لاَ إِنْ كانَــــهْ ... أَنثَـــاهُ فِـــي وَصْـــفٍ عَلَـــى فعلانَــــهْ

٤٢. أَوْ كمَفاعــــــلْ أَوْ مَفَاعِيـــــلَ وَمَــــا ... بِــــأَلِفِ التَّأنيـــــثِ لَفْظـــــاً خُتِمَــــا

٤٣. وَاصْــرِفْ بِـــ(أَلْ) مَمْنُوعَـــهُ، أَوْ إِنْ تُضِـــفْ ... وَدُونَ ذَا فِـــي الشِّــعْرِ أيضــا يَنْصَــرِفْ

٤٤. وَالْحَــذْفُ فِـــي الْجَـــزْمِ وَتَسْــكِينٌ، فَمَــا ... صَـــحَّ أَخِيـــراً بِالسُّــــكُونِ انْجَزَمَـــا

٤٥. ويُحْــــذَفَنْ أَخِيـــرُ مَـــا يَعْتَـــلُّ ... والنــونُ فِــي نَحْــو: فَــإِنْ لَــمْ تَفْعَلُــوا

٤٦. أَفْعَـــالُهُمْ: مَـــاضٍ، وَأَمْـــرٌ، ومُضــا ... رِعٌ، فَمَفْتُـــوحُ الأَخِيـــرِ مَـــا مَضَـــى

٤٧. وَالأَمْـــرُ مَجْـــزُومٌ، وَقَـــالَ مَبْنِــــي ... مَـــنْ قَوْلُـــهُ لَـــيْسَ بِـــهِ مِـــنْ وَهْـــنِ

٤٨. ثُـــمَّ الَّـــذِي إِحْـــدَى (أَنَيْـــتُ) أَوَّلُـــه ... مُضَــــــارِعٌ، وَرَفْعَــــــهُ لاَ تُبْدِلَـــــه

٤٩. حَتَّـــى عَلَيْـــهِ يَـــدْخُلَنَّ نَاصِـــبُ ... أَوْ جَـــازِمٌ يَجْـــزِمُ، فالنواصــــبُ

٥٠. أَنْ، لَـــنْ، إِذَنْ، كَـــيْ، ثُـــمَّ أَنْ مِـــنْ بعْــدِ ... حَتَّـــــى، وَلاَمِ كَـــــيْ، وَلاَمِ الْجَحْـــــدِ

٥١. ثُمَّ اللَّوَاتِي تَعْمَلَنَّ جَزْمَا … لَمْ، ثُمَّ لَمَّا، وَأَلَمْ، أَلَمَّا

٥٢. وَلاَمُ أَمْرٍ، وَدُعَاءٍ، ثُمَّ (لاَ) … فِي النَّهْيِ، وَالدُّعا، وإنْ و(مَا) تَلاَ

٥٣. وَمَنْ، وَمَهْمَا، وَبِهَا الْجَزْمُ أَتَى … إذْمَا، وَأَيَّانَ، وَأَيٌّ، وَمَتَى

٥٤. وَأَيْنَ، أَنَّى، حَيْثُمَا ؛ لِتَدْرِي … وَكَيْفَمَا، ثُمَّ (إذَا) فِي الشِّعرِ

٥٥. الْفَاعِلُ اسْمٌ رَفْعُهُ مَشْهُورُ … وَفِعْلُهُ مِنْ قَبْلِهِ مَذْكُورُ

٥٦. وَهْوَ عَلَى قِسْمَيْنِ: قِسْمٌ ظاهِرُ … حَيْثُ أَتَى، وَمُضْمَرٌ، فالظاهِرُ

٥٧. كَـ: قَامَ زَيْدٌ، وَيَقُومُ زَيْدُ … وجاءَني الزَّيْدَانِ، والزيودُ

٥٨. وجاءَني أَخُوكَ، وَالْمُضْمَرُ فِي … ضَرَبْتَ، وَالتَّاءُ بِتَثْلِيثٍ قُفِي

٥٩. وَفِي ضَرَبْنَا، وَضَرَبْتُمَا أَتَى … وَفِي ضَرَبْتُمْ، وَضَرَبْتُنَّ الْفَتَى

٦٠. وَضَرَبَتْ، ضَرَبَ، ثُمَّ ضَرَبَا … وَضَرَبُوا، ثُمَّ ضَرَبْنَ أدَبَا

٦١. وَنِعْمَ، أَوْ بِئْسَ بِهَا ارْفَعْ مَا بِـ(أَلْ) … أَوْ لِمُضَافٍ لِلَّذِي بِهَا اتصلْ

٦٢. وَالْفَاعِلُ الْمَرْفُوعُ وَهْوَ الْفِعْلُ … كَـ: نِعْمَ نَفْعُ الْعِلْمِ، بِئْسَ الْجَهْلُ

٦٣. وَارْفَعْ لِمَا الْفَاعِلُ مَعْهُ لَمْ يُسَمْ … وَمُطْلَقَا أَوَّلُ فِعْلِهِ يُضَمْ

٦٤. وَاكْسِرْ لِمَا قَبْلَ أَخِيرٍ مَا مَضَى … وَافْتَحْهُ فِي مُضَارِعٍ، كَيُرْتَضَى

٦٥. وَذَاكَ أَيْضاً ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرُ … كَـ: ضُرِبَ الْعَبْدُ، وَيُخْشَى مَعْمَرُ

٦٦. وَمُضْمَرٌ فِي فَاعِلٍ قَدْ مَرَّا … نَحْو: ضُرِبْتَ، وَهَلُمَّ جَرَّا

٦٧. والمُبْتَدا الْمَرْفُوعُ ذُو الإسْمِيَّه … الْعَارِ عَنْ عوامِلٍ لَفْظِيَّه

٦٨. وَالْخَبَرُ الْمَرْفُوعُ الاسْمُ الْمُسْنَدُ … لِلْمبتدا، كَنَحْو: زَيْدٌ سَيِّدُ

٦٩. وَالْقَائِمَانِ ابْنَانِ، وَاكْسِرْ نُونَا ... بِعَكْسِ: وَالزَّيْدُونَ قائمونَا

٧٠. والمبتدا قِسْمَانِ: ظَاهِرٌ، وَمَرْ ... وَمُضْمَرٌ مُنْحَصِرٌ فِي اثْنَيْ عَشَرْ

٧١. أَنَا، وَنَحْنُ، أَنْتَ، أَنْتِ، أَنْتُمَا ... أَنْتُنَّ، أَنْتُمْ، وَهْوَ، وَهْيَ، وَهُمَا

٧٢. وَهُمْ، وَهُنَّ، نَحْو: آنْ قَائِمُ ... وَنَحْنُ قَائِمُونَ، وَهْوَ نَائِمُ

٧٣. وَخَبَرٌ قِسْمَانِ: مُفْرَدٌ وَهُو ... مَا لَيْسَ جملةً، وَلَا مَا يُشْبِهُ

٧٤. كَمَا ذَكَرْنَا، وَسِوَاهُ أَرْبَعَه ... الْجَارُ وَالْمَجْرُورُ، وَالظَّرْفُ مَعَه

٧٥. وَالْفِعْلُ مَعْ فَاعِلِهِ، والمبتدا ... مَعْ خَبَرٍ، كَـ: الْعَبْدُ فِي دَارِ النِّدا

٧٦. وَالْعَبْدُ عِنْدَكُمْ، وَلَكِنْ حُقِّقَا ... بِأَنَّه الَّذِي بِذَيْنِ اعْتَلَقَا

٧٧. وَنَحْو: زَيْدٌ قَامَ بُوهُ جَانِبَه ... والشَّيخُ جَارِيَتُهُ مُجَانِبَه

٧٨. ذَوَاتُ نَسْخٍ، كَانَ، إنَّ، ثُمَّا ... ظَنَّ، وَمَا، وَاخَى لِكَلٍّ، أَمَّا

٧٩. كَانَ وَمَا وَاخَى لَهَا فَلَا تَذَر ... تَرْفَعُ الاِسْمَ، ثُمَّ تَنْصِبُ الْخَبَر

٨٠. أَصْبَحَ أَمْسَى بَاتَ أَضْحَى لَيْسَ ظَلّ ... صَارَ، وَمَازَالَ، وَمَا انْفَكَّ الْبَطَل

٨١. مَا دَامَ، مَا فَتِئَ، ثُمَّ مَا بَرِح ... وَغَيْرُ مَاضِي (لَيْسَ) (دَامَ) لَمْ يَصِح

٨٢. كَـ: كَانَ زَيْدٌ قَائِماً، وَأَصْبَحَا ... مُنْشَرِحاً، وَلَيْسَ عَمْرٌو فَرِحَا

٨٣. وَهَكَذَا مَا صَرَّفُوا مِنْ بَابِهَا ... يَكُونُ حُكْمَهُ، وأَلْحِق بِهَا

٨٤. كَادَ، عَسَى، أَوْشَكَ، إلّا الْخَبَر ... فَغَيْر مَا مُضَارِعٍ لَا يُعْتَبَر

٨٥. مُقْتَرِنَا بِـ(أَنْ)، وَغَيْرَ مُقْتَرِن ... كَـ: كَادَ أَنْ يُعْطَى، أَوْ كَادَ يَزِن

٨٦. وَفِي الْحجازِ (مَا) كَـ(لَيْسَ) إنْ بَقِي ... نَفْيٌ، وَتَرْتِيبٌ، وَمِن (إنْ) وُقِي

٨٧. كـ: مَا الْحَيَا شَيْناً، وَذَا لَا يُعْتَبَرْ ... عِنْدَ تَمِيمٍ نَحْو: مَا هَذَا بَشَر

٨٨. (إِنَّ) وَمَصْحُوبَاتُهَا اسْماً تَنْصِبُ ... وَخَبَراً تَرْفَعُهُ، وَرَتَّبُوا

٨٩. وَغَيْرُ مَا ظَرْفٍ وَجْرٍّ، وَاكْسِرِ ... لِـ(إِنَّ)، وَافْتَحْهَا لِسَدٍّ مَصْدَرِ

٩٠. وَهْيَ هُنَا: إِنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَلّ ... كَأَنَّ، لَيْتَ، ثُمَّ لَكِنَّ، وَعَلّ

٩١. كَأَنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنَّ لِي ... عِلْمَا، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو جَدَلِ

٩٢. فَـ(إِنَّ) لِلتَّوْكِيدِ، وَالْمُحَاكِي ... لَهُ، و(لَكِنَّ) لِلاسْتِدْرَاكِ

٩٣. (كَأَنَّ) شَبِّهْ،(لَيْتَ) دُونَ الْوَاجِبِ ... (لَعَلَّ) فِي الْمَكْرُوهِ، وَالْمَحْبُوبِ

٩٤. ثُمَّ(ظَنَنْتُ)، والمُواخي عَمَلَا ... فِي الْمُبْتَدَا، وَالْخَبَرِ النَّصْبُ عَلَى

٩٥. أَنَّهُمَا لِهُنَّ مَفْعُولَانِ ... وَهُنَّ: ظَنَّ، وَحَسِبْتُ الثَّانِي

٩٦. خِلْتُ، رَأَيْتُ، وَكَذَا عَلِمْتُ ... وَجَدْتُ، واتَّخَذْتُ، مَعْ زَعَمْتُ

٩٧. جَعَلْتُ، مَعْ سمعتُ فِي رَأْيٍ وَهَى ... كـ: خِلْتُ عَمْراً شَاخِصاً، وَنَحْوها

٩٨. النَّعْتُ لِلْمَنْعُوتِ قَافٍ، مُرْضِي ... فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَالْخَفْضِ

٩٩. وَالْجَمْعِ، وَالْإِفْرَادِ، والتَّنْكِيرِ ... وَالضِّدِّ، والتَّأْنِيثِ، والتَّذْكِيرِ

١٠٠. هَذَا الْحَقِيقِيُّ، وَأَمَّا السَّبَبِي ... فِي النُّكْرِ، والتَّعرِيفِ، وَالْإِعْرابِ

١٠١. تَقُولُ: جَاءَ الرَّجُلُ الْفَقِيهُ ... وَجَاءَ شَخْصٌ فَاضِلٌ أَبُوه

١٠٢. وَقِسْ عَلَى هَذَا، وَأَمَّا الْمَعْرِفَه ... فَهُوَ الَّذِي جَاءَ بِـ(أَلّ) الْمَعْرِفَه

١٠٣. وَمُضْمَرٌ، نَحْو: أَنَا، وَالْعَلَمُ ... وَكَالَّذِي، وَذُو النِّدَا، وَالْمُبْهَمْ

١٠٤. كـ: هَذِهِ، وَذَا، وَمَا أُضِيفَا ... لِوَاحِدٍ مِمَّا حَوَى التَّعْرِيفَا

١٠٥. وَكُلُّ مَا عَرَّفَهُ (ألْ) نَكِرَه   كَـ: رَجُلٍ، وَفَرَسٍ، وَشَجَرَه

١٠٦. حُروفُهُ: واوٌ، وَأَوْ، فَا، ثُمَّ، بَلْ   إمَّا، وَأَمْ، لَكِنْ، وَلَا، حَتَّى وَقَلْ

١٠٧. فَاجْعَلْ بِهَا الْمَعْطُوفَ كَالْمَعْطُوفِ   عَلَيْهِ، فِي إعْرابِهِ الْمَعْرُوفِ

١٠٨. تَقُولُ: جَاءَ زَيْدُ وَعَمْرٌو، وَوَلِي   زَيْداً وَعَمْراً مَنْ يَلِينُ وَيَلِي

١٠٩. يَتْبَعُ تَوْكِيدٌ مُؤَكَّداً قُفِي   فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَفِي الْخَفْضِ، وَفِي

١١٠. تَعْرِيفِهِ، وَنُكْرِهِ الْمُفِيدِ   فَاقْبَلْهُ، وَالْأَلْفَاظُ لِلتَّوْكِيدِ

١١١. نَفْسٌ، وَعَيْنٌ، ثُمَّ كَلٌّ، أَجْمَعُ   وأَكْتَعٌ، وأَبْصَعٌ، وأَبْتَعُ

١١٢. وَهذِهِ تَوابِعٌ لِـ(أَجْمَعَا)   وَمَا يَلِي (نَفْسَاً)، و(كُلّاً) تَبِعَا

١١٣. كَـ: قَامَ زَيْدٌ، نَفْسُهُ، مُعِينَا   الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَأَجْمَعِينَا

١١٤. إِذَا مِنِ اسْمٍ أَبْدِلَ اسْمٌ، أَوْ إِذَا   أَبْدِلَ فِعْلٌ مِنْ مُمَاثِلٍ فَذَا

١١٥. قَفَاهُ فِي إعْرابِهِ تَمامَا   وَهْوَ عَلَى أَرْبَعَةٍ أَقْسَاما

١١٦. كُلٌّ مِنْ الْكُلِّ، وَبَعْضٌ تَالِي   مِنْ كُلِّهِ، وَبَدَلُ اشْتِمالِ

١١٧. وَغَلَطٌ، نَحْو: أَتَى زَيْدٌ أَخُوكْ   وَأَكَلَ الرغيفَ ثُلْثَهُ أَبُوكْ

١١٨. وَنَحْو: زَيْدٌ عِلْمُهُ وَمَا دَرَسْ   نَفَعَنِي، وَشِمْتُ زَيْداً الْفَرَسْ

١١٩. أَرَدْتَ بِدءاً أَنْ تَقُولَ: الفَرَسَا   فَجَاءَ زَيْدٌ غَلَطاً، وَانْعَكَسَا

١٢٠. مِنْهَا انْصِبِ الْمَفْعُولَ بِهْ، وَذَاكَ مَا   عَلَيْهِ يَجْرِي الْفِعْلُ، كَـ: اسْتَقَيْتَ مَا

١٢١. فَمُظْهَرٌ، وَمُضْمَرٌ، فَالْأَوَّلُ   كَمَا مَضَى، وَالْمُضْمَرُ الْمُتَّصِلُ

١٢٢. ضَرَبَنِي، ضَرَبَنَا، رَآكَا   رَآكِ، مَعْ رَآكُمَا كَذَاكَا

١٢٣. ضَـــــرَبَكُمْ، ضَـــــرَبَكُنَّ الْحاضِـــــرُ ضَـــــرَبَهُ، ضَـــــرَبَهَا، وَالْعَاشِـــــرُ

١٢٤. رَآهُمَـــــا، رآهمـــــو، ضَـــــرَبَهُنْ وَالْمُنْفَصِـــــلُ إِيَّـــــايَ، إِيَّانَـــــا يَظُـــــنْ

١٢٥. إِيَّـــــاكَ، إِيَّـــــاكِ، كَـــــذَا إِيَّاكُمَـــــا إِيَّـــــاكمو، ايَّـــــاكُنُ مَـــــعْ إِيَّاهُمَـــــا

١٢٦. إِيَّـــــاهمو، ايَّـــــاهُنُ، ايَّاهَـــــا، دهَـــــا إِيَّـــــاهُ، وَاخْتَـــــرْ نَصْـــــبَ (إِيَّـــــا) وَحْـــــدَهَا

١٢٧. الْمَصْـــــدَرُ اسْـــــمٌ ذُو انْتِصَـــــابٍ أَنْبَـــــا عَـــــنْ حَـــــدَثٍ، نَحْـــــو: ضَـــــرَبْتَ ضَـــــرْبا

١٢٨. وَنَـــــابَ كَـــــلٌّ عَنْـــــه، بَعْـــــضُ، أَيُّ وَهُـــــوَ لَفْظُـــــيٌّ، ومعنـــــويٌّ

١٢٩. إِنْ لَفْظُـــــهُ وَافَـــــقَ فِيـــــه الْفِعْـــــلَ فَـــــذَاكَ لَفْظِـــــي، كَـــــ: قَتَلْـــــتُ قَـــــتْلا

١٣٠. أَوْ فِيـــــه مَعْنَـــــاهُ فَقَـــــطْ فَمَعْنَـــــوِي قُمْـــــتُ وُقُوفَـــــاً، بَـــــلْ لُـــــهُ فِعْـــــلٌ نُـــــوِي

١٣١. ظَـــــرْفُ الزَّمَـــــانِ: هُـــــوَ الاِسْـــــمُ المُنْتَصِـــــبْ بِـــــ(فِـــــي) مُقَـــــدَّراً، وَذَا النَّصْـــــبُ يَجِـــــبْ

١٣٢. كَـــــالْيَوْم، وَاللَّيْلَـــــة، ثُـــــمَّ غُـــــدْوه وَبُكْـــــرَةً، وَسَـــــحَراً، وَضَـــــحْوَه

١٣٣. مَسَـــــا، صَـــــبَاحاً، وَغَـــــدَاً أَتَيْنَـــــا وَأَبَـــــدَاً، وَأَمَـــــداً، أَوْحِيْنَـــــا

١٣٤. وَعَتْمَـــــةً، وسَـــــاعَةً، وَوَقْتَـــــا وَكُـــــلّ مَـــــا شَـــــابَهَ مَـــــا سَـــــمِعْتَا

١٣٥. وَاسْـــــمُ الْمَكَـــــانِ مُـــــبْهَمٌ، ظَـــــرْفٌ لَـــــهُ وَالْحُكْـــــمُ فِـــــي إِعْرابِـــــهِ مَـــــا قَبْلَـــــهُ

١٣٦. كَـــــ: فَـــــوْقَ، تَحْـــــتَ، وَوَرَا، أمامَـــــا يَمِينَـــــه، شَـــــمَالَه، قُـــــدَّاما

١٣٧. وَمَـــــعْ، وَعِنْـــــدَ، وَإِزَاءَ، وَحِـــــذا تِلْقَـــــا، هُنَـــــا، ثَـــــمَّ، وَمَـــــا أَشْـــــبَهَ ذَا

١٣٨. الْحَـــــالُ وَصْـــــفٌ ذُو انْتِصَـــــابٍ، ويُـــــرى لِمَـــــا انْـــــبَهَمْ مِـــــنْ هَيْئَـــــةٍ مُفسِّـــــرا

١٣٩. كَـــــ: جَـــــاءَ زَيْـــــدٌ رَاكِبَـــــاً، مُتَوَّجَـــــا وَقَـــــدْ رَكِبْـــــتُ لِلْجَـــــوَادِ مُسْـــــرجا

١٤٠. وَلَا تَكُـــــونُ الْحَـــــالُ إِلّا نَكِـــــرَه مُشْـــــتَقَّةً، مَنْقُولَـــــةً، مُـــــؤَخَّرَه

١٤١. مَعْرِفَةً صَاحِبُهَا، وَيَاتِي ... خِلَافَ ذَا، كَـ: فَانْفِرُوا ثُبَاتِ

١٤٢. وَجَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، وَالْحَقُّ ... مُصَدِّقًا، وَكَيْفَ جَاءَ الرِّزْقُ ؟

١٤٣. تَمْيِيزُكَ اسْمٌ فَسَّرَ المسْتَبْهَمَا ... مِنْ ذاتٍ أَوْ مِنْ نِسْبَةٍ، نَصْبَاً سَمَا

١٤٤. كَـ: بَاعَ عِشْرِينَ غُلَامَاً، وَامْتَلَا ... شَحْمَاً، وزَيْدٌ طَابَ نَفْسَا، وَحَلَا

١٤٥. وَمِنْكَ أَبْهَى مَنْظَرَاً وَأَكْرَمُ ... مِنْكَ أَبَاً، وَنُكْرُهُ مُلْتَزَمُ

١٤٦. ثَلاثَةٌ كَعِشْرَةٍ فِي عَدِّ ... مذكرٍ بِالتّاءِ، عَكْسُ الضِدِّ

١٤٧. وَاخْفِضْ لِجَمْعٍ بَعْدَهَا وَالنَّيِّفُ ... مَعَ عَشْرَةٍ فَتْحَهُمَا لَا يصْرفُ

١٤٨. إلّا اثْنَتَيْ، واثْنَيْ لِأُنْثَى وَذَكَرْ ... فَيُعْرَبَانِ قَبْلَ عَشْرَه وَعَشَرْ

١٤٩. وَالتّاءُ فِيما رَكَّبُوا، كَمَا وُصِفْ ... أَوَّلَ، فَالْجُزْءُ الْأَخِيرُ يخْتَلِفْ

١٥٠. وَبَعْدَه انْصِبْ مُفْرَداً تَمْيِيزَا ... وَالْجَمْعُ عِنْدَ بَعْضِهِمْ أَجِيزَا

١٥١. وَاخْفِضْ لِتَالِي مائةٍ، وَأَلْفِ ... فَرْداً، و جَمْعٌ بَعْدَهَا قَدْ أُلفِي

١٥٢. وَانْصِبْ بِـ(مَا أَفْعَلَ)، أَوْ(أَفْعِلْ بِهِ) ... تَعَجُّبَاً تِلْواً، وَعَنْ فَصْلٍ نُهِيَ

١٥٣. وَابْنِهِمَا كأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْ ... فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ، مِنَ النَّفْيِ أَمِنْ

١٥٤. مُصَرَّفٍ، تَمَّ، وَذِي تَفَاضُلِ ... لِغَيْرِ مَفْعُولٍ، وَأَفْعَلْ فَاعِلِ

١٥٥. وائْتِ بِمَا يُشْبِهُ: أَشْدِدْ، وأَشَدْ ... مَكَانَ مَا بَعْضَ الشروطِ قَدْ فَقَدْ

١٥٦. أَدَاةُ الاسْتِثْنَا هُنَا إلّا، سِوَى ... غَيْرُ، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، سُوى، سَوا

١٥٧. فَنَصْبُ مُسْتَثْنَى بِـ(إلّا) وَجَبَا ... إِذَا الْكَلَامُ كَانَ تَامَّاً مُوجَبَا

١٥٨. تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إلّا رَجُلا ... وإِنْ يَتُمَّ، وَانْتَفَى انْصِبْ وابْدِلا

١٥٩. تَقَـــوُّلُ: مَـــا جَـــاءَ الرِّجَـــالُ إلّا زَيْـــــداً، و إلّا زَيْـــــــدٌ الْمُعَـــــلّا

١٦٠. وإنْ يُكَــــنْ ذُو النفـــي غَيْــرَ كَامِـــلِ كَــــانَ إذاً بِحَسَـــــبِ الْعَوَامِـــــلِ

١٦١. كَــــ: مَــا أَتَــى إلّا عَلِــيٌّ، ثُــمَّ مَــا ضَـــــرَبْتُ إلّا زَيْـــــداً المُزَمَّمَــــــا

١٦٢. وَمَـــا سِـــوَى إلّا لِزَيْـــدِ، وَاقْــضِ لِغَيْــــر (إلّا) هَــــذِهِ بِــــالْخَفْضِ

١٦٣. لَكِـــنْ خَـــلَا، وَتَالِيَاهَـــا يَجْـــرِي أيضـــاً بِهِـــنَّ النصـــبُ مِثْـــلَ الْجَـــرِّ

١٦٤. تَنْصِـــبُ (لَا) إنْ بَاشَـــرَتْ مَـــا نُكِّـــرَا مِـــنْ غَيْـــرِ تَنْـــوِينٍ، وَلَـــمْ تُكَـــرَّرَا

١٦٥. تَقُـــولُ: لَا رَجـــلَ فِـــي الـــدَّارِ، فَـــإنْ مَـــا بَاشَـــرَتْ رُفِـــعْ، وَتَكْـــرارٌ زُكِـــن

١٦٦. كَنَحْـــو: لَا فِـــي الـــدَّارِ رَجْلَـــة، وَلَا امْـــــرَأَة، وَأَلْغِهَـــــا، وَأَعْمِـــــلَا

١٦٧. إنْ كُــــرِّرَت وَبَاشَــــرَتْ بِــــالنَّكِرَه كَـــ: لَا غُـــلَامَ فِـــي الْحِمـــى، وَلَا امْـــرَأَه

١٦٨. ثُـــمَّ الْمُنَـــادَى، خَمْسَـــةٌ مُحَـــرَّرَهُ الْمُفْـــرَدُ الْعَلَـــمُ، ثُـــمَّ النَّكِـــره

١٦٩. مَقْصُـــودَةً، أَوْ لَا، كَـــذَا الْمُضَـــافُ ثُـــمَّ الشَّـــبيهُ بِالَّـــذِي يُضَـــافُ

١٧٠. فَـــالْمُفْرَدُ الْعَلَـــمُ، وَالَّـــذِي تَـــؤُمْ كِلَاهُمَـــا مِـــنْ غَيْـــرِ تَنْـــوِينٍ يُضَـــمْ

١٧١. تَقُـــولُ: يَـــا زَيْـــدُ، وَيَـــا صُـــغَيْرُ والباقِيَـــــهْ مَنْصُـــــوبَةٌ، لَا غَيْـــــرُ

١٧٢. وَاحْـــذِفْ لَهَـــا التأنيـــثَ فِـــي الْمَخْتُـــومِ بِهَـــا الْمُنَـــادَى شِـــئْتَ لِلْتَـــرْخِيمِ

١٧٣. وَاحْـــذِفْ أَخِيـــرَ مَـــا مِـــنَ الْهَـــاءِ عَـــرَى إنْ عَلَمَـــاً، وَمِـــنْ ثَـــلَاثٍ أَكْثَـــرَا

١٧٤. وأيضـــاً احْـــذِفْ معـــهُ حَـــرْفَ اللِّـــيْنِ فِـــي نَحْـــوِ: مَنْصُـــورٍ، وَفِـــي: مِسْـــكِينِ

١٧٥. تَقُـــولُ: يَـــا حَمْـــز، وَيَـــا سُـــعا، وَيَـــا مَـــنْصُ، وَيَـــا مِسْـــكُ بَـــلَا نُـــونٍ وَيَـــا

١٧٦. هُـــوَ الَّـــذِي جَـــاءَ بَيَانَـــاً لِسَـــبَبْ وُقُـــوعِ فِعْـــلٍ فَاعِـــلٍ بِـــهِ انْتَصَـــبْ

١٧٧. كَـــــ: قَــــامَ زَيْـــدٌ لِلْفَتَـــى إجْـــلالا وَجِئْتُـــــكَ ابْتِغَـــــاءَ حَـــوْزِي مَـــالا

١٧٨. هُـــوَ سِـــمٌ مُنْتَصِـــبٌ ؛ إِذْ يَجْلُـــو بَيَـــانَ مَـــنْ فُعِـــلَ مَعْـــهُ الْفِعْـــلُ

١٧٩. كَـــ: جَاءَنَـــا الْأَميـــرُ وَالْجَـــيْشَ سَـــوا وَالْمَـــــاءُ وَالْخَشَــــبَةَ الْآنَ اسْــــتَوَى

١٨٠. بِـــالْحَرْفِ، وَالْإِضـــافَةِ المخفـــوضُ وَتَبَعِيَّـــــةٍ، وَذَا ممـــــروضُ

١٨١. وكُلُّهـــا مَجْمُوعَـــةٌ فِـــي البَسْـــمَلَه وَمَـــرَّ مَـــا جَـــرَّ، وَمُـــذْ، وَمُنْـــذُ لَـــه

١٨٢. وَاحْـــذِفْ لِتَنْـــوِينٍ، وَنُـــونِ قَـــافِي عَلاَمَـــةَ الْإِعْـــرابِ مِـــنْ مُضَـــافِ

١٨٣. ثُـــمَّ الإضـــافه جـــا عَلَـــى أَقْسَـــامِ تَـــأْتِي بِمَعْنَـــى (مِـــنْ)، و(فِـــي)، والـــلَّامِ

١٨٤. كَـــ: ثَـــوْبِ خَـــزٍّ، شِـــدَّةِ الْخِصَـــامِ عَـــذَابِ كُفَّـــارٍ، فَـــرَسْ تَمَّـــامِ

القسم الثاني

نصّ الكتاب محقّقًا

[مقدمة الشرح][1]

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الحمدُ لله الذي رفعَ رتبةَ مَنْ نَصَب نفسَه لِنَفْعِ العباد، والصلاة والسلام على من جَزَمَ بخفضِ رتبةِ أهلِ العناد، وعلى آلِه وأصحابِه الذين ميَّزوا بين الأَحوالِ مِن الصحة والفساد.

أَمَّا بعد:

فهذا شرحٌ لنَظْم الآجُرُّومِيَّة، المسمى بـ**(الْكَوَاكِبِ الْجَلِيَّة)** للشيخ: عبد السلام بن مجاهد النبراويّ،[2] سميته: **(فَتْح غافِرِ الخَطِيَّة)**. وأَسأل اللهَ أَنْ ينفعَ به النَّفعَ العميم، بجاه سيدنا محَمَّدٍ النبيِّ الكريمِ، آمين.

(بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ): فحذف ألف **(اسم)** بعد الباء؛ تنبيهاً على شدِّة الاتصال بذكر الله – تعالى –، ولِكَثْرةِ الاستعمال؛[3] فلذلك لمْ تُحذَف الألفُ عند اتصال **(اسم)** بلفظ آخر، نحو: لِذِكْرِ اسمِ الله حلاوةٌ، أَو الإضافة إلى اسم آخر، نحو: بِاسْمِ ربِّك الأَعلى[4]. وطُوِّلت الباءُ؛ للدلالة على الحذف؛ وإشارةً إلى أنَّ الشيء وإنْ كان مُنْخَفِضاً، إذا اتَّصل بِمَنْ هو مُرْتفع؛ ارتفع تبعاً له، وكُسِرَت؛ لِتُشابِهَ حركَتُها عمَلَها.

ثُمَّ إنَّ إضافة **(اسم)** إلى اسم الجلالة حقيقة، بتقدير اللام؛ إنْ أُريد بِاسْم الجلالة مدلولُه، وهو الذاتُ الأَقدس، وللبيانِ؛ إنْ أُريد به لفظُه.

ثُمَّ إنْ جَرَرْت **(الرحمن)**؛ على أنَّه نَعْتٌ لله؛ تأتي في **(الرحيم)** بالجر، نَعْتٌ ثانٍ؛ بناءً على أنَّ **(الرحمن)** صفة مشبهة، إمَّا على القول: بأنَّه علمٌ؛ لكثرة وقوعه في القرآن متبوعاً،

---

(1) [...] زيادة يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(2) تنظر: الصفحة/ ٢٤، من الدراسة.

(3) ذُكر أنها حذفت ليوافقَ الخطُّ اللفظَ، فلما سقطت الهمزة لفظاً سقطت رسماً، وأنها سقطت؛ لأنها ألف وصل. وقيل: لا حذفَ؛ لأنَّ الأصل:(سِمٌ) أو(سُم) بكسر السين أَو ضمها فلمَّا دخلتِ الباءُ سُكِّنَت السين تخفيفاً، ينظر: معاني القرآن وإعرابه، الزجاج: ١/ ٣٩، إعراب القرآن، النحاس: ١/ ١٤، الدر المصون في علوم الكتاب المكنون، السمين الحلبي: ١/ ٢١.

(4) حكى السمين الحلبي في: الدر المصون: ١/ ٢١، وابن عادل في: اللباب في علوم الكتاب: ١/ ١٢٩: عن الكسائي والأخفش جواز حَذْفِها إذا أُضيفت إلى البقية من أسماء الباري – تعالى – نحو: بسمِ ربِّك، بسمِ الخالق.

لا تابعاً؛ فيعرب بدلاً من الجلالة،[١] مجروراً بعاملٍ مقدَّر؛ لأنَّ البدل على نية تكرار العامل، و(**الرحيم)**: صفة له، لا للجلالة، وبالرفع [٢] <على الخبرية، والنصب على التعظيم.

وإذا نَصَبْتَ (**الرحمن)**؛ تأتي في(**الرحيم**) بالرفع،> [٣] والنصبِ دون الجر؛ لأنَّ في القطع ثم الإتباع رجوعاً للشيء بعد الانصراف عنه؛ ولأنَّ التابع أشدُّ انقطاعاً، فلا يُؤخر عن المقطوع، /ظ ١/ كما أفاده الشيخ محمد الأمير[٤].

وإذا رفعته، تأتي في (**الرحيم**) أَيضاً بالرفع، والنصب دون الجر؛ لما ذُكِر، وبه – تعالى – نستعين في جميع الأمور.

***

ثم قال الناظم:

١. **يَقُـــولُ رَاجِـــي رَبِّـــهِ الْجَلِيـــلِ		عَبْـــدُ السَّـــلامِ الشّـــافِعِي السَّـــلِيلِي**

فمعنى (**الجليل)**: هو المتصف بصفات الجلال[٥]، أي التنزيه: كالقدم. و(**عبد السلام)**: هو من ذرية مجاهد النبراويّ.[٦] و(**الشافعي)**: نسبة إلى الإمام الشافعيّ،[٧] فنُسِبَ إليه؛ لكونه كان يتعبَّد على مذهبه، فهو إمام مذهبه. و(**السليلي)**: نسبة إلى سليل[٨] – رضي الله عنه – وهو صحابيّ.

---

(١) ذكر السهيلي في: نتائج الفكر في النحو/ ٤٢: أنَّ البدل ممتنعٌ؛ لأنَّ الاسم الأول (الله) لا يفتقر إلى تَبْيين؛ لأنه أعرف الأسماء كلّها وأبينها؛ فهم قالوا: وما الرحمن ؟ ولم يقولوا: وما الله؟.

(٢) أي: برفع الرحمن.

(٣) <...> ساقط من أ.

(٤) ينظر: حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– ظ/ ١، وهو أبو عبد الله مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن احْمَد المالكي السنباوي، الْمَشْهُور بالأمير الْكَبِير، عالمٌ في اللغة والنحو والفقه، من تصانيفه: حَاشِيَة على شرح الشذور، وحاشية على مغني اللبيب، توفى سنة ١٢٣٢ ه، ينظر: فيض الملك الوهاب المتعالي/ ١٦٦٥، هدية العارفين: ٢/ ٣٥٨، معجم المؤلفين: ٩/ ٦٨.

(٥) ذكر الغزاليّ في: المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى/ ١١٥: أنَّ صفات الجلال هِيَ الْعِزّ وَالْملك والتقدس وَالْعلم والغنى وَالْقُدْرَة وَغَيرهَا من الصِّفَات.

(٦) تنظر: الصفحة/ ٢٤، من الدراسة.

(٧) أبو عبد الله محمد بن إدريس بن العباس الهاشمي القرشي، أحد الأئمة الأربعة المجتهدين، والذي يُنسبُ إليه المذهب الشافعي، برع في اللغة وعلوم الحديث والفقه وأصوله، من مصنفاته: كتاب الأم في الفقه، والرسالة في الأصول، توفي سنة ٢٠٤ ه، يُنظر: حلية الأولياء وطبقات الأصفياء، أبو نعيم الأصبهاني: ٩/ ٦٣، وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان، ابن خلكان: ٤/ ١٦٣، سير أعلام النبلاء، الذهبي: ١٠/ ٥، معجم المؤلفين: ٩/ ٣٢.

(٨) اقتصر من ترجم لهذا الصحابي على ذكر اسمه – سليل الأشجعي– وناقشوا صحة إثبات صحبته من عدمها بناءً على رواية حديثٍ له، وقال ابن القانع في: معجم الصحابة: ١/ ٣٢٠: "إنَّه أبو السليل، ومن قال السليل فقد أخطأ". وقال أبو نصر بن ماكولا في: الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: ٤/ ٣٣٧: "ولا أعرف في الصحابة أحداً اسمه السليل".

قال الناظم:

٢. الْحَمْـــــدُ لِلَّـــــهِ لِرَفْــــعِ أهْــــلِ عِلْـــمٍ، ونَصْـــبِهِمْ لَخفــضِ الْجَهْـــلِ

٣. وَجَـــــزْمِهِمْ بِـــــأَنَّ عِلْـــمَ النحـــوِ تَمْييــزُ حـــالِ اللَّفْـــظِ فِيمَـــا يَحْـــوِي

واختار صيغة (الْحَمْد) على صيغة الثناء؛ لاشتمال حرفه على: الحاء الحلقية، والميم الشفهية، والدال اللسانية؛ لئلَّا يخلو مخرج من أصول المخارج الثلاثة مِنْ نَصْب الحمد بالكلية. واللام في قوله: (لرفع) للتعليل؛ كأنَّه قال: أحمد الله لرفع العلماء، قال – تعالى –: ﴿ إِنَّمَا يَخْشَى ٱللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ ٱلْعُلَمَٰٓؤُاْ ﴾ [١] و قال – تعالى –:﴿ يَرْفَعِ ٱللَّهُ ٱلَّذِينَ ءَامَنُواْ مِنكُمْ وَٱلَّذِينَ أُوتُواْ ٱلْعِلْمَ دَرَجَٰتٍ ﴾ [٢]، قال ابن عباس[٣]:" للعلماء درجات فوق المؤمنين بسبعمِئَة درجة، ما بين الدرجتين مسيرة خمسمِئَة عام"[٤] وقال الإمام الشافعي – رضي الله عنه – من بحر الطويل :

حيـــاةُ الْفتـــى واللهِ بِـــالعِلْمِ والتُّقـــى إذا لـــمْ يَكُونـــا لاعْتبـــارٍ لِذاتِـــهِ

وَمَـــنْ لَـــمْ يـــذُقْ ذلَّ الـــتَّعلمِ ســـاعَةً تجـــرَّعَ كَـــأْسَ الْجَهـــلِ طـــولَ حَياتـــهِ [٥]

وقال غيره – من بحر الوافر –:

وكـــلُّ فَضـــيلةٍ فِيهـــا سَـــناءٌ وَجَـــدْتُ العِلْـــمَ مِـــن هاتيـــك أســـنى

فـــلا تَعْتَـــدَّ غَيـــرَ العلـــمِ ذُخْـــراً فـــإنَّ العلـــمَ كَنـــزٌ لَـــيْسَ يَفْنـــى [٦]

---

(١) الآية ٢٨ من سورة فاطر.

(٢) الآية ١١ من سورة المجادلة.

(٣) أبو العباس عبد الله بن العباس بن عبد المطلب، ابن عم الرسول – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم – الصحابي الجليل، والعالم الحبر، توفي بالطائف سنة ٧٨هـ، يُنظر: ذخائر العقبى في مناقب ذوي القربى، محب الدين الطبري/ ٢٢٦، أسد الغابة في معرفة الصحابة، ابن الأثير: ٣/ ١٨٦، سير أعلام النبلاء: ٣/ ٣٣١، الأعلام: ٤/ ٩٥.

(٤) نشر طي التعريف في فضل حملة العلم الشريف، أبو طالب المكي/ ١٤٥، إحياء علوم الدين، الغزالي: ١/ ٥، المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية، شمس الدين السفيري: ٢/ ٨١، وكلهم عزوه لابن عباس دون أنْ يذكروا له إسناداً أو تخريجاً.

(٥) ديوانه/ ٣٣– ٣٤، ورواية الديوان: وَذَاتُ الْفَتَى واللَّهِ بالْعِلْمِ وَالتُّقَى.... ومنْ لم يذق مرَّ التعلمِ.....

(٦) ذكر العلمونيّ في: المعيد في أدب المفيد والمستفيد/ ٤٩: أنهما للزمخشري، وليسا في: ديوانه، ولم أقف على نسبة أخرى على كثرة البحث والتفتيش.

وقال آخر – من بحر الطويل –:

تَعَلَّــمْ فــإنَّ العلــمَ أَزْيَــنُ للفتــى ... مــن الحلَّــةِ الحسـناءِ عنـد الـتَّكلمِ

ولا خيـرَ فـيمنْ عـاش لَـيْسَ بعـالمٍ ... ولـو نـال أبـوابَ السـماءِ بسُـلَّمِ [1]

وقوله:(**لَخفضِ الجَهْلِ**)، اللام للتبيين، وهو معمول لـ(**نَصْبِهم**)، والمعنى/و ٢/: أحمدُ الله؛ لنصبه إياهم؛ لِخَفْضِهم الجهلَ، كما قال – تعالى –:﴿ فَسْـَٔلُوٓاْ أَهْلَ ٱلذِّكْرِ إِن كُنتُمْ لَا تَعْلَمُونَ ﴾[2] أي: اسألوا أهل العلم[3].

وقوله: (**وجَزْمِهم**) مضاف إلى الفاعل، بخلاف المصادر التي قبله؛ فإنها مضافة إلى مفاعيلها، وهو معطوف على (**خفض الجهل**)؛ فهو معمول أَيضاً لـ(**نَصْبِهم**).

وقوله: (**بأنَّ علم النحو**) إلى آخره؛ إشارة إلى تعريف علم النحو، فإنه ينبغي لكلِّ شارعٍ في عِلْمٍ أَنْ يعرفَ المُشَرَّعَ فيه: بتعريفه، وموضوعه، وغايته. فتعريف علم النحو: هو عِلْمٌ بقواعدَ، يُعرف بها أحوالُ أواخر الكَلِمِ إعراباً وبناءً.[4] وموضوعه الكلماتُ العربيةُ من حيث: الإعراب، والبناءُ، والإفرادُ، والتركيبُ. وغايتُهُ: معرفةُ أحوالِ الكلماتِ، وبها يُصانُ اللسانُ عن اللحن، ويستعان على فهم كلام الله، ورسولِه، وكلامِ العرب.

---

(١) لصالح بن جناح اللخمي في: ربيع الأبرار ونصوص الأخيار، الزمخشري: ٤/ ٨٢، المستطرف في كل فن مستظرف، الأبشيهي: ١/ ٥٢. ولم أقف على البيتين في متن كتابه المطبوع المحقق: الأدب والمروءة، فقد ساق فيه كثيراً من نظمه.

(٢) الآية ٤٣ من سورة النحل.

(٣) ينظر: تفسير القرآن العظيم، ابن كثير: ٥/ ٣٣٤.

(٤) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، المرادي: ١/ ٢٩٦، شرح الأشموني على ألفية ابن مالك: ١/ ٤١، الكليات، الكفوي/ ١٤٣، معجم المصطلحات النحوية والصرفية، محمد اللبدي / ٢١٨.

وقوله: **(جَزْمِهم)** إلى آخره: إشارة إلى تحريض تَعَلُّم النحو، وتعليمه؛ كما جاء في الخبر عن الخلفاء الأربعة: أبي بكر(١)، وعمر(٢)، وعثمان(٣)، وعلي(٤) – رضي الله عنهم أجمعين – من الحثّ على الإعراب في الكلام، فأبو بكر قال:" بعض إعراب القرآن أحبُّ إليَّ من حفظِ بعضِ حروفِهِ"(٥). وعمر قال:" لَأَنْ أُعْرِبَ آيةً مِنْ القرآن أحبُّ إليَّ مِنْ أنْ أحفظَ آيةً بلا إعْراب"(٦). وَحُكِيَ: أنه كان إذا سمع رجلاً يخطئ؛ فَتَح عليه، وإذا سمعه يَلحنُ؛ ضَرَبَهُ بالدِّرَّة(٧). وعثمان قال: " من قرأ القرآن فأَعْرَبَه؛ كان له عند الله كأجرِ شهيد "(٨). وعليٌّ قال:" تعلموا العربية؛ فإنها تُثْبِت العقلَ وتزيدُ في المروءة "(٩). وجاء في الخبر عن النبيِّ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم – أنه قال: ((رَحِمَ اللهُ امْرأً أَصلَحَ لِسانَه)) (١٠). وقال أيضا: ((مَنْ قَرَأَ القرآنَ فَلَمْ يُعربْه؛ وُكِّلَ به مَلَكٌ، يَكْتُبُ له بكلِّ حَرْفٍ عشرَ حَسَناتٍ، فَإنْ أعْرَبَه كلَّهُ؛ وُكِّلَ به أربعةُ أَمْلاكٍ يَكْتُبون له بِكلِّ حرفٍ سَبعينَ حَسَنَة)) (١١) والمراد بالحرف: الكَلِمة.

---

(١) عبد الله بن عثمان بن عامر التيمي القرشي، الصحابي، الصدّيق، أول الخلفاء الراشدين، توفي بالمدينة سنة ١٣هـ، يُنظر: المعارف: ١/ ١٦٧، أسد الغابة: ٣/ ٢٠٥، سير أعلام النبلاء: ٢/ ٣٥٥، الإصابة في تمييز الصحابة، ابن حجر: ٦/ ٢٧١.

(٢) أبو حفص عمر بن الخطاب بن نفيل العدوي القرشي، ثاني الخلفاء الراشدين، استشهد في المحراب النبوي بالمدينة سنة ٢٣هـ، يُنظر: المعارف: ١/ ١٧٩، أسد الغابة: ٣/ ٦٤٢، سير أعلام النبلاء: ٢/ ٣٩٧، تاريخ الخلفاء، السيوطي/ ٩٩.

(٣) أبو عمرو عثمان بن عفان بن أبي العاص بن أمية بن عبد شمس الأموي، ثالث الخلفاء الراشدين، استشهد سنة ٣٥ هـ، يُنظر: المعارف: ١/ ١٩١، الاستيعاب في معرفة الأصحاب، ابن عبد البر: ٣/ ١٠٣٧، أسد الغابة: ٣/ ٤٨٠، تاريخ الخلفاء/ ١٣٤.

(٤) أبو الحسن علي بن أبي طالب بن عبد المطلب الهاشمي، ابن عم الرسول – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم –، وصهره، ورابع الخلفاء الراشدين، استشهد في الكوفة سنة ٤٠هـ، يُنظر: الاستيعاب: ٣/ ١٠٨٩، وفيات الأعيان: ٢/ ٦٥، أسد الغابة: ٣/ ٥٨٨.

(٥) رواه أبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل: ١/ ٢٠، والغافقي في: لمحات الأنوار وري الظمآن لمعرفة ما ورد في ثواب قارئ القرآن: ١/ ٣٠٠، وعزياه إلى أبي بكرٍ وعمر معاً.

(٦) رواه القاسم بن سلام في: فضائل القرآن/ ٣٤٨، وأبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن، القرطبي: ١/ ٢٣، الإتقان في علوم القرآن، السيوطي: ٤/ ١٩٨، وكلهم عزوه إلى أبي بكر وليس إلى عمر.

(٧) رواه أبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٥١.

(٨) رواه أبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٠، والغافقي في: لمحات الأنوار: ١/ ٣٠٠، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣، الإتقان في علوم القرآن: ٤/ ١٩٨، وكلهم عزوه إلى عمر بن الخطاب، وليس إلى عثمان.

(٩) رواه البيهقي في: شعب الإيمان: ٣/ ٢١٠، وأبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣١، وأبو طاهر المقرئ في: أخبار النحويين/ ٣٢. وكلهم عزوه إلى عمر بن الخطاب، وليس إلى علي.

(١٠) أخرجه العقيلي في: كتاب الضعفاء الكبير: ٣/ ٣٩٥– ٣٩٦، الترجمة ١٤٣٤، والبيهقي في: شعب الإيمان: ٢/ ٢٥٧، الرقم ١٦٧٨، والديلمي في: الفردوس بمأثور الخطاب: ٢/ ٢٥٩، الرقم ٣٢٠٦، والخطيب البغدادي في: الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: ٢/ ٢٤، الرقم ١٠٦٦.

(١١) رواه أبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٦، وفي سنده وصحته كلام، ينظر: المجروحين من المحدّثين والضعفاء والمتروكين، ابن حبان: ٣/ ١٦٠، ميزان الاعتدال في نقد الرجال، الذهبي: ٤/ ٥٤١، لسان الميزان، ابن حجر: ٧/ ٦٨.

وينبغي الاعتناءُ بعلم النحو؛ إذْ كلُّ عِلْمٍ من: فقه، وتفسير، وحديث، وغيرها يَفتقرُ إليه، وقد ورد في الحثّ على ذلك آثارٌ: قال أبو جعفر محمد[١]: قال رسول الله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم – :((أَعْرِبوا الكلامَ؛ كَيْ تُعْرِبوا القرآن)). [٢] وعن ابن دينار[٣]: أنَّ ابنَ عمر[٤]، وابن عباس كانا يضربانِ/ظ ٢/ أولادَهما على اللحن.[٥] وعن أبي بكر الصديق – رضي الله عنه – قال: "مَنْ قَرَأَ القرآن، فأَعْرَبَه، فمات؛ كان له عند اللهِ يَومَ القيامةِ كَأَجْرِ شَهيد "[٦]. وعن شُعْبة[٧] قال: "إذا كان المُحدِّثُ لا يعرف النحو؛ فهو كالحمار، يكون على رأسه مخلات، لَيْسَ فيها شعير"[٨]. قال علي بن الحسين الأصبهاني[٩] – من الرمل –:

أحببِ النحوَ من العلمِ فقد ... يُدْرِكُ الْمَرءُ به أعلى الشَّرفْ
إنما النحويُّ في مجلسِهِ ... كشهابٍ ثاقبٍ بين السَّدفْ
يَخْرجُ القرآنُ مِنْ فيهِ كما ... تَخرجُ الدّرّةُ من جَوْفِ الصَّدفْ[١٠]

---

(١) ... الأنصاري، المؤذن، من التابعين، وشهد يوم الدار، هذا كلُّ ما ذكرته كتب التراجم عنه، وقد أنكر شعيب الأرناؤوط – في تحقيقه لمسند أحمد: ١٦/ ٤١٤– أنَّ اسمه محمد بن علي، ونقل الإنكار عن العلماء؛ إذْ قال ابن سعد في: الطبقات الكبرى: ٥/ ٦: "ولم يُسَمَّ لنا". وقال ابن حجر في: الإصابة: ٧/ ٦٣: "... غيرُ منسوب".، وَقَال الترمذي نقلاً عن المزي في: تهذيب الكمال في أسماء الرجال: ٣٣/ ١٩١: "لا يُعْرف اسمُهُ".

(٢) رواه القاسم بن سلام في: فضائل القرآن/ ٣٤٩، وأبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٢، وفي سنده وصحته كلام، ينظر: كنز العمال، المتقي الهندي: ١/ ٦٠٧، فيض القدير شرح الجامع الصغير، المناوي: ١/ ٥٥٨.

(٣) أبو عبد الرحمن عبد الله بن دينار، مولى بني الخطاب، إمام محدّث مكثِرٌ من الرواية، ومن رجال الصحيحين، توفي سنة ١٢٧هـ، يُنظر: حلية الأولياء: ٤/ ١٢٤، تهذيب الكمال: ٤/ ١٢٤.

(٤) أبو عبد الرحمن عبد الله بن عمر بن الخطاب العدويّ القرشيّ، صحابيّ جليل، كان كثير العلم، والتمسك بالسنة، توفي بمكة سنة ٧٣هـ، يُنظر: معجم الصحابة، البغوي: ٣/ ٤٦٨، الاستيعاب: ٣/ ٩٥٠، ٩٥٣، أسد الغابة: ٣/ ٣٣٦.

(٥) رواه البخاري في: الأدب المفرد/ ٣٠٤، وابن أبي شيبة في: المصنف في الأحاديث والآثار: ٥/ ٢٤٠، وأبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٥.

(٦) رواه أبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٢٠، والمستغفري في: فضائل القرآن: ١/ ١٨٩، وينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٢٣، الإتقان في علوم القرآن: ٤/ ١٩٨، وكلهم عزوه إلى عمر بن الخطاب وليس إلى أبي بكر.

(٧) أبو بسطام شعبة بن الحجاج بن الورد العتكيّ الأزديّ، من رواة الحديث وعلمائه، كان يسمى: أمير المؤمنين في الحديث، من مصنفاته: الغرائب في الحديث، توفي سنة ١٦٠ هـ، يُنظر: تاريخ بغداد، الخطيب البغدادي: ١٠/ ٣٥٣، تذكرة الحفاظ : ١/ ١٤٤، الأعلام: ٣/ ١٦٤.

(٨) رواه أبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٦١، والبيهقي في: شعب الإيمان: ٢/ ٢٦٠.

(٩) ... أبو الْحسن الباقوليّ الضرير، كان عالماً في اللغة والنحو والفقه والقراءات، من مصنفاته: البَيَان فِي شَوَاهِد الْقُرْآن، وشرح اللمع، توفي سنة ٥٤٣ هـ، يُنظر: إنباه الرواة على أنباه النحاة، القفطي: ٢/ ٢٤٩، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٠، معجم الأدباء: ٤/ ١٧٣٧، نكث الهميان في نكت العميان، الصفدي/ ١٩٤.

(١٠) هذه الأبيات للباقولي في: إنباه الرواة: ٢/ ٢٤٩، نكث الهميان/ ١٩٤، بغية الوعاة: ٢/ ١٦٠، إلا أنَّ ياقوت نقل في: معجم الأدباء: ٤/ ١٧٣٧، عن البيهقي قولَه: "وبعد ذلك تحقق أنَّ هذه الأبيات من إنشاده لا من إنشائه".

وقال آخر – من الرجز –:

اقْتَبِسِ النحوَ فنعمَ المُقْتَبسْ والنحوُ زَينٌ وجمالٌ مُلْتَمَسْ
صاحبهُ مكَرَّمٌ حيثُ جَلَسْ يأخُذُ بالكلامِ سَهْلاً بالنَّفس
مَنْ فاتَهُ فَقَدْ تَعَمَّى وانْعَكَسْ كَأَنَّ ما بِهِ مِن العَيِّ خرسْ
لا يَنْطِقُ المَنْطِقَ إلا بالخَلَسْ والقولُ ما لَمْ يَكُنْ بالنحوِ طَفَس
شَتَّانَ ما بَيْنَ الحِمارِ والفَرَسْ لا يستوي الناطقُ والذي خَرِس (١)

وقوله:(وانعكسْ) أَيْ: أظلمَ، ومشى كَمَشْي الحية(٢). وقوله:(من العَيِّ) أيْ: من الجهل(٣).

وقوله :(بالخلس) أَيْ: الاختلاط، والاشتباه، وهو: عدم الظهور(٤). وقوله:(طفس) بالفاء، أَيْ: مات، واستُقذِر(٥).

وقال الكسائي(٦) –من بحر الرمل–:

إنما النحوُ قياسٌ يُتَّبَعْ وبهِ في كُلِّ أَمرٍ يُنْتَفَعْ
فإذا ما أبصرَ النحوَ الفتى مَرَّ في المنطقِ مرَّاً فاتَّسَعْ
فاتَّقاهُ جُلُّ مَنْ جادلَهُ مِنْ جَليسٍ ناطقٍ وَمُستمعْ
وإذا لَمْ يُبصرِ النحوَ الفتى هابَ أنْ ينطقَ جُبْنَاً فانقطعْ
فتراهُ يرفعُ النصبَ وما كان من نَصْبٍ ومن خَفْضٍ رَفَعْ
يقرأُ القرآن لا يعرفُ ما صرَّفَ الإعراب فيه وصَنَعْ
والذي يعرفُهُ يقرؤُه فإذا ما شَكَّ في حَرْفٍ رَجَعْ
ناظراً فيهِ وفي إعرابهِ فإذا ما عَرَفَ اللحنَ صَدَعْ

---

(١) ذكر السمعاني هذه الأبيات في: المنتخب من معجم شيوخ السمعاني/ ١٤١٨، ونسبها لشخص اسمه: عبد الصمد بن محمد بن جعفر الدبوسي، ولم أقف على ترجمة له.

(٢) ينظر: العين، الخليل: ١/ ١٩١، المخصص، ابن سيده: ١/ ٣٠٨، تاج العروس من جواهر القاموس، الزبيدي: ١٦/ ٢٧٣.

(٣) ينظر: العين: ٢/ ٢٧٢، المخصص: ١/ ٢٦٩.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة، ابن فارس: ٢/ ٢٠٨، أساس البلاغة، الزمخشري: ١/ ٢٦١.

(٥) ينظر: العين: ٧/ ٢١٧.

(٦) ... أبو الحسن علي بن حمزة بن عبد الله بن عثمان، إمام الكوفيين في النحو واللغة، وأحد القراء السبعة، من مصنّفاته: معاني القرآن، وما تلحن فيه العامّة، توفّي سنة ١٨٩ هـ، ينظر: نُزْهة الألبّاء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري/ ٥٨، غاية النهاية في طبقات القراء، ابن الجزري: ١/ ٥٣٥، معجم المؤلفين: ٧/ ٨٤.

فُهُمـــــا فيـــــه سَـــــوَا عنـــــدكم؟ ليســـت السّـــنّة فينـــا كالبِـــدَعْ/و ٣/
كَـــمْ وَضِـــيْعٍ رفـــعَ النحـــوُ وَكَـــمْ مِـــنْ شَـــريفٍ قـــد رأينـــاه وضَـــعْ [1]

وقوله:(كم) خَزْم،[2] أَو هو زائد من الوزن.

***

([1]) وهي له في: أخبار النحويين/ ٥٣- ٥٤، إنباه الرواة: ٢/ ٢٦٧، معجم الأدباء: ٤/ ١٧٤٧- ١٧٤٨.

([2]) وهو زيادةٌ من حرف إلى أربعة أحرف أول الصدر، وليس بعيب في القصيدة، ينظر: القوافي، التنوخي/ ٨٧، العمدة في محاسن الشعر وآدابه، ابن رشيق/ ١/ ١٤١، المعجم المُفصَّل في علم العروض والقافية وفنون الشعر، إيميل يعقوب/ ٢٢٣.

قال الناظم:

٤. جَــلَّ اسْـــمُهُ وَفِعْلُـــهُ عَـــنْ حَـــرْفِ وَعَـــنْ كَـــلاَمِ الْجَاحِـــدِينَ الْمَنْفِـــي

٥. سُـــبْحَانَه مِـــنْ فَاعِـــلٍ لَـــمْ يُـــؤْمَرِ وَعَـــالِمٍ بِظَـــاهِرٍ وَمُضْـــمَرِ

أي: تنزّه اسمُه – تعالى – عن كلام الجاحدين المنفيّ عنه مقالي، كالمعتزلة الذين قالوا: إنَّ أَسماءَهُ – تعالى – حادثة، وإنّها من وضع الخلق، وهو الله – تعالى – كان في الأزل بلا أسماء، ولا صفات، فلمّا خَلَقَ الخَلْقَ؛ جعلوها له – تعالى –، وبعد فنائهم يبقى بدونها[1]. وكالكفار الذين نسبوا إليه – تعالى – الولد، والشريك! تنزّه الله عن ذلك.

ويجب على الإنسان أنْ يعتقد: أنَّ أسماءَه قديمةٌ، وصفاتِهِ قديمةٌ، فلم يزل الله موصوفاً، قبل وجود الخلق، وعند وجودهم، وبعد فنائهم؛ لأنه لا تأثيرَ لهم في أسمائه – تعالى –، ومُنَزَّهٌ عن مُشابِهٍ له في: ذاته، وصفاته، وأفعاله، وعن شريك في واحد منها، وعن: ولد، ووالد، وصديق. وَتَنَزَّه فِعْلُه – تعالى – عن مَيْل عن الحكمة، بِأَنْ فَعَلَ شيئاً عبثاً، أَو بِفَرْضٍ، فأَفعاله – تعالى – لا تخلو من حكمة، وإنْ لم تصل عقولنا إليها؛ لأنها لو لم تكن لحكمة؛ لكانت عبثاً، وهو محال عليه – تعالى – فعُلِمَ من هذا التقرير أنَّ قول الناظم:(**عَنْ حَرْفِ**) راجع لقوله: (**وَفِعْلُهُ**). وأنَّ قوله:(**وَعَنْ كلامِ الجاحدين**) راجع لقوله: (**اسْمُهُ**). وأنَّ قوله:(**سبحانَهُ من فاعلٍ لمْ يؤمرِ**) إشارةٌ إلى أنَّ فِعْلَ شيءٍ جائزٌ عليه – تعالى – ﴿ لَا يُسْـَٔلُ عَمَّا يَفْعَلُ ﴾[2]؛ فلا يَجِب عليه – تعالى – شيءٌ.

وقوله:(**سُبْحَانَه**) مفعول مطلق، أَيْ: أُسَبِّحُ سبحانَه.[3] وقوله:(**مِنْ فَاعِلٍ**) فـ(**مِنْ**) زائد، و(**فَاعِلٍ**) في محل نصب حال من الهاء في (**سُبْحَانَه**). وقوله:(**لَمْ يُؤْمَرِ**) جملة فعلية، صفة لـ(**فَاعِلٍ**). وقوله:(**عالِمٍ**) معطوفٌ على (**فَاعِلٍ**)، والأولى أنْ يبدلَ حرفُ الجر بالضمير المرفوع، بأنْ يقال: (هُوْ فاعِلٌ) بسكون الواو. وقوله:(**وعالمٍ بظاهرٍ**) أي بأَفعال عباده الظاهرة. و(**مُضْمَر**)

---

(١) ينظر: السنة، أبو بكر بن الخلال: ٥/ ١٣٩، مجموع الفتاوى، ابن تيمية: ٦/ ١٨٦ شرح العقيدة الطحاوية، ابن أبي العز: ١/ ١٠٩، معارج القبول بشرح سلم الوصول، حافظ حكمي: ١/ ١٤٠.

(٢) الآية ٢٣ من سورة الأنبياء.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح، خالد الأزهري: ١/ ٤٧ .

أَيْ: بالأمور/ظ ٣/ المكنونة في القلوب. وفي هذه الأبيات الأربعة براعة استهلال؛[١] وضابطها أنْ يأتي المؤلف بما يناسب مقصودَه، لِما شَرَع فيه من نوع من أنواع العلوم.

* * *

قال الناظم:

٦. **ثُـــمَّ الصَّـــلاَ عَلَـــى النبـــيِّ الشَّـــافِعِ   وآلِـــــــهِ، وَصَـــــــحْبِهِ، وَالتَّــــــابِعِ**

فقول الناظم:**(الشافع)** أَيْ: لِمَنْ آمن به. والمقصود بالـ**(آل)**: الأقارب،[٢] وهم: بنو هاشم وبنو عبد المطلب، أَو الأتقياء، وهو اختيار النووي[٣]؛ لحديث ضعيف[٤]، ولفظ (آل محمد) كلُّ تقي، فالأول: من جهة النسب، والثاني من جهة السبب، وهو الدين، وليس المراد: أمة الإجابة عموماً، وهو كل مؤمن وَلَوْ عاصياً؛ لأنَّ الناظم ذكر **(التابع)**، وهو: كلُّ مُؤْمِن بِهِ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم – إلى يوم القيامة. والمراد بالصحابة: من اجتمعوا به – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم – مؤمنينَ بعد البِعْثة، في حالِ حياةِ كلٍّ.

* * *

قال الناظم:

٧. **وَبُعْـــــــدُ فالنَّحويَّـــــــةُ المَعْـــــــزُوَّه   إِلَـــى ابْـــنِ آجُـــرّومَ ذِي الْفُتُـــوَّه**

٨. **اشْـــــتَهَرَتْ بَـــــيْنَ النُّحَـــــاةِ، وَانْتَفَـــــعْ   بِهَـــا كَثِيـــرٌ، وَبِهَـــا اللَّحْـــنُ ارْتَفَـــعْ**

---

(١) ... ويستعملها المصنفون في ديباجات الكتب كثيراً. ينظر: التعريفات، الشريف الجرجاني/ ٤٥، الكليات/ ٢٤٤.

(٢) ينظر: العين: ٨/ ٣٥٩، جمهرة اللغة، ابن دريد: ١/ ٢٤٧.

(٣) ينظر: المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: ٤/ ١٢٦. وهو أبو زكريا محيي الدين يحيى بن شرف، فقيه، وحافظ، ولغوي، من مصنفاته: الأربعون النووية في الحديث، والمجموع، ورياض الصالحين، وغيرها، توفي سنة ٦٧٦ هـ، يُنظر: طبقات الشافعيين، ابن كثير/ ٩٠٩، طبقات الشافعية، ابن قاضي شهبة: ٢/ ١٥٣، معجم المؤلفين: ١٣/ ٢٠١.

(٤) ... رواه البيهقي في: السنن الكبرى: ٢/ ٢١٧، عَن جَابِرِ بنِ عبد اللهِ قال: "آلُ محمد – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم – أُمَّتُهُ".

ومعنى **(المَعْزَّوة)** أَيْ: المنسوبة. قوله:**(آجُرّوم)**[1] بفتح الهمزة الممدودة، وبالجيم المضمومة، والراء المشددة، وهو لغة بربرية بين الجيم والقاف، وبعضهم يقوله بالقاف، وبعضهم يقوله بالجيم، وبهذه كان يكتب صاحب الآجُرُّومِيَّة بخطه، ومعناه بلسان البربر: الفقيرُ الصوفيُّ، أو: الشيخ الصوفيّ،[2] وهو: أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن داود[3]. من (فاس) [4]، كان كثيرَ الإخلاص.

ويقال: لما أَلَّفَ ذلك المتنَ، كان في مجلس عالٍ، فَطَيَّرَتْه الريحُ، فقال: اللّهمَّ إنْ كان خالصاً لوجهك فَرُدَّه عليَّ، فَرَدَّه عليه في الحال.[5] وحكي: أَنَّه أَلَّف ذلك تجاه الكعبة الشريفة،[6] وحكي: أنَّه لما أَلَّفه ألقاه في البحر، وقال: إنْ كان خالصاً لله – تعالى – فلا يَبتلُّ، وكان الأمرُ كذلك.[7] وحكي: أنه لما كان بمكة، أصابه الجوعُ ثلاثةَ أيامٍ، فدعا الله – تعالى – تحتَ ميزابِ الكعبةِ، فسقط ذلك الميزابُ/و ٤/ على حِجْره، فردَّه الناسُ إلى مكانه، فدعا ثانياً كذلك، فردُّوه كذلك، ثم دعا ثالثاً كذلك؛ فأَعْطَوه ثمنَ ذلك الميزاب[8].

ومن كراماته أنه لا تخلو بلدة من بلاد المسلمين الطالبين للعلم من ذلك المتن.

وقوله:**(ذي الْفُتُوَّة)** اختلف في تفسيره؛ فقيل: أصلُ الْفُتُوَّة أنْ يكونَ العبدُ أبداً في أمر غيره؛ قال صلى الله عليه وسلم: ((لَا يَزَالُ اللهُ – تَعَالَى – فِي حَاجَةِ الْعَبْدِ مَا دامَ الْعَبْدُ فِي حَاجَةِ أَخِيهِ الْمُسْلِمِ)) [9]. وقيل: الْفُتُوَّة الصفح عن عثرات الإخوان. وقيل: الْفُتُوَّة أنْ لا ترى لِنفسك فضلاً على غيرِك. وقيل: هو من لا يكون خصماً لأحد، بل يكون خصماً على نفسه لرَبِّه. وقيل: أنْ لا تُنافر

---

(1) آجُرّوم: نِسبَة لِجدٍّ لَهُ، ينظر: الضوء اللامع لأهل القرن التاسع، شمس الدين السخاوي: ١١/ ١٩٦.

(2) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٣٨، شذرات الذهب في أخبار من ذهب، ابن العماد: ٦/ ٦١.

(3) كذا أورد الحنفاويّ اسمَه في: حاشيته على شرح الكفراوي/ ٦، وما ورد في المصادر: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن دَاوُد، ومن مصنفاته: فرائد المعاني في شرح حرز الأماني، والبارع نظم قراءة نافع، توفي سنة ٧٢٣ هـ، ينظر: نثير الجمان في شعر من نَظَمَني وإياه الزمان، أبو الوليد بن الأحمر/ ٤١٦، بغية الوعاة: ١/ ٢٣٨، الإحاطة في أخبار غرناطة: ١/ ١٣٤، شذرات الذهب: ٦/ ٦١، الضوء اللامع: ٩/ ٨٢، جذوة الاقباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينة فاس، ابن القاضي/ ٢٢١، درة الحجال في أسماء الرجال، ابن القاضي: ٢/ ١٠٩، سلوة الأنفاس ومحادثة الاكياس بمن أُقبِر من العلماء والصلحاء بفاس، الكتانيّ: ٢/ ١٢٦، شجرة النور الزكية في طبقات المالكية، محمد بن محمد مخلوف/ ٢١٧، الأعلام: ٧/ ٣٣، معجم المؤلفين: ١١/ ٢١٥.

(4) فَاس: مدينة من مدن المغرب، مشهورة وكبيرة، هي حاضرة البحر، وهي في الحقيقة مدينتان مقترنتان يشقهما نهر كبير يسمى: وادي فاس، ويسكن حولها قبائل من البربر، لكنهم يتكلمون بالعربية. ينظر: نزهة المشتاق في اختراق الآفاق، الإدريسي: ١/ ٢٤٢، معجم البلدان: ٤/ ٢٣٠، الروض المعطار في خبر الأقطار، الحِمْيري/ ٤٣٤.

(5) ينظر: حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي على متن الآجُرُوميّة/ ٦.

(6) ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٣٨، سلوة الأنفاس: ٢/ ١٢٧.

(7) ينظر: سلوة الأنفاس: ٢/ ١٢٧، حاشية الحامدي على شرح الكفراوي/ ٤.

(8) لم أقف مع طول البحث والتفتيش على من ذكر هذه الواقعة.

(9) رواه النسائي في: السنن الكبرى: ٦/ ٤٦٦، الرقم ٧٢٤٧، الطبراني في: المعجم الكبير: ٥/ ١١٨، الرقم ٤٨٠٢.

فقيراً، ولا تُعارض غنياً. وقيل: هو تَرْك ما تحبُّ لما تخشى. وقيل: هو أنْ لا يُميِّزَ بين أنْ يأكلَ عنده وليٌّ، أَو كافرٌ. وقيل: هو أنْ لا يرى لنفسه إحساناً؛ فلم يطلبْ عليه جزاءً، ولم يرَ للناس إساءةً؛ فلم يذمهم عليها إلَّا إذا أمر الشرع بذمِّهم، أَو معاقبَتِهم؛ فيفعل حينئذ[1].

* * *

وقال الناظم:

٩. **وَقَــــدْ سُـــــئِلْتُ نَظْمَهَـــا لِتَسْـــــهُلَا   فِـــي الْحِفْـــظِ، وَالْجَمْـــعِ، وَأَنْ لَا تُهْمَـــلَا**

١٠. **فَـــــاخْتَرْتُ هَـــــذَا، وَأَجَبْـــتُ السَّـــائِلا   مُحَسْـــــبِلاً، مُحَـــــوْقِلاً، وَقَـــــائِلا**

والضمائرُ في البيت الأول عائدةٌ إلى متن الآجُرُّومِيَّة، ومعنى:(**فِي الْحِفْظِ**) أَيْ: على القلب. وكذا قوله:(**وَالْجَمْعِ**) أَيْ: بالقلب؛ فهو عطف مرادف. ومعنى:(**أَنْ لَا تُهْمَلَا**) أَيْ: لا تُتْرك بالنسيان. وقوله: (**هذا**) فالإشارة لهذا النظم. وقوله:(**مُحَسْبِلاً**) حالٌ من تاء المتكلم، أَيْ: حال كوني قائلا: حسبي الله. وقوله:(**مُحَوْقِلاً**) إمَّا حال من التاء؛ فهو حال مترادفة، أَو من فاعل (**مُحَسْبِلاً**)؛ فهو حال متداخلة؛[2] أَيْ: قائلا: لا حول ولا قوة إلا بالله. وقوله:(**قائلا**) معطوفٌ على قوله:(**مُحَوْقِلاً**)، ومقول القول هو قوله:(**كلامنا...**) إلى آخر الكتاب؛ أَيْ: وحال كوني قائلاً أقوالاً في هذا النّظم/ظ ٤/.

* * *

(١) أكثر هذه المعاني والدلالات للفتوة من مفاهيم الصوفية، وقد أفرد بعضهم مصنفا في ذلك، ك: الفتوة، السلمي النيسابوري، والفتوة، ابن أبي المكارم، وينظر: بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز، الفيروزآبادى: ٤/ ١٧٠- ١٧٤، الرسالة القشيرية، القشيري: ٢/ ٣٨٠- ٤٤٤.

(٢) المترادفة: وهي الحال الثانية لصاحب حالٍ واحد، سميت: مترادفة؛ أَيْ: متوالية، تتلو الواحدة الأخرى، والمتداخلة: أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعلى هذا فكلُّ حالٍ ثانية يمكن أنْ تكون مترادفة أَو متداخلة. ينظر: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم، التهانوي: ١/ ٦١٥، النحو الوافي: ٢/ ٣٨٩.

[بابٌ: تَعْرِيفُ الْكَلَامِ][1]

١١. كَلَامُنَـــــا: اللَّفْـــــظُ، الْمُرَكَّـــــبُ، الْمُفيـــــدْ بِالْوَضْـــــعِ، لَكِـــــنْ ذَا وَثَانِيهَـــــا[2] مزيـــــدْ

أي: كلامنا معشرَ علماء النحو هو: لفظ عربي، مركب من كلمتين، أسندت إحداهما إلى الأخرى فأكثر، مفهمٌ معنى في ذاته؛ بقصد التلفظ[3].؛ فيخرج نحو كلام الساهي على الصحيح، والكلام قد يكون في الخلوة من غير سامع وقد يكون لغير إفادة السامع كالأذكار، وكالأوراد، وكالاستفهام، وكاللوم.

وأَمَّا الكلام في اللغة فيطلق بمعنيين:

الأول: كلُّ ما نُطِقَ به، ولو مُفْرداً مُهْملاً، كـ (رفعج) مقلوب (جعفر).

الثاني: ما دل على المراد، ولو لم يُنْطَق به، كالكتابة، والرمز، والعُقَد، والنُّصَب، ولسان الحال[4].

فالكتابة هي: ما وضع لألفاظ بواسطة القلم.

والرمز: هو الإشارة بعين، أو حاجب، أو شفة[5].

والعُقَدُ - بضم العين وفتح القاف - جمع عُقْدة - بسكون القاف - وهي: كجعل الأنامل دليلا على الأعداد، وكتعيين العقدة الواحدة لعدد مخصوص[6].

والنُصَبُ - بضم النون وفتح المهملة - جمع نُصْبة - بسكون المهملة -: وهي العلامات المنصوبة؛ لفهم معانيها، كالمحراب دليلاً على القبلة، والأحجارِ في الأرض دليلاً على حدود المزارع، وغير ذلك[7].

---

(١) [...] زيادةٌ يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(٢) أ: ذا ثانيها. والصواب ما أثبتناه.

(٣) تنظر المسألة بتفصيل في: مسائل خلافية في النحو، العكبري/ ٣٥- ٤٠.

(٤) ينظر شرح هذه الدوال في: البيان والتبيين، الجاحظ: ١/ ٧٦ - ٨٥.

(٥) ينظر: تاج اللغة وصحاح العربية، الجوهري: ٣/ ٨٨٠، تاج العروس: ١٥/ ١٦١- ١٦٢.

(٦) ينظر: البيان والتبيين: ١/ ٨٠، فقه اللغة وسر العربية، الثعالبي/ ١٣٤.

(٧) ينظر: العين: ٧/ ١٣٦، المحكم والمحيط الأعظم، ابن سيده: ٨/ ٣٤٣، تاج العروس: ٤/ ٢٧٢- ٢٧٤.

ولسانُ الحال هو: ما يُفْهَم من حال الشيء كما يُفْهَم من اللسان. ودلالة الحال أقوى من دلالة المقال(١).

فقول الناظم:(**لكن ذا وثانيها مزيد**) أَيْ: إنَّ ذِكرَ الوضع لا حاجةَ إليه، سواء أُريدَ بالوضع: القصدُ، أو الوضع العربي؛ لتضمن القول المفيد لذلك عند مَنْ يقول(٢): إنَّ المركب المستعمل موضوع لمعناه، أو لأنَّ الوضع معدوم أصلاً عند من يقول(٣): إنَّ ذلك لَيْسَ موضوعا، وإنما الموضوع مفرداته. وعلى القول بأنَّ الفائدة فعل المتكلم؛ <وهي>(٤) تستلزم القصد، فالأنسب التصريح بذكره؛ استيفاءً لأجزاء المُعرَّف. وعلى القول: بأنَّه وَصْفُ الكلامِ فلا يحتاج إلى ذكره؛ لأنها لا تستلزمه؛ فإنَّ ابن الضائع(٥) – بالمعجمة ثم المهملة – قال: "الكلام لا يشترط فيه القصدُ"؛ فكلامُ النائم، والساهي، ونحوه كلامٌ عنده، وأمَّا الصادر عن غير العاقل كالدّرَّة،(٦)/و ٥/ فليس كلاماً اتفاقاً.

وعن ابن [أبي] (٧) الربيع: أنَّ قولهم بالوضعِ؛ احترازٌ عن لفظ الطيور المعلَّمة، ألا ترى أنّك لو علَّمتَ طائراً تقول(٨) عند الصباح: أَقبلَ النهارُ. ثم سَمِعْتَه يقولُ ذلك؛ لَعلِمْتَ أنَّ النهار قد أقبل، وليس بكلام؛ لأنّه لم يوضع للإفادة، وإنما نطق به الطائرُ على عادته (٩).

(١) ينظر: ديوان المعاني، العسكري: ١/ ١٢٦، الإعجاز والإيجاز، الثعالبي/ ١٠٣.

(٢) وهو مذهب أبي حيان في: التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: ١/ ٣٥، ونسبه المراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ٢٧٠، إلى كثيرٍ من النحويين ولمْ يسمِّ أحدا منهم، وينظر: الإبهاج في شرح المنهاج، تقي الدين السبكي: ٢/ ١٣، همع الهوامع شرح جمع الجوامع، السيوطي: ١/ ٤٩، حاشية الصبَّان على شرح الأشموني: ١/ ٣١- ٣٢، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل: ١/ ٣٧.

(٣) المراد خالد الأزهري في: شرح الأزهرية/ ٤.

(٤) <...> ساقط من ب.

(٥) حكاه عنه أبو حيان في: التذييل والتكميل: ١/ ٣٥- ٣٦، ونسبه إليه الدماميني في: الحاشية المصرية على مغني اللبيب/ ٩٧، والأزهري في: شرح الأزهرية/ ٤. وهو: أبو الحسن علي بن محمد بن علي بن يوسف، الكتامي الإشبيلي، عالم بالعربية، من كتبه: شرح كتاب سيبويه، وشرح الجمل، توفي سنة٦٨٠ ه، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٠٤، الوافي بالوفيات: ١٩/ ٢٣٨، وهو فيه: أبو الحسين، الأعلام: ٤/ ٣٣٣، معجم المؤلفين: ٧/ ٢٢٤.

(٦) الدَّرّة –بفتح الدال– امتلاء عروق الضرع لبناً، وبكسرها: ما يُضرب بها من عصى وغيرها، وبضمها: اللؤلؤة العظيمة، ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ١١٠، تهذيب اللغة، الأزهري: ١٤/ ٤٣، الصحاح: ٢/ ٦٥٦، المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٢٦٥.

(٧) [...] زيادة لتصويب الاسم. وهو: أبو الحُسَيْن عبيد الله بن أَحْمد بن عبيد الله بن أبي الرّبيع الأموي الأندلسي، عالم في النحو، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، والإفصاح في شرح الإيضاح، توفي ٦٨٨ ه، ينظر: البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة، الفيروزآبادي/ ١٧٦، بغية الوعاة: ٢/ ١٢٥، الأعلام: ٤/ ١٩١.

(٨) في ب: يقول.

(٩) ينظر: البسيط في شرح جمل الزجاجي: ١/ ١٥٩.

وقول الناظم:**(وثانيها** – أي: القيودِ الأربعة – **مزيدٌ)** أَيْ: إنَّ التصريح بذكر المركَّب لا حاجة إليه؛ للاستغناء عنه بذكر المفيد؛ إذ المفيد لا يكون إلا مركبّاً، موضوعاً. وأَمَّا اعتبار المركب فَلَا بدَّ منه سواء كان حقيقياً، أَو مجازياً، كما إذا قيل لك: مَنْ جاءكَ ؟ فَقُلتَ في الجواب: زيدٌ. فذلك مرَّكب حُكْماً. نعم، في ذِكْرِهِ إشارةٌ إلى الردِّ على القول الضعيف، وهو لابن طلحة[1]؛ لأنه صرَّح: بأنَّه لا يُشترَطُ في الكلام أنْ يكون مركّبَاً؛ فإنَّ حرف الجواب كـ(نَعَمْ)، و(بَلَى)، و(لَا) عنده كلامٌ، ومذهب الجمهور[2] أنَّ الكلام مقدَّرٌ بعدها، فإذا قلت: لا، جوابا لمن قال: أَجَاءَ زيدٌ ؟ فالتقدير: لا يجيء <زيدٌ>[3].

وقوله:**(المفيد)**، و**(المزيد)** كلاهما مذيل؛[4] تشبيهاً بالبسيط.

***

---

(١) ينظر قوله والرد عليه في: ارتشاف الضرب من لسان العرب، أبو حيان الأندلسي: ١/ ٤١٢، توضيح المقاصد: ١/ ٢٧٠، وهو أبو بكر محمد بن طلحة بن محمد بن عبد الملك الأموي الإشبيلي، كان إماما في العربية، ومن ترجم له لم يذكر له مصنفاً، توفي سنة ٦١٨ هـ، ينظر: غاية النهاية: ٢/ ١٥٧، بغية الوعاة: ١/ ١٢١.

(٢) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٢، الجنى الداني: ٢٩٦، توضيح المقاصد: ١/ ٢٧٠، همع الهوامع: ١/ ٥٢.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) التذييل: زيادة حرف ساكن على آخر الوتد المجموع الذي في آخر التفعيلة، وهو علة تدخل على المجزوء من الكامل، والبسيط، والمتدارك، ودخوله على الرجز قليل، ينظر: القسطاس في علم العروض، الزمخشري/ ٣٤، كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ١/ ١٣١، المعجم المُفصَّل في علم العروض/ ١٩٠.

[باب: أَقْسِام الكَلامِ وَعَلَامَاتها][١]

قال الناظم:

١٢. أجــــزاؤه اسْـــــمٌ، وَفِعْـــــلٌ، ثُمَّ مَـــا   حَــرْفٌ لِمَعْنَـــىً جَـــا كَـــ(هَلْ)، وَلَمَّـــا

أيْ: أَجزاءُ الكلام التي يتركَّب من تلك الأجزاء جميعها، أَو من بعضها بعضاً مخصوصٌ بِثلاث[٢] كلمات، لا رابعَ لها بالإجماع، خلافاً لمن خرقه، وهو [أبو] [٣] جعفر بن صابر؛ فإنّه ادعى قسماً رابعاً، وجعل اسمه (خليفة)[٤]، وأراد به: اسمَ الفعل، نحو: صهٍ، فإنَّه مُسْتَخْلَف عن لفظ: اسْكُتْ، لا عن المصدر، الذي هو السكوت.

وهذه الثلاثة: اسمٌ، وفعلٌ، ثُمَّ حرفٌ وُضِع لمعنىً من معاني الكلام العشرة، التي هي: الخبر، والاستفهام، والأمر، والنهي، والنداء، والقسم، والطلب، والعرض، والتمني، والتعجب[٥].

وهذه الأجزاء الثلاثة من جهة تركيب الكلام، لا من جهة حقيقته؛ لأنَّ حقيقته لا يُعْتَبر فيها الأجزاء الثلاثة، وإنما يُعْتَبر فيها مُجَرَّد حصول الفائدة، وتحصل باسْمينِ، نحو: هذا زيدٌ، وباسم وفعل، نحو: زَيْدٌ قامَ.

واحترزت بقولي: (بعضاً مخصوصاً) عن الفعلين، والحرفين، والفعل مع الحرف،/ظ ٥/ والاسم مع الحرف؛ فلا يجيء الكلام من ذلك.

ثم الاسم: إمَّا اسمٌ للذات، كـ(زيد)، وإمَّا اسم للمعنى، كـ(سبحان)، فهو اسم للتسبيح، أَيْ: التنزيه. وأقل ما يتركب منه الاسم أصالةً ثلاثةٌ، كـ(زيد)، وأكثره سبعةٌ، كـ(إبراهيم).

---

(١) [...] زيادةٌ يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(٢) ب: ثلاث، والصواب ما أثبتناه.

(٣) [...] زيادة لتصويب الاسم، ترجم له السيوطي في: بغية الوعاة: ١/ ٣١١، بقوله: "أَحْمد بن صابر أبو جَعْفَر النَّحْوِيّ الذَّاهِب إِلَى أَن للكلمة قسما رَابِعا، وَسَماهُ الخالفة. قَرَأَ عَلَيْهِ أبو جَعْفَر بن الزبير". ولم يذكر له مصنفاً ولا سنة وفاته، وكذلك الصفدي في: الوافي بالوفيات: ٦/ ٢٥٧، وابن تغري بردي في: المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: ١/ ٣١٧.

(٤) نقل أبو حيان في: التذييل والتكميل: ١/ ٢٢– ٢٣، قوله هذا عن شيخه أبي جعفر بن الزبير عن أبي جعفر بن صابر. ومن نقل هذا القول عن ابن صابر نقله بمصطلح (الخالفة)، ولم ينقله أحدٌ حسب استقصائي بمصطلح (الخليفة)، ولعلَّ (الخليفة) يصدق باعتبار اسم الفعل خلفاً عن الفعل في العمل وعدم التأثر بالعامل، و(الخالفة) يصدق باعتبار مخالفة اسم الفعل لعلامات الفعل والاسم معاً، ينظر: التذييل والتكميل: ١/ ٢٢– ٢٣، الإبهاج في شرح المنهاج: ١/ ٢١٧، همع الهوامع: ١/ ٢٥، ٣/ ١٠٤، بغية الوعاة: ١/ ٣١١، حاشية الصبَّان: ١/ ٣٦.

(٥) في هذا التقسيم نظرٌ وخلاف، وأقوالٌ كثيرةٌ، ينظر: الصاحبي في فقه اللغة، ابن فارس/ ١٣٣، العدة في أصول الفقه، أبو يعلى بن الفراء: ١/ ١٨٦، همع الهوامع: ١/ ٥٢، ٥٣، الإتقان في علوم القرآن: ٣/ ٢٥٦.

ثم إنَّ أنواع الفعل ثلاثة: ماضٍ، كـ(قَامَ)، ومضارعٍ، كـ(يَقومُ)، وأمر، كـ(قُمْ). وأَقَلُّ ما يتركب منه الفعل ثلاثة، كـ(ضرب)، وأكثره ستة، كـ(استخرج).

***

وأَنواع الحرف الذي له معنى ثلاثة:

حرفٌ يدخل على الأسماء <كـ(في) و(مِنْ)> [١] والأصل فيه أَنْ يعملَ العَمَلَ الخاص بها، وهو الجرُّ، وقد يعمل غيرَ العملِ الخاص، نحو (إنَّ) وأخواتها؛ فإنها لم تعمل الجر، وقد لا يعمل بالكلّيّة، كـ(ها) التنبيه، و(أَلْ) المُعرِّفة مع اختصاصهما بالأسماء.

وحرف يدخل على الأَفعال، نحو: (لمَّا) الجازمة، وحقه أنْ يعمل العمل الخاص بها، وهو الجزم، وقد يعمل غير العمل <الخاص>[٢]، كـ(لَنْ)؛ فإنها لم تعمل الجزمَ، بل النصبَ، وقد لا يعمل بالكلّيّة، كـ(قَدْ)، والسين، و(سَوْف)، وأحرف المضارعة مع اختصاصها بالأَفعال؛ لتَنَزُّلِهِنَّ منزلةَ الجزء من مَدْخولهنَّ، وجزء الشيء لا يعمل فيه.

وحرف يدخل على النوعينِ، نحو (هل)، وحقه عدمُ الإعمال، وقد يعمل لعارض كـ(ما)، و(لا)، و(لات) النافياتِ، فإنها أعملت مع عدم الاختصاص؛ لعارض الحمل على (لَيْسَ)، على أنَّ من العرب من يهملهنَّ على الأصل[٣].

وأقل ما يكون منه الحرف هو حرفٌ واحدٌ، كباء الجر، وأكثره خمسة، نحو: (لكِنَّ)، وأَمَّا نحو: الباء، والتاء، والثاء فهي داخلة في الاسم؛ لأنها أسماء حروف الهجاء، كذا أفاده عليٌّ الونائيّ[٤]، وعليٌّ النبتيتيّ[٥].

***

(١) <...> ساقط من ب.

(٢) <...> ساقط من أ.

(٣) ذكر الأشموني في: شرح الألفية: ١/ ٣٧– ٣٨، مثل هذا الكلام عن أنواع الحرف.

(٤) لم أقف على مصنف له، وهو أبو الحسن علي بن عبد البر بن علي الحسيني، فقيه ولغوي، من مصنفاته: عمدة الأبرار في أحكام الحج والاعتمار، ورسالة في العقائد، والكلمات الجلية في بيان المراد من الآجرومية، وغيرها، توفي بالمدينة سنة ١٢١٢ هـ، ينظر: فهرس الفهارس: ٢/ ١١١٤، الأعلام: ٤/ ٢٩٨، معجم المؤلفين: ٧/ ١١٧.

(٥) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة في حَلِّ شرحِ الآجرومية/ ٨٥، وهو علي بن عبد القادر، عالم بالميقات والحساب والنحو، من مصنفاته: إجابة طلاب الهدى في شرح مجيب الندا في شرح قطر الندا، وشرح على الرحبية في الفرائض، توفي في القاهرة سنة ١٠٦٥ هـ، ينظر: خلاصة الأثر في أعيان القرن الحادي عشر، المحبي: ٣/ ١٦١، الأعلام: ٤/ ٣٠١، معجم المؤلفين: ٧/ ١٢٦.

قال الناظم:

١٣. فَالِاسْـــــمُ بـــــالتَّنْوينِ، وَالْخَفْـــضِ بَـــدَا — وأَلْ، وَإِسْـــــــنادٍ إِلَيْـــــــهِ، والنِّـــــــــدا

١٤. وَبِحُــــروفِ الْخَفْــضِ، نَحْــو:مِنْ، إِلَــى — وَعَــــنْ، وَفِـــــي، وَرُبَّ، وَالْبـــــا، وَعَلَـــــى

١٥. والكـــــافِ، والـــــــلامِ، وواوِ رُبَّـــــا — وَذِي الْيَمِـــــينِ الـــــواوِ، والتَّـــــا، والْبـــــا

أي: إذا أردت معرفةَ كلٍّ من الثلاثة فأقول لك: الاسم: ظهر بالتنوين، نحو: مهٍ، وأفٍ، وويهاً، وإذٍ، وهي بمعنى: انكفف، وأتضجر،/و ٦/ وأتعجب، وإذا كان كذا؛ فـ(إذ) من (حينئذٍ) مضافٌ إليه، مبنيٌ على سكون مقدَّر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بالكسر العارض؛ تَخَلُّصاً من التقاء الساكنَيْن. وبالخفض، نحو مررت بغلامِ زيدٍ الفاضلِ.

وبـ(أل)، نحو: الرجل. وبالإسناد إليه، أَيْ: الإخبار عنه، بأن ينسب إلى اللفظ ما يتم به الفائدة، نحو: ضربت، و:﴿ٱلْحَآقَّةُ * مَا ٱلْحَآقَّةُ﴾[1] وبالنداء، نحو: يا زيدُ. وبحروف الخفض، كـ: سِرْتُ من البصرةِ إلى الكوفةِ، وسافرت عن البلدِ، و:﴿ٱدْخُلُواْ فِىٓ أُمَمٍ﴾[2] ورُبَّ رجلٍ كريمٍ لقيتُهُ، ومَرَرَتُ بالوادي، وصَعِدتُ على الجبلِ، وزيدٌ كالبدرِ، والمال للخليفةِ، وواللهِ، وتاللهِ، وباللهِ.

(١) الآيتان ١، ٢ من سورة الحاقة.

(٢) الآية ٣٨ من سورة الأعراف.

وقول الناظم:**(وواو رُبَّا)** ظاهر كلامه موافقته للمبَرِّد[١] والكوفيين[٢]: في أنَّ الخفض بواو رُبَّ، والصحيح أنه بـ**(رُبَّ)** مضمرة، وهو مذهب البصريين[٣]، ومثاله قول امرئ القيس[٤]–من بحر الطويل–:

وليــلٍ كمــوجِ البحــر أرخــى سُــدولهُ   علـــيّ بـــأنواع الهمـــومِ لَيْبتَلِـــي[٥]

أي: وربَّ ليلٍ مثل موج البحر في كثافة ظلمته، أرسل ستره عليَّ بأنواع الكروب؛ لينظر ما عندي من الصبر والجزع.

ومن حروف الجر (حَتَّى)، نحو قوله – تعالى –:﴿ حَتَّىٰٓ إِذَا جَآءُوهَا ﴾[٦] فيستدل على أنَّ (إذا) اسم؛ بدخول (حَتَّى) عليه، وإنما ذكر حروف الخفض مع دخولها في قوله: **(والخفض)**[٧]؛ لكونه أعمَّ علامات الاسم؛ لأنَّ **(عن)**، و**(على)**، و الكاف الاسمياتِ، وجميعَ المبنيات لا يُسْتَدَلُّ على اسميتها بالخفض؛ لعدم ظهوره فيها، بل بحروف الخفض[٨].

***

(١) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣٤٧– ٣٤٨، وهو: محمد بن يزيد بن عبد الأكبر الثمالي الأزدي، من أئمة النحو واللغة والأدب، من مؤلفاته: الكامل في اللغة والادب، والتعازي والمراثي، توفي في بغداد سنة ٢٨٥هـ، يُنظر: أخبار النحويين البصريين، السيرافي/ ٧٣، نُزْهة الألبّاء/ ١٦٤، إنباه الرواة: ٣/ ٢٤١، بغية الوعاة: ١/ ٢٦٩، سير أعلام النبلاء: ١٣/ ٥٧٦.

(٢) ينظر: شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات، أبو بكر بن الانباري/ ٣٩– ٤٠، ٨٠، ٥٨٨، الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين، أبو البركات الأنباري: ١/ ٣١١، شرح الرضيّ على الكافية، رضي الدين الاستراباذي: ٤/ ٢٩٨، الجنى الداني في حروف المعاني، المراديّ/ ١٥٤، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري/ ٤٧٣، الفصول المفيدة في الواو المزيدة، العلائي/ ٢٤٦.

(٣) ينظر: الكتاب، سيبويه: ١/ ١٠٦، ٣/ ١٢٨، ٤٩٨، سر صناعة الإعراب، ابن جني: ٢/ ٦٣٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣١١، شرح الرضيّ على الكافية: ٤/ ٢٩٨، الجنى الداني/ ١٥٤، مغني اللبيب/ ٤٧٣.

(٤) امرؤ القيس بن حُجْر بن الحارث، من بني آكل المرار، الكنديّ، رأس الطبقة الأولى من شعراء ما قبل الاسلام، ومن أصحاب المعلقات، يُنظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلام: ١/ ٥١، الشعر والشعراء، ابن قتيبة: ١/ ٥٠.

(٥) ديوانه بشرح أبي سعيد السكري: ١/ ٢٣٩. والرواية فيه: وليلٍ كموج البحر ملقٍ سدوله...، وينظر: شرح المعلقات السبع، الزوزني/ ٥٩، معجم شواهد العربية، عبد السلام هارون: ١/ ٣٠٤، معجم شواهد النحو الشعرية، حنَّا جميل/ ٥٨٥، رقم ٢٣٨٣.

(٦) الآية ٧١ من سورة الزمر.

(٧) أ: بالخفض، والصواب ما أثبتناه.

(٨) إذا دخلت حروف الجر على هذه الأدوات تكون أسماءً، فـ(عن) تكون اسماً بمعنى: جانب، إذا دخلت عليها (مِنْ)، و(على) تكون اسماً بمعنى: فوق، إذا دخلت عليها (مِنْ)، والكاف تكون اسماً بمعنى (مثل) إذا دخلت عليها (عن)، ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٣١، المقتضب: ٣/ ٥٣، أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ابن هشام الأنصاري: ٣/ ٤٩– ٥٠، شرح الأشموني: ٢/ ٩٩– ١٠٠.

قال الناظم:

١٦. **وَالْفِعْـلُ بالسِّـينِ، وَقَـدْ، سَـوْفَ اجعـلِ وَتَـا الضَّـمِيرِ مُطْلَقـاً، وَيـا افْعَلِـي**

أي: اجعل الفعلَ معروفاً بسين الاستقبال، نحو:﴿ سَأُصْلِيهِ سَقَرَ ﴾[1]، وبـ(**سوف**)، وهي دالـةٌ على الاستقبال البعيد، نحو:﴿ سَوْفَ أَسْتَغْفِرُ لَكُمْ رَبِّيٓ ﴾[2]، وبـ(**قد**) الحرفية، نحو:﴿ قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ ﴾[3]، وبتاء الضمير، والمراد بها: تاء من أُسند إليه فعلٌ على جهة القيام به، أَو الوقوع/ظ ٦/ منه، ثبوتا، أَو نفيا، نحو: متُّ، وما ضربتُ، وكنت مسافراً. وقوله:(**مطلقا**) أيْ: سواء كانت التاء مضمومة للمتكلم، أَو مفتوحة[4] للمخاطب، أَو مكسورة للمخاطبة، وبياء الفاعلة – ولو مع المضارع – نحو: تَفْعَلين. وليس المراد خصوصَ الأمر، وفي كَوْن الياء علامة للأمر مع الدلالة على الطلب.

***

تنبيـه

علامات الفعل مطلقاً كثيرة:

إِمَّا في أوله: كـ(طالما)، و(قَلَّما)، وأدوات العرض، والتحضيض، والنواصب، والجوازم، وحروف المضارعة، و(لَوْ) والتي هي حرف امتناع لامتناع. وإِمَّا في وسطه، وهو: التصريف، أَيْ: اختلاف أبنيته؛ لاختلاف[5] أزمنته. وإِمَّا في آخره، وهو: ياء المخاطبة، ونون التوكيد، والجزم، واتصال الضمائر المرفوعة البارزة. وإِمَّا في معناه، وهو: كونه ماضيا، أَو مضارعا، أَو أمرا، وكونه يخبر به، ولا يخبر عنه، وكونه لا يضاف، ولا يضاف إليه[6].

---

(1) الآية ٢٦ من سورة المدثر.

(2) الآية ٩٨ من سورة يوسف.

(3) الآية ١ من سورة المؤمنون.

(4) أ: مفتوحاً. والصواب ما أثبتناه.

(5) ب: لا اختلافُ. والصواب ما أثبتناه.

(6) ينظر: الحدود في علم النحو، البجائيّ الابَذيّ/ ٤٤٥– ٤٤٨.

***

قال الناظم:

١٧. وَالْحَرْفُ مَا لَيْسَ لَهُ بِأهْلِ دَليلُ الاِسْمِ، أَوْ دَليلُ الْفِعْلِ

أي: **(والحرف)** كلمة لَيْسَ لها استحقاقُ علامةِ الاسمِ، والفعلِ، فشَبَّه الحرفَ في تعريفه بإخلائه من العلامة، بأَنْ يكون معك ثلاثة أثواب بيضٍ، فأعْلَمْتَ اثنين منها؛ فإخلاء الأخير من العلامة علامةٌ تُخرجه عن الاشتباه، وقال الحريري[١] في مُلْحة الإعراب [٢]:

والحرفُ ما ليستْ لهُ عَلامَهْ فَقِسْ على قَولي تَكُنْ عَلَّامَهْ

مثالُهُ حَتَّى، ولا، وَثُمَّا وهل، وبَل، ولَو، ولَم، ولَمَّا[٣]

ومعنى **(تَكُنْ عَلَّامَهْ)**، أَيْ: تصرْ كثيرَ العلم جداً مبالغا فيه.

***

([١]) أبو محمد القاسم بن علي بن محمد بن عثمان البصري، أديبٌ وعالم في النحو واللغة، صاحب المقامات الحريرية، وله أيضاً: درة الغواص في أوهام الخواص، وصدور زمان الفتور وفتور زمان الصدور، وغيرها، توفي ٥١٦ هـ، ينظر: نُزْهة الأَلِبّاء/ ٢٧٨، معجم الأدباء: ٥/ ٢٢٠٢، وفيات الأعيان: ٤/ ٦٣، معجم المؤلفين: ٨/ ١٠٨.

([٢]) ب: المُلْحة، وأصل العنوان: مُلْحة الإعراب وسِخنة الآدَاب، منظومةٌ تعليمية في النحو، عداد أبياتها ثمانية وسبعون وثلاثمِئَة بيتاً، وعليها شروح كثيرة، ينظر: كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون، حاجي خليفة: ٢/ ١٨١٧، هدية العارفين: ١/ ٨٢٧، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥٠٢.

([٣]) ملحة الإعراب/ ٦، وينظر: اللُّمْحة في شرح المُلْحة، ابن الصائغ: ١/ ١١٧.

وقال الناظم:

باب: الإِعْرَاب

وإنما أتى المُصَنِّفون في تصانيفهم بِمثْل ذلك؛ لسهولة الرجوع إلى مسائلها؛ وتنشيط الطالبين.

١٨. **الْإِعْـــــرابُ تَغْيِيـــــرُ أواخـــــرِ الكَلِـــــمْ لَفْظـــــاً وَتَقْـــــديراً لِعَامِـــــلٍ يَسِـــــمْ**

معنى الإعراب: انتقالُ صفةِ[١] آخر الاسم المُعرَب، والفعلِ المضارعِ – الذي لم تتصل بآخره النون الموضوعة للإناث، ولم تلتصق به النون الدالة على التوكيد – انتقالاً لفظياً، أَو تقديرياً. أَيْ: سواء/و ٧/ كانت علامة الانتقال ملفوظةً، أَو مقدّرةً؛ لوجود عامل لفظيّ، أَو معنويّ يَطلب ذلكَ الانتقالَ. فالعامل اللفظيّ: ما يُلفظ باللسان، نحو: جاء، ورأى، والباء. والمعنويّ: ما يُعرف بالقلب. وهو اثنان:

الأول: رافع المبتدأ، وهو الابتداء.

والثاني: رافع الفعل المضارع، وهو التجرد من الناصبِ، والجازمِ[٢].

ومعنى **(يَسِم)** أَيْ: يجعل ذلك العامل للانتقال علامةً.

* * *

(١) قيده بالصفة، وهو الصحيح، إذ إنَّ التغيير والانتقال إنما يعتور صفات الأواخر من أشكال الاعراب، وأَمَّا آخر الكلمة فلا يتغير، ينظر: التحفة السنية شرح المقدمة الآجرومية، لمحمد محيى الدين عبدالحميد/ ١٣.

(٢) وزاد الأخفش عاملاً ثالثاً، وهو العامل في الصفة، ينظر: اللباب في علل البناء والإعراب، العكبري: ١/ ٤٠٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٧٩، أسرار العربية، أبو البركات الأنباري/ ٧٩.

قال الناظم:

١٩. أَنْوَاعُـــــــهُ أَرْبَعَـــــــةٌ تَعُـــــــمُّ رَفْـــعٌ، وَنَصْـــبٌ، ثُـــمَّ خَفْـــضٌ، جَـــزْمُ

٢٠. فَالاِسْـــمُ مِـــنْ مَجْمُوعِهَـــا لَـــهُ سِـــوَى جَـــزْمٍ، كَمَـــا الْفِعْـــلُ سِـــوَى جَـــرٍّ حَـــوَى

أي: أَلقاب أَنواع الإعراب أربعة، مجموعها تَعمُّ الاسمَ، والفعلَ، وهي: رفع، ونصب، وخفض، وجزم، وغير ذلك نائب عنه.

وأَمَّا أَلقاب أَنواع البناء فتُسمَّى عند البصريين: ضمًّا، وفتحاً، وكسراً، وسكوناً. والكوفيونَ لا يُفرّقونَ بين أسماء الإعراب والبناء[١]، ولقد أحسن من نظم ألقابهما –من بحر الطويل– بقوله:

لَقَـــدْ فَـــتَحَ الـــرَّحْمنُ أَبْـــوابَ فَضْـــلِه وَمَـــنَّ بِضَـــمِّ الشَّـــملِ فـــانْجَبَرَ الْكَسْـــرُ
وَمُـــذْ سَـــكَنَ الْقَلْـــبُ انْتَصَـــبْتُ لِشُـــكْرِه لِجَزْمِـــي بِـــأَنَّ الرَّفـــعَ قَـــدْ جَـــرَّه الشُّـــكْرُ[٢]

ثم إنَّ الرفعَ، والنصبَ يشترك فيها الاسمُ، والفعلُ، نحو: زيدٌ يقومُ، وإنَّ زيداً لن يقومَ. وأَمَّا الجرّ فيختص بالاسم، نحو: بزيدٍ. كما أنَّ الجزم يختص بالفعل، نحو: لَمْ يضْرِبْ. ويغني عن هذين البيتين قول عمر بن الوردي[٣]:

واشْـــــتَرَكا رَفْعـــــاً، وَنَصْـــــباً، وَكَمَـــــا تُجَـــــرُّ الَاسْـــــماءُ، فِعـــــلٌ جُزِمَـــــا[٤]

أي: اشترك الاسم المعرب، والمضارع في: الرفع والنصب، وانفرد الاسم بالجرّ، والفعل بالجزم.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ١٣، ١٥، شرح المُفصَّل، ابن يعيش: ١/ ٧٢– ٧٣، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٩٩، المدارس النحوية، شوقي ضيف/ ١٦٨، المصطلح النحوي نشأته وتطوره حتى أواخر القرن الثالث الهجري، القوزي/ ١٨٥.

(٢) ذكرهما الحفناوي في: حاشيته على شرح الكفراوي/ ٢٤، ولم ينسبهما.

(٣) أبو حفص عمر بن مظفَّر بن عمر المعرّي الكندي، شاعر وأديب ومؤرخ، من مصنفاته: تحرير الخصاصة في تيسير الخلاصة، وشرح ألفية ابن معطي، وتذكرة الغريب، ومصنفٌ في التاريخ يعرف بـ: تاريخ ابن الوردي، وغيرها، توفي بحلب سنة ٧٤٩ ه، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٦، أعيان العصر وأعوان النصر، الصفدي: ٣/ ٦٧٥، البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع، الشوكاني: ١/ ٥١٤، معجم المؤلفين: ٨/ ٣.

(٤) شرح التحفة الوردية/ ١٢٥.

وإنما لم يدخل الجزم في الأسماء؛ لأنه حَذْف الحركة، والأسماء خفيفةٌ؛ ولذلك لحقها التنوين، وتخفيفُ الخفيفِ إجحافٌ، وإنّما لم يدخل الجرّ في الفعل؛ لأنَّ الجرَّ يكون بإضافة حرف جرّ، أَو بإضافة اسم، وكلاهما ممتنعٌ في الفعل، وأيضا؛ فالفعل ثقيلٌ فَلاقَ به التخفيفُ(١).

***

(١) وقيل: لأنَّ دخول الجزم على الأسماء لا دلالة فيه؛ فالدلالات المختلفة استوفتها الحالات الثلاث، وقيل: لأنه عوضٌ عن الجر، ولو دخل الأسماء لاجتمع العوض والمعوض عنه وهو لا يجوز، وقيل: لأنَّ الجزم إذا دخل الأسماء أسقط التنوين، وهو علامة التمكين والصرف، وقيل: إنَّ الجزم فرعٌ، فدخل على فرع من الإعراب وهو المضارع، وقيل: امتنع الجر في الفعل؛ لأنَّ الجر إنما لإضافة تفيد التخصيص، وهي في الأسماء دون الأفعال، وفي المسألة آراء أُخَر، ينظر: علل النحو، ابن الوراق/ ١٤٥، اللُّباب: ١/ ٦٥- ٦٨، نتائج الفكر/ ٧٢- ٧٣، اللُّمحة: ١/ ١٥٠، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، الجوجري: ٢/ ١٧٣- ١٧٤.

باب: مَعْرِفَة عَلَامَاتِ الإِعْرَابِ

/ظ ٧/ أي: هذا بابٌ دالٌّ على إدراكِ أَنواعِ أَماراتِ كلِّ نوعٍ من أَنواعِ الإعراب:

٢١. لِلرَّفْـــعِ أَرْبَـــعُ عَلاَمَـــاتٍ أَتَـــتْ ضَـــمٌّ، وواوٌ، وَأَلِـــفْ، نُـــونٌ ثَبَـــت

أي : للرفع مطلقاً أربع أماراتٍ: الضمةُ، وهي الأصل، والواو، والألف، والنون الثابتةُ. وهذه الثلاثة نوائبُ عن الضمة، ولكلِّ واحدةٍ من هذه الأربع كلماتٌ مختصةٌ بها، كما قال الناظم:

٢٢. فَضَـــمَّةٌ عَلاَمَـــةٌ للرَّفْـــعِ فِـــي مُفْـــرَدِ اسْـــمٍ، وكُسَـــيْرِ جَمْـــعِ

٢٣. وَجَمْـــعِ أُنْثَـــى سَـــالِماً، وَفِعْـــلِ مُضَـــارِعٍ، آخِـــرُهُ مَـــا حُلِـــي

أي: فالضمة تكون علامة للرفع في أَربعة أنواع :

اسم مفرد، نحو:﴿ أَتَىٰٓ أَمْرُ ٱللَّهِ ﴾(١) و:﴿ دَعَا زَكَرِيَّا رَبَّهُۥ ﴾(٢)

وجمع تكسير، نحو:﴿ سَيَقُولُ ٱلسُّفَهَآءُ ﴾(٣) وجاء غلماني، ومثل جمع التكسير اسم الجمع، كقومٍ، ونساءٍ، واسمِ الجنسِ، كتمرٍ(٤) وشجرٍ، تقول: أقبل القومُ، وقالت نسوةٌ، وهذا شجرٌ.

---

(١) الآية ١ من سورة النحل.

(٢)الآية ٣٨ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ١٤٢ من سورة البقرة.

(٤) ب: لتمر. والصواب ما أثبتناه.

وجمع بألف وتاء، نحو: هذه حبلياتٌ، وإسطبلاتٌ، ويلحق بهذا الجمع ما سمي به من هذا الجمع، نحو: **أَذْرِعات**،[١] و**أولات**، وكذا **(اللاتُ)** جمعُ **(الَّتي)** في لغة،[٢] والأشهر بناؤه، و**(ذوات)** جمع **(ذات)** الموصولة،[٣] عند بعض من أثبته،[٤] وأَمَّا **(ذوات)** بمعنى: صاحبات، فهو جمع حقيقة لـ**(ذات)**، بمعنى: صاحبة، لا ملحق به؛ فكانت <الملحقات>[٥] بذلك أربعة.

والفعل المضارع الذي لم يتصل به ألف اثنين، وواو جمع، وياء واحدة مخاطبة، نحو: يقومُ، ويركبُ.

وجملة قوله: **(آخره مَا حُلِي)** في محل جر، صفة ثانية لـ**(فِعْل)**، والمعنى: الفعل المضارع يعرب بالضمة، بشرط أَنْ لا يحلى بالضمائر[٦] المرفوعة، البارزة.

* * *

---

(١) أَذْرِعاتُ: بلدة في أطراف الشام، تجاور أرض البلقاء وعمّان، والنسب إليها: أذْرعيّ، خرج منها طائفة من أهل العلم، ينظر: معجم البلدان: ١/ ١٣٠، ١٣١.

(٢) لم أقف على من ذكر هذه اللغة إلا الخضري في: حاشيته: ١/ ١١٤، ولعلَّ الشارح نقلها عنه؛ فعبارته بنصِّها في الحاشية، والذي ذكرته المصادر أنَّ: اللاتِ لغة في: اللاتي، حُذِفت ياؤها؛ وبُنِيت على الكسر، أمَّا التي تُعرب بالحركات في لغة فهي: اللاءات، وأصلها: اللائي، حُذِفت ياؤها، ودخلتها الألف والتاء؛ فهي جمع لجمع، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٥٢٠، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢١، شرح الكافية الشافية، ابن مالك: ١/ ٢٦٨، توضيح المقاصد: ١/ ٤٢٦– ٤٢٩، همع الهوامع: ١/ ٣٢٥، تاج العروس: ٣٩/ ٤٣٤– ٤٣٥.

(٣) أ: موصولية.

(٤) حكى هذه اللغة أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٢/ ١٠٠٧– ١٠٠٨، عن شيخه ابن النحاس الحلبي، ثمَّ قال:" وهو نقل غريب"، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٦٢، حاشية الخضري: ١/ ١٧٨.

(٥) <...> ساقط من ب.

(٦) ب: بالضمير. والصواب ما أثبتناه.

قال الناظم:

٢٤. والـــــواوُ فِـــــي جَمْـــــعِ ذُكـــــورٍ سَـــــالِمِ وَخَمْسَـــــةِ الْأَسْـــــماءِ عِنْـــــدَ الْعَـــــالِمِ

٢٥. وَهْـــــيَ: أَبُـــــوكَ، وَأَخُـــــوكَ، وَحَمُـــــوكْ وَفُـــوكَ، ذُو مَـــالٍ، وَفِـــي قَـــوْلٍ هَنـــوكْ

والواو يرفع بها نوعان:

الأول: جمع الذكر السالم، نحو: ﴿قَدْ أَفْلَحَ ٱلْمُؤْمِنُونَ﴾ [١]

والمشبّه به، وهو أَربعة أَنواع [٢]:

أسماء جموع، كـ(عشرينَ)، و(أُولي).

<وجموعٍ>[٣] لم تستوفِ الشروط، كـ(أَهلينَ)، و(عالمينَ).

وجموع مُسَمَّى بها، كـ(عِلِّيِّينَ).

وجموع /و ٨/ تكسير، كـ(أَرَضينَ)، و(سِنينَ).

والثاني: الأسماء الخمسة على الراجح، نحو: ﴿قَالَ أَبُوهُمْ﴾[٤]، ﴿أَنَا۠ أَخُوكَ﴾[٥]، ﴿لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ﴾[٦]. **(وفي قول)**: بزيادة **(هَن)** [٧]، وفي قول: بزيادة **(ذو)** بمعنى: الذي[٨].

---

(١) الآية ١ من سورة المؤمنون.

(٢) ينظر: شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: ١/ ٦٣، ٦٤، شرح الأشموني: ١/ ٥٩، ٦٠.

(٣) <...> ساقط من أ.

(٤) الآية ٩٤ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٦٩ من سورة يوسف.

(٦) الآية ٧ من سورة الطلاق.

(٧) قال الحريري في: ملحة الإعراب/ ١٦: ثُمَّ هَنُوكَ سَادِسُ الأَسْمَاءِ... فَاحْفَظْ مَقَالِي حِفْظَ ذِي الذَّكَاءِ.

(٨) ينظر: الجنى الداني/ ٢٤٢، شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب، ابن هشام الأنصاري/ ٥١، ٥٢.

والمشهور أنَّ هذه الخمسة معربة بالحروف الثلاثة: الواو، والألف، والياء، فالواو نائبة عن الضمة، والألف نائبة عن الفتحة، والياء نائبة عن الكسرة. والصحيح الذي هو مذهب سيبويه[١]، وجمهور البصريين[٢]: أنها معربة بحركات مقدرة على الواو، والألف، والياء، فالرفعُ بضمة مقدَّرة على الواو، والنصب بفتحة مقدرة على الألف، والجرّ بكسرة مقدرة على الياء، فيتبع ما قبل الآخِرِ للآخِرِ؛ للدلالة على أنه محلُّ الإعراب في غير حالة الإضافة، نحو: ﴿ إِنَّ لَهُۥٓ أَبًا ﴾[٣] ﴿ فَقَدْ سَرَقَ أَخٌ لَّهُۥ ﴾[٤].

وأصل (**أبوك**) تحريك الواو للإعراب، وما قبلها للإتباع، فتسكن الواو في الرفع؛ لثقله، وتقلب ألفا في النصب؛ لتحركها، وانفتاح ما قبلها، وياءً في الجر؛ لكسر ما قبلها، فعلى هذا المذهب لم يَنُبْ حرف العلة عن الضمة، والفتحةِ، والكسرةِ، وإنما كان هذا هو الصحيح؛ لأنَّ الحركات هي الأصل، فلا يُعْدَل عنها مع إمكانها، لكن إعرابها بالحروف أسهل، وأبعد عن تكلّف التقدير؛ لحصول فائدة الإعراب، وهي بيان مطلوب العامل بنفس الحروف، وإنْ كانت من بنية الكلمة؛ لصلاحيتها لذلك، كما هي في المثنى، والجمع.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٤١٢، وهو: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، تلميذ الخليل، وإمام النحاة، صاحب الكتاب المشهور. توفي سنة ١٨٠هـ، ينظر: طبقات النحويين/ ٣٨، إنباه الرواة: ٢/ ٣٤٦، سير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٥١- ٣٥٢، معجم المؤلفين: ٨/ ١٠.

(٢) ينظر رأي البصريين والكوفيين وبقية الآراء في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٧، ٢٨، توضيح المقاصد: ١/ ٣١٣، ٣١٤، شرح قطر الندى وبل الصدى، ابن هشام الأنصاري/ ٤٧، شرح الأشموني: ١/ ٥٤، همع الهوامع: ١/ ١٣٦.

(٣) الآية ٧٨ من سورة يوسف.

(٤) الآية ٧٧ من سورة يوسف.

وجاء في الثلاثة الأُوَل: **أَب، وأَخ، وحَم** لغتانِ أُخريانِ، فإحدى اللغتين النقصُ، وهي: حذف الواو، والألف، والياء، والإعراب بالحركات الظاهرة على الباء، والخاء، والميم، نحو: هذا أَبُهُ، وأَخُهُ، وحَمُها، ورأيتُ أَبَهُ، وأَخَهُ، وحَمَها، ومررت بأَبِهِ، وأَخِهِ، وحَمِها، وهذه اللغة نادرة[١] في تلك الثلاثة.

واللغة الأخرى القصرُ وهو: أنْ تكون هذه الثلاثة بالألف رفعاً، ونصباً، وجراً، نحو: هذا أباهُ، وأخاهُ، وحماها، ورأيتُ أباهُ، وأخاهُ، وحماها، ومررتُ بأَباهُ، وأخاهُ، وحماها، وهذه اللغة[٢] أشهر من النقص.

وأَمَّا **(هَن)** فالفصيح فيه النقص[٣]، وهو: أنْ يعرب بالحركات الظاهرة على النون، ولا يكون في آخره حرفُ/ظ ٨/ علةٍ، نحو: هذا هَنُ زيدٍ، ورأيتُ هَنَ زيدٍ، ومررت بهَنِ زيدٍ. والإتمام قليل جدا؛ حَتَّى أنَّ الفراء[٤] أنكر جوازه، لكِنْ حكاه سيبويه عن العرب[٥].

---

(١) ينظر: إصلاح المنطق، ابن السكيت/ ٣٤٠، مجالس ثعلب: ٢/ ٤٠٠، أسرار العربية/ ٦١- ٦٢، توضيح المقاصد: ١/ ٣١٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢، معجم الفصيح من اللهجات العربية وما وافق القراءات القرآنية، محمد جمران/ ٤٩، ولم ينسبوها، ولعلَّها لبعض تميم؛ فبعضهم استشهد لها برجز لرؤبة بن العجاج التميمي؛ وهو الذي حمل الشيخ يوسف البقاعي في تحقيقه: أوضح المسالك: ١/ ٦٩، على نسبتها لتميم.

(٢) ينظر: مجالس ثعلب: ٢/ ٤٠٠، الخصائص، ابن جني: ١/ ٣٤٠، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٤٩، أسرار العربية/ ٦١- ٦٢، توضيح المقاصد: ١/ ٣١٧، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٦٢، معجم الفصيح من اللهجات العربية/ ٤٩، ونسبها ابن جني في: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٣٩- ٤٠١، وابن يعيش في: شرح المُفصَّل: ١/ ١٥٥، وابن مالك في: شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح/ ١٥٧، لبني الحارث بن كعب، والخضري في: حاشيته: ١/ ٩٢، لبني الحارث وخثعم وزبيد.

(٣) قال ابن مالك في: ألفيته/ ٢:

أَبٌ أَخٌ حَمٌ كَذَاكَ وَهَنُ ...وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الأَخِيرِ أَحْسَنُ.

وينظر: أوضح المسالك: ١/ ٦٨، همع الهوامع: ١/ ١٣٩.

(٤) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٣٦، شرح شذور الذهب / ٥٥، شرح الأشموني: ١/ ٥٠، وهو أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبد الله بن منظور الدّيلميّ، عالمٌ بالقرآن واللغة والأدب، آلت إليه رئاسة مدرسة الكوفة بعد الكسائي، من مصنفاته: معاني القران، والوقف والابتداء، والمقصور والممدود، توفي سنة ٢٠٧ هـ، ينظر: إنباه الرواة: ٤/ ٧، البلغة/ ٣١٣، معجم المؤلفين: ١٣/ ١٩٨ .

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٦٠.

ثم إنَّ لإعراب هذه الخمسة بالحروف شروطاً أربعة[١]:

أَحدها: أنْ تكون مضافةً ولو تقديراً.

الثانية: أنْ تضافَ إلى غير ياء المتكلم.

الثالث: أنْ تكون مكبرةً.

الرابع: أنْ تكون مفردةً.

ويشترط أَيضاً في **(ذو)** أنْ تكون بمعنى صاحب، وتضاف دائماً إلى اسم جنس، ظاهر، غير صفة، فلا يجوز: جاء ذو قائم، وشذَّ إضافتها إلى ضمير، نحو:

إنَّمَـــا يَعْـــرِفُ <ذَا>[٢] الفَضْـــــلِ مِـــنَ النَّـــاسِ ذَوُوهُ[٣]

أَمَّا إذا كانت موصولة فهي مبنيّة على سكون الواو عند بعض طيء، نحو: جاء ذو قام. ورأيتُ ذو قام. ومررت بذو قام. بالواو أبداً، وبعضهم يعربها بالحروف حملاً على **(ذي)**، بمعنى: صاحب، فيقول: جاء ذو قام. بالواو، ورأيتُ ذا قام. بالإلف، ومررت بذي قام، بالياء[٤].

ويشترط في **(فم)** أنْ يفارق الميم[٥].

تنبيـه

العروض في البيت الثاني مخبولة،[٦] ومذيَّلة؛ فوزنها **(فَعَلَتَانْ)**، والضرب مذَّيل؛(مُسْتَفْعِلانْ).

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ١٩٧، شرح قطر الندى/ ٤٦، همع الهوامع: ١/ ١٣٥.

(٢)<...> ساقط من الأصلين، وهو من تمام البيت.

(٣) من مجزوء الرمل، لأبي العتاهية، في ديوانه/ ٤٧٤، ومن دون نسبة في: عيون الأخبار، ابن قتيبة: ٣/ ٢١٧، ضرائر الشعر، ابن عصفور/ ٢٩٣، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٢٨، همع الهوامع: ٢/ ٥١٥، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٤١٧، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٨٥، رقم ٣١٠٤.

(٤) ينظر: الجنى الداني/ ٢٤١- ٢٤٢، شرح شذور الذهب/ ٥١- ٥٢ المزهر في علوم اللغة وأنواعها، السيوطي: ١/ ٤١٥، اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية، تشيم رابين/ ٣٧٣- ٣٧٤.

(٥) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج: ٣/ ٢٧٣، توضيح المقاصد:١/ ٣١٥، شرح التصريح على التوضيح أو التصريح:١/ ٥٧.

(٦) الخبل هو: زحاف مزدوج، يسقط معه من التفعيلة ساكنان، ويتكون من الخبن، وهو حذف الثاني الساكن، والطي وهو حذف الرابع الساكن، ينظر: العروض، ابن جني/ ٧٤، التعريفات/ ٩٧، المعجم المُفصَّل في علم العروض/ ٢٢٢.

***

قال الناظم:

٢٦. وَأَلِــــفٌ لِلرَّفْـــعِ فِـــي تَثْنِيَـــةِ الْــــ أَسْــــمَاءِ بالخصـــــوص، وَالنُّـــونُ وُصِـــلْ

٢٧. لِلرَّفْـــعِ فِـــي مُضَـــارِعِ الْأَفْعَـــالِ وَهْـــو الَّـــذِي فيـــهِ ضَـــمِيرٌ تَـــالِ

٢٨. كَــــ: يَفْعَـــلَانِ، تَفْعَـــلَانِ، يفعلـــو نَ، تَفْعَلُـــــونَ، تَفْعَلِـــــينَ، مَثَّلُـــــوا

أي: والألف يُرْفَع بها نوعٌ، وهو المثنى، نحو:﴿هَٰذَانِ خَصۡمَانِ﴾ [١]، فالهاء حرف تنبيه، و(ذان) مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، و(خصمان) خبر مرفوع وعلامة رفعه الألف؛ لأنه مثنى، وأمَّا (هذان) فليس مثنى حقيقة، بل هو لفظٌ على صورة المثنى؛ فيُبْنى على الياء حالة الجر، والنصب؛ مراعاةً لصورة التثنية[٢].

ومثل المثنى ما جرى مجراه، وهو أَربعة ألفاظ:

اثنان، واثنتان، في العدد، وقيل: إنهما مبنيان، كما أفاده الونائي[٣].

وكلا، وكلتا إذا أُضيفا إلى مضمر. فإنْ أُضيفا إلى ظاهر؛ كانا بالألف رفعا، ونصبا، وجرا، خلافاً لكنانة؛[٤] فإنها تعربها بالألف/و ٩/ رفعاً، وبالياء جراً، ونصباً، سواء أُضيفا إلى مضمر، أو إلى ظاهر، ومن العرب[٥] من يعرب المثنى، والملحق به بالألف مطلقاً: رفعاً، ونصباً، وجرَّاً

(١) الآية ١٩ من سورة الحج.

(٢) ينظر: علل التثنية، ابن جني/ ٧٦- ٧٨.

(٣) وهو مذهب ابن كيسان وابن درستويه، منسوبٌ لهما في: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٣٨، ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٥٩، توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥٩، همع الهوامع: ٣/ ٢٥٧، وهو مردودٌ للمغايرة فيهما بين الألف والياء.

(٤) حكاها عنهم الفرَّاء في: معاني القرآن: ٢/ ١٨٤، وقال:" وهي قبيحة قليلة، مَضَوْا عَلَى القياس"، وينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ١٨٧، توضيح المقاصد: ١/ ٣٢٦، ٣٢٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٥٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٦، همع الهوامع: ١/ ١٥١، لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه، إسماعيل القيام/ ١٥٩.

(٥) وهم بنو الحارث بن كعب، ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٣٩، الصاحبي في فقه اللغة/ ٢٦، شرح الكافية الشافية: ١/ ١٨٨، توضيح المقاصد: ١/ ٣٣٠، في اللهجات العربية مقدمة للدراسة، محمد أحمد خاطر/ ١٢٩، المقتضب في لهجات العرب، محمد رياض كريم/ ١٥١- ١٥٢.

كالمقصور، مع كسر النون أبداً، ومنهم من يعرب المثنى على النون،[١] كما أفاده الخضري[٢]، وكما قال بعضهم[٣].

ويُضمُّ نونُ المثنى بعد الألف في لغةٍ، [٤] كقول الشاعر –من الرجز–:

يَـــــا أَبَتَـــــا أَرَّقَنِـــــي القِـــــذَّانُ   فَـــــالنَّومُ لا تَطْعَمُـــــهُ العَيْنَـــــانُ[٥]

بضمِّ النون، و **(القِذَّانُ)** – بكسر القاف، وإعجام الذال المشددة – جمعُ **(قُذَذ)** وهو البرغوث،[٦] كذا ما نُقِل عن التصريح[٧].

فإنْ قيل: لِمَ قال الشيخ في تثنية الأسماء بالخصوص ؟ ومع إضافة التثنية للأسماء لا حاجة لقوله بالخصوص؛ لأنَّ من المعلوم أنَّ التثنية لا تكون في الأَفعال، أُجيبَ: بأنَّ المضارع إذا اتصل

---

(١) وتُنْسِب أيضاً إلى بني الحارث بن كعب، فإنهم يبقون المثنى على الألف، فإذا لم تسقط النون بالإضافة أبقوها على الكسر، أو أجروا الإعراب عليها بالحركات، واستشهدوا بقول الشاعر:

أعرف منها الجيدَ والعَينانا... وَمَنخِرَيْن أَشبهَا ظَبْيَانَا

ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٣٩– ٣٤٠، وحكى أبو زيد في: نوادره/ ١٦٨، عن المفضل أنَّ هذا البيت لرجل من ضبة، وقطع ابن عصفور في: المقرب: ٢/ ٤٧، بأنَّ هذا البيت مصنوع، ونقل ابن سيده في: المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٨٥، عن ابن الأعرابي أنَّه سمع: هما خليلانُ، بِضَم النُّون، ولم ينسباه.

(٢) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ١١٠، وهو محمد بن مصطفى بن حسن الشافعي الدمياطي، عالم بالنحو، من مصنفاته: وشرح اللمعة في حل الكواكب السيارةِ السبعة، ورسالة في مبادئ علم التفسير، وغيرها، توفي سنة ١٢٨٧ هـ، وقيل: ١٢٨٨ هـ، يُنظر: فيض الملك الوهاب المتعالي/ ١٨٢٢، الأعلام: ٧/ ١٠٠، معجم المؤلفين: ١٢/ ٢٧.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٧٤.

(٤) ذكر أبو عمرو الشيباني أنَّها لغة، ولكنَّه لم ينسبها، ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ٨٥، ولعلها لباهلة حيث إنَّ قائل البيت شاعر باهليّ.

(٥) من الرجز، لرجل من باهلة اسمه رؤبة بن العجاج، ويكنى بأبي بيهس، وليس لرؤبة بن العجاج التميمي. كذا قال الآمدي في: المؤتلف والمختلف في أسماء الشعراء/ ١٥٤، ونقل قوله البغدادي في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: ١/ ٩٢، والبيت في ملحق ديوان رؤبة التميمي/ ١٨٦، وهو من شواهد الأشموني في: شرح الألفية: ١/ ٦٩، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ١٨٦، وينظر: معجم شواهد العربية: ٢/ ٥٥٠، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ١٢/ ٢٥٥.

(٦) ينظر: الصحاح: ٢/ ٥٦٨، المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ١٢٠.

(٧) ينظر: ١/ ٧٨– منه. وأصل العنوان: شرح التصريح على التوضيح، أو التصريح بمضمون التوضيح، من كتب النحو الموسَّعة، ألَّفه الشيخ خالد الأزهري على أوضح المسالك، وهو مطبوع ومحقق، ينظر: كشف الظنون: ١/ ١٥٢، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥١٦.

به ضمير الاثنين، يشبه المثنى في اللفظ وهو مرفوعٌ بوجود النون، فقد يتوهم المبتدي أنه مرفوع بالألف؛ فدَفَع ذلك التوهمَ بقوله: **(بالخصوص)**، كذا أفاد محمد الأندلسي[1].

والنون الثابتة يرفع بها نوع واحدٌ، وهو: الأمثلة الخمسة، وهي: كلُّ مضارعٍ اتصل به ألف اثنين، وواو جمعٍ، وياء واحدة مخاطبةٍ، سواء كانت النون الثابتة ظاهرةً، أَو مقدرةً، فمثال الظاهرة قوله – تعالى –:﴿ **وَوَجَدَ مِن دُونِهِمُ ٱمۡرَأَتَيۡنِ تَذُودَانِ** ﴾[2]. ومثال المقدرة قوله – تعالى –:﴿ **لَتُؤۡمِنُنَّ بِهِۦ وَلَتَنصُرُنَّهُۥ** ﴾[3]. فكلاهما مرفوع؛ لتجرده من الناصب، والجازم، وعلامة رفعه النون المقدرة، المحذوفة؛ لتوالي الأمثال، والفاعل هو الواو المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين بعد حذف نون الرفع.

***

---

(١) ينظر: المستقل بالمفهومية في شرح ألفاظ الجُروميَّة/ ١٣١، وهو أبو عبد الله محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل، المعروف بالراعي، ويقال له محمد بن اسماعيل نسبة الى جده، عالم بالنحو، من مصنفاته: شرح الألفية، والنوازل النحوية، والأجوبة المرضية عن الأسئلة النحوية، وعنوان الافادة لإخوان الاستفادة في شرح الاجرومية. توفي بها سنة ٨٢٥ هـ، ينظر: الضوء اللامع: ٩/ ٢٠٣، ٢٠٤، شذرات الذهب: ٩/ ٤٠٧، معجم المؤلفين: ١١/ ٢٧١.

(٢) الآية ٢٣ من سورة القصص.

(٣)الآية ٨١ من سورة آل عمران.

وقال الناظم:

٢٩. **ثُـمَّ لِنَصْـبٍ فَتْحَـةٌ، وَأَلِـفُ   وَكَسْـرَةٌ، وَيـا، وَنُونـاً حَـذَفُوا**

أي: وللنصب مطلقاً علامات خمسٌ: الفتحة، وهي الأصل، والألفُ، والكسرةُ، والياءُ، وإسقاطُ النونِ، وهذه الأربعُ نوائبُ عن الفتحة، وقوله:**(نوناً)** مفعولٌ مقدم لـ**(حذفوا)**، أَيْ: إنَّ العرب حذفوا النون/ظ ٩/ للناصب، كما قال الناظم:

٣٠. **فَفَتْحَـةٌ لِلنَّصْـبِ فِـي اسْـمٍ مُفْـرَدِ   وَجَمْـعِ تَكْسِـيرٍ، كَجَمْـعِ الْأَسَـدِ**

٣١. **وَفِـي مُضَـارِعٍ لَـدَى نَصْـبٍ وَلَا   شَـيءَ بِمَـا آخِـرهُ قَـدْ وُصِـلَا**

أي: فالفتحة تكون علامةً للنصب في ثلاثة أنواع:

(اسمٌ مفرد)، نحو: رأيتُ زيداً، أَو الفتى، وأكرمت هنداً، وحبلى، ورأيتُ عبدَ الله، والقاضيَ.

(وجمعُ تكسيرٍ)، وما أُلحِق به، فمثالُ جمع التكسير نحو: سكنت الأبياتَ، ورأيتُ الأُسُدَ، فالأبياتُ جمع بيت، والأُسُدُ – بضم الهمزة، والسين أو سكونه – جمعُ أَسَدٍ – بفتحها–[1] ومثالُ ما أُلحقَ بهذا الجمع: أكرمت الجنْدَ، وغرست الشجَرَ.

وفعلٌ **(مضارع)** لم يتصل بآخره شيءٌ ينقل إعرابه، وقد دخل عليه عاملُ النصب، نحو: ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ ﴾[2].

***

([1]) ينظر: الصحاح: ٢/ ٤٤١، المحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ٥٤١.

(٢) الآية ٨٠ من سورة يوسف.

قال الناظم:

٣٢. وَأَلَــــفٌ فِــــي خَمْسَــــةِ الْأَسْــــماءِ   لِلنَّصْــــبِ، نَحْــــو: صِــــلْ أَبَــــاكَ جــــائِي

أي: ويُنصبُ بالألف نوعٌ واحدٌ، وهو: الأسماء الخمسةُ المضافةُ المعتلةُ، نحو: رحم الله أباك، وأكرم أخاك، وزُرْ حماك، وافتحْ فاكَ، واصحب ذا فضلٍ، قال - تعالى - حكايةً:﴿ فَأَرْسِلْ مَعَنَآ أَخَانَا نَكْتَلْ ﴾(١)، ﴿ وَجَآءُوٓ أَبَاهُمْ ﴾(٢)، ﴿ لِيَبْلُغَ فَاهُ ﴾(٣)، و:﴿ وَذَا ٱلنُّونِ إِذ ذَّهَبَ ﴾(٤)، فهذه كلها منصوبةٌ بالألف.

وبما ذُكِرَ عُلِمَ أنَّ للألف ثلاث حالات: كونها حرفَ إعراب، وعلامةَ تثنيةٍ، وعلامةَ رفعٍ.

***

قال الناظم:

٣٣. وَكَسْــــرَةٌ لِلنَّصْــــبِ فِــــي جَمْــــعٍ أَتَــــى   دَليــــلُ جَمْعِــــهِ بِــــأَلْفٍ وَتَــــا

٣٤. مؤنثــــاً، أَوْ لَا، وَأَمَّــــا الْيــــا هِيَــــهْ   لِلنَّصْــــبِ فِــــي الْجَمْــــعِ كَمَــــا فِــــي التثنيــــهْ

أي: وينصب بالكسرة نوعٌ واحدٌ، وهو: جمعٌ تحققتْ جمعيته بألفٍ، وتاء مزيدتيْنِ، سواء كانت جمعاً لمذكرٍ، نحو: رأيتُ حمَّاماتٍ، وإصطبلاتٍ، وافعلوا الخيراتِ، أَو لمؤنث، نحو: اتركوا الشهواتِ؛ ترقوا الدرجاتِ، وتسكنوا الجناتِ، قال الله - تعالى -:﴿ إِنَّ ٱلْحَسَنَٰتِ يُذْهِبْنَ ٱلسَّيِّـَٔاتِ ﴾(٥)، ومثله ما أُلحق بذلك الجمع، نحو:﴿ وَإِن كُنَّ أُوْلَٰتِ حَمْلٍ ﴾(٦).

---

(١) الآية ٦٣ من سورة يوسف.
(٢) الآية ١٦ من سورة يوسف.
(٣) الآية ١٤ من سورة الرعد.
(٤) الآية ٨٧ من سورة الأنبياء.
(٥) الآية ١١٤ من سورة هود.
(٦) الآية ٦ من سورة الطلاق.

وينصب بالياء نوعان:

التثنية، نحو: قرأتُ كتابينِ، وأعطيتُ فقيرينِ درهمينِ./و ١٠/

والجمع المصحح، والملحق به، نحو: إنَّ اللهَ يقبلُ التائبين، وقوله – تعالى –:﴿ وَٱخْتَارَ مُوسَىٰ قَوْمَهُۥ سَبْعِينَ رَجُلًا ﴾ (١)،﴿ فَٱجْلِدُوهُمْ ثَمَٰنِينَ جَلْدَةً ﴾ (٢)، والهاء في (هيه) للسكت، كما في قوله – تعالى –:﴿ وَمَآ أَدْرَىٰكَ مَا هِيَهْ ﴾ (٣).

***

قال الناظم:

٣٥. وحـذفُ نُـونِ نَصْـبُ الاَفْعـالِ الَّتِـي ثُبُـوتُ نُـونِ رَفْعُهَـا، ومـرَّتِ

فقوله:**(وحذفُ)** خبرٌ مقدمٌ، وقوله:**(نصبُ)** مبتدأ مؤخر، وقوله:**(الاَفعال)** بنقل حركة الهمزةِ إلى اللام، وقوله:**(ثبوت)** خبرٌ مقدمٌ، و:**(رفعها)** مبتدأ مؤخر، قوله:**(ومرَّتِ)** بكسر التاء، والفاعل مستترٌ يعود إلى الأَفعال؛ يعني: أنَّ الأَفعال التي ترفع بالنون الثابتة وهي الأمثلة الخمسة التي تقدم ذكرها تُنْصَب بإسقاط النون، نحو: الزيدانِ لَنْ يقوما، ولَنْ يَقْعدا، وأنتما لَنْ تَذهبا، ولَنْ تَجلسا، والزيدونَ لَنْ يقولوا، ولَنْ يَفعلوا، وأنتم لَنْ تُنصروا، وأنتِ يا هندُ لَنْ تَذهبي، قال – تعالى –:﴿ لَن تَنَالُوا۟ ٱلْبِرَّ حَتَّىٰ تُنفِقُوا۟ مِمَّا تُحِبُّونَ ﴾ (٤).

***

(١) الآية ١٥٥ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٤ من سورة النور.

(٣) الآية ١٠ من سورة القارعة.

(٤) الآية ٩٢ من سورة آل عمران.

قال الناظم:

٣٦. وَالْكَسْرُ فِي الْخَفْضِ، وَيا، وَالْفَتْحَ ضِفْ فَكَسْرَةٌ فِي اسْمٍ فريدٍ منصرفْ

٣٧. وَجَمْعِ تَكْسيرٍ بِصَرْفٍ قَدْ وُسِمْ كَذَاكَ فِي جمْعِ مُؤَنَّثٍ سَلِمْ

قوله:**(والكسرُ)** مبتدأ، و:**(في الخفضِ)** متعلقٌ بمحذوفٍ، خبرُه، قوله:**(ويا)** مبتدأ، وخبره محذوف، أَيْ: كذلك، وهذه الحروف بناء القصر مِنْ الممدود؛ فَوَجب تنوينُها، ويُقدَّر إعرابُها على الألف المحذوفة للتنوين؛ لأنَّ حذفها لعلةٍ تصريفيةٍ، كالثابت، بخلاف الهمزة المحذوفة للقصر، لكنْ لو تُرِكَ التنوينُ للوصل بِنِيَّةِ الوقف جاز، كما أفاده الخضريّ[١].

قوله:**(والفتحَ)** مفعول مقدَّم، ومعنى قوله: **(ضِفْ)** : ضُمَّ الفتحَ إلى ما تقدم. قوله:**(في اسمٍ فريدٍ)** <موصوفٌ وصفتُهُ، أَو>[٢]من إضافة الموصوف إلى صفتِهِ، وقوله:**(وُسِم)** أَيْ: عُلِم، يعني: أنَّ للخفضِ ثلاثَ أمارات: الكسرة، وهي الأصل، والياء، والفتحةُ وهما نائبتان عنها، فالكسرةُ تكون علامةً للخفضِ في ثلاثة أنواع:

اسمٌ مفردٌ، منصرفٌ حقيقةً، أَو مجازاً؛ فدخل غيرُ المنصرف إذا كان/ظ ١٠/ مضافاً، أَو مقروناً بـ**(ألْ)**، نحو:﴿ سَلَامٌ عَلَىٰ نُوحٍ ﴾[٣] وَمَرَرْتُ بِأَحْسَنِ صورةٍ، وبالْأَفْضَلِ.

وجمعُ تكسير، منصرفٌ ولو حكماً، نحو: مررت بزيودٍ، وهنودٍ، و: صلَّيتُ في مساجدِ أمِّ المؤمنينَ، وقوله – تعالى –:﴿ إِنَّمَا ٱلصَّدَقَٰتُ لِلۡفُقَرَآءِ وَٱلۡمَسَٰكِينِ ﴾[٤].

وجمع مؤنث، سالمٌ، إذا لم يكنْ علماً، نحو: مررت بزينباتٍ صالحاتٍ.

أَمَّا إذا جُعِل عَلَماً ففيه ثلاثُ لغاتٍ[٥]:

الأولى وهي المشهورة: أنْ يعربَ بإعرابه قبل العلمية، ويُنَوَّن وإنْ كان فيه العلميةُ، والتأنيث؛ لأنَّ الذي ينصرفُ إنما يُمْنعُ مِن تنوينِ الصَّرْف، لا تنوينِ المقابلة.

---

(١) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ١١١.

(٢) <...> ساقط من ب.

(٣) الآية ٧٩ من سورة الصافات.

(٤) الآية ٦٠ من سورة التوبة.

(٥) ينظر: شرح المُفصَّل: ١/ ١٤٢، توضيح المقاصد: ١/ ٣٤٠.

واللغةُ الثانيةُ: كذلك، لكنْ لا يُنَوَّنُ.

واللغةُ الثالثةُ: أنْ يرفعَ بالضمة، وينصب، ويجرَّ بالفتحةِ من غير تنوين.

***

قال الناظم:

٣٨. **والياءُ في خَمْسَةِ الَاسْماءِ وَفِي تَثْنِيَةٍ، وَجَمْعُ ذُكْرانٍ وَفِي**

أي: يخفض بالياء ثلاثةُ أنواعٍ:

الأسماء الخمسة المضافة المعتلة، نحو: رحمةُ الله على أَبيكَ، وانْظُرْ إلى أَخيك، واذْهبْ[١] إلى حَميك، وَضَعِ اللقمةَ في فيكَ، واجْلِسْ مع ذي صلاحٍ.

والمثنى مطلقا، وما حُمِلَ عليه: نحو: قَرَأْتُ على الشَّيخَيْنِ العالِمَينِ، ومَرَرتُ بالهِنْدَينِ.

والجمع المُصحَّح، وما حُمِلَ عليه، نحو: جلستُ مع الصالِحينَ، وأخذتُ الطريقة عن العارفينَ، والحمد لله ربِّ العالِمينَ.

وقوله:**(ذُكْرانِ)** جمعُ ذَكَر، وقوله:**(وَفِي)** اسم فاعل، جمعه: أوفياء، مثل: صديق وأصدقاء، فالياء في الأصل مشددةٌ، والمرادُ: مستوفٍ لشروط الجمع، فالذي يجمع بهذا الجمع قِسْمانِ:

جامد، وصفة.

فيشترط في الجامد أنْ يكونَ عَلَماً شخصيَّاً، لمذكرٍ عاقلٍ باعتبار معناه، خالياً منْ تاء التأنيث[٢]، ما لمْ تكنْ عوضاً عن فاءٍ، أو لامٍ، كـ(عِدَة)، و(ثُبَة) سميَّ بهما[٣].

ويشترط في الصفة: أنْ تكونَ صفةً، لمذكرٍ عاقلٍ، ولَوْ تنزيلاً، خاليةً من التاء الموضوعة للتأنيث، وإن استعملت في غيره، كالمبالغة، ليست من باب أَفْعَلِ فَعْلاءَ، ولا من باب فَعْلانِ فعلى،

---

(١) اذْهَبْ –بإسناده للمخاطب المذكر– كذا في الأصلين.

(٢) خلافاً للكوفيين إذْ أجازوا في طلحة: طلحون، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٤، اللباب: ١/ ١٢١، ارتشاف الضرب: ٢/ ٥٧٢، همع الهوامع: ١/ ١٦٦.

(٣) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ١٤٩، همع الهوامع: ١/ ١٦٦.

ولا مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. كـ(جريح) و(صبور)، فقولنا: أَفْعَلِ، وَفَعْلانِ – بالكسر –؛ لإضافتهما إلى ما بعدهما. أما: فَعْلاءُ وَفَعْلى، فهما غير مصروفين؛[1] للألف الممدودة والمقصورة، والإضافة لأدنى ملابسة، أَيْ/و ١١/: أفعل الذي مؤنثه فعلاء، كـ(أحمر)، و(حمراء)، وفعلان كذلك، كـ(سكران)، و(سكرى) [2].

تنبيـه

حقُّ نونِ المثنى والملحقِ به الكسرُ، على أصل التخلص من السكونين؛ إذْ أصل النون السكون كالتنوين، وفتحُها بعد الياء لغةُ بني أسد،[3] حكاها الفراء،[4] كقول الشاعر من الطويل:

عَلَى أَحْوذِيَّيْنَ استقلت عَشِيَّة ... فما هي إلاَّ لمحة فتغيبُ[5]

بفتح النون من (أَحْوذِيَّيْنَ)، والمراد بهما: جناحا قطاة، و(استقلت) أَيْ: ارتفعت تلك القطاة، وقوله:(فما هي) أَيْ: فما مسافة رؤيتها إلا مقدار لمحة وتغيب عن البصر بعدها.

وحقُّ نون الجمعِ والملحقِ به الفتحُ؛ لأنه أخف من الكسر، والجمع أثقل من المثنى؛ فجعل الأخف للأثقل، كما جُعل الأثقل للأخف؛ للتعديل في الكلام، وللفرق بينهما،[6] وقد تُكسر مع الياء

---

(١) أ: غير مصروفٍ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) وكذلك يشترط في الصفة أن لا تكون مركباً تركيباً اسنادياً بالإجماع، وأَمَّا ما كان مزجياً فذهب الكوفيون والمبَرِّد إلى جوازه، فيقال في سيبويه: سيبويهون، ينظر: المقتضب: ٤/ ٣١، توضيح المقاصد: ١/ ١٤٩.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ١٥١، شرح الكافية الشافية: ١/ ١٩٩، توضيح المقاصد: ١/ ٣٣٨، أوضح المسالك: ١/ ٨٢، لهجة قبيلة أسد، علي غالب/ ١٣٩، وقيدها بعضهم بالياء، وذكر الأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٦٨: أنَّ ذلك غير مختص بالياء.

(٤) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٤٢٣.

(٥) لحميد بن ثور الهلاليّ، في ديوانه/ ٥٥، وهو من شواهد ابن جني في: سرّ صناعة الإعراب: ٢/ ٤٨٨، وابن يعيش في: شرح المُفصَّل: ٤/ ١٤١، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣٨، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٢٦٨، رقم ٧٦.

(٦) ينظر: همع الهوامع: ١/ ١٨٠.

شذوذا،[1] ولم تُسْمَع مع الواو؛ لمزيد الثقل، قال الشاعر –من الوافر–:

ومـــــاذَا تَبتغـــــي الشُّـــــعَراءُ مِنِّـــــي   وقَـــــدْ جَـــــاوزْتُ حَـــــدَّ الأَرْبَعِـــــينِ[2]

والشاهد كسرُ نون (الأربعين) مع إعرابه بالحروف، لكن استشهد به بعضهم على إعرابه بحركات النون[3]، والشاهد لا يكفيه الاحتمال كما صرحوا به، إلا أنْ يجعلَ مثالاً؛ فالحاصل أنَّ الشاهد في كسر نون الجمع، والملحق <به>[4] لا يكادُ يوجد.

***

([1]) ذكر ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٠٠، أنَّ تلك لغة، وحكاها ابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ٨٠، وعدَّها الرضي في: شرحه على الكافية: ٣/ ٣٦٩، ضرورةً، بينما رفض المراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ٣٣٧، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ١/ ٦٨، عدَّها لغةً، وينظر: ضرائر الشعر/ ٢١٩- ٢٢٠.

([2]) لِسُحَيْم بن وَثِيل الرِّياحيّ في: الأصمعيات/ ١٩، وهو من شواهد المبَرِّد في: المقتضب: ٣/ ٣٣٢، وابن جني في: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٢٧، والزمخشري في: المُفصَّل في صنعة الإعراب/ ٢٣٦، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٤٠٨، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٨٢، رقم ٣٠٨٥.

([3]) صرَّح بذلك الزمخشري في: المُفصَّل/ ٢٣٦، فقال: "وقد يجعل إعراب ما يجمع بالواو والنون في النون". وخصَّه ابن عصفور في: ضرائر الشعر/ ٢١٩، بالشعر، في حين رفض ابن جني في: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٢٧٢، هذا المذهب، وقال: "فليست النون في "الأربعين" حرف إعراب، ولا الكسرة فيها علامة جر الاسم، وإنما هي حركة التقاء الساكنين، وهما الياء والنون، وكسرت على أصل حركة الساكنين إذا التقيا".

(٤) ساقط من ب.

٣٩. وَفَتْحَــــــــــةٌ عَلاَمَـــــــــةٌ لِلْخَفْــــــــضِ فِـــي اسْـــمٍ، لَـــهُ مُمْتنِـــعُ[١] صَـــرْفٍ يَقْضِـــي

٤٠. كَعَلَـــــــمٍ أَنِّـــــــثَ، أَوْ ذِي عَـــــــدْلِ أَوْ عُجْمَـــــــةٍ، أَوْ فِيـــــه وَزْنُ الْفِعْـــــــلِ

٤١. وَمَـــــا حُكِـــــي فعـــــلانَ لَا إنْ كانَـــــهْ أنثَـــاهُ فِـــي وَصْـــفٍ عَلَـــى فعلانَـــــهْ

٤٢. أَوْ كمَفاعـــــــلْ أَوْ مَفَاعِيـــــــلَ وَمَـــــا بِـــــألِفِ التَّأنيـــــثِ لَفْظـــــاً خُتِمَـــــا

أي: ويخفض بالفتحة نوعٌ، وهو ما أشبه الفعل في اجتماع علتينِ فرعيتينِ، ويُسَمَّى: غير منصرف؛ لعدم دخول الصرف –أي التنوين– عليه.

اعلم أنَّ في الاسم كمالاً بالإعراب والصرف، وقد خلا عنهما الفعلُ، ففتَّشوا سببَ خُلوِّه عنهما، فوجدوه لأمرين، سموهما بالعِلَّة؛ تشبيهاً بالعِلَّة في البدن التي توجب نقصَ صحته، أَحدهما تَعَلُّقُهُ باللفظ، وهو: اشتقاق لفظ/ظ ١١/ الفعل عن لفظ المصدر؛ فصار فرعاً عنه، هذا عند البصريين،[٢] أَمَّا عند الكوفيين فالذي تعلّق باللفظ شبهُ التركيب [٣]. وثانيهما تَعَلُّقُهُ بالمعنى، وهو: احتياجه للفاعل في الإفادة، والمحتاج فرعٌ عن المحتاج إليه، فالفعل فرعٌ عن الاسمِ باعتبار اللفظ والمعنى[٤]. فإذا وُجد مثلُهما في الاسم؛ انحطَّ عن كماله؛ فمنع منه شيئانِ ممنوعانِ من الدخول في الفعل، وهما: الكسرُ، والتنوين.

ثم فتَّشوا الأمر المعنوي فوجدوه محصوراً في شيئين: العلمية، والوصفية، والأمرَ اللفظيَّ فوجدوه منحصراً في سبعة أشياءَ، وهي: العدلُ، والعجمةُ، والتركيبُ، ووزنُ الفعلِ، وزيادةُ الألف والنون،

---

(١) ب: بمنع.

(٢) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢١٧، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩٠، اللُّباب: ١/ ٢٦٠، مسائل خلافية في النحو/ ٧٣.

(٣) يراد بشبه التركيب أنَّ الفعل يدلّ على الحدث والزمن، فهو مركب من شيئين، خلاف المصدر الدال على أحدهما. فيكون الفعل من هذه الجهة فرع؛ لأنَّ المركب فرع عن البسيط، تنظر المسألة: اللباب: ٢/ ٢١، فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية، الحازمي / ١٨٩.

(٤) ينظر: علل النحو/ ٤٥٦، شرح الرضيّ على الكافية: ١/ ١٠٣، حاشية الخضري: ٣/ ١٦.

وصيغةُ منتهى الجموع، والتأنيثُ سواء كان معنوياً، أَو لفظيّاً بالتاء، أَو بالألف المقصورةِ، أَو الممدودةِ، فالمجموعُ تسعةٌ[(١)].

ثم إنَّ هذه العلل تنقسم قِسمَيْنِ:

قسمٌ يقوم مقام العلتين في إفادة الثقل، فَيَسْتقلُّ بمنع الصرف، وهو شيئان: صيغة منتهى الجموع، وألف التأنيث المقصورة، أَو الممدودة، نحو: مررت بمساجدَ، وقناديلَ، وأعرضت عن دنيا، وعن أشياءَ، وإنما استقل ذلك الجمع، وألفُ التأنيث بالمنع؛ لأنَّ في الجمع فرعيّةٌ من جهة اللفظ، وهي: عدم النظير في الآحاد العربية، وفرعيّة من جهة المعنى، وهي: الدلالة على الجمعية؛ ولأنَّ ألف التأنيث قائمة مقام شيئَيْنِ؛ لأنَّ في المؤنث بها فرعيّة اللفظ، وهي: لزوم الزيادة فلا يصحُّ انفكاكها عن الكلمة، وفرعية المعنى، وهي: دلالَتُها على التأنيث.

وقسم يشترطُ فيه وجودُ علةٍ أخرى، وهو ينقسم قِسمَيْنِ:

ما يشترط فيه وجود العلمية، وهو ثلاثة أشياءَ: التأنيث بغير الألف، والتركيب، والعجمة، نحو: مررت بعائشةَ، وزينبَ، وعطيةَ، وطلحةَ، وسرت إلى بعلبكَّ، وحضرموتَ، ومررت بإسماعيلَ.

وإنْ كان المؤنثُ ثلاثةَ أحرف أوسطها ساكنٌ، جاز فيه وجهان: المنع، والصرف، والمنع أولى[(٢)]، فتقول: هذه هندُ، و: رأيتُ هندَ، و: مررت بهندَ.

وما يشترط فيه وجود أحد الأمرين: العلميّة، أَو الوصفيّة، وهو ثلاثةٌ أيضاً: العدلُ، والوزنُ، والزيادةُ. /و ١٢/ فمثال العلميّة مع هذه الثلاثة، نحو: مررت بعُمرَ، وأحمدَ، وعثمانَ. ومثال الوصفية معها، نحو: نظرْتُ إلى مثنى، وثلاثَ، ورباعَ، وأفضلَ، وسكرانَ، وهذا الوصف إذا كان مؤنثه على (فَعْلى) كما مُثِّل؛ فإنَّك تقول: زيدٌ سكرانُ، وهِنْدُ سَكْرى. أَمَّا إنْ كان المذكر على (فَعْلان)، والمؤنث

---

(١) تنظر المسألة بتفصيلها، وأقسامها في: أسرار العربية/ ٢٢٢- ٢٢٥، شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٠٠- ١٣٨، شرح قطر الندى/ ٥٢- ٥٤، شرح الأشموني: ٣/ ١٣٥- ١٦٥، حاشية الخضري: ٣/ ١٦- ٤٣. لكنَّ ابن جني في: الخصائص: ١/ ١١٠، يقسّم هذه العلل على منهج آخر، فهو يرى أنَّ المعنوي ما تحققت فيه زيادةُ معنى وإنْ كان سببُها لفظياً؛ ولذلك فالأسباب عنده غالبها معنويٌّ، إذْ يقول: "ألا ترى أنَّ الأسباب المانعة من الصرف تسعة: واحد منها لفظي وهو شبه الفعل لفظاً، نحو: أحمد ويرمع... والثمانية الباقية كلها معنوية كالتعريف والوصف والعدل والتأنيث وغير ذلك". ويرى الجرجاني في: المقتصد في شرح الإيضاح: ٢/ ٩٦٥، أنَّ حقيقة العلل ثمانٍ، فيقول: "والتاسع: الألف والنون في نحو: سكران، وكونهما سبباً من حيث إنهما يشبهان ألفي التأنيث في حمراء... فهذا لَيْسَ سبباً على انفراده في الحقيقة، وانما هو فرعٌ عن التأنيث متابع له من حيث يضارع علامته، فالأسباب على الحقيقة ثمانيةٌ، وإنما جعلوها تسعةً رغبةً في التقريب، وذلك مذهب مستقيم".

(٢) ذكر المبَرِّد في: المقتضب: ٣/ ٣٥٠، أنَّ ترك الصّرْف أَقيس.

على (فَعْلانة) بالهاء صَرَفْتَ؛ فتقول: هذا رجلٌ سَفْيانٌ، أَيْ: طويل، ورأيتُ رجلاً سَفْياناً، ومررت برجلٍ سَفْيانٍ، فتصرفه؛ لأنَّك تقول للمؤنثة: سَفْيانةٌ، أَيْ: طويلة[1].

وقد جمع بعضهم ما يمنع <من>[2] الصرف وحده، أَو مع العلمية، أَو الوصفية على هذا الوجه، بقوله –من بحر الرجز–:

لِمُنتَهى الْجُمُوعِ منْعٌ والْأَلِفْ ... عُرْفٌ مَعَ العُجْمَةِ تَرْكيبٌ أُلِف
تَأْنِيثُ إلحاقٍ وَعُرْفٌ أَوْ صِفِ ... مَعْ وزنِ عَدْلٍ وزيادة تفي[3]

***

٤٣. وَاصْرِفْ بِـ(أَلْ) مَمْنُوعَهُ، أَوْ إنْ تُضِفْ ... وَدُونَ ذَا فِي الشِّعْرِ أيضا يَنْصَرِفْ

أي: إذا أُضيف الممنوعُ من الصرف، أَو دخل عليه الألف واللام انصرف، وهكذا، كما قاله المبَرِّد[4]، والسيرافي[5] وغيرهما[6]؛ لضعف شبهه بالفعل؛ لدخوله ما هو من خواص الأسماء، فرجع إلى أصله، وهذا إمَّا مبنيٌّ على <القول بِـ>[7]ـأنَّ الصرفَ هو الكسرُ فقط، أَو هو والتنوين معاً، وإمَّا على القول بأنَّ الصرف هو التنوين فقط، وهو مفقود مع (أل) والإضافة؛ لأنَّ المضاف أَو المقرون

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٣٩.
(٢) <...> ساقط من ب.
(٣) لم أقف على الناظم، وقد ذكرهما الخضري في: حاشيته: ٣/ ١٦، من دون نسبة، ومثلهما ما ذكره بعض النحاة دون نسبة في الموضوع ذاته:
عَدلٌ ووصفٌ وتأنيثٌ ومعرفةٌ... وعُجمة ثم جمعٌ ثم تركيبُ
والنونُ زائدةٌ من قَبلِها ألفٌ... ووزنُ فعل وهذا القول تقريبُ
ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٠١، شرح ابن عقيل: ٣/ ٣٢١، شرح الأشموني: ٣/ ١٣٥.
(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ١٧١.
(٥) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٥٦– ٤٥٧.
(٦) وهو مذهب ابن السراج في: الأصول في النحو: ٢/ ٧٩، وابن الوراق في: علل النحو/ ١٧٤، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٣٥، والحريري في: ملحة الإعراب/ ٧٢، وتابعه ابن الصائغ في: اللُّمْحة: ٢/ ٧٧٢.
(٧) <...> ساقط من ب.

بـ(أل) ممنوعٌ منه، فهو باقٍ على منع صرفه، وهو قول الأكثر،[١] لكن التحقيقَ عند المتأخرين[٢] أنَّ ذلك إنْ زالت منه علةٌ فمنصرف، نحو: بأحمدِكم، وبالأحمدِ؛ لزوال علميته مع الإضافة، أو (أل)، وإنْ بقيت العلتان فلا ينصرف نحو: بأحسنَكم.

ويجوز في ضرورة الشعر صرف ما لا ينصرف، بالاتفاق بين البصريين والكوفيين[٣]، كقول الشاعر – من بحر الكامل –:

إنـــي مُقَسِّـــمُ مَـــا مَلَكْـــتُ فَجَاعِـــلٌ جُـــزْءاً لآخِرتِـــي وَدُنْيـــاً تَنْفَـــعُ[٤]

بتنوين (دنيا).

وأَمَّا تركُ صَرْف ما ينصرف فلا يجوز للشاعر عند/ظ ١٢/ سيبويه[٥]، وأكثر البصريينَ؛[٦] والفرق بين الموضعيْنِ أنَّ صَرْفَ ما لا ينصرف ردُّ الاسم إلى أَصله، وترك صَرْف المُنصرف تغييرُ الشيء عن أصله، وأجاز ذلك الكوفيون مطلقاً[٧]. حوأجازه بعضُ المتأخرين[٨] في العلم؛ لوجود

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١١٨٩، شرح شذور الذهب، الجوجري: ١/ ١٧٧، وهو مذهب العكبري في: مسائل خلافية في النحو/ ١٠٣– ١٠٥، اللُّباب: ١/ ٥٢٠، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٣٤، وابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٤٦، شرح قطر الندى/ ٥١.

(٢) وهو قول الجوجري في: شرح شذور الذهب: ١/ ١٧٩، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ٣٤٤، ونسبه الأشموني في: شرح الألفية: ١/ ٧٥، إلى ابن مالك.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٣/ ٢١٧– ٢١٨، المذكر والمؤنث، أبو بكر بن الأنباري: ٢/ ٤٤، إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٦٩، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٠٣، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٩، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٥. والكوفيون لا يجيزون ذلك على الإطلاق؛ فهم يمنعون صرف (أفعل من) حتى للضرورة، وقيل إنَّ صرف الممنوع من الصرف لَيْسَ ضرورة في الشعر؛ بل هي لغةٌ تجري اختياراً في الكلام، ينظر: الخصائص: ٢/ ٩٨، شرح القصائد السبع: / ٢٤٤ – ٢٤٥، معاني القرآن، النحاس: ٥/ ٦٦، ضرائر الشعر/ ٢٤، ٢٥، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥١٢، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٧، شرح الأشموني: ٣/ ١٧٤، همع الهوامع: ١/ ١٣٢.

(٤) للمثلم بن رياح المري، وهو في: ديوان الحماسة، أبو تمام: ٢/ ٣٠٩، ضرائر الشعر/ ٢٥، وهو من شواهد المراديّ في: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٦، وأبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٨٠، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٢٨٨، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٤/ ٣١٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٦٢، رقم ١٥٢٧.

(٥) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٦.

(٦) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٥٤٦، الأصول في النحو: ٣/ ٤٣٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٠٣، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٠٩، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٧.

(٧) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٥٢، ونصره الأنباري في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤١٩، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٧، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٣/ ١٧٥.

(٨) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٢٧، شرح الأشموني: ٣/ ١٧٦، حاشية الخضري: ٣/ ٤٤. ولم يسمّوا أحداً، وأيَّده الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٥٣.

إحدى العلتين فيه دون غيرِه.> [1] وأجاز قوم[2] صرف الجمع المتناهي في وقت الاختيار؛ وهكذا يجوز للشاعر أَيضاً للضرورة قصر الممدود بالاتفاق؛[3] لأنَّ أصل الأسماء القصرُ، ولا يجوز له مدُّ المقصور عند البصريين[4] خلافاً للكوفيين[5]؛ فإنهم أجازوه، وقال عمر بن الوردي – في التحفة الوردية[6] –:

ولاضـــــطرار صـــــرفُ مـــــا لا ينصـــــرف   وقصـــــرُ ممـــــدود وبـــــالعكس اختلـــــف[7]

فمثال قصر الممدود قول الشاعر – من مشطور الرجز –:

لاَ بُدَّ مِنْ صَنْعَا وَإِنْ طَالَ السَّفَرْ [8].

* * *

(1) <...> ساقط من أ.

(2) نسبه أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٩١، إلى الأخفش.

(3) ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ٨٧– ٨٩، الأصول في النحو: ٣/ ٤٤٧، الخصائص: ١/ ١٤٨، شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٦٨، أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٥.

(٤) ينظر: ضرائر الشعر/ ٣٨، شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٦٨، توضيح المقاصد : ٣/ ١٣٦٤، أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٧.

(5) ينظر: المنقوص والممدود، الفراء/ ٢٤– ٢٥، ٢٨، شرح الكافية الشافية: ٤/ ١٧٦٨، وأيَّد المراديّ في: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٦٤: جوازَه؛ لوروده.

(٦) منظومة مختصرة في النحو، جعلها ابن الوردي في مِئَة وخمسين بيتاً، وأفرد لها شرحاً، ينظر: كشف الظنون: ١/ ٣٧٦، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥٣٣.

(٧) شرح التحفة الوردية/ ٣٤٢.

(٨) لمجهول، وهو في: العين: ٢/ ٢١٩، أوضح المسالك: ٤/ ٢٩٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥٠٤، وينظر: معجم شواهد العربية: ٢/ ٤٧٠.

وقال الناظم:

٤٤. وَالْحَـــذْفُ فِـــي الْجَـــزْمِ وَتَسْـــكِينٌ، فَمَـــا صَـــحَّ أَخِيـــراً بِالسُّـــكُونِ انْجَزَمَـــا

٤٥. ويُحْـــذفَنْ أَخِيـــرُ مَـــا يَعْتَـــلُّ والنـــونُ فِـــي نَحْـــو: فَـــإِنْ لَـــمْ تَفْعَلُـــوا

قوله:(**والحذف**) مبتدأ، و(**في الجزم**) خبره، و(**تسكين**) مبتدأ، وخبره محذوف، أَيْ: كذلك، وقوله: (**فما**) الفاء لإفصاح شرط مقدر، و(**ما**) مبتدأ، وجملة (**انجزم**) خبره، و(**بالسكون**) متعلق به، و(**أخيراً**) تمييز، يعني أنَّ للجزم علامتين[1]:

السكون: وهو الأصلُ، ويكون في الأَفعال الصحيحة، التي لم تتصل بآخرها ضمائر الفاعلين، نحو:﴿ لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ ﴾[2].

وحذفُ حرفِ العلة من الأَفعال المعتلة، والنون من الأَفعال التي ترفع بها، وهو نائبٌ عن السكون[3]، نحو قوله – تعالى -:﴿ وَلَمْ يَخْشَ إِلَّا ٱللَّهَ ﴾[4] ﴿ لِيَقْضِ عَلَيْنَا رَبُّكَ ﴾[5]﴿ فَلْيَدْعُ نَادِيَهُۥ ﴾[6]،﴿ إِن تَتُوبَآ إِلَى ٱللَّهِ فَقَدْ صَغَتْ قُلُوبُكُمَا ﴾[7]﴿ وَإِن يَتَفَرَّقَا يُغْنِ ٱللَّهُ كُلًّا مِّن سَعَتِهِۦ ﴾[8]،﴿ لَّمَّا يَذُوقُواْ عَذَابِ ﴾[9]،﴿ وَإِن تُؤْمِنُواْ وَتَتَّقُواْ يُؤْتِكُمْ أُجُورَكُمْ ﴾[10] قوله – تعالى -:﴿ فَقَدْ

---

(١) أ: علامتان. والصواب ما أثبتناه.

(٢) الآية ٣ من سورة الإخلاص.

(٣) قال المراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ٣٤٥: "فَحَذْفُ النونِ ينوب عن الفتحة والسكون، وحَذْفُ حروفِ العلة ينوب عن السكون".

(٤) الآية ١٨ من سورة التوبة.

(٥) الآية ٧٧ من سورة الزخرف.

(٦) الآية ١٧ من سورة العلق.

(٧) الآية ٤ من سورة التحريم.

(٨) الآية ١٣٠ من سورة النساء.

(٩) الآية ٨ من سورة ص.

(١٠) الآية ٣٦ من سورة محمد.

صَغَتْ ﴾ علة للتوبة، وجوابُ الشرط –وهو: ﴿ إِن تَتُوبَآ ﴾ – محذوفٌ، والتقدير: إنْ تتوبا أنتما يا عائشة[1]، وحفصة[2] تُقْبَلا، لأنه قد مالت قلوبكما لتحريم ماريَّة[3]./و ١٣/

* * *

(١) زوج الرسول عليه الصلاة والسلام، وأم المؤمنين أم عبد الله عائشةُ بنت أبي بكر الصديق –رضي الله عنهما– كانت من أفقه الصحابة وأعلمهم توفيت في المدينة سنة ٥٨ هـ، ينظر: فضائل الصحابة، النسائي/ ٨٥، الطبقات الكبرى: ٨/ ٣٩، الاستيعاب: ٤/ ١٨٨١، الإصابة: ٨/ ١٦، سير أعلام النبلاء: ٢/ ١٣٥.

(٢) زوج الرسول عليه الصلاة والسلام، وأم المؤمنين حفصة بنت عمر بن الخطاب–رضي الله عنهما– كانت صوَّامة قوَّامة، توفيت في المدينة سنة ٤٥هـ، ينظر: الطبقات الكبرى: ٨/ ٦٥، أسد الغابة: ٧/ ٦٥، سير أعلام النبلاء: ٢/ ١٦٢.

(٣) ... القبطية، أم المؤمنين، ومولاة رسول الله – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم – وسُرِّيَّته، وهي أم ولده إبراهيم، أهداها له المقوقس صاحب الإسكندرية، توفيت سنة ١٦هـ، ينظر: معرفة الصحابة، ابن منده/ ٩٧١، الاستيعاب: ٤/ ١٩١٢، أسد الغابة: ٦/ ٢٦١.

قال الناظم:

باب: الْأَفْعَال

٤٦. أَفْعَالُهُمْ: مَاضٍ، وَأَمْرٌ، ومُضَا رِعٌ، فَمَفْتُوحُ الْأَخِيرِ مَا مَضَى

٤٧. وَالْأَمْرُ مَجْزُومٌ، وَقَالَ مَبْنِي مَنْ قَوْلُهُ لَيْسَ بِهِ مِنْ وَهْنِ

أي: الأَفعال في اصطلاح النحاة ثلاثة، وهي الألفاظ الدالة على الحدث والزمان، كـ(ضَرَبَ) و(أَكَلَ). وأمَّا الأفعال اللغوية وهي الحدث الذي هو (الضَّرْب)، و(الأَكْل) وغير ذلك، فلا تنحصر؛ فليست مرادةً هنا.

ولمَّا كانت أقسام الزمان ثلاثة: ماضٍ، وحاضرٌ، ومستقبل؛ انقسم الفعل أَيضاً إلى ثلاثة أقسام: ماضٍ، ويعبر بأَمْس،[١] وحاضر، ويعبر بالآن، ومستقبل، ويعبر بغد؛ لأَنَّ كل فعل يدلُّ بصيغتهِ على قسمٍ من أقسام الزمان بعينه.

وفعل الأمر من الأَفعال المستقبلة؛ لأَنَّ الأمر إنما يتطلب من المأمور أنْ يُحدِثَ الفعل.

والمضارع: ما يحتمل الحال، والاستقبال،[٢] حَتَّى يُمحَّضَ أَحدهما بقرينة، فإنْ قلت: زيدٌ يصلي، احتمل كلامُك أنْ يكونَ زيدٌ في حال الصلاة، أَو يكون يصلي فيما بعد ذلك، فإنْ أدْخَلْتَ على الفعل (سوف) أَو السين مَحَّضتهُ للاستقبال، وإنْ أَدْخَلْتَ عليه اللام أَو قرنته بـ(الآن) مَحَّضتهُ للحال؛ وهذا أحد الوجوه في كون هذا الفعل سُمِّي مضارعاً.

فمعنى المضارع: المشابه[٣]؛ فكأنَّه شابَهَ الاسمَ؛ من حيث أنَّه يصلحُ للشيئين، حَتَّى يُخَصَّصَ لأَحدهما بقرينةٍ، فإنَّ: رجلاً –مثلاً– يَصلحُ لكلِّ أحد، فإنْ أدخلت عليه آلة التعريف، فقد خصصت شخصاً بعينه. وقيل سُمِّي هذا الفعل مضارعاً؛ لمشابهة اسم الفاعل في عدَّة[٤] الحروف، وهيئة الحركات، والسكون، فإنَّ قولك: يَضْرِبُ، يَضْرِبانِ، يَضْرِبونَ مشابهةٌ لقولك: ضَارِبٌ، ضَارِبانِ، ضَارِبونَ.

---

(١) أ: بالأمس. والصواب ما أثبتناه.

(٢) قال العكبري في: اللباب: ١/ ٢٩٣: "الحَال والاستقبال متقاربان؛ لأَنَّ المنتظر يصير إِلَى الحَال وَلذَلِك احتملها الْفِعْل الْمُضَارع".

(٣) ذكر الخليل في: العين: ١/ ٢٧٠: أنَّ المضارع هو الذي يضارع الشيءَ كأنّه مثلُهُ وشِبْهُه.

(٤) ب: مادة.

وقيل: للمشابهة بينهما في كونهما إذا كانا خبرين؛ لأنهما يقبلان[١] لام الابتداء، فتقول: إنَّ زيداً ليقومُ، كما تقول: إنَّ زيداً لقائمٌ[٢].

وقيل: لمشابهتهما في أنَّ كلاً يطرأ عليه بعد التركيب معانٍ مختلفة، تتعاقب على صيغةٍ واحدة، لكنَّ الاسم أشدُّ احتياجاً إلى الإعراب من المضارع، لأنَّ معاني المضارع تُمَيَّزُ بغير الإعراب، بخلاف الاسم؛ فَلِذا كان الإعراب في الاسم أصلاً، وفي المضارع فرعاً[٣].

ثم إنَّ/ظ ١٣/ حكمَ الماضي مبنيٌّ على فتح الآخر، فلا يتغير، وما جاء ساكناً هو ما اتصل به ضمير رفعٍ متحرك، أو كان آخره حرف علة كـ(دعا). أو مضموماً وهو ما اتصل به واو الجماعة فعلى تقدير الفتح. فحين اتصالِهِ بضميرٍ بارزٍ مُتحرِّكٍ تُقَدَّر فتحتُه في السكون الطارئ منع من ظهورها الثقل في حركة الضمير البارز؛ لأنّها حركة البناء، وإنّما سكّنوا آخره؛ لكراهتهم توالي أربع متحركات بحركات لازمة، وهي حركة البناء في كلمة واحدة، وفيما هو بمنزلتها وهو الفعل مع فاعله لما بينهما من التلازم[٤]، بخلافه مع المفعول فلا تلازم بينهما؛ لوجود أَفعال كثيرة من غير مفعول؛ فلذلك لم يُسَكِّنوا مع المفعول المتحرك، فـ(ضَرَبْنا) بسكون الباء بمعنى: أَوْجَدْنا الضرب. وبفتحها بمعنى: أَوْقَعَ علينا فلانٌ الضَّربَ. وحين اتصاله بواو الجماعة تُقدَّر فتحتُه، منع من ظهورها ضمةُ المناسبةِ. وعند كَوْن آخره حرفَ علةٍ تُقَدَّر الفتحةُ على الألف منع من ظهورها التعذر؛ لأنَّ الألف لا تقبل الحركةَ لذاتها.

وحكم الأمر عند الكسائي[٥] وأتباعه[٦] مجزوم بلام الأمر مُقَدَّرةٌ، فأصل (اضربْ) عندهم (لِتَضْربْ)، حذفت اللام؛ تخفيفا للنطق به، ثم التاءُ؛ خوف الاشتباه بالمضارع الصحيح حالة

---

(١) في ب: لأن يقبلان، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ينظر: علل النحو/ ١٤٣- ١٤٤، المُفصَّل/ ٣٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٤٦.

(٣) مذهب الكوفيين أنَّ الإعراب أصلٌ في المضارع كما هو أصلٌ في الأسماء، واحتجوا بأنَّ الإعراب في الفعل فارقٌ للمعاني، فإذا قال أحدهم: أريد أن أزروك فيمنعني البواب. برفع (يمنعني) ونصبه احتمل معنيين، وقول الآخر: لا يسعني شيءٌ ويعجز عنك. برفع (يعجز) ونصبه كذلك احتمل أكثر من معنى تبعاً لإعرابه. وردَّ البصريون: بأنَّ ذلك إنما عرض للفعل في هذه المواضع بسبب العطف، وإضمار العامل، ولولا ذلك ما كان للحركة الأثر في المعنى، وإنما تغيَّرت الحركة تبعاً لتقدير العامل، ولو برز لزال ذلك عن الفعل، ينظر: المقتضب: ٢/ ١، الأصول في النحو: ١/ ٥٠، المقتصد في شرح الإيضاح: ١/ ١٠٧- ١٠٨، مسائل خلافية في النحو/ ٨٧- ٨٩، التَّبْيين عن مذاهبِ النحويينَ البصريينَ والكوفيينَ، العكبري/ ١٥٣- ١٥٥، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٦٥، شرح الأشموني: ١/ ٤٥.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٤، أوضح المسالك: ١/ ٦١، شرح الأشموني: ١/ ٤٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٠.

(٥) ينظر قوله في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٢٧، مسائل خلافية في النحو/ ١١٩.

(٦) وهو مذهب الفراء في: معاني القرآن: ١/ ٤٦٩، وأبي بكر بن الانباري في: شرح القصائد السبع/ ١٨، ٣٨، إيضاح الوقف والإبتداء: ١/ ٢٢٤، ونقله ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٣٠٠، عن الأخفش ونصره، وله خلافه في: أوضح المسالك: ١/ ٦١.

الوقف؛ لاتحادهما صورة عند بقاء التاء، ثمَّ أُتيَ بهمزةِ الوصل إذا كان ما بعد حرف المضارعة ساكناً؛ لتعذر الابتداء بالساكن نُطْقاً.

وعند البصريين أنَّ الأمر مبنيٌّ، ثم اختلفوا فيما بُنيَ عليه، فعند بعضهم[1] أنه مبنيٌّ على السكون دائماً، وإنما حذف حرف العلة من المعتل؛ تشبيها له بالمضارع المقترن بلام الأمر. وعند سيبويه[2] وجمهور البصريين[3] مبنيٌّ على ما يُجْزم به مضارعُهُ، فإنْ كان مضارعُه يُجْزَم بالسكون فالأمر مبنيٌّ على السكون، <وإنْ كان يُجْزَم بحذف الآخر فالأمر مبنيٌّ على حذف الآخر نيابةً عن السكون،> [4] وإنْ كان يُجْزَم بحذف النون فالأمر مبني على حذف النون نيابةً عن السكون. وهذا هو المذهب المرضي المُقَوَّى على غيره. ومما بني على السكون والحذف قول الشاعر – من بحر الخفيف – :

مِـــــــنْ أبــــــا قاســـــــمٍ وأمَّ أبـــــــاهُ   وَلِ زيـــــداً ومِـــــنْ أبـــــاه الجهـــــولا[5]

/و ١٤/ فـ(مِنْ) في الموضعين فعل أمر بمعنى: اكذب، مبنيٌّ على السكون، وهو من: (المِيْن) بمعنى: الكذب.[6] و(أُمّ) فعل أمر مبني على سكون مقدر؛ للإدغام، بمعنى: أقصد. و(لِ) فعل أمر مبني على حذف الياء. و(أبا) في المواضع الثلاثة مفاعيلٌ مضافاتٌ.

***

(١) لم ينسب لأحد بعينه، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٢٥، شرح الفية ابن معط، ابن النحوية ٢٠٢– ٢٠٣ شرح ألفية ابن معطي، ابن جمعة الموصلي: ١/ ٣١٠– ٣١١، وذكر العكبريّ في: اللباب: ٢/ ٢٠، أنَّهم حذفوا حرف العلة لقيامه مقام الحركة.

(٢) ينظر الكتاب: ١/ ١٧.

(٣) ينظر: المقتضب: ٢/ ٣، الأصول في النحو: ١/ ٥١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٢٧، مسائل خلافية في النحو/ ١١٩، مغني اللبيب/ ٣٠٠، شرح الأشموني: ١/ ٤٥.

(٤) <...> ساقط من أ.

(٥) ذكره الأزهري في: الألغاز النحوية في علم العربية/ ١٨، من دون نسبة.

(٦) ينظر: العين: ٨/ ٣٨٨، تهذيب اللغة: ١٥/ ٣٧٩.

[باب: أَحْكَامِ الْفِعْلِ الْمُضَارِعِ][1]

قال الناظم:

٤٨. ثُـمَّ الَّـذِي إحْـدَى (أَنَيْـتُ) أَوَّلُه   مُضَـارِعٌ، وَرَفْعُـهُ لَا تُبْدِلَـه

٤٩. حَتَّـى عَلَيْـهِ يَـدْخُلَنَّ نَاصِـبُ   أَوْ جَـازِمٌ يَجْـزِمُ، فالنواصـبُ

٥٠. أَنْ، لَـنْ، إِذَنْ، كَـيْ، ثُـمَّ أَنْ مِـنْ بعْـدِ   حَتَّـى، وَلَامِ كَـيْ، وَلَامِ الْجَحْـدِ

٥١. وَأَو، وَفَـا، وَاوٍ، هُمَـا فِـي الأَجْوِبَـه   وَانْصُـرْ لَمِـنْ إضْـمارَ (أَنْ) قَـدْ أَوجَبَـه

والفعل المضارع هو الذي أَوَّلُه حرفٌ من الحروف المسماة بـ(أحرف الكلمة المضارعة) [2] التي هي: الهمزة، والنون، والياء، والتاء، فيشترط كون الهمزة لتكلّم المتكلّم وحده، ذكراً كان أَو أنثى، كقولك: أنا أذهبُ.

والنون لتكلّم المتكلّم ومعه غيره، نحو: إننا نخاف، أَو لتكلم المتكلم المعظم نفسه وليس معه غيره، نحو قوله – تعالى –:﴿ إِنَّا نَحْنُ نُحْيِۦ وَنُمِيتُ ﴾ [3].

والياء لغيبة الغائب المذكر، ومثناه، وجمعه، وجمع الإناث، نحو: هو يَذْهبُ، وهما يَذْهبانِ، وهم يَذْهبونَ، وهنَّ يَذْهَبْنَ.

والتاء لخطاب المخاطب مذكراً كان أَو مؤنثاً، والمثنى والمجموع لكل منهما، وللغائبة والغائبتين، نحو: تَقومُ يا زيدٌ، وتَقومينَ يا هندُ، وتَقومانِ يا زَيدانِ، ويا هندانِ، وتَقومونَ يا زيدونَ، وَتَقُمْنَ يا نسوةُ، وهند تَقومُ، والهندانِ تَقومانِ.

([1]) [...] زيادة عنوان يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

([2]) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٣٩، اللمع في العربية، ابن جني/ ٩، المُفصَّل/ ٣٢١، الحدود في علم النحو/ ٤٤٢. وتسمى هذه الأحرف أيضاً (الزوائد الأربعة) وعلَّق ابن هشام على هذا التعريف، فقال في: شرح قطر الندى/ ٣٤: "وإنما ذكرتُ هذه الأحرف بساطاً وتمهيداً للحكم الذي بعدها، لا لأُعرِّفَ بها الفعلَ المضارعَ؛ لأنَّا وجدناها تدخل في أول الفعل الماضي، نحو: أكرمتُ زيداً، وتَعلمتُ المسألةَ، ونَرجستُ الدواءَ... وإنما العمدةُ في تعريف المضارع دخولُ (لم) عليه".

([3]) الآية ٤٣ من سورة ق.

وحكم المضارع أنه مرفوع لفظاً إذا تجرد من نون الإناث، ونون التوكيد الملاصقة. ومحلاً إذا لم يتجرد من ذلك. على ما قاله النبتيتي[١] وعبد المعطي[٢] خلافا للقليوبي[٣]؛ فإنه قال: "ولا يكون رفع المضارع إلا لفظاً، وليس له محل رفع مع أحد النونين أبدا، وله محلٌّ مع الناصب والجازم" ؛ أَيْ: لأنَّ الرفع عامله معنوي وهو ضعيف.

ويبنى مع نون/ظ ١٤/ الإناث على السكون؛ فإنَّ الأصل في الأفعال البناءُ، وفي المبني السكونُ، ومع نون التوكيد الملاصقة على الفتح، كتركيبه معها تركيب: (خمسةَ عشرَ)، ولا يَتَغيَّر رفعُ المضارع إلا إذا دخل عليه ناصبٌ أَو جازمٌ.

فالنواصب أربعة: (أَنْ)، و(لَنْ)، و(إِذَنْ)، و(كَيْ) المصدرية، نحو:﴿ فَأَرَدتُّ أَنْ أَعِيبَهَا ﴾[٤] ﴿ فَلَنْ أَبْرَحَ ٱلْأَرْضَ حَتَّىٰ يَأْذَنَ لِيٓ أَبِيٓ ﴾ ، وقولك: إِذَنْ أُكرَمك، لمن قال: في غدٍ أزورُكَ، وبنحو: جئتُ لكي تكرِمَني.

ثم (أنْ) تضمر بَعد ثلاثةٍ من حروف الجر، وثلاثةٍ من حروف العطف.

أَمَّا حروف الجر فـ(حَتَّى)، ولام التعليل، ولام الجحود، نحو أسلِمْ حَتَّى تدخلَ الجنةَ، أَيْ: لِتدخلَها، وجئتك لتكرمَني، ونحو قوله –تعالى-:﴿ وَمَا كَانَ ٱللَّهُ لِيُعَذِّبَهُمْ وَأَنتَ فِيهِمْ ﴾[٥].

وأَمَّا حروف العطف فـ(أَوْ) والمقدرة بـ(إلى)، أَو (إلَّا)، أَو (كَيْ)، فَتعيّن الغاية فيما يحصل شيئا فشيئا، نحو: لأنتظرنَّه أَو يجيءَ. والاستثناء فيما يحصل دفعة واحدة، نحو : لأقتلنَّه أَو يسلمَ. والتعليل إذا كان ما بعدها علة لما قبلها، نحو: لأطيعَنَّ الله أَو يغفرَ لي، فهذه لا تصحُّ

---

(١) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ١٩٧.

(٢) ينظر: الدرة السنية على حل ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية، اللوحة– و/ ٣٢، وهو عبد المعطي بن عبد القادر الوفائي، البابي اصلا، الحلبي موطنا، عالم مشارك في الحساب والفرائض والنحو والتصريف وغيرها، من مصنفاته: شرح نظم الاجرومية للعمريطي في النحو، وشرح متن العزي في التصريف، توفي سنة ١٢٩٦ هـ، ينظر: إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء، الطباخ الحلبي: ٧/ ٣٦٣، معجم المؤلفين: ٦/ ١٧٧.

(٣) ينظر قوله في: حاشية الصبان: ١/ ٩١، حاشية الخضري: ٣/ ٤٥، وهو أبو العباس أحمد بن أحمد بن سلامة الشافعي ولد في قليوب بمصر، له حواش وشروح ورسائل وكتب، منها: تحفة الراغب، وحاشية على شرح التَّحْرِير لزكريا الانصاري، وحاشية على شرح الأزهرية، وحاشية على شرح الشَّيْخ خَالِد على الأجرومية، وَكتاب فِي الطِّبّ، وَغير ذَلِك من الرسائل والحواشي، توفي سنة ١٠٦٩ هـ، ينظر: خلاصة الأثر: ١/ ١٧٥، الأعلام: ١/ ٩٢، معجم المؤلفين: ١/ ١٤٨.

(٤) الآية ٧٩ من سورة الكهف.

(٥) الآية ٣٣ من سورة الأنفال.

لغير معنى (كي) التعليلية. وتحتمل الثلاثة، نحو: لألزمنَّك أَو تقضيَني حقّي، والمعنى على الاستثناء: لألزمنَّك في جميع الأزمان إلّا زمن القضاء، أَيْ: وقت انتهائه.

ثم إنَّ (أو) إذا لم تُقدَّر بما ذُكر بأنْ تكونَ لمجرد العطف فلا تنصبُ الفعل بعدها إلا إذا عطفت على اسم جامد، أو[1] مصدر.

ومثل (أو) **الواو، والفاء**، فيُنصب الفعل المعطوف بأحد هذه الحروف الأربعة خاصة على اسم خالصٍ من التقدير بالفعل، ويكون نصبُهُ بـ(أنْ) مضمرة، جائزة الإضمار، نحو: لولا زيدٌ ويحسنَ إليَّ لهلكتُ، ولولا تعليم أبي أَو يؤدبَني لكنتُ جاهلاً طول عمري. وفاء السببية مع العطف، وواو المعية كذلك إذا وقعتا في جواب نفي محضٍ، نحو: لا يقضى على زيد فيموتَ، أَو: ويموتَ أَو طلبٍ محضٍ، والطلب المحض يشمل ثمانية أشياء:

الأمر: نحو: اصْبِرْ فتظفرَ، أو: وتظفرَ.

والنهي: نحو قوله – تعالى –: ﴿وَلَا تَكُونَنَّ مِنَ ٱلَّذِينَ كَذَّبُواْ بِـَٔايَٰتِ ٱللَّهِ فَتَكُونَ مِنَ ٱلۡخَٰسِرِينَ﴾[2]

والدعاء: نحو: ربي وفقني فَأَعْملَ، أو: وأَعْملَ صالحاً.

والاستفهام: بأيِّ أداة كانت،/و ١٥/ نحو: أينَ بَيتُكَ ؟ فأزورَك، مَتَى أسيرُ وأُرافقَك ؟ كَيْفَ تكون وأَصحبَك ؟

والعرض: نحو: ألا تزورُنا فَنُكْرِمَكَ، أو: ونُكْرِمَكَ.

والتحضيض: نحو: هلَّا أَكْرَمتَ زيداً فَيَشكُرَ، أو: ويَشكُرَ.

والتمني: نحو قوله – تعالى حكاية لقول الكفار –: ﴿يَٰلَيۡتَنِي كُنتُ مَعَهُمۡ فَأَفُوزَ فَوۡزًا عَظِيمًا﴾ [3]

---

[1] ب: و، والصواب ما أثبتناه.

[2] الآية ٩٥ من سورة يونس.

[3] الآية ٧٣ من سورة النساء.

والترجي: نحو: لَعَلَّي أدخلَ الجنة فَأَتَمَتَّعَ، أو: وأَتمتَّعَ بالحور.

ثُمَّ اعْلَم أنَّ هذه النواصبَ العشرةَ قِسْمانِ:

قسمٌ متفقٌ عليه بين الطائفتين البصريين والكوفيين وهي:**(أنْ)**، و**(لنْ)**، و**(إذنْ)**، و**(كي)**؛ فإنها تنصب الفعل بنفسها، وقسمٌ مختلفٌ فيه وهي: لام كي، ولام الجحود، و(حَتَّى)، و(أو)، والفاء والواو الواقعتانِ في الأجوبة، فعند البصريين[1] أنَّ الناصب للمضارع (أنْ) مضمرة بعد هذه الستة، وعند الكوفيين[2] هي الناصبة له بنفسها، والصحيح المعتمد الأول، وهو المراد بقول الناظم:**(وَانْصُرْ لَمِنْ إضْمارَ (أَنْ) قَدْ أوجَبَه)**.

ولـ(أنْ) ثلاثةُ أحوالٍ[3]:

أَحدها: لزوم الإضمار، وهو فيما عدا لام (كي).

الثاني: لزوم الإظهار، وهو مع لام (كي)، إذا كانت مع (لا)، سواء كانت نافية، أَو زائدة.

الثالث: جواز الأمرين، وهو مع لام كي إذا لم تكن مع **(لا)** نحو:﴿ وَأُمِرْنَا لِنُسْلِمَ لِرَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾[4]﴿ وَأُمِرْتُ لِأَنْ أَكُونَ أَوَّلَ ٱلْمُسْلِمِينَ ﴾[5].

ثم لـ(كي) حالان[6]:

للتعليل: فلا تنصب بنفسها المضارع، بل بـ(أنْ) مضمرة وجوباً، نحو: جئت كي أنظرَك.

وللمصدرية: وهي الناصبة بنفسها، فتتعين للمصدرية في موضع، وهو ما إذا كان تَقدَّمت عليها اللام لفظاً، وللتعليل في موضعين: وذلك إذا تقدمت على اللام، نحو: جئتك كي لأقرأ. أَو تقدمت على (أنْ)، نحو: جئتك كي أنْ تكرمَني.

---

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥، ١٤، الأصول في النحو: ٢/ ١٤٧- ١٤٨، اللمع/ ١٢٧. الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٤٦٩- ٤٨٩، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٥٣.

(٢) شرح القصائد السبع/٢٦٦، ٣٧٣، ٣٩٧، اللامات، الزجاجي/ ٦٦، الجنى الداني/ ٧٤، ١١٥، ١٥٧، ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة، عبد اللطيف الزبيدي/ ١٥١- ١٥٤.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٥٤٢، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤٣، شرح قطر الندى/ ٦٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٨.

(٤) الآية ٧١ من سورة الأنعام.

(٥) الآية ١٢ من سورة الزمر.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٠٥، شرح شذور الذهب/ ٣٧٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٥٩.

وتحتمل المصدرية والتعليلية في موضعينِ: وذلك إذا تقدّمت عليها اللام لفظاً، ووقع بعدها **(أنْ)**، نحو: جئتك لكي أنْ تُكرمَني، والأرجح أنها تعليلية مؤكدة لـلّام، أَو لا تتقدّم عليها اللام لفظا، نحو:﴿ كَيْ تَقَرَّ عَيْنُهَا ﴾[(١)]، إذا لم تنوِ قبلها لام التعليل، وإلا كانت مصدرية.

ثم إنَّ النصبَ بـ**(إذنْ)** فيه اختلافٌ؛ فإنَّ الخليل[(٢)] يقول **(إذنْ)** لا تنصب بنفسها، بل الناصب **(أنْ)** مضمرة بعدها، ووافقه الزجاج[(٣)]، والفارسي،[(٤)]/ظ ١٥/ وهو ضعيف؛ فلا يلتفت إليه، والصحيح هو اتفاق الجمهور[(٥)].

ثم إنَّ **(أوْ)** يجاب بها على رأي بعض الكوفيين،[(٦)] كما قاله الونائيّ، ولم أجد لها مثالا في الجواب.

***

(١) الآية ٤٠ من سورة طه.

(٢) أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي الأزدي، ولد في البصرة ومات فيها، فريد عصره، كان الغاية في استخراج مسائل النحو، مستنبط علم العروض، وإليه ينسب أول معجم عربي، توفي سنة ١٧٥هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: أخبار النحويين البصريين/ ٣١، إنباه الرواة: ١/ ٣٧٦، تهذيب الأسماء واللغات، النووي: ١/ ١٧٧، معجم المؤلفين: ٤/ ١١٢، نسب هذا الرأي إلى الخليل جماعة، ينظر: المقتضب: ٢/ ٧، شرح كتاب سيبويه للسيرافي: ٣/ ٢٠٥، الجنى الداني/ ٣٦٣، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤١، ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٥٠. وذكر سيبويه في: الكتاب: ٣/ ١٦، أنَّه سمع من يروي هذا عن الخليل، لكنَّه سمع من الخليل خلافَه. قال: "... فهذا ما رَوَوْا. وإمَّا ما سمعت منه فالأول".

(٣) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٦٣، وهو أبو إسحاق إبراهيم بن السرّي بن سهل البغدادي عالم في العربية، من مصنفاته: الأمالي، والاشتقاق، وما ينصرف وما لا ينصرف، توفي سنة ٣١١ هـ، ينظر: نُزْهة الأَلبّاء/ ١٨٣، معجم الأدباء: ١/ ٥١، إنباه الرواة: ١/ ١٩٤، معجم المؤلفين: ١/ ٣٣.

(٤) أبو علي الحسن بن أحمد بن عبد الغفار الفسوي، إمام في النحو والعربية، من مصنفاته: التذكرة، والمقصور والممدود، والحجة في القراءات، والإغفال، والكتب التي تعرف بالمسائل ومنها: الحلبيات، والبغداديات، والشيرازيات، وغير ذلك، توفي سنة ٣٧٧ هـ، ينظر: نُزْهة الأَلبّاء/ ٢٣٢، إنباه الرواة: ١/ ٣٠٨، البلغة/ ١٠٨. نسب المراديّ هذا القول للفارسي في: الجنى الداني/ ٣٦٤، وتوضيح المقاصد: ٣/ ١٢٤١، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٣٧٤، والشارح هنا. وفي هذه النسبة وهم. إذ يقول في: المسائل المنثورة/ ١٤٧: "فأمَّا (إذن) في بمنزلة (أن) إذا وليت الفعل". ويقول في: الإيضاح/ ٢٤٢: "ومما ينتصب الفعل بعده من الحروف التي لا تُضْمِر (إذا)، وإنما تعمل في الفعل إذا كانت جواباً، وكانت مبتدأةً ". وردَّ الفارسي على الزجاج بقوة في هذه المسألة؛ حيث قال في: الإغفال: ٢/ ١٥٩: "هذا الذي أجازه من انتصاب الفعل بعد (إذن) بـ(أن) على أن تكون (أن) مضمرة بعدها فاسدٌ".

(٥) ينظر: الكتاب: ٣/ ١٦، المقتضب: ٢/ ٦، الجنى الداني/ ٣٦٣، همع الهوامع: ٢/ ٣٧٤.

(٦) لم أقف على من تطرَّق لهذه المسألة قبل شراح الآجرومية على طول البحث والتفتيش، والذي أثار هذه المسألة عبارة صاحب الآجرومية / ٦٠؛ إذ قال في آخر عدِّه للنواصب: "... والجوابُ بالفاء والواو وأو ". فخرَّج خالد الأزهري في: بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية/ ٣٨، عبارته على أحد وجهين: الأول: أنَّ (أوْ) في محلِّ رفعٍ بعطفها على ما قبل الفاء، وكذا خرَّجها السنهوريّ في: شرح الآجرومية/ ٨٢. والثاني: أنَّها في محلِّ جرٍّ بعطفها على : الفاء والواء؛ ووجهُ ذلك أنَّ (أو) يجاب بها على رأي بعض الكوفيين، ولم يُمثِّل لها، أو يسمِّ أحداً، وعلى الوجهين أيضاً خرَّجها أحمد بابا الصنهاجي في: الفتوح القيومية في شرح الجرومية/ ١٦١.

قال الناظم:

٥٢. ثُــــمَّ اللَّـــــوَاتِي تَعْمَلَــــنَّ جَزْمــــا　　　لَـــــمْ، ثُــــمَّ لَمَّــــا، وَأَلَـــــمْ، أَلَمَّـــــا

٥٣. وَلَامُ أَمْــــرٍ، وَدُعَــــاءٍ، ثُــــمَّ (لَا)　　　فِـــي النَّهْـــي، وَالـــدُّعا، وإنْ و(مَــا) تَـــلَا

٥٤. وَمَــنْ، وَمَهْمَــا، وَبِهَــا الْجَــزْمُ أَتَــى　　　إذْمَــــــا، وَأَيَّــــــانَ، وَأَيٌّ، وَمَتَــــــى

٥٥. وَأَيْــنَ، أَنَّــى، حَيْثُمَــا ؛ لِتَــدْرِي　　　وَكَيْفَمَــــا، ثُــــمَّ (إذَا) فِــــي الشِّــــعرِ

وجوازم المضارع تسعة عشر، وهي ضربان:

جازمُ فعلٍ واحدٍ: وهو ستةٌ، وكلّها حروفٌ، وهي: (لمْ)، و(لمَّا)، و(ألمْ)، و(ألمَّا)، ولام أمرٍ، ودعاءٍ، و(لا) في نهي، ودعاء.

وجازمُ فعلين: وهي ثلاثة عشر، وهي نوعان: حرفٌ، واسمٌ، فالحرف **(إنْ)** باتفاق، و**(إذما)** على الصحيح[1]، والاسم نوعان: ظرفٌ، وغيرُ ظرفٍ، فالظرف قِسْمانِ: زماني، ومكاني، فالزماني ثلاثة:**(متى)**، و**(أيَّانَ)**، و**(إذا)**، والمكاني ثلاثة أيضا: **(أين)**، و**(أنَّى)**، و**(حَيْثُما)**.

وغير الظرف أربعة أَنواع:

ما وضع للدلالة على الحال، وهو:**(كيفما)**.

وما وضع للدلالة على العاقل، وهو:**(منْ)**.

وما وضع للدلالة على ما لا يعقل، وهو:**(ما)**، و**(مَهْمَا)**.

(١) ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٦، اللُّباب: ٢/ ٥٥، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٨٩، اللمحة: ٢/ ٨٦٧. وذهب المبَرّد في: المقتضب: ٢/ ٤٧، وابنُ السّرّاج في: الأصول في النحو: ٢/ ١٥٩، والفارسي في: الإيضاح/ ٢٥٢: إلى أنّها اسم ظرف زمان؛ وأصلُها: إذِ الّتي هي ظرفٌ لِمَا مضى، فزيد عليها (ما) وُجوباً في الشّرط، فجُزم بها، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٢٢، الجنى الداني/ ١٩١، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٨.

وما وُضِع للعموم في ذوي العقل، وغيرهم، وهو:(أيّ)، وتكون بحسب ما تضاف إليه من عاقل، أَو غيره، فإنْ أُضيفت لمكان، أَو لزمان فهي ظرف مكان، أَو زمان. وإنْ أضيفت إلى مفعول، أَو مصدر فهي مفعول، أَو مصدر.

فمثال (لم) نحو:﴿ لَمْ يَلِدْ ﴾. ومثال (لمّا) قوله – تعالى –: ﴿ لَمَّا يَذُوقُوا عَذَابِ ﴾.

ومثال (أَلَمْ) نحو قوله – تعالى –:﴿ أَلَمْ نَشْرَحْ لَكَ صَدْرَكَ ﴾[1]. ومثال (أَلمَّا) قول الشاعر – من بحر الوافر–

إِلَـيْكُمْ يـا بَنـي بَكـرٍ إِلـيكُم ... أَلمَّـا تَعلَمُـوا مِنّـا اليَقينَـا[2]

ومعنى (إليكم): تنحوا عنّا، أَيْ: تباعدوا عنّا[3].

وإنما ذكر (ألَمْ)، و(ألمَّا) وإنْ كان الأصل: (لم)، و(لمَّا) فزيدت عليهما همزةُ الاستفهام؛[4] لورودهما في الكلام الفصيح؛ تقريبا للمبتدي، والجازم هو (لم) وحده.

ومثال لام أمر، ودعاء:﴿ لِيُنفِقْ ذُو سَعَةٍ مِّن سَعَتِهِ ﴾/و ١٦/ ولْتَغْفِرْ لي يا ربي.

ومثال (لا) الناهية، والدعائية نحو:﴿ لَا تَحْزَنْ إِنَّ اللَّهَ مَعَنَا ﴾[5]، ولا تُعذبْني يا رب. ولام الدعاء هي: لام الأمر باصطلاح النحاة، وسمّيت بذلك؛ تأدبا، وكذلك (لا) الدعائية، فهي بالحقيقة (لا) الناهية،[6] وأَمَّا ما اصطلح عليه بعض العلماء من أنَّ الطلب إذا كان من الأعلى

---

(1) الآية ١ من سورة الشرح.

(٢) لعمرو بن كلثوم التغلبي، وهو في: ديوانه/ ٨٤، ومن شواهد الرضي في: شرحه على الكافية: ٤/ ٨٣، وينظر: خزانة الأدب: ٩/ ١٠، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٦٦، رقم ٢٩٦٦.

(3) ينظر: شرح المعلقات السبع/ ٢٣٠، تاج العروس:٤٠/ ٣٧٧.

(٤) زيدت الهمزة لغرض تقرير النفي، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٨٣، اللُّمحة: ٢/ ٨٥٣.

(5) الآية ٤٠ من سورة التوبة.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ١٤٢، المقتضب: ٢/ ١٣٢، الأصول في النحو: ٢/ ١٧٠، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٦٣.

إلى الأدنى؛ فهو: أمر، ومن الأدنى إلى الأعلى؛ فهو: دعاء، أَو من المساوي؛ فهو: التماس، فهذا اصطلاح أصوليّ، ومنطقيّ[1].

ومثال (إنْ) نحو: ﴿ إِن يَشَأْ يَرْحَمْكُمْ ﴾[2].

ومثال **(إذْما)** قول الشاعر – من الطويل –:

وَإِنَّكَ إِذْ مَا تَأْتِ مَا أَنْتَ آمِرٌ ... بِهِ تُلْفِ مَنْ إِيَّاه تَأْمُر آتِيَا[3]

ومثال **(متى)** قول الشاعر – من الطويل –:

مَتى تأتنا تُلَمِمْ بِنا فِي دِيَارِنَا ... تجدْ حَطَباً جزلا وَنَاراً تأجَّجا[4]

ومثال **(أيَّان)** قول الشاعر – من البسيط –:

أَيَّانَ نُؤْمِنْكَ تَأْمَنْ غيرَنا وإذا ... لَمْ تُدْرِكِ الأَمْنَ منا لم تزلْ حَذِرا[5]

ومعنى **(تأمَنْ غيرَنا)** أَيْ: لم تخفْ غيرنا.

ومثال **(إذا)** قول الشاعر – من بحر الكامل –

وإذا تُصِبْكَ خصاصةٌ فَارْجُ الغنى ... وإلى الذي يُعْطِي الرغائبَ فارغبِ[6]

---

(١) ينظر: الكليات/ ٥٨٢، معجم المصطلحات البلاغية وتطورها، أحمد مطلوب: ٣/ ٣٤٤- ٣٤٥، معجم مصطلح الأصول، هيثم هلال/ ١٨٦- ١٨٨.

(٢) الآية ٥٤ من سورة الإسراء.

(٣) لمجهول، وهو من شواهد ابن هشام في: قطر الندى/ ٨٩، وابن الصائغ في: اللُّمْحة: ٢/ ٨٧٩، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٤/ ٢٩، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٤٢٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٩٠، رقم ٣١٣٧.

(٤) ب: تَجِدْ خَيْرَ نَارٍ عِنْدَهَا خَيْرُ مُوقِدِ، والصواب ما أثبتناه. والبيت لعبيد الله بن الحرّ الجعفي، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٨٦، والمبرد في: المقتضب: ٢/ ٦٣، من دون نسبة. ونسبه إليه ابن جني في: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٦٧٨، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٣٣٥- ٣٣٦، وينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٩٦، معجم شواهد العربية: ١/ ٧٦، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٥/ ٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣١٦، رقم ٤٤٤.

(٥) لمجهول، وهو من شواهد ابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٤٣٦، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٤/ ٢٨، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ١٤٣، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٠٨، رقم ١١٣٢.

(٦) للنمر بن تولب العكلي في: ديوانه/ ٤٨، وهو من شواهد المراديّ في: الجنى الداني/ ٣٦٧، وينظر: خزانة الأدب: ١/ ٣٢٢.

وقول الآخر – من ذلك أيضاً –:

وإذا تُصِبْك من الحوادث نكبةٌ   فاصبرْ فكل غمامة فستنجلي[١]

و(إذا) لا تكون جازمة إلّا إذا وقعت في الشعر[٢]؛ فتجزم على الشذوذ، وإنما لم تجزم في النثر[٣]؛ لأنَّ الحدث[٤] الواقع في زمنها مقطوع به في أصل وضعها، بخلاف (إنْ) فإنها للمشكوك، والنادرِ كبقية الجوازم. وأجاز الكوفيون[٥]الجزم بـ(إذا) مطلقاً، كذا أفاده عبد المعطي[٦].

ومثال (أينَ) نحو قوله – تعالى –:﴿ أَيْنَمَا تَكُونُوا يُدْرِكْكُمُ الْمَوْتُ ﴾[٧]، وقول الشاعر – من بحر الخفيف–:

أيــن تضــربْ بنــا العــداة تجــدْنا   نصــرفُ العــيسَ نحوهــا للتلاقــي[٨]

(١) لم أقف على البيت وقائله على كثرة البحث والتفتيش في المظان، وثمة بيتٌ قريبٌ منه في اللفظ والمعنى للأعشى الهمداني في: الأغاني،: ٦/ ٤٥، ٧١، ربيع الأبرار، الزمخشري: ٣/ ٩٥، وهو:

وإذا تُصبْكَ من الحوادث نكبةٌ... فاصْبر فكل غيابة سَتكشَّفُ

(٢) قال سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٦١– ٦٢: "وقد جازوا بها في الشعر مضطرين... فهذا اضطرار، وهو في الكلام خطأ"، وينظر: المقتضب: ٢/ ٥٦، ضرائر الشعر/ ٢٩٧– ٢٩٩، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٨٧، الجنى الداني/ ٣٦٧، مغني اللبيب/ ١٢٧.

(٣) جعل ابن مالك في: شواهد التوضيح/ ٧١– ٧٢، من مجازاتها في النثر قول الرسول – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم – الذي رواه البخاري في: صحيحه: ٥/ ١٩:((... إذا أخذتما مضاجعكما تُكَبِّرا أربعا وثلاثين...)). وقال:" وهو في النثر نادر، وفي الشعر كثير".

(٤) ب: الحديث، والصواب ما أثبتناه.

(٥) نصّ الفراء في: معاني القرآن: ٣/ ١٥٨، على ذلك بقوله:" من العرب من يجزم بـ(إذا)، فيقول: إذَا تقم أقمْ"، وينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٧، الجنى الداني/ ٣٦٨، الدر المصون: ١/ ١٣٢.

(٦) ينظر: الدرة السنية، اللوحة – ظ/ ١١٢.

(٧) الآية ٧٨ من سورة النساء.

(٨) لعبد الله بن همام السلولي في: شعر عبد الله بن همام السلولي/ ٨٣، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٥٨، والمبرد في: المقتضب: ٢/ ٤٨، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٢٥٣، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٥/ ٢٠٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٠٨، رقم ١٨٢١.

ومثال (**أنَّى**) نحو قول الشاعر – من بحر الطويل –:/ظ ١٦/

فأصـــبحتَ أنّـــى تأتِهـــا تبْتَـــئِس بهَـــا[١] ـــــــــــــــــــــــــــــ

ومثال (**حيثما**) قول الشاعر – من بحر الخفيف–

حَيْثُمَـــا تَسْـــتَقِمْ يُقَـــدِّرْ لَـــكَ اللَّـــ ـــهُ نَجَاحـــاً فِـــي غَـــابِرِ الأَزْمَـــانِ[٢]

أي: في أي مكانٍ تسلك الطريق المستقيم؛ يُهَيِّئْ لك اللهُ ظفراً بالمقصود في الزمن المستقبل إلى آخر عمرك.

ومثال (**كَيْفَما**) نحو: كَيْفَما تصنعْ أصنعْ. والجزم بها مذهبٌ كوفيٌّ، ولا يختص الجزم بها بالشعر. وأجاز الكوفيون[٣] جزمَ (**كَيْفَ**)، فقيل: مطلقا، وقيل: يشترط اقترانها بـ(**ما**) [٤]، والراجح عند البصريين أنها ليست من الجوازم[٥]؛ لمخالفتها لأدوات الشرط؛ لأنه يجب موافقة جوابها لفعل شرطها ولو معنىً، نحو: كيفما تجلسْ أَقعدْ، ولا يصح: كيفما تجلسْ أَذهبْ، فالمجازاة بها معنى لا عملاً.

ومثال (مَنْ) نحو: ﴿ وَمَن يَتَّقِ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّهُۥ مَخْرَجًا ﴾ [٦].

---

(١) صدر بيت للبيد، وهو في: ديوانه/ ٩٢، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٥٨، والمبرد في: المقتضب: ٢/ ٤٨، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٢١٨، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ١٥٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٨٣، رقم ٩٥٣، وعجزه:... كلا مَرْكبيها تحتَ رِجليكَ شاجِرُ.

(٢) لمجهول، وهو من شواهد ابن الصائغ في: اللمحة: ٢/ ٨٧٨، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ١٧٨، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٤/ ٣٠، وينظر: خزانة الأدب: ٧/ ٢٠، معجم شواهد العربية: ١/ ٤١٢، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٧٤، رقم ٣٠٢٤.

(٣) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٩، اللُّباب: ٢/ ٦٣، علل النحو/: ٢/ ٢٥، ٢٢٦، وينظر رأيهم أيضاً ورأي قطرب الموافق لهم في: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ١٥٢، ارتشاف الضرب: ٥/ ١٨٦٨، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٧، مغني اللبيب/ ٢٧٠.

(٤) وهو مذهب الزجاجي في: حروف المعاني والصفات/ ٥٩، إذ قال: "ويضم إليها (ما) فيجازى بها، كقولك: كيفما تصنعْ أصنعْ". وذهب إليه الجوهري في: الصحاح: ٤/ ١٤٢٥، واستدلَّ به السيوطي في: بغية الوعاة: ١/ ٢٣٨، على كوفية صاحب الآجرومية، وقد أثبتها بعض المحدثين في الجوازم، كالشيخ الغلاييني في: جامع الدروس العربية: ١/ ١٤٤، وعلي الجارم ومصطفى أمين في: النحو الواضح في قواعد اللغة العربية: ١/ ١٥١.

(٥) ذكر سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٦٠: أنَّه سأل الخليل عن قوله: كَيْفَ تصنعْ أصنعْ. فقال: هي مستكرهة وليست من حروف الجزاء، وينظر: علل النحو/ ٢٢٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٢٩، همع الهوامع: ٢/ ٥٥٠.

(٦) الآية ٢ من سورة الطلاق.

ومثال (ما) نحو قوله – تعالى -:﴿ وَمَا تَفۡعَلُواْ مِنۡ خَيۡرٖ يَعۡلَمۡهُ ٱللَّهُ ﴾[١].

ومثال (مَهْمَا) نحو قول الشاعر – من بحر الطويل -:

وَمَهْمَا تَكُنْ عِنْدَ امرِىءٍ مِنْ خَلِيْقَةٍ   وإنْ خَالَهَا تَخْفَى على النَّاسِ تُعلَمِ[٢]

فـ(مَهْمَا) اسم[٣] شرط جازم، و(يكنْ) فعل الشرط، و(تُعلَم) جواب الشرط، مجزومان، وعلامة جزمهما السكون.

ومثال (أيّ) نحو: أيَّ مكان تجلسْ فيه أجلسْ عندك فيه، وأيَّ يوم تسافرْ أسافرْ معك فيه، وأيَّ رجلٍ تضربْ أضربْ معك، وأيَّ ضربٍ تضربْ أضربْ مثله، وقال الشاعر – من بحر البسيط-:

لمَّا تمكَّنَ دُنْياهُم أطاعهمُ   في أيِّ نَحْوٍ يُميلوا دِينَه يَمِلِ[٤]

و(أيّ) هنا مجرورةٌ بـ(في)، فهي ظرف مكان، أيْ: في أيِّ جهةٍ، و(يُميلوا) فعل الشرط، و(يَمِلِ) جوابه، وهو مجزوم، وعلامة جزمه السكون، وكُسِر؛ لأجل الروي.

وهذه الأدوات التي تجزم فعلين بالنظر لاتصالها بـ(ما) وعدمه ثلاثة أقسام[٥]، نظمها بعضهم في قوله:

تلزم (ما) في (حَيْثُمَا)، وإذْما   وامْتَنَعَتْ في (ما)، ومَنْ، ومهما

---

(١) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(٢) لزهير بن أبي سلمى، في: ديوانه/ ١١١، وهو من شواهد ابن الصائغ في: اللمحة: ٢/ ٨٧٠، والمراديّ في: الجنى الداني/ ٦١٢، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٤٢٦، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٤٦٤، وينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٢٦.

(٣) نُسِبَ إلى السهيليّ أنه يرى أن (مَهْمَا) تأتي حرفا إذا لم يعد عليها ضمير، ينظر: الجنى الداني/ ٦١١، مغني اللبيب/ ٤٣٥، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٩٨، همع الهوامع: ٢/ ٥٤٨. إلّا أنه لم يصرح به في: الروض الأنف ونتائج الفكر والأمالي النحوية.

(٤) البيت لعبد الله بن همام السلولي، وهو في: شعر عبد الله بن همام السلولي/ ٩٥، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٧٩، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣١٣، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٨٦، رقم ٢٣٨٧.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٧٦.

كــذَاك فـــي (أَنَّـــى)، وباقيهـــا أتـــى وجهـــان: إثبـــاتٌ، وحـــذفٌ ثَبَتـــا[1]

تنبيـه

قال محمد الأندلسي[2]: "والجوازم في الحقيقة عند [ابن] [3] أبي الربيع،[4] /و ١٧/ وغيره من النحاة الكبار أربعةٌ، كالنواصب، وهي: (إنْ) الشرطية، و(لَمْ)، ولام الأمر، و(لا) في النهي. وأَمَّا بقية الأدوات التي تجزم فعلينِ؛ فإنما جزمت لتضمين معنى (إنْ) "؛ فالحاصلُ أنَّ (إنْ) تجزم في ثلاثة أنواع: ظاهرةً، ومحذوفةً، ومضمنةً[5]. فالمحذوفة هي في أجوبة الطلب الثمانية المتقدمة، إذا سقطت الفاءُ، والواوُ من المضارع.

وقول الناظم:**(و(ما) تلا)** أَيْ: تبع **(ما)** الأحرف التي تقدمت، وهي تكملة للبيت، كقوله:**(وبها الجزم أتى)**، وقوله:**(لتدري)**.

* * *

(١) ذكرهما من دون نسبة الخضريُّ في: حاشيته: ٣/ ٧٣، وسعيد الأفغاني في: الموجز في قواعد العربية/ ٩٠.

(٢) ينظر: عنوان الإفادة/ ١٢٣.

(٣) [...] زيادة لتصويب الاسم.

(٤) ينظر: البسيط: ١/ ٢٣٧- ٢٣٨.

(٥) تنظر المسألة بتفصيل في: شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١١٦- ١١٨، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٥٦- ١٢٥٧، مغني اللبيب/ ٢٩٩، اللُّمْحة: ٢/ ٨٨٩، شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٦١٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٨٢- ٣٨٣ همع الهوامع: ٢/ ٣٩٧- ٣٩٨.

باب: مَرْفُوعات الأَسْمَاءِ

[باب: الْفَاعِل][1]

وإنما قدَّم مرفوعاتِ الأسماء؛ لأنها عمدةٌ[2]، وأعقبها بالمنصوباتِ؛ لكونها فضلاتٍ[3]، وهو ما جيءَ به غالباً بعد المرفوع، وذكر المخفوضاتِ آخراً؛ لأنها لم يبقَ لها مرتبةٌ غير التأخير، قال الناظم:

٥٦. الْفَاعِلُ اسْمٌ رَفْعُهُ مَشْهُورُ وَفِعْلُهُ مِنْ قَبْلِهِ مَذْكُورُ

أي: الفاعل ما أُسند إليه فعلٌ تامٌ، ولو ناسخاً، مقدّم، فارغٌ، غير مصوغٍ للمفعول، أَو ما فيه معنى ذلك الفعل.[4] كالظرف، والجار والمجرور، اللذينِ يعتمدان على المبتدأ، أَو الموصوفِ، أَو ذي الحال، أَو الموصول، أَو النفي، أَو الاستفهام. وكالمصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، واسم الفعل، وأمثلة المبالغة، والصفة المشبهة بِاسم الفاعل، واسم التفضيل.

---

(١) [...] زيادةٌ يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(٢) ذكر ابن يعيش في: شرح المُفصَّل: ١/ ٢٠٠، أنَّ الزمخشري قدَّم الكلام في الاعراب عن المرفوعات؛ لأنها اللوازم في الجملة، والعمدة فيها، والتي لا تخلو منها، وما عداها فضلة يستقل الكلام بدونها، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٣، همع الهوامع: ١/ ٥٧٥.

(٣) ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ١٤٨، شرح الرضي على الكافية: ١/ ١٨٣.

(٤) قوله: (ما أسند إليه) يشمل الاسم، والضميرُ داخلٌ فيه، أَو ما في تأويله كالمصدر المؤول، قوله: (فعلٌ تام) خرج به الناقص كـ(كان) وأخواتها، قوله: (ولو ناسخاً) رفع القيد السابق عن النواسخ غير الناقصة كـ(ظنَّ) وأخواتها، قوله:(مقدّم) يخرج قولنا: زيد قام. على خلاف بين المذهبين. قوله:(فارغٌ) أَيْ: الفعلُ مفرغٌ من إسنادية الضمير مع الظاهر والمراد به ما كان على لغة (أكلوني البراغيث. قوله:(غير مصوغٍ للمفعول) يخرج نائب الفاعل المسند إليه فعل مبني للمفعول. قوله:(أو ما فيه معنى ذلك الفعل) أَيْ: ما قام مقام الفعل فرفع فاعلاً كاسم الفاعل المعتمد على استفهام أو نفي، وأمثلته وهو ما سيفصل فيه الشارح لاحقاً، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٧٦، ٥٧٧، الحدود في علم النحو/ ٤٦٨، همع الهوامع: ١/ ٥٧٥، التعريفات، الشريف الجرجاني/ ١٦٤، والتوقيف على مهمات التعاريف، المناوي/ ٢٥٦.

فمثال الظرف المعتمد على ذلك المذكور: زيدٌ عندكَ إخْوَتُه، ومررت برجلٍ عندَكَ أَبوهُ، ورأيتُ زيداً عندكَ مالُه، وجاء خالدٌ الذي عندكَ وَلَدُهُ، وما عندكَ زوجةٌ، <وهل عندكِ وصيفةٌ؟>[1]

ومثال الجار والمجرور: زيدٌ في الدار أَبوهُ، ومررت برجلٍ في الدارِ ابْنُهُ، ورأيتُ زيداً في المسجدِ غلامُهُ، وجاء بكرٌ الذي في بيتِهِ ولُدُه، وما في البلدِ عالمٌ، و:﴿أَفِي ٱللَّهِ شَكٌّ﴾[2][3].

ومثال المصدر: أعجبني أكلُ الخبزِ مسكينٌ.

ومثال اسم المصدر: أعجبني عطاءُ المالِ بخيلٌ.

ومثال اسم الفاعل: زيدٌ منيرٌ وجهُهُ.

ومثال اسم الفعل: شتَّانَ زيدٌ، وعمرو.

ومثال أمثلة المبالغة: زيدٌ شكورٌ أَحوالُهُ.

ومثال الصفة، زيدٌ حقٌ كلامُه، وسبطٌ/ظ ١٧/ شعرُه.

ومثال أفعل التفضيل: ما رأيتُ رجلاً أَحْسَنَ فيهِ الصومُ مِنهُ فيمَنْ لَمْ يشتغل بطلب العلم، ف(الصوم) فاعلُ (أَحْسَنَ)، و(منه) متعلقٌ بـ(أَحْسَنَ)، والضمير عائدٌ على الصوم، و(فيمَنْ) حالٌ من الهاء في (مِنْهُ)، وقولي: (فيه) حال من الصوم، مقدمٌ عليه.

* * *

---

(١) <...> ساقط من ب.

(٢) الآية ١٠ من سورة إبراهيم.

(٣) يريد أنَّ الأسماء المرفوعة في الجمل التي ذكرها فواعلٌ لما تعلّقت به شبه الجملة من محذوفٍ، وهو فاعلٌ في كلّ الأحوال سواء كان المحذوف فعلاً يقدر بـ(استقر)، أو اسم فاعل يقدر بـ(مستقر)، أو (كائن)، وفي ذلك يقول: سيبويه في: الكتاب: ٢/ ٨٧: " وذلك أنك إذا قلت: فيها زيدٌ. فكأنك قلت: استقر فيها زيدٌ. وإن لم تذكر فعلاً ".

٥٧. وَهْـــوَ عَلَـــى قِسْـــمَيْنِ: قِسْـــمٌ ظَـــاهِرُ حَيْـــثُ أَتَـــى، وَمُضْـــمَرٌ، فالظـــاهرُ

٥٨. ك: قَـــامَ زَيْـــدٌ، وَيَقُـــومُ زَيْـــدُ وجـــاءَني الزَّيْـــدَانِ، والزيـــودُ

٥٩. وجـــاءني أَخُـــوكَ، وَالْمُضْـــمَرُ فِـــي ضَـــرَبْتَ، وَالتّـــاءُ بِتَثْلِيـــثٍ قُفِـــي

٦٠. وَفِـــي ضَـــرَبْنا، وَضَـــرَبْتُمَا أَتَـــى وَفِـــي ضَـــرَبْتُمْ، وَضَـــرَبْتُنَّ الْفَتَـــى

٦١. وَضَـــرَبَتْ، ضَـــرَبَ، ثُـــمَّ ضَـــرَبَا وَضَـــرَبُوا، ثُـــمَّ ضَـــرَبْنَ أَدَبَـــا

والفاعل قِسْمانِ: ظاهرٌ، ومضمرٌ.

فالظاهر يعمل فيه الرفعَ الفعلُ الماضي(١)، إذا لم يكنْ فعلَ تعجبٍ، ولا فعلَ استثناءٍ؛ فإنهما يرفعان الضمير المستتر وجوبا.

والفعلُ المضارعُ: إذا أُسْنِدِ إلى غائب مذكر، أو مؤنث، سواء كان مفرداً، أو مثنى، أو مجموعاً(٢). ولا يعمل فيه الأمرُ، ولا المضارعُ المسند إلى حاضر متكلمٍ، أو مخاطبٍ؛(٣) لأنَّهما لا يرفعانِ إلا ضميراً مستتراً وجوباً، وكلُّ مُسْتترٍ لا يجوز إظهاره، فلو ظهر شيءٌ من الضمائر كان تأكيداً للمُسْتترِ، الذي هو الفاعل. والضميرُ المُسْتترِ استتاراً واجبا هو: ما لا يحلُّ محلَّه الاسم الظاهر، ولا الضمير البارز. بخلاف المُسْتترِ استتاراً جائزاً؛ فإنه يحلُّ محلَّه ذلك(٤)، أَمَّا قول المعربين في نحو: (أَضْرِبُ) فعل مضارع، والفاعل مُسْتترِ فيه وجوبا، تقديره: أنا؛ فهو تقريبٌ للمبتدي(٥).

---

(١)... كقولنا: قام زيدٌ.

(٢)... كقولنا: يقوم زيدٌ، وتقوم هند، ويقومانِ الزيدانِ، وتقومانِ الهندانِ، ويقومُ الزيدونَ، وتقوم الهنداتُ.

(٣)... كقولنا: قمْ، وأقومُ، وتقومُ. وكذلك في المضارع المسنَد إلى الجمع، نحو: نقومُ. وفي اسم الفعل المسنَد الى متكلم نحو: أفٍّ. أو مخاطب، نحو: صهٍ، ينظر: جامع الدروس العربية: ٢/ ٢٤٤.

(٤) تنظر المسألة في: أوضح المسالك: ١/ ١٠١– ١٠٤.

(٥) أيْ: تصوير معناه تقريبا وتدريبا (أنا)، وإلا لَيْسَ في (أَضْرِبُ) إلا الفاعل المعقول، واكتفي بفهمه من غير لفظ، ينظر: حاشية الصبَّان: ١/ ٣١.

ثم الفاعل الظاهر ثمانية أقسام فقط؛ لأنَّ الاسم إمَّا مفردٌ، أَو مثنى، أَو مجموعٌ جمع تصحيح، أَو جمع تكسير، وكل من هذه الأربعة إمَّا لمذكر، أَو لمؤنث، [1] ثم المفرد إمَّا مضاف يعرب بالحروف، وإِمَّا غير ذلك، نحو قولك: قام أخوك وزيدٌ، وجاء الزيدانِ، وجاء الزيدونَ، وجاء الزيودُ، وقامت أُختُك وسلمى، وجاءت الزينبانِ، وجاء الزينباتُ، وجاءت الهنودُ. ومثل ذلك يقال مع/و ١٨/ المضارع.

والفاعل المضمر قِسْمانِ: مُتَّصِلٌ، ومُنفَصِلٌ، وكلٌّ منهما ثلاثة أقسام: اثنانِ للمتكلم، وخمسةٌ للغائب، وخمسةٌ للمخاطَب.

فالمُتَّصِل هو المذكور في قول الناظم.

والمنفصل نحو: ما ضَرَب إلّا أَنا، وما ضَرَبَ إلّا نحن، وما ضَرَبَ إلّا أنتَ، وما ضَرَبَ إلّا أَنتِ، وما ضرب إلّا أنتُما، وما ضَرَبَ إلّا أنتُمْ، وما ضَرَبَ إلّا أنتُنَّ، وما ضَرَبَ إلّا هُوَ، وما ضَرَبَ إلّا هي، وما ضَرَبَ إلّا هُما، وما ضَرَبَ إلّا هُم، وما ضَرَبَ إلّا هُنَّ، ونحو: إنما ضَرَبَ أنا، وإنما ضَرَبَ نَحْنُ... إلى الآخِر، وهذا كله مع الماضي.

وتقول مع المضارع في الاتصال: أَضرِبُ، ونَضرِبُ، وتَضرِبُ، وتَضربينَ، وتضربانِ، وتضربونَ، وتضرِبْنَ، ويَضربُ، وتَضرِبُ، ويضربانِ، ويضربونَ، ويضرِبْنَ.

وفي الانفصال: ما يَضْرِبُ إلّا أنا... إلى الآخِر، وإنما يَضْرِبُ أنا... إلى الآخِر.

والفاعل المضمر في المنفصل إنما هو باعتبار المعنى والظاهر، أَمَّا في الحقيقة فالفاعلُ محذوفٌ؛ إذِ الأَصلُ: ما ضَرَبَ أحدٌ إلّا أنا، فـ(أنا) بدلٌ من (أحد)، كما قاله القليوبيّ،[2] وقال أيضاً: "اعلم أنَّ أصل كلِّ نوع من الضمائر ثمانية عشر؛ لأنه إمَّا لمتكلم، أَو مخاطبٍ، أَو غائبٍ، وكل منها إمَّا لمفرد، أَو مثنى، أَو مجموع، فالجملة تسعةٌ، وكلٌّ منها إمَّا لمذكر، أَو

---

(١) ينظر: التحفة السنية/ ٦٨.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٢٢٦، شرح قطر الندى/ ١٨٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٠٩، حاشية الخضري: ١/ ٣٦٦.

مؤنثٍ؛ فالجملةُ ثمانيةَ عشرَ، لكنْ سَقَطَ من المتكلم أربعةٌ، وكلٌّ من مثنى المخاطب، والغائب واحدٌ؛ فيبقى اثنا عشر"[١].

تنبيه

قال شارح منظومة الآجُرُّومِيَّة للشيخ يحيى العمريطي[٢]: "كلُّ فعلٍ لا بدَّ له من فاعل إلا أربعة أَفعال: (طالَما)، و(قَلَّما)، و(كثرما)، والفعلُ المُؤكِدُ لمثله"[٣] وقد جمعتها في قولي – من بحر الرجز –:

لِكلِّ فعلٍ فاعلٌ كما ذُكِرْ ... وذاك إِمَّا ظاهر، أَو مستترْ
فجاء زيدٌ ظاهرٌ، والمستترْ ... أبو عليٍّ قد أتانا يعتذرْ
وقَلَّما، وطالَما، وكثرما ... لا فاعلٌ لذي الثلاثة، اعلما
ومثلها الفعل الذي قد أكَّدا ... لمثله كجاء جاء من بدا

ومثل (قَلَّما) (قَصُرما).

قال محمد الأمير[٤]: "أصل (قَلَّما): (قلَّ) فعل ماضٍ، فاتصلت به (ما) الحرفية الكافة؛ فصار يُستعمَل بمعنى النفي، وكفَّته (ما) عن العمل في الفاعل؛ فهو فعل لا فاعل له، ومثله (طالَما)، و(كثرما)، و(قَصُرما)، ونظير (قَلَّما)/ظ ١٨/ في عدم الفاعل (كان) الزائدة، والفعلُ المؤكِّدُ لغيره"[٥].

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٦٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٥، جامع الدروس العربية: ١/ ١١٩، التحفة السنية/ ١٠٣.

(٢)... يحيى بن نور الدين بن موسى الأزهري، عالم في النحو والفقه، وصاحب منظومات علمية، منها: نهاية التدريب في نظم غاية التقريب، ونظم التحرير، وتسهيل الطرقات في نظم الورقات، وغيرها، توفي سنة ٨٩٠ هـ، يُنظر: هدية العارفين: ٢/ ٥٢٩، الأعلام: ٨/ ١٧٤، معجم المؤلفين: ١٣/ ٢٣٤.

(٣) أصل عنوانها: الدرة البهية نظم الآجرومية، عليها شروح كثيرة، أشهرها: فتح رب البرية على الدرة البهية، للشيخ إبراهيم البيجوري المتوفى سنة ١٢٧٧هـ، ينظر: معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٣٨٥، الدليل إلى المتون العلمية: ٤٩٩– ٥٠٠.

(٤) حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– و/ ١٢.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٥٨٤، حاشية الخضري: ١/ ٣٦٠,٣

تنبيـه

يلزم تأنيث الفعل في موضعينِ: [١]

أَحدهما: أَنْ يُسنَدَ الفعل إلى ضمير مؤنثٍ متصلٍ، سواء كان مؤنثاً حقيقياً أَو مجازاً؛ فتقول: هند قامتْ، والشمسُ طلعتْ. فإنْ كان الضمير منفصلاً لم يُؤتَ بالتاء، نحو: هند ما قام إلَّا هي. ومثْلُهُ: إنَّما قام هي. وسواء كان مفرداً، أَو مثنى.

وأَمَّا الجمع فإنْ كان ظاهراً جاز تأنيث الفعل؛ لتَأَوِّل ذلك الجمع بـ(الجماعة)، وعدمه؛ لتَأَوِّله بـ (الجمع)، كَ: تقوم الهندات، أَو ضميراً فبالنون يكفي في التأنيث، كَ: يَترَبَّصْنَ.

وثانيهما: أَنْ يكون الفاعل ظاهراً حقيقيَّ التأنيث، سواء كان بالتاء، كـ(فاطمة)، أَمْ لا، كـ(زينب) ، والمرادُ بالحقيقي التأنيث هنا: ذاتُ فرجٍ، مُعَدٍّ للوطء، وَلَوْ دُبُراً كالطير [٢].

ثم ما لا يتميز مذكرُه عن مؤنثِه، كـ(برغوث)؛ فلا يؤنث فعله، وإنْ أُرِيدَ به مؤنَّثُه؛[٣] كما أَنَّ ذا التاء الذي لا يَتَمَيَّزُ يجب تأنيث فعله، وإن أراد به مذكراً، بلا خلاف، كـ(نملة)، و(بقرة)، و(شاة)، مما يُفَرَّقُ من جمعه بالتاء، فمتى لمْ يُعرف حالُ المعنى في الواقع يراعَ اللفظ، وكلُّ ذلك في الحقيقي.

---

(١) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٥٨٨، شرح الأشموني: ١/ ٣٩٦، همع الهوامع: ٣/ ٣٣٢.

(٢) هذه عبارة الصبان في حاشيته: ٢/ ٧٣. والطيور مثلها مثل الانسان لا تؤتى من دبرها، والاختلاف إنما في الهيأة، وإلا فموضع الإتيان واحدٌ، وإنما تشترك قناة التناسل ومخرج الفضلات في فتحة تسمى فتحة المخرج، ينظر: فسلجة تناسل اللبائن والطيور، نالبندوف/ ١٩٢– ١٩٣، فسلجة الغدد الصم والتكاثر في الثديات والطيور، خير الدين محي الدين وآخرون/ ٤٠٩.

(٣) ب: مؤنثٌ.

أَمَّا المجازي، فذو التاء مؤنثٌ جوازاً، والمجرد منها مذكر وجوباً، إلا أنْ يُسمعَ تأنيثه، كـ(شمس)، و(أرض)، و(سماء) [1] وقد نظم ذلك محمد الخضري – من بحر الطويل – فقال:

إذا سَقَطَ التَّمْييزُ بينَ مُذَكَّرٍ ... وأُنْثَى فَفِعْلُ الكُلِّ أَنِّثْهُ مُطْلَقَا
لِذي التَّا ذَكِّرْ في المُجَرَّدِ يَا فَتَى ... كَـ(نَمْلَة) مَعْ (بَرغُوث) فاعْلَمْ وَحَقِّقَا
وَإِنْ مُيِّزَا أَنِّثْ لأُنْثَى وَلَوْ خَلاَ ... مِنَ التَّا وذَكِّرْ في سَوَاهُ لِتُنْتَقَى
وَذَا في الْحقِيقي لاَ الْمَجازِي فَإِنَّهُ ... مَعَ التَّاءِ بالوَجْهَينِ فِي الحُكمِ قَدْ رَقى
ومَعْ حَذْفِهَا ذَكِّرْ وُجوباً سِوَى الَّذِي ... بِنَقْلٍ كَـ(شَمْسٍ) فَهْوَ بِالنَّقْلِ عُلِّقَا [2]

وحكمُ تأنيث الضميرِ والوصفِ كحكم الفعل فيما ذُكِر، وكلُّ ذلك فيما إذا أُريدَ معنى الاسم، فإنْ قُصِد لفظُهُ جاز تذكيره باعتبار اللفظ، وتأنيثه باعتبار الكلمة، وكذا الفعلُ، والحرف، وحروفُ الهجاء[3].

* * *

[1] تنظر المسألة في: حاشية الصبَّان: ٢/ ٧٣، حاشية الخضري: ١/ ٣٦٥.
[2] حاشية الخضري: ١/ ٣٦٥.
[3] ينظر: الكليات/ ٨٢٠، حاشية الخضري: ١/ ٣٦٦.

باب: نِعْمَ وَبِئْسَ

/و ١٩/هذا الباب داخلٌ في الفاعل، وهذان الفعلان جامدان، أَيْ: لا يتصرفان(١)؛ لخروجهما عن أصل الأَفعال من إفادة الحدث، والزمان، ولزومهما إنشاء المدح، والذمِّ على سبيل المبالغة، والإنشاء من معاني الحروف، فهي لا تتصرف؛(٢) فكذا أشبهها، فلا يستعمل منهما غيرُ الماضي(٣).

قال الناظم:

٦٢. وَنِعْـمَ، أَوْ بِـئْسَ بِهَـا ارْفَـعْ مـا بــ(ألْ)		أَوْ لِمُضَـافٍ لِلَّـذِي بِهـا اتصـلْ

٦٣. وَالْفَاعِـلُ الْمَرْفُـوعُ وَهـوَ الْفِعْـلُ		كــ: نِعْـمَ نَفْـعُ الْعِلْـمِ، بِـئْسَ الْجَهْـلُ

أي: لا بدَّ لـ(نعم)، و(بئس) من مرفوع وهو الفاعل، وهو على أربعة أقسام:

الأول: أنْ يكون مقروناً بـ(أل)، نحو: نِعْمَ الرجلُ زيدٌ، وبِئْسَ الجهلُ أَنْ يذمَّ، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ نِعْمَ الْمَوْلَى وَنِعْمَ النَّصِيرُ ﴾ (٤).

---

(١) هذا مذهب البصريين والكسائي من الكوفيين، ومذهب الفراء وأكثر الكوفيين أنهما اسمان، ولكلٍّ فريقٍ حجَّته، وجميع الذين عرضوا للمسألة انتصروا لمذهب البصريين، وعدّوه مذهب الجمهور، ينظر: الكتاب: ٢/ ١٧٩، معاني القرآن: ٢/ ١٤١، المقتضب: ٢/ ١٤٦، مجالس العلماء، الزجاجي/ ٤٨، أمالي ابن الشجري: ٢/ ٤٠٤– ٤٢١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٨١– ١٠٣، أسرار العربية/ ١٠٢– ١٠٧، شرح جمل الزجاجي: ١/ ٥٩٨– ٥٩٩، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٩– ٢٤٩، شرح التسهيل، ابن مالك: ٢/ ٣٨٨– ٣٨٩، اللمحة: ١/ ٤١١، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٢، همع الهوامع: ٣/ ٢٣– ٢٤.

(٢) ... وبهذا علَّل المراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٣، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٧٦، والصبان في حاشيته: ٣/ ٣٨.

(٣) وفي هذا الماضي أربع لغات، ذكر ابن عصفور في: شرح الجمل: ١/ ٥٩٩، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٣ أنَّ أعلاها وأفصحها ما نزل به القرآن الكريم: نِعْمَ وبِئْسَ، نسبت إلى تميم. وفيه أيضاً: نَعِمَ وبَئِسَ، نسبت إلى هذيل، و: نِعِمَ وبِئِسَ، نسبت إلى الحجاز، و: نَعْمَ وبَئْسَ، نسبت إلى بكر بن وائل، ينظر: الكتاب: ٢/ ١٧٩، اللباب: ١/ ١٨٣، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٣٩، اللمحة: ١/ ٤٠٥، معجم لهجة تميم، غالب المطلبي/ ١٧٦، اللهجات العربية في كتب إعراب القرآن حتى نهاية القرن الخامس الهجري، منذر الحلي/ ١٥٨.

(٤) الآية ٤٠ من سورة الأنفال.

الثاني: أنْ يكون مضافا إلى ما فيه **(أل)**، كـ: نِعْمَ نفعُ العلمِ إنْ يُطْلب للعمل، ومنه قوله – تعالى –: ﴿ وَلَنِعْمَ دَارُ ٱلْمُتَّقِينَ ﴾ (١) .

الثالث : أنْ يكون مضافاً لمضاف لما فيه (أل)، كقوله:

فَــنِعْمَ ابــنُ أخْــتِ الْقَــوْم غَيْــرَ مُكَــذّبٍ(٢) – – – – – – – – – – – –

وإضافته للنكرة ضرورةٌ عند الجمهور(٣)؛ كقوله:

فَــنِعْمَ صــاحِبُ قَــومٍ لا سِــلاحَ لَهُــم (٤) – – – – – – – – – – – –

الرابع: أنْ يكونَ مستتراً، لازماً للإفراد، مفسراً بنكرة عامةٍ، متكثرة الأفراد(٥) بعده، منصوبة على التمييز، فلا يبرز في تثنية، ولا جمع؛ استغناءً بثنيةِ تمييزه وجمعِه،(٦) ويجب عوده لما بعده وهو التمييز، فهو مما يعود على متأخر لفظاً، ورتبةً، ولا يُتْبَع بتابعٍ؛ لأنَّ لفظه ومعناه لا يتضحان إلَّا

---

(١) الآية ٣٠ من سورة النحل.

(٢) صدر بيت من الطويل، لأبي طالب بن عبد المطلب في مدح رسول الله – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم –، وروايته بتمامهِ في: ديوانه/ ١٩٧:

فَنِعْمَ ابنُ أخْتِ الْقَوْم فيما ينوبهم زهير النَّدى ذو الْمكْرماتِ الْفَواضِلِ

وهو من شواهد ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ١١٠٥، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٤، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٣/ ٢٤١، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٧٧، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣٠٧، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٦٧، رقم ٢٢٤٧.

(٣) ذكر السيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ٣٢: أنه لا يكون الفاعل لـ(نعم) و(بئس) نكرةً اختياراً، وإنْ ورد فضرورة. وقد حكى الأخفش وروده نكرةً غير مضافة، وأنكر ذلك بعض النحاة، ينظر شرح التسهيل: ٢/ ٣٤٣، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٠٦، شرح الأشموني: ٢/ ٢٧٨، حاشية الصبَّان: ٣/ ٤١، حاشية الخضري: ٢/ ١١٣.

(٤) صدر بيت من الطويل، نسبه الفارسي في: المسائل البصريات/ ٥٩٩، ٦٤٠، إلى حسان، وهو في ديوانه: ٥١٥/١، اعتماداً على نسبة الفارسي، والبيت ضمن مقطوعة نسب السيرافي بيتاً منها في: شرح أبيات إصلاح المنطق/ ٥٠١، إلى كثير بن عبد الله بن الغريزة، وحكى البغدادي في: خزانة الأدب: ٩/ ٤١٨، النسبتين، وينظر: إيضاح شواهد الإيضاح، الحسن القيسي: ١/ ١١٩– ١٢٠، معجم شواهد العربية: ٣٨٢/١، معجم شواهد النحو الشعرية: ٦٢٢، رقم ٢٩٣٢، وعجزه:....... وصاحبُ الرَّكبِ عثمانُ بنُ عفَّانا.

(٥) ب: متكثر الأفراد.

(٦) وأجاز الكوفيين تثنيته وجمعه؛ فيقال: مررت بقوم نعمُوا قوماً، ينظر: معاني القرآن: ١/ ٢٦٨، مجالس ثعلب: ١/ ٢٧٣، توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٢.

بشيء منتظر بعده، ولا يجوز: نِعْمَ شمساً هذه الشمسُ؛ إذْ لا ثاني لها، أما: نِعْمَ شمساً شمسُ هذا اليوم، فيجوز؛ لتعددها بتعدد الأيام[1].

ثمَّ إذا لم يتقدم ما يدل على المخصوص بالمدح، أَو الذم، فالغالبُ ذكرُ المخصوصِ، وشرطُهُ مطابقةُ الفاعلِ معنى، وكونُهُ معرفةً أَو قريبا منها، وأخصّ من الفاعل لا مساوياً له، ولا أعمّ[2]، ويجب كونُهُ بعد تمييز الضمير، لا الظاهرِ[3].

ومذهب سيبويه[4] أنَّ هذا المخصوص مبتدأٌ، والجملة قبله خبرٌ عنه، والرابط عموم الفاعل، أَو تكرير المبتدأ بمعناه، وهذا هو المذهب الصحيح، [5] أَمَّا إذا تقدم ذلك لم يحتج إلى ذكر مخصوصٍ آخِراً، كقوله – تعالى – في أيوب:﴿ إِنَّا وَجَدْنَٰهُ صَابِرًاۚ نِّعْمَ ٱلْعَبْدُۖ إِنَّهُۥٓ أَوَّابٌ ﴾ [6].

/ظ ١٩/ ومثل (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) كلُّ فعل ثلاثي، بني على (فَعُلَ) بضم العين؛ لقصد المدح، أَو الذم، ويعامل معاملة (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) في جميع ما تقدم لهما من الأحكام، [7] فتقول: شَرُف الرجلُ زيدٌ، ولَؤُمَ غلامُ الرجل زيدٌ، وحَمقَ رجلاً زيدٌ، وَسَاءَ صاحبُ أخي الفاسق زيدٌ؛ فإنَّ (ساء) من الفعل الثلاثي الذي بني على(فَعُلَ)؛ فإنَّ أصلها (سَوَأَ) بالفتح؛ فحُوِّل إلى (فَعُلَ)؛ ليلتحق بأفعال الغرائز، أَيْ: الطبائع، وليصير قاصراً كـ(بئس).[8]

---

(1) ينظر هذا القول مع التمثيل نفسه في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩١٣، شرح الأشموني: ٢/ ٢٨٥، همع الهوامع: ٣/ ٣٠، حاشية الخضري: ٢/ ١١٤.

(2) ذكر الخضري في: حاشيته: ٢/ ١١٦: أنَّ الغاية في ذلك حصول التفصيل بعد الإجمال؛ فيكون أوقع في النفس؛ ولذا وجب تأخيره.

(3)... فإن كان الفاعل اسما ظاهرا جاز تقديم المخصوص على التمييز وتأخيره، فتقول: نعم الرجل صادقاً زيدٌ، ونعم الرجل زيدٌ صادقاً، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٨٣.

(4) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٧٦– ١٧٧، وهو مذهب الأخفش أيضاً، نقله أبو حيَّان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٤، ورجحه ابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٩، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٢٢، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٨٩.

(5) وذهب ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المُفصَّل: ٢/ ١٠١– ١٠٢، إلى أنَّ المخصوص خبرٌ لمبتدأ محذوف، تقدير: هو زيدٌ، أَو الممدوح زيدٌ، وحكى ابن عصفور في: شرح الجمل: ١/ ٦٠٥– ٦٠٦، والمقرب: ١/ ٦٩، رأياً آخر وهو أنَّ المخصوص مبتدأ حذف خبره، والتقدير: زيدٌ الممدوح. وردَّه ابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ٢٤٩، بقوله: "وهذا أيضاً غير صحيح، لأنَّ هذا الحذف مُلْزِمٌ، ولم نجد خبراً يلزم حذفه إلا ومحلّه مشغول بشيء يسدّ مسدَّه". كما ردَّ المراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٢٣، مذهب ابن كيسان من أنَّ المخصوص بدلٌ من الفاعل؛ بأنَّه لازم، وليس البدل بلازم، وبأنه لا يصلح لمباشرة (نعم)، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٥٥، شرح الأشموني: ٢/ ٢٩٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٨٣، همع الهوامع: ٣/ ٤٠.

(6) الآية ٤٤ من سورة ص.

(7) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١١٦، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ٢٥٥، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٢٦، شرح الأشموني: ٢/ ٢٩١، حاشية الصبَّان: ٣/ ٥٥.

(8) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٨١، شرح الأشموني: ٢/ ٢٩٢، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٨٦. والعبارة بنصها في: حاشية الخضري: ٢/ ١١٧.

ثم إنَّ (فَعُلَ) هذا يخالف (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) في ستة أُمور[1]:

اثنان في معناه: إشرابُهُ التعجبَ، وكونُهُ للمدح الخاص، أو الذم الخاص.

واثنان في فاعله الظاهر: جواز خلوِّه من (أل)، نحو: ﴿ وَحَسُنَ أُوْلَٰٓئِكَ رَفِيقًا ﴾[2]، وكثرة جرِّه بالباء الزائدة؛ تشبيهاً بـ﴿ أَسْمِعْ بِهِمْ ﴾[3]

واثنانِ في فاعله المضمر: جوازُ عودِهِ، ومطابقتُهُ لما قبله، ففي: زيدٌ كَرُم رجلاً. يحتمل عود الضمير إلى (رجلاً) كما في (نِعْم)، وإلى (زيد) كما في فعل التعجب؛ لتَضمُّنهِ معناه، وتقول: الزيدون كَرُم رجالاً. على الاحتمال الأول، والزيدون كرُموا رجالاً. على الثاني، والكلام في غير (ساء)؛ أَمَّا هي فتلازم أحكام (بِئْسَ)؛ لأنَّها تشبهها في كونها للذم العام.

ومثل (نِعْمَ) (حَبَّ) في كونها نقلت لإنشاء المدح العام، وفي الفعلية على الأصح، والمُضيِّ، والجمودِ، وتزيد بإشعارها بأنَّ المحمود محبوبٌ للنفس؛ فلذا جُعل فاعلها (ذا)؛ ليدلَّ على الحضور في القلب. وتفارقها في:

جواز دخول (**لا**) عليها عند إرادة الذم، فيقال: لا حبَّذا زيدٌ.

وفي لزومها هيأة واحدة، فتقول: حَبَّذا زيدٌ، وحَبَّذا هند، وحَبَّذا الزيدانِ، والهندانِ، والزيدونَ، والهنداتُ؛ فلا تخرج (ذا) عن الإفراد، والتذكير، والاسم بعد (حَبَّذا) مخصوصٌ، لا تابعٌ لاسم الإشارة.

وفي أنه إذا وقع بعد (حبِّ) غيرُ (ذا) من الأسماء جاز فيه وجهان: الرفعُ بـ(حبَّ)، نحو: حبَّ زيدٌ[4]، وجره بباء زائدة، كما في فاعل (فَعُل)؛ لأنَّ (حَبَّ) عند تجردها من (ذا) تكون من بابه، نحو: حُبَّ بزيدٍ.

ثمَّ إنْ وقع بعد (حَبَّ) (ذا) وجب فتح الحاء، إنْ جعلتهما كلمةً واحدةً بالتركيب، وإلَّا جاز الوجهانِ. وإنْ وقع بعدها غير (ذا) جاز ضمُّ الحاء؛ بنقل ضمة العين إليها، وجاز فتحها؛ بحذف الضمة بلا نقل.

---

(١) ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ١١٨.

(٢) الآية ٦٩ من سورة النساء.

(٣) الآية ٣٨ من سورة مريم.

(٤) ب: حبَّه زيدٌ.

وهذا النقل والحذف جائزان في كل ما حوِّلَ إلى (فُعْل) بسكون العين؛/و ٢٠/ لقصد المدح، أَو الذم، تقول: ضُرْبَ الرجلُ زيدٌ، بسكون الراء، مع ضمِّ الضاد، أَو فتحها كما نقله محمدٌ الخضري[١] عن التوضيح[٢].

فقول الناظم:(**بها**) الضمير يعود على (**نِعْمَ**)، أَو (**بِئْسَ**)، وأفرد الضمير؛ لأنه عائدٌ على المعطوف بـ(**أو**)، وكذا قوله:(**وهو الفعلُ**). وأنَّث في الأوَّل، وذكَّر في الثاني؛ للإشارة إلى جواز الوجهين، باعتبار اللفظِ، أَو الكلمةِ. وقوله:(**وهو الفعلُ**) إشارةٌ إلى مذهب جمهور النحويين،[٣] من أنَّ (نِعْمَ)، و(بِئْسَ) فعلانِ؛ بدليل دخول تاء التأنيث الساكنة عليهما، نحو: نِعمَت المرأةُ هندٌ، وبِئْسَت المرأةُ دعدٌ.

***

(١) ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ١١٩.

(٢) ينظر: ٣/ ٢٤٨- ٢٤٩- منه، وأصل عنوانه: أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك، ويسمى أيضاً: التوضيح، شرح فيه ابن هشام الأنصاري ألفية ابن مالك، حُقِّق وطبع عدة مرات، ينظر: اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ٣٠٣، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ١/ ٢٧٤.

(٣) ينظر الهامش (١)/ ٧٠، من التحقيق.

باب: المَفْعُول الّذي لَمْ يُسَمَّ فَاعِلُه

أي: هذا باب المفعول الذي لم يُذْكَر معه فاعلُ فعله؛ حالةَ كونه نائباً عنه، ويُسَمَّى هذا المفعول أيضاً (نائب الفاعل) [1]، وإنما أضيف الفاعل للضمير الذي هو كنايةٌ عن المفعول؛ لملابسة كونه فاعلاً لفعلٍ تعلق بذلك المفعول، قال الناظم:

٦٤. وَارْفَعْ لِمَا الْفَاعِلُ مَعْهُ لَمْ يُسَمْ وَمُطْلَقَا أَوَّلُ فِعْلِهِ يُضَمْ

٦٥. وَاكْسِرْ لِمَا قَبْلَ أَخِيرٍ مَا مَضَى وَافْتَحْهُ فِي مُضَارِعٍ، كَيُرْتَضَى

أي: ارفع الاسمَ الذي لم يُذْكَر معه فاعلُ فعله، ولَمْ يُقدَّرْ؛ بأنْ جُعِل نسياً منسيًّا؛ للعلم به، نحو: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ ٱلصِّيَامُ﴾ [2].

أو للجهل به، نحو: سُرِقَ المتاعُ، إذا لمْ يُعلَم السارقُ، و: رُوِيَ عن الرسول – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم –؛ إذا لمْ يُعلَم الراوي.

أو لشرفه، نحو: قُتِلَ كافرٌ؛ إذا قتله مسلمٌ.

أو لخِسَّتهِ، نحو: قُتِلَ مسلمٌ؛ إذا قتله كافرٌ.

أو للخوف منه، نحو: أُخِذَ مالي؛ إذا أخذه ظالمٌ يُخْشى ضررُهُ.

أو للخوف عليه، نحو: قُتِلَ الأميرُ.

أو إبهامه، نحو: شُتِمَ زيدٌ، وأنتَ تَعْلَمُ الشامتَ له.

---

(١) فضَّل ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٨٧١، هذا المصطلح على مصطلح (المفعول الذي لم يُسَمَّ فاعلُه)، فهو أولى؛ لأنه أكثر اختصاراً، ولأنَّ الأخير لا يشمل غير المفعول مما ينوب، كالظرف. إذ المفعول به هو المراد عند الإطلاق؛ ولأنه يشمل المفعول الثاني في نحو: أُعْطِي زيدٌ ديناراً، وليس مراداً. وذهب إلى ذلك أيضاً الخضري في: حاشيته: ١/ ٣٧٣.

(٢) الآية ١٨٣ من سورة البقرة.

أو لاستقامة الوزن، كقول الشاعر – من الكامل –:

إنَّ التـــي سَـــلَبَتْ فـــؤادَكَ مَـــنْ لهـــا خُلِقَـت هـواكَ كمـا خُلِقْـتَ هـوى لهـا[1]

فلو قال:(خَلَقَها الله هواكَ، كما خَلَقَكَ هوى لها) ؛ لمْ يستقمْ الوزنُ.

أو لتوافق الرويِّ، نحو قول الشاعر – من الطويل –:

وَمَـــا المـــالُ والأَهْلُـــون إلا وَدائِـــعٌ وَلَا بُـــدَّ يَوْمـــاً أَنْ تُـــرَدَّ الوَدائِـــعُ[2]

فلو بنى الفعلَ للفاعل؛ لنَصَبَ (الودائع) والرويُّ مرفوعٌ.

أو لتوافق السجع، نحو: منْ طابتْ سريرتُه حُمِدَتْ سيرتُه،[3] فلو قال: حَمِدَ الناسُ سيرتَهُ؛ لاختلف/ظ ٢٠/ السجعُ.[4]

وإذا حُذِف الفاعلُ لغرضٍ من هذه الأغراض، وأُقيمَ المفعولُ به مقامَه؛ وجب رفعُه بعد أنْ كان منصوباً، ووجب تأخيره عن الفعل بعد جواز تقديمه عليه، ووجب إلحاق علامة التأنيث بالفعل إنْ كان المفعولُ مؤنثاً.

وينوب عن الفاعلِ أيضاً أربعةُ[5] أشياء: المصدرُ، والجارُ والمجرورُ، وظرفُ الزمانِ، وظرفُ المكان، والجميع يُشترَطُ فيها أنْ لا يوجدَ في الكلام مفعولٌ به، أَو يتأخرَ عنها في اللفظ،

---

(١) لعُرْوَة بن أذينة، على اختلاف في رواية الصدر، وهو في: ديوانه/ ٥٩، ونُسِب إليه في: ديوان الحماسة: ٢/ ١٣، وعزاه إليه ابن قتيبة في: عيون الأخبار: ٤/ ٣٠، إلا أنه في: الشعر والشعراء: ٢/ ٥٥٧، عزاه إلى مجنون ليلى، وهو في: ديوانه/ ١٨٤.

(٢) البيت للبيد بن ربيعة العامري، وهو في: ديوانه/ ١١١، وينظر: الشعر والشعراء: ١/ ٢٧١، خزانة الأدب: ٥/ ١١٥.

(٣) لم تنسب هذه الحكمة لأحد بعينه، ينظر: شرح قطر الندى/ ١٨٧، الحكم العطائية شرح ابن عبَّاد الرُّندي/ ١٥٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٢١، همع الهوامع: ١/ ٥٨٣، حاشية الخضري: ١/ ٣٧٣.

(٤) تنظر هذه المقاصد في: اللمحة: ١/ ٣١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٢١، ٤٢٢، همع الهوامع: ١/ ٥٨٣، حاشية الصبَّان: ٢/ ٨٧، ٨٨.

(٥) هذه الأربعة مع نيابة المفعول يكون مجموعها خمسة. فبعض النحاة يجمعها كلها، فيقول: وينوب عنه خمسة أشياء... كما في: توضيح المقاصد: ٢/ ٥٩٨، فلا تعارض ولا اختلاف، وإنما ذلك عائدٌ إلى طريقة العرض من مصنف إلى آخر.

على ما قاله الأخفش[١].

ويُشترَطُ في المصدر، والظرفين أنْ يكنَّ متصرفات، نحو: ضُرِبَ ضربٌ شديدٌ، وجُلِس جلوسٌ حسنٌ، [٢] قال – تعالى –: ﴿ فَإِذَا نُفِخَ فِي ٱلصُّورِ نَفْخَةٌ وَٰحِدَةٌ ﴾ [٣]، وسيرَ يومُ الجمعة، وجُلِسَ أمامُ الأميرِ.

وفي الجار والمجرور أنْ يكونَ تامّاً، نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَجِاْيٓءَ بِٱلنَّبِيِّـۧنَ وَٱلشُّهَدَآءِ ﴾[٤] ﴿ وَلَمَّا سُقِطَ فِيٓ أَيْدِيهِمْ ﴾[٥].

وإذا اجتمع المصدرُ، والظرفُ، والجارُ والمجرور فأَنْتَ مخيَّرٌ في إقامة ما شِئتَ من الثلاثة عن الفاعل، وهذا مذهب البصريين،[٦] واختار أبو حيان[٧] إقامةَ ظرف المكان[٨].

وإذا حذف الفاعلُ وأُنيبَ عنه ما ذُكِر وجب تغييرُ الفعلِ إلى بنيةٍ تدلُّ على النيابة؛ فيُسمَّى حينئذٍ (مبنيًّا للمفعول)، أَو (مبنيًّا للمجهولِ)، أَو (الذي لمْ يُسَمَّ فاعله)، [٩] وضُمَّ أولُهُ سواء كان

(١) ... أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي، الشهير بالأخفش الأوسط، البصري، قرأ النحو على سيبويه، وكان أسنَّ منه، له مصنَّفات منها: الأوسط، ومعاني القرآن، والمقاييس، والعروض، توفي سنة ٢١٥ هـ، وقيل ٢١٦ هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين/ ٤٠، نُزْهة الألبّاء/ ١٠٧، إنباه الرواة: ٢/ ٣٦، معجم المؤلفين: ٤/ ٢٣١. مذهب البصريين ما ذكره المصنف. ومذهب الأخفش أنّه إذا تقدّم غير المفعول به عليه جازَ نيابة كلّ واحدٍ منهما، وإذا تقدّم المفعول به على غيره تعيّنت نيابته، فيجوز عنده في القياس، وإن لم يرد به الاستعمال: ضُرِب الضربُ الشديد زيداً، وقُتِل القتلُ يوم الجمعة أخاك. ومذهب الكوفيّين أنّه يجوز نيابة غيره وهو موجود؛ تقدّم أَو تأخّر، وأيَّدهم ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٠٩، ينظر: الخصائص: ١/ ٣٩٧، التبيين عن مذاهب النحويين/ ٢١٩–٢٢٠، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٠٧، أوضح المسالك: ٢/ ١٢٨، شرح الأشموني: ١/ ٤٢٢.

(٢) فلا يقع من المصادر على نحو: معاذ الله، ولا من الظروف على نحو: إذا، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٠٧، ٦٠٨.

(٣) الآية ١٣ من سورة الحاقة.

(٤) الآية ٦٩ من سورة الزمر.

(٥) الآية ١٤٩ من سورة الأعراف.

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٥١، أسرار العربية/ ١٠١، همع الهوامع: ١/ ٥٨٨.

(٧)... محمد بن يوسف بن حيان الأندلسي، من كبار العلماء بالعربية والتفسير والحديث والتراجم واللغات، توفي سنة ٧٤٥ هـ. من مصنفاته: البحر المحيط، وتحفة الأريب، وارتشاف الضرب، وغيرها، توفي سنة ٧٤٥ هـ، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٢٨٠، غاية النهاية: ٢/ ٢٨٥، معجم المؤلفين: ١٢/ ١٣٠.

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٣٩.

(٩) وكذلك (فعل الغائب)، ينظر: المصطلح النحوي/ ١٤٣– ١٤٤.

ماضياً، أو مضارعاً، وكُسِرَ ما قبل آخره إذا كان ماضياً، وفُتِحَ إنْ كان مضارعاً، [1] نحو:﴿ وَغِيضَ ٱلْمَآءُ وَقُضِىَ ٱلْأَمْرُ ﴾ [2]، ويُرْجى رحمةُ الله، ويُخافُ عذابُه.

* * *

٦٦. وَذَاكَ أَيْضاً ظَاهِرٌ، وَمُضْمَرُ كَـ: ضُرِبَ الْعَبْدُ، وَيُخْشَى مَعْمَرُ

٦٧. وَمُضْمَرٌ فِي فَاعِلٍ قَدْ مَرَّا نَحْوُ: ضُرِبْتَ، وَهَلُمَّ جَرَّا

أي: والنائب عن الفاعل قِسْمانِ أيضاً كالفاعل: ظاهرٌ، ومضمرٌ. فالظاهر، نحو: ضُرِبَ العبدُ، ويُخْشى معمرٌ، فـ**(ضُرِبَ)** فعل ماضٍ مبني للمجهول، و**(العبدُ)** نائبُ فاعلٍ، و**(يُخْشى)** فعل مضارع مبني للمجهول، مرفوعٌ بضمة مقدرة على الألف، و**(معمرٌ)** نائبُ فاعلٍ، مرفوعٌ بضمة ظاهرة. والمضمرُ قد مرَّ في باب الفاعل[3].

وقول الناظم:**(وهلمَّ جرًّا)** أَيْ: اذْكُرْ أَنتَ أيَّها المُتعلِّم للمُضمَرَ النائب عن الفاعل، من **(ضُرِبْتُ)** ممتدّاً إلى آخر المضمر، الذي قد ذكرت سابقاً. فـ(هلمَّ)/و ٢١/ كلمة بمعنى النداء، كما يقال: تعال. قال الخليل: [4] أصله (لُمَّ)، بمعنى: اجْمَعْ.؛ لأنَّ المنادي أراد بذلك: لُمَّ نفسَك إلينا. وها للتنبيه، وحذفت الألف؛ تخفيفاً؛ لكثرة الاستعمال؛ وجعلا اسماً واحداً". وقيل: أصلها (هل أُمَّ)[5]، أَيْ: (هل) التي للزجر، و(أَمْ) بمعنى: اقْصِد، فنقلت حركة الهمزة إلى اللام وسقطت؛ وجُعِلا كلمة واحدة للنداء. وتستعمل لازمةً، نحو: هَلُمَّ إلينا، أي ائتنا، ومتعديةً، نحو:﴿ هَلُمَّ شُهَدَآءَكُمُ ﴾ [6]، أَيْ: أحضروهم.

---

(1) تنظر أحكام المبني للمجهول بتفصيل في: المفتاح في الصرف، الجرجاني/ ٥٧، شرح الرضي على الكافية: ٤/ ١٢٨– ١٣٣، همع الهوامع: ٣/ ٣١٢– ٣١٤.

(2) الآية ٤٤ من سورة هود.

(3) ينظر الصفحة/ ٦٦– ٦٧، من التحقيق.

(4) ينظر: الكتاب: ٣/ ٣٣٢.

(5) هو قول الفراء، نسبه إليه الأزهريّ في: تهذيب اللغة: ٦/ ١٦٩، وابن فارس في: الصاحبي في فقه اللغة/ ١٢٨. ومذهب أبي بكر بن الانباري في: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ٢٥٣، ونسبه ابن جني في: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٧٤، إلى البغداديين.

(6) الآية ١٥٠ من سورة الأنعام.

تنبيـه

إذا بني الفعلُ للمجهول من متعدٍ إلى مفعولين، فإنْ كان الثاني غيرَ الأول، فالأولى نيابةُ الأول؛ لكونه فاعلاً في المعنى، نحو: كُسِيَ زيدٌ ثوباً، ويجوز نيابة المفعول الثاني إنْ أُمِنَ التباسُهُ بالمفعول الأوَّل، نحو: أُلبسَ عَمْراً جبةٌ. فلو خيف الالتباس، نحو: أُعطيَ زيدٌ بشراً؛ وجبت نيابة الأول إذْ لا يُدرى لو أُقيم الثاني، هل هو آخذٌ؟ أو مأخوذٌ؟. وإنْ كان الثاني هو الأول في المعنى، فيجب نيابة الأول عند أكثر النحويين،(١) نحو: ظُنَّ زيدٌ قائماً. وإذا بُنِيَ منْ متعدٍ إلى ثلاثة مفاعيل، كـ(أعلم)، وأخواتها فيجب إقامة الأول دون غيره، فتقول: أُعْلِمَ زيدٌ بكراً منطلقاً.(٢)

خاتمة

اخْتُلِفَ في الفعل المبنيّ للمجهول؛ فقيل: إنَّه فرعٌ عن الفعل المبنيّ للفاعل، وعليه الجمهور.(٣) وقيل: إنَّه أصلٌ بنفسه، وعليه الكوفيون،(٤) والمبَرِّد،(٥) وابن الطراوة،(٦) واحتجوا

(١) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٧٢، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٢٩، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٠٨.

(٢) أشار ابن مالك في: ألفيته/ ١٧، إلى أنَّ النحاة منعوا إقامة المفعول الثاني في باب (ظنَّ) والثاني أو الثالث في باب (أعلم) لكنَّه أجازه على شرط أمن اللبس، وقال في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦١٠: "والصحيح إجازة ذلك إذا أمن اللبس ". وجوَّز هذا الأمر الجزولي في: المقدمة الجزولية/ ١٤٣، والشلوبين في: التوطئة/ ٢٥٩؛ فتقول: ظُنَّ زيداً قائمٌ، وأُعلِمَ زيداً كبشَكَ سمينٌ. وأكثر النحويين على منع الأخيرين، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٠٨، ٦٠٩، أوضح المسالك: ٢/ ١٣٠، ١٣١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٣٢، شرح الأشموني: ١/ ٤٢٢، ٤٢٣.

(٣) ينظر: اللمحة: ١/ ٤١٧، همع الهوامع: ٣/ ٣١٢، حاشية الصبَّان: ٢/، ٨٩٨٨، إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل، البكري الصديقي/ ٢٩.

(٤) ينظر قولهم في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٤٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٦٣، شرح الأشموني: ٤/ ٤٧، همع الهوامع: ٣/ ٣١٢، حاشية الصبَّان: ٢/، ٨٩٨٨، إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل/ ٢٩.

(٥) نسبه إليه الأزهريّ في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٦٣، والسيوطيّ في: همع الهوامع: ٣/ ٣١٢. وليس في المقتضب تصريحٌ بذلك.

(٦) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٤٠، توضيح المقاصد: ٣/ ١٥١٧، همع الهوامع: ٣/ ٣١٢، اتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل/ ٢٩. وهو أبو الحسين، سليمان بن محمد بن عبد الله، المالقي، كان من أعلم أهل زمانه بالأدب والنحو، من مصنفاته: الإفصاح ببعض ما جاء من الخطأ في الإيضاح، والمقدمات على كتاب سيبويه. توفي سنة ٥٢٨هـ، ينظر: الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة، ابن بسام: ٧/ ٤٠١، تحفة القادم، ابن الأبَّار/ ١٨، بغية الوعاة: ١/ ٦٠٢، معجم المؤلفين: ٤/ ٢٧٤.

لذلك بما ورد عن العرب من الأَفعال التي لَزِمَت البناء للمفعول، ولمْ يُنطَق لها بفاعل، كـ(زُهِيَ)، و(عُنِيَ) [1].

* * *

(1) فهم يرون أنَّ الفرع يسلتزم أصلاً تفرع منه، فانعدام ذلك في مثل هذه الأفعال يدلُّ على أنها ليست فرعاً؛ لأنها لو كانت كذلك لتوجّب وجود الأصل قبل فرعه، وردَّ بعضهم بأنَّ بعض جموع التكسير لم يسمع لها مفردٌ، كعبابيد وأبابيل، ولو كان الأمر على ذلك؛ لتوجب كونها أصلاً، وهو خلاف مذهب الكوفيين، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٦٣.

باب: المُبْتَدَأ وَالْخَبَر

المبتدأ أصل المرفوعات عند سيبويه[١]؛ لأنَّه مبدوءٌ به. وأَصلها عند الجمهور الفاعل [٢]؛ لأنَّ عامله لفظي وهو أقوى. وقيل: كلٌّ أصلٌ [٣].

ومذهب سيبويه،[٤] وجمهور البصريين[٥] أنَّ المبتدأ مرفوعٌ بالابتداء، وأنَّ الخبر مرفوعٌ بالمبتدأ. وذهب الكوفيون[٦] إلى أنَّهما ترافعا؛ فالمبتدأ رافعٌ للخبر، كما هو رافعٌ للمبتدأ؛ لأنَّ كلّاً منهما طالبٌ للآخر، ومحتاجٌ إليه؛ وبذلك صار عمدةً، واختار هذا المذهبَ ابنُ جنيّ[٧]، وأبو حيان،[٨] قال الناظم:

٦٨. والمُبْتَدا الْمَرْفُوعُ ذُو الإِسْمِيَّه   الْعَارِ عَنْ عوامِلٍ لَفْظِيَّه/ظ ٢١/

([١]) ينظر: الكتاب: ١/ ٢٣- ٢٤.

([٢]) ينظر: شرح المُفصَّل: ١/ ١٩٩، همع الهوامع: ١/ ٣٥٩، حاشية الخضري: ١/ ٢٠٧.

([٣]) ... وهذا ما ذهب إليه الرضي في: شرحه على الكافية: ١/ ١٨٤، وينظر: همع الهوامع: ١/ ٣٥٩.

([٤]) ينظر: الكتاب: ١/ ٨١.

(٥) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٨، أسرار العربية/ ٧٢، همع الهوامع: ١/ ٣٦٣.

(٦) ينظر: معاني القرآن: ٣/ ١٨٥، مجالس ثعلب: ١/ ٢٠، شرح القصائد السبع/ ٥٩، ٦٣، ٣١٧، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٨، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣٤، همع الهوامع: ١/ ٣٦٣.

([٧]) أبو الفتح عثمان بن جِنِّي، من أحذق العلماء بالنّحو والتّصريف؛ من مصنّفاته: الخصائص، وسرّ صناعة الإعراب، والمنصف في شرح تصريف المازنيّ، توفّي سنة ٣٩٢ هـ، ينظر: تاريخ العلماء النحويين، التنوخي/ ٢٤، نُزْهة الألبّاء/ ٢٤٤، معجم الأدباء: ٤/ ١٥٨٥، معجم المؤلفين: ٦/ ٢٥١.

نسب السيوطيّ في: همع الهوامع: ١/ ٣٦٣ هذا القول إلى ابن جني. وربما نقل الجاوي هذه النسبة عنه، والذي في كتب ابن جني خلاف ذلك، فهو يقول في: اللمع/ ٢٥: "اعلم أنَّ المبتدأ كل اسم ابتدأته وعرَّيته من العوامل اللفظية... وهو مرفوع بالابتداء". ويقول في: اللمع/ ٢٧، أيضاً: "وتقول: زيدٌ أخوه منطلق، فـ(زيد) مرفوع بالابتداء". ويقول عن رافع الخبر في: الخصائص: ٢/ ٣٨٥: "فأمّا خبر المبتدأ فلم يتقدم عندنا على رافعه؛ لأنَّ رافعه لَيْسَ المبتدأ وحده، إنَّما الرافع له المبتدأ والابتداء جميعا، فلم يتقدّم الخبر عليهما معا، وإنما تقدّم على أَحدهما وهو المبتدأ". ففي نسبة هذا القول إلى ابن جني وهمٌ والله أعلم.

([٨]) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٠٨٥. وممن اختار هذا الرضيّ في: شرح الكافية: ١/ ٢٢٧، والسيوطيّ في: همع الهوامع: ١/ ٣٦٥، وذكر ابن عقيل في: شرحه على الألفية: ١/ ٢٠١، أنَّ هذا الخلاف مما لا طائل فيه.

أي: المبتدأ هو اسمٌ[١] مرفوع، مجرد عن عاملٍ لفظيٍّ، [٢] غيرِ زائدٍ، وشبيهٍ به؛ فيدخل في المبتدأ المجرور بحرف زائد، وشبيهٍ بالزائد،[٣] كقوله – تعالى –:﴿ هَلْ مِنْ خَالِقٍ غَيْرُ اللَّهِ ﴾ [٤] وقول الشاعر:

لَعَــــلَّ اللهِ فَضَّــــــلَكُمْ عَلَيْنَــــــا[٥] – – – – – – – – – – –

فقول الناظم:**(العارِ)** بحذف الياء؛ للوزن.

وهذا معنى الابتداء اصطلاحاً، وقيل: هو كون الاسم أولا؛ ليُخبرَ عنه بثانٍ، ولو في الرتبة، وأمَّا لغةً، فهو: الافتتاح. فمن فسره بالاهتمام بالشيء، وجعلِهِ أَولاً لثانٍ؛ أراد لازم المعنى معه؛ لأنَّ الاهتمام لازمُ اللغويّ، والاصطلاحيّ.[٦]

***

(١)... أو ما في منزلة الاسم، ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٠، أوضح المسالك: ١/ ١٨٦.

(٢) ... لفظا كـ(كان، وأخواتها). أو تقديراً كرافع الاسم بعد (إذا). وهذا مذهب أهل البصرة، ينظر: أسرار العربية/ ٧٢.

(٣) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ٥٨، اللمع/ ٢٥، المصطلح النحوي/ ١٠٥، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار دراسة ومعجم، زاهدة العبيدي/ ٢٧٢.

(٤) الآية ٣ من سورة فاطر.

(٥) صدر بيت لمجهول. وهو من شواهد ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٨٣، والمراديّ في: الجنى الداني/ ٥٨٤، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٣/ ٧، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٣/ ٥، وينظر: خزانة الأدب: ١٠/ ٤٢٣، معجم شواهد العربية: ١/ ٣٥٢، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٩٨، رقم ٢٤٦٨، وعجزه:... بِشِيءٍ أَنَّ أُمَّكُمُ شَرِيمُ، والجرُّ بـ(لعل) لغةٌ في بني عقيل، ينظر: المقتضب في لهجات العرب، محمد كريم / ١٥٦، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٢٠٩.

(٦) ينظر: حاشية الصبَّان: ١/ ٢٨٣، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٧، وعبارة الشارح بنصها عند الخضري في: حاشيته: ١/ ٢١٣.

٦٩. وَالْخَبَـــرُ الْمَرْفُـــوعُ الِاسْـــمُ الْمُسْـــنَدُ لِلْمبتـــــدا، كَنَحْـــــو: زَيْـــــدٌ سَـــــيِّدُ

٧٠. وَالْقَائِمَـــانِ ابْنَـــانِ، وَاكْسِـــرْ نُونَـــا بِعَكْـــــسِ: وَالزَّيْـــــــدُونَ قائمونَـــــا

الخبر هو: الاسم[١] المرفوع لفظاً، أو تقديراً، المسندُ إلى المبتدأ، المُحصِّلُ لفائدةٍ تامَّةٍ؛ فيدخل في الخبر، نحو: بقرةٌ تكلَّمتْ، فـ(بقرةٌ) مبتدأ، وجملةُ (تَكَلَّمَتْ) خبره؛ لأنَّ القصد الحكم على البقرة بالكلام، والإخبار عنها بذلك، ومسوغُ الابتداء كونُ الخبر من خوارق العادة، ولو جعلت صفةً؛ لكان المعنى تخصيص البقرة بكونها تكَلَّمت، فلا تتم الفائدة؛ لأنَّه بمنزلة أن يقال: البقرةُ المتكلمة؛ فلم يتمَّ الحكمُ، ولم تحصل فائدةٌ. [٢]

ثمَّ الخبر قِسْمانِ:

- ما يفيد بنفسه، بأنْ تتمَّ الفائدة به من غير احتياج إلى ضمِّ شيء إليه، وذلك كما مثَّل الناظمُ.
- وما لا يفيد إلا بانضمام شيءٍ إليه، كقولك: الرمانُ حلوٌ حامضٌ، فلا يصحُّ أنْ يخبر بأَحدهما على انفراده؛ إذْ هو في العيان مزٌّ[٣]؛ فلذلك لا يجوز العطف؛ لأنَّ الخبر في ذلك متعددٌ في اللفظ دون المعنى، بخلاف إذا ما تعددت فيهما معاً، فيجوز العطفُ، وتركُهُ، نحو: زيدٌ كاتب شاعرٌ، وكخبر اسم الشرط، نحو:﴿مَن يَعۡمَلۡ سُوٓءٗا يُجۡزَ بِهِۦ﴾[٤]، بناءً على أنَّ فعل الشرط هو الخبر، وهو الراجحُ، [٥] والفائدة لا تحصل إلا بانضمام جواب الشرط إليه.

---

(١)... أو ما يقوم مقام الخبر كالجملة الاسمية، نحو: زيد أبوه قائم، ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٦٢، توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٤، شرح الأشموني: ١/ ١٨٣.

(٢) ينظر: مغني اللبيب/ ٦١٣؛ فقد تكلم ابن هشام عن هذا ومثل بالجملة نفسها؛ وينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٧٠، همع الهوامع: ١/ ٣٨٢، حاشية الخضري: ١/ ٢٣٣، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ٢٠١.

(٣) قال الخليل في: العين: ٧/ ٣٥٥:" المُزُّ من الرُّمّان: ما كان طَعْمُه بين حُمُوضةٍ وحلاوة ".

(٤) الآية ١٢٣ من سورة النساء.

(٥) وهو مذهب العكبريّ في: اللباب: ٢/ ٦٠، ٦١، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٦٠٨، وتابعهما الصبان في: حاشيته: ١/ ١٥٠، واحتجوا بأنَّ (مَنْ) اسمٌ تام، وفعل الشرط فيه ضمير يعود عليه لا محالة، ولا يلزم في الجواب أن يكون فيه ضميره، وهذا حكم الخبر، وأمَّا توقف الفائدة على انضمام جملة الشرط فإنما هو من حيث التعليق، لا من حيث الخبرية، وذهب الفارسي في: الإيضاح/ ٩٥، وابن يعيش في: شرح المفصل: ٤/ ٢٦٩: إلى أنَّ الخبر مجموع فعل الشرط مع جوابه. وحجتهم أنَّ الكلام لا يتم إلا بالجواب؛ فكان داخلا في الخبر.

ومثَّل الناظم بثلاثة أمثلة: فالأول للمفرد المذكَّر، والثاني للمثنى المذكَّر، والثالث لجمع المذكَّر السالم، وفُهم من ذلك وجوبُ مطابقة الخبر للمبتدأ في الإفراد، والتثنية، والجمع، لكن قد يُعاقب الإفرادُ التثنيةَ في كلِّ اثنين لا يُغني أَحدهما عن الآخر، إِذْ يجوز الإخبار عن كل اثنينِ لا يَسْتَغْني أَحدهما عن الآخر بالمثنى، وبالمفرد سواء كانا جزأيْنِ، أَو غيرَ جزأيْنِ،/و ٢٢/ وسواء أُضيفا أم لا، (١) وذلك كالعينين، والأُذنينِ، والحاجبينِ، والجفنين، والنعلينِ، نحو قوله – صَلَّى الله عَلَيْهِ وسَلَّم –:((الْعَيْنَانِ وِكَاءُ السَّهِ)) (٢).

وقوله:**(واكسر نونا)** إلى آخره، أَيْ: إنَّ نون المثنى تكسر لدفع التقاء الساكنينِ؛ فإنَّ أَصلها السكونُ، والألف لا يمكن تحريكُها. ونون الجمع تفتح؛ لأجل الخفة؛ لأنَّ الجمع ثقيل.

* * *

قال الناظم:

٧١. **والمبتـدا قِسْـمَانِ: ظَـاهِرٌ، ومَـرّ** **وَمُضْـمَرٌ مُنْحَصِـرٌ فِـي اثْنَـيْ عَشَـر**

٧٢. **أَنَـا، وَنَحْـنُ، أَنْـتَ، أَنْـتِ، أَنْتُمَـا** **أَنْـتُنَّ، أَنْـتُمْ، وَهْـوَ، وَهْـيَ، وَهُمَـا**

٧٣. **وَهُـمْ، وَهُـنَّ، نَحْـو: آنْ قَـائِمُ** **وَنَحْـنُ قَـائِمُونَ، وَهْـوَ نَـائِمُ**

المبتدأ قِسْمانِ: ظاهرٌ، ومضمر: فالظاهر قِسْمانِ: قسمٌ له خبر، وقسمٌ لا خبر له، فالذي له خبر قد مرَّ ذكرُه.

والذي لا خبر له قِسْمانِ: قياسيّ، وسماعيّ:

فالقياسي: كلُّ وصْفٍ اعتمد على استفهام، أَو نفيٍ فله مرفوعٌ أَغنى عن الخبر، اكتفاءً به؛ لشدَّة شبهه بالفعل، نحو: أَمضروبٌ الزيدانِ ؟ و: أَسارٍ هذانِ ؟ وما قائمٌ أَنتما، وما طاهرٌ قلبُهُ، وهَلْ أَحْسَنُ في عين زيد الكحلُ منه في عين غيره ؟ فـ(طاهرٌ): مبتدأ، وهو صفةٌ مشبهةٌ، وهي: ما

---

(١) وقد أورد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ١٦٥، شاهداً على ذلك، وهو قول رؤبة في: ملحق ديوانه/ ١٦٩– من مشطور الرجز –: كأَنَّ وَريداه رِشاءُ خُلْبِ.

(٢) مسند أحمد: ٢٨/ ٩٢، رقم ١٦٨٧٩، سنن أبي داود: ١/ ٨١، رقم ٢٠٣، سنن ابن ماجه: ١/ ١٦١، رقم ٤٧٧. وروايته في مسند أحمد بتمامه:((إِنَّ الْعَيْنَيْنِ وِكَاءُ السَّهِ، فَإِذَا نَامَتِ الْعَيْنَانِ اسْتُطْلِقَ الْوِكَاءُ)).

دلَّ على المعنى الحاضر دون الماضي والمستقبل[١]. و(قلبُهُ): فاعلٌ، أغنى عن الخبر. و(أحسَنُ): مبتدأ، وهو أَفْعل تفضيل، و(الكحلُ): فاعلُهُ، أغنى عن الخبر، و(منه): متعلق بـ(أحْسَن)، والضمير عائدٌ على (الكحل)، و(في عين): الأَول حالٌ من (الكحل)، مقدمٌ عليه، و(في عين) الثاني: حالٌ من الهاء في (منه).

والسماعي نحو قولهم: أَقَلُّ رجل يقول ذلك.[٢] فـ(أَقَلُّ): مبتدأ، لا خبر له، ولا مرفوع يغني عن الخبر، وجملةُ (يقول): صفةٌ للنكرة، أغنتْ عن الخبر في الإفادة؛ لأنَّ افتقارَ النكرة إلى الصفة أشدُّ من افتقارها إلى الخبر، لكن أجاز بعضهم جعلَ الجملة خبراً، وقيل: إنَّ (أَقَلّ): فعلٌ في المعنى لا مبتدأ؛ لأنَّه بمعنى: قلَّ رجلٌ يقول ذلك، أَيْ: صَغُر، وحَقُر؛ فلذلك لم يخبر عنه؛[٣] ولأنَّ المطابقة للمضاف إليه تدلُّ على الوصفية، نحو: أقَلَّ رجلين يقولان ذلك، وأقَلُّ رجالٍ يقولونَ ذلك،[٤] قال محمدٌ الأمير[٥]: "وإنما لم يُخبرْ عن هذا المثال؛ نظراً لمعنى المبتدأ؛ لأنَّ قولك: أَقَلُّ رجلين يقولانِ ذلك، معناه: مصدوقُ الأقلّ فيه رجلان هما أحقرُ أفرادِ مطلقِ رجليْنِ، وَقِس".

والمضمر اثنا عشر، وهي تنقسم إلى ثلاثة أقسام: ما يختصُّ بالمتكلم،/ظ ٢٢/ وهو اثنان: أنا، ونحنُ، فالضمير (أن) والألف زائدة؛ لبيان الحركة،[٦] و(نحن) جميع حروفها[٧].

---

(١) الصفة المشبهة: ما اشتق من فعل لازم لمن قام به الفعل على معنى الثبوت، نحو كريم وحسن، ينظر: التعريفات/ ١٣٣، التوقيف على مهمات التعاريف/ ٢١٧. وذكر الرضي في: شرح الكافية: ٣/ ٤٣١– ٤٣٢، والتهانوي في: كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: ٢/ ١٠٧٨: أنَّ الثبوت في الصفة المشبهة لَيْسَ مستمرَّاً في جميع الأزمنة، كما أنَّه لَيْسَ مخصوصاً بزمن حتى يقوم دليل على تخصيصه به.

(٢) هذه الجملة من جمل النحاة التعليمية، ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١٤، الأصول في النحو: ٢/ ١٦٨، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٣١، حاشية الصبَّان: ١/ ٢٧٨، حاشية الخضري: ١/ ٢٠٨.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٩٤، حاشية الخضري: ١/ ٢٠٨.

(٤) ثمَّة مذهبان في ذلك: الأول يرى أنَّ جملة (يقول...) خبرٌ، وهو مذهب السيرافي في: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٥٤، وابن الضائع في: شرح الجمل: ١/ ٩٦٤.

والثاني: أنَّ الخبر محذوفٌ، وهو محمولٌ على وجهين:

الوجه الأول: أنَّه محذوفٌ كما حذف الخبر بعد (لولا)، ذكره أبو علي الفارسي في: كتاب الشعر/ ٩٠.

والوجه الثاني: أنْ يكون المبتدأ استغنى عن الخبر بالصفة. وإليه ذهب الفارسي في: كتاب الشعر/ ٩١.، وابن جني في: الخصائص: ٢/ ١٢٦، والرضي في: شرح الكافية: ٢/ ٩٤.

(٥) حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– و/ ١٦.

(٦) هذا مذهب البصريين، وأَمَّا الكوفيون فيرون أنَّ الضمير مجموع اللفظ، وتابعهم ابن مالك في: شرح التسهيل: ١/ ١٣٧، ينظر: الكتاب: ٤/ ١٦٤، إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٤٠٩، ٤١١، علل النحو/ ٤١١، شرح المفصل: ٢/ ٣٠٤– ٣٠٥، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١٧، توضيح المقاصد: ١/ ٣٦٥، همع الهوامع: ١/ ٢٣٦.

وذهب ابن القيم في: بدائع الفوائد: ١/ ١٨٥، إلى أنَّ الضمير الهمزة فقط؛ بناءً على استنتاجاتٍ صوتية.

(٧) أيْ: جميع حروفها ضمير.

وما يختصُّ بالمخاطب، وهو خمسة: (أنْت)، وفرعه، فالضمير عند البصريين[١] (أن) وحدها، والتاء زائدة، لاحقة لها؛ لتبيين المراد؛ فتكون مركبةً من اسمٍ <جامدٍ>[٢] وحرف. وعند الفراء[٣] والكوفيين[٤] الضمير هو جميع الحروف؛ فالتاء من نفس الكلمة، بدلٌ عن الألف الثانية في (أنا)؛ فلا تكون مركبة. وقال بعضهم[٥]: الضمير هو التاء فقط.

ويختصُّ بالغائب وهو خمسة: (هو) وفرعه، فالضمير عند جمهور البصريينَ[٦] الهاء، وما بعدها معا. وذهب الكوفيون[٧] إلى الهاء وحدها هي الضمير، وما بعدها حرف يبين حاله. وقيلَ: الواو والياء من (هو) و(هي)؛ للإشباع، لا من الضمير.[٨] وعلى القول الأول يجوز فيها إسكانُ الواو والياء، وتشديدُهما.

وقول الناظم:**(وَهْوَ، وهْيَ)** بسكون الهاء؛ للوزن. وقوله:**(آن قائم)** – بمدِّ الهمزة، وحذف الألف بعد النون –؛ للوزن، وهو لغة قضاعة.[٩] وقد تُسكَّنُ النون في الوصل، وقد تبدل الهمزة هاءً؛ فتحصل لـ**(أنا)** أربع لغات: [١٠]

- (أنا) بهمزة مقصورة، فنونٍ بعد مفتوحة، فألفٍ في الوقف؛ لبيان الفتحة؛ لأنه لولا

الألف لسقطت الفتحة؛ للوقف، فيحصل الالتباس بـ(أنْ) الحرفية؛ فتثبتُ الألف في اللفظ حالة الوقف.

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١٧، شرح المفصل: ٢/ ٣٠٨، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤ .

(٢) <...> ساقط من ب.

(٣) ينظر قوله في: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١٨، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٧، الجنى الداني/ ٥٨، توضيح المقاصد: ١/ ٣٦٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤، حاشية الصبان: ١/ ١٧٠ .

(٤) ينظر قولهم في: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١٨، شرح المفصل: ٢/ ٣٠٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤.

(٥) هو ابن كيسان؛ ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١٨، الجنى الداني/ ٥٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤، همع الهوامع: ١/ ٢٣٧، حاشية الصبان: ١/ ١٧٠، وردَّ أبو حيّان في: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٧، مذهبه هذا بشدة.

(٦) ينظر: ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤، همع الهوامع: ١/ ٢٣٩ .

(٧) ينظر قولهم في: اللباب: ١/ ٤٨٨– ٤٨٩، شرح المفصل: ٢/ ٣٠٨– ٣٠٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٢٨، حاشية الصبان: ١/ ١٧٠، وتابعهم السيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٢٣٩– ٢٤٠ .

(٨)... للكوفيين أيضاً بناءً على أنَّ الضمير الهاء وحدها، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤١٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤.

(٩) ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٢، تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٠٨، الحجة في القراءات السبع، ابن خالويه/ ١٠٠، ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٢٤، ٩٢٧، توضيح المقاصد: ١/ ٣٦٥، شرح الأشموني: ١/ ٩١، تاج العروس: ١٧/ ٤٨١– ٤٩٢، معجم الفصيح من اللغات العربية/ ٧٠.

(١٠) ... وبقيت لغة أخرى، وهي: إثبات الألف وصلاً ووقفاً، وهي لغة تميم، ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٤٠٨، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣١– ٣٢، ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٢٤، ٩٢٧، تاج العروس: ١٧/ ٤٨١– ٤٩٢، حاشية الصبَّان: ١/ ١٧٠، لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة، غالب المطلبي/ ١٦٤، معجم الفصيح من اللغات العربية/ ٧٠، اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية، صالحة آل غنيم/ ٣٥١، اللهجات العربية في التراث، أحمد الجندي: ٢/ ٥٠٣، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٢٧– ٢٨.

- و(هَنَا) بإبدال الهمزة هاءً.
- و(آن) بمدِّ الألف الأولى، وحذف الألف الثانية، وهي لغة قضاعة؛ فإنهم يقولون:

آن بزِنة (بان).

- و(أنْ) بتسكين النون في الوصل، كما أفاده القليوبي.

وقوله:**(وهو نائم)** جمعه: نُوَّم، ونُيَّم، ونِيام[1].

***

قال الناظم:

٧٤.	**وَخَبَــرٌ قِسْــمَانِ: مُفْــرَدٌ وَهُــو**	**مَــا لَــيْسَ جملــةً، وَلَا مَــا يُشْــبِهُ**
٧٥.	**كَمَــا ذَكَرْنَــا، وَسِــوَاهُ أَرْبَعَــه**	**الْجَــارُ وَالْمَجْــرُورُ، وَالظَّــرْفُ مَعَــه**
٧٦.	**وَالْفِعْــلُ مَــعْ فَاعِلِــهِ، والمبتــدا**	**مَــعْ خَبَــرٍ، كَــ: الْعَبْــدُ فِــي دَارِ النِّــدا**
٧٧.	**وَالْعَبْــدُ عِنْــدكُمْ، وَلَكِــنْ حُقِّقَــا**	**بِأَنَّــه الَّــذِي بِــذَيْنِ اعْتَلَقَــا**
٧٨.	**وَنَحْــو: زَيْــدٌ قَــامَ بــوهُ جَانِبَــه**	**والشَّــيخُ جَارِيَتُــهُ مُجَانِبَــه**

أي: والخبر قِسْمانِ: مفردٌ ، وهو الأصل، وهو في هذا الباب لفظٌ، وليس جملةً، ولا شبيهها، ولو مثنى، أو مجموعا. وغير مفرد.

---

(1) ينظر: الصحاح: ٥/ ٢٠٤٦.

فالمفردُ قِسْمانِ:

- مشتَقٌّ: وهو ما/و ٢٣/ يتحمل ضميراً من حيث كونهِ <مُشْتَقاً>[١].
- وجامدٌ: وهو ما لا يتحمله إلا إذا كان مؤولاً بالمشتق.

ثم المشتق ضربان:

ما رفع ضميراً مستتراً، وهو ما تقدَّم في تمثيل المصنف، فإنَّ الضمير المرفوع بالوصف لا يجوز أنْ يكونَ بارزاً متصلاً؛ بل يتعيَّنُ أَنْ يكونَ مستتراً أَو منفصلاً، فألف (قائمان)، وواو (قائمون) ليستا بضميرينِ، بل حرفا تثنيةٍ، وجمعٍ، وعلامتا إعرابٍ[٢].

وما لا ضمير فيه، وهو: إمَّا أنْ يكون رافعا لظاهر حقيقة، نحو: زيدٌ قائمٌ أَبوهُ، أَو حكماً، نحو: زيدٌ ممرورٌ به.

والجامد ضربان:

- ما يُؤَوَّل بالمشتق، وما لَيْسَ كذلك: فالمؤولُ بالمشتق نحو: زيدٌ أسدٌ، أَيْ: شجاعٌ، وعمرٌو تميميٌ، أَيْ: منتسبٌ إلى تميم، وبكرٌ ذو مالٍ، أَيْ: صاحب مالٍ.
- والذي لا يُؤَوَّل، نحو: هذا عبد الله، وزيدٌ أخوك، والزيدان أَخَواك، والعَمرونَ إخوانُكَ، والهنداتُ أَخَواتُكَ.

وغير المفرد قِسْمانِ: جملةٌ، وما أشبهها:

- فالجملة ضربان: فعلية، واسمية، نحو: زيدٌ قام أبوه، وعمرٌو قامت أمُّه، وزيدٌ أصلُه طيبٌ، وعمرٌو ولدُه خبيثٌ، ومن ذلك: زيدٌ أبوه غلامُه منطلقٌ، ففيه ثلاثة[٣] مبتدآت، و(منطلقٌ) خبر الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول، ومنه قوله – تعالى –:﴿ لَّٰكِنَّا۠ هُوَ ٱللَّهُ رَبِّي ﴾[٤] والتقدير: لكن أنا هو الله ربي. فحذفت همزة (أنا) تخفيفاً، وأُدْغِمَت النونانِ؛ للتماثل، فـ(لكنْ): حرف عطف، واستدراك، و(أنا): ضميرٌ متصلٌ، مبتدأٌ أولٌ، و(هو): مبتدأٌ ثانٍ، و(الله) مبتدأٌ ثالثٌ، و(ربي): خبرُ الثالث، والثالث وخبره خبر الثاني، والثاني وخبره خبر الأول[٥].

---

(١) <...> ساقط من ب.

(٢) الكتاب: ١/ ١٧، الأصول في النحو: ١/ ٦٤، سر صناعة الإعراب: ٢/ ٣٤٤، نتائج الفكر في النحو/ ٣٢٢ .

(٣) الأصلان: ثلاث، والصواب ما أثبتناه.

(٤) الآية ٣٨ من سورة الكهف.

(٥) ينظر: مغني اللبيب/ ٤٩٧، همع الهوامع: ١/ ٥٧.

والذي أشبه ضربان أيضا:

- الجار والمجرور التام، وهو: ما يُفهَم معناه بمجرد ذكره، نحو: عمرٌو على السطح، و(**الْعَبدُ في دارِ النّدا**) [1]، وهو: محل اجتماع الناس وُمتحدَّثِهِم.
- والظرف التام، نحو: زيدٌ فوق الشجرة، وعمرٌو تحتها.

وَخَرَج بالتام الناقص، وهو: ما لا يُفْهَم معناه إلا بِذِكر المتعلَّق؛ فلا يقال: زيدٌ بكَ، وفيكَ، وعندكَ، ولا بدَّ من ذكر المتعلق، بأنْ يقال: زيدٌ واثقٌ بكَ، وراغبٌ فيكَ، ومعرضٌ عنكَ[2].

ووجهُ الشبهِ بالجملة وقوع كلٍّ من الجار والمجرور، والظرف خبراً، وصلةً، وحالاً وما أشبه ذلك مما يستقرُّ للجمل، فإنْ تعلَّقا بفعل كانا شبيهين <بالجملةِ>[3]/ظ ٢٣/ الفعلية، وإنْ تعلَّقا بغيره كانا شبيهين بالجملة الاسمية.

ومذهب جمهور البصريين[4]: أنَّ الخبرَ مُتَعَلَّقُ الجار والمجرور والظرفِ، المحذوفُ، وهو الصحيح. وقيلَ: إنَّ الخبرَ هما وحدهما، وإنَّ المتعلق صار نسيا منسيا. [5] وقيل[6]: إنَّ المجموع هو الخبر؛ لأنَّ الجميع هو المقصود، ولكنهم حذفوا بعضَه،[7] وسمَّوا الباقي باسمه مجازاً، واختار هذا الرضيُّ[8].

ولا بدَّ من كلٍّ من المتعلّق والظرف عند جميع النحاة؛ إلا أنَّ الأول نَظَر إلى أنَّ العامل أولى بالاعتبار. والثاني إلى الملفوظ به، وهو معمول لعامل؛ فلا بدَّ من اعتباره. والثالث إلى توقف الفائدة على كلٍّ.[9] وكذا الخلاف في الحال، والصفة، والصلة، وهذا الخلاف في المتعلق العام، أمَّا الخاص فهو الخبر أو الحال مثلاً اتفاقاً، سواء ذُكِر، أو حذِفَ.

---

(1) النّدا: من قصر الممدود، وأصل لامه واوٌ؛ لقولهم: نَدَوْتُ القوم، إذا جَلَست مَعَهم فِي النادي، وهو مَجْلِسُهم الَّذِي يُنادي فِيهِ بَعضهم بَعْضاً، ومنه: النَّدِيُّ، والنَّدْوَةُ، والنَّادِي، والْمُنْتَدَى، ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٥٠٥، مقاييس اللغة: ٥/ ٤١٢، اللباب: ١/ ٣٢٨..

(2) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٠٢، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٦، ومثَّل السيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٣٧٥، بالجمل نفسها.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٠٨، الأصول في النحو: ١/ ٢١٦، علل النحو/ ٢٤٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩٨، المُفصَّل/ ٤٤، اللمحة: ١/ ٣٠٣، شرح قطر الندى/ ١٢٠، أوضح المسالك: ١/ ١٩٩.

(5) ذكر ابن يعيش في: شرح المُفصَّل: ١/ ٢٣٢، أنَّ الخبر المحذوف: (استقر) أو (مستقر) صار أصلاً مرفوضاً، لا يجوز إظهارُه البتَّة.

(6) ينظر: همع الهوامع: ١/ ٣٧٦، حاشية الخضري: ١/ ٢٢٢.

(٧) ب: بعضها، والصواب ما أثبتناه.

(٨) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٤٣، ٢٦١، وهو: محمد بن الحسن الرضي الأستراباذي، عالم بالنحو والصرف، من مصنفاته: الوافية في شرح الكافية، و شرح مقدمة ابن الحاجب المسماة بالشافية، في علم الصرف. توفي ٦٨٦ هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٦٧، شذرات الذهب: ٥/ ٣٩٤، الأعلام: ٦/ ٨٦، معجم المؤلفين: ٩/ ١٨٣.

(9) هذا التعليل مذكور في: حاشية الصبَّان: ١/ ٢٩٣، حاشية الخضري: ١/ ٢٢٢.

ثُمَّ إنَّ الراجح عند البصريين[١] أنْ يُفَسِّر المحذوفَ (كائنٌ)، أَو (مستقرٌّ)، أَو (حاصلٌ) أو (ثابتٌ) أَو ما يليق بالمقام؛ لأنَّ كلَّ مقام له مقالٌ، فإنَّ المحذوفَ هو الخبرُ، والأصل فيه أنْ يكونَ اسما مفرداً. وعند الزمخشريِّ، [٢] والفارسيّ،[٣] والأَخفش[٤] يُقدَّر بـ(كان) التامة، أو (استَقَرَّ)، أو (حصلَ) أو (ثَبتَ)؛ لأنَّ المحذوف يعمل النصب في لفظ الظرف، وفي محل المجرور، والأصل في العامل أنْ يكون فعلاً،[٥] فكلُّ فريقٍ استند إلى أصل صحيح[٦].

وقول الناظم:**(بُوهُ)** بحذف الهمزة؛ للوزن، وهي لغةٌ.[٧] وقوله:**(جانبه)** أَيْ: جنبه. قوله:**(جاريته)** هي الفتاة الصغيرة، ويطلق على الأنثى التي يصح بيعُها، وابتياعُها وإنْ كانت عجوزا، كما قال علي النبتيتي.[٨] وقوله:**(مجانبه)** أَيْ: بعيدةٌ، وذاهبةٌ.

***

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٦، همع الهوامع: ٣/ ١١٧.

(٢) ينظر: المُفصَّل/ ٤٤، وهو: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر إمامٌ في اللّغة، والنّحو، والأدب؛ من مصنّفاته: الكشّاف، والفائق، والأنموذج، وأَساسُ البلاغةِ، وغيرها. توفّي سنة ٥٣٨هـ، ينظر: إنباه الرواة: ٣/ ٢٦٥، وفيات الأعيان: ٥/ ١٦٨، سير أعلام النبلاء: ١٥/ ١٧، معجم المؤلفين: ١٢/ ١٨٦.

(٣) ينظر: المسائل الشيرازيات: ١/ ٣٤٠- ٣٤١.

(٤) ينظر قوله في: علل النحو/ ٢٦٦، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٥٠، شرح قطر الندى/ ١٢٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٦.

(٥) وهذا القول أيضاً منسوب إلى البصريين، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٩٧.

(٦) الكلام تقريبٌ بنصِّه في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٠٦، ويرى ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٥٨٥، أنَّ التقدير يختلف بحسب المعنى المراد من الجملة، فيقول: " وأَمَّا... نحو: زيد في الدار. فيقدّر كونا مطلقا، وهو (كائن)، أَو (مستقر)، أَو مضارعهما إن أريد الحال أَو الاستقبال، نحو: الصوم اليوم، أَو في اليوم، والجزاء غدا، أَو في الغد. ويقدر (كان)، أَو (استقر) أَو وصفهما إن أريد المضي، هذا هو الصواب".

(٧) حكى هذا الحذف للهمزة غير واحد، ولم يشيروا إلى أنه لغة، بل عللوه بأنَّه حَذْف تخفيفٍ وذلك إذا سبقت الهمزة بساكن، فتحذف وتنتقل الحركة إلى الساكن السابق لها، نحو: منَ بوك، ومنُ مُك، ينظر: الكتاب: ٣/ ٥٤٥، الأصول في النحو: ٢/ ٤٠٠، المنصف، ابن جني/ ٣٢٧، المُفصَّل/ ٤٩٠.

(٨) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٤٧٥.

بابُ: الْعَوامِلِ الدّاخِلَةَ عَلَى المُبْتَدَأ وَالْخَبَرِ

أي: هذا بابٌ في بيان العوامل المسماة بـ(النواسخ)[1] الداخلة على المبتدأ والخبر غالباً، ومن غير الغالب، نحو: صَيَّرْتُ المعدومَ موجوداً، وجَعَلْتُ الجاهلَ عالماً، والمحتاجَ غنَيَّاً.

وهذه العوامل ثلاثة أقسام كما قال الناظم:

٧٩. ذَوَاتُ نَسْــــــخٍ، كَـــــانَ، إِنَّ، ثُمَّــــــا ... ظَـــــنَّ، وَمَـــــا، وَاخَـــــى لِكَـــــلٍّ، أَمَّـــــا

٨٠. كَـــانَ وَمَـــا وَاخَـــى لَهَـــا فَـــلَا تَـــذَر ... تَرْفَـــعُ الِاسْـــمَ، ثُـــمَّ تَنْصِـــبُ الْخَبَـــر

٨١. أَصْــبَحَ أَمْسَــى بَــاتَ أَضْــحَى لَــيْسَ ظَــلّ ... صَــارَ وَمَــازَالَ وَمَــا انْفَــكَّ الْبَطَــل/و ٢٤/

٨٢. مَـــا دَامَ، مَـــا فَتِـــئَ، ثُـــمَّ مَـــا بَـــرِح ... وَغَيْـــرُ مَاضِـــي (لَـــيْسَ) (دَامَ) لَـــمْ يَصِـــح

٨٣. كَـــ: كَـــانَ زَيْـــدٌ قَائِمـــاً، وَأَصْـــبَحَا ... مُنْشَـــرِحاً، وَلَـــيْسَ عَمْـــروٌ فَرِحَـــا

أي: النواسخ الداخلة على المبتدأ والخبر ثلاثة أقسام: (كان) وأشباهها، و(إنَّ) ونظائرها، و(ظَنَنْتُ) وأمثالها في العمل.

فأَمَّا (كان) وما أشبهها فإنَّها ترفع المبتدأ رفعا غيرَ رفع الابتداء، عند البصريين،[2] وهو الصحيح، [3] وتنصب خبره؛ تشبيها له بالمفعول به عند الجمهور، [4] ويُسَمَّى المرفوع بها اسماً لها، والمنصوبُ بها خبراً لها، وهذه الأَفعال قِسْمانِ:

([1]) النواسخ: جمع ناسخ، وهو في اللغة من النسخ، بمعنى: الإزالة، يقال: نسخت الشمس الظل إذا أزالته. وفي الاصطلاح: ما يرفع حكم المبتدأ والخبر، وهو ثلاثة أنواع، ينظر: الصحاح: ١/ ٤٣٣، شرح قطر الندى/ ١٢٧.

([2]) ومذهب الكوفيين أنَّ الاسم الأول باقٍ على رفعه الأول، ولا عملَ لـ(كان) وأخواتها فيه، ينظر: الكتاب: ٢/ ١٣١، معاني القران: ١/ ٥١، الأصول في النحو: ١/ ٢٣٠، الإيضاح/ ١١٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٩، ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٤٦، توضيح المقاصد: ١/ ٤٩٢، الجنى الداني/ ٣٩٣، شرح الأشموني: ١/ ٢١٩، همع الهوامع: ١/ ٤٠٨، حاشية الصبَّان: ١/ ٣٣١.

([3])... لاتصال الضمير بها، وهو لا يتصل إلا بعامله استقراءً؛ ولأنها لو لم تعمل إلا في الخبر كما عند الكوفيين لكانت ناصبة غير رافعة، ولم يعهد فعلٌ كذلك، ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٢٥٦.

([4]) ينظر: أسرار العربية/ ١١٦.

- منها ما يعمل هذا العمل بلا شرط، وهي ثمانية: كانَ، وأصبحَ، وأمسى، وبات، وأضحى، وليس، وظلَّ، وصارَ.
- ومنها ما لا يعمل هذا العمل إلا بشرط، وهو قِسْمانِ:

ما يشترط في عمله أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية، وهو (دام) وسُمِّيتْ بذلك؛ لتقديرها بالمصدر، مع نيابتها عن الظرف، وهو: المدَّة، وهما شرطانِ لصحة العمل؛ لأنَّ (دام) لتوقيت أمرٍ <بمدة ثبوت الخبر للاسم، لا لوجوبه؛ بدليل عدم عملها في ﴿مَادَامَتِ ٱلسَّمَٰوَٰتُ وَٱلْأَرْضُ﴾[١]> [٢]، مع استيفائها الشرطين، بل هي تامة[٣].

وما يشترط في عمله أنْ يسبقه نفيٌ، أو نهيٌ، أو دعاء وهو أربعة: (زال)، و(برح)، و(فتئ)، و(انْفَكَّ)؛ لأنَّ القصدَ بالجملة الإثبات، وهذه الأَفعال معناها نفيٌ، فإذا نُفيتْ انقلبت إثباتاً، ولا يُحذف النافي معها قياساً، إلا بعد القسم مع المضارع، وكون النافي (لا)، قال الدنوشريّ[٤] –من بحر الطويل –:

وَيُحْذَفُ نَافٍ مَعْ شُرُوطٍ ثَلاثَةٍ ... إذا كَانَ (لا) قَبلَ المُضارِعِ في قَسَمْ[٥]

ومثال ما اجتمع فيه هذه الشروط قولُه – تعالى –:﴿ تَٱللَّهِ تَفْتَؤُاْ تَذْكُرُ يُوسُفَ ﴾[٦]؛ ولأنَّ المطلوب بالنهي، والدعاء نزع الفعل، وهو نفي.

ثمَّ اعلم أنَّ معنى (كان) الثبوت فيما مضى، والأصل في كلِّ ثابتٍ أن لا ينعدمَ، فالأصل في (كان) الاستمرار، لكنَّ الغالب المتبادر إلى الفهم الانقطاع كذا أفاده محمد الأمير[٧]

---

(١) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(٢) <...> ساقط من ب.

(٣) ودام هنا تامة بمعنى: بقي، والمعنى: ما بقيت السماوات والأرض، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٨٥– ٣٨٦، أوضح المسالك: ١/ ٢٤٧، اللباب في علوم الكتاب: ١٠/ ٥٦٨.

(٤) ... عَبْد الله بن عبد الرحمن بن علي الشافعيّ، عالم باللغة والنحو، له نظم كثير مسرود في كتب النحو، من مصنفاته: حاشية على شرح التوضيح، توفي سنة ١٠٢٥ هـ، ينظر: خلاصة الأثر: ٣/ ٥٣، الأعلام: ٤/ ٩٧.

(٥) نسبه إليه الخضري في: حاشيته: ١/ ٢٥٧.

(٦) الآية ٨٥ من سورة يوسف.

(٧) ينظر: حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– ظ/ ٢٣.

فالذي له معنى الاستمرار نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَكَانَ اللَّهُ غَفُورًا رَّحِيمًا ﴾[1] والذي له معنى الانقطاعِ نحو: كان الشيخُ شابّاً.

ومعنى (أَصبحَ) اتصاف اسمها بالخبر في الصباح الماضي، نحو: أَصبحَ السعرُ رخيصاً، وأَصبحَ زيدٌ منشرحاً، أَيْ: منبسطاً في قلبه.

ومعنى (أَمْسى) اتصافه به في المساء الماضي، نحو:/ظ ٢٤/ أَمْسى زيدٌ مفطراً.

ومعنى (باتَ) اتصافه به ليلاً ماضياً، نحو: باتَ الضيفُ مسروراً.

ومعنى (أضحى) اتصافه به في الضحى الماضية، نحو: أَضْحى الشيخُ مُدرِّساً.

ومعنى (ظَلَّ) اتصافه به نهاراً ماضياً، نحو: ظَلَّ محمدٌ صائماً.

ومعنى (لَيْسَ) نفي الخبر عن الاسم في زمان التكلم، عند الإطلاق، والخلوّ عن القرينة، نحو: لَيْسَ زيدٌ قائماً، أَيْ: الآن.

ومعنى (صارَ) موضوعةٌ للتَحوّل، نحو: صارَ زيدٌ ماهراً.

وقال محمدٌ الخضري:" وقد جاء مثلُ (صارَ) في العمل، والمعنى، ما جمعته بقولي– من الوافر–:

بمعنَى صارَ في الأَفعال عشرٌ	تحوّل آضَ عَادَ ارْجِعْ لِتَغْنَمْ
وَرَاح غَدا اسْتَحَالَ ارْتَدَّ فَاقْعُدْ	وحار فَهاكَها والله أَعْلَمْ[2]

وذلك نحو: آضَ زيدٌ مسافراً. وقوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم –:((لَا تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً)) [3].

وقوله – تعالى –:﴿ فَارْتَدَّ بَصِيرًا ﴾[4]، وقوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم –:((لَوْ تَوَكَّلْتُم عَلَى اللَّهِ حَقَّ تَوَكُّلِهِ؛ لَرَزَقَكُمْ كَمَا يَرْزُقُ الطَّيْرَ، تَغْدُو خِمَاصاً، وَتَرُوحُ بِطَاناً)) [5]. وقول بعضهم – من الطويل –:

---

(١) الآية ٩٦ من سورة النساء.

(٢) تنظر: حاشيته: ١/ ٢٥٨.

(٣) صحيح البخاري: ١/ ٣٥، رقم ١٢١، صحيح مسلم: ١/ ٨١، رقم ١١٨، وهو في خطبة حجة الوداع، وتمامه: ((لاَ تَرْجِعُوا بَعْدِي كُفَّاراً، يَضْرِبُ بَعْضُكُمْ رِقَابَ بَعْضٍ)).

(٤) الآية ٩٦ من سورة يوسف.

(٥) مسند أحمد: ١/ ٣٣٢، رقم ٢٠٥، سنن الترمذي: ٤/ ٥٧٣ رقم ٢٣٤٤، سنن ابن ماجه: ٢/ ١٣٩٤، رقم ٤١٦٤.

ومـــا المَـــرْءُ إلاَ كالشِّـــهَابِ وضَـــوْئِهِ يَحُـــورُ رَمَـــاداً بَعْـــدَ إذْ هُـــوَ ســـاطِعُ[١]

ومعنى (دام): البقاءُ، والاستمرارُ على الخبر، نحو: لا أَصْحَبُكَ ما دامَ النمَّامُ متردِّداً إليكَ.

ومعنى (ما زال)، و(ما انفكَّ)، و(ما فَتِئَ)، و(ما بَرِحَ) ملازمةُ الخبرِ لاسمها، على قدر ما تطلبه الحالُ المعتادة. وقال محمد الأمير[٢]: وفي الحقيقة أنَّ هذه الأربعة للنفي، وأمَّا الملازمة فهي من حيث النفي الداخل عليها، ونفي النفي إثباتٌ.

فمثال (ما زالَ) بعد النفي نحو: ما زال بكرٌ مطالِعاً، فمعناه: ملازمته للمطالعة في أوقاتها المعتادة، لا وقت النوم، والأكل. وبعد النهي، نحو: لا تزَلْ ذاكرَ الموتِ. وبعد الدعاء، نحو: لا زالَ علمُك نافعاً.

ومثال (ما انْفَكَّ) بعد النفي نحو: ما انْفَكَّ زيدٌ أزرقَ العينينِ. وبعد النهي، نحو: لا تَنْفكَّ مشتغلاً بالله. وبعد الدعاء، نحو: لا انْفَكَّ قلبُكَ عامِراً.

ومثال (ما فَتِئَ) بعد النفي نحو: ما فَتِئَ الله محسناً. وبعد النهي: لا تفتأْ عامِلاً لله بالعلم. وبعد الدعاء: لا فتِئَ قلبُكَ عامِراً بتقوى الله.

ومثال (ما بَرِحَ) بعد النفي نحو: ما بَرِحَ زيدٌ ضاحكاً. وبعد النهي: لا تَبْرَحْ قارئاً للعلم. وبعد الدعاء: لا بَرِحَ سَعْدُك قائماً[٣].

وقول الناظم:(**وما انفكَّ البطل**) أَيْ: ما<انفصل الشجاع. وهو إشارة إلى أنَّ هذه الأفعال تقسم إلى قِسمَيْنِ>[٤]:

أحدهما: ما يكون تاما، وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون/و ٢٥/ إلا ناقصاً.

والمراد بالتام: ما يكتفي بمرفوعه، وبالناقص: ما لا يكتفي به، بل يحتاج إلى المنصوب. وكل هذه الأفعال يجوز أنْ تستعمل تامةً إلا ثلاثة:

(لَيْسَ) فإنها لا تُسْتعمل إلا ناقصة، لكن تختصُّ بجواز الاقتصار على اسمها، وحذف خبرها، نحو: لَيْسَ أحدٌ، أَيْ: هنا. و(فَتِئ) – بكسر التاء – فهي ملازمةٌ للنقص، أَمَّا (فَتَأَ) – بفتح التاء

---

(١) للبيد بن ربيعة العامري، وهو في ديوانه/ ١١١، وهو من شواهد ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣٩٠، وأبي حيان في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٦٤، والأشموني: في شرحه على الألفية: ١/ ٢٢٣.

(٢) حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– و/ ٢٤.

(٣) تنظر المعاني التي ذكرها الشارح، وغيرها من معاني النواسخ في: اللمحة: ٢/ ٥٦٨– ٥٦٩، شرح الأشموني: ١/ ٢١٩– ٢٢٠، حاشية الصبَّان: ١/ ٣٣٣.

(٤) <...> ساقط من أ.

– وهو أحد لغاتِها، فيجيء تاماً، بمعنى: كَسَر، وأَطْفَأَ[1]. و(زال) التي مضارعها (يَزال)، أَمَّا زال يزولُ، بمعنى: انتقل، وزال يُزيلُ، بمعنى: ميَّز المختلط من الأشياء بعضها عن بعضٍ فليستا من النواسخ[2].

وقول الناظم:**(وغيرُ ماضي لَيْسَ دام لم يصح)** إشارةٌ إلى أنَّ أَفعال هذا البابِ في التصريف ثلاثةُ أقسام:

- ما لا يتصرّف بحال، وهو (لَيْسَ) باتفاق، و(دامَ) عند الفراء، [3] وكثيرٍ من المتأخرين،[4] وصححه المراديّ[5]؛ وعَلَّل بأنَّ الغرضَ مما يتصرف منها حاصلٌ بها، نحو: أُكْرِمُكَ ما دُمْتَ مُحْسِناً، وبأنَّها صلة (ما) الظرفية، وكلُّ فعلٍ وقع صلة لـ(ما) التُزِم مضيُّهُ. وأَمَّا يدوم، ودُمْ، ودائمٌ، ودوامٌ فمن تصرفات (دام) التامة[6].
- وما يتصرف تصرفاً ناقصاً، وهو (زال)، وأخواتها، فإنها لا يستعمل منها أمرٌ، ولا مصدرٌ، و(دام) عند الأقدمينَ؛[7] فإنهم أثبتوا لـ(دام) مضارعاً فقط.
- وما يتصرف تصرفاً تاماً، وهو الباقي. كذا أفاده أبو بكر بن إسماعيل الشنواني[8].

***

---

(١) ذكر العلماء أنها لغة، لكن لم ينسبوها، وتميم تقول: أَفْتَأَ، ينظر: تهذيب اللغة: ١٤/ ٢٣٥، المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ٥١٣، القاموس المحيط/ ٤٨، ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٩، همع الهوامع: ١/ ٤١٢، معجم لهجة تميم/ ١٧١، معجم الفصيح من اللهجات العربية/ ٤٢١، معجم لغات القبائل والأمصار: ٢/ ٦٣.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٣/ ١٧٢، ١٧٤.

(٣) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٥٨، أوضح المسالك: ١/ ٢٣٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٣٩، همع الهوامع: ١/ ٤٢١.

(٤) وهو مذهب ابن الخباز في: توجيه اللمع:١/ ١٣٥، وابن مالك في: شرح التسهيل: ١/ ٣٣١، وأبي حيان في: النكت الحسان في شرح غاية الإحسان/ ٦٩، وحكاه السيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٢١: عن ابن الدهان.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٩٤– ٤٩٦، وهو أبو محمد الحسن بن قاسم بن عبد الله، المعروف بابن أم قاسم، عالم بالتفسير والنحو واللغة، من مصنفاته: شرح المُفصَّل للزمخشري، والجنى الداني في حروف المعاني –وهو الغاية في بابه– توفي سنة ٧٤٩ هـ، ينظر: غاية النهاية: ١/ ٢٢٧، بغية الوعاة: ١/ ٥١٧، معجم المؤلفين: ٣/ ٢٧١.

(٦) ينظر: العين: ٨/ ٨٦، تهذيب اللغة: ١٤/ ١٤٧.

(٧) منهم ابن السراج في: الأصول في النحو:١/ ٨٢، وابن الوراق في: علل النحو/٢٥٠، وينظر: أوضح المسالك: ١/ ٢٣٤، شرح التصريح على التوضيح ١/ ٢٣٩، همع الهوامع: ١/ ٤٢١. ورجَّحَ الصبان في: حاشيته: ١/ ٣٣٩: أنَّ (دام) الناقصة لها مصدر، واستدلَّ بأنَّها مع (ما) الظرفية تؤوَّلُ مصدراً، فإذا قلنا: أحبك مدة دوامك صالحاً، كان (دوام) مصدرَ الناقصةِ و(صالحاً) خبره، مثل: أحبك ما دمت صالحاً.

(٨) ينظر: المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية/ ٧٢، وهو أبو بكر بن إسماعيل بن شهاب الدين عمر بن علي، نحوي، من مصنفاته: هداية مجيب الندا إلى شرح قطر الندى، والدرر البهية، توفي سنة ١٠١٩ هـ، ينظر: خلاصة الأثر: ١/ ٧٩، الأعلام: ٢/ ٦٢، معجم المؤلفين: ٣/ ٥٩.

٨٤. وَهَكَـــذَا مَـــا صَـــرَّفُوا مِـــنْ بَابِهَـــا يَكُـــونُ حُكْمَـــهُ، وأَلْحِـــقْ بِهَـــا

٨٥. كَـــادَ، عَسَـــى، أَوْشَـــكَ، إلّا الْخَبَـــر فَغَيْـــر مَـــا مُضَـــارِعٍ لَا يُعْتَبَـــر

٨٦. مُقْتَرِنَـــا بِـــ(أَنْ)، وَغَيْـــرَ مُقْتَـــرِن كَـــ: كَـــادَ أَنْ يُعْطَـــى، أَوْ كَـــادَ يَـــزِن

أي أنَّ ما تصرَّف من باب هذه الأَفعال كان حكمَ هذا الباب: من رفع المبتدأ، ونصب الخبر، فمثال الأمر قوله – تعالى –:﴿ كُونُوا قَوَّامِينَ بِالْقِسْطِ ﴾[1].

ومثال المصدر قولك: كَوْن حاتمٍ كريماً أمرٌ مشهورٌ، فـ(كَوْن) مصدر (كان) الناقصة، وهو مبتدأ مضاف إلى اسمه. و(حاتم) مضاف إليه. و(كريما) خبر (كَوْن) من حيث أنه ناقصٌ. و(أمرٌ) خبره من حيث أنه مبتدأ. و(مشهورٌ) صفةٌ له.

ووجِدَ اسم الفاعل لـ(زال)، ومنه قول الشاعر – من بحر الطويل –:

قَضَـــى اللَّـــهُ يَـــا أَسْـــمَاءُ أَنْ لَسْـــتُ زَائِـــلا أُحِبُّـــكِ حَتَّـــى يُغْمِـــضَ الجَفْـــنَ مُغْمِـــضُ[2]/ظ٢٥/

وأُلحِقَ بهذه الأَفعال الثلاثة عشر أَفعال ناسخةٌ أيضا، ترفع الاسم، وتنصب الخبر؛ لأنها مثل هاتيك في الدخول على مبتدأ وخبر؛ إلا أنَّ خبرها يجبُ كونُهُ جملةً مضارعيّةً، وهو لا يَرفع إلَّا ضمير الاسم، وهو قِسْمانِ[3]:

- ما يكثُرُ اقترانـه بـ(أنْ)، وهو خبر فعل الرجاء، وهو (عسى) فقط. وأَمَّا خبر (حرى)، و(اخلولق) فيجب اقترانـه بـ(أنْ)؛ لأنهما للرجاء كـ(عسى) إلا أنَّ هذا لشهرته لم تلزمه (أنْ)، وخبرُ فعل المقاربـة، وهو (أوشك) فقط؛ لأنها موضوعةٌ للإسراع المؤدي إلى القرب، بخلاف (كاد)، و(كرب)؛ فإنهما موضوعان للقرب من الخبر، فكأنه في الحال، نحو: يوشك من خاف من شيء أنْ يقعَ فيه، ونحو قولك: مُوْشِكَةٌ أرْضُنَا أَنْ تصير بعد

([1]) الآية ١٣٥ من سورة النساء.

([2]) للحسين بن مطير أحد شعراء الدولتين، وهو في ديوانه/ ١٧٠، والبيت من شواهد ابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ٢٣٦، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٢٢٩، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٢٢، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٢٠٤، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٤/ ١٣٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٥٥، رقم ١٤٧١.

([3]) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٣٤٩، ٣٥٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٤.

المعمورة خراباً، ونحو:﴿ عَسَىٰ رَبُّكُمْ أَن يَرْحَمَكُمْ ﴾[١]. ويقِلُّ بدون (أنْ)، نحو قول المحبوس وهو هدبة[٢] – من بحر الوافر –:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَمْسَيْتُ فِيْهِ ... يَكُوْنُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيْبُ
فَيَأْمَنُ خَائِفٌ وَيُفَكُّ عَانٍ ... ويَأْتِي أَهْلَهُ النَّائِي الغَرِيبُ[٣]

و(أمسيتُ) – بضمِّ التاء –، ويروى بفتحها.[٤] واسم (يكون) ضميرُ (الْكَرْب). وجملة (وَرَاءَهُ فَرَجٌ) خبرها. وليس (فَرَجٌ) اسمها، و(وَرَاءَهُ) خبرَها؛ لأنَّ خبر (عسى) لا يرفع إلَّا ضميرَ اسمها؛ كما نقله الخضري[٥] عن التصريح[٦].

- وما يكثر تجريده عن (أَنْ)، وهو خبر أَفعال المقاربة، وهي (كاد)، و(كرب)، نحو قوله – تعالى –:﴿ وَمَا كَادُواْ يَفْعَلُونَ ﴾[٧]. ويقلُّ اقترانه بها، نحو قول الشاعر – من الرجز–:

قَدْ بُرْتَ أَو كَرَبْتَ أَنْ تَبُورا[٨] ... – – – – – – – –

و(بُرْتَ)– بضمِّ الباء الموحدة – أَيْ: هَلَكْتَ[٩].

---

(١) الآية ٨ من سورة الإسراء.

(٢) أبو سليمان بن الخشرم بن كرز، من بني الحارث، شاعر فصيح، من شعراء بادية الحجاز، سجن على زمن معاوية –رضي الله عنه– فقال في ذلك شعراً، منه البيتانِ المذكورانِ في المتن، توفي ٥٠ هـ، ينظر: معجم الشعراء، المرزباني/ ٤٨٣، الأعلام ٨/ ٧٨ .

(٣) في ديوانه/ ٥٥. والبيت الأول من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ١٥٨، ١٥٩، والمبرد في: المقتضب: ٣/ ٧٠، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٣٥٨، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٥٥، وغيرهم، وينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٣٢٨، المقاصد النحوية: ٢/ ١٦، معجم شواهد العربية: ١/ ٤٨، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ١/ ٣٢٣، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٧٤، رقم ١٢١.

(٤) ينظر: خزانة الأدب: ٩/ ٣٣٢.

(٥) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٢٨٤.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٨٣، ٢٨٤.

(٧) الآية ٧١ من سورة البقرة.

(٨) لرؤبة وهو في: ملحق ديوانه: ٢/ ٢٨٦، وينظر: المقاصد النحوية: ٢/ ٣٢ معجم شواهد العربية: ٢/ ٤٧٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٧١٩، رقم ٣٣٤٧، وتمامه:... لَمَّا رَأَيْتَ بَيْهَسا مَثْبُورَا.

(٩) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٣٣٠، الصحاح: ٢/ ٥٩٧.

وأَمَّا خبر أَفعال الشروع فلا يجوز اقترانه بـ(أَنْ)، نحو: أنشأ السائقُ للغنم يتغنى، وَطَفِقَ زيدٌ يدعو، وَجَعَلَ بكرٌ يَتَكَلَّمُ، وأَخَذَ خالدٌ يَكتبُ، وَعَلِقَ عمرٌو يُصلّي.

***

[باب: (مَا) الْعَامِلَةَ عَمَلَ (لَيْسَ)] [١]

قال الناظم:

٨٧. وَفِــي الْحِجَــازِ[٢](مَــا) كَـــ(لَيْسَ) إنْ بَقِــي نَفْـــيٌ، وَتَرْتِيـــبٌ، وَمِـــن (إنْ) وُقِـــي

٨٨. كَـــ: مَـــا الْحَيَـــا شَـــيْناً، وَذَا لَا يُعْتَبَـــرْ عِنْـــدَ تَمِـــيمٍ نَحْـــو: مَـــا هَـــذَا بَشَـــر

أي: أَلحقَ أهلُ الحجاز (ما) النافية بـ(لَيْسَ) في العمل؛ لأنَّها مِثْلُها في المعنى، [٣] أَيْ: في أنَّها لنفي الحال عند الإطلاق؛ فيرفعون بها الاسمَ، وينصبون بها الخبرَ، نحو: ﴿ مَا هَٰذَا بَشَرًا ﴾ [٤]، وقال: ﴿ مَّا هُنَّ أُمَّهَٰتِهِمْ ﴾ [٥] بالنصب، لكن لا تعمل عندهم إلَّا بشروط ستة/و ٢٦/ ذكر المصنف منها ثلاثة:

الأول: أنْ لا ينتقضَ النفيُ عن خبرها بـ(إلَّا)، نحو: ما زيدٌ إلَّا قائمٌ، [٦] فلا يجوز نصب (قائم) خلافاً ليونس، [٧] والشلوبين[٨].

---

(١) [...] زيادة يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(٢) في ب: الحجازي، والصواب ما أثبتناه.

(٣) ذكر ابن الصائغ في: اللمحة: ٢/ ٥٨٧، أنَّ الشبه بينهما من أوجُهٍ؛ وهي: دخولها على المبتدأ والخبر، وكونها للنّفي، وكون النّفي نفي حالٍ.

(٤) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢ من سورة المجادلة.

(٦) ذكر ابن الوراق في: علل النحو/ ٢٥٧، أنَّ علّة إبطال عملها أنَّ (إلا) توجب الخبر، فبطل معنى (ما)، وهي مشبهة بـ(ليس) من جهة المعنى لا اللفظ.

(٧) ينظر قوله في: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٧، الجنى الداني/ ٣٢٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٦٣، همع الهوامع: ١/ ٤٤٨، حاشية الخضري: ١/ ٢٧٤، وهو أَبُو عبد الرَّحْمَن يُونُس بن حبيب الضَّبِّيّ الْوَلَاء، الْبَصْرِيّ، عالم بالنحو والشعر، وممن أخذ عنه سيبويه والفراء، من مصنفاته: معاني القرآن الكبير، واللغات، والنوادر، توفي سنة ١٨٢ هـ، ينظر: البلغة/ ٣٢٣، بغية الوعاة: ٢/ ٣٦٥، معجم المؤلفين: ١٣/ ٣٤٧.

(٨) أبو علي عمر بن محمد بن عمر الأزدي الأَنْدَلُسِيّ، عالم بالنحو، من مصنفاته: التوطئة، وشرح الجزولية، توفي سنة ٦٤٥هـ، يُنظر: إنباه الرواة: ٢/ ٣٣٢، البلغة/ ٢٢١، بغية الوعاة: ٢/ ٢٢٤، ٢٢٥، معجم المؤلفين: ٧/ ٣١٦.

وقد نسب المراديّ في: الجنى الداني/ ٣٢٥، هذا القول له، وكذا السيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٤٨، والخضري في حاشيته: ١/ ٢٧٤، وفي كتب الشلوبين خلاف ذلك؛ فهو يقول في: التوطئة/ ٢٧١: "عمل (ما) و(لا) المشبهتين بـ(ليس) مشروطٌ بتأخير الخبر. وبعد (ان) و(إلا) يبطل النفيُ". ويقول أيضاً في: شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٨٩٩: "ومما جاء مما ظاهره أنَّ (ما) أعملت فيه عمل (ليس) مع وجود (إلا) في الخبر نحو قوله:

وما الدَّهْرُ إلا منجنوناً بأَهلِهِ وما صاحبُ الحاجاتِ إلا مُعذَّبَا

فليس على ظاهره، ولكنه تُؤول تأويلاً لا تكون (لا) فيه عاملة عمل (ليس)".

الثاني: أنْ لا يقدَّم خبرُها على اسمها، سواء كان الخبرُ ظرفاً، أَو حالاً، أَو مجروراً، أم غير ذلك.
الثالث: أنْ لا تُزاد بعدها (إنْ)، فإنْ زيدت بطل عملها، سواء قلنا: إنَّ (إنْ) بعدها زائدة كافة؛ كما هو عند البصريين، [١] أَو قلنا: إنها نافية؛ كما عند الكوفيين[٢].
الرابع: أنْ لا يتقدم معمول الخبر – وهو غير ظرفٍ، ومجرورٍ –على اسمها، فلا يجوز نصب (آكل) من نحو قولك: ما طعامُكَ زيدٌ آكلٌ[٣].
الخامس: أنْ لا تتكرر (ما)، فإنْ تكررت بطل عملُها، نحو: ما ما زيدٌ قائمٌ، إلَّا إذا كانت الثانية نافيةً، مؤكدةً للأولى، لا مؤسسةً فيبقى العمل، كقول الشاعر – من بحر الرجز –:

لا يُنْسِـــكَ الأسَـــى تأسِّـــياً فَمَـــا مَـــا مِـــنْ حِمـــامٍ أحـــدٌ مُعْتَصِـــمَا[٤]

أي: لا تكـنْ الرِّفْعـةُ بالجـاهِ، والمـالِ منسيةً لـك اقتـداءً بـالنبيِّ – صَـلَّى اللهُ عَلَيْـهِ وسَـلَّم –، والصالحين؛ لأنَّه ما يمنع أحدٌ من الموت، والحِمام – بكسر الحاء – معناه: الموتُ[٥].
والسادس: أنْ لا يبدلَ من خبرها اسمٌ موجبٌ، فإنْ أُبدلَ بطلَ عملُها، [٦] نحو: ما زيدٌ بشيءٍ إلا شيءٌ لا يعتمد عليه، فـ(بشيء) في محل رفع<خبرٍ عن المبتدأ الذي هو (زيدٌ)، ولا يجوز أنْ يكونَ في محلِّ نصبٍ>[٧] خبراً عن (ما)، و(شَيءٌ) بدلٌ من (بِشَيء)،[٨] ويجوز أنْ يُجعلَ (شيءٌ) خبرَ مبتدأ محذوفٍ، أَيْ: إلا هو شيءٌ؛ و(إلا) حينئذ بمعنى: لكن، وحينئذ يجوز أنْ يكون (بشيء) خبراً عن (ما).

---

(١) ينظر: الكتاب: ٤/ ٢٢٠- ٢٢١، المقتضب: ١/ ٥١، الأصول في النحو: ٣/ ١٧٢، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٥.
(٢) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٧٤، شرح القصائد السبع/ ٥٣، ٤٩٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٨٦، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٠، الجنى الداني/ ٢١٠، همع الهوامع: ١/ ٤٧٧.
(٣) اقتصر المراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ٥٠٦- ٥٠٧، وابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ٢٦٩- ٢٧٢ على هذه الشروط الأربعة.
(٤) لمجهول، وهو من شواهد المراديّ في: الجنى الداني/ ٣٢٨، وتوضيح المقاصد: ٢/ ٩٨٦، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٣٥٠، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٥٠، وينظر: معجم شواهد العربية: ٢/ ٥٣٣.
(٥) ينظر: العين: ٣/ ٣٣، تهذيب اللغة: ٤/ ١١..
(٦) ذكر الشرطين الأخيرين ابن عقيل في: شرحه على الألفية: ١/ ٣٠٣، ٣٠٦، والصبان في: حاشيته: ١/ ٣٦٣.
(٧) <...> ساقط من ب.
(٨) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١٦، المقتضب: ٤/ ٤٢١، الأصول في النحو: ١/ ٢٩٧.

وبنو تميم لا يعملونها، وَلَوْ مع وجودِ الشروط،[١] وبِلغتِهِم قرأ ابن مسعود[٢]:﴿ مَا هَذَا بَشَرٌ ﴾، فـ(ما) نافية مهملة لا عمل لها، و(هذا) [٣] مبتدأ، و(بشرٌ) خبره، ونُقِل عن عاصمٍ[٤]:﴿ ما هنَّ أمهاتُهُم ﴾ بالرفع، [٥] قال سيبويه[٦]: ولغة تميم هي القياس، لأنَّ (ما) حرفٌ لا يختصُّ بالاسم؛ لدخوله على الاسم، والفعل، فما لايختصُّ فحقُّه أنْ لا يعملَ. وقد أهملوا (لَيْسَ)؛ حملاً على (ما) في قولهم: لَيْسَ الطيبُ إلا المسكُ، [٧] بالرَّفع، نقله الخضريّ[٨] عن المغني[٩] لابن هشام[١٠].

وقول الناظم:(**ما الحيا شيناً**) أَيْ: لَيْسَ الحياء عيباً،[١١] فـ(**الحيا**) بالقصر؛ للوزن، وهو اسم (**ما**)، و(**شَيْناً**) خبرها /ظ ٢٦/.

***

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٩، المقتضب: ٤/ ١٨٨، لهجة تميم/ ٢٤٣، ٢٤٥، المقتضب في لهجات العرب/ ١٥٣، لغات القبائل/ ٧٢- ٧٥.

(٢) ينظر: إعراب القراءات الشواذ، العكبري: ١/ ٧٠٢، البحر المحيط، أبو حيان: ٦/ ٢٧٠، معجم القراءات، الخطيب: ٤/ ٢٤٨، وهو أبو عبد الرحمن عبد الله بن مسعود بن غافل بن حبيب الهذلي، الصحابي الجليل، من السابقين الأولين؛ شهد بدراً والمشاهد كلها، توفي سنة ٣٢ هـ في المدينة، ينظر: أسد الغابة: ٣/ ٣٨٤، سير أعلام النبلاء: ١/ ٤٦٠ غاية النهاية: ١/ ٤٥٨.

(٣) في ب: ذا.

(٤) أبو بكر عاصم بن بهدلة بن أبي النجود الأسدي مولاهم، الكوفي القارئ، أحد القراء السبعة، توفي سنة ١٢٧هـ، يُنظر: معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار، الذهبي/ ٥١، ٥٤، غاية النهاية: ١/ ٣٤٦، ٣٤٩، الأعلام: ٣/ ٢٤٨.

(٥) رواه المفضل عن عاصم، ولم يروِ الرفع عن عاصم غيرُه، ينظر: السبعة في القراءات، ابن مجاهد/ ٦٢٨، الموضح في وجوه القراءات وعللها، ابن أم مريم/ ٧٦٨، معجم القراءات: ٩/ ٣٦٢.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٥٧.

(٧) قال سيبويه في: الكتاب: ١/ ١٤٧:" ... إلاَّ أنَّهم زعموا أنَّ بعضهم قال: لَيْسَ الطَيبُ إلاّ المِسكُ"، وينظر: لهجة تميم/ ٢٤٦.

(٨) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٢٧٣.

(٩) تنظر: الصفحة/ ٩١٧- منه، ومغني اللبيب عن كتب الأعاريب من أشهر كتب ابن هشام النحوية، صنَّفه على ثمانية أبواب، حققه أكثر من شخص، وطبع مرات عديدة، عليه شروح وحواشٍ ومختصرات كثيرة، وله حظوة وعليه إقبالٌ من طلبة العلم، ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٧٤٧، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ٣٠٧، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥٣٩- ٥٤٦.

(١٠) أبو محمد عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاريّ الحنبليّ المصريّ، إمامٌ في العربية والنحو، من مصنفاته: أوضح المسالك، وشذور الذهب، وعمدة الطالب في تحقيق تصريف ابن الحاجب، وقطر الندى وبل الصدى، وغيرها، توفي سنة ٧٦١هـ، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٦٨، أعيان العصر: ٣/ ٥، شذرات الذهب: ٦/ ١٩٠، معجم المؤلفين: ٦/ ١٦٣.

(١١) ينظر: تهذيب اللغة: ١١/ ٢٨٥، الصحاح: ٥/ ٢١٤٧.

باب: (إنّ) وَأَخواتِها

٨٩. (إنَّ) وَمَصْحُوبَاتُهَا اسْماً تَنْصِبُ ... وَخَبَراً تَرْفَعُهُ، وَرَتَّبُوا

٩٠. وَغَيْرُ مَا ظَرْفٍ وَجْرٍّ، وَاكْسِرِ ... لِـ(إنَّ)، وَافْتَحْهَا لِسَدٍّ مَصْدَرِ

هذا هو القسم الثاني من العوامل الناسخة للابتداء، وهي حروفٌ مُشَبَّهةٌ بالفعل الماضي في اللفظ والمعنى، ففي اللفظ أَيْ: في كونِ آخرها ملازماً للفتح، وفي كونِها على ثلاثة أحرف،(١) وفي دخول نون الوقاية عليها.

وفي المعنى: أَيْ: في دلالتها على المعاني،(٢) وفي لزومها الأسماء كالأَفعال، كما أفاده النبتيتي(٣).

تَنْصِبُ المبتدأ، وتَرفعُ خبرَهُ، رفعاً غيرَ الرفع الذي كان فيه، عند البصريين،(٤) خلافا للكوفيين؛(٥) فإنَّه عندهم باقٍ على الرفع الأول. ويسمى المنصوب بها اسماً لها، والمرفوع بها خبراً لها. ويجبُ تقديم الاسم في هذا الباب، وتأخير الخبر، إلَّا إذا كان الخبرُ ظرفاً، أَو جاراً ومجرورا؛ فإنَّه لا يلزم تأخيره، بل يجوز، نحو: ليتَ هنا غيرَ الفاحشِ في نطقه. إلَّا لمانعٍ فيجب، نحو: إنَّ زيداً لفي الدار.

ويجب تقديمه أيضاً في نحو: إنَّ عند زيدٍ أخاه، وقولُهُ – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم –: ((إنَّ فِي الصَّلَاةِ لَشُغْلاً)) (٦)، وإنما وجب التأخير في المثال الأول؛ لامتناع تقديم الخبر مع اللام، والتقديمُ في الثاني؛ لِئلَّا يعود الضمير على متأخرٍ لفظاً، ورتبةً، وفي الثالث؛ لامتناع إيلاء لام الابتداء لـ(إنَّ)؛ فَأقسام الخبر الظرفي ثلاثةٌ.

---

(١)... أَو أكثر، فـ(لعلَّ)، و(كأنَّ) على أربعة أحرف، و(لكنَّ) على خمسة أحرف.

(٢) فـ(إنَّ)، و(أنَّ) تفيدان معنى: أكَّدتُ، و(كأنَّ) شبهتُ، و(ليت) تمنيتُ، و(لعل) رجوت.

(٣) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٥٠٧، وينظر: حاشية الصبَّان: ١/ ٤٠١.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٣١، اللمع/ ٤١، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٤٤، الجنى الداني/ ٣٩٣، شرح الأشموني: ١/ ٢١٩.

(٥) ينظر قولهم في: مجالس العلماء/ ١٠٣، الأصول في النحو: ١/ ٢٣٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١٤٤، أسرار العربية/ ١٢٣، توضيح المقاصد: ١/ ٥٢٣، همع الهوامع: ١/ ٤٩٠.

(٦) مسند أحمد: ٦/ ٢٩، رقم ٣٥٦٣، صحيح البخاري: ٢/ ٦٥، رقم ١٢١٦، سنن أبي داود: ١/ ٢٤٣، رقم ٩٢٣.

وإنما ورعي[1] الترتيبُ هنا، ولم يراعَ في (كان)؛ لِضَعفِ هذه بالحرفيّة، والفرعيّة، مثل (ما)، وأخواتها؛ ولقُوَّةِ (كان)، وأخواتها؛ لأنَّها أَفعال، وما أحسنَ قول ابن عُنَيْن[2] -من بحر الطويل -:

كَـأَنِّي مِـنْ أَخْبَـارِ (إنَّ) وَلَـمْ يُجِـزْ لَـهُ أَحَـدٌ فِـي النَّحْـوِ أَنْ يَتَقَـدَّمَا
عَسَـى حَـرْفُ جَـرٍّ مِـنْ نَـدَاكَ يَجُرُّنِـي إِلَيْـكَ فَأَضْـحِي فِـي عُـلاَكَ مُقَـدَّما[3]

وإنما قدَّم الخبر الظرفي هنا دون (ما)؛ لِقوَّة هذه؛ بشبهها الفعل في اللفظ، والمعنى فيما مرَّ؛ لأنّها محمولةٌ على الفعل المتصرف، وهو: (كان)، وأَمَّا (ما) فهي محمولةٌ على الجامد، وهو (لَيْسَ) [4].

ثمَّ اعلمْ أنَّ لـ(إنَّ) ثلاثة أحوال: وجوب الكسر، ووجوب الفتح، وجواز الأمريْنِ[5]:

- فيجب الكسرُ فيما إذا وقعَتْ موقعَ المفرد، ولمْ تقع موقعَ المصدر، نحو: ظَنَنْتُ زيداً إنه قائمٌ،/و ٢٧/ وفي كل موضعٍ هو للجملة.
- ويجب الفتحُ في كلِّ موضعٍ هو للمفرد؛ وتقدر هي مع اسمها وخبرها بمصدر.
- ويجوز الأمرانِ في كل موضع يصحُّ فيه الاعتباران.

[وقول الناظم:(**لِسَدِّ مَصْدَر**)] [6] أَيْ: وجب الفتحُ إذا وجبَ سدُّ المصدر مسدَّها، ومسدَّ معموليها. فإنْ امتنع ذلك وجب الكسرُ. وإنْ جاز ذلك جاز. والمصدر الذي تقدَّر به هو مصدر خبرها إنْ كانَ مشتقاً، والكَوْن المضاف لاسمها إنْ كان جامداً، أَو ظرفاً.

---

(1) ب: يراعى.

(2) أبو المحاسن مُحَمد بن نَصْرِ اللهِ الأَنْصارِيّ الدِّمشقيّ، لغوي وأديب وشاعر، مما خلفه: ديوان شعر، ومختصر جمهرة اللغة، توفي سنة ٦٣٠ هـ، يُنظر: معجم الأدباء: ٦/ ٢٦٦١، وفيات الأعيان: ٥/ ١٤، الوافي بالوفيات: ٥/ ٨٣، معجم المؤلفين: ١٢/ ٧٩.

(3) البيتان في ديوانه/ ٩٤، وذكرهما ابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٢٦٣، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣٧٥. والفقرة بنصها في: حاشية الخضري: ١/ ٢٩٤.

(4) ينظر: شرح شذور الذهب / ٢٦٤، حاشية الخضري: ١/ ٢٩٤، ٢٩٥.

(5) ومواضع كلٍّ من هذه الأحوال كثيرةٌ، أوصلها المراديّ في: الجنى الداني/ ٤٠٤- ٤١٥، إلى ثمانية، وابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ٣٢٤- ٣٣٣، إلى تسعة.

(6) [...] زيادة يقتضيها السياق.

وكذا يجب الفتحُ إذا سدَّت مسدَّ مفعولي (عَلِمت)، وإنْ لمْ يصحَّ تأويلُها بالمفرد؛ لأنَّ ضابط الفتح على أحد أَمريْنِ:

- إمَّا تأوليها بالمصدر.
- أو وقوعها موقع مفعولي (عَلِم)، مع عدم التعليق باللام، نحو: عَلِمتُ أنَّك قائمٌ.

***

٩١. وَهْـــــيَ هُنَـــــا: إنَّ، وَأَنَّ، وَلَعَـــــلّ كَــــأَنَّ، لَيْـــتَ، ثُـــمَّ لَكِـــنَّ، وَعَـــلّ

أي: (إنَّ)، وصواحباتُها في هذا الكتاب ستةٌ، وعَدَّها بعضُهم خمسةً؛[١] بإسقاط (أنَّ) المفتوحة؛ لأنها فرعُ المكسورة على الصحيح. ولم يذكر (لا) هنا؛ لكثرة أحكامها، وأفردها بباب يخصُّها. وزاد بعضُهم (عسى) في لغة قليلة؛ حملاً على (لَعَلَّ)؛ لكونها بمعناها، وإنما يكون اسمها ضمير نصبٍ متصلاً،[٢] كقول الشاعر – من بحر الطويل –:

فَقلْــتُ عسَــاهَا نــارُ كــأس وَعَلّهــا[٣] ــــــــــــــــــــــــــــــــ

وهي حينئذ حرفٌ كـ(لَعَلَّ)، وفاقاً للسيرافي،[٤] وخلافاً للجمهور[٥] في إطلاق فعليتها،[٦] ولابن

(١) هو سيبويه في: الكتاب: ٢/ ١٣١، ونعت المراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ٥٢٤، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٥٩، هذا القول بأنَّه الصحيح كما فعل الشارح.

(٢) لم ينسبوها إلى قومٍ بعينهم، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٤٦– ٤٤٧، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٣، اللهجات العربية القديمة/ ٣٤٨، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٢١٠، ونعتها ابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ٣١٦: بأنَّها لغيَّة. والشاهد الآتي لشخص حضرمي، ولعلَّ في ذلك إحالة منهم إلى لغة الشاعر.

(٣) صدر بيت لصخر بن جعد الحضرمي، نُسِب إليه في الأغاني: ٢٢/ ٣٨، ٤٠، وهو من شواهد المراديّ في: الجنى الداني/ ٤٦٩، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٢٠٤، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٨٢، وينظر: المقاصد النحوية: ٢/ ٤٢، معجم شواهد العربية: ١/ ١٠٣، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٢٧٢، رقم ٦١١، وعجزه: تَشَكَّى فآتي نَحْوَها فَأَعُودها.

(٤) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٣٩، وهو أبو سعيد الْحسن بن عبد الله بن الْمَرْزُبَان، عالم بالنحو واللغة والأدب والتراجم، من مصنفاته: أخبار النحويين البصريين، صنعة الشعر، البلاغة، توفي سنة ٣٦٨ هـ، ينظر: تاريخ العلماء النحويين/ ٢٨، إنباه الرواة: ١/ ٣٤٨، الأعلام: ٢/ ١٩٥، معجم المؤلفين: ٣/ ٢٤٢.

(٥) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٨، حاشية الصبَّان: ١/ ٣٩٢، حاشية الخضري: ١/ ٢٩٠.

(٦) ذكر المراديّ في: الجنى الداني/ ٤٦١– ٤٦٢: أنَّ الصحيح ما ذهب الجمهور، والدليل على فعلية (عسى) اتصال ضمائر الرفع البارزة بها، نحو: عسيت، وعسيتهم، ولحاق تاء التأنيث لها، نحو: عست هند أن تقوم.

السراج،[١] وثعلب[٢] في إطلاق حرفيتها. ثمَّ إنَّ نحو (عساك)، و(عساه) فيه ثلاثة مذاهب:

- فمذهب سيبويه[٣] أنَّها حرفٌ ك(لَعَلَّ).
- ومذهب المبَرِّد[٤] أنَّها على الأصل تعمل عمل (كان)، لكن انعكس طرفا الإسناد؛ فما كان مبتدأ (كان) في الأصل وهو الضمير جُعِلَ خبرَها مقدماً، وجُعِلَ خبرُه اسمَها مؤخراً؛ فالضمير على هذينِ في محلِّ نصبٍ.
- ومذهب الأخفش[٥] أنَّها على الأصل، والضمير اسمها في محلِّ رفعٍ، لكنْ ناب ضمير النصب عن ضمير الرفع. وهذا مردودٌ بأنَّ الخبرَ في البيت المار مرفوعٌ، وبأنَّ النيابة إنَّما سُمِعَتْ في المنفصل، نحو: ما أنا كَأَنْتَ، لا في المتصل[٦].

وقول الناظم:(**وَعَلَّ**)؛ إشارة إلى أنَّ الأصل في (لَعَلَّ) (عَلَّ)، فزيدت اللام الأولى، فصار هذا الفرع مع الزيادة أكثر/ظ ٢٧/ استعمالاً؛ حَتَّى صار لغةً فصحى، كما أفاده القاسم الحريري[٧].

<ولها لغاتٌ كثيرةٌ، ذكر ابن الوردي[٨] عشراً منها، أشهرها أربعٌ: (لَعَلَّ)، و(عَلَّ)، و(لأنَّ)، و(أنَّ).> [٩] فمثال (عَلَّ) قولُ الشاعر – من بحر الطويل –:

---

(١) أبو بكر محمد بن السري بن سهل البغدادي، عالم بالنحو واللغة والأدب، من مصنفاته: شرح كتاب سيبويه، احتجاج القراء في القراءة، الاشتقاق، توفي سنة ٣١٦ هـ، ينظر: البلغة/ ٢٦٥، بغية الوعاة: ١/ ١٠٩، معجم المؤلفين: ١٠/ ١٩، نسب كلٌّ من ابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٢٦. والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٨، والصبان في: حاشيته: ١/ ٣٩٢، والخضري في: حاشيته: ١/ ٢٩٠. هذا القول لابن السراج، وفي كتابه: الأصول: ٢/ ١٢٤: ما يبدو خلاف ذلك؛ إذ يقول: "فأمَّا قولهم: عساك فالكاف منصوبة؛ لأنك تقول: عساني، فعساك مثل: رماك، وعساني مثل: رماني". وهذا يدلُّ على أنه فعل مثل (رمى). والله – تعالى – أعلم.

(٢) ينظر قوله في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٨، حاشية الصبَّان: ١/ ٣٩٢، وهو أبو العباس أحمد بن يحيى الشيباني، رأس المدرسة الكوفية في زمانه، من مصنفاته: الفصيح، ومعاني القرآن، والمجالس المعروفة بمجالس ثعلب، توفي في بغداد سنة ٢٩١ هـ، ينظر: تاريخ العلماء النحويين/ ١٨١، البلغة/ ٨٦، معجم المؤلفين: ٢/ ٢٠٣..

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٧٤– ٣٧٥.

(٤) ينظر: المقتضب: ٣/ ٧١.

(٥) ينظر قوله في: المُفصَّل/ ١٧٧، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٦٤، شرح الكافية الشافية: ١/ ٤٦٥، الجنى الداني ‎/‏ ٤٦٧، همع الهوامع: ١/ ٤٨٢، وتابعه ابن مالك في: شرح التسهيل: ١/ ٣٨٣.

(٦) نصّ كلام الشارح على (عسى) في: حاشية الخضري: ١/ ٢٩٠.

(٧) قال في: ملحة الإعراب/ ٤٩

ثُمَّ (كَأَنَّ) ثُمَّ (لَكِنَّ) وَ(عَل)... وَاللُّغَةُ الْمَشْهُورَةُ الْفُصْحَى لَعَل

وينظر: شرح ملحة الاعراب/ ١٤٢، اللُّمحة: ٢/ ٥٣٥، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٢١٠.

(٨) قال في: شرح التحفة الوردية/ ١٤٨: "وهي: لَعَلَّ، وَعَلَّ، وَلَعَنَّ، وعَنَّ، ولَغَنَّ، وَغَنَّ، ولَأَنَّ، وأَنَّ، وَرَعَنَّ، وَرَغَنَّ".

(٩) <...> ساقط من ب.

وَعَـــلَّ النَّـــوَى بِالـــدَّار تجمـــع بَيْنَنَـــا وَهَــلْ يُجْمَــعُ السَّــيْفَانِ وَيْحَــكِ فِــي غِمْــدِ[١]

وقول الآخر – من الخفيف[٢] –:

لا تُهِـــــينَ الْفَقِيـــــرَ عَلَّـــــكَ أنْ تَرْكَـــعَ يَوْمـــاً وَالـــدَّهْرُ قَـــدْ رَفَعَـــهْ[٣]

فـ(تُهِينَ) – بفتح النون؛ لاتصاله بنون التوكيد الخفيفة، لكن حُذِفت؛ لالتقاء الساكنين، ولولا ذلك لحذفت الياءُ وكُسرت النونُ؛ لدفع التقاء الساكنين.

ومثال (لأنَّ) [٤] قول امرئ القيس – من الكامل –:

عُوجَـــا عَلَـــى الطَّلَـــلِ المُحِيـــلِ لأنَّنَـــا نَبْكِـــي الـــدّيارَ كمـــا بكـــى ابـــنُ حِـــزامِ[٥]

ومثال (أنَّ) قول بعضِهم: إِئْتِ السوقَ أنَّك تشتري لنا شيئا، ومن ذلك – على أحد التفاسير – قوله – تعالى –: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ لَا يُؤْمِنُونَ ﴾ [٦]، وعلى كون (أنَّ) بمعنى (لَعَلَّ)؛ يجوز الوقف على قوله – تعالى –: ﴿ وَمَا يُشْعِرُكُمْ ﴾، ويبتدئ ﴿ أَنَّهَآ إِذَا جَآءَتْ ﴾.

---

(١) للعُدَيل بن الفُرْخ العجليُّ: في خزانة الأدب: ٨/ ٥١٦.

(٢) والصواب أنَّه من المنسرح، نصَّ على ذلك البغدادي في: خزانة الأدب: ١١/ ٤٥٠، وذكر الصبان في: حاشيته: ٣/ ٣٣٢: أنَّ الخلطَ بين البحرين وقع فيه بسبب ما دخله من زحافات وعلل، فهو من المنسرح بدليل أبيات أخرى من المقطوعة.

(٣) البيت للأَضْبَطُ بنُ قُرَيْعٍ، نُسِبَ إليه في: البيان والتبيين: ٣/ ٣٤١، أمالي القالي: ١/ ١٠٨، الشعر والشعراء: ١/ ٣٧١، وهو من شواهد ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤١٩، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٢٠٦، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٨٨، وغيرهم، وينظر: خزانة الأدب: ١١/ ٤٥٢، معجم شواهد العربية: ١/ ٢١٦، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٤/ ٢٢٢، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٨٤، رقم ١٦٦١.

(٤) ب: أنَّ، والصواب ما أثبتناه.

(٥) ديوانه/ ١٥١، وهو من شواهد السيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٨٩، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣٧٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٣٣، رقم ٢٦٩٤.

(٦) الآية ١٠٩ من سورة الأنعام. قال سيبويه في: الكتاب: ٣/ ١٢٣: "وأهل المدينة يقولون "(أنَّها). فقال الخليل: هي بمنزلة قول العرب: ائت السُّوق أنَّكَ تشتري لنا شيئاً، أي لعلَّك، فكأنه قال: {لعلها إذا جاءت لا يؤمنون}"، وينظر: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٢٨٢، الكشاف: ٢/ ٥٤، الجنى الداني/ ٤١٧، همع الهوامع: ١/ ٤٨٩.

والباقي من العشرة: (لَعَنَّ)،[١] و(عَنَّ)، و(لَغَنَّ)،[٢] و(غَنَّ)، و(رَعَنَّ)، و(رَغَنَّ)، وذكر الصبَّان[٣] ثلاثة أُخر: (رَغَلَّ)، و(رَعَلَّ)، و(لَعَلَّت) [٤].

***

٩٢. كَأَنَّ زَيْداً عَالِمٌ بِأَنَّ لِي عِلْمَا، وَلَكِنَّ ابْنَهُ ذُو جَدَلِ

وكأنَّ زيداً كاتبٌ، ولعلَّ الحبيبَ مواصِلٌ، وكما قال إسماعيل بن قاسم[٥] – من بحر الوافر :-

عريتُ منَ الشّبابِ وكنتُ غصناً كمَا يَعرَى منَ الورَقِ القَضيبُ
ونحتُ على الشّبابِ بدمعِ عيني فما نَفَعَ البُكاءُ ولا النّحيبُ
فيَا لَيتَ الشّبابَ يَعُودُ يَوْماً فأُخبرَهُ بمَا فَعَلَ المَشيبُ[٦]

وقول الناظم:**(بأنَّ لي)** إشارة إلى وجوب فتح همزة **(إنَّ)** عند دخول حرف الجار، وقوله:**(ذو جدَلِ)** – بفتح الجيم والدال – صاحب شدة الخصومة.

***

(١) مثالها قول الشاعر: أخوك ولا تدري لَعَنَّك سائله...، ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٨٨، وينظر: الدرر اللوامع/ ١/ ٢٨٢.
(٢) مثالها قول أبي النجم العجلي: أغدُ لغنَّا في الرهانِ نرسلهْ......، ينظر: همع الهوامع: ١/ ٤٨٩، وينظر: الدرر اللوامع/ ١/ ٢٨٢.
(٣) أبو العرفان محمد بن علي، عالم بالعربية والأدب، من مصنفاته: الكافية الشافية في علمي العروض والقافية، وحاشية على شرح الأشموني، وغيرها، توفي سنة ١٢٠٦هـ، ينظر: حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر، الميداني/ ١٣٨٤، ١٣٩٣، فهرس الفهارس: ٢/ ٧٠٥، معجم المؤلفين: ١١/ ١٧، ١٨.
(٤) ذكر في: حاشيته: ١/ ٤٠٠: أنَّ في (لعلَّ) سبع عشرة لغة، ذكر الشارح منها ثلاث عشرة، وبقي: لوَنَّ، ولَعَا، وعلَى وألَّ. وقال عن الأخيرتين: "وبالجملة فزيادة هذين محتاجة إلى تحرير ونقل صريح ولم أقف عليه".
(٥) ... بن سويد، المعروف بأبي العتاهية، ولد بعين تمر، ونشأ بالكوفة، ثم انتقل إلى بغداد، شاعرٌ غلب على شعره الزهد حتى عُرف به، توفي سنة ٢١١ هـ، يُنظر: الشعر والشعراء: ٢/ ٧٧٩، طبقات الشعراء، ابن المعتز/ ٣٦٣، ٣٦٤، وفيات الأعيان: ١/ ٢١٩، سير أعلام النبلاء: ٨/ ٣٣٣.
(٦) ديوانه/ ٤٦، وينظر: المقاصد النحوية: ٢/ ٤١.

٩٣. فَـــــ(إنَّ) لِلْتَوْكِيـــــــدِ، وَالْمُحَــــاكِي لَــــــهُ، و(لَكِـــــنَّ) لِلاِسْــــــتِدْرَاكِ/و ٢٨/

٩٤. (كَــأَنَّ) شَــبِّهْ،(لَيْــتَ) دُونَ الْوَاجِــبِ (لَعَـــلَّ) فِـــي الْمَكْـــرُوهِ، وَالْمَحْبُـــوبِ

أي: فمعنى (إنَّ)، و(أنَّ) كليهما تقويةُ النسبةِ الكائنةِ بين اسمها وخبرها في ذهن السامع إنْ كان عالما بالنسبة، سواء كانت إثباتاً، أَو نفياً، نحو:﴿ إِنَّ ٱللَّهَ غَفُورٌ رَّحِيمٌ ﴾ (١)، ﴿ إِنَّ ٱللَّهَ لَا يَظۡلِمُ ٱلنَّاسَ شَيۡـًٔا ﴾.

ونفيُ الشكِّ عن النسبة إذا كان السامع مُتردِّدا، أَو نفي الإنكار لها إنْ كان مُنْكِراً،(٢) وهذا هو هو المراد بقول الناظم:**(والمحاكي له)** أَيْ: المشابه للتوكيد؛ فالشكُّ، والإنكار يزول بالتوكيد، لكنَّه لنفي الشكِّ مستحسنٌ، ولنفي الإنكار واجبٌ، ولغيرهما لا، ولا.

ومعنى (لكنَّ) للاستدراك، وهو: إتباع الكلام بِنَفْيِ ما يُظَنُّ ثبوتُهُ، نحو: زيدٌ شجاعٌ لكنَّهُ لَيْسَ بكريمٍ، أَو إثباتُ ما يُظَنُّ نفيُهُ، نحو: زيدٌ جبانٌ لكنَّهُ كريمٌ، وقد تأتي (لكنَّ) للتوكيد، (٣) نحو: لو جاءني زيدٌ لأَكْرمتُهُ لكنَّهُ لم يجئْ، وما زيدٌ ساكنٌ لكنَّهُ متحركٌ.

ومعنى (كأنَّ) تشبيه اسمها بخبرها، وهو التشبيه المؤكَّد – بفتح الكاف – نعتٌ للتشبيه؛ لِتركُّبها من الكاف التشبيهية، و(أنَّ) المؤكِّدة، نحو: كأنَّ زيداً حمارٌ، قال الكوفيون(٤): وتأتي للتحقيق، كقول الشاعر – من بحر الوافر –:

فأَصْــــبَحَ بَطْـــنُ مَكـــــةَ مُقْشَـــعِرّاً كـــأَنَّ الأَرضَ لَـــيْسَ بِهَـــا هِشَـــامُ(٥)

(١) الآية ١٧٣ من سورة البقرة.

(٢) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة، القزويني: ١/ ٦٩– ٧٠.

(٣) ينظر: مغني اللبيب/ ٣٨٣، أوضح المسالك: ١/ ٣١٤، ٣١٥، شرح شذور الذهب للجوجري: ١/ ٣٨٢، حاشية الخضري: ١/ ٢٩٢. وذكر الصبان في: حاشيته: ١/ ٣٩٨: أنها تفيد ذلك على قلة.

(٤) ينظر: ايضاح الوقف والابتداء: ١/ ٣٩٦– ٣٩٧، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٣٨، الجنى الداني/ ٥٧١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٢٩٥، همع الهوامع: ١/ ٤٨٦.

(٥) للحارث بن خالد المخزومي، وهو في: ديوانه/ ٩٣، وهو من شواهد المراديّ في: الجنى الداني/ ٥٧١، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٢٥٣، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٨٦، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣٥١، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٠٦، رقم ٢٥٢٠. وحكى المراديّ في: الجنى الداني/ ٥٧١– ٥٧٢، ردَّ ما ذهب إليه الكوفيون في هذا البيت بقوله: "وأجيبَ بأنَّ المعنى: أنَّ بطن مكة كان حقه ألا يقشعر، لأنَّ هشاما في أرضه، وهو قائم مقام الغيث، فلما اقشعر صارت أرضه كأنها لَيْسَ بها هشام، فهي للتشبيه". وذكر أيضاً أنَّها تأتي للشكّ إنْ كان اسماً مشتقاً، نحو: كأنَّ زيداً قائم، ذهب إلى ذلك الكوفيون، والزجاجي في: حروف المعاني/ ٢٩، وابن السيد في: الحلل في شرح أبيات الجمل/ ٤٩.

أي: لأنَّ الأرضَ لَيْسَ فيها نباتٌ يابسٌ، فـ(الهِشامُ) – بكسر الهاء- جمعُ هَشيم، وهو: النباتُ اليابس(١).

ومعنى (ليتَ) التمني في الممكن الذي لا يُرْتقبُ وقوعُهُ؛ لِعُسرِهِ، أَو في الممتنع، وهو الأكثر فيهما، نحو قول المُعْدِم – بضم الميم، وكسر الدال، أَيْ: الفقير المحتاج(٢)-: ليتَ لي مالاً فأحُجَّ منهُ. وقول الشيخ الفاني: ليتَ الشبابَ عائدٌ. ولا تكون في الواجب، نحو: ليتَ غداً يجيءُ، وأَمَّا قوله – تعالى -:﴿ فَتَمَنَّوُاْ ٱلْمَوْتَ ﴾(٣) فالمرادُ: تمنوا تعجيله، وهو مستحيلٌ.

ومعنى (لَعَلَّ) الترجي، ولا يكون إلا في المحبوب الممكن، المرتقب حصوله، نحو: لعلَّ اللهَ يرحمُنا، وأَمَّا قول فرعون:﴿ لَّعَلِّيٓ أَبۡلُغُ ٱلۡأَسۡبَٰبَ * أَسۡبَٰبَ ٱلسَّمَٰوَٰتِ ﴾(٤)، فإنما قاله جهلاً، وهو ممكن مرتقبٌ في زعمه الباطل.

وتكون (لَعَلَّ) أَيضاً للخوف/ظ ٢٨/ المكروه، الممكنِ وقوعُهُ، نحو: لَعَلَّ العدوَّ قادمٌ، أَيْ: أخاف من قدوم العدوِّ المُنْتَظَر. ولا يشكل على ذلك قوله – تعالى -:﴿ فَلَعَلَّكَ تَارِكُۢ بَعۡضَ مَا يُوحَىٰٓ إِلَيۡكَ وَضَآئِقُۢ بِهِۦ صَدۡرُكَ ﴾(٥)؛ لأنَّ الترك والضيق مُمْكنانِ في ذاتهما، وإن استحالا عقلاً بالنسبة له – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم – لأنَّ دليلَ عصمته عقليٌّ.

* * *

(١) لم أقف على هذا المعنى لـ(هِشام) وإنما ذكرت المعاجم أنَّ أصله من: هشَّم الثريدَ، إذا: قطَّع الخبز وكسَّره للإطعام، وذكروا من معاني (الهشيمة) أنَّها الأرض التي إنْ وُطِئَت تكسَّر وجهها بسبب جفافها، وخلوِّها من النبت، فلعلَّ الشارح اجتمع اللفظان من معنى الكسر، وأمَّا (الهشيم) فلم يذكروا له جمعاً، بل ذكروا أنَّه جمعٌ لـ(هشيمة)، ينظر: تهذيب اللغة: ٦/ ٦١- ٦٢، المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ١٩٥، والمذكور أنَّ (هشام) في البيت اسمُ علمٍ لهشام بن المغيرة من أشراف بني مخزوم، عرِف بالسخاء والحلم، وكان موته واقعةً على قريش؛ حتى جعلت منه عاما تؤرخ به، ينظر: الكامل في اللغة والأدب، المبرد: ٢/ ١٠٦، ربيع الأبرار: ٣/ ٢٦٤.

(٢) ينظر: العين: ٢/ ٥٦، المخصص: ٣/ ٤٥٢.

(٣) الآية ٩٤ من سورة البقرة.

(٤) الآيتان ٣٦، ٣٧ من سورة غافر.

(٥) الآية ١٢ من سورة هود.

قال الناظم: **باب: (ظَنَنْتُ) وأَخَوَاتها**

٩٥.	ثُــــمَّ(ظَنَنْـــــتُ)، والمُـــــواخي عَمَــــلَا	فِـــي الْمُبْتَــــدَا وَالْخَبَــــرِ النَّصْـــبُ عَلَـــى
٩٦.	أَنَّهُمَــــــا لِهُـــــنَّ مَفْعُـــــــولَانِ	وَهُـــنَّ: ظَـــنَّ، وَحَسِـــبْتُ الثَّــــانِي
٩٧.	خِلْـــــتُ، رَأَيْـــــتُ، وَكَـــــذَا عَلِمْـــــتُ	وَجَـــــدْتُ، واتَّخَـــــذْتُ، مَـــــعْ زَعَمْـــــتُ
٩٨.	جَعَلْـــتُ، مَـــعْ ســـمعتُ فِـــي رَأْيٍ وَهَـــي	كَـــ: خِلْـــتُ عَمْـــراً شَاخِصـــاً، وَنَحْوهـــا

هذا هو القسم الثالث للعوامل الناسخة للابتداء، وإنما أخَّر هذا؛ لزوال الجزأين فيه عن أَصلهما، الذي هو الرفعُ، وإنما جُعِل هذا في باب المرفوعات؛ لأنَّه من تتميم النواسخ، وإلَّا فحقُّهُ أنْ يُذكرَ في المنصوبات.

وهي أَفعال تنصب المبتدأ والخبرَ على المفعوليّة وجوباً: لفظاً، أَو محلاً، بعد أخذها الفاعل، سواء كان ظاهراً، أَو ضميراً بارزاً، أَو مستتراً. ويسمَّى الأولُ الذي أصله مبتدأ مفعولاً أوَّلَ، والثاني الذي أصله الخبرُ مفعولاً ثانياً على الصحيح، وعندَ الكوفيين نصب الثاني على التشبيه بالحال[١].

ولا يجوز الاقتصار على أحد المفعولين؛ لأَنَّ أَصلهما المبتدأ والخبر، وكلٌّ ملتزمٌ للآخر، وأَمَّا حذفهما جميعاً فيجوز؛[٢] لأنَّهما بمنزلة مفعول (ضَرَبْتُ)، وهو يجوز حذفُهُ، كذا أفاد النبتيتي،[٣] والحذف بلا دليل يُسمَّى اقتصاراً – بالقاف –، وبه يُسمَّى اختصاراً – بالخاء –، كذا أفاده الخضري[٤].

---

(١) والصحيح أنَّ مذهب الكوفيين نصبه على الحال، ومذهب الفراء نصبه على التشبيه بالحال، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٦٧٦، التبيين عن مذاهب النحويين/ ٢٩٥– ٢٩٦، ارتشاف الضرب: ٣/ ١١٤٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٥٨، همع الهوامع: ١/ ٥٤٧، حاشية الصبَّان: ١/ ٣٣٣.

(٢) يكون الحذف على وجهين: اختصارٌ، واقتصارٌ: وقد ذهب الجمهور إلى جواز حذفهما أَو أَحدهما اختصاراً، فيقال: هل ظَنَنْتَ أحداً قائماً؟ فتقول: ظَنَنْتُ... أَو تقول: ظَنَنْتُ زيداً. أَيْ: ظَنَنْتُ زيداً قائماً.

وأَمَّا اقتصاراً فحذف أحدهما ممنوع، وأَمَّا حذفهما فنُقل عن سيبيويه المنع، وأجازه الأكثرون؛ لقوله – تعالى – في: سورة البقرة/ ٢١٦: {وَاللَّهُ يَعْلَمُ وَأَنْتُمْ لَا تَعْلَمُونَ}. وقوله: في سورة النجم/ ٣٥: {أَعِنْدَهُ عِلْمُ الْغَيْبِ فَهُوَ يَرَى}، ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٩١، توضيح المقاصد: ١/ ٥٦٧، أوضح المسالك: ٢/ ٥٩، ٦١، شرح الأشموني: ١/ ٣٧٤، همع الهوامع: ١/ ٥٤٩.

(٣) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٥٢١.

(٤) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٣٤٨.

واعترض السهيليّ[1] في كون أصل المفعولين مبتدأ وخبراً في هذه الأَفعال>[2] بمثال: صار الجاهلُ عالماً؛ فإنَّه لا يصحُّ إذ أصلُهُ: الجاهلُ عالمٌ، قال محمد الأمير[3]: بلْ يصحُّ، وذلك لأنَّ مرادنا بـ(الجاهل) الذاتُ، بقطع النظر عن ثبوت الجهل لها؛ وإلَّا لزم اجتماعُ الضدَّينِ <من>[4] حيث صارت عالمةً، وظاهر أنَّ الذات مجردة يصحُّ الحكم عليها بالعلم.

***

ثمَّ هذه الأَفعال تنقسم إلى قِسمَيْنِ:

أَحدهما: /و ٢٩/ أَفعال القلوب، والثاني: أَفعال التحويل.

فأَفعال القلوب تنقسم إلى قِسمَيْنِ:

أَحدهما: ما يدلُّ على اليقين، وهو كثير، ذكر المصنف منها ثلاثةً: **(رأى)**، و**(عَلِم)**، و**(وَجَدَ)**.

وثانيهما: ما يدلُّ على الرجحان، ذكر المصنف منها <خمسةً>[5]: **(ظَنَّ)**، و**(حَسِبَ)**، و**(خَال)**، و**(زَعَمَ)**، و**(جَعَلَ)** الذي بمعنى: اعتقد.

فمثال **(رأى)** قول خِداش بن زهير[6]– من بحر الوافر –:

رأيـــــتُ اللهَ أَكْبَـــــرَ كُـــــلِّ شَـــــيْءٍ   مُحَاوَلَـــــةً وَأَكْثَـــــرَهُمْ جُنُـــــودَا[7]

أي: اعتقدت اللهَ أعظمَ كلِّ شيءٍ قدرةً.

ومثال **(عَلِمَ)** قولُك: عَلِمْتُ الرسولَ صادقاً، أَيْ: تَحَقَّقْتُ ذلك.

---

(1) أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد المالقي، كَانَ عَالما بِالعَرَبِيَّةِ واللغة والقراءات، من مصنفاته: التعريف والإعلام فيما أُبهم في القرآن من الأسماء والأعلام، والروض الأنف في السيرة النبوية، وله أشعار كثيرة، توفي سنة ٥٨١ هـ، ينظر: البلغة/ ١٨١، بغية الوعاة: ٢/ ٨١، معجم المؤلفين: ٥/ ١٤٧، نسب هذا القول للسهيلي أبو حيَّان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٩٧، وابنُ عقيل في: المساعد على تسهيل الفوائد: ١/ ٣٥٢، وخالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٥٨، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٥٤٧، وفي مراجعتي لمصنفاته لم أقف على هذا القول، بل في: نتائج الفكر/ ٢٦٢، ما يبدو خلافه، إذ يقول:" وأمَّا نَصْب (علمت) و (ظننت) لمفعولينِ، فليس هما مفعولانِ في الحقيقة؛ وإنّما هو المبتدأ والخبر ". والله تعالى أعلم.

(2) <...> ساقط من ب.

(3) ينظر: حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– و/ ٣٣.

(4) <...> ساقط من ب.

(5) <...> ساقط من ب.

(6)... بن ربيعَة، من عَامر بن صعصعة، شاعر جاهلي، غلب على شعره الفخر والحماسة، ذكره ابن سلام في مقدمة الطبقة الرابعة، وذكر ابن حجر العسقلاني أنَّه أدرك الإسلام وأسلم، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٤٣، الإصابة: ٢/ ٣٠٠.

(7) البيت من شواهد ابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٩، وابن هشام في: شرح قطر الندى/ ١٧٠، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٣٤٩، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٩٧، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٤٢، رقم ٦٣٦.

ومثال (**وَجَدَ**) قولُك: وَجَدْتُ العلمَ نافعاً، أَيْ: تَحَقَّقْت ذلك، وتَيَقَّنْته.

ومثال (**ظَنَّ**) قولُك: زيدٌ ظنَّ عمراً صالحاً، أَيْ: زيدٌ أَدرك عمراً صالحاً، إدراكاً راجحاً.

ومثال (**حَسِبَ**) قولُك: حَسِبَ زيدٌ عمراً عالماً، أَيْ: ظَنَّ زيدٌ ذلك، وقوله – تعالى –: ﴿يَحْسَبُهُمُ ٱلْجَاهِلُ أَغْنِيَآءَ مِنَ ٱلتَّعَفُّفِ﴾ [1] أَيْ: يظنُّ الجاهل الصحابةَ أغنياءَ؛ من أَجلِ امتناعِهِم من السؤال.

ومثال (**خَال**) قول الناظم: (**خِلْتُ عَمْراً شاخصاً**) أَيْ: ظننتهُ ذاهباً من بلدٍ إلى بلدٍ، كذا قاله النبتيتيّ[2] موافقاً لما في القاموس،[3] والمصباح،[4] ولكنْ قال عبد المعطي[5]: الشخوص يأتي بمعنى <السفر وبمعنى>[6] الحضور.

ومثال (**زعم**) قول خويلد بن خالد[7] – من بحر الطويل –:

فَإِنْ تَزْعُمِينِي كُنْتُ أَجْهَلُ فِيكُمُو ... فَإِنِّي شَرَيْتُ الْحِلْمَ بَعْدَكِ بِالْجَهْلِ[8]

أَيْ: فَإِنْ تَظنيني. وجملة (كُنْتُ أَجْهَلُ) جملةٌ فعليةٌ محلها نصبٌ، في موضع المفعول الثاني.

---

(1) الآية ٢٧٣ من سورة البقرة.

(2) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٤٩٥.

(3) تنظر: الصفحة/ ٦٢١ – منه، وأصل عنوانه:" القاموس المحيط والقابوس الوسيط الجامع لما ذهب من كلام العرب شماطيط " لمجد الدين الفيروز آبادي المتوفى سنة ٨١٧ هـ، من أهم معجمات اللغة العربية، رتَّب المصنف ألفاظه على نظام التقفية سائراً على منهج مدرسة الصحاح، واستخدم فيه كثيراً من الرموز قاصداً بها الاختصار، أَلَّف العلماء عليه شروح واستدراكات، ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٣٠٦، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥٩٧– ٦٠٠.

(4) ينظر: ١/ ٣٠٦– منه، وتمامه: المِصبَاح الْمُنِير فِي غريب الشَّرْح الكبير، معجم متوسط الحجم صنَّفه أحمد بن محمد الفيومي المتوفى نحو ٧٧٠هـ، جمع فيه غريب: شرح الوجيز، للرفاعي على الوجيز في الفروع للإمام الغزالي، وأضاف عليه، رتَّب المصنف ألفاظه على نظام التقفية، ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٧١٠، معجم المطبوعات العربية والمعربة: ٢/ ١٤٧٦.

(5) لمْ أقف عليه في النسخة المتوفرة من: شرحه على الآجرومية، وذكر ابن سيده في: المحكم والمحيط الأعظم: ٥/ ١٨، أنَّ شَخَص عَن أَهله يشخص شخوصا. بمعنى: ذَهب. وشخص إِلَيْهِم: رَجَعَ.

(6) <...> ساقط من أ.

(7)... بن محرِّثٍ الهذليّ، من أشعر بني هذيل، شاعرٌ مخضرم، أدرك الإسلام فأسلم وحسن إسلامه، ذكره ابن سلام في الطبقة الثلاثة، توفي في خلافة عثمان رضي الله عنهما، وله ترجمة في كتب تراجم الصحابة، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٣١، ١٣٢، معجم الأدباء: ٣/ ١٢٧٥، وهو فيه: خويلد بن خالد بن محرز. الاستيعاب: ٤/ ١٦٤٨، ١٦٥٢، أسد الغابة: ٦/ ٩٨، الإصابة: ٢/ ٣٥٨.

(8) البيت في: ديوان الهذليين: ١/ ٣٦، أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره/ ١٠٦، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ١/ ١٢١، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٣٧، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٦٦، رقم ٢٢٣٩.

ومثـال **(جعـل)** قولـه – تعـالى –: ﴿ وَجَعَلُوا۟ ٱلْمَلَٰٓئِكَةَ ٱلَّذِينَ هُمْ عِبَٰدُ ٱلرَّحْمَٰنِ إِنَٰثًا ﴾ [١]، أَيْ: اعتقد المشركون الملائكةَ ذلك، كما قاله ابن مالك[٢]، وقال بدر الدين [٣]: أي ظَنُّوا.

فالحاصل: أنَّ أَفعال القلوب كما أفاده النبتيتيّ[٤] ثلاثةُ أقسام:

- ما هو لإصابة الشيء على صفةٍ، وهو **(عَلِمَ)**، و**(رَأَى)**، و**(وَجَدَ)**.
- وما تظنُّه كذا، وهو الباقي، غير **(زَعَمَ)**، و**(جَعَلَ)**.
- وما هو للدعوى، وهو **(زَعَمَ)**، و**(جَعَلَ)** [٥].

وأَمَّا أَفعال التحويل فكثيرةٌ، ذكر منها المصنف واحداً، وهو **(اتَّخَذَ)**، أَو اثنين؛ لأَنَّ/ظ ٢٩/ **(جعل)** تحتمل أنها من أَفعال القلوب كما تقدَّم، ومن أَفعال التحويل، وهي بمعنى: صيَّر.

فمثال **(اتَّخَذَ)** قولُك: اتَّخَذْتُ زيداً صديقاً.

ومثال **(جَعَلَ)** قولك: جَعَلْتُ الطينَ إبريقاً.

وأَمَّـا **(سَـمِعْتُ)** فهـي مـن أَفعـال الحـواس، أَيْ: الإدراكـات، فعنـد الجمهـور[٦] أَنَّ أَفعـال الحواس لا تتعدَّى إلا إلى مفعول واحد، نحو: سَمِعْتُ زيداً يقرأُ، فالجملة (يقرأُ) عندهم في محل نصب حالٍ من المفعول إنْ كان معرفةً، كما في المثال، أَمَّا إنْ كان نكرةً كأنْ يقال: سَمِعْتُ رجلاً يتكلمُ، فالجملة صفةٌ؛ وذلك على حذف مضاف، أَيْ: سَمِعْتُ صوتَ زيدٍ في حالِ أَنَّهُ يقرأُ، وسَمِعْتُ صوتَ رجلٍ متكلّمٍ، ويجوز أَنَ تكونَ الجملة بدلاً، أَو عطفَ بيانٍ بتأويلها بالمصدر،

---

(١) الآية ١٩ من سورة الزخرف.

(٢) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٧٨، وهو أبو عبد الله محمد بن عبد الله الطائي الجيّاني الشافعي، من أئمة النحاة، من مصنفاته، الخلاصة – المشهورة بألفية ابن مالك– وللعلماء عليها شروح كثيرة، ومنها أيضاً: تسهيل الفوائد، وشرح الكافية الشافية، وغيرها، توفي في دمشق سنة ٦٧٢ هـ، ينظر: البلغة/ ٢٦٩، بغية الوعاة: ١/ ١٣٠، غاية النهاية: ٢/ ١٨٠، معجم المؤلفين:١٠/ ٢٣٤.

(٣) المراد: الدماميني. وهو محمد بن أبي بكر بن عمر بن أبي بكر المخزومي القرشي، عالم بالشريعة والنحو والأدب، تصدر لتدريس النحو في الأزهر، من مصنفاته: تحفة الغريب على مغني اللبيب، والعيون الغامزة، ومصابيح الجامع، وغيرها، توفي سنة ٨٢٧ هـ، وقيل: ٨٢٨ هـ، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٦٦، السلوك لمعرفة دول الملوك، المقريزي: ٧/ ١٢٥، الضوء اللامع: ٢/ ١٠٥، الدرر الكامنة في أعيان المِئَة الثامنة، ابن حجر العسقلاني: ٥/ ١٤٦. وعبارة الدماميني في: تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: ٤/ ١٤٢: "أي اعتقدوا فيهم الأنوثة".

(٤) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٥٣٧.

(٥) ذكر ابن الوراق في: علل النحو/ ٤٤٨، أنَّ أفعال القلوب تنقسم على ثلاثة أقسام: أحدها: يقين، نحو: عرفت وعلمت. والثاني: شك ورجاء، نحو: رجوت وخفت. والثالث: متوسط بين اليقين والشك، وهو الظن والحسبان.

(٦) ينظر: شرح المفصل: ٤/ ٢٩٥– ٢٩٦، ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٠٥، همع الهوامع: ١/ ٥٤٥، حاشية الخضري: ١/ ٣٣٥.

أَيْ: سمعت زيداً قراءتَهُ، وسمعت رجلاً كلامَهُ، ومذهب أبي علي الفارسيّ[١]: أنَّ (سَمِعَ) إذا دخلت على اسم ذاتٍ تعَّدتْ لاثنينِ، والمراد بالاسم: الأولُ، نحو: سمعت زيداً يقولُ، أَمَّا الثاني فلا بدَّ أنْ يكونَ مما يُسْمَع؛ فلا يجوز أنْ يُقال: سمعتُ زيداً يخرجُ، إذ الخروج لا يُسْمَع، وإذا دخلت على ما يُسْمَع مباشرة تعدَّت لواحد، موافَقة لمذهب الجمهور، كسائر أَفعال الحواس، نحو: سمعت تدريسَ زيدٍ، وذُق الطعامَ، ولمستُ الحريرَ، وشممتُ الطِّيبَ، وأبصرتُ زيداً.

وقول الناظم:**(عَمِلا)** فعل ماضٍ، والألفُ ضميرُ التثنية، عائدٌ على **(ظَنَنْتُ)**، والمشابهِ لها؛ باعتبار المجموع، وقوله:**(لَهُنَّ)** بصيغة الجمع، وهو عائدٌ على ما ذكر، باعتبار الأفراد، وقوله:**(رأيٍ وَهَى)** أَيْ: على مذهبٍ ضعيفٍ، وهو إشارةٌ لمذهب أبي عليٍّ الفارسي، فـ**(وهى)** فعل ماضٍ، بمعنى: ضَعُفَ، أَو سَقطَ،[٢] وقوله:**(ونحوها)** معطوفٌ على خبر المبتدأ في قوله:**(وهي ظَنَنْتُ)** إلى آخره، وهو إشارةٌ إلى ما بقي من أَفعال القلوب، وأَفعال التصيير.

فالباقي من الأول هو: (دَرى)، و(تَعَلَّمْ) بلفظ الأمر فقط، وهما مما يدلُّ على اليقين.

و(عدَّ)، و(حَجا)، و(هَبْ) /و ٣٠/ بلفظ الأمر فقط، وهي مما يدلُّ على الرجحان.

وأَمَّا الباقي من أَفعال التصيير، فهو: كلُّ فعلٍ يَدُلُّ على إفادة التحويل من صفة إلى صفة، أَو من حقيقة إلى حقيقة، كـ: (رَدَّ)، [٣] و(تَرَكَ)، [٤] و(زَادَ)، [٥] و(وَهَبَ) [٦] الذي بمعنى: فَعَلَ، وكلُّ ذلك يعمل عملَ (صَيَّر)؛ لأنَّهُ بمعناه. كما أنَّ كلَّ فعلٍ بمعنى: (صَارَ) في إفادة الانتقال[٧] من شيءٍ إلى شيءٍ يعمل عملَه فرعٌ [عنه] [٨].

ومثل هذه الأَفعال نوعانِ: باب (أَعْطى)، وباب (أَمَرَ).

([١]) ينظر: الإيضاح/ ١٥٣، المسائل الحلبيات/ ٨٢– ٨٣، وهو مذهب العكبري أيضاً، كما في: اللباب: ١/ ٢٦٨، وذكر ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٥٤٤، أنَّ (رأى) البصرية، وسائر أفعال الحواس تتعدى لواحد بلا خلافٍ، إلا (سمع) المعلقة باسم عين، نحو: سمعت زيدا يقرأ. فقيل: سمع متعدية لاثنين ثانيهما الجملة، وقيل: إلى واحد والجملة حال، فإن علقت بمسموع فمتعدية لواحد اتفاقا.

([٢]) قال الجوهري في: الصحاح: ٦/ ٢٥٣١: "وَهَى الحائط: إذا ضَعُفَ وهَمَّ بالسقوط".

([٣]) مثاله قول الشاعر: فردَّ شُعُوْرَهنَّ السُودَ بِيضاً... ورَدَّ وُجوهَهُنَّ البِيضَ سُودا، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٤٨، وينظر: معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٤٤، رقم ٦٤٥.

([٤]) مثاله قول الشاعر: وربَّيْتهُ حتى إذا ما تَرَكْتُهُ... أَخا القومِ واستَغْنى عن الْمَسْحِ شاربُهُ، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٥٥٠، وينظر: الدرر اللوامع: ١/ ٣٧٧.

([٥]) مثاله قوله – تعالى – في: سورة البقرة/ ١٠: { فَزَادَهُمُ اللَّهُ مَرَضاً }، ينظر: الدر المصون: ١/ ١٢٩.

([٦]) مثاله قول الشاعر: فَقُلْتُ أَجِرْني أَبا خالدٍ... وإلا فَهَبْني امرَءاً هالِكا، ينظر: همع الهوامع: ١/ ٥٣٩، وينظر: الدرر اللوامع: ١/ ٣٣٢.

([٧]) ب: الافتقار، والصواب ما أثبتناه.

([٨]) [...] زيادة يقتضيها النص.

- فضابط الأول هو: كلُّ فعلٍ يتعدَّى إلى مفعولينِ لَيْسَ أصلهما المبتدأ، والخبر، ولا أصل الثاني منهما حرفُ جرٍّ، تقول: أعطيتُ زيداً درهماً، وكسوتُ خالداً جُبَّةً، وآتيتُ عَمْراً مالاً، وأوْلَيْتُهُ طعاماً.

ونقل ابنُ هشام[١] عن ابنِ الطراوة، [٢] وابنِ عصفور[٣]: أنَّ (استغفر) مما يتعدَّى لاثنين؛ فتقول: أستغفرُ اللهَ الذَنْبَ، وقالا [٤] إنما جاز أنْ يقال: استَغْفَرْتُ اللهَ من الذَنْبِ؛ بذكرِ (من) لتضمينه معنى: استَتَبْتُ. ولولا التضمين لما جاز ذلك. ثمَّ اعتمده ابنُ هشامٍ[٥] حَتَّى قال: "وأَمَّا قول الأكثر أنَّ (استغفر) من باب (اختار) اي هو يتعدى بـ(مِنْ) فمردودٌ؛ قال الشاعر – من بحر البسيط –:

أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لستُ مُحْصِيَهُ ... رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ"[٦]

أَيْ: إلى اللهِ الإقبالُ، والعبادةُ، ويجوز الاقتصار هنا على أحد المفعولين.

- وضابط الثاني هو: كلُّ فعلٍ ينصب مفعولينِ لَيْسَ أصلهما المبتدأ، والخبرَ، لكن أصل الثاني منهما حرفُ الجرِّ، تقول: أَمَرْتُ زيداً بالخير، ويجوز حذف الباء، كقول الشاعر – من البسيط –:

أَمَرْتُكَ الخَيْرَ فَافْعَلْ مَا أُمِرْتَ بِهِ ... فَقَدْ تَرَكْتُكَ ذَا مالٍ وذَا نَشَبِ[٧]

---

(١) ينظر: مغني اللبيب/ ٦٧٩.

(٢) نقل هذا القول عن ابن الطراوة تلميذه السهيلي في: نتائج الفكر/ ٢٥٦- ٢٥٧، وتابعه عليه.

(٣) أبو الحسن علي بن مؤمن الحضرمي الأشبيلي، عالم العربية، من مصنفاته: المقرَّب في النحو، وشرح الجمل، والممتع في التصريف، توفي سنة ٦٦٩هـ، ينظر: البلغة/ ٢١٨، بغية الوعاة: ٢/ ٢١٠، شذرات الذهب: ٥/ ٣٢٩، معجم المؤلفين: ٧/ ٢٥١. نسب ابنُ هشام في: مغني اللبيب/ ٦٧٩، هذا القول لابن عصفور، وعنه نقل الشارح، والذي في: شرح الجمل : ١/ ٣٠٥- ٣٠٦، خلافُ ذلك؛ فهو يقول: "واستغفر اللهَ ذنبي. يريد: من ذنبي. قال الشاعر:

أسْتَغْفِرُ اللهَ ذَنْباً لستُ مُحْصِيَهُ... رَبَّ العِبادِ إليهِ الوَجْهُ والعَمَلُ

يريد: من ذنبٍ".

(٤) ب: قال.

(٥) ينظر: مغني اللبيب/ ٦٧٩.

(٦) لمجهول، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ١/ ٣٧، والمبرد في: المقتضب: ٢/ ٣٢١، وابن جني في: الخصائص: ٣/ ٢٥٠، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٢٩٢، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٢٧، رقم ١٩٥١.

(٧) لعمرو بن معد يكَرِب الزُّبيديّ، وهو في: شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي/ ٣٥، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ١/ ٣٧، وابن جني في: المخصص: ٤/ ٢٤٤، وينسب إلى خفاف بن ندبة، وهو في: شعره ضمن (شعراء إسلاميون)/ ٥٢٩، وإلى العبّاس بن مرداس، وهو في: ديوانه/ ٤٦، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ١٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٠٦، رقم ٣٧٦.

وتقول: سَمَّيْتُ المولودَ زيداً، وكنَّيْتُ خالداً أبا بكرٍ، ولَقَّبتُ الصالحَ زينَ المسلمين، ودَعَوْتُ الولدَ زيداً، أَيْ: سَمَّيْتُهُ بهذا الاسم[1].

وتلحقُ بذلك: اخترتُ الرجالَ عَمْراً، أَيْ: من الرجال، ومن ذلك قوله – تعالى –: ﴿ وَٱخۡتَارَ مُوسَىٰ قَوۡمَهُۥ سَبۡعِينَ رَجُلٗا ﴾ إذ المعنى – والله أعلم –: من قومِهِ[2].

ولا تُلْغى هذه الأَفعالُ تقدَّمتْ، أَو/ظ ٣٠/ تَأَخَّرتْ، أَو تَوَسَّطتْ؛ لأَنَّ معموليها ليسا مبتدأً، وخبراً في الأصل حَتَّى ترجعَ إلى الأصل[3].

تنبيه

من خواصِّ أَفعال القلوب أنْ يُجمعَ فيها بين ضميري الفاعل، والمفعول لشيءٍ واحدٍ، ولا يجوز ذلك في غيرها؛ فلذلك تقول: عَلَّمْتُني، ولا تقول: ضرَبْتُني – بضَمِّ التاء –.

خاتمة

وإذا دخلت الهمزة في (رأى)، و(علم) يتعديان لثلاثة[4] مفاعيل، ومثلهما (نَبَّأَ)، و(أَخْبَر)، و(حدَّث)، و(أَنْبَأَ)، و(خَبَّر).

* * *

(1) ينظر: الأصول في النحو: ١/ ١٧٨، همع الهوامع: ٣/ ١٣.

(2) وكذا قدَّره أبو عبيدة في: مجاز القرآن: ١/ ٢٢٩، والمبَرِّد في: المقتضب: ٢/ ٣٢١. وابن فارس في: الصاحبي في فقه اللغة/ ١٧٧. والزمخشري في: الكشاف: ٢/ ١٦٤.

(3) وفي المسألة تفصيلٌ أختصره تبعاً لأحوال التقديم والتأخير في ثلاثة أحكام: الأول: وجوب الإعمال عند البصريين إذا لم يتقدّم المفعولان على الفعل، فلا يقال: ظننت زيد قائم. وجوّزه الكوفيون لكنّه مرجوحٌ عندهم.
الثاني: جواز الإعمال والإلغاء، والإعمال أرجح؛ إذا توسط الفعل بين المفعولين.
الثالث: جواز الإعمال والإلغاء، والإلغاء أرجح؛ إذا تقدم المفعولان على الفعل، ينظر: ينظر: الكتاب: ١/ ١١٩، الأصول في النحو: ١/ ١٨١، اللمع/ ٥٣، توضيح المقاصد: ١/ ٥٥٩- ٥٦٠، حاشية الصبَّان: ٢/ ٥٦.

(4) الأصلان: ثلاث. والصواب ما أثبتناه.

باب: النَّعْت

قال البخاريُّ(١): النعت هو خاصٌّ فيما يتغير. والوصفُ، والصفةُ لا يختصَّان به؛ وعلى هذا يُقال: صفاتُ الله، وأوصافُهُ، ولا يقال: نَعْتُهُ. وقال محمد الخضري(٢): "النعتُ يرادفُ الوصفَ، والصفةُ على المختار، لكن النعتَ عبارة الكوفيينَ، وهما للبصريينَ".

٩٩. النَّعْتُ لِلْمَنْعُوتِ قَافٍ، مُرْضِي ... فِي رَفْعِهِ، وَنَصْبِهِ، وَالْخَفْضِ

١٠٠. وَالْجَمْعِ، وَالْإِفْرَادِ، والتَّنْكِيرِ ... وَالضِّدِّ، والتَّأنيثِ، والتَّذْكيرِ

١٠١. هَذَا الْحَقِيقِيُّ، وَأَمَّا السَّبَبِي ... فِي النُّكْرِ، والتَّعريفِ، وَالْإِعْرابِ

أي: النعتُ تابعٌ للمنعوت، موافقٌ له في نوع رفعِهِ، ونوع نصبِهِ، ونوع خَفْضِهِ، وفي إفرادِهِ، وتثنيتِهِ، وجمعِهِ، وفي تنكيرِهِ، وتعريفِهِ، وفي تذكيرِهِ، وتأنيثِهِ.

وهذا –أي: المُشاركُ للمنعوت في أربعةٍ من عشرة– يُسمَّى حقيقيّاً، وهو ما رفع ضمير المنعوت. ومحلُّ وجوب الموافقة في أربعة من عشرة إذا لم يمنع مانعٌ من ذلك، أَمَّا إذا وجد المانعُ بأنْ كان النعتُ أفعلَ تفضيلٍ، مضافا لمنكورٍ، أو مجرداً من (أل) والإضافةِ، فإنَّه يكون مفرداً، مذكَّراً على كلِّ حال، فتقول: مررتُ برجلٍ أَفْضلَ منكَ، وبرَجليْنِ أَفْضلَ منكَ، وبرجالٍ أَفْضلَ منكَ، وبامرأةٍ أَفْضلَ منكِ، وبامْرَأتيْنِ أَفْضلَ منكِ، وبنسوةٍ أَفْضلَ منكِ، وتقول: مررت بزيدٍ أَفضلِ رجلٍ، وبحمارينِ أَفْضلِ حُمُرٍ.

---

(١) أبو عبد الله محمّد بن إسماعيل بن إبراهيم بن المُغيرة الجُعفيّ بالوَلاء، المحدِّث الكبير، جبل الحفظ، وصاحب الصحيح؛ من مصنفاته: الأدب المفرد، والتاريخ الكبير، وخلق أفعال العباد، توفّي سنة ٢٥٦هـ، ينظر: الثقات، ابن حبان: ٩/ ١١٣، سير أعلام النبلاء: ١٢/ ٣٩١، معجم المؤلفين: ٩/ ٥٢، لم أقف على قوله هذا في مصنفاته، بل إنَّ البخاري استعمل كلمة (النعوت) على خلاف ما ذكر الشارح؛ حيث قال في ترجمة أحد أبواب: صحيحه: ٩/ ١٢٠: "بَابُ مَا يُذْكَرُ فِي الذَّاتِ وَالنُّعُوتِ وَأَسَامِي اللَّهِ". والقول الذي نسبه الشارح إلى البخاري ذكره بعض شرَّاح صحيح البخاري، منهم القسطلاني في: إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: ٩/ ٩٩، والعيني في: عمدة القاري شرح صحيح البخاري: ٢٥/ ٩٩، والأخير لم يستحسن استعمال البخاري كلمة (النعوت) في الترجمة؛ إذْ قال:" يُقَال: الله مَوْصُوفٌ، بِخِلَاف النَّعْت فَلَا يُقَال: الله منعوتٌ، ولَو قَالَ فِي التَّرْجَمَة:... فِي الذَّات والأوصاف؛ لَكَانَ أحسنَ".

(٢) حاشيته: ٢/ ١٢٩، وينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٤٥، المصطلح النحوي/ ١٦٥– ١٦٦. قال ابن يعيش في: شرح المُفصَّل: ٣/ ٤٧: "الصفة والنعت واحد. وقد ذهب بعضهم إلى أنَّ النعت يكون بالحلية، نحو: طويل وقصير، والصفة تكون بالأفعالِ نحو: ضارب وخارج. فعلى هذا يُقالُ للباريِ سبحانه: موصوفٌ، ولا يُقال: منعوت. وعلى الأولِ هو: موصوفٌ ومنعوتٌ".

أو كان النعتُ ذا تاءٍ، فيلزمه التأنيثُ، فتقول: جاء رجلٌ/و ٣١/ رَبْعَةٌ، وامرأةٌ رَبْعَةٌ، ورجلٌ عَلَّامةٌ، وامرأةٌ عَلَّامةٌ.

أَو كان وَصْفاً يستوي فيه المذكرُ، وضدُّهُ، والمفردُ وضِدَّاهُ[١]؛ فيلزمه التذكيرُ، فتقول: رأيتُ رجلاً جَرِيحاً، وصَبُوراً، ومِنْحاراً، ومِعْطِيراً، ورأيتُ امرأةً جَرِيحاً، وصَبُوراً، ومِنْحاراً، ومِعْطِيراً [٢].

أَمَّا النعت السَّبَبِيُّ – وهو ما يرفع اسما ظاهرا ملتبسا بضمير المنعوت – فلا يتبع منعوته إلا في اثنينِ من الخمسة: واحدٌ من النكرة وفرعها، وواحدٌ من أوجه الإعراب الثلاثة؛ <لأنَّه يلزم>[٣]الإفراد إلا إذا كان الاسمُ الظاهرُ جمعاً، فالأصحُّ عند سيبويه،[٤] والمبَرِّد[٥] التكسيرُ، فيقالُ: مَرَرْتُ بِرَجلٍ كِرامٍ آباؤُه، وعند الشلوبين، [٦] ومن وافقه[٧] الإفرادُ، فيقال: مَرَرْتُ بِرَجلٍ كَرِيمٍ آباؤُه، ولا فرق عند الطائفتين أنْ يكون المنعوت مُكَسَّرا، أَو لا. وعند آخرين[٨] التفصيلُ: فإنْ كان المنعوت جمعاً فالتكسير أفصحُ، وإنْ كان مفردا، أَو مثنى فالإفراد أفصحُ، فيقال: مَرَرْتُ بِرِجالٍ كِرامٍ آباؤُهم، ومَرَرْتُ بِرَجلٍ كَرِيمٍ آباؤُه، وَمَرَرْتُ بِرَجلينِ كريمٍ آباؤُهما.

---

(١) ب: وضِدَّهُ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ... وإذا كان صفة لجمع ما لا يعقل؛ عومل معاملة المؤنثة المفردة، أَو الجمع؛ فجاز فيه الوجهان، تقول: هذه جبالٌ راسية، وجبالٌ راسيات، وربَّما وصف المؤنث بالمذكر، كقوله – تعالى في: سورة المزمل/ ١٨–: {السَّمَاءُ مُنْفَطِرٌ بِهِ كَانَ وَعْدُهُ مَفْعُولاً } وخرَّجها بعضهم على تأويل السماء بـ(السقف) وهو مذكر، ينظر: درة الغواص/ ٨٩– ٩٠ الكشاف: ٤/ ٦٤٣.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ٤٣. وذهب اليه ابن هشام في: أوضح المسالك: ٣/ ٢٧٤، وعدَّه الأفصح.

(٥)... نسبه إليه أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٥٦، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٥١، والأزهريّ في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١١٢، والصبان في: حاشيته: ٣/ ٩٠. وأحال محقق ارتشاف الضرب إلى موضع توثيق قول المبَرِّد في المقتضب، فرجعتُ إليه فلم أجد هذا القول فيما أحال إليه. وما اطَّلعت عليه يبدو خلاف ذلك، فهو يقول في: المقتضب: ٤/ ١٥٥: "وَلَو قلتَ: مَررْتُ برَجل قَائِم أَبوهُ. تُرِيدُ بـ(قائم) التَّأْخِيرَ، كَأَنَّك قلتَ: مَررْتُ برجل أَبوهُ قَائِم. ثمَّ قدّمت على هَذِه الجهة كان جيداً. وَكنت تقول على هذا الشرط: مَرَرْت برجل قائمانِ أَبَوَاهُ. لأَنَّك تريدُ أَبواهُ قائمانِ. وعلى القَول الأول وهو الأجود: مررْت برجل قَائِمٍ أَبَوَاهُ، وقائم آباؤه، لأَنَّهُ بمنزلة الفعل المُقدَّم". فالذي يراه المبَرِّد في قوله المذكور أنَّ الإفراد أفصح. والله – تعالى – أعلم.

(٦) ينظر: التوطئة/ ١٧٩.

(٧) ممن تابع الشلوبينَ أبو الحسن علي بن محمد الآبذي، ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٥٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١١٢، همع الهوامع: ٣/ ٨٧. وقال أبو حيان في الموضع السابق نفسه: "وذهب الجمهور إلى أنَّ الإفراد أحسن من التكسير".

(٨) ينظر: ارتشاف الضرب: ٥/ ٢٣٥٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١١٢، حاشية الصبَّان: ٣/ ٩٠، ولم يذكروا أعياناً.

وأَمَّا التذكير، وفرعه فالنعتُ فيهما موافقٌ للاسم الظاهر، نحو: مَرَرْتُ برجلٍ قائمةٍ أمُّه، وبامرأةٍ قائمٍ أبوها.

وإنما سميَّ هذا النعتُ سببيا؛ لأنَّه منسوب للسبب الذي هو الضمير، وأطلق عليه ذلك؛ لأنَّ السبب لغة : الحَبْلُ الذي يربط به.[١] فلما كان الضمير يربط الجملة الواقعة خبراً للمبتدأ به، وصفةً بموصوفها؛ شُبِّه بالحبل، سُمِّي سببا. وقيل للاسم الظاهر المتصل بالضمير المرفوع بالنعت: سببي؛ لاتصاله بالسبب الذي هو الضمير. [٢] فالنعت السببي في اللفظ صفةٌ للمنعوت، وفي المعنى صفة للاسم الظاهر المرفوع به. وسمَّي القسم الأول حقيقيا؛ نسبة للحقيقة؛ لأنَّه الجاري لفظا على ما هو له في المعنى، فكأنَّه نفسه.

ثم إنْ كان النعت جاريا على ما بعده لكنه رفع ضمير المنعوت المستتر، نحو مَرَرْتُ برجلٍ كريمٍ أباً، ومَرَرْتُ بامْرَأةٍ كريمةِ الأَبِ. فهل هو: حقيقي ؟ أَو سببي ؟ أَو واسطة ؟ فالشيخ علي النبتيتي[٣]/ظ ٣١/ نَصَّ على أنَّ ذلك حقيقي، ونَصَّ أبو بكر الشنواني في شرح الآجرومية[٤] على أنَّه واسطة، وسمَّاه: مجازياً، وقال في الحاشية على شرح الأزهرية[٥]: "يدخل في السببيّ نحو: جاء زيدٌ الحسنُ ذاتُه، أَو نفسُه. ويخرج من الحقيقي، نحو: جاءَ زيدٌ القائمُ الأَبِ". وتردَّد محمد الأمير[٦] بين تلك الثلاثة، ثم قال: وعلى كلٍّ فهو يتبع في أربعة من عشرة؛ لأنَّه يرفع ضمير المنعوت، تقول: جاءَتْني امْرَأةٌ كَريمةُ الأبِ، أَو كَريمةٌ أَباً، وجاءَني رَجلانِ كَرِيمَا الأَبِ، أَو كريمانِ أباً، وجاءَني رجالٌ كُرَماءُ الأَبِ، أَو كِرامٌ أَباً، خلافاً لما حكاه الفراء من

([١]) ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ١٠٠٠، تهذيب اللغة: ١٢/ ٢٢٠.

([٢]) ينظر: معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٠٢.

([٣]) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٥٤٨، ٥٥٨.

([٤]) تنظر: الصفحة/١٧٢– منه. وأصل عنوانه: المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية. صنَّفه على متن الآجرومية، وليس حاشية على شرح الأزهري كما قال الباباني في: هدية العارفين:١/ ٢٣٩، قال عنه حاجي خليفة في: كشف الظنون: ٢/ ١٧٩٧: "... مطولٌ، جَمَع فيه نفائسَ الأقوال". وقد حقِّق في جامعة الإمام في المملكة العربية السعودية على ثلاث رسائل.

([٥]) تنظر: اللوحة/ ٣٥ و– منه. وأصل عنوانه: الدرر البهية على شرح الأزهرية. حواشٍ للشنواني على شرح الشيخ خالد على الآجرومية، ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٧٩٨، هدية العارفين: ١/ ٢٣٩، اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهرية، عبد الله الشنقيطي/ ١٠.

([٦]) ينظر: حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– ظ/ ٤٥.

جواز نحو: مَرَرْتُ بِرَجلٍ حَسَنةِ العينُ،(١) وهو وجه ضعيف،(٢) وقد نقل الشنواني(٣) مذهبَ كثيرٍ، منهم الجرميُّ(٤) منع ذلك.

وقول الناظم:**(قافٍ)** أيْ: تابع، وقوله:**(مرضي)** – بضم الميم – فهو اسم فاعل، بمعنى: موافق، والمذكور في المصباح(٥): راض، يراضي مراضاة، ورضاء، مثل: وافق يوافق موافقة، ووفاقا، وزنا ومعنى، وقوله:**(للمنعوتِ)**، و**(في رَفْعِهِ)** كلٌّ منهما متعلق بكل من **(قافٍ)**، و**(مُرْضي)** .

***

١٠٢. تَقُولُ: جَاءَ الرَّجُلُ الْفَقِيهُ ... وَجَاءَ شَخْصٌ فَاضِلٌ أَبُوه

١٠٣. وَقِسْ عَلَى هَذَا، وَأَمَّا الْمَعْرِفَه ... فَهُوَ الَّذِي جَاءَ بِـ(أَلْ) الْمَعْرِفَه(٦)

١٠٤. وَمُضْمَرٌ، نَحْو: أَنَا، وَالْعَلَمُ ... وَكَالَّذِي، وَذُو النِّدَا، وَالْمُبْهَمُ

١٠٥. كـ: هَذِهِ، وَذَا، وَمَا أُضِيفَا ... لِوَاحِدٍ مِمَّا حَوَى التَّعْرِيفَا

فالمثال الأول للحقيقيّ، والثاني للسببيّ، وهما مرفوعانِ، مفردانِ، لكنَّ الأولَ معرفةٌ، والثاني نكرةٌ.

فالمراد بالمفرد في باب النعت، والإعراب: ما لَيْسَ مُثَنَّى، ولا مَجموعاً، ولا من الأسماء الخمسة، وفي باب العلم ما يقابل المركَّب.

---

(١) والمعنى: حسنةٍ عَيْنُه، ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٤٠٨.

(٢) كذا ضعَّفه الأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٣١٩.

(٣) ينظر الدرر البهية، اللوحة – و/ ٣٥.

(٤) ينظر قوله في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٥١، شرح الأشموني: ٢/ ٣١٩، وهو أبو عمرو صالح بن إسحاق، عالم بالنحو واللغة، من مصنفاته: كتاب التثنية والجمع، والأبنية، وغيرها، توفي سنة ٢٢٥ هـ، ينظر: أخبار النحويين البصريين: ٥٦، إنباه الرواة: ٢/ ٨٠، بغية الوعاة: ٢/ ٨، معجم المؤلفين: ٢/ ٢٣٢.

(٥) ينظر: المصباح المنير: ١/ ٢٢٩.

(٦) ب: معرفة، والصواب ما أثبتناه.

وقول الناظم:**(وَقِسْ على هذا)** أَيْ: قِسْ بقيةَ الأمثلةِ على هذا المذكورِ من المثالين، كما تقول: اللهمَّ ارْحَمْ عَبْدك الضعيفَ المنكسرَ قلبُهُ، الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ الْجزيلِ عَطاؤُهُ، إنَّ اللهَ يرزقُ عِبادَهُ الطَّائعينَ والعاصينَ السَّاعيةَ أقدامُهم، والسَّاكنةَ أجسامُهم، وَمَرَرْتُ بِرَجلٍ عجميٍّ وعربيٍّ، بخيلٍ أَحَدُهُما،/و ٣٢/ كريمٍ أَبواهُما.

ولما ذكر الناظم أنَّ النعت تابعٌ للمنعوت في التعريف، والتنكير؛ احتاج إلى بيان المعرفة، والنكرة، فبدأ بالمعرفة، وهي سبعة:

- الأول: المحلى بـ(أل) وهي نوعان: عهدية، وجنسية، وكلٌّ منهما ثلاثةُ أقسامٍ:

فالعهدية:

إمَّا للعهد الذكريّ، وهي ما تقدم مصحوبُها صريحاً، أو تلويحاً، نحو قوله – تعالى –:﴿ كَمَآ أَرْسَلْنَآ إِلَىٰ فِرْعَوْنَ رَسُولًا * فَعَصَىٰ فِرْعَوْنُ ٱلرَّسُولَ ﴾[(١)]،﴿ وَلَيْسَ ٱلذَّكَرُ كَٱلْأُنثَىٰ ﴾[(٢)].

وإمَّا للعهد الحضوريّ: وهي التي كان مصحوبُها بحضرتكَ، كما تقول لشاتمِ رجلٍ بحضرتك: لا تشتُمِ الرَّجلَ، ونحو: يا أيَّها الرَّجلُ، وقوله – تعالى –:﴿ ٱلْيَوْمَ أَكْمَلْتُ لَكُمْ دِينَكُمْ ﴾[(٣)] أَيْ: يوم عرفة؛ لأنَّ هذه الآية نزلت فيها[(٤)].

وإمَّا للعهد الذهني: وهي التي كان مصحوبُها معلوماً عند المخاطب، وتسمَّى: علميَّة، نحو:﴿ إِذْ يُبَايِعُونَكَ تَحْتَ ٱلشَّجَرَةِ ﴾[(٥)].

والجنسية: إمَّا لاستغراقِ أفرادِ الجنسِ: وهي التي يَصْلُحُ في موضعها (كُلّ) حقيقةً، نحو: ﴿ وَخُلِقَ ٱلْإِنسَٰنُ ضَعِيفًا ﴾[(٦)]. وإمَّا لاستغراقِ خصائصِ أفرادِ الجنسِ؛ مبالغةً في المدح، أو الذمِّ، وهي التي تخلفها (كُلّ) مجازاً، نحو: أَنْتَ الرَّجل عِلْماً، أَيْ: أنتَ الكاملُ في هذهِ الصِّفة،

---

(١) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة المزمل. وذكر الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٨١– ١٨٢، أنَّ فائدتها التنبيه على أنَّ الرسول الثاني هو الرسول الأول، إذ لو جيءَ به منكراً لتوهم أنه غيره، ولذلك لا يجوز نعته.

(٢) الآية ٣٦ من سورة آل عمران.

(٣) الآية ٣ من سورة المائدة.

(٤) ينظر: صحيح البخاري: ١/ ١٨، أسباب النزول، الواحدي/ ١٩٢– ١٩٣، تاريخ نزول القرآن، محمد رأفت/ ٥٤.

(٥) الآية ١٨ من سورة الفتح.

(٦) الآية ٢٨ من سورة النساء.

ومنهُ:﴿ ذَٰلِكَ ٱلۡكِتَٰبُ ﴾[1]، أَيْ: الكتابُ الكاملُ في الهدايةِ. وإمَّا لبيان الحقيقةِ، وهي التي لا تخلفها (كُلّ)، لا حقيقةً، ولا مجازاً، نحو:﴿ وَجَعَلۡنَا مِنَ ٱلۡمَآءِ كُلَّ شَيۡءٍ حَيٍّ ﴾[2]، وقولك: واللهِ لا أَلبسُ الثيابَ، أَو لا أتزوجُ النساءَ؛ ولهذا يقع الحنث بالواحد منهما[3].

- والثاني المضمر، وينقسم الضمير إلى: متصل، ومنفصل:

فالمتصل، يكون مرفوعاً، أَو منصوباً، أَو مجروراً. فالمرفوع هو: الألف، والواو، النون، وتكون للغائب، نحو: قَامَا، قَامُوا، قُمْنَ. وللمخاطب، نحو: اعْلَمَا، واعْلَمُوا، واعْلَمْنَ. والياء للمخاطبة فقط، نحو: أنتِ تَفْعلينَ، واضْرِبِي.

والمنصوب:الكاف من: أَكْرَمَكَ... إلى أَكْرَمَكُنَّ، والهاء من: أَكْرَمَهُ... إلى أَكْرَمَهُنَّ، والياء/ظ ٣٢/ من: أكرمني.

والمجرور: كالمنصوب، نحو: مَرَرْتُ بكَ... إلى آخره، ومَرَرْتُ بهِ... إلى الآخر، ومَرَرْتَ بي.

والمنفصل يكون: مرفوعاً، ومنصوباً، ولا يكون مجروراً: فالمرفوع: أَنَا، وَنَحْنُ، وَأَنْتَ... إلى أَنْتُنَّ، وهو... إلى هُنَّ. والمنصوب: إيَّايَ، وإيَّانا، وإيَّاكَ... إلى إيَّاكُنَّ، وإيَّاه... إلى إيَّاهُنَّ.

والمضمرات كلُّها مبنيةٌ، فمنها ما يشترك فيه الجرُّ، والنصبُ، وهو: كلُّ ضميرِ نصبٍ أَو جرٍ مُتصل، نحو أَكرمتُكَ، ومَرَرْتُ بكَ، وَإِنَّهُ، وَلَهُ.

ومنها ما يشتركُ فيه الرفعُ، والنصبُ، والجرُّ مع الاتصالِ بمعنى واحدٍ، وهو (نا)، قال ابن مالك في الخلاصة[4]:

لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٍّ (نَا) صَلَحْ كَاعْرِفْ بِنَا فَإِنَّنَا نِلْنَا الْمِنَحْ

---

(1) الآية ٢ من سورة البقرة.

(2) الآية ٣٠ من سورة الأنبياء.

(3) تنظر هذه الأنواع في: اللباب: ١/ ٤٩٢- ٤٩٣، شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٩- ٣٢٤، أوضح المسالك: ١/ ١٨١، مغني اللبيب/ ٧٢- ٧٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٨١- ١٨٢، همع الهوامع: ١/ ٣٠٩.

(٤) الصفحة/ ٤ – منها، وهي أشهر المنظومات العلمية، جمع فيها ابن مالك خلاصة علمي النحو والصرف، لقيت حظوة كبيرة لقيمتها؛ شروحها تنيف على المئة، طبع الكثير منها، ينظر: كشف الظنون: ١/ ١٥٢، اكتفاء القنوع بما هو مطبوع/ ٣٠١، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥١٣.

أي: صَلَح لفظُ (نـا) للرَّفع، نحو: (نِلْنـا)، وللنصب، نحو: (فَإِنَّنَا)، وللجرّ، نحو: (بِنَا). فقوله:(الْمِنَحْ) أَيْ: العطايا، وهو جمع مِنْحة، بمعنى: عَطِيَّة[1].

ومما يستعمل للرفع، والنصب، الجر الياء، نحو : اضْرِبِي، وأكرَمَني، ومرَّ بي.

و(هم)، نحو: هُمْ قائمونَ، وأَكْرَمْتُهُم، وَلَهُم، لكنَّ الياء لم تكن بمعنى واحدٍ في الثلاثة؛ لأنَّها في حالة الرفع للمخاطب[ـة]،[2] وفي حالة النصب، والجرِّ للمتكلّم، و(هم) في حالةِ الرفعِ ضميرٌ منفصلٌ، وفي حالة غيره ضميرٌ متصلٌ.

- والثالث: العلمُ، وهو قِسْمانِ: علم شخص، وعلم جنس، وهو ما وضع للماهيّة الذهنيّة،[3] كـ(أسامة) علمٌ للسبع، فهي موضوع لماهية الأسد المستحضرة في الذهن، وكـ(أبي الحصين)، و(ثُعالة) وهما للثعلب، و(ابن دَأْية) للغراب، و(أبي جَعْدة) للذئب[4].

وأمَّا علم الشخص فينقسم إلى ثلاثة أقسام: اسمٌ، وكنيةٌ، لقبٌ[5]:

فالاسم هو: ما دلَّ على معينٍ بلا قيدٍ مطلقاً، نحو: جَعْفر، وسَلْمى، ومَكَّة، ولاحِق، وشَدْقَم،[6] وهَيْلة، وواشِق. فلاحِق[7]: اسمُ فرسٍ لمعاوية[8] – رضي الله عنه –.

([1]) ينظر: الصحاح: ١/ ٤٠٨.

([2]) [...] زيادة لإقامة المعنى صواباً.

([3]) قال ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٧٥: "والجنسي مخصوص ببعض الأجناس فلا يصلح لغيره". وقال ابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ١٣٧– ١٣٨: "والعلم الجنسي اسم يعين مسماه بغير قيد، تعيينَ ذي الأداة الجنسية أو الحضورية، تقول: "أسامة أجرأ من ثعالة"، فيكون بمنزلة قولك: "الأسد أجرأ من الثعلب" و"أل" في هذين للجنس، وتقول: "هذا أسامة مقبلا"، فيكون بمنزلة قولك: "هذا الأسد مقبلا" و"أل" في هذا لتعريف الحضور، وهذا العلم يشبه علم الشخص من جهة الأحكام اللفظية، فإنه يمتنع من "أل" ومن الإضافة، ومن الصرف إن كان ذا سبب آخر، كالتأنيث في: "أسامة" و"ثعالة"، وكوزن الفعل في: "بنات أوبر" و"ابن آوى" ويبتدأ به، ويأتي الحال منه... ويشبه النكرة من جهة المعنى؛ لأنه شائع في أمته لا يختص به واحد دون آخر".

([4]) ذكر ابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ١٣٨، أنَّ مسمى علم الجنس ثلاثة أنواع: أَحدها– وهو الغالب–: أعيان لا تؤلف، كالسباع والحشرات كأسامة، وثعالة، وأبي جعدة للذئب، وأم عريط للعقرب. والثاني: أعيان تؤلف، كهَيَّان بن بَيَّان للمجهول العين والنسب، وأبي المَضَاء للفرس، وأبي الدَّغْفَاء للأحمق. والثالث: أمور معنوية، كسبحان للتسبيح، وكيسان للغدر، ويسار للميسرة، وفجار للفجرة، وبرة للمبرة.

([5]) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٩١، أوضح المسالك: ١/ ١٣٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٢، شرح الأشموني: ١/ ١١٠. وترتيب هذه الثلاثة على المشهور أن تبدأ بالكنية ثم الاسم ثم اللقب، فتقول: أبو حفص عمر الفاروق، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٣٤.

([6]) الأصلان: شذقم. والصحيح ما أثبتناه.

([7]) ب: اللاحق. وهو اسم فرس لأكثر من شخص منهم معاوية –رضي الله عنه– ينظر: الحلبة في أسماء الخيل/ ٥٨، الصحاح: ٤/ ١٥٤٩، لسان العرب، ابن منظور: ١٠/ ٣٢٨، تاج العروس: ٢٦/ ٣٥٠.

([8]) أبو عبد الرحمن بن أبي سفيان صخر بن حرب بن أمية القرشي، خامس خلفاء الإسلام، وأول خلفاء دولة بني أمية، وأحد كتبة الوحي، توفي سنة ٦٠ هـ، ينظر: المعارف/ ٣٤٤، الاستيعاب: ٣/ ١٤١٦، الإصابة: ٣/ ٤٣٣، تاريخ الخلفاء: ١٧٢.

وشَدْقَم[١]: اسمُ جملٍ للنعمان بن المنذر[٢]، وهَيْلة[٣] – بفتح الهاء – اسمُ شاةٍ لبعض نساءِ العرب، وواشِق[٤]اسمُ كلبٍ.

والكنية هي: ما تصدَّر بـ: أَبٍ، أَو أُمٍّ، أَو ابْنٍ، أَو بِنْتٍ، أَو أَخٍ، أَو أُخْتٍ، أَو عَمٍّ، أَو عَمَّةٍ، أَو خالٍ، أَو خالَةٍ، كـ: أبي/و ٣٣/ عبد الله، وأمِّ الخير، وابنِ داوُدَ... ونحو ذلك.

واللقب: ما أشعر بمدحٍ، أَو ذمٍّ، نحو: زين العابدينَ، وأنف الناقة، فالأوَّل لقبُ عليِّ بنِ الحسينِ بنِ عليِّ بنِ أبي طالب[٥]، والثاني لقبُ جعفر بنِ قريعٍ[٦] –تَصغيرُ قَرْع–، وسببُ جريان هذا اللقب عليهِ؛ أنَّ أباه ذبحَ ناقةً، وقسَّمها بين نسائِهِ، فَبَعثَتْه أمُّه إلى أبيهِ ولم يبقَ إلا رأسُ الناقة، فأدخل يده في أنف الناقةِ فجرَّها؛ فَلُقِّبَ بهِ.

- والرابع: الموصول، [٧] وهو قِسْمانِ: خاص، ومشترك:

فالخاص: الَّذي، والَّتي، واللذانِ، واللتانِ، والأُلو، والَّذينَ، و اللَّاتِ، واللَّاءِ.

والمشترك، وهو: ما يكون بلفظ واحد للمذكر، والمؤنث، [والمفرد][٨] والمثنى، والمجموع: من، وما، وأل، وذو عند طيء[٩].

---

(١) أ: شذقم. وب: الشذقم. والصواب ما أثبتناه، ينظر: الصحاح: ٥/ ١٩٥٩، لسان العرب: ١٢/ ٣٢٠. وشدقم: الواسع الشدق، وسمي جمل النعمان بذلك؛ لأنَّ شدقه كان عظيماً، ينظر: الفائق في غريب الحديث، الزمخشري: ٢/ ٢٢٧.

(٢) أبو قابوس، النعمان بن المنذر بن المنذر بن امرئ القيس، اللخمي، آخر ملوك اللخميين في الحيرة بعد أنْ قتله كسرى سنة ١٥ قبل الهجرة، يُنظر: المعارف: ١/ ٦٤٩، الأعلام: ٨/ ٤٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٥١. أَو هي بقرةٌ، أَو عنزٌ، و كان لها حالبان، وكان أحدهما أَرْفَقَ بها من الآخر فكانت تنطحه وتَدَعُ الآخر، فقيل في المثل: خَيْرَ حَالِبَيْكِ تَنْطَحِينَ، ينظر: مجمع الأمثال، الميداني: ١/ ٢٣٨.

(٤) الأصلان: الواشق، والصواب ما أثبتناه لوروده في المراجع من دون (أل)، حتى أنَّ الزبيدي في: تاج العروس: ٢٦/ ٤٧٥، نصَّ على ذلك، وهو أصح من حيث القياس، ينظر: الصحاح: ٤/ ١٥٦٧، مقاييس اللغة: ٦/ ١١٢، لسان العرب: ١٠/ ٣٨١.

(٥)... الهاشمي القرشي رضي الله عنه، كان ورعاً، كثير الصدقة والعبادة؛ حتى لُقِّب بالسجاد، توفي سنة ٩٣هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: الطبقات الكبرى: ٥/ ٢١١، تهذيب الأسماء: ١/ ٣٤٣، تذكرة الحفاظ: ١/ ٧٤.

(٦)... بن عَوْف بن كَعْب بن سَعْد بن زَيْد مَنَاة بن تَمِيم، وعقبه يسمون بني أنف الناقة، الذين قال فيهم الاعشى:

قومٌ همُ الأنفُ والأذنابُ غيرهمُ... ومَن يُسوِّي بأنفِ النَّاقةِ الذَّنَبا

تنظر ترجمته مع القصة في: المؤتلف والمختلف، الدارقطني: ٤/ ١٨٧٢، المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام، جواد علي: ١٧/ ١١٣.

(٧) وسمَّي موصولاً؛ لأنَّه ناقصٌ يتم بما يوصل به، ولذلك بُنِيَ؛ لأنَّه كبعضِ الكلمة أَو كالحرفِ الذي يفتقر إلى جملة، ينظر: اللباب: ٢/ ١١٣، توضيح المقاصد: ١/ ٤١٦، الحدود في علم النحو/ ٤٧٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٩، شرح الأشموني: ١/ ١٢٦.

(٨) [...] زيادة يقتضيها استكمال الأجزاء.

(٩) ينظر: الصفحة/ ٣٠، من التحقيق.

ولا بدَّ لكلِّ واحدٍ من هذه الموصولاتِ من صلةٍ متأخرةٍ عنه، وهي إمَّا: جملة خبرية، أَو ظرف، أَو جار ومجرور بشرط أنْ يكونا تامَّيْنِ، هذا في غير (أل). وأَمَّا (أل) فيُشْتَرَطُ في صلتها أنْ تكون صفةً صريحةً،(١) وهي: اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، نحو: الضَّارِب، والمَضْروب، والحَسَن الوَجْه(٢).

ولا بدَّ من اشتمال الصفة على ضميرٍ مطابقٍ للموصول في الإفراد، والتثنية، والجمع، والتذكير، والتأنيث، ويسمى: عائداً.

وقد يخلفه الظاهر سماعاً، كقول الشاعر – من الطويل -:

- - - - - - - - وَأَنــت الَّــذِي فِــي رَحْمَــة الله أطْمَــعُ(٣)

وقد يكون الموصول مفرداً، مذكرا وقصد به غير ذلك؛ فيجوز حينئذ مراعاة اللفظ والمعنى.

فمراعاة اللفظ هو الأكثرُ(٤) نحو: ﴿ وَمِنْهُم مَّن يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ ﴾(٥).

---

(١)... أيْ: خالصة الوصفية، فيخرج ما يوصف به وليس بمشتق نحو: أسد، وتخرج الصفة التي تغلب عليها الاسمية نحو: أبطح، وأجرع، وصاحب. والصفةُ الصريحةُ مع "أل" اسمٌ لفظاً، فعلٌ معنى، ومن ثَمَّ حسن عطف الفعل عليها، ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٤٥، شرح الأشموني: ١/ ١٥٠.

(٢) وقد جاء وصلها بالجملة الاسمية وبالظرف شذوذا فمن الأول قول الشاعر:

مِنَ الْقَوْم الرسولُ اللَّهِ مِنْهُمْ... لَهُمْ دَانَتْ رِقَابُ بَنِي مَعَدِّ

ومن الثاني قول الشاعر:

مَنْ لاَ يَزَالُ شَاكِرا عَلَى الْمَعَهْ... فَهْوَ حَرٍ بِعِيشَةٍ ذَاتِ سَعَهْ

وقد جاءت صلتها جملة فعلية فعلها مضارع، نحو قول الشاعر:

مَا أَنْت بالْحَكَمِ التُّرْضَى حُكُومَتُهُ... ولا الأصيلِ ولا ذِي الرَّأْيِ والجَدَل

ومذهب الجمهور على أنَّ ذلك اضطرارٌ، ورفض ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٩٩- ٣٠٠، أنْ يكون اضطراراً، بل هو اختيارٌ، لتمكنه من أنْ يقولَ: ما أنت بالحكم المرضى. فلا وجودَ للضرورة، وينظر: ضرائر الشعر/ ٢٨٨، ارتشاف الضرب: ٢٤٥١، مغني اللبيب/ ٧٢.

(٣) عجز بيت، نسبه بعض النحاة إلى مجنون ليلى، وليس في ديوانه، وهو له في: الدرر اللوامع: ١/ ١٦٥، المقاصد النحوية: ١/ ٤٩٧، وهو من شواهد المرادي في: توضيح المقاصد: ١/ ٤٤٣، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٢٧٧، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ١٢٧، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٣٣٩، وصدره: فيا ربُّ أنتَ اللَّه في كلِّ موطنٍ.

(٤)... ومراعاة المعنى أقل، ومنه قوله – تعالى في: سورة يونس/ ٤٢: {وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ}، ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٤٤١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٦٧، حاشية الخضري: ١/ ١٨١. وقد اجتمع الأمران في قوله – تعالى في: سورة النساء/ ١٣: { ومَنْ يُطِعِ اللَّهَ وَرَسُولَهُ يُدْخِلْهُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ خَالِدِينَ فِيهَا }. فقد أفرد الضمير في قوله {يُطِعِ} و {يُدْخِلْهُ} باعتبار لفظ (من) وجمع الوصف (خالدين) الواقع حالاً من ضمير (يدخله) باعتبار معناه، ينظر: الجامع لأحكام القرآن: ١/ ٤٣٥، البحر المحيط: ٣/ ٢٠٠، اللباب في علوم الكتاب: ٦/ ٢٣٢.

(٥) الآية ٢٥ من سورة الأنعام.

ويجري الوجهانِ في كل ما خالف لفظُهُ معناه، كأسماء الشرطِ، والاستفهامِ، إلا (أل) الموصولة، فيراعى معناها فقط؛ لخفاءِ موصوليَّتِها.

- والخامس: المنادى المنكر، [1] المقصود نداؤه بعينه، كـ: يا رجلُ، فتعريفه إمَّا بالمواجهة أو بالحضورية المقدرة، التي ناب عنها حرف النداء.
- والسادس: الاسم المبهم، والمراد به اسم الإشارة فقط، دون الاسم الموصول، وإن اشتمل المبهم عليهما؛ لأنَّ الموصول قد ذُكِر.

ثم المشار إليه إمَّا مكان، أو غيره:

فالمكان له:/ظ ٣٣/ (هنا)[2] و(ثَمَّ) – بفتح المثلثة –[3].

وغيرُ المكان إمَّا مذكر، أو مؤنث، فـ(ذا) للمذكَّر، و(ذي) للمؤنَّث، و(ذانِ)، و(تانِ) – بالألف رفعا، وبالياء جرا، ونصبا – للمثنى، و(أولاءِ) للجمع، وهو بالمد أكثر[4].

وقد تلحقها الهاء، أو الكاف، نحو: هذا، وذاك، وهذه الكاف حرف خطاب تدلُّ على توسُّط المشار إليه، [5] وليست بضمير.

وقد تلحقها اللام في غير التثنية، والجمعِ إنْ مُدَّ، أَمَّا إنْ قُصِر الجمعُ فقد تلحقه اللام، نحو: ذلك، وتلك، وأولالك،[6] وتدلُّ هذه اللام على بعد المشار إليه، فمراتب المشار إليه: قريبٌ،

---

(١) أغفل أكثرُ العلماء ذكر المنادى النكرة المقصود في حديثهم عن المعارف؛ فتعريفه بالقصد والمواجهة، وليس معرفاً بتعريفٍ معنوي، وتعريفه بالقصد والمواجهة يدخله في اسم الإشارة. وذهب قومٌ إلى أنَّ تعريفه حاصلٌ من وقوعه موقع كاف الخطاب، فيدخل بذلك في الضمائر، وذهب قومٌ إلى أنَّ تعريفه بـ(أل) محذوفة وناب حرف النِّداء منابها؛ وبهذا يدخل في المعرف بـ(أل). وعدَّه بعضهم قسماً سابعاً كابن مالك، وابن الصائغ، وابن هشام، والأزهري، وغيرهم، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٤٣، شرح الكافية الشافية: ١/ ٢٢٢، اللُّمْحة: ١/ ١٢٦، ارتشاف الضرب: ١/ ٩٠٩، توضيح المقاصد: ١/ ٣٥٨، أوضح المسالك: ١/ ٩٩، شرح الأشموني: ١/ ٨٦، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٩٦، همع الهوامع: ١/ ٢١٩.

(٢) (هُنا)، و(هَنَّا) بالفتح والتشديد، و(هِنَّا) بالكسر والتشديد، و(هُنَّا) بالضم والتشديد. وتدخلها ها التنبيه فتفيد المكان القريب، وقد تلحقها كاف الخطاب لوحدها أو بزيادة اللام، فتكون (هناك)، و(هنالك)، ينظر: شرح الأشموني: ١/ ١٢٣.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٨، أوضح المسالك: ١/ ١٤٢.

(٤) (أولاء) بالمد على لغة أهل الحجاز، وبالقصر على لغة بني تميم، ينظر: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٥، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٧٥، توضيح المقاصد: ١/ ٤٠٨، شرح الأشموني: ١/ ١٢٠، اللهجات العربية القديمة/ ٢٩١، لهجة تميم/ ١٦٩، اللهجات العربية نشأة وتطوراً، عبد الغفار هلال/ ٣٢٢، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٣٠.

(٥) ذهب جمهور العلماء إلى أنَّ زيادة الكاف لقصد البعيد، وممّن صرّح بذلك الأزهري في: تهذيب اللغة: ١٥/ ٢٧، وابن سيده في: المخصص: ٤/ ٢٥١، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٣١٦، وابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ١٨٢، والزبيدي في: تاج العروس ٤٠/ ٤٢٢، وغيرهم، وقال المراديّ في: الجنى الداني/ ٩١: "واتصاله به دليل على بعد المشار إليه. وقيل:(ذاك) للتوسط، و(ذلك) للبعد".

(٦) ب: أولئك، والصواب ما أثبتناه، قال المازني نقلاً عن: المنصف/ ١٦٥: "وقد زادوا اللام في ذلك وأولالك، وليس زيادتهما بمُتْلَئِبّة ولا مستقيمة ولا كثيرة". وذكر العكبري في: اللباب: ٢/ ٢٧٩: أنَّ أولالك بزيادة اللام على أولئك شاذٌ. وعلَّل زيادتها ابن جني في: المنصف/ ١٦٥– ١٦٦، بقوله "إنما كانت اللام زائدة في هذا؛ لأنهم قد قالوا في معناه: ذاك، وأولاك، وأولئك. ولا لام فيها، وإنما زيدت اللام في ذلك تكثيرا واتساعا في اللغة. ولمّا زادوها في الواحد، زادوها في الجميع".

وبعيدٌ، ومتوسطٌ، وكلها معارفٌ؛ بدليل عدم دخول (رُبَّ) عليها، مبنيةٌ إلا المثنى؛ ففيه خلافٌ، والظاهر بناؤه على الألف والياء؛ مراعاةً لصورة التثنية؛ إذ المبنيُّ لا يُثنَّى[١].

- والسابع: ما أُضيف إضافة محضة إلى واحد مما استحق التعريف من هذه المعارف المذكورة، غيرَ المنادى المقصود؛ لأنَّه لا يتصوَّر أنْ يكون مضافا إليه، وهي: المحلى بـ(أل)، والمُضْمَر، والعَلَم، والاسمُ الموصول، والاسمُ المبهم فإنَّها تفيد المضاف إليها التعريفَ، بشرط أنْ لا يكون المضافُ متوغلاً في الإبهام، كـ: مِثْل، وغَيْر، وشِبْه، ونِدّ، ونَظِير، وسوى. وأنْ لا يكون واقعاً موقعَ نكرةٍ، مثل: وحده؛ فإنَّ هذه الأشياء لا تتعرف بالإضافة، ولكن تفيدها التخصيصَ.

وخرج بالإضافة المحضة الإضافة اللفظية، نحو: جاء ضاربُ زيدٍ الآن، أَو غداً؛ فإنَّها لا تفيد شيئا سوى تخفيفِ اللفظِ.[٢] وقد أخذ الشيخ يحيى الشهير بالعمريطي في بيان تمثيل ما أُضيف إلى واحد من هذه الأنواع – من بحر الرجز – فقال:

كَقَوْلِــــكَ ابْنِــــي وَابْــــنُ زَيْــــدٍ وَابْــــنُ ذِي   وَابْــــنُ الَّــــذِي ضَــــرَبْتُهُ وَابْــــنُ الْبَــــذِي[٣]

---

(١) للنحاة في هذه الألفاظ مذهبان: الأول: أنَّ هذه الألفاظ مثنيات حقيقة، وأنها معربات بالألف رفعا، وبالياء نصبا وجرا.

قال ابن هشام في: أوضح المسالك: ١/ ٥٦: "وإنما أعرب (هذان) و(هاتان) مع تضمنهما لمعنى الإشارة؛ لِضعف الشبه بما عارضه من مجيئهما على صورة المثنى، والتثنية من خصائص الأسماء". وذهب إلى هذا من المحدثين الشيخ الغلاييني في: جامع الدروس العربية: ١/ ١٢٩.

والثاني: أن هذه الألفاظ، ليست مثنيات حقيقية، وأنها مبنية كما ذهب الشارح إليه، ووجه هذا المذهب، أنها فارقت المثنيات الحقيقية من وجهين.

الأول: لو كانت مثنيات حقيقة، لقيل في حالة الرفع هذيان وهاتيان، كما يقال: فتيان، ولقيل في حالتي النصب والجر: هذيين وهاتيين، كما يقال: فتيين.

الثاني: من شرط التثنية الحقيقية قبول التنكير؛ لأننا لا نثني زيداً العلم، حتى نعتقد تنكيره، ثم إذا أردنا تعريفه بعد التثنية، أدخلنا عليه "ألَ" فنقول: الزيدان والزيدين، ومعلوم أن أسماء الإشارة لا تقبل التنكير بحال.

والعرب، وضعوا للمشار إليه في حالة الرفع –إذا كان مثنى– (هذان) و(هاتان) وفي حالتي الجر والنصب و(هاتين) و(هذين) فهي ألفاظ موضوعة على صورة المثنى في بادئ الأمر، ينظر: الخصائص: ٢/ ٢٩٧، مغني اللبيب/ ٥٨، الحدود في علم النحو/ ٤٦٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٤.

(٢) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢١٨، شرح الأشموني: ٢/ ١٢٤، حاشية الخضري: ٢/ ٢٩.

(٣) الدرة البهية نظم الآجرومية/ ٢٠.

فعلى المذهب الصحيح أنَّ ما أُضيف إلى هذه الأنواع واقعٌ في رتبة ما أُضيف إليه، إلا المضاف إلى المضمر؛ فإنه واقعٌ في رتبة العَلَم، لا رتبةِ الضمير.[1] ومعنى (البذي): الفاحشُ في المنطق وإنْ كان صدقا[2].

والألف في قول الناظم:(**أُضيفا**)، أو(**التعريفا**) للإطلاق./و ٣٤/

***

(١) وذهب بَعضهم إلى أَنَّ مَا أضيف الى معرفة فَهُوَ فِي رتبة ما تحت تلك المعرفَة دَائِما.

وأنكره ابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٢٠٢- ٢٠٣، واستدلَّ عليه بقول الشاعر:

.... كخذْرُوف الوَليد المُثَقَّبِ

حيث وصف المُضَاف للمعرف بالأداة بِالِاسْمِ المُعَرّف بالأداة. وَالصفة لَا تكون اعرف من الْمَوْصُوف. وذهب قوم آخرون إلى أنَّ ما أضيف إلى شيء فهو في رتبته فلا يستثنى من ذلك المضاف إلى المضمر، وردَّه ابن هشام أيضاً في: شرح شذور الذهب/ ٢٠٣- ٢٠٤، مستدلا بقَولهم: مَرَرْت بزيد صَاحبك. فقد وصف العلم بالمضاف إلى المضمر فدلَّ على أنه في رتبته وليس في رتبة المضمر.

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٢٠.

١٠٦. وَكُـــلُّ مَــــا عَرَّفَـــهُ (أَلْ) نَكِـــرَه كــــ: رَجُـــلٍ، وَفَـــرَسٍ، وَشَـــجَرَه

والنكرة لا تنحصر بالعدِّ، وإنما تنحصر بالحدِّ، وهو: كلُّ اسمٍ مستعمل على سبيل العموم في أفراد الأمر الكليّ، كفرس، وهذا الحدُّ فيه خفاءٌ؛ وحذفه الناظم لذلك.[1] وأسهل من هذا أنْ يقال: النكرةُ هو كل ما صلح لغة دخول الألف واللام المعرّفة عليه بنفسه، أَو بمرادفه.

واحترزتُ بقولي: لغة، عمَّا يجوز دخول (أل) عقلاً؛ فإنه يجوز دخولها على كل شيء عقلاً، وبقولي: (المعرفة)، التي تؤثر التعريف في الاسم عن الزائدة، نحو: رأيتُ الوليد بن اليزيد[2]. والتي لِلَمحِ الصِّفة،[3] نحو: الحارث، والعَبَّاس، والفَضْل، والحَسَن، والنُّعْمان. فـ(الفَضْل) يدلُّ على الوصف، أي الحدث بالمطابقة، و(الحارث)، ونحوه يدلُّ عليه بالتضمن، و(النُّعْمان) يدلُّ على وصف الحمرة بالالتزام؛ لكونه في الأصل اسماً للدَّم،[4] فإنهما لا يدلان على التعريف؛ لحصوله قبل دخولهما.

فمثال ما يقبل (أل) بنفسه: رجلٌ، فتقول: الرجلُ، ومثال ما يقبل (أل) بمرادفه ما توغَّل في الإبهام، نحو: أحدٌ، وعَريبٌ، وديَّارٌ، وغَيْرُ، وشِبْه؛ فإنها تقع موقع إنسانٍ مثلا، فعدم صلاحيتهما لدخول (أل) عارضٌ، من جهة أنَّ الواضع التزم استعمالها على وجه التنكير.

وأَمَّا نحو قولهم: الغير، والشبه فهو مولَّدٌ[5].

---

(1) يريد أنَّ هذا التعريف من متن الآجرومية، وأهمله الناظم، وقد نصَّ ابن آجروم في: الآجرومية/ ١٤، عليه بقوله: "والنكِرَة: كل اسم شائعٍ في جِنسِه لا يَختَصُّ به واحد دون آخر". ثمَّ عاد فقال : "وتقريبُهُ كلُّ ما صَلَحَ دخولُ الألف واللام عليه، نحو: الرجُلُ والفَرَسُ". والثاني ما ذكره الشارح لاحقا.

(2) إن كان يقصد مسمًّى بعينه فهو اسم الخليفة الأموي الوليد بن يزيد بن عبد الملك بن مروان بن الحكم، ولي الخلافة بعد موت عمه هشام، من أشعر الخلفاء، وكان مُسْرفاً على نفسه، قتل سنة ١٢٦ هـ، ينظر: الإمامة والسياسة، ابن قتيبة: ٢/ ٢٨٥، ٢٨٧، تاريخ الخلفاء/ ٢٢٠. والنحاة يستشهدون على زيادة (أل) بقول ابن ميادة، في: ديوانه/ ١٩٢:

رأيتُ الوَليدَ بنَ اليزيدِ مُبارَكاً... شَديداً بأَحناءِ الخِلاقةِ كاهِلُهُ

ينظر: سر صناعة الإعراب: ٢/ ٤٥١، المفصل/٣٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٨٤.

(3) المقصود الإشارة إلى المعنى الذي نقلت منه قبل أن تستعمل علماً، مثلا كلمة (عبَّاس) صيغة مبالغة من (العبوس) فإذا نقلت علماً، وسُمَّيَ شخص ما (عبَّاس) دون (أل) صرف النظر عن معناها الأصلي، أمَّا إذا نقلت علماً وسمّيَ شخص ما (العبَّاس) وفيه (أل) كان في ذلك إشارة إلى الأصل الذي نقلت عنه الكلمة، فهي لَمْحٌ لصفة الأصل من أنَّه كثير العبوس. تنظر المسألة بتفصيلٍ مع الأمثلة التي ذكرها الشارح في: توضيح المقاصد: ١/ ٤٦٨، أوضح المسالك: ١/ ١٨٤، شرح الأشموني: ١/ ١٧١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٨٥– ١٨٦، همع الهوامع: ١/ ٣٠٩، حاشية الصبَّان: ١/ ٢٦٧، النحو المصفى، محمد عيد/ ١٩٣.

(4) ينظر: تهذيب اللغة: ٣/ ١٣.

(5) ذكر الحريري في: درة الغواص/ ٥١، أنَّ البعض يقول: فَعَل الغيرُ ذلكَ، فيدخلون على (غير) آلة التعريف، والمحققون من النحويين يمنعون من إدخال الألف واللام عليه، لأنَّ المقصود في إدخال آلة التعريف على الاسم النكرة أنْ تخصصه بشخص بعينه، فإذا قيل: الغير، اشتملت هذه اللفظة على ما لا يحصى كثرةً، ولم يتعرف بآلة التعريف، كما أنَّه لا يتعرف بالإضافة، فلم يكن لإدخال الألف واللام عليه فائدة، وينظر: حاشية الخضري: ١/ ١٢٧.

وكذا أسماء الاستفهام، والشرط كـ(من)، و(ما) [١] فإنَّها تقع موقع ذاتٍ، أَو زمانٍ، أَو مكانٍ، وتَضَمُّنُ معنى الاستفهامِ، والشرطِ طارئٌ على المعنى الأصلي،[٢] وكذا أسماء الفاعلينَ والمفعولينَ، كـ: الضَّارب، والمَضْروب؛ لأنَّ (أل) فيها موصولةٌ، لا معرفةٌ، وهي بمعنى ذاتٍ صَدَر منها الضربُ في الأول، ووقع عليها الضربُ في الثاني.

وكذا: كلٌّ، وبعضٌ بمعنى: جميع، وجزء، فإدخال (أل) عليهما لحنٌ عند الجمهور؛[٣] لإضافتهما معنى، وتنوينهما بدل عنها.

وكذا أسماء الأَفعال النكرات، نحو: صهٍ، ومهٍ، وإيهٍ المنونات؛ لوقوع صَهٍ موقع: سكوتاً، أَو موقع: اسْكُتْ الدال عليه، ومَهٍ موقعَ: انْكِفافاً، أَو موقع: انْكَفِف الدال عليه، وإيهٍ موقع: زيادة، أَو موقع: زِد الدال عليه[٤].

وكذا: ذو، والتي بمعنى: صاحب، الذي/ظ ٣٤/ هو بمعنى: ذات ثبت لها الصحبة، فـ(ذو) نكرة، وهي لا تقبل (أل) بنفسها، لكنها واقعة موقع (صاحب)، و(صاحب) يقبل (أل) المعرفة؛ لأنَّ المراد به الدوامُ، والثبوتُ، فهو صفةٌ مشبهةٌ، لا اسمُ فاعلٍ حَتَّى تكون موصولة، كذا أفاده محمد الخضري[٥].

والأسهل في حدِّ النكرة أنْ يقال: هو ما حَسُنَ دخول (رُبَّ) عليه، كما قال الحريري:

فَكُلُّ مَا رُبَّ عليهِ تَدخُلُ   فإنَّهُ مُنَكَّرٌ يَا رَجُلُ[٦]

---

(١) خالف ابن كيسان الجمهور وذهب إلى أنهما معرفتان، ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ١٩٨.

(٢) ينظر: توضيح المقاصد: ١/ ١٩٨.

(٣) كثيرٌ من العلماء يستعملون لفظتي (البعض)، و(الكل) وخاصة في كلامهم عن البدل، فيقولون:... بدل البعض من الكل. ونبَّه الزجاجي في: الجمل/ ٢٣ – ٢٤، على ذلك، فقال: "وإنّما قلنا (البعض) و (الكل) مجازاً، وعلى استعمال الجماعة له مسامحةً، وهو في الحقيقة غيرُ جائز". وقال ابن هشام في: شرح قطر الندى/ ٣٠٩: "وإنما لم أقلْ: بدل الكل من الكل. حذراً من مذهب من لا يجيز إدخال (أل) على (كُلّ)". وعلى الرغم مما ذكر فقد استعمل ذلك في: مغني اللبيب/ ١٦٧، وشرح شذور الذهب/ ٥٦٩.

(٤) تنظر معاني هذه الأسماء في: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٩٥- ٩٦.

(٥) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ١٢٧، وينظر: توضيح المقاصد: ١/ ٣٥٦.

(٦) ملحة الإعراب/ ٧، وينظر: اللُّمْحة: ١/ ١٢٠.

نحو قول الشاعر – من بحر الكامل –:

يَــا رُبَّ غَيْــرِكِ فِــي النِّسَــاءِ عَزِيــزَةٍ   بَيْضَــاءَ قَــدْ مَتَّعْتُهَــا بِطَــلاَقِ[١]

وقول الآخر – من بحر الرمل –

رُبَّ مَــنْ أنضــجْتُ غَيْظــاً قَلْبَــهُ   قــد تمنّــى لِــيَ موْتــاً لــم يُطَــعْ[٢]

وقال الأعرابي الآخر – من بحر الخفيف –

لَا تضــيقَنَّ بــالأمور فقــد تُكْــ   ــشَفُ غَمّاؤُهَــا[٣] بغيــر احتيــالِ
رُبَّ مــا تَكْــرَهُ النُّفــوسُ مــن الأمْــ   ــرِ لَــهُ فَرْجــةٌ كَحَــلِّ الْعِقــالِ[٤]

ف(غيرك)، و(من) و(ما) نكراتٌ؛ لدخول (رُبَّ) عليها؛ لأنَّ (من) بمعنى: شخص، و(ما) بمعنى: شيء[٥].

***

(١) لأبي مِحْجَنِ الثَّقَفِي، وليس في ديوانه، وهو منسوبٌ له في: الكتاب: ١/ ٤٢٧، ٢/ ٢٨٦، ونُسِب لغيلان بن سلمة الثقفي في: الأغاني: ١٣/ ٢٢٥، وهو أيضاً من شواهد المبرد في: المقتضب: ٤/ ٢٨٩، والزمخشري في: المُفصَّل/ ١١٧، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٢٥٣، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٥/ ٢٠٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٠٩، رقم ١٨٢٩.

(٢) ب: يستطع، والصواب ما أثبتناه. والبيت لسويد بن أبي كاهل اليشكري، وهو في: ديوانه/ ٣٠، وكذلك في: المفضليات/ ١٩٨، وهو من شواهد ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٤٣٢، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ١٣٦، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٤٣٣، وينظر: خزانة الأدب: ٦/ ١٢٤، ١٢٥، معجم شواهد العربية: ١/ ٢٠٨، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٤/ ١٨٢، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٩٠، رقم ١٧٠٣.

(٣) ب: لأواؤها. والمثبت في: أ، هي رواية الديوان.

(٤) اختلف في نسبتهما، فنسبا لأمية بن أبي الصلت، وهما في: ديوانه/ ١٨٩، ولعبيد بن الأبرص، وهما في: ديوانه/ ١٠٢، وقيل لغيرهما. والبيت الثاني من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٢/ ١٠٨، ١٠٩، والمبرد في: المقتضب: ١/ ٤٢ وينظر: خزانة الأدب: ٦/ ١٠٨، المقاصد النحوية: ١/ ٤٨٤، معجم شواهد العربية: ١/ ٣٢٣، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٧٤، رقم ٢٢٩٦.

(٥) ينظر: اللُّمْحة: ١/ ١٢٠- ١٢١.

باب: الْعَطْف

فالعطف على قِسمَيْنِ: عطف بيان، وعطف نسق:

- فعطف البيان هو: التابع المُشْبِه للصفة، إلّا أنَّه يكون بالجامد، فهو يشبه البدل أيضاً،[1] نحو قولهم: يا عبد الله زيداً، ويا غلامُ يعمرَ – بنصب زيد، ويعمر – وقول الشاعر – من بحر الوافر –:

أَنــــا ابــــنُ التــــارِكِ البَكْــــرِيِّ بِشْــــرٍ[2]   ----------------

فـ(زيداً)، و(يعمرَ)، و(بشرٍ) يتعين فيها عطف البيان، ويمتنع فيها النعت؛ لأنّها جوامد، ويمتنع فيها البدل أيضاً؛ لأنَّ البدل يحلُّ محلَ المبدل منه، وهو في تقدير جملة ثانية، فلو/و ٣٥/ باشر حرف النداء (زيداً)، و(يعمرَ) لكانا مبنيَّينِ على الضم؛ لأنّهما مفردان علمان، ولو قُدِّر سقوط (البَكْرِيّ) لم يصحَّ أنْ يقعَ (بِشْر) موضعه؛ لأنَّ ما فيه الألف واللام لا يضاف إلا لما فيه ذلك، فلا يجوز أنْ يقال مثلاً: الضاربُ زيدٍ.

- وعطف النسق يكون بأحد حروف مخصوصة، كما قال الناظم:

١٠٧. حُروفُــــهُ: واوٌ، وَأَوْ، فَــــا، ثُــــمَّ، بَــــلْ   إِمَّــــا، وَأَمْ، لَكِــــنْ، وَلَا، حَتَّــــى وَقَــــلْ

١٠٨. فَاجْعَــلْ بِهَــا الْمَعْطُــوفَ كَــالْمَعْطُوفِ   عَلَيْــــهِ، فِــــي إِعْرابِــــهِ الْمَعْــــرُوفِ

١٠٩. تَقُــولُ: جَــاءَ زَيْــدُ وَعَمْــرٌو، وَوَلِــي   زَيْــــداً وَعَمْــــراً مَــــنْ يَلِــــيَنُ وَيَلِــــي

وحروف العطف عشرة، وهي على قِسمَيْنِ:

- أَحدهما: ما يشترك فيه المعطوف مع المعطوف عليه لفظاً، ومعنى دائماً، وهو ستةٌ:

---

(١) عطف البيان هو: التابع الجامد بخلاف النعت؛ فإنّه لا يكون إلا مشتقاً، أَو مؤولاً به، المشبه للصفة في إيضاح متبوعه إنْ كان معرفة، وتخصيصه إنْ كان نكرة، وسمي عطفَ البيان؛ لأنَّ المتكلم رجع إلى الأول فأوضحه به، وتوضيحه لمتبوعه وإزالة الإبهام عنه إنّما يكون بنفسه، أمَّا النعت فيوضح متبوعه ببيان صفة من صفاته، ومعنى فيه، أَو في سببيّه. وهو كالنعت في تكميل متبوعه، والتوكيد في تقوية دلالته، والبدل في صلاحيته للاستقلال، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٩١،أوضح المسالك: ٣/ ٣١٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٤٧، حاشية الصبَّان: ٣/ ١٢٥، ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار: ٣/ ١٧٧، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ٢٩، المعجم المفصل في النحو العربي، عزيزة فوَّال: ٢/ ٦٤٣.

(٢) صدر بيت للمرار بن سعيد الأسديّ في ديوانه/ ٤٦٥، وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ١/ ١٨٢، والزمخشري في: المُفصَّل/ ١٦٠، وينظر: خزانة الأدب: ٤/ ٢٨٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٨٣، رقم ١٦٥٧، وعجزه:... عليه الطَّيْرُ تَرْقُبُه وقوعا.

الواو، والفاء، وثمَّ، وحَتَّى، و(أَوْ)، و(أَمْ) خلافاً لمن قال إنَّ (أَوْ)، و(أَمْ) لا يُشركان في المعنى، والصحيح أنَّ ما بعدهما مشارِكٌ لما قبلهما في المعنى المراد منهما من مساواةٍ، أَو شكٍّ،[1] نعم إذا اقتضيا إضراباً شُرِّكا لفظا فقط.

- والثاني: ما يشترك الثاني مع الأول في إعرابه؛ لا في حكمه، وهو ثلاثة: بل، و(لا)، و(لكن).

وأَمَّا (إمَّا) فقال أبو علي،[2] وابنُ كيسان،[3] وابنُ برهان[4]: مثلُ (أو) في المعنى فقط، خلافاً لما زعمه أكثر النحويين [5] من أنّها بمنزلة (أو) في العطف، والحق أنَّ العطف إنّما هو بالواو [6].

وقال ابن الحاجب[7]: لا مانع من أنَّ مجموع الواو و(إمَّا) هو العاطف.

---

(1) مذهب الجمهور أنَّهما يشركان في الإعراب، لا في المعنى، لأنَّك إذا قلت: قام زيد أَو عمرو، وقام زيد أم عمرو. فالفعل واقع من أَحدهما. وذهب ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٠٣، إلى أنّهما يشركان في الإعراب والمعنى. لأنَّ ما بعدها مشارك لما قبلها في المعنى الذي جيء بها لأجله؛ فكلّ واحد منهما مشكوك في قيامه، وغير متعين عند القائل، فتساويا في إمكان ثبوت الحكم وانتفائه من دون ترجيح. قال المراديّ في: الجنى الداني/ ٢٢٧- ٢٢٨: "قلت: وكلاهما صحيح، باعتبارين"، وينظر: شرح الأشموني: ٢/ ٣٦١، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٥٤.

(2) ينظر: الإيضاح/ ٢٢٣- ٢٢٤، المسائل المنثورة/ ٤٢.

(3) ينظر قوله في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٩٦، الجنى الداني/ ٥٢٩، همع الهوامع: ٣/ ٢٠٨، وهو أبو الحسن محمد بن أحمد بن إبراهيم الحربيّ، عالم بالنحو وعلوم العربية، وممن جمع بين المذهبين، من مصنفاته: المهذب في النحو، علل النحو، وغَرِيب الحَدِيث، وغلط أدب الْكَاتِب، وغيرها، توفي سنة ٢٩٩ هـ وقيل ٣٠٠ هـ، ينظر: نُزْهة الأَلبّاء/ ١٧٨، إنباه الرواة: ١/ ٣٥٤، بغية الوعاة: ١/ ١٨، معجم المؤلفين: ٨/ ٣١١.

(4) ينظر: شرح اللمع: ١/ ١٥٨، وهو أبو القاسم عبد الواحد بن علي الأسديّ العكبريّ، عالم النحو، واللغة، والأنساب، ومعاني القرآن، من مصنفاته: أصول اللغة، توفي سنة ٤٥٦ هـ، ينظر: نُزْهة الأَلبّاء/ ٢٥٩، إنباه الرواة: ٢/ ٢١٣، البلغة/ ١٩١، معجم المؤلفين: ٦/ ٢١٠.

(5) منهم: سيبويه في: الكتاب: ١/ ٤٣٥، والمبَرِّد في: المقتضب: ٣/ ٢٨، وابن السراج في: الأصول في النحو: ٢/ ٥٦، وابن جني في: اللمع/ ٩٥، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٤٠٥، وابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المُفصَّل: ٢/ ٢١٣، وابن يعيش في: شرح المُفصَّل: ٥/ ٥.

(6) ذلك أنَّا إذا قلنا: تَزَوَّجْ إمَّا ليلى وإمَّا اختها. اجتمع عندنا لـ(إمَّا) لفظان، فيمتنع أنْ تكون الأولى عاطفة لاختلاف المعطوف والمعطوف عليه، إذْ يشترط أنْ يتفقا مفردين أَو جملتين، ويمتنع أن تكون الثانية لأنَّ العطف إنما وقع بالواو المصاحبة لها، ينظر: شرح المُفصَّل: ٥/ ٥، أوضح المسالك: ٣/ ٣٤٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٧٥. وذكر ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٩٦، قول ابن كيسان وأبي علي، ثمَّ قال : "وبقولهما أقول؛ لأنَّ في ذلك تخلصاً من دخول عاطفٍ على عاطفٍ؛ ولأنَّ وقوعها بعد الواو مسبوقة بمثلها شبيهٌ بوقوع (لا) بعد الواو مسبوقة بمثلها في مثل: لا زيد ولا عمرو فيها. و(لا) هذه غير عاطفة بإجماع، فَلْتكنْ (إمَّا) مثلها إلحاقاً للنظير بالنظير، وعملاً بمقتضى الأولويّة". فعلى هذا لا تكون (إما) عندهم من أحرف العطف، وأحرف العطف عندهم تسعة لا عشرة. وذهب آخرون إلى أنَّها ثمانية؛ حيث أسقطوا منها (حتى)، قالوا: لأنَّها غاية. وذهب ابن درستويه إلى أنها ثلاثة لا غير: الواو، والفاء، و(ثمَّ) لأنها التي تشرك بين ما بعدها وما قبلها في معنى الحديث والإعراب، وليس كذلك البواقي، ينظر: شرح المُفصَّل: ٥/ ٥.

(7) ينظر: الإيضاح في شرح المُفصَّل: ٢/ ٢١٣، وهو أبو عمرو عثمان بن عمر بن أبي بكر المالكيّ المصريّ، المقرئ، مشاركٌ في علوم القراءات والأصول والفقه والنحو والصرف، من مصنفاته: الكافية في النحو، والأمالي النحوية، والشافية في الصرف، وجامع الأمهات في الفقه، توفي سنة ٦٤٦هـ، ينظر: البلغة/ ١٩٦، بغية الوعاة: ٢/ ١٣٤، معرفة القراء الكبار: ٢/ ٦٤٨، معجم المؤلفين: ٦/ ٢٦٥.

فالواو لمطلق الجمع بين المعطوفين في المحكوم به؛ لأنَّها تستعمل لغةً في الجميع بمعيةٍ،(١) أو تأخرٍ،(٢) أو تقدمٍ،(٣) نحو: جاء زيدٌ وعمرٌو؛ إذا جاء معه، أو بعده، أو قبله(٤).

وقيل: هي للترتيب؛ لكثرة استعمالها فيه؛ فهي في غيره مجاز(٥). وقيل: للمعية؛ لأنَّها للجمع، والأصل فيه المعية؛ فهي في غيرها مجازٌ؛(٦) فإذا قيل: قام زيدٌ، وعمرٌو. كان محتملاً للمعية، والتأخر، والتقدم على القول الأول، ظاهراً في التأخر على القول الثاني، وفي المعية على القول الثالث.

و(أَوْ) للشكِّ من المتكلّم، نحو:﴿ قَالُوا لَبِثْنَا يَوْمًا أَوْ بَعْضَ يَوْمٍ ﴾.(٧) /ظ ٣٥/ وقال بعضهم: هي في هذه الآية للإضراب،(٨) لا للشك، حكى ذلك البنانيّ(٩).

وللتعمية(١٠) على المخاطب، مع علم المتكلّم بالحال، نحو:﴿ أَتَاهَا أَمْرُنَا لَيْلًا أَوْ نَهَارًا ﴾.(١١)

وللتخيير بين المعطوفينِ، سواء امتنع الجمع بينهما، نحو: خُذْ من مالي ثوباً، أو ديناراً. أم جاز، نحو: جالِسِ الْعلماءَ، أو الوعَّاظَ. وإنَّما كانت (أَوْ) في المثال الأول للتخيير؛ لأنَّ الأصل في مال الغيرِ الحرمةُ حَتَّى يُنَصَّ على حِلِّه، و(أَوْ) نصٌّ في أحدهما؛ فيمتنع الجمع بينهما. وسَمّوا المثالَ الثاني بالإباحة اللغويّة، دون الشرعيّة؛ لأنَّ الكلام في المعاني اللغوية للحروف قبل ظهور الشرع(١٢).

وللتقسيم، نحو: الكلمةُ: اسمٌ، أو فِعْلٌ، أو حَرْفٌ.

وللتقريب، نحو: ما ادري أَسَلَّمَ ؟ أو وَدَّعَ ؟ هذا يقال لمن قَصُرَ الزمنُ بين وداعِهِ، وتسليمِهِ.

---

(١) منه قوله - تعالى في: سورة العنكبوت/ ١٥: {فَأَنْجَيْنَاهُ وَأَصْحَابَ السَّفِينَةِ}، ينظر: مغني اللبيب/ ٤٦٣.

(٢) منه قوله - تعالى في: سورة الحديد/ ٢٦: {وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا نُوحاً وَإِبْرَاهِيمَ}، ينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٨٥.

(٣) منه قوله - تعالى في: سورة الشورى/ ٣: {كَذَلِكَ يُوحِي إِلَيْكَ وَإِلَى الَّذِينَ مِنْ قَبْلِكَ}، ينظر: مغني اللبيب/ ٤٦٣.

(٤) ذكر الفيروزآبادي في: القاموس المحيط/ ١٣٥٤، أنَّ الواو في هذا المثال تحتمل ثلاثةَ معان، وكونها للمعية راجح، وللترتيب كثير، ولعكسه قليل.

(٥) نقل السيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ١٨٦، هذا القول عن الرضيّ، ولم أقف على نصِّ الرضيّ في حديثه عن المسألة، ينظر: شرحه على الكافية: ٤/ ٣٨٢.

(٦) قاله ابن كيسان، ينظر: الجنى الداني/ ١٦٠، همع الهوامع: ٣/ ١٨٦.

(٧) الآية ١٩ من سورة الكهف.

(٨) ممن قال بهذا الزجاجي في: حروف المعاني والصفات/ ١٣، ونقله المفسرين دون نسبة، ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٣٠٣، الدر المصون: ٢/ ٥٦١، اللباب في علوم الكتاب: ٤/ ٣٥٤.

(٩) ينظر: حاشية البنانيّ على شرح الجلال المحلي على متن جمع الجوامع: ١/ ٣٣٦. وهو عبد الرحمن بن جاد الله المغربي: فقيه وأصولي، قدم مصر، وجاور بالأزهر، لم يذكر له أصحاب التراجم إلا المصنف الذي وثقنا منه، توفي سنة ١١٩٨ هـ، ينظر: الأعلام: ٣/ ٣٠٢، معجم المؤلفين: ٥/ ١٣٢،

(١٠) أكثر ما يستعمل النحاة مصطلح (الإبهام) وليس (التعمية)، ينظر: اللُّمْحة: ٢/ ٦٩٥، الجنى الداني/ ٢٢٨، توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٠٨، أوضح المسالك: ٣/ ٣٤١.

(١١) الآية ٢٤ من سورة يونس.

(١٢) ينظر: الكليات/ ٣٢، حاشية الصبَّان: ٣/ ١٥٥، حاشية الخضري: ٢/ ١٥٩.

وقد تقدم أنها تأتي بمعنى (إلى)، و(إلا)، و(كي) [1]. وأَمَّا مجيئها بمعنى: (بَلْ)، ولمطلق الجمع فمختلفٌ فيه[2].[3]

والفاء للترتيب المعنويّ،[4] والذِكْريّ،[5] وللتعقيب في كلِّ شيءٍ بحسبه،[6] تقول: قام زيدٌ، فعمرٌو؛ إذا عقب قيامُ عمرو قيامَ زيدٍ. ودخلت البصرة، فالكوفةَ؛ إذا لم تقمْ في البصرة، ولا بينهما. وتزوج فلانٌ فَوُلِدَ له؛ إذا لم يكن بين التزوج، والولادة إلا مدةُ الحمل، مع لحظة الوطء،

(١) ينظر: الصفحة/ ٥٢- ٥٣، من التحقيق.

(٢) حاصل هذا الخلاف أنَّ الكوفيين، ومنهم الفراء في: معاني القرآن: ١/ ٧٢، وأبو بكر بن الأنباري في: شرح القصائد السبع/ ٢٠٨، أجازوا أنْ تأتي (أَوْ) للإضراب بمعنى (بَلْ) دون شرط، ووافقهم عليه ابن برهان في: شرح اللمع: ١/ ٢٤٧، والرضي في: شرحه على الكافية: ٤/ ٣٩٦، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٢١، وابن الصائغ في: اللُّمْحة: ٢/ ٦٩٥، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٣/ ٢٣٢، وهو قول الخليل في: العين: ٨/ ٤٣٨. ومنع بعض البصريين أنْ تكون (أَوْ) للإضراب إلّا بعد النهي أو النفي ومنهم سيبويه في: الكتاب: ٣/ ١٨٨، ومنع بعضهم ذلك اطلاقاً. وكذلك جوَّز الكوفيون ومنهم أبو بكر بن الأنباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ٤٤٢، شرح القصائد السبع/ ٢٠٨، مجيئها بمعنى الواو لمطلق الجمع، وتابعهم ابن الصائغ في: اللُّمْحة: ٢/ ٦٩٥، واشترط ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٢٢، والمراديّ في: الجنى الداني/ ٢٣٠، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٣/ ٢٣٣، أنْ يؤمَنَ اللبسُ. ومنع ذلك البصريون، واحتجوا بأنْ قالوا: الأصلُ في (أو) أنْ تكون لأحد الشيئين على الإبهام، بخلاف الواو و(بل)؛ لأن الواو معناها الجمع بين الشيئين، وبل معناها الإضراب، وكلاهما مخالف لمعنى (أو)، والأصل في كلّ حرف أنْ لا يدل إلا على ما وُضِعَ له، ولا يدل على معنى حرف آخر؛ فنحن تمسكنا بالأصل، ينظر الخصائص: ٢/ ٤٦٣، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٩٣، اللُّباب: ١/ ٤٢٤، مغني اللبيب/ ٩١، همع الهوامع: ٣/ ٢٠٤.

(٣) ما ذكره المصنف عشرة معانٍ، وذكر ابن الشجري في: أماليه: ٣/ ٧٩- ٨٠ أنها تأتي بمعنى (إنْ) الشرطية مسبوقة بالواو، ومثَّل لها بـ: لآتينَّك إن أعْطَيتني أَو حَرمْتني. ومعناه: وإنْ حرمتني. وذكر أيضاً أنها تأتي تبعيضية، ونقل ذلك عن بعض الكوفيين، واستشهد بقوله – تعالى- في: سورة البقرة/ ١٣٥: {وَقَالُوا كُونُوا هُوداً أَو نَصَارَى تَهْتَدُوا } وأوَّل ذلك على حذف مضاف، وواوٍ وجملتين فعليتين، وقدَّر المعنى: وقال بعضهم - يعني اليهود - كونوا هودا، وقال بعضهم - يعني النصارى - كونوا نصارى، فأقام {أو نصارى} مقام ذلك كله. ثمَّ قال: "وهذا يدلُّك على شرف هذا الحرف، ولا يجوز أنْ تكون (أو) ها هنا للتخيير، لأنَّ جملتهم لا يُخيَّرون بين اليهودية، والنصرانية". وقال ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٩٣- ٩٥: "وتعسَّف ابن الشجري...: والذي يظهر لي أنَّه إنما اراد معنى التفصيل السابق فإنَّ كلَّ واحدٍ مما قبل (أو) التفصيلية وما بعدها بعضٌ لما تقدم عليهما من المجمل، ولم يرِدْ أنها ذكرت لتفيد مجردَ معنى التبعيض ".

(٤) المراد بالترتيب المعنوي: أن يكون المعطوف بها لاحقاً متصلاً، بلا مهلة. كقوله – تعالى- في: سورة الانفطار/ ٧ -: {الَّذِي خَلَقَكَ فَسَوَّاكَ فَعَدَلَكَ}، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٠.

(٥) والترتيب الذكري نوعان: أحدهما: عطف مفصل على مجمل، كقولك: توضأ، فغسل وجهه ويديه، ومسح برأسه، ورجليه، والثاني: عطف لمجرد المشاركة في الحكم، بحيث يحسن الواو. كقول امرئ القيس، في ديوانه/ ١٦٤:... بسقط اللوى بين الدخول فحومل، ينظر: الجنى الداني/ ٦٤.

(٦) قيَّد الشارح هذه المسألة بقوله:(بحسبه) فإنَّ التعقيب لا يتعلق بطول المدة وقصرها، فهذا أمر متفاوت بحسب طبيعة المتعاقبين، فمن التعاقب ما يكون ضيق الزمن كما مثَّل له بـ: قام زيدٌ فعمروٌ. أو ما يكون واسعاً كما مثَّل بقوله: تزوَّج فلانٌ فولد له. والمفهوم من هذا القيد أنَّ الزمن الذي لا يتخلله انقطاع فيكون متصلاً من دون فتور فهو تعاقبٌ وإنْ طال.

ومقدّمَتِهِ. وللسببية، ويلزمها التعقيب،[١] نحو: ﴿فَوَكَزَهُۥ مُوسَىٰ فَقَضَىٰ عَلَيۡهِ﴾ [٢]، ﴿فَتَلَقَّىٰٓ ءَادَمُ مِن رَّبِّهِۦ كَلِمَٰتٖ فَتَابَ عَلَيۡهِ﴾ [٣].

و(ثُمَّ) للتأنّي في الشيء، وللترتيب،[٤] تقول: جاءني زيدٌ ثم عمرٌو؛ إذا تراخى مجيءُ عمرو عن مجيءِ زيد[٥].

و(بَلْ) مثل (لَكِنْ) في المعنى، فتكون حرفَ عطفٍ، واستدراكٍ؛ إذا وليها مفردٌ، سواء أُولِيَت موجباً، أَو غيرَ موجب. ففي الموجب سواء كان خبراً، أَو أمراً، تنقل حكم المعطوفِ عليه؛ فيصير مسكوتاً عنه إلى المعطوف، نحو: جاء زيدٌ بَلْ عمرٌو، واضْرِبْ زيداً بَلْ عَمْراً، وفي غير الموجب سواء كان نفياً، أَو نهياً؛ تُقَرِّر حكمَ المعطوف عليه، وتجعلُ ضدَّه للمعطوف، نحو: ما جاءَ زيدٌ بَلْ عَمْرٌو، ولا تَضْرِبْ زيداً بَلْ عَمْراً.

وتكون للإضراب فيما إذا أوليتها جملة وليست عاطفة،/و ٣٦/ حينئذ إمَّا للإبطال لما وليته، نحو: ﴿أَمۡ يَقُولُونَ بِهِۦ جِنَّةُۢۚ بَلۡ جَآءَهُم بِٱلۡحَقِّ﴾ [٦] فالجائي بالحقِّ لا جنونَ به.

---

(١) ربط الشارح بين السببية والتعقيب، وهو قول الأكثرين، وقد ذكر الرضي في: شرح الكافية: ٣/ ١٩٠، أنَّ السببية لا تخلو من معنى التعقيب. لكنَّ ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٢١٤- ٢١٦، لا يرى ذلك شرطاً، فقد تكون عنده سببية بلا تعقيب، ومثَّل له بالجملة الآتية: إنْ يسلمْ فهو يدخل الجنة. وذكر بعضهم خلاف ذلك بأنْ تكون تعقيبية خالية من السببية، ومثّلوا لذلك بقوله – تعالى – في: سورة الذاريات/ ٢٦ : {فَرَاغَ إِلَى أَهْلِهِ فَجَاءَ بِعِجْلٍ سَمِينٍ}. وممن قال ذلك السيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ١٩٢، والصبان في: حاشيته: ٣/ ١٣٧، والخضري في: حاشيته: ٢/ ١٥٢.

(٢) الآية ١٥ من سورة القصص.

(٣) الآية ٣٧ من سورة البقرة.

(٤) ذهب الفراء في: معاني القرآن: ١/ ٣٩٦، إلى أنَّ (ثم) لا يشترط بين معطوفيها الترتيب، وجعل من ذلك قوله – تعالى- في: سورة الزمر/ ٦ : {خَلَقَكُم مِنْ نَفْسٍ وَاحِدَةٍ ثُمَّ جَعَلَ مِنْهَا زَوْجَهَا...}، ونَقَل المرادي في: الجنى الداني/ ٤٢٧، ذلك عن الأخفش وقطرب. وكذا وقع الخلاف في مسألة التشريك، فقد ذهب الأخفش والكوفيون إلى أنه قد يتخلف، وذلك بأن تقع زائدة، فلا تكون عاطفة، وجعلوا منه قول زهير:

أَرَانِي إذا أَصْبَحْتُ أَصْبَحْتُ ذا هَوًى... فَثُمَّ إذا أَمْسَيْتُ أَمْسَيْتُ غادِيَا.

ينظر: شرح ديوان زهير صنعة أبي العباس ثعلب/ ٢٠٨، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٥٨، مغني اللبيب/ ١٥٨- ١٥٩، حاشية الصبَّان: ٣/ ١٤٠، والبيت في ديوان زهير/ ١٤٠، على اختلاف الرواية في موضع الشاهد.

(٥) وتأتي بمعنى الفاء فتفيد التعاقب، وجُعِل منه قول أبي داود الإيادي في: ديوانه/ ٢٩٢:

كَهَزِّ الرُّدَيْنِيِّ تَحْتَ الْعَجَاجِ... جَرَى فِي الأَنَابِيبِ ثُمَّ اضْطَرَبْ

أي: فاضطرب، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٠٩، اللَّمْحة: ٢/ ٦٩٣، مغني اللبيب/ ١٦٠، همع الهوامع: ٣/ ١٩٥، وقد ذكر الكفوي في: الكليات/ ٣٢٥- ٣٢٦، لها معانيَ كثيرة منها: التفريع، والاستبعاد، والتعجب، وبمعنى (قبل)، والتدرج، والترقي. وكلها معانٍ زائدة داخلة تحت المعنى الأصلي الذي هو الترتيب مع التراخي.

(٦) الآية ٧٠ من سورة المؤمنون.

أو للانتقال من غرض إلى آخر، نحو ﴿ وَلَدَيْنَا كِتَٰبٌ يَنطِقُ بِٱلْحَقِّ وَهُمْ لَا يُظْلَمُونَ * بَلْ قُلُوبُهُمْ فِي غَمْرَةٍ مِّنْ هَٰذَا ﴾ [١] فما قبل (بَلْ) فيه على حاله، كذا في: شرح جمع الجوامع[٢].

و(أَمْ) هي للاستفهام، وتقع في غالب أحوالها معادلة لِألف الاستفهام، فتكون الألف بمعنى (أي)، فإذا قلت: أزيدٌ عندكَ أَمْ عمرٌو ؟ فتقدير الكلام: أَيُّهما عندكَ ؟ فيكون جوابَ المخاطب: زيدٌ، أَو عمرٌو؛ لأنَّ المستفهم بـ(أَمْ) مُثْبِتٌ أنَّ أَحَدَهما عندكَ، وإنّما يطلب التعيينَ عليه؛ كما أنَّ المستفهم بـ(أو) مستفهمٌ عن كون أَحَدِهما عنده؛ ولهذا يجاب بـ: نعم، أَو لا، وكان ترتيب كلام المستفهم بِأنْ يبتدئ بـ(أَوْ)، فإذا قلت: نعم؛ اسْتَخْبَر بـ(أَمْ)، [٣] كذا قال الحريري في: شرح الملحة[٤].

و(لَكِنْ)[٥] للاستدراك، وتجيءُ بعد النفيِ، والنهيِ، كقولك: ما خَرَجَ زيدٌ لكنْ عمرٌو، ولا تُكْرِم زيداً لكن عمراً، فإذا جاءت بعد الإثبات لزم أنْ يكون بعدها جملة نافية، كقولك: حَضَرَ زيدٌ لَكِنْ عمرٌو لَمْ يَحْضُرْ.

و(لا) لتحقيق المعنى الأول، ونفيِهِ من الثاني، وتكون بعد الإثبات، كقولك: قام زيدٌ لا عمرٌو، فإنْ قلت: ما قام زيدٌ ولا عمرٌو، فالعاطفة هي الواو، دون (لا)، وإنّما زيدت (لا) بعد واو العطف؛ تأكيداً للنفي، وإشباعا للمعنى.
وبعد الأمر نحو: اضْرِبْ زيداً لا عَمْراً.

---

(١) الآيتان ٦٢، ٦٣ من سورة المؤمنون.

(٢) ينظر: ١/ ٢٨٠- ٢٨١ - منه. وأصل عنوانه: البدر الطالع في حلِّ جمع الجوامع، شرح فيه العلّامة جلال الدين المحلي المتوفى سنة ٨٦٤ هـ جمعَ الجوامع، في الفقه الشافعي والأصول لتاج الدين السبكي المتوفى سنة ٧٧١ هـ، طبع عدَّة مرات، وعليه حواشٍ كثيرة، قال عنه حاجي خليفة في: كشف الظنون:١/ ٥٩٦: " إنه أحسنها... وهو شرحٌ مفيد، ممزوج، في غاية التحرير والتنقيح"، وينظر: الدليل إلى المتون العلمية/ ٣٢٦.

(٣) كلام المصنف هنا عن (أم) المتصلة، وهناك (أم) المنقطعة التي لا يتقدّمها همزة استفهام، وتفيد معنى الإضراب، نحو قولهم: إنها لإبلٌ أم شاءٌ، ينظر: الأصول في النحو: ٢/ ٢١٣، توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٠٧، الجنى الداني/ ٢٠٦، اللُّمْحة: ٤/ ١٤.

(٤) الصفحة/١٩٢- منه، وهو كتاب متوسط الحجم، شرح فيه الحريري منظومته: ملحة الإعراب، وهو مطبوعٌ محقّق، ينظر: هدية العارفين: ١/ ٨٢٧، الدليل إلى المتون العلمية/ ٥٠٢.

(٥) اختلف العلماء على (لكن) فذهب يونس إلى أنها حرف استدراك، وليست بعاطفة، والواو قبلها هي العاطف عطف مفرد على مفرد، وتابعه ابن مالكٍ في: شرح التسهيل: ٣/ ٢٠٢، وذكر أنَّ سيبويه لم يمثل في أمثلة العطف إلا بـ(ولكن). والصحيح أنَّ سيبويه مثَّل بـ(لكن) مجردةً عن الواو حين قال في: الكتاب: ١/ ٤٣٥: " ومثله: ما مررتُ برجلٍ صالحٍ لكنْ طالحٍ"، ينظر تفصيل المسألة في: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٢٤، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٩٥، أوضح المسالك: ٣/ ٣١٨، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٥٥، شرح الأشموني: ٢/ ٣٦٢، همع الهوامع: ٣/ ٢١٧.

وبعد النداء أيضاً عند سيبويه،[١] نحو: يا زيدُ لا عَمْرُو، فـ(يا) حرف نداء، و(زيد) منادى، مبنيّ على الضم، في محل نصبٍ، و(لا) حرف عطف ونفي، و(عمرو) معطوف على (زيد)، مبنّي على الضم، في محل نصبٍ، كذا أفاد علي الونائيّ[٢].

و(حَتَّى) للغاية، في شريفٍ، أو دَنِيءٍ، نحو: مات الناسُ حَتَّى العلماءُ، وزارني الناسُ حَتَّى الحجامونَ. وهي كالفاء عند ابن الحاجب،[٣] وكالواو عند ابن مالك،[٤] فإنَّك تقول: حفظت القرآن حَتَّى سورةَ البقرة، وإنْ كانت أوَّلَ ما حَفِظْت.

وهي للترتيب عند ابن اياز[٥]، لكن لا كترتيب الفاء و(ثم)؛ لأنَّهما يرتبانِ في الوجود الخارجي وهي/ظ ٣٦/ ترتب في الوجودِ مطلقاً حَتَّى يَتَرَتَّب ما قبلَها على ما بعدَها ذهناً، من الأضعف إلى الأقوى، أَو بالعكس، نحو: ماتَ كلُّ أبٍ لي حَتَّى آدمُ. ونحو: جاءَ القومُ حَتَّى خالدٌ؛ إذا جاءوا معا، وخالدٌ أضعَفُهم، أَو أقواهُم، وهذا أوجهُ ما قيل فيها، لكنَّ الأوجَهَ اعتبار الترتيبِ الذهنيّ فقط، وإنْ جامعه الترتيب الخارجي بتعقيبٍ أَو مهلةٍ في صورٍ، كذا ما نقل البنانيّ[٦] عن شيخ الإسلام[٧].

و(إمَّا) بمعنى (أَوْ) في الشك، والإبهام، والتخيير، والإباحة، والتقسيم، إلا أنَّ بينهما فرقاً، أنْ تبدأ بـ(إمَّا) شاكّاً، وبـ(أَوْ) في اليقين ثم يطرأُ عليك الشكُّ، ولا بدَّ في (إمَّا) من التكرير، وقد يُسْتَغْنى عن تكرير (إمَّا) بـ(أو)، أَو بـ(إلَّا)، كقولك: جاءَ إمَّا زيدٌ أَو عَمرٌو. وإمَّا أنْ تفعلَ كذا، أَو إلَّا فافْعَلْ كذا،[٨] وقول الشاعر – من بحر الوافر –:

فَإمَّا أَنْ تَكُونَ أَخِي بِصِدْقٍ فَأَعْرِفَ مِنْكَ غَثِّي مِنْ سَمِينِي

---

(١) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٨٦.
(٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٣١.
(٣) ينظر: شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ٣/ ٩٨٠، وذكر أنَّها مثل (ثمَّ) في الترتيب والمهلة.
(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ٢١٧.
(٥) ينظر: المَحْصُول في شرح الْفُصُول: ٢/ ٦٧٦. وهو الحسين بن بدر، كان شيخ النحو والعربية في المستنصرية ببغداد، من مصنفاته: الإسعاف فِي علم الْخلاف، والقواعِد فِي المطارحة، ومسَائِل الْخلاف فِي النَّحْو، توفي سنة ٦٨١ هـ، ينظر: بغية الوعاة: ١/ ٥٣٢، الوافي بالوفيات: ١٢/ ٢١٢، معجم المؤلفين: ٣/ ٣١٦.
(٦) ينظر: حاشية البناني على شرح الجلال المحلي: ١/ ٣٤٦.
(٧) ينظر: غاية الوصول شرح لب الأصول/ ٥٨، والمراد: أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد بن زكريا الأنصاري، المصري، الشافعيّ، برع في شتى العلوم، منها: التفسير، والحديث، والفقه، والأصول، واللغة، والنحو، ومصنفاته وافرة، طبع منها الكثير، منها: فتح الرحمن في التفسير، وتحفة الباري على صحيح البخاري، شرح شذور الذهب، والدرر السنية على شرح الألفية، وغيرها، توفي سنة ٩٢٦ هـ، ينظر: الضوء اللامع: ٣/ ٢٣٤، الكواكب السائرة: ١/ ١٩٨، شذرات الذهب: ٨/ ١٣٣، معجم المؤلفين: ٤/ ١٨٢.
(٨) ينظر: اللُّمْحة: ٢/ ٦٩٦، مغني اللبيب/ ٨٥، ٨٧.

وَإِلاَّ فَـاطَّرِحْنِي وَاتَّخِـذْنِي عَـدُوًّا أَتَّقِيـكَ وَتَتَّقِينِـي[1]

ومعنى: (غَثِّي مِنْ سَمِينِي) أَيْ: رديئي من جيِّدي[2].

وقول الناظم:(**وَقَلَّ**) أَيْ: إنَّ العطف بـ(**حَتَّى**) قليلٌ؛ ولهذا ذهب الكوفيون إلى أنَّها ليست من حروف العطف، وإنَّما يعربونَ ما بعدها بإضمار عاملٍ[3].

وقوله:(**فَاجْعَلْ بها الْمَعْطُوفَ...**) إلى آخره، أَيْ: إنْ عَطَفْتَ أنت بأحد هذه الحروف العشرةِ على معربٍ بالرفع لفظاً، أَو تقديراً، أَو محلاً من الأسماء والأَفعالِ رَفَعْتَ المعطوفَ، أَو عَطَفْتَ بذلك على معربٍ بالنصب كذلك من ذلك نَصَبْتَه، أَو عَطَفْتَ بذلك على معربٍ بالخفض كذلك من الأسماء فقط خَفَضْتَه، أَو عَطَفْتَ بذلك على مجزومٍ من الأَفعال فقط جَزَمْتَه، نحو قوله – تعالى –:﴿ إِنَّ هَٰذَا ٱلْقُرْءَانَ يَهْدِى لِلَّتِى هِىَ أَقْوَمُ وَيُبَشِّرُ ٱلْمُؤْمِنِينَ ﴾[4]، ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ وَيَكُونَ ٱلرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيدًا ﴾[5]،﴿ إِن تَتَّقُوا۟ ٱللَّهَ يَجْعَل لَّكُمْ فُرْقَانًا وَيُكَفِّرْ عَنكُمْ سَيِّـَٔاتِكُمْ وَيَغْفِرْ لَكُمْ ﴾[6].

وإذا وقع بعد جزاء الشرط فعلٌ/و ٣٧/ مضارعٌ، مقرونٌ بالفاء، أَو الواو، جاز فيه ثلاثةُ أوجه:

- الجزمُ على الجزاء، ولو جملة اسمية؛ لأَنَّها مع الفاء في محل جزم.
- والرفع استئنافاً؛ بناءً على أنَّ الفاء يُستأنف بها، كالواو، عطفاً على مجموع الشرط وجوابِه.
- والنصبُ بإضمار (أَنْ) وجوباً، كما يُنْصَب بعد الاستفهام؛ ولأَنَّ الجزاء يُشبِهُه في عدم التحقُّق، وهذا أضعفها، وقد قُرِئَ بالثلاثة قولُه – تعالى –:﴿ وَإِن تُبْدُوا۟ مَا فِىٓ

---

(1) للمثقب العبدي، والبيتان في ديوانه/ ٢١١- ٢١٢، وهما من شواهد ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٢٨، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٨٦- ٨٧، والسيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ٢١٠، وقيل لغيره، ينظر: ضرائر الشعر/ ١٦٢- ١٦٣، خزانة الأدب: ٧/ ٤٨٩، الدرر الوامع: ٢/ ٤٤٦، ٤٤٨، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٧٤، رقم ٣٠٢٧.

(2) ينظر: الصحاح: ١/ ٢٨٨، لسان العرب: ٢/ ١٧٢.

(3)... فـ(حتَّى)عندهم ابتدائية، ينظر: معاني القران: ١/ ١٣٧، مغني اللبيب/ ١٧٣، أوضح المسالك: ٣/ ٣٢٨، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٦٥.

(4) الآية ٩ من سورة الإسراء.

(5) الآية ١٤٣ من سورة البقرة.

(6) الآية ٢٩ من سورة الأنفال.

﴿أَنفُسِكُمْ أَوْ تُخْفُوهُ يُحَاسِبْكُم بِهِ اللَّهُ فَيَغْفِرُ لِمَن يَشَاءُ﴾[1] بجزم (فَيَغْفِر) لغير عاصم من السبعة، والرفعِ له[2]، والنصب شاذٌ لابن عباس،[3] وكذا قُرِئ بها قوله – تعالى –:﴿مَن يُضْلِلِ اللَّهُ فَلَا هَادِيَ لَهُ وَيَذَرُهُمْ﴾[4]، وقوله – تعالى –:﴿وَإِن تُخْفُوهَا وَتُؤْتُوهَا الْفُقَرَاءَ فَهُوَ خَيْرٌ لَّكُمْ وَيُكَفِّرُ﴾[5] بجزم (يَذَرهُمْ)،[6] و(يُكَفِّر)،[7] ورفعهما، ونصبهما.

أمَّا على قول الدماميني[8]:" لا محلَّ لجملة الجواب مع الفاء "؛ فلا يجزم بالعطف عليها، ويجعل الجزم في هاتين الآيتين على توهُّمِ شرطٍ مقدر، أَيْ: وإنْ يقع ذلك (يَذَرُهمْ)، و(يُكَفِّر).

وإن اقترنَ الفعلُ بـ(ثُمَّ) جاز الرفع، كقوله – تعالى –:﴿وَإِن يُقَاتِلُوكُمْ يُوَلُّوكُمُ الْأَدْبَارَ ثُمَّ لَا يُنصَرُونَ﴾[9]، والجزم، كقوله – تعالى–:﴿وَإِن تَتَوَلَّوْا يَسْتَبْدِلْ قَوْمًا غَيْرَكُمْ ثُمَّ لَا يَكُونُوا﴾[10] وامتنعَ النصبُ؛ إذ لا مدخل فيه لـ(ثُمَّ)[11].

وقول الناظم:(**ووليِ زيداً، وعمراً من يَلِينُ وَيَلِي**) معناه أَيْ: يقاربهما من يتواضع، ويحب.

([1]) الآية ٢٨٤ من سورة البقرة.

([2]) ... ولابن عامر أيضاً، وقرأ الباقون بالجزم، ينظر: السبعة في القراءات/ ١٩٥، حجة القراءات، ابن زنجلة/ ١٥٢، العنوان في القراءات السبع، أبو طاهر المقرئ/ ٧٦، معجم القراءات القرآنية، أحمد مختار وعبد العال سالم: ١/ ٢٢٩-٢٣٠، معجم القراءات: ١/ ٤٣٠. وذكر سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٩٠، أنَّ الرفع ههنا وجه الكلام، وهو الجيِّد.

([3]) ينظر: إعراب القراءات الشواذ: ٢/ ١٣٨، البحر المحيط: ٢/ ٧٥٢، أوضح المسالك: ٤/ ٢١٣، معجم القراءات القرآنية: ١/ ٢٣٠، معجم القراءات: ١/ ٤٣٠.

([4]) الآية ١٨٦ من سورة الأعراف.

([5]) الآية ٢٧١ من سورة البقرة.

([6]) قرأ بالرفع من السبعة ابن كثير، ونافع، وابن عامر، وأبو عمرو، وعاصم في رواية، وقرأ بالجزم حمزة، والكسائي، وعاصم في رواية أخرى، ينظر: السبعة في القراءات/ ٢٩٨- ٢٩٩، حجة القراءات/ ٣٠٣- ٣٠٤، معجم القراءات القرآنية: ٢/ ٢٤٦، معجم القراءات: ٣/ ٢٢٧- ٢٢٨، ولم أقف على صاحب قراءة النصب؛ قال الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٠٧: " ولم أقف على من قرأ به".

([7]) قرأ بالرفع من السبعة ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر، وعاصم في رواية، وقرأ بالجزم نافع وحمزة والكسائي، وعاصم في رواية. وقراءة النصب مروية عن الحسن والأعمش، ينظر: السبعة في القراءات/ ١٩١، الجامع لأحكام القرآن: ٣/ ٣٣٥، البحر المحيط: ٢/ ٦٩١، معجم القراءات القرآنية: ١/ ٢١٣، معجم القراءات: ١/ ٣٩٥.

([8]) ينظر: شرح الدماميني على مغني اللبيب: ١/ ٣٧٢، الحاشية المَصْرية على مغني اللبيب/ ١٦٥- ١٦٨، ٢٥٣.

([9]) الآية ١١١ من سورة آل عمران.

([10]) الآية ٣٨ من سورة محمد.

([11]) المراد: أنَّ الفعل بعد الواو والفاء إنما نُصِب بـ(أن) مضمرة، وأمَّا (ثم) فلا تُضْمر بعدها (أنْ)؛ فلا يُنْصب الفعلُ بعدها إلا إذا عُطِفَ على مثله.

باب: التَّوْكِيْد

والتوكيد على قِسمَيْنِ: لفظيّ، ومعنويّ.

فالتوكيد اللفظيّ لا يختص بألفاظ، وهو نوعانِ:

إِمَّا إعادة اللفظ الأول بلفظه، وينتهي إلى ثلاث فقط؛ لاتفاق الأُدباء على انتفاء أَكثر منها في كلام العرب،[١] ولا يضرّه[٢] بعض تغييرٍ، أَو تقويته بموافقة معناه؛ لقصد التقرير، والاعتناء، فالنوع الأوَّل أَكثر ما يؤكَّد <به>[٣] الجملةُ، نحو: ادْرُجِي ادْرُجِي، وقول المقيم: قَدْ قَامَت الصَّلاة، قَدْ قَامَت الصَّلاة، وقوله – تعالى –:﴿ فَمَهِّلِ ٱلْكَٰفِرِينَ أَمْهِلْهُمْ ﴾[٤].

وتقترنُ الجملةُ بالعاطفِ كثيراً، كقوله – تعالى –:﴿ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ * ثُمَّ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴾[٥]،﴿ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ * ثُمَّ أَوْلَىٰ لَكَ فَأَوْلَىٰ ﴾.[٦] /ظ ٣٧/ وقد تُعرَّى عن العاطف، كقوله – صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وسَلَّم –:((وَاللَّهِ لَأَغْزُوَنَّ قُرَيْشاً))[٧] ثلاث مرات، وقد يجب تركُ العاطف؛ عند إيهام التعدّد، نحو: ضَربتُ زيداً، ضَربتُ زيداً، ضَربتُ زيداً[٨]. وقد يؤكَّد المفردُ، اسماً كان، نحو: جاءَ زيدٌ، زيدٌ، زيدٌ. أَو فعلاً إِمَّا مع فاعله الظاهر، نحو: قامَ زيدٌ، قامَ زيدٌ. أَو مع فاعله المضمرِ، أَو بغير الفاعل، وقد اجتمع الأمران في قول الشاعر – من بحر الطويل –:

فَأَينَ إلى أَينَ النَّجَاةُ ببَغْلَتِي أَتاكِ أَتاكِ اللاَّحِقُونَ احْبِسِ احْبِسِ[٩]

أو حرفاً، نحو: نَعَمْ، نَعَمْ. أو: لا، لا. ونحو: إنَّ زيداً إنَّ زيداً فاضلٌ، وفي الدار في الدار زيدٌ.

---

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٤١، حاشية الصبَّان: ٣/ ١١٦، حاشية الخضري: ٢/ ١٤٤.
(٢) ب: يضرّ فيه.
(٣) <...> ساقط من ب.
(٤) الآية ١٧ من سورة الطارق.
(٥) الآيتان ٤، ٥ من سورة النبأ.
(٦) الآيتان ٣٤، ٣٥ من سورة القيامة.
(٧) سنن أبي داود: ٣/ ٢٣١، رقم ٣٢٨٥، صحيح ابن حبان: ١٠/ ١٨٥، رقم ٤٣٤٣، مسند أبي يعلى: ٥/ ٧٨، رقم ٢٦٧٤.
(٨)... إذْ أنَّ دخول العاطف يوهم بأنَّ المضروب أكثر من شخص أسمه زيد.
(٩) لمجهول، وهو من شواهد ابن جني في: الخصائص: ٣/ ١٠٥، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٤٢، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ١٧١، وينظر: المقاصد النحوية: ٣/ ٩، معجم شواهد العربية: ١/ ١٩٩، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٤/ ٧٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤٥٠، رقم ١٤٣٥.

والنوع الثاني،[1] نحو:

أَنْتَ بالخَيرِ حَقِيقٌ قَمِنٌ[2]

ومنه: ﴿ ٱسْكُنْ أَنتَ ﴾[3]، ونحو: انْزِلْ نَزالِ[4]، وهيهاتَ بَعُدَ زيدٌ، ونحو: نَعَمْ إِي، ونحو: إنَّ زيداً إنَّه فاضلٌ، وفي الدار فيها زيدٌ.

والإعادة بالضمير هو أولى من الإعادة بالاسم الظاهر؛ لأنَّ ذلك هو الأصل[5].

١١٠. يَتْبَعُ تَوْكِيدٌ مُؤَكَّداً قُفِي	فِي الرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَفِي الْخَفْضِ، وَفِي
١١١. تَعْرِيفِهِ، وَنُكْرِهِ الْمُفِيدِ	فَاقْبَلْهُ، وَالْأَلْفَاظُ لِلتَّوْكِيدِ
١١٢. نَفْسٌ، وَعَيْنٌ، ثُمَّ كَلٌّ، أَجْمَعُ	وأَكْتَعٌ، وأَبْصَعٌ، وأَبْتَعُ
١١٣. وَهذِهِ تَوابِعٌ لِـ(أَجْمَعَا)	وَمَا يَلِي (نَفْسَاً)، و(كُلَّاً) تَبعَا
١١٤. كـ: قَامَ زَيْدٌ، نَفْسُه، مُعِينَا	الْقَوْمَ كُلَّهُمْ، وَأَجْمَعِينَا

التوكيد تابعٌ للمُؤَكَّد في رفعه، ونصبِه، وخفضِه إنْ كان المُؤَكَّد كذلك، وفي تعريفه، وتنكيره، أَيْ: إنَّ التوكيد قد يأتي عند الكوفيين بعد نكرةٍ توكيداً لها، لا أنَّه يوافقها في التنكير؛ إذْ ألفاظ التوكيد معارف اتفاقاً بالإضافة الظاهرة، أَو المقدرة، كـ(أجْمع)، وأخواته، كذا قال محمد الأمير،[6] لكن يشترط عندهم أنْ تكون النكرة موضوعة لمدة، لها ابتداء، ونهاية، كـ: يوم، وليلة، وشهر، وحول، مع شمولية التوكيد كـ(كُلّ)، و(أجْمع)، و(عامة) لحصول الفائدة بذلك، ولا يشترط

(١)... وهو توكيد اللفظ بمرادفه.

(٢) شطر بيت لمجهول، وهو من شواهد ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٨٤، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٣٤٥، والسيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ١٧٢، وينظر: المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية:١٢/ ٤٣٧، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٧٨١، رقم ٣٧٥٥.

(٣) الآية ٣٥ من سورة البقرة.

(٤) أ: انزل انزل، والصواب ما أثبتناه.

(٥) ومنه قوله - تعالى – في: سورة آل عمران/ ١٠٧: {...فَفِي رَحْمَةِ اللَّهِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ}، ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٨٤.

(٦) ينظر: حاشية الأمير على الأزهرية، اللوحة– ظ/ ٥٢.

المطابقةُ تعريفا، ولا تنكيراً، نحو: صُمْتَ شهراً كلَّه، وطلبت العلمَ حولاً عامتَّه، ودرست العلم ليلةً جمعاءَ[1].

وجوَّز الرضي،[2] والشاطبي[3] مجيء التوكيد بعد نكرة، واشترطا حصولَ الفائدة فقط،/و ٣٨/ ومثلا بقولهما: هذا أسدٌ نفسُه، وعندي درهمٌ عينُهُ، وهذا التوكيد يكون بألفاظ مخصوصة، لا يُصرَف عنها إلى ألفاظ أُخَرَ، وهي (نَفْس)، و(عين)، و(كُلّ)، و(أَجْمَع)، و(أَكْتَع)، و(أَبْصَع)، و(أَبْتَع)، وهذه الثلاثة الأخيرة توابعُ (أجمع)؛لأنَّها لا يؤتى بها إلا بعده، فلا يؤكد بها على سبيل الاستقلال، إلا على شذوذ، [4] ولا تتقدم عليه عند اجتماعها، ويُجاء بعد (أَجْمَع) بـ(أَكْتَع)، ثمَّ بـ(أبْصع)، زاد الكوفيون[5] ثمَّ بـ(أَبْتَع)، ولا يجوز تقديمُها على بعضِها[6].

وقُدِّم (أَكْتَع)؛ لكونه أظهرَ مما بعده في إفادة معنى: الجمع؛ لأنَّه مأخوذٌ من: تكتَّعَ الجلدُ، إذا انقبض، واجتمع عند التقائه على النار[7].

---

(١) اختلف النحويون في جواز توكيد النكرة توكيداً معنوياً على ثلاثة مذاهب: الأول: ذهب البصريون إلا الأخفش الى المنع مطلقاً، سواء أمحدودة كانت النكرة كـ (يومٍ، وليلةٍ، وشهرٍ، وحولٍ)، أم غير محدودة كـ (وقتٍ، وزمنٍ، وحينٍ)

الثاني: جواز توكيد النكرة مطلقا، محدودة كانتَ أو غير محدودة، نحو:(اعتكفتُ وقتاً كُلَّه) ونسب المراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٦، هذا القول للكوفيين.

الثالث: ذهب الأخفش والكوفيون الى جواز توكيد النكرة إذا كانت محدودة، والنكرة المحدودة، وقيّدوا الجواز بأَنْ يكون التوكيد من ألفاظ الإحاطة لتحصل الفائدة، وذهب إليه ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٤، وابن الصائغ في: اللُّمْحة: ٢/ ٧١٠، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٣/ ٢٩٨، وهو اختيار الشارح، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٦٩- ٣٧٣.

(٢)... قال في: شرحه على الكافية: ٢/ ٣٧٣: " وقد أجاز الكوفيون تأكيد المنكر إذا كان معلوم المقدار أو موقتا، كدرهم ودينار، ويوم وليلة وشهر بـ(كُلّ) وأخواته، لا بالنفس والعين، وليس ما ذهبوا إليه ببعيد ". وعلى هذا فإنَّ المثالين اللذين ذكرهما المصنف لا يجيزهما الرضيّ، كما أنَّ جواز التوكيد لاشتراط الفائدة وحدها لم يقل به. ونسب الخضري في حاشيته: ٢/ ١٤٣، هذا القول للرضيّ، وذكر المثالين أنفسهما، ولعلَّ الشارح نقل عنه؛ فإنَّه يكثر الأخذ عنه، والله أعلم.

(٣) ينظر: المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: ٥/ ١٧. وهو أبو إسحاق إبراهيم بن موسى بن محمد اللخمي الغرناطي، عالمٌ بالنحو والفقه والأصول، من مصنفاته: عنوان الإتفاق في علم الاشتقاق، والموافقات في الأصول والأحكام، والاعتصام، توفى سنة ٧٩٠هـ ٠ يُنظر: نيل الابتهاج بتطريز الديباج، التنبكي/ ٤٨، نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة، الطنطاوي/ ١٥٨، معجم المؤلفين: ١/ ١١٨،

(٤) ومنه قول الشاعر:

يَا لَيْتَنِي كُنْتُ صَبِيّاً مُرْضَعَا... تَحْمِلُنِي الذَّلْفَاءُ حَوْلاً أَكْتَعَا

ينظر: اللُّمْحة: ٢/ ٧٠٩. وحمل بعضهم ذلك على الضرورة، وأجازه الكوفيون، وابن كيسان، ينظر: اللباب: ١/ ٣٩٨، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٤- ٩٧٥، همع الهوامع: ٣/ ١٦٧.

(٥) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٢، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٣، و شرح الأشموني: ٢/ ٣٣٩، حاشية الصبَّان: ٣/ ١١١.

(٦) ليس إجماعاً؛ فقد نقل الزمخشري في: المُفصَّل/ ١٤٨، والرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ٣٧٦، وابن مالك: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١١٧٣، عن ابن كيسان تجويزه أنْ تبدأ بعد (أجمع) بأيتهنَّ شئت، ونقل أبو حيَّان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥٢، ذلك عن الكوفيين أيضاً، وأجاز ابن عصفور في: شرح جمل الزَّجاجي: ١/ ٢٦٦، والمقرب: ١/ ٢٣٩- ٢٤٠، اختلاف التعاقب بين (أبصع) و(أبتع).

(٧) لم أقف على هذا المعنى في كتب المعاجم، وإنما ذكر الزبيدي في: تاج العروس: ٢٢/ ١١٠: "والأَكْتَعُ: مَنْ رجَعَتْ أصابِعُه إِلَى كَفِّهِ". وفيه معنى تجمع الشيء. والمعنى الذي ذكره الشارح لـ(أكتع) وأخواتها مذكور في كتب النحاة المتأخرين، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٤٠، همع الهوامع: ٣/ ١٦٩، حاشية الصبَّان: ٣/ ١١٢، حاشية الخضري: ٢/ ١٤٢.

ثُمَّ (أبْصع)؛ لأنَّهُ من: تَبَصَّع العرقُ، إذا سال،[١] وهو لا يسيل حَتَّى يجتمع، ثم (أَبْتَع)؛ لأنَّه من: البَتْع، وهو: الشدة، أَو طول العنق،[٢] ولا يخلو عن اجتماع، فكلٌّ واحد أضعفُ مما قبله في إفادة معنى الجمع.

وقول الناظم:**(وما يلي نفساً، وكُلَّاً تَبِعا)** فـ**(ما)** مبتدأ، وهو اسمٌ موصولٌ، وقوله:**(تَبِعا)** فعلٌ ماضٍ، والألف للإطلاق، وفاعله ضمير عائدٌ على **(ما)**، والجملة خبرٌ عن المبتدأ، والمعنى: أنَّ كلَّ واحدٍ مما يلي **(النفس)** وهو: **(العين)**، وما يلي **(كُلَّاً)** وهو: **(أجمع)** تَبِعَهُما. فيجب عند الاجتماع تقديم النفس على العين؛ لأنها تطلق على الذات حقيقة بخلاف العين؛ فإنَّها مستعارٌ من الجارحة المخصوصة،[٣] وتقديم (كُلّ) على **(أجمع)**؛ لأنَّه جامدٌ، بخلاف **(أجمع)**؛ فإنَّه مشتقٌ، وهو أَيضاً قد يقع مبتدأً دون **(أجمع)**؛ فإنَّه لا يقع إلا تأكيداً[٤].

ثُمَّ اعلم أنَّه يشترط في النفس، والعين أنْ يراد بهما جملةُ الشيء، وحقيقتُهُ، وإنْ لم يكنْ له نفسٌ، ولا عينٌ حقيقةً، فإنْ أُريد بالنفس الدمُ، وبالعين الجارحةُ، مثل: سفكتُ زيداً نفسَه، وَفَقَأْتُ زيداً عينَهُ، لم يكونا توكيداً، بل هما في هذا المثال بدلُ بعضٍ، ويشترط أَيضاً أنْ يكونا مُضافَيْنِ إلى ضمير طابق المؤكَّد في الإفراد، والتذكير، وفرعهما، وهما ينفردانِ عن سائر ألفاظِ التوكيد بجواز جرهما بباءٍ زائدة؛ تقول: جاءَ زيدٌ بِنَفْسِهِ، أَو بِعَيْنِهِ.

وكونهما مع التثنية ثلاثَ لغاتٍ، أفصحها الجمع/ظ ٣٨/ على: أَفْعُل، نحو: جاء الزيدانِ أَنْفُسهما، وأَعْيُنُهما، ودونه الإفرادُ، فتقول: جاء الزيدانِ نَفسُهما، وعَينُهما، ودونه التثنية، تقول: جاء الزيدان نَفساهما، وعَيناهما[٥].

ويشترط في (كُلّ)، ومثله (جميع)، و(عامة) شروطٌ ثلاثةٌ:

أَحدهما: أنْ يكونَ المُؤكَّد به ذا أجزاءٍ، إمَّا بالنسبة لذاته، أَو لعامله، نحو: جاء النفرُ كلُّه، أَو جميعُهُ، أَو عامَّتُهُ، واشْتَرَيْتُ العبدَ كلَّهُ، ورأيتُه عامَّتَهُ، أَو جميعَهُ؛ لصحة قولك: اشْتَرَيْتُ نصفَه، ورأيتُ بعضَه، فإنَّ العبدَ يَجتزَّأُ باعتبار العامل، بخلاف قولك: جاء زيدٌ كلُّه، فلا يصحُّ؛ لأنَّ المجيء لا يتعلق بالبعض.

الثاني: أنْ يتصل بها ضمير عائدٌ على المُؤكَّد، يطابقُهُ.

---

(١) قال الأزهري في: تهذيب اللغة: ٢/ ٣٣ :" تبصّع العَرَق من الجَسَد إذا نبع من أصُول الشَّعَر قَلِيلا قَلِيلاً ".

(٢) ينظر: تهذيب اللغة: ٢/ ١٧١، القاموس المحيط/ ٧٠١.

(٣) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٥، حاشية الخضري: ٢/ ١٤٠. وقيل: لَيْسَ بلازم، ولكنه حسن، ينظر: حاشية الصبَّان: ٣/ ١٠٧.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٧٥، وقال ابن جني في: اللمع/ ٨٥: " لم يجُزْ أن تقدم (أجمعين) على (كُلّ) لضعفها وقوة (كُلّ) عليها ". وقال الفارضي نقلاً الصبَّان في: حاشيته: ٣/ ١١٢: " قُدِّمت (كُلّ) على الجميع لعراقتها وكونها أنصَّ في الإحاطة، ووليها (أجمع)؛ لأنه صريح في الجمعية "، وينظر: حاشية الخضري: ٢/ ١٤٢.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٣/ ٢٩٤، ومنع أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٤٧ أن يؤكدا بالمثنى، وينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٦٤.

والثالث: أنْ يكونَ المُؤكَّد بها غير مثنى، وهو المفردُ، والجمعُ، نحو قولك: هذا الإناءُ كلُّهُ، أَو جميعُهُ، أَو عامَّتُهُ لي، وجاء الرجال كلُّهُم، أَو جميعُهُم، أَو عامَّتُهُم، والهنداتُ كلُّهُنَّ، أَو جميعُهُنَّ، أَو عامَّتُهُنَّ.

أَمَّا المثنى فيؤكَّد بأربعةٍ فقط، بـ(النَّفْس)، و(الْعَيْن) كما تقدم ذكرهما، وبـ(كِلا)، و(كِلْتا)، تقول: لقيتُ الأميرينِ كِلَيْهما، ودَخَلْتُ الجنتيْنِ كِلْتَيْهِما.

وقول الناظم:**(كقام زيدٌ نفسُهُ)** تمثيلٌ للمرفوع، وقوله:**(مُعينا القومَ كلَّهُم)** تمثيلٌ للمنصوب، قوله:**(وأجمعينا)** الواو بمعنى **(أو)**؛ لأنَّ المراد بها بيان جواز إفراد كلِّ واحدٍ من **(كُلّ)**، و**(أجمع)** عن الآخر، لكنَّ الأكثر الجمع بينهما؛ ولأنَّه لا يجوز عطفُ أسماء التوكيد بعضَها على بعضٍ، خلافاً لابن الطراوة؛[1] لأنَّ التوكيد نفسُ المؤكَّد، ولا يجوز عطف الشيء على نفسه، كما لا يجوز فيها القطع لا إلى النصب، ولا إلى الرفع، كذا قال النبتيتي[2].

وقوله:**(أجمعينا)** أَيضاً إشارةٌ إلى أنَّ صيغة **(أجمع)** تتغير بالإفراد، مذكراً كان أم مؤنثاً، والجمع كذلك، فتقول: أَجْمَع، وجَمْعاء، وأَجْمَعون، وجُمَع – بضم الجيم، وفتح الميم –.

وهذه الألفاظ يمتنع إضافتها للضمير؛ لأنّها معارفُ، فـ**(أَجْمَع)** غيرُ مصروفٍ؛ للعلمية والوزن،[3] و(جَمْعاء) كذلك للعلمية وألف التأنيث الممدودة،[4] و**(جُمَع)** كذلك للعلمية والعدل؛[5] لأنَّه جمعٌ لـ(جَمْعاء) فحقُّه (جُمْع) – بسكون الميم –/و ٣٩/ كـ(حمراء)، و(حُمْر).

---

(١) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥٤، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٧٥، شرح الأشمونى: ٢/ ٣٤٠، همع الهوامع: ٣/ ١٧١.

(٢) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٦٥١.

(٣)... وكذلك أخواتها (أَكْتَع)، و(أبْصع)، و(أبتع)، ينظر: أسرار العربية/ ٢٠٩، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٦٨.

(٤) ذكر العلماء أنَّ المانع من صرفها الألف الممدودة، ولم يذكروا العلمية، وشبهوها بـ(صحراء)، فأصل علة المنع عندهم واحدة تقوم مقام العلتين، ولا أثر معها للعلمية، ينظر: اللباب: ١/ ٣٩٨، أسرار العربية/ ٢٠٩، شرح جمل الزجاجي لابن عصفور: ١/ ٢٧٣، حاشية الصبَّان: ٣/ ١١٣، حاشية الخضري: ٢/ ١٤٢.

(٥) ينظر: اللباب: ١/ ٣٩٧، أسرار العربية/ ٢٠٩، وفي المعدول عنه خلاف؛ فقيل: هو معدولٌ عن: فعلاوات، وهو اختيار ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٤٧٦، وشرح عمدة الحافظ وعدة اللافظ: ٨٦٨/٢، وابن الناظم في: شرحه على الألفية/ ٤٦٦، وابن الصائغ في: اللمحة: ٢/ ٧٤٧، والأشموني في: شرحه على الألفية : ٣/ ١٦٢، وقيل: معدولٌ عن: فُعْل، وهو اختيار السيرافي في: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ٤٩٠، وابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي: ١/ ٢٧٣، في أحد قوليه، واختاره الشارح هنا، وقيل: معدولٌ عن: فعاليّ، وذهب إليه ابن عصفور في: المقرب: ١/ ٢٤١، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ١١٩، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢١٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٣٤١، همع الهوامع: ١/ ١٠٥.

وهذا على القول بأنَّ هذه كلها معارفُ بالعلمية الجنسية لمعنى الإحاطة والشمول،[١] أَمَّا على القول بأنَّها معارف بنية الإضافة[٢] فَتُبْدل العلميةُ بالوصفية.

ثمَّ إنَّك إذا أردت الجمع بين ألفاظ التوكيد المعنوي قدَّمت (النفس) ثُمَّ (العينَ)، ثُمَّ (كلًّا)، ثُمَّ (أجمع)، ثُمَّ (أَكْتَع)، ثُمَّ (أَبْصع)، ثُمَّ (أَبْتَع)، فتقول: رأيتُ زيداً نفسَهُ، عينَهُ، كلَّه، أجمعَ، أَكْتَعَ، أبْصعَ، أبتعَ. وهذا الترتيب واجبٌ؛ نَصَّ عليه العلماءُ،[٣] كذا قال محمد بن اسماعيل[٤]. وهذه المؤكدات كلُّها كانت تأكيداً للمؤكِّد الأول، وليس بعضها توكيداً لبعض، كذا أفاده النبتيتي[٥].

***

(١) أَيْ: علّقت على معنى الإحاطة بما يتبعه كـ(أسامة) ونحوه من أعلام الأجناس. واختار هذا القول ابن الحاجب في: أماليه: ٢/ ٨٠٨، ٨١٠، ونسبه أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥١، إلى أبي سليمان السعدي، ومحمد بن مسعود الغزني، وينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٦٨.

(٢) وهو قول الخليل وتابعه سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٢٢٤، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٤/ ١٢٨، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٥١، شرح الأشموني: ٣/ ١٦٢، همع الهوامع: ٣/ ١٦٨.

(٣) ينظر: الهامش (٦)/ ١٤٣، من التحقيق.

(٤) ينظر: عنوان الإفادة/ ٢٠٢، وهو محمد الأندلسي، مرَّت ترجمته في الهامش (٢)/ ٣٣، من التحقيق.

(٥) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/ ٦٥١.

باب: الْبَدَل

وهذا عند البصريينَ، وسمَّاه الكوفيونَ بالتَّرْجمة، والتَّبْيِين، والتَّكْرير[١].

١١٥. إِذَا مِــنِ اسْــمٍ أُبْــدِلَ اسْــمٌ، أَوْ إِذَا	أُبْــــدِلَ فِعْـــلٌ مِــــنْ مُمَاثِــــلٍ فَــــذَا
١١٦. قَفَــــاهُ فِــــي إِعْرابِـــهِ تَمامَــــا	وَهْـــــو عَلَــــى أَرْبَعَــــةٍ أَقْسَــــاما
١١٧. كُــلٌّ مِــنْ الْكُــلِّ، وَبَعْــضٌ تَــالِي	مِــــنْ كُلِّــــهِ، وَبَــــدَلُ اشْــــتِمالِ
١١٨. وَغَلَــطٌ، نَحْــو: أَتَــى زَيْــدٌ أَخُــوكْ	وَأَكَــــلَ الرغيــــفَ ثُلْثَــــهُ أَبُــــوكْ
١١٩. وَنَحْـــو: زَيْـــدٌ عِلْمُـــهُ وَمَـــا دَرَسْ	نَفَعَنــــــي، وَشِــــمْتُ زَيْــــداً الْفَــــرَسْ
١٢٠. أَرَدْتَ بِــــدءاً أَنْ تَقُــــولَ: الفَرَسَــــا	فَجَــــاءَ زَيْــــدٌ غَلَطــــاً، وَانْعَكَسَــــا

أي: البدل يتبع ما قبله،[٢] وهو المُبْدَلُ منه، في رفعه، ونصبه، سواء كان اسماً، أم فعلاً، وخفضِهِ إذا كان اسماً، وجزمِهِ إذا كان فعلاً، وهو أربعة أقسام:

- بدل كلٍّ من كلٍّ، وهو: البدل المطابق للمُبْدَل منه، المساوي له في المعنى بحسب القصد.
- وبدل بعضٍ من كلٍّ، سواء كان ذلك البعضُ قليلاً، أو مساوياً، أو أكثر.
- وبدل اشتمالٍ، وهو: ما يصحُّ الاستغناء عنه بالمُبْدَل منه، بأنْ يمكن أنْ يفهم معناه مع الحذف، ويكونَ الكلام بعد الحذف حسناً؛ ولذا أُعربَ (أخوهُ) من قولِك: أَعْجَبَني زَيدٌ أخوهُ، بدلَ إضرابٍ؛ لعدمِ إمكان فهمِ الأخوّة عند الحذف، وكذلك قولُك: أَسْرَجَتُ زَيداً فَرَسَه؛ لأنَّ الحذف لا يستعمل في مثل ذلك، ولا يَحسُنُ وإنْ فهم المعنى في الحذف[٣].

---

(١) هذه المصطلحات في: معاني القرآن: ٢/ ١٠٤، ٢٧٣، ١٧٨،: ٣/ ٢٧٩. مجالس ثعلب: ١/ ٢٠، شرح القصائد السبع/ ٢٩، ٣٠، ٤٤٨، إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣٣. وتنظر منسوبة إليهم في: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٣٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٠، شرح الأشموني: ٣/ ٣، همع الهوامع: ٣/ ١٧٦، المصطلح النحوي/ ١٦٣، ١٦٤، الحدود النحوية نشأة وتطورا/ ١٤٠- ١٤١. وكذلك استعمل الفراء في: معاني القرآن: ١/ ١٧٩، مصطلح (المردود).

(٢) قال ابن عصفور في: شرح جُمل الزجاجي: ١/ ٢٧٩: " البدل: إعلامُ السّامع بمجموعي الاسمين أَو الفعلين على جهة البيان أَو التّأكيد، على أن ينوى بالأوّل منهما الطّرح من جهة المعنى لا من جهة اللّفظ"، وينظر الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ١٤٠- ١٤١.

(٣)... لأنَّ الضمير يحتاج إلى ما يعود عليه، فلو حذف المبدَل منه في المثالين لتخلف عن الضمير ما يعود عليه.

- وبدل الغلط، وهو: أنْ يكونَ الأولُ غيرَ مقصود البَتَّة، قال عبد المعطي[١]: "ويُسمَّى هذا أَيضاً ببدل النسيان،/ظ ٣٩/ وببدل الإضراب، وببدل البَداء" [٢].

وقال القليوبي[٣]: "يمكن أنْ يدرجَ النسيان في بدل الغلط، لأنَّه غلطٌ بالجنان، وأنْ يُجعلَ كلٌّ قسماً بنفسه؛ لأنَّ الغلط يتعلق باللسان، وأنَّ النسيان يتعلق بالجنان، وأَمَّا بدل الإضراب، ويُقال له بدلُ البَدَاء فهو قسمٌ برأسه، لكنَّ بعض النحاة نفاه،[٤] وادَّعى أنَّ ما استدلوا به محمولٌ على إضمار الواو دون (بَلْ)؛ لأنَّه لم يُحْذَف،[٥] والأحسن في هذه الثلاثة – أي الغلط، والنسيان، والإضراب – العطفُ بـ(بَلْ)؛ ليكونَ ذلك من عطف النسق؛[٦] لئلا يُوهِم إرادةَ الصفةِ[٧]". انتهى. وزاد بعضهم قسماً خامساً، وهو: بدل كلٍّ من بعضٍ[٨]. ويجوز إعراب البدل بياناً.

فمثال بدلُ كلٍّ من كلٍّ: زُرْ أخاكَ خالداً.
ومثال بدل بعضٍ من كلٍّ: أَكَلْتُ الرغيفَ ثُلثَهُ، أَو نِصفَهُ، أَو ثُلثَيهِ.
ومثال بدل اشتمال: أعجَبَني زيدٌ كلامُهُ، وأعجَبَني زيدٌ ثوبُهُ، فالبدل في المثال الأول دالٌّ على معنى في متبوعه، وفي المثال الثاني مستلزمٌ لمعنى في متبوعه.

---

(١) الدرة السنية، اللوحة- ظ/ ١٨٩.

(٢) مفاد كلام الشارح هنا أنَّ هذه المصطلحات لشيء واحد، وليس كلها كذلك، بل بين بعضها فروق، وسيأتي الشارح على بيان ذلك فيما يستقبل من أمثلة.

(٣) ينظر: شرح قطر الندى:/ ٣١٠، حاشية الخضري: ٢/ ١٧١.

(٤) الظاهر أنَّ مقصود المصنف أنَّ بعض النحاة نفاه ضمنا إذْ لم يثبته؛ فقد راجعت كثيراً من كتب النحو والخلاف فلم أرَ من يصرح بنفيه، إلا أنّي وجدت كثيراً منهم لم يثبته، كما في: المقتضب: ١/ ٢٨، الأصول في النحو: ٢/ ٤٨، المُفصَّل/ ١٥٧، أسرار العربية/ ٢١٧، اللُّباب: ١/ ٤١٤. وعلى هذا ذكر المراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤٠، أنَّ بعض النحاة لم يذكر بدل البداء.

(٥)... أَيْ: لم يثبت حذف (بل)، ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ١٧١. وجوَّز العكبري في: اللباب: ١/ ٤١٤، حذفها في هذا الموضع، وقال:" وحق بدل الغلط أن يستعمل بـ(بل) لأنها موضوعة للإضراب عن الاول، ولكن جاز حذفها لوضوح معناها ".

(٦) صرَّح بذلك الأنباري في: أسرار العربية/ ٢١٨، وابن الصائغ في: اللُّمْحة: ٢/ ٧٢١، والجوجري في: شرح شذور الذهب: ٢/ ٧٩١، وقال الرضي في: شرحه على الكافية: ٤/ ٣٨١:" وبدل الغلط بدونها [-أي: بل-] غير فصيح، وأَمَّا معها ففصيح مطرد في كلامهم؛ لأنها موضوعة لتدارك مثل هذا الغلط، والدافع إلى ما ذهبوا إليه ما ذكروه من أنَّ مثل هذا البدل لا يقع في فصيح الكلام، فلم يجدوا له شاهداً ".

(٧)... فإنَّك إنْ قلت: رأيت رجلاً حماراً. دون عاطف وتريد الإضراب، وقع الإبهام على السامع ظنَّاً منه أنَّك تريد أنْ تحقر هذا الرجل وتصفه بالحمار، فإذا أتيت بـ(بل) ارتفع اللبس، وتقرَّر معنى الإضراب.

(٨) ذكر العلماء هذا القول ولم ينسبوه لقائل، ينظر: شرح شذور الذهب للجرجاوي: ٢/ ٧٩١، شرح الأشموني: ٣/ ٥، وذكر أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٧٠، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٣٩، أنَّ الجمهور نفوا وقوعه، ودافع السيوطي عنه في: همع الهوامع: ٣/ ١٧٩، فقال: "والمختار خلافا للجمهور إثبات بدل الكل من البعض لوروده في الفصيح ".

ومثال بدل الغلط: شمتُ زيداً الفرسَ، فـ(شِمتُ) إمَّا بكسر الشين المعجمة، بمعنى: رأيتُ،[1] أَو بضمٍّ السين المهملة، بمعنى: اشتريتُ، أَو بمعنى: أهنتُ،[2] فـ(الفرس) في المثال الأول يجري فيه الأقسام الثلاثة، فإنَّك إنْ أردتَ من أَوَّل الأَمرِ أنْ تقولَ: الفرس، فسبق اللسان إلى زيدٍ، من غير قصدٍ منك، وانقلبَتْ إرادَتُكَ وقولُك؛ فهو بدل غلطٍ، أَيْ: بدلٌ بسببِ الغلط.

وإنْ أردت أولاً أنْ تقول: زيداً، من غير فكرٍ، ثم تبين لك بعد ذِكرِهِ فسادُ ما أردتَهُ؛ فأَخْبرتَ بـ(الفرس) فهو بدل نسيان، أَيْ: بدلٌ عن شيءٍ ذُكِر نسياناً.

وإنْ أردت أنْ توقع نفسك في الغلط؛ عمداً بذكر (زيد)؛ لتتداركه لنكتة، أَو مبالغة، أَو أنْ تذكرَ المبدل منه عمداً، ثم تُشْهر أنَّك غالط، فهو بدل البَداء.

ثم اعلم أنَّ بدل الغلط، وبدل النسيان لا يقعانِ في فصيح الكلام؛ فلذلك لم يذكره أهل المعاني؛ [3] لأنَّهم لا يتكلمون إلا على الكلام/و ٤٠/ الفصيح، بخلاف النحاة؛ فإنَّ مباحثهم لا تختصُّ به.

وأَمَّا بدل البَداء فهو يوجد في الشعر كثيراً كقول ذي الرمة[4] – من بحر البسيط –:

لَمْيَاءُ فِي شَفَتَيْهَا حُوَّةٌ لَعَسٌ … وَفِي اللثاثِ وَفِي أَنْيَابهِا شَنَبُ[5]

فـ(لَمْيَاء) – بفتح اللام – على وزن فعلاء وهي سمرة في باطن الشفة، نوعٌ من الحسن،[6] و(حُوَّة) – بضم الحاء المهملة، وتشديد الواو – وهي السواد،[7] و(اللعَس) سواد في باطن الشفتين، يشوبه حمرةٌ،[8] و(الشَنَب) – بفتح المعجمة، والنون آخره موحدةٌ، هو ماءٌ، ورقةٌ في الأسنان، أَو نقطٌ بيضٌ فيها[9].

---

(١) ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ٨٨٢، تهذيب اللغة: ١١/ ٢٩٨.

(٢) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٩٥٦، مقاييس اللغة: ٣/ ١١٨، المحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ٦٢٦، تاج العروس: ٣٢/ ٤٣٠ .

(٣) ينظر: الإيضاح في علوم البلاغة: ٢/ ٤٦، مختصر المعاني، التفتازاني/ ٥٤.

(٤) أبو الحارث، غيلان بن عُقبة التّميميّ، شاعرٌ إسلاميّ، من أحسن شعراء صدر الإسلام تشبيهاً، عاصَر جريراً والفرزدق، وله ديوانُ شعرٍ مطبوع، توفّي سنة ١١٧هـ، ينظر: طبقات فُحول الشّعراء: ٢/ ٥٦٥، الشعر والشعراء: ١/ ٥١٥، الأعلام: ٥/ ١٢٤.

(٥) ديوانه/ ١٣، وهو من شواهد ابن جني في: الخصائص: ٣/ ٢٩٤، والمرادي في: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤١، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٣/ ٦، والسيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ١٧٨، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٤٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٢٧٢، رقم ١٠٨.

(٦) ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٤٨٥، مقاييس اللغة: ٥/ ٢٠٨.

(٧) ينظر: لسان العرب: ١٤/ ٢٠٧، وقال الزبيدي في: تاج العروس: ٣٧/ ٤٩٥: " الحُوَّةُ، بالضَّمِّ: سَوادٌ إِلَى الخُضْرَةِ ".

(٨) ينظر: العين: ١/ ٣٣٤، تهذيب اللغة: ٢/ ٥٩.

(٩) ينظر: الصحاح: ١/ ١٥٨، لسان العرب: ١/ ٥٠٦. وتنظر معاني المفرادت مجموعة في: حاشية الصبَّان: ٣/ ١٨٩.

والشاهد في (لعس)؛ فإنه بدل بَداء من (حُوَّة)، وكقول الآخر: هند نجمٌ، ثمَّ ظهر له قصورُ هذا الوصف، فَتَرَقَّى في مدحها؛ فقال: بدرٌ، ثمَّ بدا له أنْ يَتَرَقَّى[1] إلى ما هو أرقى من ذلك؛ فقال: شمسٌ، ثمَّ بدا له أنَّ الشمس يلحقها كسوف، ويسترها سحابٌ؛ فقال: منيرٌ.

ومثال بدل كلٍّ من بعض قولك: لقيتُهُ غُدْوَةً يَومَ الْجُمُعةِ، [2] بنصب يوم، إذ لا يصحُّ جعله ظرفاً ثانياً؛ لأنَّ ظرف الزمان لا يتعدد بلا عاطفٍ، قال السيوطي[3]: ووجدت له شاهداً في القرآن وهو قوله – تعالى –: ﴿ فَأُوْلَٰٓئِكَ يَدۡخُلُونَ ٱلۡجَنَّةَ وَلَا يُظۡلَمُونَ شَيۡـٔٗا * جَنَّٰتِ عَدۡنٍ ﴾ [4]

ف(جَنَّاتِ عَدْنٍ) بدلٌ من (الجنة) بدلُ كلٍّ من بعض، ثمَّ قال الخضري[5]: "يصح كونه بدل كلٍّ من كل بجعل (أل) في (الجنة) للجنس". ومنه قول الشاعر – من بحر الخفيف –:

رحـــــم الله أَعْظُمـــــاً دَفَنُوهـــــا بِسِجِسْـــــتَان طَلْحَـــــةَ الطَّلَحَـــــاتِ[6]

ومثال بدل الكل من الكل عند بعضهم[7] في الفعل قول الشاعر – من بحر الطويل –:

مَتـــى تأتنـــا تُلَمِـــمْ بِنـــا فِـــي دِيَارِنَـــا تَجِـــدْ خَيْـــرَ نَـــارٍ عِنْـــدَهَا خَيْـــرُ مُوقِـــدِ[8]

---

(١) ب: يتراقى.

(٢) استتشهد بعض النحاة له ببيت امرئ القيس في: ديوانه/ ١٧١:
كأنِّي غدَاةَ البَينِ يَومَ تَحَمَّلُوَا... لَدَى سَمُرَات الحَيِّ نَاقِفُ حَنْظَلِ
ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٣٩، شرح الأشموني: ٣/ ٥.

(٣) ينظر: همع الهوامع: ٣/ ١٧٩. وهو أبو الفضل عبد الرحمن بن الكمال الخضيري، عالمٌ مشاركٌ في شتى العلوم، ومصنفاته في كل فن، منها: جمع الجوامع، والأشباه والنظائر في النحو، والإتقان في علوم القران، وغيرها، توفي سنة٩١١ هـ، ينظر: الضوء اللامع: ١١/ ٧٢، شذرات الذهب: ٨/ ٥٠، معجم المؤلفين: ٥/ ١٢٨.

(٤) الآيتان ٦٠- ٦١ من سورة مريم.

(٥) ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ١٧٠.

(٦) لعبيد الله بن قيس الرقيات، وهو في ديوانه/ ٢٠، وروايته فيه وفي المقتضب: ٢/ ١٨٨: نَضَّرَ اللهُ أعظُماً...، وهو من شواهد المرادي في: الجنى الداني/ ٦٠٥، والسيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ١٧٩، وينظر: ضرائر الشعر/ ١٦٥، خزانة الأدب: ٨/ ١٠، معجم شواهد العربية: ١/ ٧٦، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ١/ ٥٢٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣١٤، رقم ٤٢٦.

(٧) كالمبرد في: المقتضب: ٢/ ٦٢- ٦٣، والزمخشري في: المفصل/ ٣٣٦، والمرادي في: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤٨، والسيوطي في: همع الهوامع: ٣/ ١٨٣.

(٨) البيت ملفق من بيتين، فالصدر من بيت لعبيد الله بن الحرّ الجعفي، وهو قوله:
مَتى تَأتِنا تُلْمِمْ بِنَا فِي دِيَارِنَا... تَجدْ حَطَباً جَزْلاً وَنَاراً تأجّجَا
وقد مرَّ تخريجه، ينظر: الهامش (٤)/ ٥٨، من التحقيق.
والعجز من بيت الحطيئة في ديوانه: / ٥١:
مَتى تأتِه تَعْشو إلى ضَوْءِ نارِه... تَجِدْ خيرَ نارٍ عندها خيرُ مُوقِدِ
وهو من شواهد سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٨٦، والمبرد في: المقتضب: ٢/ ٦٥، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٣٣٥، وينظر: خزانة الأدب: ٧/ ١٥٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٦٨ رقم ٨٣٤.

ومثال بدلُ البعضِ من الكلِّ في الفعل: إنْ تحجَّ تَقِفْ بِعرفةَ يَغْفرِ اللهُ لك.

ومثال بدل الاشتمال قولُك: يَصِلُ إلينا يَسْتَعينُ بِنا زيدٌ.

ومثال بدل الغلط: لَنْ أطعمَ زيداً أكْسوَهُ جُبَّةً.

ومثال بدل كلٍّ من البعض قولك: لَنْ أَركعَ أُصَلِّيَ وقتَ السَّحَر

والدليل على أنَّ البدل في هذه الأمثلة الفعلُ وحده، لا جملةُ الفعل والفاعلِ، ظهورُ إعراب الأول من نصبٍ، أو جزمٍ على الثاني، فهو بدلٌ مفردٍ من مفردٍ.

وأَمَّا بدل الجملةِ من الجملةِ فكقوله -تعالى-:﴿أَمَدَّكُم بِمَا تَعْلَمُونَ * أَمَدَّكُم بِأَنْعَامٍ وَبَنِينَ﴾[١] لأنَّ الأُولى/ظ ٤٠/ صلة الذي، والثانية بدلُ بعضٍ منها، والله أعلم.

تنبيـه

ينقسم البدلُ بالنسبة إلى التعريف والتنكير أَرْبعةَ أَقسام:

- بَدَلُ معرفةٍ من معرفةٍ كما تقدّم.
- وبَدَلُ نكرةٍ من نكرةٍ، نحو قوله – تعالى – :﴿مَفَازًا * حَدَائِقَ﴾ [٢]
- وبَدَلُ معرفةٍ من نكرةٍ، نحو: رَأَيتُ رَجَلاً أَخَا عَمْرٍو.
- وبَدَلُ نكرةٍ من معرفةٍ، نحو قوله – تعالى –:﴿ كَلَّا لَئِن لَّمْ يَنتَهِ لَنَسْفَعًا بِالنَّاصِيَةِ * نَاصِيَةٍ كَاذِبَةٍ خَاطِئَةٍ ﴾[٣].

وينقسم البدل أيضاً بالنسبة إلى الإظهار والإضمار أربعة أقسام:

- بَدَلُ ظاهرٍ من ظاهرٍ، كما تقدّم.
- وبَدَلُ مضمرٍ من مضمرٍ، نحو: نَصَرْتُكَ إيَّاكَ، فـ(إيَّاكَ) بدلٌ عند البصريين،[٤] وتوكيدٌ عند الكوفيين،[٥] وابن مالك[٦].

---

(١) الآيتان ١٣٢، ١٣٣ من سورة الشعراء.

(٢) الآيتان ٣١، ٣٢ من سورة النبأ.

(٣) الآيتان ١٥، ١٦ من سورة العلق.

(٤) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٦٧، توضيح المقاصد: ٢/ ٩٨٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٧، همع الهوامع: ٣/ ١٨٢، حاشية الصبَّان: ٣/ ١٢٣.

(٥) ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ١٣٣.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٣/ ١٦٧.

- وبَدَلُ مضمرٍ من مظهرٍ، نحو: رَأَيْتُ زَيداً إِيَّاهُ.
- وبَدَلُ ظاهرٍ من مضمرٍ، وهو جائز من مضمر الغيبة مطلقاً، نحو: اللهُمَّ صلِّ عَلَيْهِ الرَّؤوفِ الرَّحيمِ، وكذا من ضمير الحاضر بشرط أنْ يكون بدلَ بعضٍ، كـَ: أعجبتني وجهُك، أَو بدلَ اشتمالٍ، كـَ: أعجبتني كلامُك، أَو بدلَ كلٍّ مفيداً للإحاطة، نحو قوله – تعالى –: ﴿تَكُونُ لَنَا عِيدًا لِّأَوَّلِنَا وَءَاخِرِنَا﴾[1]، ويمتنع إنْ لم يفدها خلافاً للأخفش[2].

* * *

---

(1) الآية ١١٤ من سورة المائدة.

(2) مذهب الكوفيين والأخفش عدم اشتراط الإحاطة، ومعنى الإحاطة: أن يكون البدل مستغرقاً للمبدل منه ومحيطاً به لا يتخلف بجزء عنه، واستدلوا هولاء بقول الشاعر:
بكُمْ قريشٍ كُفينا كل معضِلة....
ومنع البصريون ذلك، ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٩٦٥، توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٤٥- ١٠٤٦، أوضح المسالك: ٣/ ٣٧١، شرح شذور الذهب/ ٥٧٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٩٩.

باب: مَنْصُوبات الأَسْماء

أي: هذا بابٌ في بيانِ ما يقعُ منصوباً مِن الأسماءِ لفظاً أَو تقديراً، أَو محلاً.

[باب المفعول به] [1]

١٢١. مِنْهَـا انْصِـبِ الْمَفْعُـولَ بِـهْ، وَذَاكَ مَـا ... عَلَيْـهِ يَجْـرِي الْفِعْـلُ، كـَ: اسْـتَقَيْت مَـا

١٢٢. فَمُظْهَـرٌ، وَمُضْـمَرٌ، فَـالْأَوَّلُ ... كَمَـا مَضَـى، وَالْمُضْـمَرُ المُتَّصِـلُ

١٢٣. ضَـرَبَنِي، ضَـرَبَنَا، رآكَـا ... رآكِ، مَـعْ رآكُمـا كَـذَاكَا

١٢٤. ضَـرَبَكُمْ، ضَـرَبَكُنَّ الْحاضِـرُ ... ضَـرَبَهُ، ضَـرَبَهَا، وَالْعَاشِـرُ

١٢٥. رَآهُمَـا، رآهمـو، ضَـرَبَهُنْ ... وَالْمُنْفَصِـلْ إِيَّـايَ، إِيَّانَـا يَظُـنْ

١٢٦. إِيَّـاكَ، إِيَّـاكِ، كَـذَا إِيَّاكُمَـا ... إِيَّـاكمو، ايَّـاكُنُ مَـعْ إِيَّاهُمَـا

١٢٧. إِيَّـاهمو، ايَّـاهُنُ، ايَّاهَـا دَهَـا ... إِيَّـاهُ، وَاخْتَـرْ نَصْـبَ (إِيَّـا) وَحْـدَهَا

المفعول به هو: الاسمُ، أَو ما هو في تأويله، المنصوبُ حقيقة، أَو حكماً، بالفعل المتعدي، أَو باسمه، أَو بالمصدر، أَو باسم الفاعل الذي يتعلق بمدلوله الفعل الحاصل من الفاعل، سواء كان التعلق على سبيل الثبوت، أَو على سبيل النفي، وعلامته صحة الإخبار باسم مفعول من لفظ فعله عنه، والأصل ذكر عامله،[2] وقد يحذف جوازاً لدليل، أَو وُجوباً في/و ٤١/ نحو اشتغال[3].

---

(1) [...] زيادةٌ يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(2) ينظر: المفصل/ ٥٨، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٧٦- ١٧٧ الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ٢١٤.

(3) الاشتغال: أن يتقدم اسم ويتأخر عنه عامل مشتغل عن نصبه بضميره، أَو نصب المتصل بضميره، بحيث لو تفرغ له لنصبه، ويسمى هذا الاسم "مشغولا عنه". كقولنا: زيداً ضربته. وزيداً مررت به. ف(زيدا) في المثالين منصوب بفعل محذوف وُجوباً دلَّ عليه لفظ المذكور أَو معناه. هذا مذهب البصريين، وذهب الكوفيون إلى أنَّه منصوب بالفعل المذكور، ينظر: الكتاب: ١/ ٨١، شرح القصائد السبع/ ٣٨٠، ٤٢٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٦٩، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ١٢٢- ١٢٣.

وهو قِسْمانِ: ظاهرٌ، ومضمرٌ:

فالظاهر نحو: شربت ماءً،[١] و﴿عَلَيْكُمْ أَنفُسَكُمْ﴾[٢]، وسرَّني إعطاءُ زيدٍ المالَ،[٣] وأنا ضاربٌ زيداً،[٤] وزيداً ضَرَبْتُ غلامه،[٥] وَكَرِهتُ أنْ تقومَ،[٦] وَمَا ضَرَبْتُ مِنْ أَحَدٍ،[٧] وَمَا أَكْرَمْت مِنْ رَجُلٍ، ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَيْرًا﴾[٨]، ويصحُّ في المثالِ الأوَّلِ الإخبارُ بالشُّرب؛ بأنْ تقول: الماءُ مَشْروبٌ لي.

والمضمر قِسْمانِ: متصلٌ، ومنفصلٌ:

فالمتصلُ ثلاثةُ أقسامٍ:

اثنانِ للمتكلِّم، ومَثَّلَهما الشيخُ بقوله:(**ضَرَبَني، ضَرَبَنا**).

وخمسةٌ للمخاطب، ومَثَّلَها بقوله:(**رآك**) إلى قوله:(**ضربكنَّ الحاضرُ**) فقوله:(**الحاضر**) فاعلُ (**ضربكنَّ**)، وهو إشارة إلى أنَّ السبعةَ المذكورةَ للحاضر، المشتملِ للمتكلمِ والمخاطبِ.

وخمسةٌ للغائبِ، ومَثَّلَها بقوله:(**ضَرَبَهُ**) إلى (**ضَرَبَهُنَّ**).

وهذه الضمائر مع الماضي، ومثلُه المضارعُ والأمرُ، فمثالُها مع المضارع: يَنْصُرني، يَنْصُرُنا، يَنْصُرُكَ، يَنْصُرُكِ، يَنْصُرُكما، يَنْصُرُكم، يَنْصُرُكنَّ، يَنْصُرُه، يَنْصُرُها، يَنْصُرُهما، يَنْصُرُهم، يَنْصُرُهُنَّ.

---

(١) هذا تمثيل للمفعول ذي الاسم الصريح.

(٢) الآية ١٠٥ من سورة المائدة. وهو تمثيل للمفعول المنصوب باسم الفعل المتعدي.

(٣) هذا تمثيل للمفعول المنصوب بالمصدر المضاف إلى فاعله.

(٤) هذا تمثيل للمفعول المنصوب باسم الفاعل.

(٥) في هذا التمثيل منصوبان، الأول (زيداً) منصوب على الاشتغال بفعل محذوفٍ وُجوباً. والثاني (غلامه) منصوب بالفعل الظاهر.

(٦) هذا تمثيل للمفعول المؤول غير الصريح.

(٧) هذا تمثيل للمفعول المنصوب حكماً لا لفظاً في حالة النفي.

(٨) الآية ٣٠ من سورة النحل. وهو تمثيل للمفعول المنصوب بفعلٍ محذوفٍ جوازاً، خلاف الحذف الواجب في منصوب الاشتغال.

ومثالها مع الأمر: أرني متاعَكَ، أرِنا، أَرِه، أَرِها، أَرِهما، أَرِهم، أَرِهِنَّ.

والمنفصل اثنا عشر كالمتصل، تقول: إيَّايَ أَهَنْتَ، و إيَّانا أَهَنْتَ، وإيَّاكَ أَكْرَمْتُ، وإيَّاكِ أَكْرَمْتُ، وإيَّاكما أَكْرَمْتُ، وإيَّاكم أَكْرَمْتُ، وإيَّاكنَّ أَكْرَمْتُ، وإيَّاه دها أمرٌ، أي : نزل به أمرٌ شديدٌ،(١) وإيَّاها دها أمرٌ، وإيَّاهما دها أمرٌ، وإيَّاهم دها أمرٌ، وإيَّاهنَّ دها أمرٌ.

والصحيح -وهو مذهب سيبويه(٢) وجماعةٍ(٣)- أنَّ الضمير هو (إيَّا) فقط، ولواحقها حروفٌ دالةٌ على تكلّمٍ، وخطاب حاضرٍ، وعلى غيبة غائبٍ، وتثنيةٍ، وجمعٍ، واختار ابن مالك(٤) أنَّ الضمير هو الجميع، فاللواحق أسماء الضمائر، فإنْ تأخرت هذه الضمائر المنفصلة من عاملها وجب اتصالها(٥).

واعلم أنَّ لـ(إيَّا) سبع لغات: كسرُ الهمزة وتشديد الياء، وهو لغة الجمهور، وكسرُ الهمزة مع تخفيف الياء، وفتحُها كذلك، وإبدالُ الهمزة هاءً مكسورةً مع تشديد الياء، أَو مفتوحةً كذلك، وهاء مكسورةً مع التخفيف، ومفتوحةً كذلك(٦).

---

(١) ينظر: العين: ٤/ ٧٧، تهذيب اللغة: ٦/ ٢٠٥.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٥٥- ٣٥٦.

(٣) منهم أبو علي الفارسي في: الإغفال: ١/ ٧٥- ٧٦، والأنباري في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٧٠، أسرار العربية/ ٢٤٢، والعكبري في: اللُباب: ١/ ٤٨٠، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٠٤.

(٤) فهو يرى أنَّ (إيَّا) اسم مضمر، ولواحقه أيضاً ضمائر مضافة إليها، وقال في: شرح التسهيل: ١/ ١٤٠- ١٤٣: " هذا هو مذهب الخليل، والأخفش، والمازني، وهو الصحيح، لأنَّ فيه سلامة من ستة أوجه..." ثم ذكر هذه الأوجه، وأطال في تفصيلها، وينظر: الجنى الداني/ ٥٣٦.

(٥) وهناك مذاهب أخرى، منها: أنَّ (إيَّا) دعامة، وعماد، تعتمد عليها اللواحق، واللواحق هي الضمائر. ونسب إلى الكوفيين، والفراء، وابن كيسان. وذهب الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٤٨- ٤٩: إلى أنَّ (إيَّا) اسم ظاهر مبهم، ولواحقه ضمائر مجرورة، بإضافته إليها. وقيل: إنَّ (إياك) بكماله اسم واحد مضمر، ونسب إلى الكوفيين. وفي المسألة أقوال اخرى، ينظر: سر صناعة الإعراب: ١/ ٣١٣- ٣١٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٥٧٠، أسرار العربية/ ٢٤٢، اللُباب: ١/ ٤٨٠، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٢٥، ارتشاف الضرب: ٢/ ٩٣٠، الجنى الداني/ ٥٣٦- ٥٣٧.

(٦) وألفاظها: إيَّا، وإيا، وأيا، وهِيَّا، وهَيَّا، وهِيا، وهَيا، ينظر: همع الهوامع: ١/ ٢٤٤، حاشية الصبَّان: ١/ ١٦٩.

واعلم أنَّ المفاعيلَ خمسةٌ، فإذا اجتمعت قُدِّم المفعولُ المطلقُ، ثُمَّ المفعول به، ثُمَّ المفعول فيه، ثُمَّ المفعول له، ثُمَّ المفعول معه، وقد نظم ذلك العلامة الفارضي[1]/ظ ٤١/– من الطويل – فقال:

مَفَاعِيلَهُمْ رَتِّبْ فَصَدِّرْ بِمُطْلَقٍ وَثَنِّ بِهِ فِيهِ لَهُ مَعْهُ قَدْ كَمَلْ
تَقُولُ: ضَرَبْتُ الضَّرْبَ زَيْداً بَسَوْطِهِ نَهَاراً هُنَا تَأْدِيبَه وامراً نكَلْ [2]

ومعنى (نكل): تأخر عن الأمر[3].

***

(1) ... مُحَمَّد بن عبد الله القاهري، عالم، وشاعرٌ، وأديب، من مصنفاته: تعليقة على البخاري، والمنظومة الفارضية في علم المواريث، توفي سنة ٩٨٠ هـ، وقيل ٩٨١ هـ، ينظر: شذرات الذهب: ٨/ ٣٩٠، الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة، الغزي: ٣/ ٧٥، معجم المؤلفين: ١١/ ١١٤.

(٢) نقل الصبان في: حاشيته: ٢/ ٢٠٧، هذا الترتيب عن الفارضي نثراً، لا نظماً، ونقل عنه التمثيل: ضربتُ ضَرْباً زيداً بسوطٍ نهاراً هنا تأديباً وطلوعَ الشمسِ. ثم قال " والظاهر أن هذا الترتيب أولى، لا واجبٌ ". وذكر الحفناوي في: حاشيته على شرح الكفراوي/ ٦٣، البيت الأول من دون أن ينسبه.

(3) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٧/ ٣٤.

باب: المَصْدَر

ويقال فيه: (المصدر)، و(المفعول المطلق)، وسُمِّي هذا المصدرُ: مفعولاً مطلقاً؛ لأنَّه لم يُقيدْ بِجار،[١] ولا بظرفٍ؛[٢] ولأنَّه اسمٌ للحدث المطلق، أَيْ: غير مقيدٍ بزمنٍ،[٣] ولو عُبِّر بـ(المفعول المطلق) لكان أولى؛ لأنَّ المفعول المطلقَ قد لا يكون مصدراً؛ والمصدر قد لا يكون منصوباً على أَنَّه مفعولٌ مطلقٌ، وبينهما عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ،[٤] فيجتمعانِ في مادة، وينفرد كلٌّ منهما عن الآخر في مادةٍ أخرى.

والفرق بين المصدر واسم المصدر أنَّ المصدر ما اشتمل على جميع حروف فعله الأصولِ،[٥] نحو: اغتسل اغتسالاً، بخلاف اسم المصدر؛ فإنه لم يشتملْ على ذلك، نحو: اغتسل غسلاً، والمصدر يدلُّ على الحدث بنفسه بخلاف اسم المصدر؛ فإنَّه يدلُّ على لفظ المصدر؛ فهو يدلُّ على الحدثِ بواسطة المصدر[٦].

١٢٨. الْمَصْدَرُ اسْمٌ ذُو انْتِصابٍ أَنْبَا ... عَنْ حَدَثٍ، نَحْو: ضَرَبْتَ ضَرْبا

١٢٩. وَنَابَ كَلٌّ عَنْه، بَعْضُ، أَيُّ ... وَهُوَ لَفْظُيٌّ، ومعنويُّ

١٣٠. إنْ لَفْظُهُ وَافَقَ فِيهِ الْفِعْلَ ... فَذَاكَ لَفْظِي، كَـ: قَتَلْتُ قَتْلا

١٣١. أَوْ فِيهِ مَعْنَاهُ فَقَطْ فَمَعْنَوِي ... قُمْتُ وُقُوفاً، بَلْ لُهُ فِعْلٌ نُوِي

---

(١) ما قيد بحرف جر: المفعول به، والمفعول له، والمفعول فيه.

(٢) ما قيد بظرف: المفعول معه.

(٣) فهو دال على حدث مجرد عن زمن، بخلاف الفعل فإنه يدل على حدث مقترن بزمن، قال ابن مالك في: ألفيته/ ١٩:
المصدر اسم ما سوى الزمّان من... مدلولي الفعل كأَمْنٍ مِنْ أَمِن
وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٤، شرح الأشموني: ١/ ٤٦٧.

(٤) ذكر الأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٤٦٦، أنَّ المصدر أعمّ مطلَقاً من المفعول المطلَق؛ يكون مفعولاً مطلَقاً، وفاعلاً، ومفعولاً به، وغير ذلك؛ والمفعول المطلَق لا يكون إلاَّ مصدراً.

(٥) لَيْسَ مراد الشارح بالأصول هنا ما يبقى عليه الفعل من جذره بعد تجريده عن الزوائد، بل يريد بالأصول الأحرف التي اشتمل عليها الفعل قبل حتى المزيد منها، فيدخل في ذلك ما كان زائداً على الجذر ولكنه أصل في اشتقاق المصدر، ولو أنَّه قال: المصدر ما اشتمل على جميع حروف فعله الأصول والزوائد. لكان أصوب، والله أعلم.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩١، حاشية الصبان: ٢/ ٤٣٣.

أي: المصدرُ هو اسم الحدث الجاري على فعله، وليس عَلَماً، ولا مبدوءاً بميمٍ زائدةٍ لغير المفاعلة؛ فخرج بذلك نحو: اغتسل غُسْلاً، ونحو: حَمَادِ، علم للمحمدة، ونحو: مَقْتَل، بمعنى القتل؛ فإنّها من أسماء المصادر[1].

ومعنى قوله:(**أنْبا عن حدثٍ**) أَيْ: دلَّ ذلك الاسم على معنى قائمٍ بغيره دلالةً بالمباشرةِ، أَو بالأصالة بناءً على القول[2] بأنَّ اسم المصدر دلَّ على ذلك بالمباشرةِ، لكنه نائبٌ عن المصدر.

ويُنصَبُ المصدرُ الصريحُ على أنَّه مفعولٌ مطلق بمثله، نحو قوله – تعالى –/و ٤٢/ :﴿ فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَآؤُكُمْ جَزَآءً مَّوْفُورًا ﴾[3].

أو بفعلٍ غيرِ أَفْعَل التعجب، والناقص، والملغى عن العمل، نحو:﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمًا ﴾[4]، أَيْ: كلَّمه بذاته بلا ترجمان؛ فلا يقال: كان زيدٌ قائماً كوناً، ولا: زيدٌ قائمٌ ظَنَنْتُ ظنَّاً، ولا: ما أحسنَ زيداً حَسَناً.

أو بوصفٍ، سواء كان اسمَ فاعلٍ، نحو: أنا ضاربٌ زيداً ضرباً، أَو اسمَ مفعولٍ، نحو: الخبزُ مأكولٌ أكلاً، وللمبالغة، نحو: زيدٌ ضرَّابٌ ضرباً[5].

والمفعولُ المطلقُ باعتبار فائدتِهِ ثلاثةُ أقسامٍ:

- مؤكدٌ لنفس عامله إنْ كان مصدراً مثلَهُ، ولمصدرٍ وعاملِهِ إنْ كان غيرَهُ، وهذا اسم <جنسٍ>[6] لا يُثَنَّى، ولا يُجْمع، نحو ضربتُ ضرباً.
- ومُبَيِّن لنوع عامله، إمَّا بلفظه، نحو: ضربتُ ضربَ الأمير، أَو بغيره، نحو: رجع القهقرى، وهذا يثنى، ويجمع على الأصح[7].

---

(1) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٥٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩١، همع الهوامع: ١/ ١٠٩.

(2) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤١٢، ٢/ ٧٣ .

(3) الآية ٦٣ من سورة الإسراء.

(4) الآية ١٦٤ من سورة النساء.

(5) أَو ينصب بفعلٍ محذوف وُجوباً نحو قولهم: سُبْحَان الله، ينظر: اللُّمْحة: ١/ ٣٥١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٧.

(6) <...> ساقط من ب.

(7) حكى منعَه عن سيبويه أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٥٨، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ١٧٥، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ١٨٧، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٤٧٢، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩٧، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٩٦، اعتماداً على ظاهر كلامه في: الكتاب: ١/ ٢٢٩، ٢٣١، وحكوه عن الشلوبين أيضاً ولم أقف عليه في مصنفاته. وذهب إلى جوازه ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٥٦-٦٥٧، وذكر ابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ١٨٧، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٤٧٢، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩٧، والصبان في: حاشيته: ٢/ ١٦٨، أنَّ المشهور جواز تثنيته وجمعه.

- ومُبَيِّن لعدد عامله، وهذا يثنى، ويجمع اتفاقاً،[1] نحو ضربت ضربتينِ، والنوعي، والعددي مؤكدان، وإن القصد منهما البيانُ، وأَمَّا القسم الأول فللتوكيد لا غير.

وقد ينوب عن المصدر ما دلَّ عليه، وهو ستة عشر[2]:
فالعشرة منها تنوب عن المصدر المبيّن، وهي الكليةُ، والبعضيةُ، والعددُ، والآلةُ، ونوعُ المصدر باسم خاص، وصفته، وهيئته، ووقته، و(ما) الاستفهامية، و(ما)الشرطية، فأمثلة ذلك: لا تعصِ كلَّ أو جميعَ المعاصي. وأغضبتُ زيداً شطرَ الغَضَبِ، واجْلِدوا كُلَّ عاصٍ عشرينَ جلدةً، واضْرِبْهُ سَوْطاً، وَرَجَعْتُ القَهْقَرَى، وسِرْتُ أَحْسَنَ السَّيْرِ، أَيْ: سَيْراً حَسَناً. وَيَمُوتُ الْكافِرُ مِيتَةَ سوءٍ، ونِمْتُ لَيْلَةَ المُعْرِسِ بامْرَأَتِهِ، أَيْ: نَومَ لَيْلَةِ الدَّاخِلِ بِها، وَمَا ضَرَبْتَ زيداً؟ وَمَا شِئْتَ فاجْلِسْ.

والستةُ تنوب عن المصدرِ المؤكِّد، والمُبيِّن، وهي: المرادفُ، والإشارةُ، والضميرُ، واسمُ المصدر غيرِ العلم، والملاقي للمصدر في الاشتقاق، إمَّا لكونه مصدرَ فعلٍ آخر، أو كونه اسمَ عينٍ، فأمثلة ذلك مع المؤكد نحو: شَنِئْتُ زَيداً بُغْضاً، وقُمْتُ وقوفاً، وضَرَبْت ذَلكَ -بعد أنْ قيل: أَضَرْبتَ ضَرْباً ؟-، وزيداً أَظُنُّهُ عالِماً، أَيْ: أَظنُّ ظنَّاً، وَتَوَضَّأتُ وضوءً، ﴿وَتَبَتَّلْ إِلَيْهِ تَبْتِيلًا﴾[3]/ظ ٤٢/ [4]، ﴿وَٱللَّهُ أَنۢبَتَكُم مِّنَ ٱلْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [5].
ومع المُبيِّن نحو: قُمْتُ الوقوفَ، أي: المعهودَ، وَضَرَبْتُ زيداً ذلك الضَّرْبَ -بعد أنْ قيل: أَضَرَبْتَهُ ضَرْبَ اللِّصِّ؟-، وعبد اللهِ أَظُنُّه جالِساً، أَيْ: أَظُنُّ ظَنِّي، وتَوَضَّأتُ وضوءَ العلماءِ، وَتَبَتَّلْتُ إلى الله تَبْتِيلَ الْخائفينَ، ﴿وَأَنۢبَتَهَا نَبَاتًا حَسَنًا﴾ [6].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٥٨، همع الهوامع: ٢/ ٩٦.
(٢) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ١٨٤- ١٨٦، شرح الأشموني: ١/ ٤٦٨- ٤٧١ شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٤٩٣، همع الهوامع: ٢/ ١٢٧- ١٢٨.
(٣) الآية ٨ من سورة المزمل.
(٤) الآية ٨ من سورة المزمل.
(٥) الآية ١٧ من سورة نوح.
(٦) الآية ٣٧ من سورة آل عمران.

ثم المصدر المنصوب الواقع مفعولاً مطلقاً عند الإمام المازني[1] على قِسمَيْنِ:

لفظيّ: وهو ما وافق لفظ الفعل في نوع الحروف والأصول، ومعناه معا، نحو: ﴿ وَكَلَّمَ ٱللَّهُ مُوسَىٰ تَكۡلِيمٗا ﴾.

ومعنويّ: وهو ما وافق معنى الفعل فقط، فهو منصوبٌ بالفعل المذكور، نحو قوله – تعالى –: ﴿ وَلَا تَكُونُواْ كَٱلَّتِي نَقَضَتۡ غَزۡلَهَا مِنۢ بَعۡدِ قُوَّةٍ أَنكَٰثٗا ﴾[2]، وقوله – تعالى –: ﴿ فَأَخَذَهُ ٱللَّهُ نَكَالَ ٱلۡأٓخِرَةِ وَٱلۡأُولَىٰٓ ﴾[3].

وعند الجمهور[4] أنَّ المصدر باعتبار فعله يكون لفظيّاً أبداً، فلا يكون فعله إلّا من لفظه، ويكون المصدرُ في هذا القسم منصوباً بفعلٍ مقدَّرٍ، ملاقٍ للمصدر في الاشتقاق، ومن المفعول المطلق على ما أفاده الونائي،[5] قولُهُم: أهْلاً وَسَهْلاً، وَمَرْحَباً؛ فإنّها منصوبةٌ بتقدير أَفعال، أَيْ: أَتَيْتَ أَهلاً لا أجانبَ، وَمَكاناً سَهْلاً لا صَعْباً، وَمَرْحباً لا مَضيقاً، والأصل: أَتَيْتَ إتْيانَ أهلٍ، وإتْيانَ مكانٍ سهلٍ، وإتيانَ مرحبٍ ثمَّ حُذِف المضافُ في كلٍّ منها وأقيم المضافُ إليه مقامَه، فانتصب انتصابَهُ على المفعوليّة المطلقة، ومثل ذلك: لَقيتُهُ فَجْأَةً، وَأَخَذْتُهُ سَمَاعاً.

خاتمة

يُعْتَبَر لعمل المصدر، وعملِ الفعلِ شروطٌ تسعةٌ[6]: أنْ لا يكونَ محذوفاً، ولا مُضْمراً، ولا مُصَغَّراً، ولا محدوداً بعدد دالٍّ على المرة، ولا موصوفاً قبل تمام العمل، ولا مجموعاً، ولا مفصولاً من معموله بغير مجرورٍ، ولا مؤخراً، وأنْ يصحَّ حلولُ (أنْ)، أو(ما) والفعلِ محلَّه.

فلا يعمل المصدر إذا كان مضمراً خلافاً للكوفيين[7].

---

(1) ينظر قوله في: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٦، شرح التصريح على التوضيح : ١/ ٤٩٥، همع الهوامع: ٢/ ٩٨، وهو أبو عثمان بكر بن مُحَمَّد بن بَقِيَّة، من بني شيبان من بكر بن وائل، عالمٌ بالنحو والصرف، من مصنفاته: علل النحو، وما تلحن فيه العامة، وكتاب التصريف، توفي سنة ٢٤٩ هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: إنباه الرواة: ١/ ٢٨١، بغية الوعاة: ١/ ٤٦٣، الأعلام: ٢/ ٦٩، معجم المؤلفين: ٣/ ٧١، وهذا أيضاً مذهب الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ٢١٧، ٥/ ٢٨٠، والرضي في: شرحه على الكافية: ١/ ٣٠٣، وذكر أنَّه أولى؛ لأنَّ الأصل عدم التقدير بلا ضرورة ملجئة إليه. ونعته الصبان في: حاشيته: ٢/ ١٦٤، بأنَّه الأصح.

(2) الآية ٩٢ من سورة النحل.

(3) الآية ٢٥ من سورة النازعات.

(4) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٠٣، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٤٦، همع الهوامع: ٢/ ٩٨، حاشية الصبَّان: ٢/ ١٦٤، حاشية الخضري: ١/ ٤١٦.

(5) ينظر: المفصل/ ٧٣، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٤١، ٢/ ١٦٣.

(6) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٤٢، ٨٤٤، شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٦٧٤، ٦٧٧، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥، ٦، حاشية الصبَّان: ٢/ ٤٣٢.

(7) ينظر: شرح القصائد السبع/ ٢٦٧، الجنى الداني/ ٥٠، مغني اللبيب/ ١٤٤، شرح قطر الندى/ ٢٦٢، ٢٦٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥، همع الهوامع: ٣/ ٥٤.

فلا يجوز: ضَرْبُكَ زيداً حَسَنٌ وَهوَ عَمْراً قبيحٌ. ولا يعمل إذا كان مُصَغَّراً، فلا يجوز: أَعْجَبَني ضُرَيْبُكَ زيداً، بلا خلافٍ. ولا يعمل إذا كان محذوفاً، فلا يقال في قولك: ما لَكَ وزيداً ؟: أنَّ التقدير : ومُلابَسَتُكَ زيداً. ولا يعمل إذا كانَ مؤخراً/و ٤٣/ عن المعمول، فلا يجوز: أَعْجَبَني زيداً ضَرْبُك، وأجاز السُّهيلي[١] تقديمَ الجار والمجرور، واستدلَّ بقولهم: اللهُمَّ اجْعَل لنا مِنْ أمْرنَا فَرَجاً وَمَخْرَجاً. ولا يعمل إذا حدَّ بتاء الوحدة إلا شاذَّاً، كـ: ضربة. فلا يقال: أَعْجَبَني ضرْبَتُك زيداً، أَمَّا التي في أصل بنيته كـ: رحمة. فلا تَضُرُّ، ولا يعمل إذا جُمِع إلّا شذوذاً. ولا يعمل إذا كان متبوعاً بنعتٍ، أَو غيرِهِ، فلا يجوز: أَعْجَبَني ضَرْبُكَ الشديدُ زيداً، بخلاف: ضَرْبُكَ زيداً الشديدُ.

ولا يعمل إذا كان مفصولاً بأجنبي، فلا يجوز: ضَرْبِي حَسَنٌ زيداً في الدار، ويجوز: ضَرْبِي زيداً في الدار حَسَنُ؛ ولهذا لا يصح أنْ يكونَ (يوم) في قوله – تعالى –: ﴿ إِنَّهُۥ عَلَىٰ رَجۡعِهِۦ لَقَادِرٌ * يَوۡمَ تُبۡلَى ٱلسَّرَآئِرُ ﴾ [٢] معمولاً لـ(رَجْع)؛ للفصل بالخبر، بل الجيِّدُ أنْ يقدرَ لـ(يوم) ناصبٌ، والتقدير: يُرْجِعُه يومَ تُبْلى السَّرائِر. ولا يعمل إذا لم يصحَّ حلول (أنْ)، أو(ما) مع الفعل محلَّه؛ فلا يجوز في قولك: ضَرْباً زيداً، أنْ تعتقدَ أنَّ: زيداً، معمولٌ لـ(ضربا)؛ لأنَّ المصدر هنا إنّما يحلُّ محلَّه الفعلُ وحده بدون (أنْ)، و(ما) فتقول: اضْرِبْ زَيداً، وإنَّما (زيداً) منصوبٌ بالفعل المحذوف الناصب للمصدر، ولا يجوز في: مَرَرْتُ بزَيدٍ فَإذا لَـهُ صَوْتٌ صَوْتَ حِمارٍ، أن تنصبَ صوتاً الثاني بصوتٍ الأول؛ لأنَّه لا يحلُّ محلَّ الأول فعلٌ، لا مع حرفٍ مصدريٍّ ولا بدونه، بل هو مصدر تشبيهيّ، منصوبٌ بفعل محذوف وجوبا، والتقدير: يُصَوِّتُ صَوتَ حمارٍ، وقال ابن مالك[٣]: "اشْتراطُ صحَّةِ حلولِ (أنْ)، أو(ما) مع الفعلِ محلَّه في عمل المصدر غالبٌ، لا لازمٌ."؛ فعليه يجوز<النَّصبُ بالمصدر الذي في الجملة بِلا تقديرِ فعلٍ، وهو ظاهرُ كلامِ سيبويه [٤] في هذا>[٥] المثالِ، وقد نظم هذه الشروطَ الشيخُ أحمدُ السجاعيّ[٦] في قوله:

أعمِلْ كفعلٍ مصدراً بشرط أنْ ... يكونَ فرداً ظاهراً مكبرا
وغيرَ محدودٍ، ومتبوعٍ، ولا ... يكون محذوفاً، ولا مؤخرا

---

(١) ينظر: الروض الأنف: ٢/ ١٦٧، وهذا أيضاً مذهب الرضي في: شرحه على الكافية: ٣/ ٤٠٦.

(٢) الآيتان ٨، ٩ من سورة الطارق.

(٣) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٤٣٩.

(٤) نسبه إليه الرضي في: شرحه على الكافية: ١/ ٣١٩، مستظهرا كلامه في: الكتاب: ١/ ٣٥٦، على ذلك. والذي في: الكتاب: ١/ ٣٥٧، ٣٦٢، خلاف ذلك، فسيبويه يصرح في أكثر من موضع أنَّ الناصب له فعل محذوف. والله أعلم.

(٥) <...> ساقط من أ.

(٦) ... بن شهَاب الدّين احْمَد بن مُحَمَّد، المصريّ، الازهريّ، الشَّافِعِيّ، عالمٌ مشارك في كثير من العلوم، من مصنفاته: فتح الجليل على شرح ابن عقيل، وفتح رب البريات بتفسير وخواص الْآيَات، والقَوْل الاسنى فِي شرح اسماء الله الْحسنى، توفي سنة ١١٩٧ هـ، يُنظر: هدية العارفين: ١/ ١٧٩، الأعلام: ١/ ٩٣، معجم المؤلفين: ١/ ١٥٤.

وغيـــر مفصـــولٍ، كـــذا حلـــول[١] (أنْ) أو(مـــا) وفعـــل فـــي محلِّــهِ اذكـــرا
وقـــال فـــي التســـهيل[٢] هـــذا غالـــب فـــاحفظ لـــه يـــا صـــاحبي لتنصـــرا[٣]

ثم إنَّ المصدر يَكْثُر عملُهُ مضافاً لفاعله، نحو: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ ٱللَّهِ ٱلنَّاسَ﴾[٤]/ظ ٤٣/ ويقِلُّ منكراً <في الاستعمال>[٥]، لكنَّه أوفقُ بالقياس على الفعل في العمل؛ لشبهِهِ الفعلَ في التَّنْكيرِ، نحو: ﴿إِطْعَٰمٌ فِى يَوْمٍ ذِى مَسْغَبَةٍ * يَتِيمًا﴾[٦]، ويَضْعُف مُعَرَّفا بـ(ألْ)، وهو شاذٌّ قياساً واستعمالاً،[٧] ومنه قولُ الشاعر_من بحر الطويل_:

عَجِبْـــتُ مِـــنَ الـــرِّزْقِ الْمُسِـــيءَ إلهُـــهُ وَمِـــنْ تَـــرْكِ بَعْـــضِ الصَّـــالِحين فَقِيـــرا[٨]

* * *

(١) ب: الحلول، والصواب ما أثبتناه.
(٢) أصل عنوانه: تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد. مصنف في النحو لابن مالك رحمه الله، عليه شروح كثيرة أحدها للمصنف، ينظر: كشف الظنون: ١/ ٤٠٦، هدية العارفين: ٢/ ١٣٠.
(٣) حاشية السجاعي على شرح قطر الندى/ ٩٩.
(٤) الآية ٤٠ من سورة الحج.
(٥) <...> ساقط من ب.
(٦) الآيتان ١٤، ١٥ من سورة البلد.
(٧)... وذلك لبعده عن مشابهة الفعل لاقترانه بـ(أل). وقد منع عمله الكوفيون وبعض البصريين. وقال الفارسيّ في: الإيضاح/ ١٤٥:" وهو قبيح... ولا أعلم شيئاً من المصادر بالألف واللام معملاً في التنزيل "، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٥- ٦.
(٨) لمجهول، وهو في: شرح قطر الندى/ ٢٦٩، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ١٤١، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٤١٢، رقم ١١٦٤.

باب: ظَرْف الزَّمَانِ وَظَرْف المَكَانِ

الظَّرْفُ في اللغة: الوعاءُ، فسُميا بذلك؛ لشبههما به،[١] فكلٌّ منهما يكون محلًّا للفعل، وهذا معنى قولهم: الظرف بتقدير (في)؛ لأنَّ (في) للوعاء، نحو قوله صلى الله عليه وسلم- :((زُرْ غِبّاً تَزْدَدْ حُبّاً))[٢]، فمعنى (غبّاً): وقتاً بعد وقت،[٣] فما لم يكنْ محلاً للفعل خرج عن الظرف، وكان بحسب العوامل، نحو: يومُ الجمعةِ يومٌ مباركٌ، ورمضانُ عظيمُ القدرِ، ومكانُكَ حَسَنٌ.

وجَمَعَ -رحمه الله- بين الظرفين في باب واحدٍ؛ لتشابههما، وتقاربِ أَحكامهما، وأفرد كلَّ ظرفٍ منهما بتعريفٍ؛ تخليصاً للمُبْتَدئ من ورطة الاشتباه.

١٣٢. ظَـرْفُ الزَّمـانِ: هُـوَ الِاسْـمُ المُنْتَصِـبْ ... بِـ(فِي) مُقَـدَّراً، وَذَا النَّصْـبُ يَجِـبْ

١٣٣. كَـالْيَوْمِ، وَاللَّيْلَـةِ، ثُـمَّ غُـدْوَه ... وَبُكْـرَةً، وَسَـحَراً، وَضَـحْوَه

١٣٤. مَسَـا، صَـبَاحاً، وَغَـداً أَتَيْنَـا ... وَأَبَـداً، وَأَمَـداً، وَحِيْنَـا

١٣٥. وَعَتْمَـةً، وسـاعَةً، وَوَقْتَـا ... وَكُـلّ مَـا شَـابَهَ مَـا سَـمِعْتا

أي: ظرفُ الزمان هو: الاسمُ الدالُّ على الزمان، الفضلةُ، المنصوبُ باللفظ الدال على الحدثِ بتضمين معنى (في)، وهو الظرفية، وإنْ لم يصحَّ التلفظ بها؛[٤] فيدخل نحو: جَلَسْتُ عِندَ زَيدٍ، وَجِئْتُ[٥] قَبلَهُ، وَأَكَلْتُ بَعدَهُ، وَسِرْتُ مَعَهُ.

---

(١) ينظر: الصحاح: ٤/ ١٣٩٨، ويصطلح عليه الكوفيون غير ذلك؛ فالفراء في: معاني القرآن: ١/ ٣٤٠، ٣/ ٢١٩، وأبو بكر بن الانباري في: شرح القصائد السبع: / ٩٠، ٩٢، ٢٧٧، وإيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٦٦٥، يسميانه: المحَلّ. ويصطلح عليه ثعلب في: مجالسه: ١/ ٦٤، ٢/ ٥٥٨، الصفة، ونسب إلى ذلك إلى الكسائي أيضاً، وينظر: الأصول في النحو: ١/ ٢٠٤، تهذيب اللغة: ١٤/ ٢٦٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٤٤، المصطلح النحوي نشأته وتطوره/ ١٦٣، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ٢١٧- ٢١٨.

(٢) المستدرك: ٣/ ٣٩٠ رقم ٥٤٧٧، شعب الإيمان: ١٠/ ٥٦٥ رقم ٨٠٠٧. وأصل القول مثل لرجل اسمه معَاذ بن صرم الخزاعي، ينظر المثل وقصته في: المستقصى في أمثال العرب: ٢/ ١٠٩، مجمع الأمثال: ١/ ٣٢٢. وقال العسكري في: جمهرة الأمثال: ١/ ٥٠٥: " المثل للنَّبِي – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم –".

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ٨/ ٢٧، الصحاح: ١/ ١٩٠.

(٤) لا يصح التلفظ بها في المظهر أَمَّا المضمر فيجوز، تقول: جلست يوم الخميس جلست فيه، ولا يجوز: جلسته. لأنَّ(يوم الخميس) حينئذ سيكون منصوباً على التشبيه بالمفعول، وليس على الظرفية، ينظر: البسيط في شرح الجمل: ١/ ٤٧٩.

(٥) ب: وجلست.

ولا فرقَ في ظرف الزمان بين أنْ يكونَ مبهماً أَو مختصاً بوصفٍ، أَو إضافةٍ، أَو لام التعريف، أَو معدوداً.

فالمختصُّ ما له حدٌّ يحصرُه، أَو يصحُّ أنْ يقع جواباً لِـ(مَتَى)، أَو لِـ(كَمْ)، ويقال لما في جواب (مَتَى): محصورٌ، كـَ: شهر رمضانَ، والسبت، والأحد، ويوم مباركٌ. ولما في جواب (كَمْ): معدودٌ، كـَ: يومينِ. ولما صلح لهما: محصورٌ معدودٌ، كـَ: الصيف، والشتاء، والمُحرَّم لأَوَّل العام،/و ٤٤/ وربيع، وجُمادى، وبقية الشهور، والعرب لم تُضِفْ لفظ (شهر) إلا لـرمضانَ، والربيعين[١].

والمبهم: ما لَيْسَ له حدٌّ يحصرُه، ويقال فيه: ما لا يصحُّ جوابا لـ(مَتَى)، ولـ(كَمْ) نكرةً كان، نحو: لحظة، وحين، وساعة، أَو معرفةً، نحو: الحين، والزمان، والوقت[٢].

ثمَّ ذكر المصنف من أسماء الزمان خمسة عشر اسماً، تقول: صُمتُ اليومَ، فاليوم في الشرع من طلوعِ الفجرِ الصادقِ إلى غروبِ جميعِ جرمِ الشمسِ،[٣] وأَمَّا حقيقةً، ولغةً، وعُرْفا فمن طلوع الشمس،[٤] وقد يطلق اليومُ على ما يشمل الليلةَ،[٥] وعلى الزمان مطلقاً،[٦] كذا أفاده القليوبي[٧].

وتقول: سهرتُ[٨] الليلةَ. فالليلة في الشرع من غروب جميع جرم الشمس إلى طلوع الفجر الصادق،[٩] وفي غيره إلى طلوع الشمس،[١٠] وتقول: جئتكَ غُدْوةً. -بضم الغين المعجمة- فالغُدْوةُ من وقت صلاة الصبح إلى طلوع الشمس،[١١] وتقول: قمتُ بُكرةً. فأول زمن البكرة من

---

(١)... يُقال: هذا شهرُ رَمَضَان، وهما شهرَا ربيع، ينظر: تهذيب اللغة: ١٢/ ٢٦.

(٢) ينظر ما ذكره الشارح لهذه الأقسام في: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٤٩٣، اللُّمحة: ١/ ٤٤٤- ٤٤٦، حاشية الصبَّان: ٢/ ١٨٦- ١٨٧.

(٣) ينظر: معجم لغة الفقهاء/ ٥١٥.

(٤) ينظر: الكليات/٩٨١.

(٥) ينظر: تاج العروس: ٣٤/ ١٤٣.

(٦) ينظر: الكليات/٩٨١.

(٧) ينظر: الدرة السنية، اللوحة- ظ/ ١٩٨.

(٨) ب: سَهِر.

(٩) ينظر: الكليات/٩٨١، معجم لغة الفقهاء/ ٣٩٤.

(١٠) ينظر: تاج العروس: ٣٠/ ٣٧٤، ٣٧٥.

(١١) ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٤٤٤.

الفجر، كالغُدوة،[١] وتقول: أكلت سمكاً سَحَراً. فالسحر أسمٌ لآخر الليل قبيل الفجر بيسير،[٢] وتقول: قرأت القرانَ ضَحْوَةً. فالضَّحوة هي أول النهار، ويعقبها الضحى،[٣] وتقول: جاء عمرٌو مساءً. فالمساء عند العرب هو من الظهر إلى آخر نصف الليل الأول،[٤] هكذا روي عن ثعلب،[٥] وتقول جاء زيدٌ صباحاً، فالصباح عند العرب من نصف الليل الآخر إلى الزوال،[٦] وتقول: آتيك غَدَاً. فغداً اسم لليوم الذي يجيء عقب اليوم الذي أنت فيه،[٧] وتقول: لا أفارقك أَبَداً. والأَبَد هو اسمٌ للزمان المستقبل الطويل، الذي لَيْسَ بمحدود، ولا مُتجزِّئ[٨]، فلا يُثَنَّى، ولا يُجمع إلا إذا أريد خصوصُ أزمنةٍ معينةٍ،[٩] لكن ذكر بعضُهُم[١٠]: أنَّ آباد من كلام المولدين، وليس من كلام العرب العرباء، وتقول: لا يفلح الخبيث أمداً. والأمدُ هو لفظٌ موضوع لزَمنٍ مستقبلٍ، كالأبد،[١١] وتقول: قرأتُ حيناً. والحين في الأصل اسمٌ للزمانِ المبهمِ؛ فلا يختصُّ بوقتٍ دون وقتٍ،[١٢] وتقول: جئتكَ عَتَمَةً. والعَتَمَةُ –بفتح العين والتاء– من غيبوبة الشفق إلى آخر الثلث الأول،[١٣] وتقول: نِمتُ ساعةً من الليل. فالساعةُ/ظ ٤٤/ مطلقُ الوقت من ليلٍ ونهارٍ،[١٤] وتقول: استغفر الله وقتاً. فالوقتُ مقدارٌ من الزمان، مفروضٌ لأمرٍ ما [١٥].

---

(١) ينظر: المخصص: ٢/ ٣٩٢.

(٢) ينظر: العين: ٣/ ١٣٥، المخصص: ٢/ ٣٨٩.

(٣) ينظر: الصحاح: ٦/ ٢٤٠٦، المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٤٧٠.

(٤) ينظر: المصباح المنير: ١/ ٣٣١، وقيل: بعد الظُّهْر إلى صلاةِ المَغْرِب، ينظر: العين: ٧/ ٣٢٣.

(٥) لم أقف على هذا في مصنفات ثعلب، وإنما ذكره الجواليقي في: تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة/ ٤٦، وقال:" كذلك رُوِيَ لي عن ثعلب ". ونقل الفيومي في: المصباح المنير: ١/ ٣٣١، رواية الجواليقي.

(٦) ينظر: المصباح المنير: ١/ ٣٣١

(٧) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٦/ ٤٤.

(٨) ب: يتجزأ.

(٩) ينظر: تاج العروس: ٧/ ٣٧١.

(١٠) ذكر ذلك الراغب في: المفردات في غريب القرآن/ ٥٩، والفيروزآبادي في: بصائر ذوي التمييز: ٢/ ١٧٦، ونقله الزبيدي في: تاج العروس: ٧/ ٣٧٢، عن الراغب، ولم ينسبه أحدٌ منهم إلى شخص.

(١١) ينظر: الصحاح: ٢/ ٤٤٢، الكليات/ ٣٢، وقيل: الغايَةُ، والمُنْتَهى، ينظر: مقاييس اللغة: ١/ ١٣٧، القاموس المحيط/ ٢٦٥.

(١٢) ينظر: العين: ٣/ ٣٠٤، تهذيب اللغة: ٥/ ١٦٥.

(١٣) ينظر: العين: ٢/ ٨٢، المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٦٠.

(١٤) ينظر: تهذيب اللغة: ٣/ ٥٧، المحكم والمحيط الأعظم: ٢/ ٣٠٥.

(١٥) ينظر: جمهرة اللغة: ١/ ٤٠٨، مقاييس اللغة: ٦/ ١٣١.

وقول الناظم:**(وكل ما شابهَ ما سَمِعْتَا)** أَيْ: مما ذكرته لك من ظروف الزمان، كدهرٍ،[١] وأوانٍ،[٢] ولحظةٍ،[٣] ومدَّةٍ،[٤] وشهرٍ،[٥] وسنةٍ،[٦] وعامٍ،[٧] وغُدُوٍّ،[٨] وعَشيَّ[٩] وغيرِ ذلك.

***

---

(١) ...وهو الزمان، غير محصور، وأصله من الغَلَبَة والقَهْر وَسُمِّيَ بذلك؛ لِأَنَّهُ يأْتي على كُلِّ شَيْءٍ ويَغلِبُهُ، ينظر: الصحاح: ٢/ ٦٦١، مقاييس اللغة: ٢/ ٣٠٥ .

(٢) ...ويجمع على: آوِنَة، وهو الزمن المرتبط بالحدث قلَّ أو كثر، ينظر: العين: ٨/ ٤٠٤، تاج العروس: ٣٤/ ٢١٧ .

(٣) ...النَّظْرة من جانب الأُذُن، وهو مصدر لحظ الشيء هنيهة؛ إذا نظر إليه بتحديق، ثم استعملت بمعنى الزمان اليسير بقدر ما تلحظ العين، ينظر: العين: ٣/ ١٩٨، التوقيف على مهمات التعاريف/ ٢٨٨ .

(٤) ...الزمن الذي فيه استطالة، يقال: مَدَّ اللهُ عُمْرَكَ؛ أي: جَعَلَ لعُمْرِكَ مُدَّةً طويلة، ينظر: العين: ٨/ ١٦، مقاييس اللغة: ٥/ ٢٦٩.

(٥) ...أصله من الوضوح، فسمِّي الهلال عند ظهوره واتضاحه شهراً، ثمَّ أطلقته العرب على الزمن الذي يستغرقه ظهوره مرة ثانية، وهو ما مقداره ثلاثون يوماً، ينظر: الصحاح: ٢/ ٧٠٥، مقاييس اللغة: ٣/ ٢٢٢ .

(٦) ... وهي: اثنا عشر شهراً، ينظر: تهذيب اللغة: ٦/ ١١٠ .

(٧) العام: كالسنة، قيل: السنة مع الجدب والقحط، والعام فيما فيه رخاء، ينظر: المخصص: ٢/ ٤٠٣، التوقيف على مهمات التعاريف/ ٢٣٣ .

(٨) ...وهو الشروع أو المسير مبكراً في الأمر، وعكسه الرواح، وقيل: بل المسير في أي وقت، ينظر: الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي، الأزهري/ ١٣٤، الصحاح: ٦/ ٢٤٤٤ .

(٩) ...آخر النّهار، وقيل: مَا بَين زَوَال الشَّمْس إِلَى وَقت غُرُوبهَا، حيث تبرد الأرض، ينظر: العين: ٢/ ١٨٨، تهذيب اللغة: ٣/ ٣٨ .

١٣٦. وَاسْـمُ الْمَكَـانِ مُـبْهَمٌ، ظَـرْفٌ لَـهُ   وَالْحُكْـمُ فِـي إِعْرابِـهِ مَـا قَبْلَـهُ

١٣٧. كَـ: فَـوْقَ، تَحْـتَ، وَوَرَا، أَمامـا   يَمِينَـهُ، شِـمَالَه، قُـدَّاما

١٣٨. وَمَـعْ، وَعِنْـدَ، وَإِزَاءَ، وَحِـذا   تِلْقـا، هُنَـا، ثَـمَّ، وَمَـا أَشْـبَهَ ذَا

أي: وظرف المكان هو: الاسمُ المبهم الموضوع للمكان، المنصوبُ باللفظ الدالَّ على الحدثِ بتضمين معنى (في)، أَمَّا المختص كـَ: المدينة، والبلد، والشام فينصب على التشبيه بالمفعول به على الصحيح[١]، وذلك نحو: جلست فوقَ المنبر، تحتَ الشجرةِ، وراءَ عمروٍ، أمامَ زيدٍ، يمينَ خالدٍ، شمالَ بكرٍ.

وقُدَّام بمعنى: أمام –بفتح الهمزة– كما أنَّ خلف بمعنى: وراء، وتقول: ركبت قُدَّامَ الأميرِ، معَ زيدٍ، عندَ خالدٍ، إزاءَ عمروٍ، وحذاءَ الشيخِ، فمعنى (حذاء): قريباً، أَيْ: بجانب، مثل (عندَ)، فهي بمعنى: الحضور والقرب،[٢] ومعنى (تِلْقاء): مقابل، مثل إزاء،[٣] وتقول: جلست تلقاء بكرٍ هنا، أَو ثَمَّ، فـ(هُنا) –بضم الهاء وتخفيف النون– اسمُ إشارةٍ للمكان القريب، وأَمَّا بالفتح والتشديد، أَو بالكسر مع التشديد فهو اسم إشارة للمكان البعيد،[٤] كـ(ثَمَّ) –بفتح المثلثة وشد الميم– وقد يزاد

---

(١)... وفي نصبه أربعة مذاهب:

الأول: أنَّ هذه الأسماء منصوبة على الظرفية تشبيهاً بالمبهم، ونسبه الرضي في: شرحه على الكافية: ١/ ٤٩٢، إلى سيبويه والجمهور، ينظر: الكتاب: ١/ ٣٥، وقال الشيخ محمد محيي الدين في: منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: ٢/ ١٩١– ١٩٢: "وهو مذهب المحققين من النحاة".

الثاني: أنَّها منصوبة على نزع الخافض من باب التوسع، وهو مذهب ابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ١٧١، والفارسي في: الإيضاح/ ١٦١، والزمخشري في: المُفصَّل/ ٣٨٨، وابن يعيش في: شرح المفصل: ٤/ ٢٨٦– ٢٩٧، وابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ١٢٩، وغيرهم، ونسبه ابن السراج وابن مالك إلى سيبويه، ينظر: الكتاب: ١/ ١٥٩.

الثالث: أنَّها منصوبة على التشبيه بالمفعول به كما ذهب إليه الشارح، وذلك لأنهم شبهوا الفعل القاصر بالفعل المتعدي، وذكر ابن أبي الربيع في: البسيط: ١/ ٤٧٨– ٤٧٩، أنَّ وجه الشبه بينهما أنَّ كل منهما مطلوبٌ للحدث بحرف الجر وإن اختلف، فقولك: ضربت زيداً. أي أوقعت الضرب بزيدٍ، كما أنَّ قولك: دخلت الدار. أَيْ: في الدار". وذهب إليه ابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ١٩١– ١٩٢، والخضري في: حاشيته: ١/ ٤٣٦.

الرابع: أنَّها منصوبة على أنها مفعول به حقيقة، وذلك أنَّ هذه الأفعال كـ(دخل) مثلاً تارةً تتعدّى بنفسها، وتارة بحرف؛ ونسبه أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٤٣٥، والمرادي في: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٨، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ١٥٢، إلى الأخفش.

(٢) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٣/ ٤٩٥، ٤٩٦.

(٣) ينظر: جمهرة اللغة: ٢/ ١٢٠٥، الصحاح: ٦/ ٢٤٨٤.

(٤) ذكر الرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ٤٨٤: أنَّ (هَنَّا) – بفتح الهاء وتشديد النون – هو الأفصح.

تاءٌ ساكنةٌ على (هَنَّا) المفتوحة المشددة، وحذفت ألفها للساكنين،[١] وقد تكسر هاؤها،[٢] وقد تلحق بـ(ثَمّ) تاء التأنيث ساكنةً ومفتوحةً، وهاء السكت وقفا، وقد يجرى الوصل مجراه، لا [تدخلها][٣] الكافُ، ولا ها التنبيه [٤].

وهما – أَيْ: (هنا)، و(ثَمّ) – ملازمانِ للظَّرفية، أو شبهها، وهو الجر بـ(من)، أو (إلى)[٥] كما في (أين).

وقول الناظم:**(وما أشبه ذا)** أَيْ: من أسماء المكان المبهمة، التي لَيْسَ لها حدودٌ معينةٌ، نحو: جانب، وناحية، وبين، وأسماء المقادير، كـ: سرتُ ميلاً،[٦] وفرسخاً،[٧] وما صِيغ من الفعل الفعل واتحدت مادتُهُ، ومادةُ عاملِهِ، كـ: ذهبت مَذْهَبَ/و ٤٥/ زَيْدٍ، ورَمَيْتُ مَرْمَى بَكْرٍ، و(نحو) بمعنى: جِهَةٍ، كقولك: جَلَسْتُ نحوَكَ، أَيْ: جِهَتَكَ، ووَسْط –بسكون السين– بمعنى: بَيْن، نحو: جَلَسْتُ وَسْطَ القومِ، أَيْ: بينهم، وأَمَّا وَسَط – بفتح السين– فليس بظرفٍ، بل يصحُّ دخول العوامل عليه؛ فيكون فاعلاً، ومفعولاً، ومبتدأً، ومجروراً؛ فيقال: اتَّسعَ وَسَطُهُ، وَضَرَبْتُ وَسَطَ رأسِهِ، وَوَسَطُهُ خيرٌ من طَرَفِهِ، وَجَلَسْتُ في وَسَطِ الدارِ[٨].

***

---

(١) فهي قبل الحذف: هَنَّاتْ، فيحذف من الساكنين العلة، فيقال: هَنَّتْ، ينظر: تهذيب اللغة: ٥/ ٢٤٥، توضيح المقاصد: ١/ ٤١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٧، همع الهوامع: ١/ ٣٠٤.

(٢) ينظر: لسان العرب: ١٥/ ٤٨٣، تاج العروس: ٤٠/ ٥٥١، وأثبت الأزهري في: تهذيب اللغة: ٥/ ٢٤٤، المفتوحةَ، وأنكر سماع الكسر.

(٣) [...] زيادةٌ يقتضيها السياق.

(٤) ففيها أربع لغات: ثَمَّ، وثَمَّتْ – بالسكون –، وثَمَّةَ – بالفتح –، وثَمَّه في حالة الوقف. والذي يفهم من قوله: "وقد يجرى الوصل مجراه". أي: قد يجرى الوصل وهو لغة التاء مجرى الوقف بالهاء، فيقال في الوصل: ثَمَّه. ولم أقف على من قال هذا، والله أعلم، ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٥٤، المخصص: ٤/ ٢٥١، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٨٤، همع الهوامع: ١/ ٣٠٥.

(٥)... فيقال: اذهب مِنْ هنا، وتعال إلى هنا، وجئت مِنْ ثَمَّ، واذهب إلى ثَمَّ، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٤٨٤، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ١٤٧، همع الهوامع: ١/ ٣٠٤.

(٦)... وحدة مقياس للمسافة، ومقدارها بالبصرِ منتهاه، وبالمتر (١٨٤٨) متراً، ينظر: الصحاح: ٥/ ١٨٢٣، معجم لغة الفقهاء، محمد قلعجي وحامد قنيبي/ ٤٥١.

(٧)... وحدة مقياس للمسافة، مقدارها ثلاثة أميال؛ أي: (٥٥٤٤) متراً، ينظر: العين: ٤/ ٣٣٢، معجم لغة الفقهاء/ ٤٥١.

(٨) ينظر: الكتاب: ١/ ٤١١، الصحاح: ٥/ ٢٠٨٤، همع الهوامع: ٢/ ١٥٧، تاج العروس: ٢٠/ ١٧٦.

باب: الْحَال

الأفصحُ في ضمير الحالِ، ووَصفِهِ التأنيثُ، وفي لفظِهِ التذكيرُ بأنْ يُجرَّدَ من التاء، فيقال: حالٌ حَسَنَةٌ [1].

١٣٢. الْحَــالُ وَصْــفٌ ذُو انْتِصــابٍ، ويُــرى | لِمَــا انْــبَهَمْ مِــنْ هَيْئَــةٍ مُفَسِّــرا

١٣٣. كَــ: جَــاءَ زَيْــدٌ رَاكِبــاً، مُتَوَّجــا | وَقَــدْ رَكِبْــتُ لِلْجَــوَادِ مُسْــرِجا

أي: الحالُ هو: الاسمُ أَو ما في تأويلِهِ، الفضلةُ، المنصوبُ لفظاً، أَو تقديراً، أَو محلّاً، بفعلٍ صريحٍ، أَو مُؤَوَّلٍ، أَو شبههِ، المبيِّنُ لما خَفِيَ من الصفاتِ اللاحقةِ للذواتِ، عاقلةً كانت أَو غيرَ عاقلةٍ، سواء كانت الصفاتُ محسوسةً أَو لا.

وضابطها أنْ تقعَ في جواب (كَيْفَ)، وتَجِيء من الفاعل صريحاً ولو بالظرف، نحو: زيدٌ في الدارِ قائماً،[2] وتَعلَّم زيدٌ العلمَ فتىً، وكيف جاءَ زيدٌ؟ ومات زيدٌ مُسلِماً.

ومن المفعول به صريحاً ولو معنى، نحو: ضربتُ اللصَّ مكتوفاً، ﴿وَهَٰذَا بَعْلِي شَيْخًا﴾ [3]، فالعاملُ إمَّا معنى ها التنبيه، أَيْ: أنَبِّهُ، أَو معنى (ذا)، أَيْ: أُشيرُ؛ وحينئذٍ يكونُ (بعلي) مفعولاً به، و(شيخاً) حال منه [4].

---

(١) الحال لغة: يطلق على الوقت الذي فيه الإنسان، وعلى ما هو عليه من خير أَو شر. وألفها منقلبة عن واو، لقولهم في مضارعها وجمعها: يحول، وأحوال، ينظر: ينظر: العين: ٣/ ٢٩٨، المحكم والمحيط الأعظم: ٤/ ٩، شرح الأشموني: ٢/ ٣، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٦٩، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٥٠. وكلام الشارح بنصه في: حاشية الخضري: ١/ ٤٧٢.

(٢) أَيْ: إنَّ صاحب الحال الضمير الذي هو فاعل، المستتر في عامل الظرف المحذوف، إذ التقدير: زيدٌ استقر في الدار قائماً. فهو مثال للفاعل اللفظي، وجعل ابن الحاجب في: الكافية/ ٩، مِثلَ هذا مثالا للفاعل المعنوي، وتعقبه الرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ١٣، بأنَّ الحال من الضمير المستتر وهو فاعل لفظي؛ لأنَّ المستكنَ كالملفوظ به.

(٣) الآية ٧٢ من سورة هود.

(٤) العامل في الحال عند النحاة لا بدَّ من كونه فعلاً أَو ما يماثله كالمشتقات، أمَّا ما جاء على مثل هذه الآية من كون المبتدأ اسم إشارة، أَو حرف تمني أَو تشبيه، وغيرها مما تضمن معنى الفعل، فإنهم لا يرتضون أنْ يكون المبتدأ عاملاً في الحال بلفظه من دون تقدير معنى الفعلية فيه، بل العامل اللفظ مع معنى الفعل الكامن في المبتدأ، فمعنى هذا: أشير، ومعنى ليت: أتمنى، ومعنى كأنَّ: أشبِّه. وهذا مذهب البصريين، ينظر: المقتضب: ٤/ ١٦٨، الأصول في النحو: ١/ ٢١٨، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٠، ١٣، ٤/ ٢٦٢، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٦٩.
وأَمَّا الكوفيون فإنهم لا يرون انتصاب الاسم على الحالية، بل على التقريب من النواسخ فإنَّ (هذا) قد يراد به التقريب فيكون من أخوات (كان) في احتياجه إلى اسم مرفوع وخبر منصوب نحو: كَيْفَ أخاف الظلم وهذا الخليفةُ قادماً، وكذا القول في البقية، ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٢، مجالس ثعلب: ١/ ٤٣، إيضاح الوقف والابتداء: ٢/ ٧٦٣، ٧٦٤. الأصول في النحو: ١/ ١٥٢، همع الهوامع: ١/ ٤١٥.

ومن المنادى، نحو: يا ربنا مُنعماً[١].

وتجيء محتملة لكونها من الفاعل أو المفعول، نحو قوله – تعالى –: ﴿وَقَٰتِلُواْ ٱلۡمُشۡرِكِينَ كَآفَّةٗ﴾[٢]، ومنهما معاً، نحو: لقيتُ القاضيَ راكِبَين.

ومن الخبر اتفاقا<[٣]، نحو قولِهِ – تعالى –: ﴿فَتِلۡكَ بُيُوتُهُمۡ خَاوِيَةَۢ﴾[٤].

ومن المفعول المطلق، نحو: ضَرَبْتُ الضَّربَ شديداً.

ومن المفعول معه، نحو: سِرْتُ والنَّيلَ جارياً.

ومن المجرور بالحرف، نحو: مَرَرْتُ بهندٍ جالسةً.

ومن المجرور بالمضاف إنْ كانَ بعضاً من المضاف/ظ ٤٥/ إليه، نحو: ﴿أَيُحِبُّ أَحَدُكُمۡ أَن يَأۡكُلَ لَحۡمَ أَخِيهِ مَيۡتٗا﴾[٥]، أو كبعضه في الاستغناء عنه بالمضاف إليه، نحو: ﴿أَنِ ٱتَّبِعۡ مِلَّةَ إِبۡرَٰهِيمَ حَنِيفٗا﴾[٦]، أوعاملاً في الحال، نحو: ﴿إِلَيۡهِ مَرۡجِعُكُمۡ جَمِيعٗا﴾[٧].

ولا تجيءُ من المبتدأ عند الجمهور؛ لأنَّ عامله ضعيفٌ، وهو الابتداء؛ إذ العامل في الحال هو العامل في صاحبها، وأجازه[٨] سيبويه[٩].

---

(١) في مسألة مجيء الحال من المنادى خلاف، فقد روى ابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ٣٧٠- ٣٧١ عن شيخه المبرّد مناظرةً له مع المازنيّ انتهت بإنكار المازنيّ للمسألة سماعاً لا قياساً؛ لأنَّ العرب تنادي دون قيد أو شرط أو تخصيص، أمَّا المبرّد فقد أجازه قياساً وسماعاً، واستشهد للسماع بقول النابغة في: ديوانه/ ٨٢:

قالت بَنُو عامر خَالُوا بني أسد... يا بُؤسَ للجهل ضَرَّاراً لأقوام

وصحَّح الصبان في: حاشيته: ٢/ ٢٦٨، مذهبَ المبرّد، وأنكره أبو البركات الأنباري في: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٦٨- ٢٦٩، وعلَّل بقوله: " لا نسلم أنَّ امتناع الحال أنْ تقع معه إنما كان لأجل العامل، لكن لتناقض معنى الكلام فيه؛ وذلك لأنا لو قلنا: يا زيدُ راكباً. على معنى الحال لكان التقدير أنَّ النداء في حال الركوب، وإن لم يكن راكباً فلا نداءَ، وهذا مستحيل؛ لأنَّ النداء قد وقع بقوله: يا زيدُ. فإن لم يكن راكباً لم يخرجه ذلك عن أن يكون قد نادى زيداً بقوله: يا زيدُ". وخرَّج الرضي في: شرحه على الكافية: ١/ ٣٤٧، بيت النابغة على أنَّ العامل في الحال المصدر (بؤس) المضاف إلى (الجهل) على تقدير زيادة اللام كما خرجها سيبويه في: الكتاب: ٢/ ٢٧٩- ٢٨٠، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٨١- ٢١٨٢.

(٢) الآية ٣٦ من سورة التوبة.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) الآية ٥٢ من سورة النمل.

(٥) الآية ١٢ من سورة الحجرات.

(٦) الآية ١٢٣ من سورة النحل.

(٧) الآية ٤ من سورة يونس.

(٨) ب: وإنْ أجازه.

(٩) ينظر: الكتاب: ٢/ ١٢٢- ١٢٣. وحقيقة الخلاف لَيْسَ على مجيء الحال من المبتدأ، وإنما جعله خلافا القاعدةُ التي تقول: إنَّ العامل في الحال هو العامل في صاحبه، فمن قال بهذه القاعدة منع مجيء الحال من المبتدأ، لأنَّ العامل في المبتدأ يجب أنْ يكون عاملاً في حاله، ولا يكون ذلك؛ لأنَّ الحال إنما يعمل فيه اللفظيّ لا المعنويّ. ومنْ قال لا يجب الإتحادُ أجاز مجيء الحال من المبتدأ. ورجَّح الرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ٢٣، مذهبَ سيبويه، ونعته بأنه الحقّ، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٨٥، همع الهوامع: ٢/ ٣٠٥، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٦٩، حاشية الخضري: ١/ ٤٨٤.

وقول الناظم:(**مُتَوَّجا**) أَيْ: لابسٌ التاجَ، فإنْ جعلتَ (**مُتَوَّجا**) حالاً من (**زيد**) أيضاً فهو حالٌ مترادفة، وإنْ جعلته حالاً من الضمير المستتر في (**راكباً**) فهو حالٌ متداخلةٌ؛ لأنَّ صاحبَ الحال الثانيةِ وهو الضميرُ داخلٌ في الحال الأولى، وقوله:(**للجواد**) أَيْ: الفرس الجيد، أَيْ: الحَسَن؛ فاللام زائدةٌ في المفعول؛ للوزنِ.

***

١٣٤. **وَلَا تَكُونُ الْحَالُ إِلَّا نَكِرَه   مُشْتَقَّةً، مَنْقُولَةً، مُؤَخَّرَه**

١٣٥. **مَعْرِفَةً صَاحِبُهَا، وَيَاتِي   خِلَافَ ذَا، كَـ: فَانْفِرُوا ثُبَاتِ**[١]

١٣٦. **وَجَاءَ زَيْدٌ وَحْدَهُ، وَالْحَقُّ   مُصَدِّقًا، وَكَيْفَ جَاءَ الرِّزْقُ ؟**

أي: وشرط الحال أنْ تكون نكرةً؛ لئلا يُتوهَّمَ كونها نعتاً إذا كان صاحبها منصوباً، أَو خفي الإعراب وحملَ غيرُهُ عليه؛ وَلأَنَّ المقصودَ بيانُ هيئة الفاعل، أَو المفعول، أَو الخبر وذلك حاصلٌ بلفظ النكرة؛ فلا حاجة للتعريف؛ صوناً للفظ عن الزيادةِ، والخروج عن الأصل لغيرِ غرضٍ. وأنْ تكونَ مَشْتَقَّةً؛ لأنَّ الحال صفةٌ لصاحبها في المعنى، وهي لا تكونُ إلا مشتقةً، وذلك هو: اسم الفاعل، واسمُ المفعولِ، والصفةُ المشبهة، واسم التفضيل. وأنْ تكونَ منتقلةً؛ لأنَّها مأخوذةٌ من التحول، وهو التنقل؛ ولأنَّه لا فائدةَ في اللازمةِ، فلا تقول: جاء زيدٌ طويلاً، ولا: أبيضَ. وأنْ تكونَ واقعةً بعد استيفاء الفعل لمرفوعه، واستيفاء المبتدأ لخبره، ومؤخرةً عن صاحبها المجرور بالحرف، وبالإضافة، وكذا إذا كانت الحالُ محصوراً فيها، نحو:﴿ وَمَانُرْسِلُ ٱلْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنذِرِينَ ﴾[٢]، أَو كان صاحبها منصوباً بـ(كأنَّ)، أَو (ليت)، أو(لعلَّ)، أَو فعلِ تعجبٍ، أَو كانَ ضميراً متصلاً بصلة (أل)،/و ٤٦/ نحو: القاصدُك صائلاً زيدٌ، أَو بصلة حرفٍ مصدري، كـ: أعجبني أنْ ضَرَبْت زيداً مُؤَدِّباً.

---

(١) ب: كـ: انفروا ثباتِ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) الآية ٤٨ من سورة الأنعام.

ويجب تقديم الحال على صاحبها المحصور، كقولك: ما جاء راكباً إلا زيدٌ، والمضاف إلى ضمير ملابسها، نحو: جاء زائراً هنداً أخوها[١].

* * *

وشرط صاحب الحال أنْ يكونَ معرفةً، أَو نكرةً مُخَصَّصةً [٢] كالمبتدأ، ويأتي الحال معرفة في الصورة، نحو: جاء زيدٌ وحدَهُ،[٣] وادخلوا الأوَّلَ فالأوَّلَ، أَيْ: مُرَتَّبينَ، جاءت الخيل بَدَادِ، أَيْ: مُتَبَدِّدةً، فـ(بَدَادِ) [٤] مبنيٌّ على الكسر؛ لأنَّه علمٌ على التبدد، كـ: فَجارِ، علم للفجور، كما أفاده القليوبي[٥].

>وتأتي جامدة في الصورة مع ظهورِ تأويلها بالمشتق بلا تكلف،[٦] نحو: ﴿فَٱنفِرُواْ ثُبَاتٍ﴾[٧]، أَيْ: متفرقين<[٨]. وتأتي جامدةً لا يظهر تأويلها إلا بتكلُّف، وهي كونها موصوفةً، نحو: ﴿قُرْءَٰنًا عَرَبِيًّا﴾ [٩]، ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [١٠]، هذا إذا كان (تَمَثَّلَ) بمعنى: تَشَخَّصَ، بخلاف ما إذا كان بمعنى: تَصوَّر، فـ(بَشَراً) منصوب بإسقاط الباء، لا الحالِ؛ لأنَّ التصور في الحال المَلَكِيَّة دون البشرية[١١]. أَو كونها دالةً على عددٍ، نحو: ﴿فَتَمَّ مِيقَٰتُ رَبِّهِۦٓ

---

(١) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٣٠٨، حاشية الخضري: ١/ ٤٨٢.

(٢) والتخصيص إمَّا بالوصف، ومنه قوله - تعالى- في: سورة الدخان/ ٤، ٥ :{فِيهَا يُفْرَقُ كُلُّ أَمْرٍ حَكِيمٍ * أَمْراً مِنْ عِنْدِنَا}. أَو بالإضافة، ومنه قوله - تعالى- في: سورة فصلت/ ١٠ :{فِي أَرْبَعَةِ أَيَّامٍ سَوَاءً لِلسَّائِلِينَ}، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٠٢.

(٣) أي منفرداً، ينظر: اللُّمْحة: ١/ ٣٥٢.

(٤) بداد: مصدر، والمصدر المعرف يقع حالاً على ضربين: الأول: علم جنس كـ(بداد). والثاني: المعرف بـ(أل)، نحو: أرسلها العراك. وهما على التأويل بالنكرة، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٩، شرح شذور الذهب/ ٣٢٥، شرح الأشموني: ٢/ ١٠.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٩، شرح الأشموني: ٢/ ١٠، حاشية الخضري: ١/ ٤٧٥.

(٦) تأتي الحال جامدة مؤوّلة بالمشتقّ في أربعة مسائل:
- أنْ تكون دالّة على سعر؛ نحو: (بِعْهُ مُدّاً بدرهم)، أَيْ: مسعراً.
- أنْ تكون دالّة على ترتيب؛ نحو:(ادخلوا رجُلاً رجُلا)، أَيْ: مرتبين.
- أنْ تكون دالّة على مفاعلة؛ نحو:(بعته يَداً بيد)، أَيْ: متقابضين.
- أنْ تكون دالّة على تشبيه؛ نحو (كَرَّ زَيْدٌ أَسَداً)، أَيْ: مشبهاً.
ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٤، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٧٤، حاشية الخضري: ١/ ٤٧٥.

(٧) الآية ٢١ من سورة النساء.

(٨) <...> ساقط من ب.

(٩) الآية ٢ من سورة يوسف.

(١٠) الآية ١٧ من سورة مريم.

(١١) كلام الشرح بنصه في: حاشية الخضري: ١/ ٤٧٥، وقد نقل الخضري هذا القول عن ابراهيم اللَّقانيّ المالكيّ، وكذا نقله عنه الصبان في: حاشيته: ٢/ ٢٥٤. وراجعت ما تيسر لي من كتب اللقانيّ فلم أقف عليه.

﴿ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ﴾[1]. أو نوعاً لصاحبها، نحو: هذا مالُكَ ذَهَباً. أو فرعاً له، نحو: هذا حَديدُكَ خاتماً، وقوله – تعالى –: ﴿ وَتَنْحِتُونَ الْجِبَالَ بُيُوتًا ﴾[2]. أو أصلاً له، نحو: هذا خاتمُكَ حَديداً، وقوله – تعالى –: ﴿ ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا ﴾[3] فهذه لا تؤول أصلاً؛ لما فيها من التكلُّف والخفاء[4].

وتأتي لازمةً في ثلاث مسائل[5]:

إحداها : كون عاملها دالاً على تجدُّد صاحِبِها، ﴿ وَخُلِقَ الْإِنسَانُ ضَعِيفًا ﴾ .

الثانية: أنْ تكونَ مؤكدةً إمَّا لعاملها، نحو: ﴿ أُبْعَثُ حَيًّا ﴾[6]. أو لصاحبها نحو: ﴿ لَآمَنَ مَن فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا ﴾[7].

أو لمضمون جملة قبلها، نحو: زيدٌ أَبوكَ عَطُوفاً.

الثالثة: أنْ يكونَ مرجعُ الحالِ سماعاً، ولا ضابطَ لذلك، بل هو موقوفٌ على السماع، نحو: دعوت الله سميعاً، ونحو: ﴿ قَآئِمًا بِالْقِسْطِ ﴾[8]، ونحو: ﴿ أَنزَلَ إِلَيْكُمُ الْكِتَابَ مُفَصَّلًا ﴾[9].

وأمَّا تمثيل الناظم لغير المنتقلة بقوله:(**الحقُّ مصدِّقاً**)، فهو صحيحٌ، وهو شاهدٌ لكون الحال مؤكدةً لصاحبها، وشاهدٌ أيضاً لكون الصفة اللازمة للذات غيرَ محسوسةٍ، لكن قال القليوبيّ، وعبد المعطي:[10]/ظ ٤٦/ قد يقال: إنَّ الحال في هذا المثال لا يمنع من كونها منتقلة في ذاتها؛ فإنَّ عدم الانتقال هنا لقرينة خارجية.

---

(١) الآية ١٤٢ من سورة الأعراف.

(٢) الآية ٧٤ من سورة الأعراف.

(٣) الآية ٦١ من سورة الإسراء.

(٤) مجموع ما ذكره الشارح خمس مسائل، وبقيت ثلاث هي:
- أنْ تكون الحال دالّة على طَوْرٍ فيه تفصيل؛ نحو: (هذا بُسْراً أطيبُ منه رُطَباً).
- أنْ تكون الحال دالّة على تقسيمٍ؛ نحو: (أقسّم المال عليهم أثلاثاً أو أخْماساً).
- أنْ تكون الحال دالّة على تفضيل على غيره؛ نحو: (أحمدُ طِفلاً أجلّ من عليٍّ كَهْلاً).
ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٣٠، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٩٥، أوضح المسالك: ٢/ ٢٥٤، ٢٥٥، شرح الأشموني: ٢/ ٦، ٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٧٤، ٥٧٦، همع الهوامع: ٢/ ٢٩٥، ٢٩٨.

(٥) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٥١- ٢٥٢.

(٦) الآية ٣٣ من سورة مريم.

(٧) الآية ٩٩ من سورة يونس.

(٨) الآية ١٨ من سورة آل عمران.

(٩) الآية ١١٤ من سورة الأنعام.

(١٠) ينظر: الدرة السنية، اللوحة – و/ ١٢٠.

وتأتي مقدمة في اللفظ دون الرتبة، نحو: كَيْفَ جاء الرزقُ؟ وإنّما قُدِّمت هنا؛ لأنَّ اسم الاستفهام له الصدر، والمعنى: على أيِّ حالةٍ جاء الرزقُ؟[١]، فإنْ قيل إنَّ (كَيْفَ) يستفهم بها عن الأحوال، فكيف تُعربُ حالاً والحالُ ما بيَّنَ الهيأة ؟ أُجيبَ: بأنّها لما كانت تجابُ بالحالِ سموها: حالاً، مجازاً؛ كما أعربوا (متى) ظرفا في قول القائل: مَتَى جاء زيدٌ؟ لما يذكر في جوابها الظرفُ نفسُهُ، فيقال: وقتَ العصر، مثلاً.

وقد يأتي ذو الحال نكرة من غير مسوغٍ، وهو مقصورٌ على السماع عند الخليل،[٢] ويونس،[٣] ومقيسٌ عند سيبويه؛[٤] لأنَّ الحال إنّما دخلت لتقييد العامل؛ فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وذلك نحو قولهم: مررت بماء قِعْدةَ رجلٍ،–بكسر القاف– أَيْ: مقدارَ قعدته، وقولهم: عَلَيْهِ مِئَة بِيضاً، – بكسر الباء– جمع أبيض، حالٌ من مِئَة، لا تمييزٌ؛ لأنَّ تمييزَ المِئَة يجب كونُه مفرداً مجروراً بإضافتها إليه، وَفِي الحَدِيث:((صلى رَسُول الله –صلى الله عَلَيْهِ وَسلم– جَالِساً وَصلى وَرَاءه رجالٌ قيَاماً)) [٥]. أمَّا مع مسوغٍ فيجوز ذلك بالاتفاق[٦].
اللهمَّ أبدلْ أحوالَنَا بأحسنَ مما كانت فينا بجاه سيدنا محمد صلى الله عَلَيْهِ وَسلم.

* * *

---

(١) فـ(كَيْفَ) في محل نصب حال؛ لأنَّ بعدها فعلاً تامًّا. قال ابن هشام في: مغني اللبيب/ ٢٧١ :" وعندي أنّها تأتي في هذا النوع مفعولا مطلقا أيضاً، وأنَّ منه [قوله تعالى في: سورة الفجر/ ٦]: {كَيْفَ فَعَلَ رَبُّكَ} إذ المعنى: أيَّ فعلٍ فَعل ربك. ولا يتجه فيه أن يكون حالا من الفاعل".

(٢) الذي في كتاب سيبويه يفهم منه أنَّ الخليل يقرَّ بقياسه؛ قال في: الكتاب: ٢/ ١١٢:" ومثل ذلك: مررتُ برجل قائما، إذا جعلتَ الممرورَ به في حال قيام. وقد يجوز على هذا: فيها رجلٌ قائما، وهو قول الخليل رحمه الله". فالمثال الذي في قول الخليل واضح أنه خُرِّجَ على القِياس، لا على السماع. وقال ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٤٠:" ورَوى سيبويه عن الخليل إجازة: فيها رجل قائما". وما نسبه الشارح إلى الخليل ذكره الخضري في: حاشيته: ١/ ٤٨١، فهو ينقل عنه كثيرا، ونسب ذلك إلى الخليل أيضاً الشيخ محمد محيي الدين في: منحة الجليل: ٢/ ٢٦٣، وقد ذكرت ما انتهى إليه بحثي، والله أعلم.

(٣) قال سيبويه في: الكتاب: ٢/ ١١٢:" وزعم يونس أنَّ ناساً من العرب يقولون: مررتُ بماءٍ قِعدةَ رجلٍ ".

(٤) ينظر: الكتاب: ٢/ ١١٢- ١١٣.

(٥) موطأ مالك: ٢/ ١٨٦، رقم ٤٧٧، صحيح البخاري: ١/ ١٣٩، رقم ٦٨٨، وروايته فيهما: وَصَلَّى وَرَاءَهُ قَوْمٌ قِيَاماً.

(٦) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٣٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٨٤.

باب: التَّمْيِيْز

وهو بمعنى: المُمَيِّز: اسمُ فاعلٍ. وهو لغةً: تخليصُ شيءٍ من شيءٍ[1].

١٤٤. تَمْيِيــزُكَ اسْــمٌ فَسَّــرَ المسْــتَبْهَما ... مِــنْ ذاتٍ أَوْ مِــنْ نِسْــبَةٍ، نَصْــباً سَــمَا

١٤٥. كَــ: بَــاعَ عِشْــرينَ غُلامــاً، وَامْــتَلَا ... شَــحْمَاً، وَزَيْــدٌ طَــابَ نَفْسَــا، وَحَــلَا

١٤٦. وَمِنْــكَ أَبْهَــى مَنْظَــرَاً وَأَكْــرَمُ ... مِنْــكَ أَبَــاً، وَنُكْــرُهُ مُلْتَــزَمُ

أي: التمييز[2] اسمٌ صريحٌ،[3] جامدٌ،[4] فضلةٌ، منصوبٌ بما سبقه من الفعل، وشبهِهِ[5].

والتمييز: ما دلَّ على عددٍ، أو مقدارٍ، وشبهِهِ من الاسم المبهم، مُفَسِّرٌ لما استبهم من: إجمالِ ذاتٍ، أو إجمال نسبةٍ، على أنَّه مفيدٌ لمعنى (مِنْ)، ويجوز إظهارها إلا في تمييز العدد الصريح،

---

(١) ينظر: الصحاح: ٣/ ٨٩٧، مقاييس اللغة: ٥/ ٢٨٩.

(٢) ويصطلح عليه أيضاً: التبيين. واستعمله سيبويه في: الكتاب : ٢/ ١٩١، والمبَرِّد في: المقتضب: ٣/ ٣٢، والتفسير أيضاً. وينسب إلى الكوفيين، واستعمله الفراء في: معاني القرآن: ١/ ٢٥٦، وأبو بكر بن الانباري في: إيضاح الوقف والابتداء: ١/ ١٣١، ١٣٢. ويصطلح عليه أيضاً: المفَسِّر، والمُمَيِّز، والمُبَيِّن. ينظر: المُفصَّل/ ٩٣، اللُّمْحة: ١/ ٤٠١، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٨٨، المصطلح النحوي/١٦٤- ١٦٥، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ١٥٩.

(٣)... أَيْ: لا يكون جملة، ولا ظرفا، ولا جارا ومجرورا، بخلاف الحال. ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٩٢.

(٤) فيخرج بذلك الحال؛ لأنَّه مشتق. فإذا قلنا: حبذا زيدٌ رجلاً. فهو تمييز، وإذا قلنا: حبذا زيدٌ راكباً فهو حال، ينظر: اللُّمْحة: ١/ ٤١٩.

(٥) اختلف النحاة في حقيقة عامل التمييز على نوعيه، ففي تمييز الذات على الرغم من اتفاقهم على أنَّ العامل فيه هو ذلك الاسم المبهم المُمَيَّز، لكن اختلفوا في توجيهه؛ كونه جامدا عَمِل النصبَ، فذهب الجمهور إلى أنَّ هذا الاسم الجامد في نحو: عندي رطلٌ عسلاً. قد أشبه اسم الفاعل المفرد في نحو: زيد ضارب عمرا. وفي نحو: اشتريت عشرين ثوبا. وأشبه اسم الفاعل المجموع، في نحو: هؤلاء الضاربون عمرا. فقد تشابها في: الاسمية، والطلب المعنوي، ووجود ما به التمام وهو التنوين والنون. وقيل: لشبهه: أفعل من. واختلوا في عامل تمييز النسبة فذهب سيبويه في: الكتاب: ١/ ٢٠٤، والمبَرِّد في: المقتضب: ٣/ ٣٢، وابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ٢٢٢، والفارسي في: المسائل المنثورة/ ٥٨، وغيرهم إلى أن الناصب لتمييز النسبة، هو المسند في الجملة سواء كان فعلا، نحو (طاب) في قولنا: طاب محمد نفسا، أم مشتقا، نحو(طَيِّبٌ) في قولنا: هو طَيِّبٌ أبوةً. وذهب ابن عصفور في: المقرب: ١/ ١٦٣، إلى أن الناصب له هو الجملة التي انتصب التمييز عن تمامها؛ وليس الفعل وما أشبهه؛ لأنه قد لا يكون في الجملة فعل أو مشتق، نحو: هذا أبوك حناناً، وينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٢١، توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٧- ٧٢٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦١٧- ٦١٨، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٩١.

والمحوّل[1] عن الفاعل، والمفعول،[2] فلا يقال: عندي عشرونَ من درهمٍ، ولا: طاب زيدٌ من نفسٍ، ولا: ما أحسنَ زيداً من رجلٍ،[3] قال الخضري[4] تَبَعاً لابن الحاجب[5]: "التحقيق أنَّ التمييزَ إنّما/و ٤٧/ يفسر الذوات[6] مطلقا، إلّا أنّها مقدّرة في تمييز النسبة؛ لأنَّ قولك: طاب زيدٌ نفساً، بمنزلة قولك: طاب شيءٌ منسوبٌ إلى زيدٍ، وهذا الشيء المقدَّر مبهمٌ، فُسِّر بـ(نفساً)، إذ لا إبهام في تعلّق الطيب بزيدٍ، الذي هو النسبة، بل في متعلّقها المنسوب إليه الطيبُ، فالتمييز في الحقيقة لأمرٍ مقدّرٍ يتعلّق بزيدٍ، وإنّما سُمِّي تمييزَ نسبةٍ؛ نظراً للظاهر".

فالمبينُ إجمالَ الذاتِ –وهو المسمى: تمييز المفرد– ثلاثةُ أقسام[7]:

أَحدها: الواقع بعد المقادير، وهو ثلاثة أنواعٍ: الممسوحات، نحو: شبرٌ أرضاً، والمكيلات، نحو: له صاعٌ[8] قمحاً، والموزنات، نحو: له رطلانِ[9] عسلاً.

والثاني الواقع بعد شبه المقادير، نحو: عندي ذنوبٌ ماءً، وعلى التمرة مثلُها لبناً. فالأول شبيهٌ بالكيل، والثاني شبيهٌ بالوزن أو المساحة، ومما يشبه المساحة ما دل على مماثلةٍ، نحو:

---

(١) ب: والمحمول، والصواب ما أثبتناه.

(٢) في مسألة جواز جر المميز المحول عن المفعول خلاف، فابن مالك أجازه، وقال في: الألفية/ ٢٤:

وَاجْرُرْ بِمِنْ إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدْ.....وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كَطِبْ نَفْساً تُفَدْ

فلم يستثنِ المحول عن المفعول مع ما استثنى، وصرَّح بذلك ابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٩٢؛ حيث مثَّل له، وهذا مذهب المراديّ أيضاً في: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٣١، وصرَّح السيوطي بمنعه في: همع الهوامع: ٢/ ٣٣٩، وتعقب الأشموني في: شرحه على الألفية: : ٢/ ٤٩، ابنَ مالك؛ فقال:" كان ينبغي أن يستثني - مع ما استثناه - التمييز المحول عن المفعول: نحو: غرست الأرض شجراً...؛ فإنه يمتنع فيه الجر بـ(من)".

(٣) ذكر الشارح: ما أحسنَ زيداً من رجلٍ تمثيلاً للتمييز المحول عن المفعول، وهذا لا يصحُّ مثالاً له، وإنما يصحُّ نحو: ما أحسن زيداً أدباً. إذ المعنى: ما أحسن أدبَ زيدٍ. فهو في الأصل مفعول، أمَّا مثال الشارح فلا يصحُّ أنْ يقال: ما أحسن رجل زيد. وإنْ كان المراد بالرجل نفس زيد. ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٥.

(٤) حاشية الخضري: ١/ ٤٩٥.

(٥) ينظر: الإيضاح في شرح المُفصَّل: ١/ ٣٤٩.

(٦) ب: الذات.

(٧) ذكر الشارح أنَّ تمييز المفرد على ثلاثة أقسام، ثمَّ بدأ بعرضها وشرحها فجعلها أربعة؛ فلزم التنبيه.

(٨)... وحدة مقياس لكيل الحبوب والتمور، تساوي أربعة أمداد؛ وهي بين (٢١٧٢) غراماً إلى (٣٢٦١) غراماً؛ لاختلاف العلماء في تقدير المد. ينظر: الصحاح: ٣/ ١٢٤٧، معجم لغة الفقهاء/ ٢٧٠.

(٩) الرطل: وحدة قياس تختلف من بلدٍ إلى بلدٍ؛ ولذا يقال: رطلٌ بغدادي، و رطلٌ دمشقي، و رطلٌ مصري... فإذا أُطلِقَ من دون تقييد فالمراد به: الرطل البغدادي، وهو: اثْنَتَا عَشْرَةَ أُوقِيَّةً؛ أي: (٤٠٧،٦٩٥) غراماً. ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ٩/ ١٤٥، المصباح المنير: ١/ ٢٣٠، معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية، محمود عبد الرحمن: ٢/ ١٥٦-١٥٧، معجم لغة الفقهاء/ ٤٤٩.

﴿وَلَوْ جِئْنَا بِمِثْلِهِۦ مَدَدًا﴾ [١]، أو ما دلَّ على غيرية، نحو: إنَّ لنا غيرها إبلاً،[٢] كما أفاده عبد المعطي، [٣] والنبتيتي، [٤] والقليوبي.

والثالث الواقع بعد ما كان فرعاً للتمييز، نحو: هذا خاتمٌ حديداً، وبابٌ ساجاً، وجبةٌ خزًّاً، فهذا لَيْسَ حالاً عند المبَرِّد،[٥] وابن مالك؛[٦] لجموده، وتنكير المتفرع عليه، ولزومه، أَمَّا نحو: خاتمك حديداً، فيتعين حالاً، وأوجب سيبويه[٧] فيهما الحالية؛ لأنَّ ذلك لَيْسَ مقداراً، ولا شبهَهُ.

والرابع الواقع بعد العدد، وهو ينقسم على قِسمَيْنِ: صريحٍ، وكنايةٍ.

فالصريح: من أحدَ عشرَ إلى تسعةٍ وتسعينَ، نحو: باع زيدٌ عشرين عبداً، وقوله – تعالى –:

﴿وَبَعَثْنَا مِنْهُمُ ٱثْنَىْ عَشَرَ نَقِيبًا﴾ [٨]، و: ﴿إِنَّ هَٰذَآ أَخِى لَهُۥ تِسْعٌ وَتِسْعُونَ نَعْجَةً﴾ [٩].

والكناية هي: (كَمْ)، فتمييز (كَمْ) الاستفهامية منصوبٌ مفردٌ، تقول: كَمْ داراً بنيتَ؟ ويجوز جرُّ تمييزها إذا دخل عليها حرفُ جرٍّ،[١٠] وكان تمييزها إلى جانبها، كقولك: بِكَمْ درهمٍ بعتَ؟ وعلى كم شيخٍ أخذتَ العلمَ منه؟ والجرّ حينئذٍ بـ(من) مضمرةٍ، لا الإضافةِ،[١١] وأَمَّا تمييز (كَمْ) الخبرية وهي: ما يرادُ بها الافتخار، والتكثيرُ فمجرورٌ دائماً بإضافتها إليه، وهو إمَّا مفردٌ كتمييز المِئَة فما فوقها، نحو: كم عبدٍ ملكتَ، أو مجموعٌ كتمييز العشرة فما دونها، نحو: كَمْ عبيدٍ ملكتَ[١٢].

---

(١) الآية ١٠٩ من سورة الكهف.

(٢) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٣٣٢، ٣٣٣.

(٣) ينظر: الدرة السنية، اللوحة – ظ/ ٢١٣.

(٤) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّة/٧٤١.

(٥) ينظر: المقتضب: ٣/ ٢٦٠.

(٦) ينظر: شرح التسهيل: ٢/ ٢٩٥- ٢٩٦.

(٧) ينظر: الكتاب: ١/ ٣٩٦، ٢/ ١١٧- ١١٨.

(٨) الآية ١٢ من سورة المائدة.

(٩) الآية ٢٣ من سورة ص.

(١٠) هذا مذهب الخليل وسيبويه في: الكتاب: ٢/ ١٦٠، وتابعهما الجمهور، والمختار عندهم النصبُ، ونقل خالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٧٤، عن بعضِ النحويين من دون تعيين عدمَ جواز جرِّه مطلقاً سواء دخل على (كم) حرف جر أم لا. وذهبت طائفة ثالثة إلى جواز جرِّه مطلقاً سواء دخل على (كم) حرف جر أم لا، وهو مذهب الفراء في: معاني القرآن:١/ ١٦٨- ١٦٩، والفارسي في: المسائل المنثورة/ ٨٢، ٨٤، وينظر: المقتضب: ٣/ ٥٦، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٥٤، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٢٥- ٨٢٦، ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٧٨، همع الهوامع: ٢/ ٣٥١.

(١١) الجر بـ(من) مضمرة عند الخليل وسيبويه في: الكتاب: ٢/ ١٦٠، وقيل: جُرَّ بالإضافة حملاً على الخبرية، وهو مذهب الزجاج نسبه إليه: الرضي في: شرحه على الكافية: ٣/ ١٥٤، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٨٢٦، وأبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٧٩، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٣٥٠.

(١٢) والإفراد أكثر في الاستعمال، وأبلغ في المعنى من الجمع. ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٣٧- ١٣٣٨، شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٨٦٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٧٥.

والمبينُ إجمالَ النسبةِ –وهو المُسمَّى: تمييزُ/ظ ٤٧/ الجملةِ– نوعانِ: محوّلٌ، وغيرُ محوّلٍ.

فالمحولُ ثلاثة أقسامٍ:

أَحدها: أنْ يكونَ محوّلاً عن الفاعل، نحو: انشرح زيدٌ نفساً، وهو طَيِّبٌ أصلاً، وَعَجِبْتُ مِنْ حُسْنِ زيدٍ نفساً. فهذا إمَّا محوَّلٌ عن فاعل المصدر؛ والأصل: عَجِبْتُ مِنْ حُسْنِ نَفسِ زيدٍ، أَو عن فاعل الوصفِ؛ فالأصل: عجبت من زيدٍ حسنةٍ نفسُهُ.

والثاني: أنْ يكونَ محولاً عن المفعول، نحو: غَرَسْتُ الأَرضَ شَجَرَاً.

والثالث: أنْ يكونَ محولاً عن المبتدأ، نحو: زيدٌ أَبهى منكَ مَنْظَراً. أَيْ: أَجْمَلُ منكَ مِنْ جِهةِ نَظَرِ العينِ، وإنما كان هذا من تمييز النسبة؛ لأنَّ الأصلَ: مَنْظَرُ زيدٍ أَبْهى مِنْ مَنْظَرِك، فحُوِّل الإسنادُ عن المضاف الذي هو (مَنْظَر) إلى المضاف إليه الذي هو (زَيْدُ)، وجُعِل المضافُ تمييزاً؛ لارتفاع الخفاء،[١] وذهب بعضهم[٢] إلى أنَّ التمييز في هذا أَو نحوه محوَّلٌ عن الفاعل؛ فيكون الأصل: زيدٌ بها منظره بهاءً زائداً.

ثمَّ إنَّ تمييزَ أفْعَل على قِسمَيْنِ: واجبُ النصب، وواجبُ الجر[٣]:

فالمجرور هو أنْ يكونَ أَفْعَل بعضاً من جنس التمييز؛ بأنْ يصحَّ وضع لفظ (بعض) مكانه، فتقول: زيدٌ أَفْضَلُ رجلٍ، وهندٌ أَفْضَلُ امرأةٍ، ومالُ زيدٍ أكثرُ مالٍ؛ إذ يصح أنْ يقالَ موضعَ ذلك: زيدٌ بعضُ الرجال، وهندٌ بعض النساء، ومالُ زيدٍ بعضُ الأموال.

والمنصوبُ قِسْمانِ:

أَحدهما أنْ يكونَ أَفْعَل بعضاً من جنس التمييز وهو مضافٌ إلى غيره، نحو: زيدٌ أَكثرُ النَّاسِ مالاً، وإنما نصب التمييز مع أنه بعضُهُ؛ لتعذُّر إضافة أَفْعَل مرتين.

وثانيهما أنْ يكونَ أَفْعَل لَيْسَ بعضاً من ذلك، بِأَنْ يصحَّ جعلُ التمييز فاعلاً لـ(أَفْعَل) بعد جعله فِعلاً، نحو: زيدٌ أَكْرَمُ منكَ أَباً؛ إذ يصح أنْ يقالَ: زيدٌ كَرُمَ أبوهُ كَرَمَاً كثيراً مِنْ أَبيكَ.

---

(١) وهو مذهب ابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ٣٠١، شرح شذور الذهب/ ٣٣٤، وتابعه الجوجري في: شرح شذور الذهب: ٢/ ٤٧١، وخالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٦.

(٢) منهم: ابن مالك في: الألفية/ ٢٤، وتابعه المراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٣١، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٨٩، وكلا التقديرين جائز، نقل الصبان في: حاشيته: ٢/ ٢٩٦، عن شرف الدين الزبيدي شارح: الجامع الصغير: أنَّه لا منافاة بين كونه فاعلا في المعنى ومحولا عن المبتدأ.

(٣) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢١، ٦٢٥ .

تنبيـه

تمييزُ النسبةِ قِسْمانِ:

نسبةٌ تامةٌ، وهو نحو: طابَ محمدٌ نَفْسَاً. ونسبةٌ ناقصةٌ، وهو نحو: زيدٌ أَكْرَمُ منكَ أَباً؛ فإنَّ بين اسم التفضيل والضميرِ المستترِ فيهِ نسبةٌ ناقصةٌ، لا يحسن السكوتُ عليها، وهي مجملةٌ؛ لجواز أنْ يكون الكرمُ من جهةِ أَبي زيدٍ، أَو غيرِهِ، فَرُفِعَ الإجمالُ بقولك: أباً، أَفادَ ذلك النبتيتي(١).

وغير المحوّل،(٢) نحو: امْتَلَأَ الإناءُ شَحْمَاً؛ لأنَّ المحوّل عن الفاعل لا بدَّ من صحةِ كونِهِ فاعلاً للفعل المذكور، ثم الضابطُ أنّه مَتَى كان المنسوبُ اليه الحكمُ ظاهراً نفس/و ٤٨/ التمييز في المعنى كان غيرَ مُحوِّلٍ أصلاً، كـ: نعم رجلاً زيدٌ، وما أَحْسَنَ زيداً رجلاً؛ وإنْ كان في المعنى فاعلاً في الأول ومفعولاً في الثاني، بخلاف: ما أَحْسَنَ زيداً أدباً. فإنه محوّل عن المفعول أَيْ: ما أَحْسَنَ أدبَ زيدٍ؛ لأنَّه غير المنسوب إليه في المعنى، أفاد ذلكَ الخضريّ(٣).

وقول الناظم:**(نَصْباً سَمَا)** أَيْ: أَظهر ذلك التمييزُ، فـ**(سَمَا)** معطوفٌ على **(فَسَّر)** بحذف العاطف، وقوله:**(حلا)** معطوف على **(طاب)** عطف تفسير، وهو بمعنى: حسن، وقوله:**(وَنُكْرُهُ مُلْتَزَمُ)** أَيْ: إنَّ التمييز لازمُ للنكرة؛ فخرج المعرفة في نحو: زيدٌ حسن وجهَهُ –بالنصب– ؛ فإنّه مشبه بالمفعول به، لا تمييزٌ عند البصريين، وأَمَّا نحو: طِبْتَ النفسَ، فـ(أل) زائدةٌ (٤).

---

(١) ينظر: فَتْح رَبِّ البَرِيَّةِ/ ٧٤٣.

(٢) قارب السيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٣٤١، بين المنقول (المحول) وغيره، وسماه: (مشبهاً بالمنقول)، وقال: "وتارة يكون مشبها بالمنقول، نحو: امتلأ الإناء ماءً... ووجه الشبه أنّ (امتلأ) مطاوعُ (ملأ)، فكأنّك قلت: ملأ الماءُ الإناءَ ".

(٣) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٩٦.

(٤) ذكر الشارح مثالين، الأول: زيدٌ حسنٌ وجهَهُ، والثاني: طِبْتَ النفسَ. وذكر عن الأول أنَّ البصريين يعربونه منصوباً على التشبيه بالمفعول. ولم يخرجوه على المفعول مباشرةً لأنَّ الصفة مشتقة من لازم، واللازم لا يتعدى إلى مفعول، فخرجوه على التشبيه به، حيث شبهوا الصفة القاصرة باسم الفاعل المتعدي، ووجه الشبه بينهما: الوصفية، وقبول التثنية والجمع والتأنيث، وطلب كل منهما بعد استيفاء فاعله ما بعده. وأَمَّا المثال الثاني فقد خرجوه على زيادة (أل)، والتقدير: وَطِبْتَ نفْساً. وأَمَّا مذهب الكوفيين فإنهم يجيزون أنْ يقع التمييز معرفةً كما ذهب إليه الفراء في: معاني القرآن: ١/ ٧٩، ٢/ ٣٣، ٣٠٨؛ ونقله أبو بكر بن الانباري في: شرح القصائد السبع/ ٧٠، عن ثعلب وتابعه عليه؛ فلا مانع عندهم أنْ يكون المنصوب في المثالين تمييزاً، ونسب أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ١٦٣٣، والمرادي في: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٢٧، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦١٦، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٣٤٤، هذا المذهب إلى ابن الطراوة؛ ولعلَّ هذا الخلاف ما دعى الشارح إلى إغفال هذا القيد في التعريف، ولو ذكره لكان أولى فإنَّ النحاة يذكرونه في حد التمييز. ينظر: الكتاب: ١/ ٢٠٥، اللُّباب: ١/ ٤٤٣، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ١١١، شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٤٤٢، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٦٧، شرح شذور الذهب/ ٣١٥، ٣١٦، شرح الأشموني: ١/ ١٧٠، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٨٩. وكلام الشارح بنصه في: حاشية الخضري: ١/ ٤٩٤.

باب: الْعَدَد

أي: والتعجبُ، والتفضيلُ، وهذا البابُ يندرج تحت باب التمييز، وإنّما أفرده؛ لأجل تتميم الفائدة بذكر شيء مما يختص به، والمراد بالعدد: الألفاظ الدالة على المعدود.

١٤٧. ثَلاثَـــــةٌ لِعَشْـــــرَةٍ فِـــــي عَـــــدِّ ... مــــذكرٍ بِالتّـــــاءِ، عَكْـــسُ الضـــــدِّ

١٤٨. وَاخْفِـــضْ لِجَمْـــعٍ بَعْـــدَهَا وَالنَّيِّـــفُ ... مَـــعْ عَشْـــرَةٍ فَتْحَهُمَـــا لَا يصْـــرفُ

١٤٩. إلّا اثْنَتَـــيْ، واثْنَـــيْ لِأُنْثَـــى وَذَكَـــرْ ... فَيُعْرَبَـــانِ قَبْـــلَ عَشْـــرَه وَعَشَـــرْ

١٥٠. وَالتّـــاءُ فِيمـــا رَكَّبُـــوا، كَمَـــا وُصِـــفْ ... أَوَّلَ، فَـــالْجُزْءُ الْأَخِيـــرُ يخْتَلِـــفْ

١٥١. وَبَعْـــدَه انْصِـــبْ مُفْـــرَداً تَمْييـــزا ... وَالْجَمْـــعُ عِنْـــدَ بَعْضِـــهِمْ أُجِيـــزَا

١٥٢. وَاخْفِـــضْ لِتَـــالِي مائـــةٍ، وَأَلْـــفِ ... فَـــرْداً، و جَمْـــعٌ بَعْـــدَهَا قَـــدْ أُلِفِـــي

أي: تثْبتُ التاء في (ثلاثة) و(عشرة)، وما بينهما إذا كان المعدود بها مذكراً ولو مجازاً، وتسْقطُ مع تسكين (عشرة) إذا كان مؤنثاً ولو مجازاً، قال – تعالى –:﴿وَلَيَالٍ عَشْرٍ﴾ [1]، وذلك إذا ذُكِّر المعدود بعد اسم العدد، ويُضافُ ذلك المذكور إلى جمعِ قلَّةٍ في الأكثر إذا وجد، وإلّا فإلى جمعِ كثرةٍ، تقول: عندي ثلاثةُ أفْلُس، وثلاثُ أنفس، وثلاثةُ رجالٍ، وأربعُ نسوةٍ. وإنْ أردت تعريف هذا العدد أدخلت الألفَ واللامَ على الاسم الثاني، فقلت: ثلاثةُ الأثوابِ، وعشرةُ الدراهمِ. /ظ ٤٨/ كما أفاده الحريري[2].

---

(١) الآية ٢ من سورة الفجر.

(٢) أ: الخضري. والصواب ما أثبتناه؛ لأنَّ المسألة بأمثلتها في مصنفات الحريري، وليست كذلك عند الخضري، ينظر: شرح الملحة/ ٢٢٢، درة الغواص/ ١١١، حاشية الخضري: ٣/ ١٠٤، ١٠٥.

ولو قُدِّم المعدود وجُعِل العدد صفةً لجاز إثباتُ التاء وتركُها؛ كما لو حذف المعدودُ مع قصده في المعنى، تقول: هذه مسائلُ تسعٌ،[١] ورجالٌ تسعةٌ، وبالعكس،[٢] وفي الحديث:((مَنْ صَامَ رَمَضَانَ ثُمَّ أَتْبَعَهُ سِتّاً مِنْ شَوَّالٍ كان كصِيَامُ الدَّهْرِ))[٣] لكن قد نقل الأسقاطي[٤]عن بعضهم منعَ إثبات التاء في المؤنث عند حذف المعدود، كَ: عندي ثلاثةٌ، وتريد: نسوة.

أَمَّا إذا حذف المعدود ولم يقصد أصلاً بل قصد اسمُ العدد فقط كانت كلها بالتاء، نحو: ثلاثةُ خيرٌ من ستةَ، وتمنع الصرفَ؛ للعلمية الجنسية، والتأنيث.

ثم إنْ جاوز العدد العشرةَ ضَمَمْتَ النَّيِّفَ، وجلتهما اسماً واحداً، مركباً منهما، وبنيتهما على الفتح، إلى أنْ ينتهي إلى تسعةَ عشرَ، ما عدا اثنى عشر، وثنتى عشر، فإنْ كان العدد لمذكر أثبتَّ التاء في النَّيِّف، وحَذَفْتَها من[٥] العشرة، كقولك: رأيت ثلاثةَ عَشرَ رجلاً، وإنْ كان لمؤنثٍ حذفتها من النَّيِّف، وأثبتها في العقود، كقولك: رأيت ثلاث عشرة جارية.

أَمَّا اثنا عشر، واثنتا عشر فصدرهما يعرب بالألف وبالياء كالمثنى؛[٦] لعدم تركيبه، بل عشرة واقعة موقع نون المثنى، وما قبل النون محل إعرابٍ لا بناء،[٧] ففي قولك: جاء اثنا عشر رجلاً، فـ(اثنا) مرفوعٌ بالألف؛ لأنَّه ملحق بالمثنى، و(عشر) مبني على الفتح؛ لتضمنه معنى العطف[٨]، لا محل له من الإعراب؛ لوقوعه موقعَ نونِ المثنى، ولا يصح أنْ يقال إنّه مضافٌ إليه،[٩] وتقول في المؤنث: جاءت اثنتا عشرةَ جاريةً، وإنْ شئت قلت: ثنتا عشرةَ، وإنْ أردت أنْ تعرفَ هذا النوع من العدد أدخلتَ الألف واللام على الأول، فتقول: رأيت الأحدَ عشرَ رجلاً.

---

(١) ب: هذه المسائلُ تسعٌ.

(٢) ذهب المراديّ في: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣١٨، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٤٨، إلى أنَّ المخالفة أفصح، وقال السيوطي عن المطابقة في: همع الهوامع: ٣/ ٢٥٣ :" ويجوز فصيحاً ".

(٣) صحيح مسلم: ٢/ ٨٢٢، رقم ١١٦٤، مسند أحمد: ٣٨/ ٥١٤ - ٥١٦، رقم ٢٣٥٣٣، سنن الترمذي: ٣/ ١٣٢، رقم ٧٥٩.

(٤) ينظر قوله في: حاشية الخضري: ٣/ ١٠٥.

(٥) ب: في.

(٦) وذهب ابن درستويه وابن كيسان إلى أنّهما مبنيان كسائر أخواتهما، وهو مردودٌ بتغييرهما بالألف والياء، ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ١٣٨، توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٦.

(٧) ينظر: أسرار العربية/ ٢٠٠، توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٦٣.

(٨)... وقيل: بُني؛ لأنّه قام مقام النون من (اثنين) فلما قام مقام الحرف، وجب أن يبنى، ينظر: أسرار العربية/ ٢٠٠.

(٩) قال سيبويه في: الكتاب: ٣/ ٣٧٥:" وأَمَّا (اثنا عشر) التي للعدد فلا تضاف، ولا يضاف إليها". وكلام الشارح بنصه في: حاشية الخضري: ٣/ ١١٠.

وقول الناظم:(**والتاء فيما رَكَّبوا كما وصف أَوّل**) إلى آخره، أي: إنَّ حكم ثلاثة، وعشرة،[١] وما بينهما حكمهما بعد التركيب كحكمهما قبله، فتُثبتُ التاء فيها إنْ كان المعدود مذكراً، أو تسقط إنْ/و ٤٩/ كان مؤنثاً.

وأَمَّا الجزء الأخيرُ وهو (عشرة) فتسقط التاء فيها إنْ كان المعدود مذكراً، وتثبت إنْ كان المعدود مؤنثاً، على العكس من ثلاثة، فما بعدها، فتقول: عندي ثلاثةَ عَشرَ رجلاً، وثلاثَ عَشرةَ امرأةً، وإذا كانت العشرة بالتاء وهي مركبة سُكِّنتْ شينُها وُجوباً عند الحجازيينَ؛[٢] كراهة توالي أربعِ متحركات فيما هو ككلمةٍ واحدة، وكَسَرَها أكثرُ تميمٍ؛ تشبيهاً بتاء (كَتِف)، وبعض تميم يبقيها على فتحها الأصلي[٣].

ثم إذا بلغت العدد العشرين أعربتها إعراب الجمع السالم، واشترك فيها المذكر، والمؤنث، وهكذا حكمُ جميع العقود إلى التسعين، فإنْ ذكَّرتَ واحداً من هذه العقود فلك الخيارُ في أنْ تقولَ: جاءَني أحدٌ وعِشْرونَ رجلاً، بالألف، وأنْ تقولَ: جاءَني واحدٌ وعِشْرونَ رجلاً، بالواو، وبأنْ تقولَ: جاءَتْ واحدةٌ وعِشْرونَ امرأةً، بالتاء مع الواو، وإِحْدى وعِشْرونَ امرأَةً، بألف التأنيث مع الهمزةِ، وإذا عرَّفت هذا النوعَ أَدْخلت الألفَ واللامَ على الجزأين، فقلت: رَأَيْتُ الثَّلاثةَ والعِشْرينَ رجلاً، والتِّسْعَ والتِّسْعينَ امرأةً. بالتاء، في الجزء الأول للمذكر، وبدونها للمؤنث.

وقول الناظم:(**وبَعْدَهُ انْصبْ مُفْرداً تمييزا...**) إلى آخره، أي: إنّه يجب في تمييز العدد المركب أنْ يكونَ مفرداً منصوباً عند الجمهور،[٤] كتمييز عشرين، وأخواته، وأجاز الفراء[٥] جمعَهُ؛ تمسكاً بظاهر قوله – تعالى –:﴿ **اثْنَتَيْ عَشْرَةَ أَسْبَاطًا أُمَمًا** ﴾[٦]، وهذا يُرَدُّ بأنَّ (أسباطاً)

---

(١) هكذا نص الشارح في الأصلين، وفيه خلل؛ إذْ ليس حكم (ثلاثة) وأخواتها بعد التركيب كحكم (عشرة)، وغالب الظنِّ أنَّه من أخطاء الناسخ، والله - تعالى - أعلم.

(٢) ينظر: الصحاح: ٢/ ٧٤٦، المزهر: ٢/ ٢٣٩، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٢٠١- ٢٠٢. قال الرضي في: شرحه على الكافية: ٣/ ٢٩٤: "وهي الفصحى".

(٣) ينظر: إصلاح المنطق/ ٢١٤، الأصول في النحو: ٢/ ٤٢٤، الصحاح: ٢/ ٧٤٦، المزهر: ٢/ ٢٣٩، معجم لهجة تميم/ ١٦٩.

(٤) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٣٠٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٦١، همع الهوامع: ٢/ ٣٤٨، حاشية الخضري: ٣/ ١١١.

(٥) ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٩٧.

(٦) الآية ١٦٠ من سورة الأعراف.

بدلُ كلٍّ من (اثنتي عشرة)، والتمييز محذوف، أَيْ: فرقةً؛ إذْ لو كان تمييزاً لوجب تذكير العددين؛ لأنَّ السبطَ مذكرٌ[1].

وقول الناظم:**(واخْفِضْ لتالي مِئَة، وأَلفٍ فردا)**، أَيْ: إنَّ جنس مِئَة، وجنس ألفٍ لا يضافان إلا إلى مفرد؛ لاشتمال المِئَة على العشرة والعشرين، فاجتمع فيها ما تفرق فيهما، فأَخَذَتْ من العشرة الإضافة، ومن العشرين الإفراد؛ ولأنَّ الألف عوضٌ عن عشرِ مئةٍ؛ فعومل معاملتها،[2] تقول: هؤلاء مِئَة رجلٍ،/ظ ٤٩/ وألفُ درهمٍ، وعندي مِئَتا ثوبٍ، وثلاثةُ آلافِ فرسٍ، ويشترك فيهما المذكر والمؤنث، وتُحذف التاء من المضاف إلى المئينَ، وتُثبت في المضاف إلى الألوف؛[3] فتقول: عندي ثلاثمِئَة ثوبٍ، وخمسمِئَة ناقةٍ، وثلاثة آلاف جملٍ، وثلاثةُ آلاف ناقة.

وإذا عرَّفت هذا النوع أدخلت الألفَ، واللامَ على المضاف إليه، فقلتَ: أينَ ثلاثمِئَة الدرهم؟ وما فعلت بثلاثة آلاف الدرهم؟.

---

(١) على هذا خرجها الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ٣٨٢، وتابع الزمخشري في: الكشاف: ٢/ ١٥٩، الفراء على كون (أسباطا) تمييزاً؛ فهو جمع صادق على الواحد منه، وقال:" لأنّ المراد: وقطعناهم اثنتي عشرة قبيلة. وكل قبيلة أسباط لا سبط، فوضع أسباطاً موضع قبيلة ". وضعَّف خالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٦٢، قول الزجاج، ومال إلى مذهب الفراء.

(٢) يبدو في هذا التعليل شيء من التكلف، وقال به غير الشارح، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥٦.

(٣) ب: الألف، والصواب ما أثبتناه.

وقول الناظم:(**وجمعٌ بعدها قد ألفي**)، أَيْ: قد وُجِد إضافة مِئَة إلى جمعٍ قليلاً، كقراءة حمزةَ،[١] والكسائي[٢]:﴿**وَلَبِثُوا فِي كَهْفِهِمْ ثَلَاثَ مِئَةِ سِنِينَ**﴾ [٣] بإضافة (مِئَة) إلى (سنين)، فـ(سنين) تمييزٌ للمِئَة؛ لشبهها بالعشرة؛ إذ هي عشرُ عشرات؛ كما أَنَّ العشرةَ عشرةُ آحادٍ، وَمَنْ ينونْ (مِئَة) يجعلْ (سنين) بدلاً من (ثَلَاثَمِئَة)، أَو بياناً له، لا تمييزاً؛ لئلا يشذَّ[٤] من وجهينِ: جمعُ تمييز المِئَة، ونصبُهُ.

وكما شذَّ إضافة (مِئَة) إلى الجمع، كذلك [شذَّ][٥] تمييزها بمفردٍ منصوبٍ في قول الربيع[٦] –من بحر الوافر–:

إذا عاشَ الْفَتى مِئَتَيْنِ عاماً فَقَدْ ذَهَبَ الْمَسَرَّةُ وَالغَناءُ[٧]

بفتح الغين، والمد، أَيْ: النفعُ، والكفاية [٨].

وقول الناظم:(**والنَّيِّفُ**) –بفتح النون وشدِّ التحتيّة مكسورةً، وقد تخفف– كلُّ ما زاد على العقد إلى العقد الثاني فيطلق النَّيِّفُ على الواحد فما فوق، بخلاف (بضعة) و(بضع) فمن ثلاثةٍ إلى تسعةٍ،

---

(١) ينظر: السبعة في القراءات/ ٣٩٠، الحجة للقراء السبعة، أبو علي الفارسي: ٥/ ١٣٦، معجم القراءات: ٥/ ١٨٧، وهو أبو عمارة حمزة بن حبيب بن عمارة الكوفي، أَحَد القرَّاء السبعة، توفى سنة ١٥٦هـ، ينظر: معرفة القراء الكبار/ ٦٦، ٦٧، غاية النهاية: ١/ ٢٦١- ٢٦٣، الأعلام: ٢/ ٢٧٧.

(٢) ينظر: السبعة في القراءات/ ٣٩٠، الحجة للقراء السبعة: ٥/ ١٣٦، معجم القراءات: ٥/ ١٨٧.

(٣) الآية ٢٥ من سورة الكهف.

(٤) صرَّح الشارح بأنَّ إضافة (مئة) إلى مميزها المجموع شاذٌّ من وجهين، وأغلب النحاة في حديثهم عن جمع عن هذه المسألة يستعملون كلمة: قليل، أَو نزر، إلى غير ذلك، ولا يطلقون الشذوذ؛ حتَّى لا تُنعت قراءة الإضافة بالشذوذ؛ فهي متواترة سبعية، قال أبو زرعة في: حجة القراءات/ ٤١٤:" بل هذه القراءة مختارة، وحجتهما أنهما أتيا بالجمع بعد قوله:(ثلاثمِئَة) على الأصل؛ لأنَّ المعنى في ذلك هو الجمع، وذلك أنك إذا قلت: عندي مئة درهم. فالمعنى: مئة من الدراهم. والجمع هو المراد من الكلام ". وجوَّز ابن كيسان قياسه، ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٤، همع الهوامع: ٢/ ٣٤٨.

(٥) [...] زيادة يتقضيها السياق.

(٦) في الأصلين: أبي الربيع. وهو وَهْمٌ. والصواب: الربيعُ بن ضَبُع بن عديّ الفَزَاريّ، شاعرٌ جاهليّ معمَّر، من فُرسان العرب، وخطبائهم، وحُكمائهم، أدرك الاسلام فأسلم، ينظر: المؤتلف والمختلف: ٢/ ١٠٢٤، الإصابة: ٢/ ٤٢٤، خزانة الأدب: ٧/ ٣٨٥، ٣٨٦.

(٧) جاءت نسبة هذا البيت في كتاب سيبويه إلى شخصين، فقد نسبه إلى الربيع في: ١/ ٢٠٨، وروايته عنده:...فقد أَوْدَى المَسَرَّةُ والفناء، ثُمَّ عاد ونسبه إلى يزيد بن ضَبَّة في: ٢/ ١٦٢، وروايته:... فقد ذَهَب المسرّةُ والفتاءُ. ولم أقف على شعر مجموع لأحدهما، وهو للربيع في: المؤتلف والمختلف: ٢/ ١٠٢٤، الأصول في النحو: ١/ ٣١٢، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٦٧، توضيح المقاصد: ٣/ ١٣٢٤، وغيرها؛ حتى قال الخطيب البغدادي في: خزانة الأدب: ٧/ ٣٨٣: " وَالصَّحِيح أَنَّ الأبيات للربيع بن ضبع الْفَزارِيّ؛ كَمَا رَوَاهَا لَهُ جمٌّ غفير "، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٢١، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٢٥٩، رقم ١٥.

(٨) ينظر: تهذيب اللغة: ٨/ ١٧٥.

ولهما حكم الثلاثة في الإفراد، والإضافة، والتركيب، والعطف،[١] وأَمَّا (العقد) فهو: ما كان من العشرات، أَو المئات، أَو الألوف [٢].

ومن النيف ثمانيةٌ، فإذا ركِّبتَ تكون كحالها قبل التركيب، فتكون بالتاء في المذكر، كـَ: ثمانيةَ عشرَ يوماً، وبحذفها في المؤنث، كـَ: ثماني عشرةَ ليلةً، لكن فيها بعد الحذف حينئذٍ أربع لغاتٍ: فتح الياء، وسكونها، وحذفها مع كسر النون، وفتحها[٣].

وأَمَّا إذا لم تُرَكَّب، فإنْ أضيفت إلى مؤنث كانت بالياء لا غير، كـَ: ثماني نسوةٍ، فيقدر عليها الضمُّ والكسرُ، ويظهر الفتحُ، أَو إلى مذكرٍ فبالتاء لا غير، كثمانيةِ رجالٍ، وكذا إنْ لم تضفْ والمعدودُ/و ٥٠/ مذكرٌ، فإن كان مؤنثاً فالكثير إجراؤها كالمنقوص، كـَ: جاءَ من النساءِ ثمانٍ، ومررت بثمانٍ، وَرَأَيْتُ ثمانياً، بالتنوين؛ لأنه مصروفٌ، ويقال: رَأَيْتُ ثمانيَ، بلا تنوين؛ لشبهها بـ(جوارٍ) لفظاً ومعنًى،[٤] ويَقِلُّ حذفُ الياءِ مع إعرابها على النون[٥].

* * *

(١) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥٨. ونقل أصحاب المعاجم عن المبَرِّد قوله:" الَّذِي حَصَّلناه من أقاويل حُذّاق البَصرِّيين والكوفيين أن (النَّيِّف) من وَاحِدَة إِلَى ثَلَاث... و(البِضْع) من أَربع إِلَى تِسْع"، ينظر: تهذيب اللغة: ١٥/ ٣٤٢، تاج العروس: ٢٤/ ٤٤٤. وكلام الشارح بنصه في: حاشية الخضري: ٣/ ١١١.

(٢) ينظر: المخصص: ٥/ ١٩٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥٨، حاشية الخضري: ٣/ ١١١.

(٣) ينظر: درة الغواص/ ١٤٤، تهذيب اللغة: ١٥/ ٧٨، همع الهوامع: ٣/ ٢٥٧. قال الرضي في: شرحه على الكافية: ٣/ ٢٩٩:" أَمَّا الفتح؛ فلأنَّ الياء تحتمل الفتح لخفته... وجاء إسكانها كثيرا؛ لتثاقل المركب بالتركيب... وجاز حذف الياء، مع قلته، للاستثقال؛ أيضا، وبعد حذف الياء، ففتح النون أولى من كسرها؛ ليوافق أخواته لأنها مفتوحة الأواخر مركبة مع العشرة، ويجوز كسرها لتدل على الياء المحذوفة ".

(٤) ينظر: المحكم والمحيط الأعظم: ١٠/ ١٦٧، المصباح المنير: ١/ ٨٥، توضيح المقاصد: ٣/ ١٢٠٢، حاشية الصبَّان: ٣/ ٣٥٦، حاشية الخضري: ٣/ ١٠٨.

(٥) ومنه قول الراجز:

لَهَا ثنايا أَرْبعٌ حِسانُ *** وأربعٌ فثَغْرُها ثمانُ

ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٣/ ٢٩٩، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٦٧٤، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٤٥٩. ونقل الأزهري في: تهذيب اللغة: ١٥/ ٧٨، عن الأصمعي أنَّ هذا خطأ. والفقرة التي تحدَّث فيها الشارح عن (ثمانية) بنصها في: حاشية الخضري: ٣/ ١٠٨.

[باب: التَّعَجّب] [1]

١٥٣. وَانْصِبْ بِـ(مَا أَفْعَلَ)، أَوْ(أَفْعِلْ بِهِ) تَعَجُّبَاً تِلْواً، وَعَنْ فَصْلٍ نُهِيَ

أي: انصب وُجوباً اسماً تالياً على التمييز، حال كونك متعجبا بعد كلِّ ما دلَّ على تعجب بالوضع، وهو: ما أفْعَلَهُ، وأَفْعِلْ به، نحو: ما أَحْسَنَ زَيْداً رَجُلاً، وأَكْرِمْ بَأَبي بَكْرٍ أَباً، أَو بالعرض،[2] نحو: حَسْبُك بزيدٍ رَجُلاً، ولله درُّهُ فَارساً، أَيْ: ما أَعْجبَ هذا اللبنَ الذي نشأَ به مثلُ هذا الرجلِ الكاملِ في الفروسية،[3] وهذا من تمييز النسبة، وهو لَيْسَ محولاً عن شيء.

وقول الناظم:**(تعجباً)** مصدر حال من فاعل **(انصب)**، أَيْ: مُتَعَجِّباً. أو: ذا تعجبٍ. أَو مفعولٌ لأجله، أَيْ: لأجل إنشاءِ فعلِ التعجب؛ فهو على حذف مضافٍ، وقوله:**(تِلْواً)** مفعولٌ به لـ**(انصب)** هذا إذا كان المراد بالتلو التمييزَ، وهو المناسب لما صنعه الناظم؛ حيث ذكر هذه المسألة بعد التمييز، لكنَّ الأظهر أنَّ المرادَ به المتعجبُ منه؛ ومفعول **(انصب)** محذوفٌ، والتقدير: اسماً على التمييز؛ فحينئذٍ يكون **(تِلْواً)** منصوباً بفعلٍ مضمرٍ، لا بـ**(انصب)**؛ لأنَّ **(أفعل به)** لا تنصب المتعجب منه، والتقدير: والْزمْ تِلْواً، أَيْ: تِلْواً لمتعجبٍ منه.

وقوله:**(وعنْ فصلٍ)** متعلقٌ بـ**(نُهِي)**، أَيْ: نُهِي التلوُ عن الفصل، يعني لا يجوز تقدم المنصوب على (أفْعَل)، ولا على (ما)، ولا تُقَدِّمْ المجرور بالباء على (أَفْعِلْ)، فلا يقال: ما زيداً أَحْسَنَ، ولا: زيداً ما أَحْسَنَ، ولا: بزيدٍ أَحْسِنْ، ولا يجوز الفصل بين فعل التعجب ومعموله بغير المفعول بالتعجب الأول، وبغير الفاعل في الثاني، فلا تقول: ما أحسنَ يا عبدَ اللهِ زيداً، ولا: أَحْسِنْ لولا البخلُ بزيدٍ، ولا تقول: ما أَحْسنَ جالساً زيداً، ولا: أَحْسِنْ جالساً بزيدٍ.

---

(1) [...] زيادة يقتضيها تقسيم مادة الكتاب.

(2) يقصد الشارح بـ(العرض): التعجب السماعيّ الذي يقابله القياسيّ (الوضع).

(3) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٢٣. وقال الصبان في: حاشيته: ٢/ ٢٩٥.-:" قوله: ولله دره فارساً... الأقرب أنَّ المراد هنا اللبن الذي ارْتَضَعهُ من ثدي أمه؛ وأضيف إلى الله – تعالى – تشريفاً، يعني أنَّ اللبن الذي تغذى به مما يليق أن يضاف وينسب إلى الله – تعالى –؛ لشرفه وعظمه حيث كان غذاء لهذا الرجل الكامل في الفروسية ".

ويجوز الفصلُ بظرف، أَو مجرورٍ إذا كان معمولاً لفعل التعجب،[1] بأنْ كان متعلقاً بالفعل، كقولك: ما أَحْسَنَ عندك مارًّا، وأحْسِنْ بزيد بجالس. هذا إذا لم يكن في المعمول ضميرٌ يعود على المجرور، وإلَّا تعين/ظ ٥٠/ الفصلُ كقولهم: ما أحْسَنَ بالرجل أنْ يصدقَ، وما أقْبَحَ به أنْ يكذبَ، وقد ورد في الكلام الفصيح ما يدل على جواز الفصل، كقول سيدنا عليّ –رضي الله عنه– في حقِّ عمار بن ياسر[2]، حين مرَّ به، ورآه مقتولاً، وهو يمسح التراب عن وجهه: أعْزِزْ عَليَّ أَبَا الْيَقظَان أن أَرَاك صَرِيعاً مُجدَّلا،[3] فمعنى (أَعْزِزْ) أيْ: بشيء[4] أشدَّ عليَّ، ومعنى(مُجدَّلا) أيْ: مرمياً على الأرض،[5] وهذا غيرُ نظمٍ، وفيه شاهدٌ لجواز الفصل بالنداء، وهو (أَبَا الْيَقظَان) بحذف حرف النداء، وشاهدٌ أَيضاً لجواز الفصل بالجار والمجرور، وهو (عَليَّ)، وشاهدٌ أَيضاً لجواز حذف الباء من المتعجب منه بعد التعجب الثاني عند الإيلاء بـ(أَنَّ)، أَو بـ(أنْ)؛ لأنَّ الأصلَ: أعْزِزْ بأَنْ أَرَاك كذا عَليَّ.

***

١٥٤. وَابْنِهِمَا كأَفْعَلِ التَّفْضِيلِ مِنْ	فِعْلٍ ثُلاثِيٍّ، مِنَ النَّفْيِ أَمِنْ
١٥٥. مُصَرَّفٍ، تَمَّ، وَذِي تَفَاضُلِ	لِغَيْرِ مَفْعُولٍ، وَأَفْعَلْ فَاعِلِ
١٥٦. وَأْتِ بِمَا يُشْبِهُ: أَشْدِدْ، وأَشَدْ	مَكَانَ مَا بَعْضَ الشروطِ قَدْ فَقَدْ

(1) نقل المرادي في: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٩٩، والأشموني في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٧٣، عن الجرمي إجازته الفصل بالحال والمصدر، فتقول: ما أحسن مجردة هنداً، وما أحسن إحساناً زيداً. ونقل أبو حيَّان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢٠٧٢، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٥، عن ابن كيسان إجازته الفصل بـ(لولا) ومصحوبها، نحو: ما أحسن لولا بخلُه زيداً.

(2)... بن عامر بن مالك العنسي، مولى بني مخزوم، من أوائل من أسلم، قتل المشركون أباه وأمه وعذبوه، شهد الغزوات كلَّها مع النبي – صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم – قتل في وقعة صفين سنة ٣٧ هـ، ينظر: الاستيعاب: ٢/ ٤٦٩، الإصابة: ٢/ ٥٠٦، أسد الغابة: ٤/ ٤٣.

(3) ب: مجندلا. وكذا الأمر في الآتية، والصواب ما أثبتناه. ولم أقف على من يذكر هذا الأثر في مصنفات الأحاديث والآثار والتراجم والتواريخ، وإنما أكثر النحاة من الاستشهاد به كما فعل الشارح، ينظر: شرح عمدة الحافظ/ ٧٥٠، توضيح المقاصد: ٢/ ٨٩٩، شرح الأشمونى: ٢/ ٢٧٣، همع الهوامع: ٣/ ٥١.

(4) ب: شيء. والصواب ما أثبتناه.

(5) ينظر: تهذيب اللغة: ١٠/ ٣٤٤.

أي: يشترط لجواز بناءِ فِعْلي التعجب، وأَفْعلِ التفضيل ثمانيةُ شروطٍ[1]:

الأول: أنْ يكونَ من فعلٍ؛ فلا يبنى ذلك من نحو: الحمار.

والثاني: أنْ يكونَ من ثلاثيٍّ؛ فلا يبنى ذلك مما زاد على الثلاث، نحو: دَحْرج، واسْتَخرج، لكنَّ سيبويه[2] أجاز في أفْعَلَ نحو: ما أَعْطاهُ للدراهم، وَمَا أَوْلاهُ للمعروف.

والثالث: أنْ يكونَ من مثبتٍ.

والرابع: أنْ يكونَ من متصرِّفٍ تصرفاً تاماً، فلا يبنى ذلك من: نِعْمَ، ويَذَر، ويَدَع.

والخامس: أنْ يكونَ من تامٍّ، فلا تقول: ما أكونَ زيداً قائماً.

والسادس: أنْ يكونَ من قابلٍ للمفاضلةِ، أَيْ: الزيادة، والنقص؛ فلا يُبْنى ذلك من نحو: مات، وفَنِي.

والسابع: أنْ يكونَ من المبني للفاعل؛ فلا يُبْنى ذلك من المجهول، فلا تقول: ما أُضْرِبَ زيداً، إلا إذا الفعل ملازما للبناء للمجهول، نحو: عُنيت بحاجتك، وزُهِي علينا،[3] فيجوز ذلك، فتقول: ما أعناه بحاجتك، وما أزهاه علينا.

والثامن: أنْ لا يكونَ اسمَ فاعل الذي يُصاغُ منه فعلا التعجبِ وأفعلُ التفضيلِ على أفعل، نحو: عَرِجَ، وشَهِلَ، وسَوِدَ، وحَمِرَ.

وإذا عَدِم بعضَ/و ٥١/ الشروطِ فيصاغ ذلك مما توفرت فيه الشروطُ، ويؤتى بمصدر الفعل العادم لبعض الشروط منصوباً بعد (ما أَفْعَل)، ومجرورا بالباء بعد (أفْعِلْ) مُضافَيْنِ إلى فاعل الفعل،[4] فتقول: مَا أَشَدَّ دَحْرجَتَهُ، وما أَعْظَمَ انْطلاقَهُ، ومَا أَكْثَرَ اسْتخراجَهُ، وما أَعْظَمَ ما ضُرِبَ، وأَعْظِمْ ببياضِه، وأشدِدْ بحمرتِهِ، وأَكْبِرْ بشَهلةِ عَيْنه.[5] والشّهْلة في العين هي: أنْ تشوبَ سوادَها زُرقةٌ،[6] فهو وصفٌ ممدوحٌ.

* * *

([1]) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٨٩٣، ٨٩٦، شرح الأشموني: ٢/ ٢٦٩، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٧، ٧٢.

([2]) ينظر: الكتاب: ١/ ٧٣. ورباعيّ الأصول لا يُصاغ منه؛ لأنَّ في ذلك سقوط لأصلٍ، وأمَّا مِنْ رباعيّ الحروف فهو ما جَوَّزه سيبويه، والمبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ١٧٨، والرضي في: شرحه على الكافية: ٤/ ٢٣٠، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٦٨.

([3])... من الزّهو وهو: الكِبْر، أي: تكبَّر علينا، ينظر: المخصص: ٣/ ٣٩٨.

([4]) قوله: " مُضافَيْنِ إلى فاعل الفعل ". لا يجري على الصيغتين، وإنما يكون في (أَفْعِل بِه) فقط، وأَمَّا (ما أَفْعَلَ) فإنما يضاف مصدر الفعل العادم إلى مفعوله.

([5]) ب: بشهلته علينا.

([6]) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٧٤٣، مقاييس اللغة: ٣/ ٢٢٣. وقيل: الشّهْلة: حُمْرة فِي سَوادِ العَين. تهذيب اللغة: ٦/ ٥٣.

باب: الاسْتِثْناِء

أي: هذا باب المستثنى، فذلك من إطلاق المصدر وإرادة اسم المفعول؛ لأنَّ الكلامَ في المنصوباتِ.

وأَمَّا الاستثناء فيُطلقُ على أربعة أمورٍ:

على إخراج زيدٍ، بأنْ كان الاستثناء متصلاً [١].

وعلى زيدٍ المخرَجِ من غير جنسه، بأنْ كان منقطعاً [٢].

وعلى لفظ زيدٍ المذكور بعد (إلّا)، وإنْ لم يكن مُخْرَجاً كما في الاستثناء المفرغ [٣].

وعلى مجموعِ زيدٍ و(إلّا).

وبهذه الاعتبارات اختلفت العبارات، فيحمل في كلِّ محلٍ على ما يناسبه؛ والمناسب في هذه الترجمة هنا اللفظ؛ لأنَّه المنصوبُ، أفاد ذلك القليوبيّ نقلاً عن السعد التفتازانيّ[٤].

***

(١) نحو: جاء القوم إلا زيداً.

(٢) نحو: جاء النساء إلا زيداً.

(٣) نحو: ما جاء إلا زيدٌ.

(٤) ينظر: شرح التلويح على التوضيح: ٢/ ٦٢، وهو سعد الدين مسعود بن عمر بن عبد الله، من أئمة العربية والبيان والمنطق، من مصنفاته: ارشاد الهادى، وشرح التَلْخِيص، ومختصر المعاني، توفي سنة ٧٩٣ هـ، وقيل غير ذلك، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٢٨٥، الدرر الكامنة: ٦/ ١١٢، البدر الطالع: ٢/ ٣٠٣، معجم المؤلفين: ١٢/ ٢٢٨.

١٥٧. أداةُ الاسْتِثْنا هُنَا إلّا، سِوَى غَيْرُ، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، سُوى، سَوا

أي: ألفاظ الاستثناء الدالة عليه ستةٌ: إلَّا، وسِوَى –بكسر السين على زِنة: رِضَا–، وغَيْرُ، وَخَلَا، وَحَاشَا، وَعَدَا.

ثُمَّ لـ(سوى) لغاتٌ أربعٌ، [1] وهي: ما تقدَّمَ، ثُمَّ: سُوى– بالضم– على زنة هُدى – ثم: سَواء –بالفتح– على وزن سَماء، لكن هنا يُقصَر؛ للوزن، ثم سِواء[2] –بالكسر، والمد– على وزن بِناء، ولهذه الألفاظ حالاتٌ ذكرها المصنف بقوله:

١٥٨. فَنَصْبُ مُسْتَثْنى بِـ(إلّا) وَجَبَا إذَا الْكَلامُ كَانَ تَامَّاً مُوجَبَا

١٥٩. تَقُولُ: قَامَ الْقَوْمُ إلّا رَجُلا وإنْ يَتُمَّ، وَانْتَفَى انْصِبْ وابْدِلا

١٦٠. تَقُولُ: مَا جَاءَ الرِّجالُ إلّا زَيْداً، و إلّا زَيْدٌ الْمُعَلّا

١٦١. وإنْ يُكَنْ ذُو النفيِ غَيْرَ كَامِلِ كَانَ إذَاً بِحَسَبِ الْعَوامِلِ

١٦٢. كـ: مَا أَتَى إلّا عَلِيٌّ، ثُمَّ مَا ضَرَبْتُ إلّا زَيْداً المُزَمَّمَا/ظ ٥١/

١٦٣. وَمَا سِوَى إلّا لِزَيْدٍ، وَاقْضِ لِغَيْرِ (إلّا) هَذِهِ بِالْخَفْضِ

١٦٤. لَكِنْ خَلَا، وَتَالِيَاهَا يَجْرِي أيضاً بِهِنَّ النصبُ مِثْلَ الْجَرِّ

أي: حكمُ المستثنى بـ(إلّا) النصبُ وُجوباً إنْ وقعَ بعد تمام الكلام المثبتِ، سواء كان الاستثناء متصلاً أو منقطعاً، فالمتصل نحو: قَامَ القَوْمُ إلَّا زيداً، وَمَرَرْتُ بالقَوْمِ إلَّا زَيْداً، وَضَرَبْتُ القَوْمَ إلَّا زيداً، ومنه نحو: أَحْرَقْتُ زيداً إلَّا يَدَهُ، والمنقطع نحو: قَامَ القَوْمُ إلَّا حِماراً، وَضَرَبْتُ القَوْمَ إلّا حِماراً، وَمَرَرْتُ بالقومِ إلّا حماراً، ومن المنقطع نحو: جاء بنوكُ إلّا ابنَ زيدٍ، وجاء هنا في لغةِ

[1] ينظر: الصاحبي في فقه اللغة/ ١١١، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٢، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٨، معجم الفصيح من اللهجات العربية/ ٢٨٧.
[2] قال ابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ٢٢١: "وهي أغربها".

حكاها أبو حيان[١] جوازُ الإتباعِ على الإبدالِ، وحَمَل عليها قراءةَ الرفعِ[٢] في قوله – تعالى –: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾ [٣] بالرفعِ؛ بدلٌ من الواو.

وسواء كان المستثنى مؤخراً كما تقدم، أم مقدماً نحو: قامَ إلَّا زيداً القَوْمُ، وَخَرَجَ إلا فَرَساً القَوْمُ.

وإنْ وقع المستثنى بعد تمام الكلام الذي لَيْسَ بمثبتٍ:

فإنْ كان الاستثناء متصلاً جاز نصبُ المستثنى على الاستثناء، وجاز إتباعه لما قبله في الإعراب؛ على أنَّه بدلُ بعضٍ من كلٍّ، وهو المختار إنْ لم يتقدم المستثنى، ولمْ يَطُل الفصلُ؛[٤] وإلا اخْتِيرَ النصبُ، نحو: ما جَاءَنِي أَحَدٌ حِينَ كُنْتُ جالِساً هُنا إلَّا زيداً.

والمرادُ بما لَيْسَ بمثبتٍ هو أنْ يتقدمه نفيٌ لفظاً ومعنى، أو لفظاً فقط، أو معنى فقط، أو نهيٌ لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، أو استفهامٌ مؤولٌ بالنفي، فمثال النفي لفظاً ومعنى نحو: مَا قَامَ أَحَدٌ إلَّا زيداً، بالنصبِ، وما جاءَ الرِّجالُ إلَّا زيدٌ، بالرفع، ومثال النفي لفظاً فقط نحو: ﴿لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلْمُطَهَّرُونَ﴾ [٥]، ومثال النفي معنى فقط كقراءة الرفعِ في قوله – تعالى –: ﴿فَشَرِبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلٌ﴾؛ لأنَّ (شربوا) في تأويل: لم يكونوا مني،[٦] ونحو: قلَّ رجلٌ يقول ذلك

---

(١) ينظر: البحر المحيط: ٢/ ٢٧٥.

(٢) رويت هذه القراءة عن ابن مسعود وأُبيّ والأعمش رضي الله عنهم، ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٦٦، إعراب القراءات الشواذ: ١/ ٢٦٣، شواذ القراءات/ ٩٦، الدر المصون: ٢/ ٥٢٨، معجم القراءات:١/ ٣٥٤.

(٣) الآية ٢٤٩ من سورة البقرة.

(٤)... وكذلك إنْ لم يُسبق الاستثناءُ المتصلُ المنفيُّ بكلامٍ قبله، جرى فيه الاستثناء متصلاً مثبتاً، نحو: ما قام القومُ إلا زيدًا، ردًا لمن قال: قام القومُ إلا زيدًا. وذكر هذين الشرطين ابن مالك في: شرح التسهيل/ ٢٠٢، ٢٠٤- ٢٠٥، ونقل كلامَه أبو حيَّان في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٠٧- ١٥٠٨، وذكر أنَّ الشرط الأول أخذه ابن مالك عن ابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ٢٨١، ثمَّ قال:" ولم يشترط سيبويه، ولا أصحابنا شيئًا من هذين الشرطين "، وينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٥٤.

(٥) الآية ٧٩ من سورة الواقعة.

(٦) كذا قدّر معنى النفي في الآية ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٩، والأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٤٣، وقدَّره الزمخشري في: الكشاف: ١/ ٣٢٣، والرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ٩٥-:" فلم يطيعوه ". وقال الزمخشري عن قراءة الرفع:" وهذا من ميلهم مع المعنى، والإعراض عن اللفظ جانباً، وهو بابٌ جليلٌ من علم العربية ". وأبقى أبو حيان في: البحر المحيط: ٢/ ٢٧٥، المعنى على الإثبات، وحمل النصب بعده على جوازه في العربية، ثمَّ قال:" وإنما أردنا أنْ نُنبه على أنَّ تأويل الزمخشري هذا الموجبَ بمعنى النفي لا نضطر إليه ". وأنكر الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٣٢٧ هذه القراءة، وقال:"... ولا لها عندي وجهٌ؛ لأنَّ المصحفَ على النصب والنحو يوجِبُها ".

إلَّا زيدٌ، أَيْ: لا رَجُلَ يقولُ ذلكَ إلَّا زيدٌ، [١] ومثال الاستفهام: هَلْ ضَرَبْتَ أَحَداً إلَّا زيداً؟ ومثال النهي لفظاً ومعنى: لا يَقُمْ أَحَدٌ إلَّا زيدٌ، بالرفعِ أَو النصبِ، ومثال النهي معنى قوله – تعالى –: ﴿ لَّا يَمَسُّهُۥٓ إِلَّا ٱلۡمُطَهَّرُونَ ﴾ ، هكذا ما أفاده الخضري[٢].

وإنْ كان الاستثناء منقطعاً تعيَّن النصبُ عند جمهور العرب،[٣]/و ٥٢/ نحو: مَا قَامَ القَوْمُ إلَّا حِمَاراً، ومنه قوله – تعالى –:﴿ لَا يَذُوقُونَ فِيهَا ٱلۡمَوۡتَ إِلَّا ٱلۡمَوۡتَةَ ٱلۡأُولَىٰ ﴾،[٤] و﴿ لَا تَأۡكُلُوٓاْ أَمۡوَٰلَكُم بَيۡنَكُم بِٱلۡبَٰطِلِ إِلَّآ أَن تَكُونَ تِجَٰرَةً ﴾ [٥]. وهـذانِ المثـالانِ منقطعانِ على ما نقله الخضريّ[٦] عن القَرافيّ؛[٧] لأنَّ المتصل ما كان بعضاً محكوماً عليه بنقيضِ ما قبله، لا مطلق بعض، والمنقطعُ بخلافه، وقال: فإنَّه لا يُحكمُ على الموتة الأولى، بذوقهم لها في الجنة الذي هو نقيض عدم ذوق الموت فيها. ولا يحكمُ على التجارة بجواز أكلها بالباطل، الذي هو نقيض منع أكلها بالباطل.

ثم إنَّ بني تميمٍ أجازوا هنا الإتباعَ إذا صحَّ الاستغناء عن المستثنى، فيقولون: ما فيها إنسانٌ إلا زيدٌ،[٨] ويقرؤون ﴿ مَا لَهُم بِهِۦ مِنۡ عِلۡمٍ إِلَّا ٱتِّبَاعَ ٱلظَّنِّ ﴾ [٩] بالرفع[١٠].

---

(١) قال ابن جني في: الخصائص : ٢/ ١٢٤:" قالت العرب: قلَّ رَجلٌ يقول ذلك إلا زيدٌ. بالرفع، لأنهم أجْرَوه مُجْرى: ما يقول ذاك أحدٌ إلا زيدٌ ".

(٢) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٥٢.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣١٩، الأصول في النحو: ١/ ٢٩٠، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٥.

(٤) الآية ٥٦ من سورة الدخان.

(٥) الآية ٢٩ من سورة النساء.

(٦) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٥٣.

(٧) ينظر: الاستغناء في أحكام الاستثناء/ ١٣٥، ٥١٣، وهو أبو العباس أحمد بن إدريس المالكي، عالم في الفقه والأصول والنحو، من مصنفاته: شرح المحصول للرازي، والذخيرة، وغيرها. توفي سنة ٦٨٤هـ، ينظر: الوافي بالوفيات: ٦/ ١٤٦، ١٤٧، المنهل الصافي: ١/ ٢٣٢، معجم المؤلفين: ١/ ١٥٨.

(٨) في تمثيل الشارح نظرٌ؛ فإنَّ كلامه في الاستثناء المنقطع المنفي، والذي جوَّزت فيه تميم الإتباعَ، ومثاله الذي ساقه بعيد بعيد عن المنقطع؛ فزيدٌ من جنس الإنسان، وليس بينهما انقطاع. والله تعالى أعلم.

(٩) الآية ١٥٧ من سورة النساء.

(١٠) لم أقف على ذِكْرٍ لها في كتب القراءات، ولم تذكر كتب التفاسير وعلوم القرآن أنّها قراءة، وإنّما جوَّزوا في مثل هذا التركيب أنْ تحتمل { اتباع } الرفع لدى بني تميم، ينظر: معاني القرآن: ١/ ٤٨٠، معاني القرآن وإعرابه: ٢/ ١٢٨، اللباب في علوم الكتاب: ٧/ ١١٥، معجم القراءات: ٢/ ١٩٤، قال الزركشي في: البرهان في علوم القرآن: ١/ ٢٨٥:" وأَجمَعَ الْقُرَّاءُ عَلَى نصبِ {إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} لِأَنَّ لُغَةَ الحجازِيِّينَ التزامُ النَّصبِ فِي المُنقَطِعِ وإِنْ كانَ بنُو تمِيمٍ يتبعونَ ". وذكر السمين الحلبي في: الدر المصون: ٤/ ١٤٧، مثل هذا. وهذه القراءة وردت منسوبةً إلى تميم في كتب النحاة، ومنها: الكتاب: ٢/ ٣٢٣، المقتضب: ٤/ ٤١٣، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٤٧، والظاهر أنَّها ليست قراءة مرويةً، وإنما جرى لسان بني تميم بها طوعاً لخصائصهم اللهجية، قال ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٣:" ولذلك لم يختلف القراء في نصب: {مَا لَهُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا اتِّبَاعَ الظَّنِّ} لأنَّه استثناء منقطع، وقد رُوِيَ رفعُه عن بني تميم بمقتضى لغتهم ".

فلو لم يصح الاستغناء بالمستثنى تعيَّن النصبُ عند جميع العرب،[١] كما في قوله – تعالى –:﴿ لَا عَاصِمَ ٱلْيَوْمَ مِنْ أَمْرِ ٱللَّهِ إِلَّا مَن رَّحِمَ ﴾ [٢] فـ(مَنْ رَحِمَ) في محل نصب على الاستثناء المنقطع، ويمتنع الإبدال؛ لعدم صحة تسلط العامل عليه، ومن ذلك قولك: ما جاء القومُ إلا حجراً، كما أفاده عمر ابن الوردي[٣].

وإنْ وقع المستثنى بعد النفي و شبهه، ولم يذكر المستثنى منه كان إعرابُهُ على حسب العوامل التي قبل أداة الاستثناء، وتُرِك حينئذٍ عملُ (إلّا)، نحو: مَا أَتى إلَّا عَليٌّ، وَمَا ضَرَبْتُ إلَّا الْمُزَمَّمَ، أَيْ: المشدود بحبلٍ.[٤] وما سعى خالدٌ إلا لزيدٍ. ومنه قوله – تعالى –:﴿ وَيَأْبَى ٱللَّهُ إِلَّآ أَن يُتِمَّ نُورَهُۥ ﴾[٥] أَيْ: لا يريد إلّا ذلك. وقوله – تعالى –:﴿ وَإِنَّهَا لَكَبِيرَةٌ إِلَّا عَلَى ٱلْخَٰشِعِينَ ﴾[٦] أَيْ: لا تسهل الصلاة إلا عليهم. وَيُسمَّى هذا الاسْتِثْنَاءُ مفرغاً؛ لِأَنَّ مَا قبل (إلّا) من العوامل تَفَرَّغ، أَيْ: اشتغل بالعمل فيما بعدها لفظاً، أَو رتبةً، كـ: مَا في الدار إلَّا زيدٌ. فإنَّ مَا قبل (إلّا) متأخرٌ رتبةً، وهذا بحسب الظاهر، وإلا فمعمولُهُ في الحقيقة مستثنى منهُ، مقدَّرٌ، ويجوزُ التفريغ لجميع المعمولاتِ إلا المفعولِ معه، والمصدر والحال المؤكدين، فلا يقال: ما سِرْتُ إلَّا والنِّيلَ. وَمَا ضَرَبْتُ إلَّا ضَرْباً. وَلَا تَعْثُ إلَّا مُفْسِداً؛/ظ ٥٢/ وذلك للتناقض بالنفي والإثبات، وأَمَّا قوله – تعالى – إخباراً عن الكفار:﴿ إِن نَّظُنُّ إِلَّا ظَنًّا ﴾ [٧]، فتقديره: إلَّا ظَنَّاً عَظِيماً. فهو مصدرٌ نوعيّ لا مؤكد[٨].

---

(١) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥١١، همع الهوامع: ٢/ ٢٥٧.
(٢) الآية ٤٣ من سورة هود.
(٣) ينظر: شرح التحفة الوردية/ ٢٢٩.
(٤) ينظر: الصحاح: ٥/ ١٩٤٤، تاج العروس: ٣٢/ ٣٣١.
(٥) الآية ٣٢ من سورة التوبة.
(٦) الآية ٤٥ من سورة البقرة.
(٧) الآية ٣٢ من سورة الجاثية.
(٨) ينظر: الجنى الداني/ ٥١٤، همع الهوامع: ٢/ ٢٥٢، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٢١. والفقرة بنصها في: حاشية الخضري: ١/ ٤٥٨.

تنبيـه

قد يقع في هذا القسم بعد(إلّا) جملةٌ: إمَّا خبرٌ، نحو: ما زَيدٌ إلَّا يَقومُ.

أو صفةٌ، نحو: مَا جَاءَنِي مِنْهمْ رَجُلٌ إلَّا يَقومُ[1]. أوحال، نحو: مَا جَاءَ زيدٌ إلَّا يَضْحَكُ، وكثيراً ما يقع الحال بعد (إلّا) ماضياً مجرداً من (قد) والواو، كذا أفاده القليوبيّ[2].

❋ ❋ ❋

وحكم المستثنى بلفظ (غير)، و(سِوى) -بكسر السين-، و(سُوى) -بضمها مع القصر-، و(سواء) -بفتح السين، وكسرها مع المد-، و(خلا)، و(عدا)، و(حاشا) الجرُّ؛ لإضافة (غير)، و(سوى) -بلغاتها- إليه؛ ولأنَّ (خلا)، وتاليبها حروفُ جرٍّ، فهو مجرورٌ بها، وتعرب (غير)، و(سوى) -بلغاتها- بما نُسب للمستثنى مع (إلّا) من الإعراب فيما تقدم، فتقول: قام القوم غيرَ زيدٍ، وسوى عمروٍ، بنصب(غير)، و(سوى) على الاستثناء، كما اختاره ابن عصفور؛[3] قياساً على نصب ما بعد (إلّا)، وإنْ كان العامل فيه لفظُ (إلّا) على الصحيح، [4] وفي لفظ(غير)، و(سوى) ما قبلهما من فعلٍ أو شبهه، وقيل بنصبهما على التشبيه بظرف المكان للإبهام في كلٍّ،

---

(١) ب: إلا قدم، والصواب ما أثبتناه.

(٢) ...وذلك بشرط أنْ يتقدمها فعل كقوله -تعالى- في: سورة الحجر/ ١١: {وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ}، ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٣٠، همع الهوامع: ٢/ ٢٧٢.

(٣) ينظر: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٤.

(٤) المسألة فيها خلاف واسع، وهي مستوفاة في كتب النحو والخلاف، ومذاهب النحاة فيها كثيرة، حتى أوصلها المراديّ في: الجنى الداني/ ٥١٦- ٢١٧، إلى ثمانية، وينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢١٢، أسرار العربية/ ١٨٥- ١٨٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٨٠.

واختاره ابن الباذش[١]، وجعلهما الفارسي[٢] حالاً؛ فتؤولانِ بمشتقٍّ، واختاره ابن مالك،[٣] أَيْ: قام القومُ مغايرين لزيدٍ، كذا أفاده الأشموني[٤]، والخضري[٥].

وذهب سيبويه،[٦] وأكثر البصريين،[٧] والفراءُ[٨] إلى أنَّ (سوى) -بلغاتها- لا تكون إلَّا ظرفاً غيرَ متصرفٍ، وقال القليوبيّ، وعبد المعطي[٩]: هي لازمة للَّنصب على الظرفية المكانيّة المجازيّة تقديراً في المقصور، ولفظاً في الممدود، وذهب ابن مالك،[١٠] والزجاجي[١١] إلى أنَّها كـ(غير) معنى وإعراباً.

وتقول: مَا قَامَ أَحَدٌ غَيْر زيدٍ، وسِوَى بَكرٍ، بالإتباع، والنصبِ، والمختارُ الإتباعُ،[١٢] وتقول: مَا قَامَ غيرُ زيدٍ، وسوى خالدٍ، بالرفع، وتقول: قام القَوْمُ خَلا زيدٍ، وَعَدا بكرٍ، وَحَاشا خَالِدٍ، فهذه الثلاثة إذا جرَّت متعلقةً بما قبلها في الرتبة من فعلٍ، أَو شبهِهِ، فموضع مجرورها نصبٌ بها

---

(١)... أبو الحسن، علي بن أحمد بن خلف، الأنصاري، عالم بالقراءات والحديث واللغة والشعر والنحو، من مصنفاته: شرح أصول ابْن السراج فِي النَّحْو، ورسالة الإفصاح، وشرح كتاب سيبويه، اختلف في سنة وفاته، قيل سنة ٥٢٨ هـ، وقيل: ٥٤٠ هـ، وقيل: ٥٤٢ هـ، ينظر: البلغة/ ٧٩، بغية الوعاة: ١/ ٣٣٨، غاية النهاية: ١/ ٨٣، الوافي بالوفيات: ٦/ ١٩٢، هدية العارفين: ١/ ٦٩٦، الأعلام: ١/ ١٧٣، معجم المؤلفين: ٧/ ١٥. راجعت ما تيسر لي من من كتب ابن الباذش فلم أقف على التوثيق من المصدر، وهذا قول السيرافي أيضاً، وهو منسوبٌ لهما في: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٣، مغني اللبيب/ ٢١١، شرح الأشموني: ١/ ٥١٦، همع الهوامع: ٢/ ٢٧٤.

(٢) ينظر: الإيضاح/ ١٧٧.

(٣) ينظر: شرح الكافية الشّافية: ٢/ ٧١٦، ٧١٨.

(٤) ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٥١٦، وهو أبو الحسن علي بن محمد بن عيسى، الشافعي، عالم بالنحو، من مصنفاته: نظم المنهاج، ونظم جمع الجوامع، وغيرها، توفي سنة ٩٠٠ هـ، وقيل: ٩١٨ هـ، ينظر: الضوء اللامع: ٦/ ٥، البدر الطالع: ١/ ٤٩١، معجم المؤلفين: ٧/ ١٨٤..

(٥) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٤٦٥.

(٦) ينظر: الكتاب: ١/ ٤٠٧، ٤٠٩.

(٧) ممن ذهب هذا المذهب: المبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ٣٤٩، والرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ١٣٢، والشلوبين في: شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٧٢٤، وابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٥٩. ونُسب إلى الجمهور، ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٥٩، همع الهوامع: ٢/ ١٦٠. واستدلَّ من قال بظرفيتها أنّها تقع صلة، فتقول: جاء الذي سواك. وأنَّ العامل يتخطاها ويعمل فيما بعدها، وهذا لا يكون في شيء من الأسماء إلا ما كان ظرفاً، فتقول: إنَّ سواك ذاهباً. كما تقول: إنَّ عندك رجلا، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٤١، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٩، مغني اللبيب/ ١٨٨.

(٨) لم أقف على قوله في مصنفاته، وهو في: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٧٩، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٥٤٧. وذهب العكبري في: اللباب: ١/ ٣٠٩، إلى أنها تأتي اسماً وظرفاً، لكنَّ الغالب عليها الظرفية، ونصر هذا القول ابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ٢٤١، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٥٢١.

(٩) ينظر: الدرة السنية، اللوحة – و/ ٢١٨.

(١٠) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧١٦.

(١١) ينظر: الجمل/ ٦١- ٦٢. وهو أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق البغدادي النهاوندي، عالمٌ بالنحو والأدب والأخبار، غلب عليه المذهب البصري، من مصنفاته: الجمل فِي النَّحْو، شرح أدب الْكَاتِب، اللامات، مجالس العلماء، توفي سنة ٣٣٧ هـ، ينظر: إنباه الرواة: ٢/ ١٦٠، بغية الوعاة: ٢/ ٧٧، معجم المؤلفين: ٥/ ١٢٤. واستدلَّ من ذهب هذا المذهب بدخول حرف الجر عليها، قالوا: من سوائنا. وبوقوعها موقع غير الظرف كالفاعل في قوله: ولم يبقَ سوى العدوان..، ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٣٩، اللُّمْحة: ١/ ٤٧٦، همع الهوامع: ٢/ ١٦١.

(١٢) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٠٢، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٤٤، همع الهوامع: ٢/ ٢٥٣.

كسائر حروف الجر، وقيل:[١] لم تتعلق بشيء؛ تشبيهاً/و ٥٣/ بالزائد، وإنّما محلُّ مجرورِهما نَصْبٌ ناشئٌ عن تمامِ الكلام، أي الجملة قبله، فهي الناصبة له محلاً على الاستثناء.

ويجري نَصْبُ المستثنى بـ(خَلَا)، و(عَدَا) و(حَاشَا) على أنَّها أفعال جامدةٌ؛ لوقوعها موقع (إلّا)، وانتصابُ الاسمِ بعدها على أنّه مفعول به؛ لأنّها متعديةٌ بمعنى: جاوز،[٢] أَمَّا (عَدَا) فمُتَعدٍّ قبل الاستثناء أَيْضاً، وفاعلها ضميرٌ مستترٌ وجوباً، عائدٌ على البعضِ المدلولِ عليهِ بِكُلِّهِ السابقِ، فتقول: قَامَ القَوْمُ خَلَا زَيداً، وَقَام القَوْمُ عَدَا زيداً، وَحَاشَا زيداً، بالنصب، أَيْ: خَلَا بعضُهُم زيداً، وَعَدَا بعضُهُم زيداً، وَحَاشَا بعضُهُم زيداً.

ولم يُنْقَل عن سيبويه الجر بـ(عدا) فقط،[٣] أَمَّا (خلا) فقد ذكر الجرَّ به[٤]. ثم الجرُّ بـ(حاشا) أكثرُ من النَّصب بها؛ ولذلك التزم سيبويه، [٥] وأكثرُ البصريين[٦] حرفيتها، ولم يُجيزوا النصبَ، لكن الصَّحيحُ جوازُهُ،[٧] وذهب الفَرَّاء[٨] إلى أنَّ (حَاشَا) فعلٌ لكنْ لا فاعلَ له، ولا مفعولَ، وَنَصْبُ ما بعده إنما هو بالحمل على (إلّا) ؛ فيكون منصوباً على الاستثناء، وهو العامل للنصب فيما بعده.

وأَمَّا نصبُ المستثنى بـ(خَلَا)، و(عَدَا) فهو أكثر من الجر بهما،[٩] حَتَّى إذا تقدمت عليهما (ما) المصدرية تعيَّن نَصْبُه؛[١٠] لأنَّ (ما) المصدرية لا يليها حرفُ جرٍّ، قال لبيدُ بنُ

---

(١) ينظر: أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٤، شرح شذور الذهب للجوجري: ٢/ ٤٨٩، همع الهوامع: ٢/ ٢٧٨، ولم ينسبوه إلى أعيان.

(٢) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٨، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٦٤، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٤٠.

(٣) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٨- ٣٤٩ .

(٤) قال سيبويه في: الكتاب: ٢/ ٣٤٩:" وبعضُ العرب يقول: ما أتاني القومُ خلا عبدِ الله ".

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٣٤٩- ٣٥٠.

(٦) ينظر: الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٢٦- ٢٣٢، مغني اللبيب/ ١٦٥، شرح الأشموني: ١/ ٥٢٥- ٥٢٦، همع الهوامع: ٢/ ٢٨٠- ٢٨١، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٤٤- ٢٤٥.

(٧) وقد جوَّز فعليتها ومن ثمَّ النصب بها المبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ٣٩١، والزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ٣/ ١٠٧، وابن جني في: اللمع/ ٦٩، وأبو بكر بن الأنباري في: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٥١٣، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٢٣، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ٢٤٧، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٥٢٦، والصبان في: حاشيته: ٢/ ٢٤٤، وغيرهم.

(٨) ينظر قوله في: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٣، الجنى الداني/ ٥٦٤، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٨٨، شرح الأشموني: ١/ ٥٢٧، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٤٥. ولم أقف على قوله في مصنفاته، لكن ذكر أبو بكر بن الانباري عنه ما يلزم نقله، فقد فصَّل في الناصبة والجارة، قال أبو بكر في: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ٥١٣: " قولهم: حاشا فلاناً. معناه: قد استثنيته وأخرجته، وتركته فلم أدخله في جملة المذكورين. قال الفراء: هو من حاشيت أُحاشي... وقال الفراء: من نصب عبد الله، نصبه بـ(حاشا)، لأنَّه مأخوذ من: حاشيت أحاشي. ومن خفض عبد الله، كان له مذهبان: أحدهما أن يقول: خفضته بإضمار اللام، لكثرة صحبتها (حاشا) كأنها ظاهرة.
والوجه الآخر: أن تقول: أضفت (حاشا) إلى عبد الله، لأنه أشبه الاسم، لمّا لم يأت معه فاعل ".

(٩)... والنصب بـ(عدا) أشهر، وأرجح من (خلا)، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٨٥.

(١٠) لَيْسَ ما ذكره الشارح مجمعاً عليه، فقد ذهب الكسائي، والجرمي، والفارسي إلى جواز الجر بهما وإن باشرتهما (ما)، ولذا قال ابن مالك في: ألفيته/ ٢٢:
.... وَبَعْدَ (مَا) انْصِبْ، وَانْجِرَارٌ قَدْ يَرِدْ
وعلى الجر تكون (ما) زائدة، وليست مصدرية، ينظر: كتاب الشعر/ ٢٥، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٧٢٢، الجنى الداني/ ٤٣٦، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٨٦.

ربيعةَ[١] الصحابيُّ –من بحر الطويل–:

أَلاَ كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلاَ اللهَ بَاطِلُ وَكُلُّ نَعِيمٍ لاَ مَحَالَةَ زَائِلُ[٢]

أي: كلُّ ما عدا الله زائلٌ، وكلُّ نعيمٍ من نعيم الدنيا <فانٍ>[٣] لا حيلةَ موجودةٌ،[٤] ولا تدخل (ما) على (حاشا)، مصدريةً كانت أَو زائدةً؛ لأَنَّها فعلٌ جامدٌ أصالةً، بخلاف (خلا)، و(عدا)؛ فإنّهما جامدان بالعروض،[٥] وأجازه بعضهم؛[٦] تمسُّكاً بقول الشاعر –من بحر الوافر–:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشاً فَإِنَّا نَحْنُ أَفضلُهُمْ فَعَالاَ[٧]

والفَعال –بفتح الفاء– معناه: الكَرَمُ؛ وهو في الخير، وأَمَّا بكسرها فهو في الشر،[٨] ومفعولُ (رأيت) الثاني محذوفٌ، أَيْ: دوننا، ويُرَدُّ هذا/ظ ٥٣/ القولُ بأَنَّ ما في هذا البيت شاذٌّ[٩].

(١) ... بن مالك بن ملاعب الأسنة العامري، شاعر مخضرم، أحد شعراء المعلقات، وأحد الصحابة، عمَّرَ طويلاً، توفي سنة ٤١هـ، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ١٣٥، الشعر والشعراء: ١/ ١٩٤، الاستيعاب: ٣/ ٣٠٦ الإصابة: ٣/ ٣٠٧، الأعلام: ٥/ ٢٤٠.

(٢) ديوانه/ ١٤٥، وصحَّ عن الرسول - صَلَّى اللهُ عَلَيهِ وسَلَّم - بأنها أصدق كلمة قالها شاعر، ينظر: صحيح البخاري: ٥/ ٤٣، صحيح مسلم: ٤/ ١٧٦٨. وهو في: المُفصَّل/ ٩٦، اللُّمْحة: ١/ ١٠٤.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) ب: موجودةٌ زائلٌ، والصواب ما أثبتناه.

(٥) مراد الشارح أنَّ (ما) المصدرية لا توصل بفعلٍ جامد، وجاز وصلها بـ(خلا)، و(عدا) لأنَّ الجمود عرض لهما من حيث موقعهما موقع الحرف (إلّا) في الاستثناء، وإلا فهما في الأصل متصرفان. وأَمَّا (حاشا) الاستثنائية فهي فعل جامد، وما جاء من قولهم: يحاشي. فليس هو منها، بل فعل متصرف متعد، يجوز إظهار فاعله. وبينهما ستة فروق جمعها الشيخ محمد محيي الدين في: منحة الجليل: ٢/ ٢٣٩- ٢٤٠، وينظر: مغني اللبيب/ ١٦٤- ١٦٥، حاشية الصبَّان: ٢/ ٢٤٢.

(٦) نُسِب إلى الأخفش تجويزه كما في: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٣، اللُّمْحة: ١/ ٤٧٢، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٨٩، مغني اللبيب/ ١٦٤، وتابعه ابن مالك في: شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٥، وعدَّه خالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٦٨، نادراً، ونعته الأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٥٢٧، بأنَّه شاذٌّ.

(٧) للأخطل، وهو في ديوانه/٥٦٨، وهو من شواهد المرادي في: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٨٩، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ١٦٤، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٤٠، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٥٢٧، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٦٢٨، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٥٥١، رقم ٢١٣٢.

(٨) لم يصرحْ أصحاب المعاجم بأنَّ مكسور الفاء في الشر، وإنما قال صاحب العين: ٢/ ١٤٥: "الفَعالُ اسمٌ للفِعل الحسَن ". وحكى الأزهري في: تهذيب اللغة: ٢/ ٢٤٥، تفريقَ ابن الأعرابي بين الصيغتين على معنى آخر؛ فالفَعَال: فعل الوَاحِد خاصَّة فِي الْخَيْر والشرّ، والفِعال للمشاركة؛ إِذا كَانَ الفِعل بَين الاثنين. ورجَّح الأزهري قول ابن الأعرابي، وانتقد ما ورد في العين من قصر الفَعال على الحَسَن، وينظر: الصحاح: ٥/ ١٧٩٢، القاموس المحيط/ ١٠٤٣.

(٩) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٦٨، شرح الأشموني: ١/ ٥٢٧.

وتأتي (حاشا) في غير استثناءٍ فعلاً متصرفاً، متعدياً، تقول: حاشيتُكَ، بمعنى: استثنيتُكَ، قال النابغة[١] -من بحر البسيط-:

وَلاَ أَرَى فَاعِلاً فِي النَّاسِ يُشْبِهُهُ   ولا أُحَاشِي مِنَ الأَقْوَامِ مِنْ أَحَدِ[٢]

وتأتي اسماً مصدرياً، مُرادِفاً للتنزيه، ومنه: ﴿حَٰشَ لِلَّهِ﴾[٣]؛ بِدَلِيل قِرَاءَة أبي السّمال[٤] باللام﴿ حَاشَاً لِلَّهِ ﴾ بالتنوين؛ كما يقال: تنزيهاً لله وبراءةً، وبِدَلِيل قِرَاءَة ابْن مَسْعُود:﴿ حَاشَ اللَّهِ ﴾، بالإضافة، كـ: سبحان الله، [٥] وَإِنَّمَا تُرِك التَّنْوِين فِي قراءة الجمهورِ؛ لأنَّها مبنيةٌ؛ لشبهها بـ(حاشا) الحرفيةِ لفظاً ومعنى؛ فإنَّ معنى التنزيهيّة: الإبعادُ، ومعنى الحرفيّة: الإخراجُ، وهما متقاربان، هكذا نقل شارح[٦] منظومة العمريطيّ عن السيوطي[٧] بزيادة توضيح.

***

(١) أبو أُمامة، زياد بن معاوية، شاعر جاهليّ، من الطبقة الأولى، ومن أصحاب المعلقات العشر، مات في الجاهليّة، ينظر: طبقات فحول الشعراء: ١/ ٥١، ٦٠، الشعر والشعراء: ١/ ١٥٦، ١٧١، الموشح/ ٣٨، ٤٦، الأعلام: ٣/ ٥٤.

(٢) ديوانه/ ٢٠، وهو من شواهد ابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ٢٨٩، والمرادي في: الجنى الداني/ ٥٥٩، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ١١٨، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٥٠، رقم ٦٩٦.

(٣) الآية ٣١ من سورة يوسف.

(٤) ينظر: مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع، ابن خالويه/ ٦٨، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٢٣، الدر المصون: ٦/ ٤٨٤، معجم القراءات: ٤/ ٢٤٧. وأبو السمال هو: قعنب بن أبي قعنب، العدوي، البصري، ذكره الذهبي في ميزان الاعتدال: ٤/ ٥٣٤، وابن حجر في لسان الميزان: ٩/ ٨٦، وقالا: "له حروف شاذة لا يعتمد على نقله، وَلا يوثق به". وقال ابن الجزري -غاية النهاية: ٢/ ٢٧: "له اختيار في القراءة شاذ عن العامة".

(٥) ينظر: مختصر في شواذ القرآن/ ٦٨، الكشاف: ٢/ ٤٣٩، شواذ القراءات/ ٢٤٥، شرح التسهيل: ٢/ ٢٢٧، الدر المصون: ٦/ ٤٨٤، معجم القراءات: ٤/ ٢٤٣.

(٦)

(٧) ينظر: همع الهوامع: ٢/ ٢٨٣.

باب: (لَا) [النّافِية للجنْس] (١)

أي: هذا باب (لا) التي لنفي حكم الخبر عن جنس الاسم، لا لنفي الجنس نفسه؛ لأنَّ المنفيَّ إنما يتعلق بالأحكام، لا الذَّواتِ، وتُسمَّى: لا التبرئة؛(٢) لأنَّها تدلُّ على تبرئة الجنس<من الخبر>(٣)، فإذا قلت: لا رجلَ في الدار، فالنفيُ إنَّما هو للاستقرار الذي هو حكم الجنس.

***

١٦٥. تَنْصِبُ (لَا) إنْ بَاشَرَتْ مَا نُكِّرَا ... مِنْ غَيْرِ تَنْوِينٍ، وَلَمْ تُكَرَّرَا

١٦٦. تَقُولُ: لَا رَجلَ فِي الدَّارِ، فَإنْ ... مَا بَاشَرَتْ رُفِعْ، وَتَكْرارٌ زُكِن

١٦٧. كَنَحْو: لَا فِي الدَّارِ رَجْلَةٌ، وَلَا ... امْرَأةٌ، وَأَلْغِهَا، وَأَعْمِلَا

١٦٨. إنْ كُرِّرَت وَبَاشَرَتْ بِالنَّكِرَه ... كَ: لَا غُلامَ فِي الْحِمى، وَلَا امْرَأَه

فقول الناظم:(ما نُكِّرا) تنازعه كلٌّ من (تَنْصِبُ)، و(باشَرَتْ)، وألفُه للإطلاق، وقوله:(وَلَمْ تُكَرَّرا) معطوفٌ على (باشَرَتْ)، وألفُه عوضٌ عن نون التوكيد المخففة، كالألف في قوله:(وأعْمِلا)، قولُهُ:(فإنْ ما باشَرَتْ) أَيْ: فإنْ <لم>(٤) تباشرْ (لا) منكَّراً؛ بأنْ فَصَلَ بينهما فاصلٌ، أو لم توجدْ نكرةٌ أصلاً؛ فصارت تباشر المعرَّف، وقولهُ:(رُفِع) مبني للمجهول في محل جزم جواب الشرط، وقوله:(وتَكْرارٌ) نائبُ فاعلٍ لفعلٍ محذوفٍ، ويفسره المذكور، والتقدير: وَزُكِنَ تَكرارٌ زُكِن، والجملة من الفعل ونائب الفاعل معطوفةٌ على (رُفِع)،/و ٥٤/ والمعنى: علم تكرارُ (لا) مِنْ فَقْد شرطٍ بكونها مهملةً لا عملَ لها، قوله:(رَجْلَةٌ) -بفتح الراء وسكون الجيم- جمعُ

---

(١) [...] زيادة يقتضيها تخصيص العام.

(٢)... مصطلح كوفي، استعمله الفراء في: معاني القرآن: ١/ ١٢٠، ١٢١، وثعلب في: مجالسه: ١/ ١٣١، وأبو بكر بن الانباري في: الزاهر في معاني كلمات الناس: ١/ ١٢، شرح القصائد السبع/ ٢٨٨، وشاع استعماله في كتب المتأخرين من النحاة، ينظر: المصطلح النحوي/ ١٧٢.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) <...> ساقط من أ.

رجلٍ، وهذا الجمعُ قليلٌ وجودُهُ، كما في المصباح،(١) وقوله:**(في الحِمى)** –بكسر الحاء– أَيْ: المكانُ الذي يحميه الإمامُ.

والحاصلُ أنَّ (لا) تعمل عمَلَ (إنَّ)؛ فتنصب الاسمَ، وترفع الخبرَ، لكنْ بشروطٍ ستةٍ،(٢) أربعةٌ ترجع إليها، وهي: كونُها نافيةً، ونافيةً للجنس، وكون ذلك نصَّاً، أَيْ: من غير احتمالٍ لغيره، وعدمُ جارٍ لها. وواحدٌ لمعموليها، وهو: تنكيرُهما. وواحدٌ لاسمها، وهو: اتصاله بها.

ولا فرق في هذا العمل بين المفردة، نحو: ﴿ لَآ إِكۡرَاهَ فِي ٱلدِّينِ ﴾(٣)، وبين المكررة، نحو: لَا حولَ وَلَا قُوَّةَ إِلَّا بِاللَّه، إلا أنَّ عملَ المفردة واجبٌ، وعملَ المكررة جائزٌ، وسيأتي.

فاحترزنا بالنافيةِ عن الزائدة، فلا عملَ لها، والناهيةِ، والدعائيةِ، فيعملان الجزمَ كما مرَّ،(٤) وبقولنا:(للجنس) عن العاطفة، وبقولنا:(نصَّاً) عن العاملة عملَ (لَيْسَ)؛ فإنّها نافية للجنس على الاحتمال والظهور؛ فيحتمل أنْ تكونَ نافيةً للجنس، وأنْ تكون نافية للوحدة، نحو: لاَ رَجُل قَائِماً؛ فإنْ كان المعنى: بَلْ رَجُلاَنِ، أَو رِجالٌ؛ كانت لنفي الوحدة، وإلا كانت للجنس، فـ(لا) حينئذٍ عاملةٌ عَمَلَ (لَيْسَ)، و(رجلٌ) اسمها، و(قائماً) خبرها، وبقولنا:(عدم جارٍّ لها) عمّا إذا اقترنت بجارٍّ؛ فإنّها تلغى، وكانت معترضةً بينه وبين مجروره، نحو: جئتُ بلا زادٍ، وجعلها الكوفيون(٥) حينئذٍ بمعنى: (غير) مضافة للنكرة، والحرف جارٌّ لها.

وإذا كان الاسم معرفةً وجب رفعُ ما بعدها على الابتداء؛ لأنَّها لا تعمل في المعرفة، ووجب حينئذٍ تكرار (لا)؛ جبراً لما فاتها من نفي الجنس، نحو لا زيدٌ في الدار ولا عمرٌو.

وكذا إنْ فَصَل بين (لا) واسمها ظرفٌ، أَو غيرُه فإنّها تلغى؛ لضعفها بالفصل، ووجبَ حينئذٍ تكرارُها تنبيهاً على نفي الجنس؛ إذْ هو تكرارٌ للنفي، نحو: لا في الدار رجلٌ، ولا امرأةٌ، وأجاز المبَرِّد(٦) وابن كيسان(٧) عدم التكرار مع المعرفة، والفصل.

---

(١) ينظر: ١/ ٢٢٠- منه.

(٢) وعدَّها بعضهم سبعة، فجعل تنكير اسمها شرطاً، وتنكير خبرها شرطاً آخر، ينظر: شرح الأشموني: ١/ ٣٢٩.

(٣) الآية ٢٥٦ من سورة البقرة.

(٤) تنظر: الصفحة/ ٥٦، ٥٧، من التحقيق.

(٥) ينظر: مجالس ثعلب: ١/ ١٣١، اللُّباب: ١/ ٢٤٥، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠٣، الجنى الداني/ ٣٠١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٨، حاشية الصبَّان: ٢/ ٦، حاشية الخضري: ١/ ٣١٩. وبعضهم يرى خلاف ذلك؛ قال أبو بكر بن الانباري في: شرح القصائد السبع/ ٢٠٧ :" بلا حدثٍ أحدثته... الحدث مخفوضٌ بالباء ".

(٦) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٠- ٣٦١.

(٧) ينظر قوله في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٠٩، أوضح المسالك: ٢/ ٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٣٩، همع الهوامع: ١/ ٥٣٤، حاشية الصبَّان: ٢/ ٦، حاشية الخضري: ١/ ٣٢٠.

فإذا توفرت في (لا) تلك الشروط فإنّها تنصب الاسم من غير تنوينٍ، نصباً صحيحاً، وليس بمبنيّ، وفَتْحتُهُ فتحةُ إعرابٍ، لا فَتْحةُ بناءٍ؛ لأنَّه مُعْربٌ حُذِف منه/ظ ٥٤/ التنوين؛ للتخفيف. هذا مذهب الكوفيين، [١] والزجاج،[٢] وهو ظاهر كلام الناظم كصاحب الآجرومية[٣].

وكذا المثنى، والمجموع فإنّهما معربانِ؛ كما ذهب إليهِ المبَرِّد؛[٤] لأنَّ التثنيةَ والجمعَ من خواصِّ الأسماءِ فيعارضان علةَ البناء، وعند جمهور البصريين[٥] إذا كان اسم (لا) مفرداً، فإنَّه مبنيٌّ على ما كان ينصب به قبل دخول (لا)؛ لتركيِّبِهِ معها تركيبَ خمسَةَ عشرَ، ولكنْ محله النصبُ بـ(لا)؛ لأنَّه اسم لها، وقيل: لتضمُّنه معنى (مِنْ) الجنسية،[٦] بدليل ظهورها في قول الشاعر -من الطويل-:

فَقَامَ يَذُودُ النَّاسَ عَنْهَا بِسَيفِهِ   وَقَالَ أَلاَ لا مِنْ سَبِيلٍ إلَى هِنْدٍ[٧]

والمرادُ بالمفرد في هذا الباب، وفي باب النداء ما يقابله المضافُ، والمشبهُ بالمضاف؛ فيشملُ المفردَ، وجمعَ التكسير، والمثنى، وجمعَ المذكر السالمِ، وجمعَ المؤنث السالمِ، فيُبنى المفردُ، وجمعُ التكسير على الفتح، نحو: لا رجلَ، أو: لا رجالَ في الدارِ، ويبنى المثنى، وجمعُ المذكر السالم على الياء، نحو: لا رَجَلَيْنِ، أو: لا مُسْلِمينَ في الدار، ويبنى جمعُ المؤنثِ السالمُ على الكسرِ بلا تنوينٍ؛ لأنَّه – وإنْ كان للمقابلة – مُشْبهٌ لتنوينِ التمكينِ[٨] الذي لا يجامع البناءَ،

---

(١) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٢٠، شرح القصائد السبع/ ٢٨٨، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٣٠٢، ارتشاف الضرب: ٢/ ١٦٤، شرح الأشموني: ٢/ ١٦٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٨.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٦٩، وهو أيضاً مذهب السيرافي في: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٦، وغيرهما ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥٥، شرح التسهيل: ١/ ٤٣٩، شرح الأشموني: ٢/ ١٦٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢١٨.

(٣) قال ابن آجروم في: الآجرومية/ ٩٢:" اعلم أَنَّ (لا) تَنصِبُ النَّكِراتِ بغير تنوين ".

(٤) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٦.

(٥) ينظر: الكتاب: ٢/ ٢٧٤، المقتضب: ٤/ ٣٥٨، الأصول في النحو: ١/ ٤٠٤، اللمع/ ٤٤، الجنى الداني/ ٢٩٠، توضيح المقاصد: ١/ ٥٤٦.

(٦) ممن قال بهذا ابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٢٧١، والجوجري في: شرح شذور الذهب: ١/ ٢٤٧، والفاكهي في: مجيب النَّدا في شرح قطر الندى/ ٢٩٩، والخضري في: حاشيته: ١/ ٣٢٢.

(٧) لمجهول، وهو من شواهد الخليل في: العين: ٨/ ٣٥٢، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ١/ ٥٢٢، والمرادي في: الجنى الداني/ ٢٩٢، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٢/ ١١، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ١١٠، المعجم المُفصَّل في شواهد اللغة العربية: ٢/ ٤٤٥، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٣٩٦، رقم ٨٤١.

(٨) ب: يشبه تنوين التمكين.

هذا عند الجمهور،[١] وجوز بعضُهُم[٢] تنوينَهُ مع البناء قياساً، لا سماعاً؛ نظراً إلى أنّه للمقابلة، وأوجب في هذا<أي: جمع المؤنث السالم>[٣] ابن عصفور البناءَ على الفتح،[٤] ورجَّحه ابن مالك،[٥] وابن هشام،[٦] والفاكهي؛[٧] للفرق بين حركته معرباً، وحركته مبنياً[٨].

وأَمَّا إذا كان اسم (لا) مضافاً لنكرةٍ مثله، أَو إلى معرفةٍ لا يَتَعرَّفُ بها فهو منصوبٌ وُجوباً بغير تنوينٍ بالاتفاق؛ لأنَّ الإضافة من خصائص الأسماء؛ فيُبْعَدُ بها الاسمُ عن شبه الحرف، نحو: لا ذا حِلْمٍ يوجد، ولا مثلَ زيدٍ حاضرٌ.

وأَمَّا إذا ما كان اسمُها مُطوَّلاً، وهو المُسمَّى: مشبه المضاف؛ لعمله فيما بعده كالمضاف فيلزم إعرابه منوناً، عند البصريين،[٩] نحو: لا حَسَنَاً وجهُهُ في البلدِ، ولا مُنْفِقاً مالَه في الخَيْرِ مَذْمومٌ، ولا بارَّاً بزيدٍ في الدار، ولا ثلاثةً وثلاثين، هذا إذا أُريدَ غيرُ علمٍ، بأنْ أُريدَ مطلقُ جماعةٍ بهذا العدد، أَمَّا العلم/و ٥٥/ فلا تعمل فيه (لا) ومثله ما إذا أُريد جماعة معينة هذه عدتهم؛ لأنّه حينئذٍ يجب تعريفهما بـ(أل) فتهمل (لا)، وَتُكَرَّرُ مع شيء آخر معطوفٍ، فإنْ أُريد بالثلاثة جماعة معينة، وبالثلاثين جماعة أخرى كذلك أُهْمِلَت، وكررت في الثاني، فيقال: لا الثلاثةُ ولا الثلاثون، كذا أفاد الخضري[١٠].

---

(١) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ٢/ ١٥٧، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٩٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤١، همع الهوامع: ١/ ٥٢٩.

(٢) ذهب إليه ابن مالك في: سبك المنظوم وفك المختوم/ ١٨٨، ونقله ابن الدهان في: الغرة في شرح اللمع: ١/ ١٤٤-١٤٥، عن قوم من دون نسبة، ورواه أبو حيَّان في: التذييل والتكميل: ٥/ ٢٣١، حكايةً عن ابن خروف، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٢، همع الهوامع: ١/ ٥٢٩.

(٣) <...> ساقط من ب.

(٤) ينظر: المقرب: ١/ ١٩٠.

(٥) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٤٣٤.

(٦) ينظر: مغني اللبيب/ ٣١٤.

(٧) ينظر: الفواكه الجنية على متممة الآجرومية/ ٢٧١، وهو عبد الله بن أحمد بن عبد الله المكيّ، عالم بالنحو، من مصنفاته: مجيب النِّدا في شرح قطر الندى، شرح كتاب الحدود في النحو، كشف النقاب عن ملحة الإعراب، توفي سنة ٩٧٢ هـ، ينظر: شذرات الذهب: ٨/ ٣٦٣، الأعلام: ٤/ ٦٩، معجم المؤلفين: ١/ ٢٩٦ .

(٨) وجوَّز بعضهم الفتح أوالكسر بغير تنوين، وصحَّحه خالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٢، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٥٢٢.

(٩) ينظر: مغني اللبيب/ ٥١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٤، همع الهوامع: ١/ ٥٢٢، حاشية الصبَّان: ٢/ ٨، حاشية الخضري: ١/ ٣٢١.

(١٠) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٣٢١.

وجوّز في هذا الممطول[1] ابنُ كيسان[2] بناءَهُ أيضاً؛ فلا ينوّن إجراءً له مجرى المفردِ؛ لعدم الاعتداد بالمعمول؛ لصحة الكلام بدونه، وأجاز ابنُ مالك[3] إعرابَه غيرَ منوّنٍ بقلة؛ تشبيهاً بالمضاف، كظاهر عموم عبارة الاجرومية،[4] وعلى أحد هذين القولين يُحْمَل قولُهُ -صلى الله عليه وسلم-:((لاَ مَانِعَ لِمَا أَعْطَيْتَ وَلاَ مُعْطِيَ لِمَا مَنَعْتَ))[5] وقولُهُ – تعالى –:﴿وَلَاجِدَالَ فِي ٱلْحَجِّ﴾[6]، ويمكن حمْلُه على القول الأول بجعل الظرف خبراً متعلقاً بمحذوف، لا باسم (لا)، فهو مفرد مبنيٌّ، لا شبيهٌ بالمضافِ، أَيْ: لا مانعَ مانعٌ لما أعطيت، واللام للتقوية، ولا جدالَ حاصلٌ في الحج، وأجاز البغداديون[7] بناءَهُ إنْ عَمِلَ في ظرفٍ، كالآية، كذا نقله الخضري[8] عن الأسقاطيّ.

وإنْ تكرَّرت (لا) واجتمعت تلك الشروط جاز إعمال (لا) عَمَلَ (إنَّ)، سواء كانت (لا) الأولى، أَو الثانية، ومحلها مع اسمها رفعٌ بالابتداء، وأَمَّا محلُّ اسمها وحده فنصبٌ بها، فتبنى النكرة معها على الفتح إذا كانت مفردةً، وينصب بها المضافُ، والممطول، ويُعطفُ تارةً بالرفع على محلها مع اسمها، وتارةً بالنصب على محل اسمها وحده، وجاز إلغاؤها سواء كانت أولى أَو ثانيةً؛ فيرفع ما بعدها على الابتداء والخبر، والمسوغ[9] هو النفيُ، وجاز إعمالُها عمل (لَيْسَ) وهو قليلٌ، ولمْ يذكر المصنف كصاحب الآجرومية إعمالَ<ها عملَ>[10] (لَيْسَ) ؛ لقِلَّتِهِ، نحو: لَا حَوْلٌ وَلَا قُوَّةٌ إِلَّا بِاللهِ.

فالحاصلُ أنَّ للنكرةِ المفردةِ الواقعةِ بعد (لا) الثانية خمسةُ أوجهٍ على سبيل الجواز، ثلاثةٌ مع فتح النكرة الأولى:

الوجه الأول: البناءُ على الفتح؛ على إعمال (لا) الثانية كالأولى، وهو الأصلُ؛ والكلامُ جُمْلتانِ.

---

(1) يستعمل الشارح لفظة (المطول)، وأحياناً (الممطول) وكلاهما جائزٌ مستعمل، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٢، المصطلح النحوي/ ١٤٦.

(2) ينظر قوله في: مغني اللبيب/ ٥١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٤، همع الهوامع: ١/ ٥٢٢، حاشية الصبَّان: ٢/ ٨، حاشية الخضري: ١/ ٣٢١.

(3) ينظر: شرح التسهيل: ١/ ٤٣٩، ٤٤٤.

(4) حمل الشارحُ عبارة صاحب الآجرومية/ ٩٢، على هذا؛ لأنَّه قال:" اعلم أَنَّ (لا) تَنصِبُ النَّكِراتِ بغير تنوين ". ولم يفصل في أحوال اسم (لا)؛ فاستدل الشارحُ على أنَّه يُجري هذا الحكمَ -النصب بغير تنوين- على الأقسام الثلاثة من اسم (لا) بما فيه الشبيه بالمضاف. والله تعالى أعلم.

(5) صحيح البخاري: ١/ ١٦٨ رقم ٨٤٤، صحيح مسلم: ١/ ٣٤٣ رقم ١٩٤.

(6) الآية ١٩٧ من سورة البقرة.

(7) ينظر: مغني اللبيب/ ٥١٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٤٤، همع الهوامع: ١/ ٥٣١، حاشية الصبَّان: ٢/ ٨.

(8) ينظر: حاشية الخضري: ١/ ٣٢١.

(9) يريد بالمسوغ هنا: ما ساغ للنكرة أن تقع مبتدأً مقدمةً. والنفي أحد هذه المسوغات.

(10) <...> ساقط من ب.

والوجه الثاني:/ظ ٥٥/ النصبُ؛ عطفاً على محل اسم (لا) وحده؛ وتكون (لا) الثانية زائدةً لتأكيد النفي، والكلامُ جملةٌ واحدةٌ.

والوجه الثالثُ: الرفع مع التنوين؛ على أنَّه مبتدأ، كما قاله المكودي[١]، أَو عطفٌ على محل (لا) مع اسمها، وهو رفعٌ بالابتداء، أَو على إعمال (لا) عملَ (لَيْسَ)، ولا فرقَ في جواز هذه الأوجه الثلاثةِ بين أنْ يكونَ اسم الأولى مبنيًّا على الفتح، كما تقدّم في المثال المتقدِّم، أَو منصوباً كالمضاف، والمشبه به، نحو: لا غلامَ رجلٍ ولا امرأة. وَلَا خَيْرَ من زيدٍ وَلَا عَالِم. بالفتح، والنصبِ، والرفعِ في (امرأة)، و(عالم).

واثنانِ مع رفع النكرةِ الأولى:

أَحدهما: الفتحُ على إعمال (لا) الثانية عملَ (إنَّ)، وجعلِ الأولى ملغاةً، والاسم بعدها مبتدأ، أَو جعلها عاملةً عملَ (لَيْسَ)؛ والاسم بعدها اسمها؛ والكلامُ جملتانِ.

والثاني: الرفعُ؛ وهو معطوفٌ على الاسم الأول على أنَّه مبتدأٌ؛ و(لا) ملغاةٌ، وتكونُ (لا) الثانية زائدةً، وهو مبتدأ كالأول، ويجوز جعلُ (لا) الأولى، والثانية عاملتينِ عملَ (لَيْسَ)، أَو الأولى فقط عاملةٌ عملَ (لَيْسَ)؛ والثانية زائدة للتأكيد.

ولا يجوز النصبُ للثاني؛ لانتفاء العطف على المحل والتبع للفظ، وجوَّز الزمخشريُّ[٢] نصبَه بفعلٍ محذوفٍ، أَيْ: لا أرى قوَّةً.

واعلم أنَّ اسم (لا) إذا كان مبنياً ونُعِتَ بمفردٍ متصلٍ بالمنعوت جاز في النعتِ ثلاثةُ أوجه:

البناءُ على الفتح؛ لتركبه مع اسم (لا) قبل دخولها، فيصير النعتُ والمنعوتُ كَاسْمٍ <واحدٍ>[٣]، ثم تدخل عليه (لا). والنصبُ؛ مراعاةً لمحل اسم (لا)، أَو إتباعه للفظه؛ لأنَّ إعرابَهُ مقدرٌ نصباً. والرفع؛ مراعاةً لمحلّ (لا) واسمِها، فتقول: لا رجلَ قائمَ، وقائماً، وقائمٌ.

وإنْ كان النعتُ غيرَ مفردٍ، أَو كان المنعوتُ غيرَ مبنيٍّ، أَو فُصِل بين النعت والمنعوت امتنع البناء على الفتح، فمثالُ الأول: لا رَجَلَ قبيحاً فعلُهُ وحسنٌ وجهُهُ عندك، ولا رجلَ قاصدُ غلامٍ عندنا، بالنصب، والرفعِ، ومثال الثاني: لَا صَاحبَ قَبيحٍ حَسَنَاً، وَحَسَنٌ، بالنصب، والرفعِ،

---

(١) ينظر: شرح المكودي على الألفية: ١: ٧٤، وهو أبو زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح الفاسي المالكي، عالم بالنحو، من مصنفاته: المقصورة في مدحه - صَلَّى اللهُ عَليهِ وسَلَّم -، وشرح المُقَدِّمَة الاجرومية، وغيرهما توفي سنة ٨٠٧ هـ، ينظر: بغية الوعاة: ٢/ ٨٣، الضوء اللامع: ٤/ ٩٧، الأعلام: ٣/ ٣١٨، معجم المؤلفين: ٥/ ١٥٦.

(٢) ينظر: المُفصَّل/ ١٠٤- ١٠٥، وتابعه ابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٣٨٤- ٣٨٥.

(٣) <...> ساقط من ب.

ومثال الثالث: لَاَ رَجَلَ في الدَّارِ كَرِيماً، وَكَرِيمٌ، بالنصب، والرفعِ، قال ابن غازي[1]/و ٥٦/ من الرجز:

وارْفَــعْ، أَو انْصــبْ مُطْلَقــاً نَعْــتَ اســم (لا) والْفَــــتْحَ زِدْ إنْ أُفــــردا، واتَّصـــــلا[2]

والبدلُ النكرةُ كالنعت المفصول، نحو: لا أحدَ رجل وامرأة في الدار، بالنصب، والرفع.

تنبيه

إذا قيل: لَا رجلَ فِي الدَّار -بِالْفَتْح- تعيَّن كَونُهَا نَافِيَةً للجِنْس، وَيُقَال فِي توكيده: بل امْرَأَةٌ. وَإِنْ قيل: لا رجلٌ -بِالرَّفْع- تعيّن كَونُهَا عاملةً عَمَلَ (لَيْسَ)، وَامْتنع أَن تكون مُهْمَلَةً؛ وَإِلَّا لتَكَرَّرت، وَاحْتمل أَن تكونَ لنفي الْجِنْس، وَأَن تكونَ لنفي الْوحدَةِ، وَيُقَال فِي توكيده على الأول: بل امْرَأَةٌ. وعَلى الثَّانِي: بل رجلَانِ، أَو رجالٌ.

وَغلط كثيرٌ من النَّاس؛ فزعموا أَنَّ العاملةَ عَمَلَ (لَيْسَ) لَا تكون إلَّا نَافِيَة للوحدة، لَا غير، وذلك مردودٌ بنَحْوِ قَوْلِ الشاعر -من بحر الطويل-:

تَعَــزَّ فَــلاَ شَــيْءٌ عَلَــى الأَرْضِ بَاقِيــاً وَلاَ وَزَرٌ مِمَّــا قَضَــى اللهُ وَاقِيَــا[3]

أي: اصبرْ على ما أصابَكَ؛ فإنَّه لا يبقى شيءٌ على وجه الأرض، ولا ملجأ يحفظ الشخص مما قضاه اللهُ – تعالى – وقَدَّرَهُ.

وَإِذا قيل: لَا رجلٌ وَلَا امْرَأَةٌ فِي الدَّار، -برفعهما- احْتمل كَون (لَا) الأولى عاملةً فِي الأَصْلِ عَمَلَ (إِنَّ)، ثمَّ أُلغيت؛ لتكرارها؛ فَيكون مَا بعْدهَا مَرْفُوعاً بِالِابْتِدَاءِ، وَأَنْ تكونَ عاملةً عَمَلَ (لَيْسَ)؛

(١) أبو عبد الله، محمد بن أحمد بن محمد، المكناسي، الفاسي، مشاركٌ في شتى العلوم، من مصنفاته: شرح ألفية ابن مالك، وإرشاد اللبيب على صَحِيح البُخَارِيّ، وذيل الخزرجية فِي الْعرُوض، وغيرها، توفي بفاس ٩١٩ هـ، يُنظر: فهرس الفهارس: ٢/ ٨٩٠، الأعلام: ٥/ ٣٣٦، معجم المؤلفين: ٨/ ٣٧.

(٢) ذكر ابن غازي هذا البيت في: شرحه على ألفية ابن مالك: ١/ ٣٦٤، لكنه لم ينسبه إلى نفسه ولا إلى معين، بل ذكره معلقاً على بيتين من الألفية في الموضوع ذاته، وقال:" وقد أجاد بعض من لقيناه، حين اختصر البيتين في بيت شامل للفصلين، قال..." ثم ذكر البيت.

(٣) لمجهول، وهو من شواهد المرادي في: الجنى الداني/ ٢٩٢، وابن هشام في: مغني اللبيب/ ٣١٥، والأشموني في: شرحه على الألفية: ١/ ٢٦٤، والسيوطي في: همع الهوامع: ١/ ٤٥٦، وينظر: معجم شواهد العربية: ١/ ٤٢٦، معجم شواهد النحو الشعرية/ ٦٩٨، رقم ٣١٩٩.

فَيكون مَا بعْدهَا مَرْفُوعاً بهَا، وعَلى الْوَجْهَيْنِ فالظرف خبرٌ عَن الاسمين؛ إِنْ قَدَّرْتَ (لَا) الثَّانِيَة تَكْرَاراً للأولى، وَمَا بعْدهَا مَعْطُوفاً، فَإِنْ قَدَّرْتَ الأولى مُهْمَلَةً وَالثَّانِيةَ عاملةً عَمَلَ (لَيْسَ)، أَو بِالْعَكْسِ؛ فالظرفُ خبرٌ عَن أَحدهما، وَخبرُ الآخر مَحْذُوفٌ، كَمَا فِي قَوْلك: زيدٌ وَعمرٌو قَائِم، وَلَا يجوز أَنْ يكونَ الظرف خَبراً عنهما.

وَإِذا قيل: مَا فِي الدار من زَيْتٍ وَلَا مصابيحَ –بِالْفَتْح– احْتمل كَون الفتحة بِنَاءً، وكونُها علامةً للخفضِ بالعطف على اللفظ؛ وَ(لَا) مُهْمَلَةٌ، فَإِنْ قلته بِالرَّفْع احْتمل كَونُ (لَا) عاملةً عمل (لَيْسَ) وَكَونُهَا مُهْمَلَةً، وكون الرَّفْعِ بِالْعَطْف على الْمحل، كذا قال ابن هشام في مغني اللبيب[1].

واعلم أنَّ (لا) التي تعمل عَمَلَ (إنَّ) تخالفها من سَبْعَةِ أوجهٍ:

أَحدها: أَنَّهَا لَا تعْمل إِلَّا فِي النكرات

والثَّانِي: أَنَّ اسْمهَا إِذا لم يكن عَاملا لما بعده؛ فَإِنَّهُ يُبْنى على ما يُنصبُ بِهِ/ظ ٥٦/ لَو كَانَ معرباً، خلافاً للسيرافي[2]، والزجاج[3]؛ فإنّهما زعما أَنَّ اسْم (لَا) غيرَ الْعَامِلِ مُعربٌ؛ وَأَنَّ ترك تنوينه للتَّخْفِيف، وخلافاً للمبَرِّد[4]؛ فإنَّه قال: إنَّ المثنى، وجمعَ المذكر السالمَ معربانِ؛ لبُعْدهما بالتثنية، وَالْجمع عَن مشابهة الْحَرْفِ.

وَالثَّالِث: أَنَّ ارْتِفَاعَ خَبَرِهَا عِنْد إِفْرَاد اسْمهَا بما كان مرفوعاً بِهِ قبل دُخُولهَا، لَا بهَا، وَهَذَا قَوْل سيبويه[5]، وَخَالفهُ الْأَخْفَش[6] وَالأَكْثَرُونَ[7]، وَلَا خلافَ بَين الْبَصريين[8] فِي أَنَّ ارتفاعه بهَا إِذا كَانَ اسْمُهَا عَاملاً.

والرَّابِع: أَنَّ خَبَرَهَا لَا يتَقَدَّم على اسْمهَا، وَلَو كَانَ ظرفاً، أَو مجروراً.

والخَامِس: أَنَّه يجوز مُرَاعَاة محلهَا مَعَ اسْمهَا قبل مُضِيِّ الْخَبَرِ، وَبعدَه، فَيجوز رفع النَّعْت، والمعطوف من نَحْو: لَا رجلَ ظريفٌ في الدار، وَلَا رجلَ وَامْرَأَةٌ فِيهَا.

والسَّادِس: أَنَّه يجوز إلغاؤها إِذا تَكَرَّرت، نَحْو: لَا حول وَلَا قُوَّة إِلَّا بِاللَّه، فَلَكَ فتحُ الاسمين، ورفعُهُما، والمغايرةُ بَينهمَا.

([1]) تنظر: الصفحتان/ ٣١٦، ٣١٧ - منه.

([2]) ينظر: شرح كتاب سيبويه: ٣/ ١٦، وذكر أنّه مذهب سيبويه؛ لأنّه قال في: الكتاب: ٢/ ٢٧٤:"... فتنصبه بغير تنوين، ونصبها لما بعدها كنصب (إنَّ) لما بعدها، وترك التنوين لما تعمل فيه لازم ".

([3]) ينظر قوله في: الجنى الداني/ ٢٩٣، مغني اللبيب/ ٣١٥.

([4]) ينظر: المقتضب: ٤/ ٣٦٦.

([5]) لَيْسَ في كلام سيبويه تصريح بذلك، وإنما هذا ما فهمه الشلوبين في: التوطئة/ ٣١٣، من كلامه، حيث جعل سيبويه في: الكتاب: ٢/ ٢٧٥- ٢٧٦، (لا) مع اسمها مركبة كخمسة عشر، وهي واسمها في محل رفع بالابتداء، والخبر إنما يرتفع بالمبتدأ؛ فلم تعمل فيه (لا)، وينظر: المسائل المنثورة/ ٩٢، الجنى الداني/ ٢٩١.

([6]) ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٦، وهو أيضاً مذهب الزمخشري في: المفصل/ ٥٢.

([7]) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٧، الجنى الداني/ ٢٩١، همع الهوامع: ١/ ٥٢٩.

([8]) ينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٧، مغني اللبيب/ ٣١٤، همع الهوامع: ١/ ٥٢٩.

وَالسَّابِع: أَنَّه يَكْثُرُ حذفُ خَبَرِهَا إذا علم، نَحْو: ﴿قَالُواْ لَاضَيْرَ﴾[1]، ﴿فَلَافَوْتَ﴾[2]، وَبنو تَمِيمٍ[3] لَا يذكرونه حِينَئِذٍ.

ثم إنَّ (لا) التي تعملُ عملَ (لَيْسَ) تُخَالفها مِنْ ثَلَاثِ جِهَاتٍ:

أَحدها: أَنَّ عَملهَا قَلِيل؛ حَتَّى أَنَّ الفراءَ[4]، ومنْ وافقه[5] ادّعى أَنّه لَيْسَ بموجود.

والثَّانِيَة: أَنَّ ذِكرَ خَبَرِهَا قَلِيلٌ؛ حَتَّى أَنَّ الزّجاجَ[6] لم يجدْهُ؛ فَادّعى أَنَّهَا إنما تعْمل فِي الاسْم خَاصَّة، وَأَنَّ خَبَرَهَا مرفوعٌ.

والثَّالِثَة: أَنَّهَا لَا تعْملُ إِلَّا فِي النكرات، خلافاً لِابْنِ جني[7] وَابْن الشجري[8]، هكذا في المغني[9].

---

(1) الآية ٥٠ من سورة الشعراء.

(2) الآية ٥١ من سورة سبأ.

(3) شرح الرضي على الكافية: ١/ ٢٩٢، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٩٩- ١٣٠٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٣٥٦، همع الهوامع: ١/ ٥٢٩، الكليات/ ٩٧٣، لهجة تميم/ ٢٥٤- ٢٥٥.

(4) قال في: معاني القرآن: ١/ ١٢١- ١٢٢: "وإن شئتَ رفعت بعض التبرئة ونصبت بعضاً، وليس من قراءة القراء، ولكنه يأتي فِي الأشعار، قال أمية [في: ديوانه/ ١٢٢]:
فَلاَ لَغْوٌ وَلاَ تَأْثِيمَ فِيهَا... وَمَا فَاهُوا بِهِ أَبَداً مُقِيمُ ".
ثم ساق شواهد أخرى، ولا يتبين مراده من (لا) المعقوبة بالمرفوع، هل هي مهملة؟ أم على إعمالها عمل (ليس)؟.

(5) ممن ذهب هذا المذهب الرضي في: شرحه على الكافية: ١/ ٢٩٣، إذ قال: "والظاهر أنه لا تعمل (لا) عمل (ليس) لا شاذا، ولا قياسا، ولم يوجد في شئ من كلامهم خبر (لا) منصوبا كخبر (ما) و(ليس)". وذكر الأشموني في: شرحه على الألفية:١/ ٢٦٦، والصبان في: ٢/ ٤٠٣، المنع عن الفراء، ومن وافقه. لكنهما لم يذكرا أعياناً، وزاد أبو حيان في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٨، المنع عن الأخفش والمبرد، إلا أنَّ ما في: المقتضب: ٤/ ٣٨٢، خلافه.

(6) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٢٧٠- ٢٧١، ٤/ ١٤٢، وينظر: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٨، همع الهوامع: ١/ ٤٥٦.

(7) لم أهتدِ إلى رأيه هذا في كتبه، وهو منسوب له في: ارتشاف الضرب: ٣/ ١٢٠٩، توضيح المقاصد: ١/ ٥١١، الجنى الداني/ ٢٩٣، مغني اللبيب/ ٣١٦، همع الهوامع: ١/ ٤٥٧.

(8) ينظر: أمالي ابن الشجري: ١/ ٤٣٠، وهو أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة الحسني، عالم باللغة والأدب، من مصنفاته: شرح اللمع لابن جني، وما اتفق لفظه واختلف معناه، وله ديوان شعر، توفي سنة ٥٤٢ هـ، ينظر: نُزْهة الألبّاء/ ٢٩٩، إنباه الرواة: ٣/ ٣٥٦، معجم الأدباء: ٦/ ٢٧٧٥، معجم المؤلفين: ١٣/ ١٤١.

(9) تنظر: الصفحات/ ٣١٣- ٣١٦- منه، وجميع ما ورد في تنبيه الشارح منقولٌ عنه؛ فلزم التنبيه.

باب: المُنَادَى

أي: هذا بابٌ في بيانِ أحكامِ اسم المُنادَى -بفتح الدال-، وهو المطلوبُ إقبالُهُ، أَيْ: توجهُهُ للمنادِي -بكسرها-، وأَمَّا نحو قولنا: يا أللهُ، فالمقصود فيه: لازمُ التوجهِ، وهو الإجابةُ(١).

وحروفُ النداءِ خمسةٌ(٢)، وهي: يَا، وأَيَا، وهَيَا، وأَي بفتح الهمزةِ مقصورةً أَو ممدودةً(٣)، والهمزةُ [كذلك](٤). فإنْ كانت مقصورةً فهي للقريبِ، وإنْ كانت ممدودةً فللبعيدِ؛ كبقية حروفِ النداء، فإنها للبعيد،(٥) وما في معناه كالنائم، والساهي.
وتستعمل (يا) أَيضاً في المندوب؛ إذا وجدتْ قرينةٌ تُبيّنُ النُّدْبة،(٦) وإلا تعيَّنتْ (وا)، فتقول: وا زيداهُ، وا ظهراهُ، فـ(وا) حرفُ نداءٍ ونُدْبةٍ، و(زيدا) منادى مضمومٌ تقديراً لمناسبة ألف الندبة، والهاء للسكت، وحذفت الهاء عند الوصل وجوباً، إلا لضرورةٍ،(٧)/و ٥٧/ والمنادى هو من المفعول به؛ لأنَّ حرفَ النداء فيه نائبُ عن فعلٍ(٨)، أَيْ: أدعو. مثلاً، فهو من المركب من فعلٍ،

---

(١) ينظر: حاشية الخضري: ٢/ ١٧٦.

(٢) عدَّ الشارح أحرف النداء الأصلية خمسة، وكذا عدَّها سيبويه في: الكتاب: ٢/ ٢٢٩- ٢٣٠، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٨٨، وغيرهما. وذكر الشارح لغتين لكلٍّ من الهمزة، و(أي)، ثمَّ ذكر فيما بعد (وآ) والتي هي حرف نداء وندبة، فيكون المجموع ثمانية، وهو قول الكوفيين، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٥١، وابن هشام في: أوضح المسالك: ٤/ ٤، وغيرهم، ينظر: شرح القصائد السبع/ ٤٢- ٤٣، شرح عمدة الحافظ/ ٢٧٦- ٢٧٧، تاج العروس: ٤٠/ ٥٥٥، حاشية الخضري: ٢/ ١٧٦.

(٣) يريد: آي. وأي.

(٤) [...] زيادة يقتضيها السياق، ويريد: آ. وأ.

(٥) ما ذكره الشارح مذهب سيبويه في: الكتاب: ٢/ ٢٢٩- ٢٣٠، وذهب المبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ٢٣٣- ٢٣٥، إلى أنَّ (أيا)، و(هيا) للبعيد، والهمزة و(أي) للقريب، و(يا) لهما، وجعل الزمخشري في: المُفصَّل/ ٤١٣، (يا) مع البعيد، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٨٨، ١٢٨٩، اللُّمْحة: ٢/ ٦٠٠، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٠٦.

(٦)... وهي إمَّا ألف الندبة مع هاء السكت، أو ألف الندبة وحدها، فتقول: يا عمراه. ويا عمرا. أمَّا إذا كان بدونهما تعينت (وآ). فلا يندب ويقال: يا عمر. بل يقال: وآ عمر، ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٦، حاشية الصبَّان: ٣/ ١٩٨.

(٧) وذلك في الشعر، نحو:
وامَرْحَبَاهُ بحمار عَفراءْ   إذا أتى قدّمتُه لما شاءْ
ينظر: ما يجوز للشاعر في الضرورة، القزاز القيرواني/ ١١٠، ضرائر الشعر/ ٥١، شرح المفصل: ٥/ ١٧٧، همع الهوامع: ٣/ ٢٨٦.

(٨) قيل: إنَّ المنادى منصوب بفعل محذوف وُجوباً. وهذا مذهب سيبويه في: الكتاب: ٢/ ١٨٢، والمبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ٢٠٢، وابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ٣٤٠، وابن الحاجب في: الإيضاح في شرح المفصل: ١/ ٢٤٩، وابن عصفور في: شرح المقرب: ٢/ ١٧، وابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٢٨١، وهو مذهب الجمهور، وقيل: هو منصوب بأحرف النداء نفسها، فقيل: بها لأنّها، نابت عن الفعل وهو مذهب ابن جني في: اللمع/ ١٠٦، وأبي البركات الأنباري في: أسرار العربية/ ١٧٢، وكلام الشارح يوضع تحت هذا القول. وقيل: هو منصوب بها؛ لأنها أسماء أفعال، وهو منسوبٌ إلى الكوفيين، ينظر: الجنى الداني/ ٣٥٥، وذهب السهيلي في: نتائج الفكر/ ٦١، إلى أنَّه منصوبٌ بالقصد إليه وإلى ذكره.

واسمٍ؛ حَتَّى قال البجائي[١]:" إنَّ الأَوْلى أنْ يقالَ إنَّ حرفَ النداء نائبٌ عن الجملةِ المحذوفةِ، وهي: أدعو، أَو أنادي". وإنّما أَفرد المنادى عن المفعول به مع أنَّه منه؛ لما فيه من الأحكام الخاصةِ به.

١٦٩. ثُـمَّ الْمُنَـادَى، خَمْسَـةٌ مُحَـرَّرَهْ	الْمُفْـرَدُ الْعَلَـمُ، ثُـمَّ النَّكِـره
١٧٠. مَقْصُـودَةً، أَوْ لَا، كَـذَا الْمُضَـافُ	ثُـمَّ الشَّـبِيهُ بِالَّـذِي يُضَـافُ
١٧١. فَـالْمُفْرَدُ الْعَلَـمُ، وَالَّـذِي تَـؤُمْ	كِلَاهُمَـا مِـنْ غَيْـرِ تَنْـوِينٍ يُضَـمْ
١٧٢. تَقُـولُ: يَـا زَيْـدُ، وَيَـا صُـغَيْرُ	والباقيـه مَنْصُـوبَةٌ، لَا غَيْـرُ

أي: المنادى متنوعٌ إلى خمسةِ أنواعٍ: المفردُ العلمُ، والنكرةُ المفردةُ المقصودةُ بالنداء، والنكرةُ غيرُ المقصودةِ بالذات، وإنّما المقصود واحدٌ من أفرادها، والمضافُ، والشبيهُ بالمضافِ.

فأَمَّا المفردُ العلمُ الذي لم يكنْ موصوفاً بـ(ابن) مضافٍ إلى علمٍ فيُبنى على ما يرفع به من حركةٍ ظاهرةٍ، أو مقدرةٍ، ويكونُ في محل نصبٍ على المفعوليّة، نحو: يا عليُّ، ويا موسى، ويا قاضٍ، ويا فتى، بحذف التنوينِ اتفاقاً،[٢] وَيَا مَعْدي كَرِب، وَيَا خَمْسَةَ عَشَر، وَيَا هَذَا، وَيَا سيبويه، وَيَا حذامِ. بكسر الميم في لغةِ الحجاز[٣].

وإذا كان المنادى مفرداً علماً لمذكرٍ أو مؤنثٍ، ظاهرَ الإعرابِ موصوفاً بـ(ابن) أَو (ابنة)[٤] مضافٍ إلى علمٍ لمذكرٍ، أو مؤنثٍ ولم يفصِلْ بين المنادى و(ابن) فاصِلٌ جاز لك في المنادى وجهانِ:

البناءُ على الضم، نحو: يا زيدُ بنَ عمروٍ.

---

(١) ينظر: شرح الاجرومية- اللوحة- و/ ٤٧، وهو شهاب الدّين أحمد بن عليّ بن منصور، من أهل بجاية، عالم بالنحو، لم تذكر لنا المصادر من مصنفاته غير شرحه على الآجرومية، توفي سنة ٨٣٧ هـ، ينظر: كشف الظنون: ٢/ ١٧٩٧، ديوان الإسلام، ابن الغزي: ١/ ٣٠٧، معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الصدر الحاضر، عادل نويهض/ ٣٣.

(٢) يجوز تنوينه للضرورة، كما في قول الأحوص في: شعر الأحوص الأنصاري/ ٢٣٧:

سلامُ الله يَا مطرٌ عليها... وليس عليكَ ياَ مطرُ السلامُ

ينظر: ضرائر الشعر/ ٢٦، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٥١.

(٣) ينظر: الكتاب: ٣/ ٢٨٣، الكامل في اللغة والأدب: ٢/ ٥٤، الأصول في النحو: ٢/ ٨٩، ارتشاف الضرب: ٢/ ٨٧٣-٨٧٢، معجم لغات القبائل والأمصار: ١/ ٦٨.

(٤) لا يشترط الكوفيون أنْ يكون موصوفاً بـ(ابن) أَو (ابنة) بل يجوزون فتح المنادى العلم الموصوف بأي صفة منصوبة كانت، نحو: يا زيدَ ذا المال ، ينظر: الزاهر في معاني كلمات الناس: ٢/ ١١، شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٧٢، شرح الأشموني: ٣/ ٢٥، همع الهوامع: ٢/ ٥٤.

والفتح، إتباعاً لفتحة (ابن)، نحو: يا زيدَ بنَ عمروٍ[١].

وأَمَّا نحو: ﴿يَٰعِيسَى ٱبۡنَ مَرۡيَمَ﴾[٢]، فيتعينُ تقديرُ الضم[٣]؛ إذ لا ثقل مع التقدير.

وأَمَّا النكرةُ المفردةُ المقصودةُ التي لم توصفْ بمفردٍ، أَو جملةٍ فتُبنى على ما ترفع به من حركةٍ، أَو حرفٍ، نحو: يا رجلُ، ويا رجالُ، ويا قومُ، ويا زيودُ، ويا هنودُ، ويا مسلماتُ، ويا زيدانِ، ويا زيدونَ، فهذه من النكرةِ المقصودةِ؛ إذ لا يُثَنَّى/ظ ٥٧/ العلمُ، ولا يجمعُ إلا بعد تنكيره؛ ولذا تلزمه (أل) في غير النداء عوضاً عن العلمية، فكذا يعوضُ عنها تعريفُ النداءِ.

وإذا وصفت هذه النكرةُ بمفرد معرفٍ، أَو منكرٍ، أَو ظرفٍ، أَو جارٍ ومجرورٍ، أَو جملةٍ فيتعيَّنُ النصبُ عند الأكثرِ[٤]، وبعضُهُم[٥] أجاز الضمَّ أيضاً، نحو: يا رجلاً كريماً أقبل، وقولُهُ -صلى الله عليه وسلّم- في سجوده:((يَاَ عَظيماً يُرْجَى لِكُلِّ عَظيْمٍ))[٦].

وأَمَّا النكرةُ غيرُ المقصودةِ جامدةً كانت أَو مشتقةً، والمضافُ لغير ضمير الخطاب، والمشبهُ بالمضافِ فهي منصوبةٌ لفظاً، أَو تقديراً، لا محلَّاً، على جهة الوجوبِ فلا يجوزُ فيها غيرُ النصبِ؛ لأنَّها مفعولاتٌ على الحقيقة، وليس فيها علةٌ تقتضي البناءَ، تقول: يا غافلاً عن ذكرِ ربِّهِ أفِقْ، ويا كاشِفَ البلوى، ويا أهلَ الثناءِ، ويا لطيفاً بالعبادِ الْطفْ بنا، أَمَّا المضافُ لضمير الخطابِ فلا ينادى أصلاً[٧].

وقول الناظم:(**مُحَرَّرَه**) أَيْ: مُخَلَّصةٌ من الزيادة على ذلك، وقوله: (**تَؤُم**) أَيْ: تَقْصِدُ.

---

(١) حكى الفراء في: معاني القرآن: ١/ ٣٢٦، أنَّ النصبَ فِي كلام العرب أكثر، وهو أولى عند المبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ٢٣١.

(٢) الآية ١١٦ من سورة المائدة.

(٣) وأجاز الفرَّاء نصبه بتقدير الفتح، ينظر: معاني القرآن: ١/ ٣٢٦، توضيح المقاصد: ٢/ ١٠٦٣.

(٤) ينظر: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٨٤، همع الهوامع: ٢/ ٣٦ .

(٥) وهو قول الفراء في: معاني القرآن: ٢/ ٣٧٦، ونسبه أبو حيَّان في: ارتشاف الضرب: ٤/ ٢١٨٤، إلى الكسائي، وابن السراج في: الأصول في النحو: ١/ ٣٧٦، إلى الكوفيين.

(٦) الضعفاء، العقيلي: ٥/ ٣٥١، رقم ٥٥٠٢، أخلاق النبي وآدابه، أبو الشيخ الأصبهاني/ ٢٠٠، رقم ٥٣٤، وينظر: التبصرة، ابن الجوزي: ٢/ ٥٧، ميزان الاعتدال: ٣/ ٦٤٤، لسان الميزان: ٥/ ٢٨٣.

(٧)... إذ لا يجوز: يا غلامك. لاستلزامه اجتماع النقيضين؛ لاقتضاء النداء خطابَ الغلام، وإضافَتُه إلى ضمير الخطاب عدمُ خطابِه؛ لوجوب تغاير المتضايفين، وامتناع اجتماع خطابين لشخصين في جملة واحدة، ينظر: حاشية الصبَّان: ٣/ ٢٠٦.

باب: التَّرْخِيم

والترخيمِ في اللغة: ترقيقُ الصوتِ، وتَلْيينُهِ[1]، وفي الاصطلاح: حذفُ بعضِ الكلمةِ على وجهٍ مخصوصٍ[2]، وهو من أحكام المنادى، كما قال الناظمُ:

١٧٣. وَاحْـذِفْ لَهَـا التأنيـثَ فِـي الْمَخْتُـومِ ... بِهَـا الْمُنَـادَى شِـئْتَ لِلْتَـرْخِيمِ

١٧٤. وَاحْـذِفْ أَخِيـرَ مَـا مِـنَ الْهـاءِ عَـرَى ... إِنْ عَلَمـاً، وَمِـنْ ثَـلاثٍ أَكْثَـرَا

١٧٥. وأيضـاً احْـذِفْ معـهُ حَـرْفَ اللِّـيْنِ ... فِـي نَحْـوِ: مَنْصُـورٍ، وَفِـي: مِسْـكِينِ

١٧٦. تَقُـولُ: يـا حَمْـز، وَيـا سُـعا، وَيـا ... مَـنْصُ، وَيـا مِسْـكُ بَـلَا نُـونٍ وَيـا

شرطُ الترخيمِ أنْ يكونَ الاسمُ معرفةً؛ فلا يجوزُ أنْ تقولَ: يا عالِ، في ترخيم عالم، وشذَّ من ذلك قَوْلهم: يَا صَاح، في ترخيم: صاحب، وهو نكرةٌ؛ وَإِنَّمَا رخموه لكثرة استعمالهم هذه اللفظة كالعلم، فتسمحوا بها، وعاملوها معاملةَ العَلَمِ[3].

ثمَّ إنْ كان الاسمُ مختوماً بالتاء لم يُشْتَرَطْ فيهِ علميّةٌ، ولا زيادةٌ على ثلاثةِ أحرفٍ، فتقول في ثُبة –وهي الجماعةُ[4]–: يا ثُبَ. وفي حَمْزَة: يَا حَمْزَ. وفي شَاةٍ: يَا شَا. كقولهم/و ٥٨/: يَا شَا ادْجُني. أَيْ: أقيمي في البيت[5].

وإنْ لم يكنْ مختوماً بالتاء فله ثلاثةُ شروطٍ[6]:

الأول: أنْ يكونَ علماً، وقيل: يجوز ترخيم النكرة المقصودة ولو مجردةً من التاء؛ وعليه فلا شذوذَ[7].

([1]) ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ٥٠٠.

([2]) ينظر: اللُّمحة: ٢/ ٦٣١، توضيح المقاصد: ٣/ ١١٢٦، شرح الأشموني: ٣/ ٦٢، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ٩٢.

([3]) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٣٩٨. وقيل: بل جاز فيه لأنه نكرة مقصودة، ينظر: توضيح المقاصد: ٣/ ١١٣٥.

(٤) ينظر: مقاييس اللغة: ١/ ٤٠٢.

(٥) ينظر: الصحاح: ٥/ ٢١١١.

([6]) ينظر: شرح قطر الندى/ ٢١٤. وزاد الزمخشري في: المُفصَّل/ ٧١: "وأنْ لا يكون مندوباً ولا مستغاثاً".

(٧) يريد: فلا شذوذ في مثل: يا صاحِ؛ لأنه قد أشار قبل ذلك إلى أنَّ ترخيمه شاذٌ.

والثاني: أنْ يكونَ متجاوزاً ثلاثة أحرفٍ.

والثالث: أنْ يكونَ مبنياً على الضم، : بأنْ لا يكونَ مركباً تركيبَ إضافةٍ، ولا إسنادٍ، فلا يجوز ترخيمُ: عبد الله، وشاب قرناها، بخلاف ما رُكِّب تركيبَ مزجٍ؛ فيرخَّمُ بحذف كلمته الثانيةِ بجميعها، تقول في سعاد: يا سعا. وفي حارث: يا حارِ. وفي جعفر: يا جعفَ. وفي معدي كَرِب، وحضرموت: يا معدي، ويا حضرَ.

فَتحصَّلَ أنَّ المحذوفَ للترخيمِ ثلاثةُ أقسامٍ:

أَحدها: أَنْ يكونَ حرفاً وَاحِداً، وَهُوَ الْغَالِب.

وَالثَّانِي: أَنْ يكونَ كلمةً برأسها، وهذانِ القِسْمانِ قدْ تقدَّما.

وَالثَّالثُ: أَنْ يكونَ حرفين، وذَلَك فِيمَا اجْتمعت فِيهِ أَرْبَعَة شُرُوط[1]:

أَحدها: أَنْ يكونَ مَا قبل الأَخيرِ زَائِداً.

الثَّانِي: أَنْ يكونَ حرفَ علَّةٍ.

الثَّالِث: أَنْ يكونَ سَاكِناً.

وَالرَّابِع: أَنْ يكونَ قبله ثَلَاثَةُ أحرفٍ، فَمَا فَوْقهَا؛ لئلا يَلْزمَ مِنْ حَذْف حَرفينِ منه عدمُ بقائِهِ على أقلِّ أبنية المعربِ، وَذَلِكَ نَحْو: سلمَان، وَمَنْصُور، ومسكين عَلَمَاً، تَقول: يَا سلمَ، وَيَا منصُ، وَيَا مسكِ، وكذا يقالُ فيمن اسمُهُ: بركات، وسعادات، يا بَرَكَ، ويا سَعَادَ.

فإنْ كان ما قبل الأخير غيرَ زائدٍ، كـ: مُخْتار، أَو غيرَ ساكنٍ، كـ: قَنَوَّر[2]–بفتح القاف والنون وشد الواو–، أَو غيرَ رابعٍ، كـ: مَجِيد، وثَمُود، وعاد، أَو غير مدٍّ، كـ: سِنَّوْر، اسمِ رجلٍ، لمْ يجُزْ حذفُهُ، فتقول: يا مختا، ويا قنوَ، ويا مَجِي، ويا سِنَّوْ.

لكن في نحو: فِرْعَون، وغُرْنَيق[3] – بضم الغين المعجمة، وسكونِ الراء، وفتحِ النون، من كلِّ ما كان قبل واوِه فتحةٌ، أَو قبل يائِهِ فتحةٌ – خلافٌ، فمذهب الفراءِ[4]، والجرميِّ[5]: أنّهما يُعاملان مُعاملةَ مسكين، ومنصور، فتقولُ عندهما: يا فِرْعَ، و يا غُرْنَ.

ومذهب غيرهما من النحوييِّن[6]: عدم جواز ذلك، فتقول عندهم: يا فِرْعَو، ويا غُرْنَي.

---

(1) ينظر: أوضح المسالك: ٤/ ٥٦، شرح قطر الندى/ ٢١٥.

(2)... من (قنر) وهو الرجل الشديد الغليظ، ذو المراس الصعب، أو العظيم الرأس، ينظر: تهذيب اللغة: ٩/ ٩٤، الصحاح: ٢/ ٧٩٩.

(3)... وهو بكسر الغين أيضاً: طائرٌ أبيض، من طيور الماء، ويجمع على: غرانيق، ينظر: العين: ٤/ ٤٥٨، تهذيب اللغة: ٨/ ١٩٠، المخصص: ٢/ ٣٤٦، المزهر في علوم اللغة: ٢/ ١٨ .

(4) لم أقف على مذهبه في كتبه، وهو منسوب له في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٥٦، توضيح المقاصد: ٣/ ١١٣٩، ارتشاف الضرب: ٢٢٣٤، شرح الأشموني: ٣/ ٧٣، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٥٩ .

(5) ينظر قوله في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٥٦، ارتشاف الضرب: ٢٢٣٤، شرح الأشموني: ٣/ ٧٣.

(6) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٣٥٦، شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ٢٦٠، شرح الأشموني: ٣/ ٧٣.

ومحل الخلافِ في غيرِ جمع الْمَقْصُور بالواو، والياء، كَـ: مصطفون، ومصطفين علمين، فإنّه/ظ ٥٨/ تُحذفُ منه الواو، والياء مع النون، قولاً واحداً؛ لوجود الضمِّ، والكسرِ قبلهما تقديراً [١].

ثم الترخيم يجوزُ فيه قطعُ النظر عن المحذوف، فيُجعلُ الباقي اسماً برأسِهِ، فتَضُمُّه، ويُسَمَّى: لغة من لا ينتظر، ويجوز أنْ لا تقطعَ النظر عنه، بل تجعلُهُ مقدَّراً؛ فيبقى على ما كان عليهِ، وتُسَمَّى: لغة من ينتظر، قال الحريري:

وَاحْـــذِفْ إِذَا رَخَّمْـــتَ آخِـــرَ اسْـــمِهِ وَلاَ تُغَيِّـــرْ مَـــا بَقِـــي مِـــنْ رَسْـــمِهِ
تَقُــولُ: يَــا طَلْــحَ، وَيَــا عَــامِ اسْــمَعَا كَمَــا تَقُــولُ فِــي سُــعَادَ: يَــا سُــعَا
وَقَــدْ أُجِيــزَ الضَّــمُّ فِــي التَّــرْخِيمِ فَقِيــلَ: يَــا عَــامُ، بِضَــمِّ المِــيمِ [٢]

* * *

---

(١) ينظر: ينظر: ارتشاف الضرب: ٢٢٣٨، همع الهوامع: ٢/ ٨٩.

(٢) ملحة الإعراب/ ٥٦، وينظر: اللُّمْحة: ٢/ ٦٣١.

باب: المَفْعُول مِنْ أجْلِه

أي: ما فعل لأجل فعلِهِ، ويُسَمَّى: المفعول له، ولأجلِهِ،(١) وقدَّمه على المفعولِ معه؛ لأنَّه أَدْخَلُ منه في المفعوليّة، وأقربُ إلى المفعول المطلقِ؛ لكونِهِ مفعولَ الفعلِ حقيقةً، بل قال الزجاجُ(٢)، والكوفيونَ(٣): إنَّه مفعولٌ مطلقٌ.

١٧٧. هُــوَ الَّــذِي جَــاءَ بَيَانَـاً لِسَـبَبْ وُقُـوعِ فِعْـلٍ فَاعِـلٍ بِـهِ انْتَصَبْ

١٧٨. كَــ: قَــامَ زَيْــدٌ لِلْفَتَــى إجْــلالا وَجِئْتُــكَ ابْتِغَــاءَ حَــوْزِي مَــالا

المفعول له هو: الاسم الصريحُ، أو المؤولُ المنصوبُ بالفعل الذي يُذْكَرُ؛(٤) لأجلِ بيانِ سبب وقوع الفعلِ الصادرِ من فاعلِ الفعلِ؛ فهو علَّةٌ للإقدامِ على الفعلِ، لا فرقَ بين أنْ يكونَ نكرةً، ومعرفةً، ويشترطُ فيه شروطٌ أربعةٌ (٥):

الأول: أنْ يكونَ مصدراً من غيرِ لفظ الفعل.

الثاني: أنْ يكونَ علَّةً لوقوع الفعل.

الثالث: أنْ يكونَ فاعلُهُ وفاعلُ الفعل المعلل واحداً.

الرابع: أنْ يكونَ زمانُهُ وزمانُ الفعلِ متَّحداً.

وعلامتُهُ صحةُ وقوعِهِ جواباً لـ(لِمَ ذلك؟)، تقول: قامَ زيدٌ تَعْظيماً للفتى، وَذَهَبْتُ إليكَ طَلَبَ جَمْعِ المالِ، وَجِئْتُكَ أَنْ أَطْلُبَ العلمَ.

وَمَتَى فُقِد شرطٌ ممَّا مرَّ وجب جرُّه بالحرف الدال على التعليل، كاللام، و(مِنْ)، و(في)، والكاف، و(عن)، والباء، نحو: جِئْتُك للْماءِ، وقولِهِ -صلى الله/و ٥٩/ عليه وسلم-:((إنَّ امْرَأَة

---

(١) ينظر: المصطلح النحوي/ ١٣٦.

(٢) ينظر: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٧، ٣٢٢ .

(٣) ينظر: شرح القصائد السبع/ ٢٥، شرح قطر الندى/ ٢٠١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥١٤، حاشية الخضري: ١/ ٤٣١.

(٤) في ناصبه خلاف، ففي قولنا: أهابُك إجلالاً. ذهب البصريون إلى أنَّ المفعول منصوب بالفعل المذكور على تقدير لام العلة، والتقدير: لإجلالكَ. وذهب الكوفيون إلى أنَّ ناصبه الفعل المذكور الملاقي له في المعنى، فـ: أهابك إجلالاً. معناه: أجلك إجلالاً. فعلى هذا يكون عندهم مفعولاً مطلقاً. وذهب الزجاج في: معاني القرآن وإعرابه: ١/ ٩٧، ٣٢٢، إلى أنَّه منصوبٌ بفعل محذوف، والتقدير: أهابُكَ أُجِلُّكَ إجلالاً، ينظر: معاني القرآن: ١/ ١٧، شرح القصائد السبع/ ٢٥، ارتشاف الضرب: ٣/ ١٣٥٤، شرح قطر الندى/ ٢٠١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥١٤، همع الهوامع: ٢/ ٩٧- ١٠٠.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٥٤، شرح الأشموني: ١/ ٤٨٠، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥١١.

دخلت النَّار فِي هرة)).[١] أي لأجل قِطٍّ. وقولِهِ – تعالى –:﴿يَذْرَؤُكُمْ فِيهِ﴾.[٢] وقولِهِ – تعالى –: ﴿أَقِمِ الصَّلَوٰةَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾.[٣] وهذا مثالٌ لعدم الاتحاد في الفاعل والوقتِ جميعاً، وقولِهِ – تعالى –: ﴿كُلَّمَا أَرَادُوا أَن يَخْرُجُوا مِنْهَا مِنْ غَمٍّ أُعِيدُوا فِيهَا﴾.[٤] أَيْ: لأجلِ غمٍّ، وقولِهِ – تعالى –: ﴿وَاذْكُرُوهُ كَمَا هَدَاكُمْ﴾.[٥] أَيْ: لأجلِ هدايتِهِ إياكم. وقولِهِ – تعالى – حكايةً عن قولِ الكفار: ﴿وَمَا نَحْنُ بِتَارِكِي آلِهَتِنَا عَن قَوْلِكَ﴾.[٦] أَيْ: لأجلِ قولِكَ. وقولِهِ – تعالى –: ﴿فَبِظُلْمٍ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا حَرَّمْنَا عَلَيْهِمْ طَيِّبَاتٍ أُحِلَّتْ لَهُمْ﴾.[٧] أَيْ: لأجلِ ظلمهم.

***

(١) صحيح البخاري: ٣/ ١١٢، رقم ٢٣٦٥، وصحيح مسلم: ٤/ ١٧٦٠، رقم ٢٢٤٢.
(٢) الآية ١١ من سورة الشورى.
(٣) الآية ٧٨ من سورة الإسراء.
(٤) الآية ٢٢ من سورة الحج.
(٥) الآية ١٩٨ من سورة البقرة.
(٦) الآية ٥٣ من سورة هود.
(٧) الآية ١٦٠ من سورة النساء.

باب: المَفْعُول مَعَه

أي: الذي وُجِدَ فِعْلُ الفاعلِ بمصاحبته. وأخَّرَهُ عن المفاعيل؛ لاختلافِهِم في قياسِيَّتِهِ؛ [١] ولوصول العاملِ إليهِ بالحرف دونَ باقيها.

١٧٩. هُـــوَ سِـــمٌ مُنْتَصِـــبٌ ؛ إِذْ يَجْلُـــو   بَيَـــانَ مَـــنْ فُعِـــلَ مَعْـــهُ الْفِعْـــلُ

١٨٠. كَـــ: جَاءَنَـــا الْأَمِيـــرُ وَالْجَـــيْشَ سَـــوا   وَالْمَـــــاءُ وَالْخَشَـــــبَةَ الْآنَ اسْـــــتَوَى

المفعول معه هو: الاسم المفردُ[٢] الصريحُ، المنصوبُ بما سبقَهُ من فعلٍ[٣]، أَو شبهِهِ في العمل معه، المذكورُ بعد الواو الدالَّةِ على المصاحبةِ من غيرِ نظرٍ إلى تشريكٍ في الحكمِ، وإلى عدمِهِ، بلْ لأجل معرفة الذي صاحَبَ معمولَ الفعلِ، وله ثلاثُ حالاتٍ [٤]:

الأولى: جواز العطفِ، والنصبِ على المعية، والراجحُ العطفُ.

والثانية: جوازهما، والراجحُ النصبُ.

والثالثة: وجوبُ النصبِ، وامتناعُ العطفِ.

فمثالُ الأولى نحو: جاء الأميرُ والعسكرَ، فـ(العسكر) اسمٌ مفردٌ[٥]، منصوبٌ نَصْباً مَرْجوحاً؛ لِضعفِهِ على المعيّةِ؛ لِكونِ الاسم الواقعِ بعد الواو غيرَ فضلةٍ، مذكور لمعرفةِ الذي صاحَبَ

---

(١) مذهب بعض النحاة، ومنهم الأخفش: أنه غير مقيس بل يوقف على السماع. وذهب البعض - وتبعهم ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٩٩، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٦٦٣، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٢/ ٢٠٣، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٢٣٧، وغيرهم - إلى القول بقياسه والتوسع فيه، ينظر: الخصائص: ٢/ ٣٨٥، المُفصَّل/ ٨٦، شرح الأشموني: ١/ ٥٠١.

(٢) أ: منفردٌ، والصواب ما أثبتناه.

(٣) في ناصب المفعول معه خلاف، فمذهب جمهور البصريين أنه منصوب بالفعل المذكور. ومذهب الكوفيين أنه انتصب على الخلاف، فإذا قلنا: استوى الماء والخشبةَ. لا يحسن أنْ يكون (استوى) عاملا في (الخشبة)، لأنَّ (الخشبة) خلاف (الماء) لا تستوي، فلما تخالفا انتصب على ذلك. ومعظم من ذكر الخلاف في هذه المسألة أورد ارآءً أخر منها ما نسب إلى الأخفش من أنَّ المفعول معه انتصب انتصاب الظرف، كما الحال مع انتصاب (غير) في الاستثناء. والذي في معانيه: ١/ ٣٦٤، يبدو خلاف ذلك؛ إذ يقول:" تقول: استَوىَ الماءُ والخَشَبَةَ. أَيْ: بالخَشَبَةِ. وخَلَطْتُ الماءَ واللَّبَنَ. أَيْ: بِاللَّبَنِ ". فكأنه يشير بذلك إلى نزع الخافض. ونُسِبَ إلى الزجاج أنَّه منصوب بفعل محذوف، فقولهم: استوى الماء والخشبةَ. تقديره: ولابَسَ الخشبَةَ. وفي معانيه: ٣/ ٢٧، ٤/ ٢٤٣، : ٣/ ٤٠٠ ما يحمل على هذا، وما يحمل على القول الأول. وللفراء في معانيه: ١/ ٤٧٣، مثل هذا القول على إضمار فعلٍ. وذكر الجرجاني في: العوامل المِئَة/ ١٠٤، أنَّه منصوب بالواو، وفي المقتصد: ١/ ٦٥٩- ٦٦٠، ذهب مذهب البصريين. والله - تعالى - أعلم، ينظر: الكتاب: ١/ ٢٩٧، الأصول في النحو: ١/ ٢٠٩، اللمع/ ٦٠، الإنصاف في مسائل الخلاف: ١/ ٢٠٠- ٢٠٢، اللُّباب: ١/ ٢٧٩- ٢٨٠، التبيين عن مذاهب النحويين/ ٣٧٩- ٣٨٠، شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٨٨، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٦٣- ٦٦٤، شرح الأشموني: ١/ ٤٩٢، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٢٩- ٥٣١، همع الهوامع: ٢/ ٢٣٨.

(٤) ينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٦٩٤- ٦٩٥، توضيح المقاصد: ٢/ ٦٦٥- ٦٦٦.

(٥) أ: منفردٌ، والصواب ما أثبتناه.

الأميرَ في المجيء، وإنَّما كان العطفُ راجحاً؛ لأنَّه هو الأصلُ، وقد أمكنَ بلا ضعفٍ في اللفظِ، ولا في المعنى.

ومثالُ الثانية نحو: كُنْ أَنْتَ وَزَيْداً كالأَخِ، وإنَّما كان العطفُ مرجوحاً؛ لأنَّ العطفَ على الضميرِ المستترِ من غيرِ فاصلٍ ضعيفٌ؛ ولأنَّك لو عَطَفْتَ (زيداً) على الضميرِ لَصَحَّ من حيثُ أنَّ الضمير أُكِّدَ بضميرٍ منفصلٍ، ولكنْ يلزمُ منه أنْ يكونَ/ظ ٥٩/ (زيدٌ) مأموراً؛ لأنَّ العطفَ على المأمور مأمورٌ، وأنت لا تريدُ تارة أنْ تأمرَهُ، وإنما تريد أنْ تأمرَ مخاطَبَك أنْ يكونَ معه كالأخِ.

ومثال الثالثة نحو: استوى الماءُ والخشبةَ، أَيْ: ارتفع الماءُ المصاحبُ للخشبةِ، حَتَّى وصل آخرها، فالخشبة هنا مقياسٌ يُعرفُ بِهِ قَدْرُ ارتفاعِ الماءِ وَقْتَ زيادته، ولا يجوزُ عطفُ (الخشبةِ) على ما قبله؛ لمانعٍ معنويٍّ؛ لأنَّ الخشبةَ لا تستوي مع الماءِ، وإنَّما يستوي الماءُ معها، أَيْ: يصلُ إليها؛ لأنَّ (استوى) هنا بمعنى: ارتفع، وليس بمعنى: استقام، أَو يقال لَيْسَ بمعنى: ارتفع، ولا بمعنى: استقام، بل بمعنى: تساوى، فالمعنى: تساوى الماءُ والخشبة في العلوِّ، أَي: وصل الماء إلى الخشبة، فليست الخشبةُ أرفعَ من الماء، ولو رفعْتَ (الخشبة) بالعطف؛ لكان المعنى: استوى الماء في الجريانِ، واستوت الخشبةُ في الانتصابِ، ولا يلزمُ ارتفاعُ الماءِ إلى أنْ وصلَ إلى آخر جزءٍ من الخشبةِ.

ومثال ما يمتنعُ فيه العطف أَيضاً نحو: مَرَرْتُ بِكَ وَزَيْداً، فلا يجوزُ أنْ يعطفَ (زيداً) على ما قبلَهُ؛ لمانع صناعيّ، لأنَّ العطفَ على الضمير المخفوضِ لا يجوزُ على الأصحِّ إلا بإعادة الخافضِ؛(٦) ويتعيَّنُ نصبُهُ على أنَّه المفعول بالمعية.

وقول الناظم :(**سم**) لغةٌ لـ(اسم)، ويجوز في السين الفتحُ، والضمُّ، والكسرُ(٧)، وقوله :(**يَجْلو**) أَيْ: يوضِحُ، وقولُهُ :(**سوا**) –بالقصرِ؛ للوزنِ– حالٌ من (**الجيش**)، أَيْ: متساوياً في المجيء.

***

---

(٦)... وهو مذهب البصريين، وأجازه الفراء في: معاني القرآن للفراء: ١/ ٢٥٢- ٢٥٣، على قبح، وذهب بقية الكوفيين، وابن مالك في: شرح عمدة الحافظ ٦٥٩/٢، شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٤٨، وخالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ٢/ ١٨٣، وغيرهم إلى جوازه، ينظر: الكامل في اللغة والأدب: ٣/ ٣٠، الخصائص: ١/ ٢٨٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٣٣٦، الإنصاف في مسائل الخلاف: ٢/ ٣٧٩.

(٧) ينظر: إصلاح المنطق/ ١٠٤، المخصص: ٥/ ٢١٥، وقال أبو البركات الأنباري في: أسرار العربية/ ٣٧: "وفي الاسم خمس لغات: اِسْمٌ، وأُسْمٌ، وسِمٌ، وسُمٌ، وسُمًى. وقال الصبان في: حاشيته: ١/ ٨٦:" وفيه عشر لغاتٍ منقولة عن العرب: اسم، وسم، وسماً مثلثة، والعاشرة سماة" و(سِم) مكسورة السين نقلها ابن سيده في: المحكم والمحيط الأعظم: ٨/ ٦٢٤. عن بني عمرو من تميم، وحكى عن الكسائي في مضمومة السين أنها لقضاعة، وكذا نسبها أبو زيد في النوادر في اللغة/ ٤٦١- ٤٦٢، لكلب، ولم أقف على من يعزو المفتوحة، وينظر معجم لهجة تميم/ ١٥٤.

باب: المَخْفُوضَات

أي: هذا بابُ بيانِ حكمِ تقسيمِ المخفوضاتِ

١٨١. بِــــالْحَرْفِ، وَالْإضــــافَةِ المخفـــوضُ وَتَبَعِيَّـــــــــةٍ، وَذَا ممــــــــــروضُ

١٨٢. وكُلها مَجْمُوعَةٌ فِي البَسْمَلَه وَمَرَّ مَا جَرَّ، وَمُذْ، وَمُنْذُ لَه

أي: المخفوضُ ثلاثةُ أنواعٍ:

الأول: مخفوضٌ بالحرفِ.

والثاني: المخفوضُ بالمضافِ، مع تَضَمُّنه معنى الحرف الجارّ، وهذا مذهب سيبويه،[١] والجمهور؛[٢] لأنَّه يقتضي المضافَ إليه، ويطلبهُ كطلب العامل معموله [٣]، وقيل: إنَّ الجارّ للمضافِ إليهِ الإضافةُ [٤]، وهي: نسبةٌ تقييديَّةٌ بين/و ٦٠/ اثنين، تفيد انجرارَ ثانيهما دائماً[٥].

والثالث: مخفوضٌ بالتبعيةِ، وهو: كون الشيء تابعاً لغيرِهِ، من المخفوض بالحرف، أَو بالمضاف، وهذا قول الأخفش[٦]، والسهيليّ[٧]، وهو ضعيفٌ، ومذهبُ الجمهور[٨] أنَّ العامل في التابع هو العامل في المتبوع، إلّا في البدل[٩]؛ فالعاملُ فيه مقدَّرٌ.

---

(١) ينظر: الكتاب: ١/ ٤١٩.

(٢) صححه ابن عصفور في: شرح جمل الزجاجي: ٢/ ٧٥، والمراديّ في: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٣، وابن عقيل في: شرحه على الألفية: ٣/ ٤٣، وابن هشام في:، أوضح المسالك: ١/ ٧، والسيوطي في: همع الهوامع: ٢/ ٥٠١.

(٣) ... وقيل: لاتصال الضمائر بالمضاف، والضمائر لا تتصل إلّا بعاملها، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٣.

(٤) وهو مذهب أبي حيان في: النكت الحسان/ ١١٧، وذهب الزّجّاج في: ما ينصرف وما لا ينصرف/ ٦، إلى أنَّه مجرور بحرف جرٍّ مقدّر، وينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٢، ٧٣، توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٣، همع الهوامع: ٢/ ٥٠١.

(٥) ينظر: شرح الرضي على الكافية: ١/ ٧٣، همع الهوامع: ٢/ ٥٠٠، حاشية الصبَّان: ٢/ ٣٥٦.

(٦) ينظر قوله في: اللباب: ١/ ٤٠٦، شرح الرضي على الكافية: ٢/ ٢٧٩، همع الهوامع: ٢/ ٤١٣.

(٧) ينظر: نتائج الفكر/ ١٨٠.

(٨) ينظر: اللباب: ١/ ٤٠٦، أسرار العربية/ ٧٢، و/ ٢١٥، همع الهوامع: ٢/ ٤١٣.

(٩) المسألة فيها خلاف، فقد ذهب سيبويه في: الكتاب: ١/ ١٥٠، إلى أنَّ عامل البدل هو عامل المبدل منه، وتابعه المبَرِّد في: المقتضب: ٤/ ٢٩٥، والسيرافي في: شرح كتاب سيبويه: ٢/ ٩- ١٠، والعكبري في: اللباب: ١/ ٤١٥، وابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٣/ ١٢٨٦، في حين ذهب أبو علي الفارسي في: الحجة للقراء السبعة: ١/ ١٤٥، والرماني في: شرح كتاب سيبويه: ١/ ٣٨٩، وابن يعيش في: شرح المفصل: ٢/ ٢٦٤، وغيرهم إلى أنَّ البدل من غير جملة المبدل منه، ومن ثمَّ فإنّ عامله مستقل بنفسه بدليل أنه في حكم تكرير العامل. ونسبه الرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ٢٧٩، إلى الأخفش وأكثر المتأخرين.

وقد اجتمعت الأنواعُ الثلاثةُ في (بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ)؛ فـ(بِسْمِ) مخفوضٌ بالحرفِ، والاسم الكريمُ مخفوضٌ بالمضاف، و(الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ) مخفوضانِ بما جرَّ الموصوفَ.

والذي جرَّ الأسماء حروفٌ قد تقدَّم ذكرها في أول الكتاب(١)، وبقي من الحروف الجارَّةِ (مُذْ)، و(مُنْذُ)، فهما للزمان خاصةً، بمعنى: (مِنْ) الدالَّة على أنَّ ما بعدها أوَّلُ زمانِ الفعلِ إنْ دخلا على ماضٍ، نحو: مَاَ رَأَيْتُ زَيْداً مُذْ يَوْمِ الخَميسِ، ومُنْذُ يومِ الجُمُعة، أَيْ: من ذلك الوقت، وبمعنى: (في) إنْ دخلا على حاضر، نحو: ما رأيتُ زيداً مُذْ يومِنا ومُنْذُ شهرِنا، أَيْ: في ذلك، ولا يدخلانِ على مستقبلٍ.

وبمعنى: (مِنْ)، و(إلى) معاً إنْ دخلا على نكرة معدودةٍ، نحو: مَا رَأَيْتُ خالِداً مُذْ يَوْمَيْنِ. ثمَّ هما يخرجانِ من الحرفيّةِ إلى الاسميّة؛ فهما مبتدآنِ بمعنى الوقت بالتعريفِ بـ(أل)، أَو بمعنى: وقت كذا، بالإضافة، وذلك إذا دخلا على مرفوعٍ، أَو جملةٍ اسميّةٍ، أَو فعليّةٍ، وما بعدهما الخبرُ، نحو: مُذْ يومُ الجمعةِ، أو: مُنْذُ يومانِ، أو: مُنْذُ زيدٌ قائمٌ، أو: مُنْذُ يقومُ زيدٌ(٢)، كذا قالهُ القليوبي، وعبد المعطي(٣)، والملوي(٤).

* * *

١٨٣. وَاحْـــذِفْ لِتَنْـــوِينٍ، وَنُـــونٍ قَـــافِي عَلاَمَـــــةَ الْإِعْـــرابِ مِـــــنْ مُضَـــافِ

أي: يجبُ حذفُ تنوينٍ ظاهرٍ، ومقدَّرٍ من مضافٍ، وحذفُ ما قام مقامَهُ، وهو نونٌ تاليةٌ لحرف الإعرابِ، هي نونُ المثنى، والجمعِ، وما أُلْحِقَ بهما، نحو: هذا غلامُكَ، وابنا زيدٍ، واثنا

(١) تنظر: الصفحتان/ ١٨- ١٩، من التحقيق.

(٢) تفصيل ذلك في: الجنى الداني/ ٥٠٣، مغني اللبيب/ ٤٤١، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٥٧.

(٣) ينظر: الدرة السنية، اللوحة – و/ ٢٣٥.

(٤) ...أبو العباس أحمد بن عبد الفتاح بن يوسف المجيري، مشارك في كثير من العلوم، من مصنفاته: حاشية على شرح المكودي للألفية، وشرح الآجرومية، ومنهل التَّحْقِيق فِي مَسْأَلَة الغرانيق، توفي سنة ١١٨١ هـ، ينظر: : سلك الدرر: ١/ ١١٦، الأعلام: ١/ ١٥٢، معجم المؤلفين: ١/ ٢٧٨.

عالمٍ[١]، وصاحبو زيدٍ، وعشروك، وأهلو بكرٍ، بخلافِ نونِ (حين)، و(بساتين)، و(شياطين) فلا تُحذفُ للإضافة؛ لأنَّها مَتْلوَّةٌ بالإعرابِ، لا تاليةٌ له[٢].

والعلةُ في حذف التنوين، والنونِ عند الإضافة أنّهما يدلّانِ على كمال الاسمِ، والإضافةُ/ظ ٦٠/ تدلُّ على نقصانِهِ، ولا يكونُ الشيءُ كاملاً ناقصاً.

ويجبُ أَيضاً حذفُ (أل) عند الإضافةِ؛ لئلا يجتمع على الاسم تعريفانِ، وذلك لا يجوزُ إلّا في واحدٍ من خمسةِ أمورٍ، لمَّا كان المضافُ صفةً، والمضافُ إليهِ معمولاً لتلك الصفة:

أَحدها: أَنْ يكونَ الْمُضَاف مثنى، نَحْو: الضاربا زيدٍ.

والثَّانِي: أَنْ يكونَ جمعَ مُذَكّرٍ سالما، نَحْو: الضاربو زيدٍ.

والثَّالِث: أَنْ يكونَ الْمُضَاف إليهِ ذا (أل)، نَحْو: الضَّارِب الرجلِ.

والرَّابِع: أَنْ يكونَ الْمُضَاف مُضَافاً لما يضاف إِلَى مَا فِيهِ (أل)، نَحْو: الضَّارِب رَأس الرجلِ.

والْخَامِس: أَنْ يكونَ الْمُضَاف إليهِ مُضَافا إِلَى ضمير عَائِد على مَا فِيهِ (أل)، نَحْو: مَرَرْت بِالرجلِ الضَّارِب غُلَامه.

وأجاز الكوفيونَ[٣] كلُّهم تعريفَ المضافِ إذا كان عدداً، والمضافُ إليهِ معدوداً، نحو الثلاثة الأبواب، وجعل بعضُهم[٤] مثل هذا أنْ يكون (الأبواب) بدلاً، وأنْ تكونَ (أل) زائدةً.

ثم الإضافة على ثلاثةِ أنواعٍ[٥]:

أَحدها: يفيد المضافَ التعريفَ إنْ أُضيف إلى معرفةٍ، والتخصيصَ إنْ أُضيف إلى نكرةٍ.

وثانيها: لا يفيدُ تخصيصاً، ولا تعريفاً، ويُسمَّى هذا: إضافة لفظية، وهو[٦]: كلُّ وصفٍ شابه الفعلَ المضارعَ في معنى الحال، والاستقبال كاسْمِ الفاعلِ، نحو: ضاربُ زيدٍ الآنَ، أَو غداً، واسمِ المفعولِ، نحو: هذا مضروبِ الأبِ، والصفة المشبهة، نحو: هذا حَسَنُ الوجهِ.

---

(١) ب: وابنا عالمٍ، والصواب ما أثبتناه.

(٢) المراد أنَّ الإعراب في هذه الأسماء يأتي بعد النون، وقائماً عليها، ويكون بالحركات، فبسقوط النون يسقط الإعراب تبعاً لها، وهذا لا يجوز. أمَّا الأسماء التي ذكرها أولاً فالإعراب فيها سابق للنون، وهو بالحروف، فسقوط النون لا يفوّت الإعراب، فلا مشاحة في سقوطها لدى الإضافة.

(٣) ينظر: معاني القرآن: ٢/ ٣٣، إصلاح المنطق/ ٣٠٢، مجالس ثعلب: ٢/ ٥٧٢.

(٤) وهو قول أبي حيان في: ارتشاف الضرب: ٢/ ٧٦٣، وهذا إنّما يجوز في الإتباع.

(٥) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٦، ٧٩١، حاشية الصبَّان: ٢/ ٣٦٧، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٧، ٦٧٨، حاشية الخضري: ٢/ ٢٩.

(٦) ب: فهو.

وثالثها: يفيد التخصيصَ دون التعريف، وهو ما إذا كان المضافُ شديد الإبهام، كـ(غير)[1]، و(مثل)[2].

وأَمَّا القسم الأول فهو المُسمَّى: إضافة محضة، وهو المقصودُ هنا، وتتقدر بثلاثةِ أحرفٍ، وإلى ذلك أشار الناظمُ بقوله:

١٨٤. ثُـمَّ الإضـافه جـا عَلَـى أَقْسَـامِ ... تَـأْتِي بِمَعْنَـى (مِـنْ)، و(فِـي)، والـلَّامِ

١٨٥. كـ: ثَـوْبِ خـزٍّ، شِـدَّةِ الْخِصَـامِ ... عَـذَابِ كُفَّـارٍ، فَـرَسْ تَمَّـامِ

والإضافة في اللغة: إسنادُ شيءٍ لشيءٍ، أَيْ: إمالتُهُ له، أَو نسبتُهُ إليه[3].

وفي الاصطلاح: إسنادُ اسمٍ إلى آخرَ على تنزيل الثاني من الأول منزلةَ تنوينِهِ، أَو ما يقوم مقامَ تنوينِهِ، في لزومِهِ لحالةٍ واحدةٍ، وهي/و ٦١/: الجرُّ أبداً[4].

ويُسمَّى الأولُ مضافاً، والثاني مضافاً إليهِ على المشهور، وقيل: بالعكس، وقيل: كلٌّ منهما لكلٍّ منهما؛[5] ولذلك وجب تجريدُ الأَوَّل من التنوينِ، والنونِ التاليةِ لحرفِ الإعرابِ.

ثم الإضافةُ تأتي على ثلاثة أقسامٍ[6]:

ما تُقَدَّرُ بـ(مِنْ) إنْ كان المضافُ إليهِ اسماً للجنس الذي منه المضافُ، نحو: هذا ثوب خَزٍّ -بفتح الخاء- اسمُ دابةٍ؛ ثم يسمَّى الثوبُ المُتَّخذُ من وبرها: خَزَّاً[7].

---

(١) ذهب ابن مالك في: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩١٦، إلى أنَّ مثل هذه الألفاظ وخاصة (غير) إذا وقعت بين متضادين اكتسبت تعريفاً، وجعل منه قوله - تعالى – في: سورة الفاتحة/ ٧: { صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ}. وذهب المراديّ في: توضيح المقاصد: ١/ ١٩١، إلى أنَّ ذلك لَيْسَ بلازم، لقوله - تعالى – في: سورة فاطر/ ٣٧: {نَعْمَلْ صَالِحاً غَيْرَ الَّذِي كُنَّا نَعْمَلُ}. فنعت به النكرة مع وقوعه بين متضادين، وينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٥٥٦.

(٢) وذكر النحاة قسماً ثانياً يدخل تحت هذا النوع، وهو: الواقع موقع نكرة لا تقبل التعريف، نحو: جاء زيد وحده. فهذا المضاف وقع موقع الحال، والحال لا يكون معرفة، ولكن فيه تخصيص، ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٩٠- ٧٩١، شرح شذور الذهب/ ٤٢٣، ٤٢٤، همع الهوامع: ٢/ ٥٠٤.

(٣) ينظر: تهذيب اللغة: ١٢/ ٥٢، تاج العروس: ٢٤/ ٦٢.

(٤) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٤٢٠، الحدود في علم النحو/ ٤٧٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٣، معجم المصطلحات النحوية والصرفية/ ١٣٦، الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار/ ١٢٤.

(٥) لم أقف على من قال بذلك، ولا على من ينسبها إلى أعيان، والخضري في: حاشيته: ٢/ ٢٥، سبق الشارح حين أطلقها من دون نسبتها، وعبارة الشارح بنصها في حاشيته، والله - تعالى - أعلم.

(٦) ينظر: شرح شذور الذهب/ ٤٢٥، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٥.

(٧) ينظر: مقاييس اللغة: ٢/ ١٥٠، تاج العروس: ١٥/ ١٣٦- ١٣٧.

وما تُقَدَّرُ بـ(في)[1] إنْ كان المضافُ إليهِ اسمَ زمانٍ، أَو مكانٍ وقع فيه المضافُ، سواء كان الظرفُ حقيقيا، أَو مجازيًّا، نحو:﴿ مَكْرُ ٱلَّيْلِ ﴾[2]، و﴿ تَرَبُّصُ أَرْبَعَةِ أَشْهُرٍ ﴾[3]، و﴿ يَصَـٰحِبَيِ ٱلسِّجْنِ ﴾[4]، و﴿ أَلَدُّ ٱلْخِصَامِ ﴾[5].

وما تُقَدَّرُ باللام، وهو أكثر أقسام المضاف[6]، سواء كانت اللام للملك، نحو : فرس تَمَّامٍ، –بفتح التاء، وشدِّ الميمِ– وهو اسمٌ لرجلٍ[7]، وفيه إشعارٌ بتمامِ هذا الكتابِ؛ ففيه حسن اختتامٍ.[8] أو للاستحقاق، نحو: عَذَابُ الكفَّارِ. أو للاختصاص، نحو: سَرْجُ الدَّابّةِ، وَبَاب الدَّارِ. والمرادُ بتقدير اللام إفادةُ مدلولِها، وهو الاختصاصُ، وإنْ لم يصحَّ التصريحُ بها، كـ: يوم الأحدِ، وعلم الفقهِ، وقَدْ يصحُّ إظهارُها عند إبدال اللفظِ بمرادفِهِ، أَو مقاربِهِ، كـ: ذي مالٍ، وعند زيدٍ، ومع بكرٍ، وكل رجلٍ؛ لأنَّه بمعنى: صاحبُ مالٍ، ومكانُ زيدٍ، ومصاحبُ بكرٍ، وأفرادُ الرجلِ[9].

واختلفوا في الإضافةِ اللفظية، وعند الجمهور[10] أنّها ليست على معنى حرفٍ، خلافاً لابن جني[11]، والشلوبين[12] فعندهما أنَّها من اللاميّة، ولا يدلُّ لهما ظهورُ اللامِ في:﴿ فَعَّالٌ لِّمَا يُرِيدُ ﴾[13]، وفي: ﴿ حَـٰفِظَـٰتٌ لِّلْغَيْبِ ﴾[14]؛ لأنَّ هذه لامُ التقويةِ؛[15] لا لامُ

([1]) ... وهذه أقل الأنواع الثلاثة، ولم يذكرها أكثر النحاة، وأنكرها الرضي في: شرحه على الكافية: ٢/ ٢٠٧- ٢٠٧، بشدة، وذكرها قليل من النحاة، منهم ابن الحاجب في: الكافية/ ١١، وابن مالك الذي قال في: شرح التسهيل: ٣/ ٨٧: "هي ثابتة في الكلام الفصيح". وابن هشام في: شرح شذور الذهب/ ٤٢٦ ، وينظر: شرح الكافية الشافية: ٢/ ٩٠٦، توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٤، شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٥، همع الهوامع: ٢/ ٥٠٢، الكليات/ ١٣٢.

(٢) الآية ٣٣ من سورة سبأ.

(٣) الآية ٢٢٦ من سورة البقرة.

(٤) الآية ٣٩ من سورة يوسف.

(٥) الآية ٢٠٤ من سورة البقرة.

(٦) ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٥.

(٧) لم أهتدِ إلى هذا الرجل على الرغم من كثرة البحث والتفتيش في كتب الخيل وأسماء فرسانها.

([8])... من مصطلحات علوم البلاغة، ويسمى أيضاً: حسن الانتهاء، هو أن يجعل المتكلم آخر كلامه حسنَ السبّك، صَحيح المعنى، محكماً ومشعراً بالتّمام حتى تتحقق براعة النص بحسن ختامه، إذ هو آخر ما يبقى منه في الأسماع، ينظر: معجم المصطلحات البلاغية وتطورها: ١/ ٣٢٦، المعجم المفصل في الأدب/ ١٣٥..

(٩) فاللام مقدرة في الأمثلة الأولى، ويجوز إظهارها في الأمثلة الثانية المرادفة، ينظر: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٦، حاشية الخضري: ٢/ ٢٩، والنحو الوافي: ٣/ ٢١.

(١٠) ينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٥، همع الهوامع: ٢/ ٥٠٣، حاشية الصبَّان: ٢/ ٣٥٨، حاشية الخضري: ٢/ ٢٩.

(١١) ينظر: الخصائص: ٣/ ٢٦.

(١٢) ينظر: شرح المقدمة الجزولية: ٢/ ٨٤٣. وتابعهما خالد الأزهري في: شرح التصريح على التوضيح: ١/ ٦٧٦.

(١٣) الآية ١٠٧ من سورة هود.

(١٤) الآية ٣٤ من سورة النساء.

([15]) ... وهي: المزيدة لتقوية عامل ضعف، إمّا بتأخره، كما في قوله تعالى في سورة يوسف/ ٤٣: { إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّؤْيَا تَعْبُرُونَ}. أو بكونه فرعاً في العمل، كقوله تعالى في سورة البقرة/ ١٠٧: {مُصَدِّقاً لِمَا مَعَهُمْ}، ينظر: مغني اللبيب/ ٢٨٦.

الاختصاص.[1] ومثلُ الإضافةِ اللفظيةِ الإضافةُ البيانيَّةُ، وهي إمَّا غيرُ محضةٍ[2]، أَو واسطةٌ بين المحضةِ وغيرِها[3]؛ ففيها أقوالٌ ثلاثةٌ، وهي: من إضافة الشيء إلى نفسِهِ، أَو من إضافة المُسمَّى إلى الاسم، أَو من إضافةِ ما بينه وبين مضافِهِ عمومٌ وخصوصٌ من وجهٍ، وذلك نحو: شهرُ رمضانَ.

وقَدْ أتَيْتُ على ما أردتُ إيرادَهُ في شرحِ هذه المنظومةِ، ولله - تعالى - الحمدُ، والمِنَّةُ، وإيَّاهُ أسأل أنْ يجعلَ ذلك خالصاً لوجهِهِ/ظ ٦١/ الكريمِ، وأنْ يَمُنَّ علينا بحفظِهِ الإيمانَ؛ حَتَّى نلقاهُ بقلبٍ سليمٍ.

إلهنا كما وَفَّقْتَنا لجمع هذا الكتابِ؛ فتفضَّلْ علينا بالقبولِ؛ لِيَسْهُلَ علينا الوصولُ، فأنت أجلُّ مأمولٍ، وأكرمُ مسؤولٍ، والصلاةُ والسلامُ على سيدنا محمدٍ، وعلى آلِهِ، وصحبِهِ أجمعين، والحمدُ لله ربِّ العالمين. /و ٦٢/

* * *

(١) وذكر المراديّ في: الجنى الداني/ ١٠٩، أنَّ معنى اللام في الأصل هو الاختصاص، وهو معنى لا يفارقها، وقد تصحبها معانٍ أُخَر. وإذا تأملت سائر المعاني المذكورة وجدت أنَّها راجعة إليه.

(٢) ينظر: الإيضاح/ ٢١٣، شرح الأشموني: ٢/ ١٢٧.

(٣) جعلها ابن مالك في: شرح التسهيل: ٣/ ٩١، قسماً ثالثاً سمَّاه: إضافة شبيهة بالمحضة، وتأتي على أنواع، ذكر الشارح منها ثلاثة، وينظر: توضيح المقاصد: ٢/ ٧٨٧، ٧٩٠، شرح الأشموني: ٢/ ١٢٧، ١٢٨.

الفهارس العامة

ثبت المحتويات

المصادر والمراجع

أ. المخطوطات.

📖 الدرة السنية على حلّ ألفاظ الشيخ خالد والآجرومية: أبو حامد عبد المعطي بن عبد القادر المالكي (ت ١٢٩٦ هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، بأرقام: ٤١٥/د. ع ١٣٧. منشور على موقعها الرسمي على شبكة المعلومات الدولية:

http://makhtota.ksu.edu.sa/search/0

📖 الدرر البهية على شرح الأزهرية: أبو بكر بن إسماعيل الشنواني (ت١٠١٩ هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، بأرقام: ٤١٥/د. ش ٧٣٥٥ ف ١٥٣٩/ ٢. منشور على موقعها الرسمي على شبكة المعلومات الدولية:

http://makhtota.ksu.edu.sa/search/0

📖 حاشية الأمير على الأزهرية: مُحَمَّد بن مُحَمَّد بن احْمَد المالكي السنباوي (ت ١٢٣٢ هـ)، مركز الملك فيصل للبحوث والدراسات الاسلامية، الرياض، رقم الحفظ: ٤/ف ١١٦٩ .

📖 شرح الآجرومية: أحمد بن محمد البجائي (ت ٨٣٧ هـ)، مكتبة جامعة الملك سعود، قسم المخطوطات، بأرقام: ٤١٥/د. ب ٤٨٣٢ ف ٩٧٢/ ٢. منشور على موقعها الرسمي على شبكة المعلومات الدولية:

http://makhtota.ksu.edu.sa/search/0

ب: الرسائل والأطاريح الجامعية:

📖 اختيارات أبي بكر الشنواني وآراؤه النحوية في كتابه الدرر البهية على شرح الأزهرية جمع ودراسة: عبد الله بن مصطفى الشنقيطي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ: سعد بن حمدان الغامدي، ١٤٢٩ هـ .

📖 الحاشية المَصْرية للدماميني (ت ٨٢٧ هـ) على مغني اللبيب من بداية الباب الثاني (الجمل) إلى نهاية المخطوط دراسة وتحقيقاً: فاطمة عائض عبد الله عمر السالمي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ: علي بن محمد النوري، ١٤٣٤ هـ.

📖 الحدود النحوية من النشأة إلى الاستقرار دراسة ومعجم: زاهدة عبد الله العبيدي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب في جامعة الموصل، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: عبد الوهاب محمد علي العدواني، ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.

📖 شرح الآجرومية: علي بن محمد بن عبد الله السنهوري (ت ٨٨٩ هـ)، دراسة وتحقيق: موسى بن زين بن نافع العلياني السلمي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ: محسن بن سالم العميري، ١٤٢٦ هـ.

📖 شرح ألفية ابن معط (حرز الفوائد وقيد الأوابد) بدر الدين محمد بن يعقوب المعروف بابن النحوية (ت ٧١٨ هـ) من أوله إلى نهاية باب (التوابع) دراسة وتحقيق: عبد الله بن فهد بن عبد الله البقعمي، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: سليمان بن إبراهيم العايد، ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

📖 شرح الجمل لابن الضائع ، (القسم الأول): يحيى علوان البلداوي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، تحت إشراف الأستاذ: فايز زكي دياب، ١٤٠٧هـ – ١٩٨٦م.

📖 عنوان الإفادة لإخوان الاستفادة لمحمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل، الراعي (ت ٨٥٣ هـ) تحقيقٌ ودراسة: سليمان تاج الدين أحمد، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة أم القرى، تحت إشراف الأستاذ الدكتور: علي أبو المكارم، ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م .

📖 فتح رب البرية في حل شرح الآجرومية للنبتيتي (ت ١٠٦٠ هـ) دراسةً وتحقيقاً: محمد إبراهيم علي حاجي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت إشراف الأستاذ: الحسيني محمد القهوجي، ١٤٢١ هـ .

الفتوح القيومية في شرح الجرومية: أحمد بابا الصنهاجي (ت ١٠٣٢هـ)، دراسة وتحقيق: ابن شماني محمد، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغات والآداب في جامعة حسيبة بن بو علي/ الجزائر، تحت إشراف الأستاذ: أحمد عزوز، ١٤٢٩هـ – ٢٠٠٨ م.

اللَّهجَاتُ العربيّةُ في كتبِ إعْرابِ القرآن حتى نهايةِ القرنِ الخامسِ الهجريِّ: منذر ابراهيم حسين الحلّيّ، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية الآداب في الجامعة المستنصرية، تحت إشراف الأستاذ: صالح هادي القريشي، ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦.

المحصول في شرح الفصول صنعة جمال الدين الحسين بن بدر بن إياز (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق ودراسة: محمد صفوت محمد علي، أطروحة دكتوراه مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الأزهر، تحت إشراف الأستاذ: عبد العظيم الشناوي، ١٩٧٣ م.

المواهب الرحمانية لطلاب الآجرومية لأبي بكر الشنواني من بداية باب العوامل الداخلة على المبتدأ و الخبر إلى نهاية باب البدل دراسة تحقيقاً: عمر يوسف أحمد، رسالة ماجستير مقدمة إلى كلية اللغة العربية في جامعة الإمام محمد بن سعود الإسلامية، تحت إشراف الأستاذ: محمد بن عبد العزيز العمريني، ١٤٣٣هـ .

ج: الكتب المطبوعة.

(أ)

📖 ائتلاف النصرة في اختلاف نحاة الكوفة والبصرة: عبد اللطيف بن أبي بكر الزبيدي (ت ٨٠٢ هـ)، تحقيق: طارق الجنابي، عالم الكتب ومكتبة النهضة العربية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.

📖 الإبهاج في شرح المنهاج: تقيّ الدين علي بن عبد الكافي السبكي (ت ٧٥٦ هـ)، تحقيق: جماعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٠٤ هـ .

📖 أبو ذؤيب الهذلي حياته وشعره: نورة الشملان، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١/ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

📖 إتحاف الفاضل بالفعل المبني لغير الفاعل: محمد علي بن محمد بن علان البكري الصديقي (ت ١٠٥٧هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ٢٠٠١م.

📖 إتحاف فضلاء البشر في القراءات الأربعة عشر: شهاب الدين أحمد بن محمد بن عبد الغني الدمياطي (ت ١١٦٧ هـ)، تحقيق: أنس مهره، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٨٨ م.

📖 الإتقان في علوم القرآن: أبو الفضل جلال الدين عبد الرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت ٩١١ هـ)، تحقيق: سعيد المندوب، دار الفكر، بيروت، (د . ط)/ ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م.

📖 الآجرومية: أبو عبد الله محمد بن محمد بن داود الصنهاجي، المشهور بابن آجروم (ت ٧٢٣ هـ)، تحقيق: حايف النبهان، دار الظاهرية للنشر والتوزيع، الجهراء، ط ٢/ ١٤٣٢ هـ، ٢٠١١ م.

📖 الإحاطة في أخبار غرناطة: أبو عبد الله محمد بن عبد الله بن سعيد الأندلسي، المشهور بلسان الدين ابن الخطيب (ت ٧٧٦هـ)، تحقيق: محمد عبد الله عنان، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/١٤٢٤ هـ .

📖 إحياء علوم الدين: أبو حامد محمد بن محمد الطوسي الغزالي (ت ٥٠٥هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د ط)/ ١٤٠٣هـ.

📖 أخبار النحويين: أبو طاهر عبد الواحد بن عمر بن محمد البزار (ت ٣٤٩هـ)، تحقيق: مجدي فتحي السيد، دار الصحابة للتراث، طنطا، ط ١/ ١٤١٠ هـ .

🕮 أخبار النحويين البصريين: أبو سعيد الحسن بن عبد الله بن المرزبان السيرافي (ت ٣٦٨هـ)، تحقيق: طـه محمد الزيني، ومحمد عبد المنعم خفاجي، مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (د ط)/ ١٣٧٣ هـ – ١٩٦٦ م.

🕮 الاختيارَين: أبو المحاسن علي بن سليمان بن الفضل، المعروف بالأخفش الأصغر (ت ٣١٥هـ)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر المعاصر، بيروت – دار الفكر، دمشق، ط ١/ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

🕮 أخلاق النبي وآدابه: أبو محمد عبد الله بن محمد بن جعفر، المعروف بأبِي الشيخ الأصبهاني (ت ٣٦٩هـ)، تحقيق: صالح بن محمد الونيان، دار المسلم للنشر والتوزيع، ط ١/ ١٩٩٨ م.

🕮 الأدب المفرد: أبو عبد الله محمد بن إسماعيل الجعفي البخاري (ت ٢٥٦ هـ)، خرَّج أحاديثه: محمد فؤاد عبد الباقي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ٣/ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

🕮 ارتشاف الضرب من لسان العرب: محمد بن يوسف، المشهور بأبي حيان الأندلسي (ت ٧٤٥ هـ)، تحقيق: رجب عثمان رمضان، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١/ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٨ م.

🕮 إرشاد الساري لشرح صحيح البخاري: أبو العباس أحمد بن محمد بن أبى بكر بن عبد الملك القسطلاني (ت ٩٢٣هـ)، المطبعة الأميرية، القاهرة، ط ٧/ ١٣٢٣ هـ .

🕮 أساس البلاغة: أبو القاسم جار الله محمود بن عمر بن محمد الزمخشري (ت ٥٣٨ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، ط ١/ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

🕮 أسباب النزول : أبو الحسن علي بن أحمد بن محمد علي الواحدي (ت ٤٦٨ هـ)، تحقيق: كمال بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١١ هـ .

🕮 الاستغناء في أحكام الاستثناء: شهاب الدين أحمد بن ادريس القرافي (ت ٦٨٤ هـ)، تحقيق: طه محسن، مطبعة الإرشاد، بغداد، ط ١/ ١٤٠٢هـ – ١٩٨٢ م.

🕮 الاستيعاب في معرفة الأصحاب: أبو عمر يوسف بن عبد الله بن محمد بن عبد البر القرطبي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار الجيل، بيروت، ط ١/ ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

🕮 أسد الغابة في معرفة الصحابة: أبو الحسن علي بن أبي الكرم محمد بن محمد بن الأثير (ت ٦٣٠هـ)، تحقيق: علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود، دار الكتب العلمية، ط ١/ ١٤١٥هـ – ١٩٩٤ م.

🕮 أسرار العربية: أبو البركات عبد الرحمن بن محمد بن أبي سعيد الأنباري (ت ٥٧٧ هـ)، تحقيق: فخر صالح قدارة، دار الجيل، بيروت، ط ١/ ١٩٩٥ م.

🕮 الإصابة في تمييز الصحابة: أبو الفضل أحمد بن علي بن محمد بن أحمد بن حجر

العسقلاني (ت ٨٥٢ هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٥ هـ .

- إصلاح المنطق: أبو يوسف يعقوب بن إسحاق، المشهور بابن السكيت (ت ٢٤٤هـ)، تحقيق: أحمد شاكر وعبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٤/ ١٩٨٧م.
- أطلس تاريخ الاسلام: حسين مؤنس، الزهراء للإعلام العربي، القاهرة، ط ١/ ١٤٠٧ هـ- ١٩٨٧ م.
- أطلس التاريخ العربي الإسلامي: شوقي أبو خليل، دار الفكر، دمشق، ط ٥/ ٢٠٠٢ م.
- الأصمعيات: أبو سعيد عبد الملك بن قريب بن علي الأصمعي (ت ٢١٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر وعبد السلام محمد هارون، دار المعارف، مصر، ط ٧/ ١٩٩٣م.
- الأصول في النحو: أبو بكر محمد بن سهل بن السراج (ت ٣١٦ هـ) تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٣/ ١٩٨٨ م.
- الإعجاز والإيجاز: أبو منصور عبد الملك بن محمد بن إسماعيل الثعالبي (ت ٤٢٩هـ)، التزم شرحه وطبعه: اسكندر آصاف، المطبعة العمومية، القاهرة، ط ١/ ١٨٩٧ م.
- إعراب القراءات الشواذ: أبو البقاء عبد الله بن الحسين بن عبد الله العكبري (ت ٦١٦هـ)، تحقيق: محمد السيد أحمد عزوز، عالم الكتب، بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
- إعراب القرآن: أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل النحاس (ت ٣٣٨ هـ)، تحقيق: زهير غازي زاهد، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٩هـ- ١٩٨٨م.
- الأعلام: خير الدين الزركلي (ت ١٣٩٦هـ)، دار العلم للملايين، بيروت، ط ١٥/ ٢٠٠٢م.
- أعلام المكيين: عبد الله بن عبد الرحمن المعلّمي، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي، مكة المكرمة – المدينة المنورة، ط ١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
- إعلام النبلاء بتاريخ حلب الشهباء: محمد راغب الطباخ الحلبي (١٣٧٠هـ)، صحَّحه وعلَّق عليه: محمد كمال، دار القلم العربي، حلب، ط ٢/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م .
- أعيان العصر وأعوان النصر: صلاح الدين خليل بن أيبك الصفدي (ت ٧٦٤هـ)، تحقيق: علي أبو زيد، نبيل أبو عشمة، محمد موعد، محمود سالم محمد، دار الفكر المعاصر، بيروت، دار الفكر، دمشق ط ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
- الأغاني: أبو الفرج الأصبهاني (ت ٣٥٦ هـ)، تحقيق: تحقيق: سمير جابر، دار الفكر، بيروت، ط ٢/ (د ت).
- الإغفال: أبو عليٍّ الحسنُ بنُ أحمد بنُ عبد الغفَّار الفارسيُّ (ت٣٧٧- هـ)، تحقيق: عبد الله بن عمر الحاج إبراهيم، مركز جمعة الماجد للتراث، الإمارات، (د ط) (د ت).
- اكتفاء القنوع بما هو مطبوع: ادوارد كرنيليوس فانديك (ت ١٣١٣هـ)، صححه وزاد عليه:

محمد علي الببلاوي، مطبعة الهلال، القاهرة، (د ط)/ ١٣١٣ هـ - ١٨٩٦ م .

🕮 الإكمال في رفع الارتياب عن المؤتلف والمختلف في الأسماء والكنى والأنساب: أبو نصر علي بن هبة الله بن جعفر بن ماكولا (ت ٤٧٥هـ)، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١١هـ - ١٩٩٠م.

🕮 الألغاز النحوية في علم العربية: الشيخ خالد بن عبد الله الجرجاويّ الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ)، تحقيق: الدكتور جميل عبد الله عويضة، ١٤٣٠هـ - ٢٠٠٩م، منشور على الموقع الرسمي للمكتبة الشاملة: http://shamela.ws/rep.php/book/2098

🕮 الأمالي: أبو عبد الله محمد بن العباس بن محمد اليزيدي (ت ٣١٠هـ)، مطبعة مجلس دائرة المعارف العثمانية، حيدر آباد الدكن – الهند، ط ١/ ١٣٦٧ هـ - ١٩٣٨ م.

🕮 أمالي ابن الحاجب: أبو عمرو عثمان بن عمرو المعرف بابن الحاجب (ت ٦٤٦ هـ)، تحقيق: فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل، بيروت دار عمار، عمان، (د ط)/ ١٤٠٩ هـ - ١٩٨٩ م.

🕮 أمالي ابن الشجري: أبو السعادات هبة الله بن علي بن محمد بن حمزة المعروف بابن الشجري (ت ٥٤٢ هـ)، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.

🕮 أمالي القالي (النوادر): أبو علي إسماعيل بن القاسم بن عيذون القالي (ت ٣٥٦هـ)، عني بوضعها وترتيبها: محمد عبد الجواد الأصمعي، دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢/ ١٣٤٤ هـ - ١٩٢٦م.

🕮 الإمامة والسياسة: أبو محمد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوري (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، (د ط)/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧م.

🕮 إندونيسيا شعبها وأرضها: ديتس سميث، ترجمة: حسن محمود، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، (د ط)/ ١٩٦٢ م.

🕮 الإنصاف في مسائل الخلاف بين النحويين البصريين والكوفيين: أبو البركات الأنباري، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٤هـ- ٢٠٠٣م

🕮 أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك: أبو محمد جمال الدين عبد الله بن يوسف بن أحمد بن عبد الله بن هشام الأنصاري (ت ٧٦١ هـ)، تحقيق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت (د. ط)/ ١٩٧٩ م.

🕮 الإيضاح: أبو علي الفارسي، تحقيق: كاظم بحر المرجان، عالم الكتب، بيروت، ط ٢/ ١٤١٦ هـ - ١٩٩٦ م.

📖 إيضاح شواهد الإيضاح: أبو علي الحسن بن عبد الله القيسي (من علماء القرن السادس الهجري)، دراسة وتحقيق: محمد بن حمود الدعجاني، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط ١/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٧ م.

📖 الإيضاح في شرح المُفصَّل: ابن الحاجب، تحقيق: موسى بناي العليلي، مطبعة العاني، بغداد، (د ط)/ ١٩٨٣ م.

📖 الإيضاح في علوم البلاغة: أبو عبدالله محمد بن سعد الدين القزويني (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: محمد عبد المنعم خفاجي، دار الجيل، بيروت، ط٣/ ١٤١٣ هـ- ١٩٩٣ م.

📖 إيضاح المكنون في الذيل على كشف الظنون: إسماعيل بن محمد أمين بن مير سليم الباباني البغدادي (ت ١٣٩٩هـ)، عنى بتصحيحه وطبعه على نسخة المؤلف: محمد شرف الدين بالتقايا ، ورفعت بيلكه الكليسى، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)/ (د ت).

📖 إيضاح الوقف والابتداء في كتاب الله عزَّ وجل: أبو بكر محمد بن القاسم الأنباري (ت ٣٢٨ هـ)، تحقيق: محي الدين عبد الرحمن رمضان، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د ط)/ ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

(ب)

📖 البحر المحيط: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، شارك في التحقيق: د. زكريا عبد المجيد النوتي و د. أحمد النجولي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١ م.

📖 بدائع الفوائد: أبو عبد الله محمد بن أبي بكر بن قيم الجوزية (ت ٧٥١هـ)، تحقيق: هشام عبد العزيز عطا وعادل عبد الحميد العدوي، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤١٦ هـ -١٩٩٦ م.

📖 البداية والنهاية: أبو الفداء إسماعيل بن عمر القرشي بن كثير (ت ٧٧٤هـ) ، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٨، هـ - ١٩٨٨ م.

📖 البدر الطالع بشرح جمع الجوامع: أبو عبد الله محمد بن أحمد المحلي (ت ٨٦٤ هـ)، تحقيق: أبي عبد الله مرتضى علي بن محمد الداغستاني، مؤسسة الرسالة ناشرون، دمشق، ط ١/ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

📖 البدر الطالع بمحاسن من بعد القرن السابع: محمد بن علي بن محمد بن عبد الله الشوكاني اليمني (المتوفى: ١٢٥٠هـ)، دار المعرفة، بيروت، (د ط)/ (د ت).

📖 البرهان في علوم القرآن: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ١/ ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.

📖 البسيط في شرح جمل الزجاجي: عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله بن أبي الربيع (ت ٦٨٨ هـ)، تحقيق: عيّاد بن عيد الثبيتي، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

📖 بشرى طلاب العربية بإعراب الآجرومية، خالد الأزهري، تحقيق: عبد الرحمن بن عبد القادر المعلمي، دار ابن حزم، بيروت، ط ١/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

📖 بصائر ذوي التمييز في لطائف الكتاب العزيز: مجد الدين محمد بن يعقوب الفيروز آبادي (ت ٨١٧ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، لجنة إحياء التراث، القاهرة، ط ١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩٢ م.

📖 بغية الوعاة في طبقات اللغويين والنحاة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية، صيدا، (د ط)/(د ت).

📖 البلغة في تراجم أئمة النحو واللغة: الفيروزآبادى، تحقيق: محمد المصري، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق، ط ١/ ١٤٢١هـ - ٢٠٠٠م.

📖 البيان والتبيين: أبو عثمان عمرو بن بحر الشهير بالجاحظ (ت ٢٥٥هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٧/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.

(ت)

📖 تاج العروس من جواهر القاموس: محمد بن محمد بن عبد الرزاق الزبيدي (ت ١٢٠٥ هـ)، تحقيق: علي شيري. دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٤١٤هـ - ١٩٩٤م.

📖 التاريخ الإسلامي: محمود شاكر، المكتب الإسلامي، بيروت- دمشق- عمّان، ط ٢/ ١٤٢٨ هـ - ١٩٩٧ م.

📖 تاريخ بغداد: أبو بكر أحمد بن علي الخطيب البغدادي (ت ٤٦٣هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي - بيروت، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م

📖 تاريخ الخلفاء: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد محي الدين عبد الحميد، مطبعة السعادة، القاهرة، ط ١/ ١٣٧١هـ - ١٩٥٢م.

🕮 تاريخ الشعراء الحضرميين: عبد الله بن محمد بن حامد السقاف (ت ١٣٨٠ هـ)، مطبعة الرشديات، الاسكندرية، (د ط)/ ١٣٥٧ هـ.
🕮 تاريخ العلماء النحويين: أبو المحاسن المفضل بن محمد بن مسعر التنوخي (ت ٤٤٢هـ)، تحقيق: عبد الفتاح محمد الحلو، هجر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ٢/ ١٤١٢هـ - ١٩٩٢م.
🕮 تاريخ نزول القرآن: محمد رأفت سعيد، دار الوفاء، المنصورة، مصر، ط ١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠٢ م.
🕮 التبصرة: أبو الفرج عبد الرحمن بن علي بن محمد الجوزي (ت ٥٩٧ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
🕮 التَّبْيين عن مذاهب النَّحويينَ البَصْريينَ والكوفيينَ: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العُثيمين، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
🕮 التحفة السنية بشرح المقدمة الآجرومية: محمد محيى الدين عبدالحميد، مكتبة دار الفيحاء، دمشق، مكتبة دار السلام، الرياض، ط ١/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
🕮 تحفة القادم: محمد بن عبد الله بن أبي بكر بن الأبَّار القضاعي (ت ٦٥٨هـ)، أعاد بناءه وعلّق عليه: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
🕮 التحفة الوردية: أبو حفص عمر بن مظفَّر بن عمر بن الوردي (ت٧٤٩ هـ)، مقابلة مع النسخة الألمانية، باعتناء المستشرق: أيخت برسلاو، ألمانيا، (د ط)/ ١٨٩١ م، نَشْر الموقع الرسمي لـ: ملتقى أهل الحديث: http://www.ahlalhdeeth.com/vb/showthread.php?t=156597
🕮 التذكرة في الأحاديث المشتهرة: أبو عبد الله بدر الدين محمد بن عبد الله الزركشي (ت ٧٩٤هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
🕮 التذييل والتكميل في شرح كتاب التسهيل: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق، ط ١/ ١٤١٩ هـ - ١٩٩٨ م.
🕮 التعريفات: علي بن محمد بن علي الجرجاني (ت ٨١٦ هـ)، تحقيق: مجموعة من العلماء، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٣هـ -١٩٨٣م.
🕮 تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد: بدر الدين محمد بن أبي بكر بن عمر الدماميني (ت ٨٢٧ هـ)، تحقيق: محمد بن عبد الرحمن بن محمد المفدَّى، مطابع الحميضي، الرياض، ط٢/ ١٤٢٥هـ ـ ٢٠٠٤م .
🕮 تفسير القرآن العظيم: ابن كثير، تحقيق: سامي بن محمد سلامة، دار طيبة للنشر والتوزيع،

الرياض، ط ٢/ ١٤٢٠هـ – ١٩٩٩ م.

📖 تكملة إصلاح ما تغلط فيه العامة: أبو منصور موهوب بن أحمد الجواليقي (ت ٥٣٩ هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ١/ ٢٠٠٧ م.

📖 تهذيب الأسماء والصفات: أبو زكريا محيي الدين بن شرف النووي (ت ٦٧٦ هـ)، تحقيق: مكتب البحوث والدراسات، دار الفكر، بيروت، ط١/ ١٩٩٦ م.

📖 تهذيب الكمال في أسماء الرجال: أبو الحجاج يوسف بن عبد الرحمن بن يوسف المِزِّي (ت ٧٤٢هـ)، تحقيق: بشار عواد معروف، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٠ هـ– ١٩٨٠ م.

📖 تهذيب اللغة: أبو منصور محمد بن أحمد الأزهري (ت ٣٧٠ هـ)، تحقيق: محمد عوض مرعب، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ٢٠٠١ م.

📖 توجيه اللمع: أحمد بن الحسين بن الخباز (ت ٧٣٩ هـ)، تحقيق: فايز زكي محمد دياب، دار السلام، القاهرة، ط ٢/ ١٤٢٨ هـ – ٢٠٠٧ م.

📖 توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك: أبو محمد الحسن بن قاسم المرادي (ت ٧٤٩هـ)، تحقيق: : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ١/ ١٤٢٨هـ – ٢٠٠٨م.

📖 التوطئة: أبو علي عمر بن محمّد الشلوبين (ت ٦٤٥هـ). تحقيق: يوسف أحمد المطوع، مطابع سجل العرب، القاهرة، ط ٢/ ١٤٠١ هـ – ١٩٨١ م.

📖 التوقيف على مهمات التعاريف: محمد عبد الرؤوف، المناوي (ت ١٠٣١ هـ)، تحقيق: عبد الحميد حمدان، عالم الكتب، القاهرة، ط ١/ ١٤١٠ هـ .

📖 التيسير بشرح الجامع الصغير: المناوي، مكتبة الإمام الشافعي، الرياض، ط ٣/ ١٤٠٨هـ – ١٩٨٨م

(ث)

📖 الثقات: أبو حاتم محمد بن حبان بن أحمد بن حبان البُستي (ت ٣٥٤ هـ)، طبع بإعانة: وزارة المعارف للحكومة العالية الهندية، تحت مراقبة: الدكتور محمد عبد المعيد خان مدير دائرة المعارف العثمانية، دائرة المعارف العثمانية بحيدر آباد الدكن، الهند، ط ١/ ١٣٩٣ هـ – ١٩٧٣ م.

(ج)

📖 جامع الدروس العربية: مصطفى بن محمد سليم، الغلاييني (ت ١٣٦٤هـ)، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، ط ٢٨/ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م

📖 الجامع لأحكام القرآن: أبو عبد الله محمّد بن أحمد القرطبي (ت ٦٧١هـ)، تحقيق: هشام سمير البخاري، دار عالم الكتب، الرياض، ط ١/ ١٤٢٣ هـ/ ٢٠٠٣ م.

📖 الجامع لأخلاق الراوي وآداب السامع: الخطيب البغدادي، تحقيق: محمود الطحان، مكتبة المعارف، الرياض، ط ١/ ١٤٠٣هـ – ١٩٨٢ م.

📖 جذوة الاقباس في ذكر من حلَّ من الأعلام مدينةَ فاس: أبو العباس، أحمد بن محمد، المكناسي، المشهور بابن القاضي (ت ١٠٢٥ هـ)، بعناية دار المنصور للطباعة والوراقة، الرباط، (د ط)/ ١٩٧٣ م.

📖 الجغرافيا: علي بن موسى بن محمد بن سعيد المغربي (ت ٦٨٥ هـ)، تحقيق: إسماعيل العربي، المكتب التجاري، بيروت، ط ١/ ١٩٧٠ م.

📖 الجمل في النحو: أبو القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي (ت ٣٣٧ هـ)، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت – دار الأمل، إربد، ط ١/ ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.

📖 جمهرة الأمثال: أبو هلال الحسن بن عبد الله بن سهل العسكري (ت ٣٩٥هـ)، دار الفكر، بيروت، تحقيق محمد أبو الفضل إبراهيم وعبد المجيد قطامش، ط ٢/ ١٩٨٨ م.

📖 جمهرة اللغة: أبو بكر محمد بن الحسن بن دريد الأزدي (ت ٣٢١ هـ)، تحقيق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، ط١/ ١٩٨٧ م.

📖 الجنى الداني في حروف المعاني: المرادي، تحقيق: فخر الدين قباوة ومحمد نديم فاضل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٢ م.

(ح)

📖 حاشية البناني على شرح الجلال المحلي : عبد الرحمن بن جاد الله البناني (ت سنة ١١٩٨ هـ)، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت).

🕮 حاشية الحامدي على شرح الكفراوي: الشيخ إسماعيل بن موسى الحامدي (ت ١٣١٦ هـ)، مطبوع على هامش شرح الكفراوي على الآجرومية، مكاتب سليمان مرعي، سنغافورة، (د ط)/ (د ت).

🕮 حاشية الحفناوي على شرح الكفراوي (منحة الكريم الوهاب وفتح أبواب النحو للطلاب): أحمد النجاري، الحنفاوي (ت في حدود ١٣٠٩ هـ)، المطبعة الكاستلية، القاهرة، (د ط)/ (د ت).

🕮 حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: محمد بن مصطفى بن حسن، الشهير بالخضري (ت ١٢٨٧ هـ)، ضبط وتصحيح: يوسف محمد البقاعي، دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣ م.

🕮 حاشية السجاعي على شرح قطر الندى: أحْمَد بن شهَاب الدِّين السجاعي (ت ١١٩٧ هـ)، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، (د ط)، ١٣٤٣ هـ .

🕮 حاشية الصبان على شرح الأشمونى لألفية ابن مالك: أبو العرفان محمد بن علي الصبان (ت ١٢٠٦هـ)، تحقيق: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧م.

🕮 الحجة في القراءات السبع: الحسين بن أحمد بن خالويه (ت ٣٧٠ هـ) تحقيق: سالم مكرم، دار الشروق، بيروت، ط٤/ ١٤٠١ هـ .

🕮 حجة القراءات: أبو زرعة عبد الرحمن بن محمد بن زنجلة (ت ٤٠٣هـ)، تحقيق: سعيد الأفغاني، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/ ١٤٠٢ هـ– ١٩٨٢ م.

🕮 الحجة للقراء السبعة: أبو علي الفارسي، تحقيق: بدر الدين قهوجي وبشير جويجابي، دار المأمون للتراث، دمشق – بيروت، ط ٢/ ١٤١٣ هـ – ١٩٩٣ م.

🕮 الحدود في علم النحو: أحمد بن محمد بن محمد، البجائي الآبَّذي (ت ٨٦٠ هـ)، تحقيق: نجاة حسن عبد الله نولي، الجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١/ ١٤٢١هـ – ٢٠٠١م.

🕮 حروف المعاني والصفات: الزجاجي، تحقيق: علي توفيق الحمد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٩٨٤م.

🕮 الحلبة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام، محمد بن علي بن كامل الصاحبي التاجي (ت بعد ٦٧٧هـ)، تحقيق: حاتم صالح الضامن، دار البشائر، دمشق، ط ٢/ ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

🕮 الحلل في شرح أبيات الجمل: لابن السيد البطليوسي (ت ٥٢١ هـ)، قرأه وعلَّق عليه: يحيى مراد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٣.

🕮 حلية الأولياء وطبقات الأصفياء: أبو نعيم أحمد بن عبدالله الأصفهاني (ت ٤٣٠ هـ)، دار

الكتاب العربي، بيروت، ط٤/١٤٠٥ هـ .
🕮 حلية البشر في تاريخ القرن الثالث عشر: عبد الرزاق بن حسن بن إبراهيم البيطار الميداني (ت ١٣٣٥هـ)، تحقيق: محمد بهجة البيطار، دار صادر، بيروت، ط ٢/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
🕮 الحماسة: أبو تمام حبيب بن أوس الطائي (ت ٢٣١ هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد الرحمن عسيلان، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض، (د ط)/ ١٤٠١ هـ ١٩٨١ م.
🕮 الحماسة البصرية: أبو الحسن علي بن أبي الفرج بن الحسن البصري (ت ٦٥٦ هـ)، تحقيق: عادل جمال سليمان، لجنة إحياء التراث الإسلامي، وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، (د ط)/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٧٨ م.

(خ)

🕮 خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: عبد القادر بن عمر البغدادي (ت-١٠٩٣ هـ)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٤/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.

🕮 الخصائص: أبو الفتح عثمان بن جني الموصلي (ت ٣٩٢ هـ)، تحقيق: محمد علي النجار، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٤/ ١٩٩٩ م.

(د)

🕮 الدرة البهية نظم الآجرومية: شرف الدين يحيى بن نور الدين بن موسى العمريطي (ت ٩٨٩ هـ)، مطبوع مع متن الآجرومية، دار الفكر، بيروت، (د ط)، (د ت).
🕮 درة الحجال في أسماء الرجال: ابن القاضي المكناسي، تحقيق: محمد أحمد أبو النور، المكتبة العتيقة، تونس، دار التراث القاهرة، ط ١/ ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.
🕮 درة الغواص في أوهام الخواص: أبو محمد القاسم بن علي بن محمد الحريري (ت ٥١٦هـ)، تحقيق: عرفات مطرجي، مؤسسة الكتب الثقافية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٨ م.
🕮 الدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: محمد عبد المعيد ضان، مجلس دائرة المعارف العثمانية، الهند، ط ٢/ ١٣٩٢هـ - ١٩٧٢م.
🕮 الدرر اللوامع على همع الهوامع شرح جمع الجوامع: أحمد بن الأمين الشنقيطي (ت ١٣٣١

هـ)، وضع حواشيه: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية بيروت، ط ١/ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.
📖 الدرر المنتثرة في الأحاديث المشتهرة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: محمد بن لطفي الصباغ، عمادة شؤون المكتبات جامعة الملك سعود، الرياض، (د ط)/ (د ت).
📖 الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون: أبو العباس أحمد بن يوسف بن عبد الدائم، المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق، ط ١/ ١٤٠٦ هـ .
📖 الدليل إلى المتون العلمية: عبد العزيز بن إبراهيم بن قاسم، دار الصميعي للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١/ ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م
📖 دور علماء مكة المكرمة في خدمة السنة والسيرة النبوية: رضا بن محمد صفي الدين، السنوسي، جامعة الملك عبد العزيز، جدة، (د ط)/(د ت).
📖 ديوان ابن عنين: تحقيق: خليل مردم بك، دار صادر، بيروت، ط ٢/ (د ت).
📖 ديوان ابن ميادة: جمع وتحقيق: حنا جميل حداد، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، (د ط)/ ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
📖 ديوان أبي طالب صنعة أبي هفان المهمزي البصري (ت ٢٥٧ هـ)، وعلي بن حمزة المصري (ت ٣٧٥ هـ)، تحقيق: محمد حسن آل ياسين، دار ومكتبة الهلال، بيروت، ط ١/ ١٤٢١– ٢٠٠٠ م.
📖 ديوان أبي العتاهية: بعناية: كرم البستاني، دار بيروت للطباعة والنشر، بيروت، (د ط)/ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.
📖 ديوان الإسلام: أبو المعالي محمد بن عبد الرحمن بن الغزي (ت ١١٦٧هـ)، تحقيق: سيد كسروي حسن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
📖 ديوان امرئ القيس: تحقيق: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ٢/ ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
📖 ديوان امرئ القيس وملحقاته: بشرح أبي سعيد السكري، دراسة وتحقيق: أنور عليان أبو سويلم ومحمد علي الشوابكة، مركز زايد للتراث والتاريخ، إمارة العين، ط ١/ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
📖 ديوان أمية بن أبي الصلت: جمع وتحقيق: سجيع جميل الجبيلي، دار صادر، بيروت، ط ١/ ١٩٩٨ م.
📖 ديوان الحارث بن خالد المخزومي: يحيى وهيب الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ١/ ١٩٨٣

م.
📖 ديوان الحطيئة، تحقيق: نعمان أمين طه، مكتبة الخانجي، القاهرة، (د ط) ١٩٨٧ م.
📖 ديوان حميد بن ثور الهلالي (ت ٣٠ هـ)، تحقيق: عبد العزيز الميمني، دار الكتب المصرية، القاهرة، (د ط)/ ١٩٥١ م.
📖 ديوان خفاف بن ندبة (ضمن: شعراء إسلاميون): نوري حمودي القيسي، عالم الكتب، بيروت – مكتبة النهضة العربية، بغداد، ط ٢/ ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٤ م.
📖 ديوان ذي الرُّمَّة: بعناية: عبد الرحمن المصطاوي، دار المعرفة، بيروت، ط ١/ ١٤٢٧ هـ – ٢٠٠٦ م.
📖 ديوان رؤبة بن العجاج: ضمن مجموع أشعار العرب، اعتنى بتصحيحه وترتيبه: وليم بن الورد البروسيّ، مطبعة دروغولين، ليبسيغ، (د ط)/ ١٩٠٣ م.
📖 ديوان زهير بن أبي سلمى: شرحه وقدَّم له: علي حسن فاعور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
📖 ديوان سويد بن أبي كاهل اليشكري: جمع وتحقيق: شاكر العاشور، دار الطباعة الحديثة، البصرة، ط ١/ ١٩٧٢ م.
📖 ديوان شعر المثقَّب العبدي: تحقيق وشرح: حسن كامل الصيرفي، معهد المخطوطات العربية في جامعة الدول العربية، القاهرة، (د ط)/ ١٩٣١ هـ – ١٩٧١ م.
📖 ديوان العبّاس بن مرداس: جمع وتحقيق: يحيى وهيب الجبوري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤١٢ هـ – ١٩٩١ م.
📖 ديوان عبيد بن الأبرص: شرح: أحمد أشرف عَدرة، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١/ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٤ م.
📖 ديوان عمرو بن كلثوم: جمع وتحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ٢/ ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.
📖 ديوان لبيد بن ربيعة: اعتنى به: حمدو طمَّاس، دار المعرفة، بيروت، ط ١/ ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

📖 ديوان لبيد بن ربيعة شرح الطوسي: تحقيق: حنَّا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١/ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
📖 ديوان مجنون ليلى: جمع وتحقيق وشرح: عبد الستار أحمد فرَّاج، دار مصر للطباعة، (د ط)/ ١٩٧٩ م.
📖 ديوان المرار بن سعيد الفقعسي (ضمن القسم الثاني من: شعراء أمويون): دراسة وتحقيق:

حمودي نوري القيسي، مطبعة جامعة الموصل، (د ط) ١٣٩٦ هـ - ١٩٧٦ م.
ديوان المعاني: أبو هلال العسكري، شرحه وضبط نصَّه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٤ م.
ديوان الهذليين: بعناية: دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ٢/ ١٩٩٥ م.
ديوان النابغة الذبياني: تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعارف، القاهرة، ط ٢/ (د ت).
ديوان النمر بن تولب العكلي: جمع وتحقيق: محمد نبيل الطريفي، دار صادر بيروت، ط ١/ ٢٠٠٠ م.

(ذ)

ذخائر العقبى في مناقب ذوى القربى: محب الدين، أحمد بن عبد الله، الطبري (ت ٦٩٤هـ)، نُشِر بعناية: مكتبة القدسي، القاهرة، (د ط)/١٣٥٦ هـ .
الذخيرة في محاسن أهل الجزيرة: أبو الحسن، علي بن بسام، الشنتريني (ت ٥٤٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، الدار العربية للكتاب، ليبيا – تونس، ط ١/ ١٩٧٨ – ١٩٨١ م.

(ر)

ربيع الأبرار ونصوص الأخيار: الزمخشري: بعناية: عبد الأمير علي مهنا، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ط ١/ ١٤١٢ هـ .
الرسالة القشيرية: عبد الكريم بن هوازن بن عبد الملك، القشيري (ت ٤٦٥هـ)، تحقيق: عبد الحليم محمود، ومحمود بن الشريف، دار المعارف، القاهرة، (د ط)/ (د ت).
الروض الأُنف في شرح السيرة النبوية لابن هشام: أبو القاسم عبد الرحمن بن عبد الله بن أحمد السهيلي (ت ٥٨١ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام السلامي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط١/ ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م.
الروض المعطار في خبر الأقطار: أبو عبد الله، محمد بن عبد الله بن عبد المنعم، الحِمْيرى (ت ٩٠٠هـ)، تحقيق: إحسان عباس، مؤسسة ناصر للثقافة، بيروت ط ٢/ ١٩٨٠ م.

(ز)

📖 زاد المسير في علم التفسير: ابن الجوزي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار الكتاب العربي، بيروت، ط ١/ ١٤٢٢ هـ .

📖 الزاهر في غريب ألفاظ الإمام الشافعي: أبو منصور الأزهري، تحقيق: عبد المنهم طوعي بشنَّاتي، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١/ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٨ م.

📖 الزاهر في معاني كلمات الناس: أبو بكر الأنباري، تحقيق: حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط١/ ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

(س)

📖 السبعة في القراءات: أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس بن مجاهد (ت ٣٢٤هـ)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٢/ ١٤٠٠هـ .

📖 سبك المنظوم وفك المختوم: أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي (ت ٦٧٢ هـ)، تحقيق: عدنان محمد سلمان وفاخر جبر مطر، دار البحوث للدراسات الإسلامية وإحياء التراث، دبي، ط ١/ ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.

📖 سر صناعة الإعراب: أبو الفتح بن جني، تحقيق: محمد حسن محمد حسن إسماعيل، شارك في التحقيق: أحمد رشدي شحاته، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ٢٠٠٠م.

📖 سلك الدرر في أعيان القرن الثاني عشر: أبو الفضل، محمد خليل بن علي المرادي (ت ١٢٠٦هـ)، دار البشائر الإسلامية، دار ابن حزم، بيروت، ط ٣/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

📖 السلوك لمعرفة دول الملوك: أبو العباس، أحمد بن علي بن عبد القادر المقريزي (ت ٨٤٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ – ١٩٩٧م.

📖 سلوة الأنفاس ومحادثة الأكياس بمن أُقبِر من العلماء والصلحاء بفاس: محمد بن جعفر بن ادريس، الكتانيّ (ت ١٣٤٥ هـ)، تحقيق: محمد حمزة بن محمد علي الكتاني، دار الثقافة، الدار

البيضاء، ط ١/ ١٤٢٥هـ – ٢٠٠٤ م.

🕮 السنة: أبو بكر أحمد بن محمد بن هارون بن يزيد الخَلَّال (ت ٣١١هـ)، تحقيق: عطية الزهراني، دار الراية، الرياض، ط ١/ ١٤١٠هـ – ١٩٨٩م.

🕮 سنن ابن ماجه: أبو عبدالله محمد بن يزيد، بن ماجه، القزويني (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار الفكر، بيروت، (د. ط) (د ت).

🕮 سنن أبي داود: أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني الأزدي (ت ٢٧٥ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، المكتبة العصرية، صيدا – بيروت، (د ط)/ (د ت).

🕮 سنن الترمذي: أبو عيسى محمد بن عيسى الترمذي (ت ٢٧٩هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر ومحمد فؤاد عبد الباقي وإبراهيم عطوة عوض، مطبعة مصطفى البابي الحلبي، القاهرة، ط ٢/ ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٥ م.

🕮 السنن الكبرى: أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب بن علي النسائي (ت ٣٠٣هـ)، تحقيق: حسن عبد المنعم شلبي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠١ م.

🕮 السنن الكبرى: أبو بكر أحمد بن الحسين بن علي البيهقي (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: محمد ضياء الرحمن الأعظمي، دار الخلفاء للكتاب الإسلامي، الكويت، (د ط)/ ١٤٠٤ هـ .

🕮 سنن النسائي (المجتبى من السنن): أبو عبد الرحمن أحمد بن شعيب النسائي (ت ٣٠٣)، تحقيق: عبد الفتاح أبو غدة، مكتب المطبوعات الإسلامية، حلب، ط٢/ ١٤٠٦ هـ –١٩٨٦ م.

🕮 سير أعلام النبلاء: أبو عبد الله محمد بن أحمد بن عثمان الذهبي (ت ٧٤٨ هـ)، تحقيق: مجموعة بإشراف: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، حلب، ط ٣/١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

🕮 السيرة النبوية: أبو محمد عبد الملك بن هشام بن أيوب الحميري (ت ٢١٣ هـ)، تحقيق: طه عبد الرؤوف سعد، دار الجيل، بيروت، ط١/١٤١١ هـ .

🕮 السيرة النبوية: ابن كثير، تحقيق: مصطفى عبد الواحد، دار المعرفة، بيروت، (د ط)، ١٣٩٥ هـ – ١٩٧٦ م.

🕮 سير وتراجم بعض علمائنا في القرن الرابع عشر للهجرة: عمر عبد الجبار، مطبعة تهامة، جدَّة، ط ٣/ ١٤٠٣ هـ – ١٩٨٢ م.

(ش)

🕮 شجرة النور الزكية في طبقات المالكية: محمد بن محمد مخلوف، المطبعة السلفية، القاهرة، (د ط)/ ١٣٤٩ هـ .

شذرات الذهب في أخبار من ذهب: أبو الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمد ابن العماد الحنبلي (ت ١٠٨٩هـ)، تحقيق: محمود الأرناؤوط، دار ابن كثير، دمشق – بيروت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك: عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل العيقلي الهمداني (ت ٧٦٩ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، ط٢٠، ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.

شرح ابن غازي على ألفية ابن مالك (إتحاف ذوي الاستحقاق ببعض مراد المرادي وزوائد أبي إسحاق): أبو عبد الله محمد بن أحمد بن محمد بن غازي (ت ٩١٩ هـ)، تحقيق: حسين عبد المنعم بركات، مكتبة الرشد للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١/ ١٤٢٠ هـ – ١٩٩٩ م.

شرح ابن الناظم على ألفية ابن مالك: أبو عبد الله محمد بن محمد بن مالك (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٠ هـ – ٢٠٠٠ م.

شرح أبيات إصلاح المنطق: السيرافي، تحقيق: ياسين محمد السواس، الدار المتحدة للطباعة والنشر، دمشق، ط ١/ ١٤١٢ هـ – ١٩٩٢ م.

شرح الأزهرية: الشيخ خالد الأزهريّ (ت ٩٠٥هـ)، بولاق، القاهرة، (د ط)/ (د ت).

شرح الأشموني على ألفية ابن مالك (منهج السالك إلى ألفية ابن مالك): أبو الحسن علي بن محمد الأشموني (ت ٩٠٠ هـ)، تحقيق: حسن حمد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٩ هـ –١٩٩٨ م.

شرح ألفية ابن معطي: عبد العزيز بن جمعة بن زيد الموصلي (ت ٦٩٦ هـ)، تحقيق: علي موسى الشوملي، مكتبة الخُرَيْجي/ الرياض، ط ١/ ١٤٠٥ هـ – ١٩٨٥ م.

شرح التحفة الوردية: ابن الوردي، تحقيق: عبد الله علي الشلَّال، مكتبة الرشد، الرياض، (د ط)/ ١٤٠٩ هـ – ١٩٨٩ م.

شرح التسهيل (تسهيل الفوائد وتكميل الفرائد): ابن مالك، تحقيق: محمد عبد القادر عطا وطارق فتحي السيد، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٢ هـ – ٢٠٠١ م.

شرح التصريح على التوضيح: خالد الأزهري، تحقيق: محمد باسل أبو السعود، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢١هـ– ٢٠٠٠ م.

شرح التلويح على التوضيح: سعد الدين مسعود بن عمر التفتازاني (ت ٧٩٣ هـ)، تحقيق: زكريا عميرات، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٦ هـ – ١٩٩٦ م.

شرح جمل الزجاجي: أبو الحسن علي بن مؤمن الإشبيلي، المشهور بابن عصفور (ت ٦٦٩هـ)، تحقيق: صاحب أبو جناح، وزارة الأوقاف والشؤون الدينية، بغداد، ط ١/ ١٤٠٢ هـ .

شرح الدماميني على مغني اللبيب: صحَّحه وعلَّق عليه: أحمد عزو عناية، مؤسسة التاريخ

العربي، بيروت، ط ١/ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

🕮 شرح ديوان زهير بن أبي سلمة صنعة أبي العباس ثعلب: قدَّم له ووضع هوامشه وفهارسه: حنا نصر الحِتّي، دار الكتاب العربي، بيروت، (د ط)/ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٤ م.

🕮 شرح الرضي على الكافية: محمد بن الحسن الاسترآبادي (ت ٦٨٦ هـ)، تحقيق: يوسف حسن عمر، منشورات جامعة قاريونس، بنغازي، (د ط) ١٩٧٨ م.

🕮 شرح شافية ابن الحاجب: رضي الدين الاسترابادي، تحقيق: محمد نور الحسن ومحمد الزفزاف ومحمد يحيى عبد الحميد، دار الكتب العملية، بيروت، (د ط) ١٣٩٥ هـ -١٩٧٥ م.

🕮 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، دمشق، ط ١/ ١٩٨٤ م.

🕮 شرح شذور الذهب في معرفة كلام العرب: شمس الدين محمد بن عبد المنعم بن محمد الجَوجَري (ت ٨٨٩ هـ)، تحقيق: نواف بن جزاء الحارثي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١/ ١ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٤ م.

🕮 شرح العقيدة الطحاوية: صدر الدين، محمد بن علاء الدين، بن أبي العز الحنفي (ت ٧٩٢ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وعبد الله بن المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١٠ / ١٤١٧هـ - ١٩٩٧م.

🕮 شرح عمدة الحافظ وعدّة اللافظ: ابن مالك، تحقيق: عدنان عبد الرحمن الدّوري، مطبعة العاني، بغداد، ١٣٩٧هـ - ١٩٧٧ م.

🕮 شرح القصائد السبع الطوال الجاهليات: أبو بكر الأنباري، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٥/ ١٩٩٣ م.

🕮 شرح الكافية الشافية: ابن مالك، تحقيق: عبد المنعم أحمد هويدي، جامعة أم القرى/ مركز إحياء التراث، مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٢ هـ.

🕮 شرح كتاب سيبويه: أبو سعيد السيرافي، تحقيق: أحمد حسن مهدلي وعلي سيد علي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ٢٠٠٨ م.

🕮 شرح اللمع: أبو القاسم عبد الواحد بن علي بن برهان العكبري (ت٤٥٦هـ) تحقيق: فائز فارس، مطابع كويت تايمز التجارية، الكويت، ط ١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

🕮 شرح المعلقات السبع: أبو عبد الله، حسين بن أحمد بن حسين، الزَّوْزَني (ت ٤٨٦هـ)، دار احياء التراث العربي، ط ١/ ١٤٢٣هـ - ٢٠٠٢ م

🕮 شرح المُفَصَّل: أبو البقاء يعيش بن علي بن يعيش الموصلي (ت ٦٤٣ هـ)، تحقيق: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٢ هـ - ٢٠٠١ م.

🕮 شرح المقدمة الجزولية الكبير: الشلوبين، تحقيق: تركي بن سهو بن نزال العتيبي، مكتبة

الرشد، الرياض، ط ١/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.
🕮 شرح المقدمة الكافية في علم الإعراب: ابن الحاجب، تحقيق: جمال عبد العاطي مخيمر أحمد، مكتبة نزار مصطفى الباز، مكة المكرمة – الرياض، ط ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
🕮 شرح المكودي على ألفية ابن مالك: أبو زيد عبد الرحمن بن علي المكودي (ت ٨٠٧ هـ)، ضبطه وخرَّج آياته وشواهده: إبراهيم شمس الدين، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
🕮 شرح ملحة الإعراب: الحريري، تحقيق: فائز فارس، دار الأمل للنشر والتوزيع، إربد، ط ١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

🕮 شعب الإيمان: البيهقي، تحقيق: محمد السعيد بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/١٤١٠ هـ .

🕮 شعر الأحوص الأنصاري: جمع وتحقيق: عادل سليمان جمال، مكتبة الخانجي القاهرة، ط ٢/ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

🕮 شعر الأخطل: صنعة أبي سعيد السكري (ت ٢٧٥)، تحقيق: فخر الدين قباوة، دار الفكر، دمشق، ط١/ ١٩٧١ م.
🕮 شعر عبد الله بن همام السلولي: جمع وتحقيق ودراسة: وليد محمد السراقبيّ، مطبوعات مركز جمعة الماجد للثقافة والتراث، دبي، ط ١/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
🕮 شعر عروة بن أذينة: يحيى وهيب الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
🕮 شعر عمرو بن معدي كرب الزبيدي: جمع وتنسيق: مطاع الطرابيشي، مطبوعات مجمع اللغة العربية، دمشق، ط ٢/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
🕮 شعر هدبة بن الخشرم العُذري: جمع وتحقيق: يحيى وهيب الجبوري، دار القلم، الكويت، ط ٢/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦ م.
🕮 الشعر والشعراء: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: أحمد محمد شاكر، دار الحديث، القاهرة، ط ٢/ ١٤٢٣ هـ .
🕮 شفاء الغرام بأخبار البلد الحرام: أبو الطيب محمد بن أحمد بن علي المكي الفاسي (ت ٨٣٢ هـ)، تحقيق: عمر عبد السلام ، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢١هـ-٢٠٠٠م .
🕮 شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح: ابن مالك، تحقيق: طه محسن، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢/ ١٤١٣ هـ .

(ص)

📖 الصاحبي في فقه اللغة العربية ومسائلها وسنن العرب في كلامها: أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت ٣٩٥هـ)، علَّق عليه ووضع حواشيه: أحمد حسن بسج، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨هـ - ١٩٩٧ م.

📖 الصحاح (تاج اللغة وصحاح العربية): إسماعيل بن حماد الجوهري (ت ٣٩٣ هـ)، تحقيق: أحمد عبد الغفور العطار، دار العلم للملايين، ط٤/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٧ م.

📖 صحيح ابن حبان: ابن حبان، تحقيق: شعيب الأرناؤوط، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.

📖 صحيح البخاري (الجامع المسند الصحيح المختصر من أمور رسول الله – صلى الله عليه وسلم – وسننه وأيامه): محمد بن إسماعيل البخاري، تحقيق: محمد زهير ناصر الناصر، دار طوق النجاة، ط١/١٤٢٢ هـ .

📖 صحيح مسلم: أبو الحسن مسلم بن الحجاج بن مسلم القشيري (ت ٢٦١ هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية، القاهرة، ط ١/ ١٤١٢ هـ - ١٩٩١ م.

(ض)

📖 ضرائر الشعر: ابن عصفور، تحقيق: السيد إبراهيم محمد، دار الأندلس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ١/ ١٩٨٠ م.

📖 الضعفاء الكبير: أبو جعفر محمد بن عمرو بن موسى العقيلي (ت ٣٢٢هـ)، تحقيق: عبد المعطي أمين قلعجي، دار المكتبة العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٤هـ - ١٩٨٤م.

📖 الضوء اللامع لأهل القرن التاسع: أبو الخير شمس الدين محمد بن عبد الرحمن السخاوي (ت ٩٠٢هـ)، تحقيق: حاسم الدين القدسي، دار مكتبة الحياة، بيروت، (د ط)/ (د ت).

📖 ضياء السالك إلى أوضح المسالك: محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط

/١ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠١م.

(ط)

📖 طبقات الشافعية: أبو بكر بن أحمد بن محمد بن عمر بن قاضي شهبة، تحقيق: عبد العليم خان، عالم الكتب، بيروت، ط ١/ ١٤٠٧ هـ .

📖 طبقات الشافعيين: ابن كثير، تحقيق: أحمد عمر هاشم ومحمد زينهم محمد عزب، مكتبة الثقافة الدينية، (د ط)/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٣ م.

📖 طبقات الشعراء: عبد الله بن محمد بن المعتز العباسي (ت ٢٩٦هـ)، تحقيق: عبد الستار أحمد فراج، دار المعارف، القاهرة، ط ٣/ (د ت).

📖 طبقات فحول الشعراء: أبو عبد الله محمد بن سلّام بن عبيد الله الجمحي (ت ٢٣٢هـ)، تحقيق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، ط ١/ ١٤٠٠ هـ - ١٩٨٠ م.

📖 الطبقات الكبرى: أبو عبد الله محمد بن سعد بن منيع المشهور بابن سعد (ت ٢٣٠هـ)، تحقيق: زياد محمد منصور، مكتبة العلوم والحكم، المدينة المنورة، ط ٢/ ١٤٠٨ هـ .

(ع)

📖 العدة في أصول الفقه: أبو يعلى محمد بن الحسين بن محمد بن خلف بن الفراء (ت ٤٥٨هـ)، تحقيق: أحمد بن علي بن سير المباركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

📖 عرف الطيب في أخبار مكة ومدينة الحبيب: أبو المكارم غياث الدين بن صدر الدين بن محمد الواسطي (ت ٧٩٧ هـ)، تحقيق: محمد زينهم محمد عزب، مكتبة مدبولي، القاهرة، ط ١/ ١٤٠٩هـ .

📖 العروض: أبو الفتح بن جني، تحقيق: أحمد فوزي الهيب، دار القلم، الكويت، ط ١/ ١٤٠٧هـ ١٩٨٧م.

📖 علل التثنية: أبو الفتح بن جني، تحقيق: صبيح التميمي، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١/ ١٤١٣هـ - ١٩٩٢م.

📖 علل النحو: أبو الحسن محمد بن عبدالله بن الوراق (ت ٣٨١هـ)، تحقيق: محمود جاسم

الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١/ ١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩ م.
📖 العمدة في محاسن الشعر وآدابه: أبو علي الحسن بن رشيق القيرواني (ت ٤٦٣ هـ)، تحقيق: محمد محيي الدين عبد الحميد، دار الجيل، بيروت، ط ٥/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.
📖 عمدة القاري شرح صحيح البخاري : بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت- ٨٥٥ هـ) ، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د. ط) (د.ت).
📖 العنوان في القراءات السبع: أبو طاهر إسماعيل بن خلف بن سعيد المقرئ الأنصاري السرقسطي (ت ٤٥٥هـ)، تحقيق: زهير زاهد وخليل العطية، عالم الكتب، بيروت، ١٤٠٥هـ .
📖 العوامل المئة: أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني (ت ٤٧١ هـ)، بعناية: أنور بن أبي بكر الشيخي الداغستاني، دار الطلائع، بيروت، ط ١/ ١٤٣٠ هـ - ٢٠٠٩ م.

📖 العين: أبو عبد الرحمن الخليل بن أحمد الفراهيدي (ت ١٧٥ هـ)، تحقيق: مهدي المخزومي وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال (د. ط) (د ت).
📖 عيون الأخبار: ابن قتيبة، يوسف عليّ الطّويل، دار الكتب العلميّة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦هـ - ١٤١٨ هـ .

(غ)

📖 غاية النهاية في طبقات القراء: أبو الخير محمد بن محمد بن يوسف بن الجزري، (ت ٨٣٣ هـ)، نشره: برجستراسر سنة ١٣٥١هـ، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، (د ط)،(د ت).
📖 غاية الوصول شرح لب الأصول: أبو يحيى زكريا بن محمد بن أحمد السنيكي (ت ٩٢٦هـ)، دار الكتب العربية الكبرى، مصر، (د ط)/ (د ت).
📖 الغرة في شرح اللمع من أوَّل باب (إنَّ وأخواتها) إلى آخر باب (العطف): أبو سعيد محمد بن مبارك الدهان (ت ٥٩٦ هـ)، دراسة وتحقيق: فريد بن عبد العزيز الزامل السليم، دار التدمرية، الرياض، ط ١/ ١٤٣٢ هـ - ٢٠١١ م.

📖 غيث النفع في القراءات السبع: سيدي علي النوري السفاقسي (ت ١١١٧ هـ) مطبوع بهامش سراج القارئ لابن الناصح، شركة مكتبة ومطبعة مصطفى البابي الحلبي وأولاده، مصر، ط ٣/ ١٣٣٧ هـ-١٩٥٤ م.

(ف)

🕮 الفائق في غريب الحديث: الزمخشري، تحقيق: علي محمد البجاوي ومحمد أبو الفضل إبراهيم، دار المعرفة، بيروت، ط٢/ (د ت).

🕮 فتح رب البرية في شرح نظم الآجرومية للشنقيطي: أحمد بن عمر بن مساعد الحازمي، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤٣١ هـ - ٢٠١٠ م.

🕮 الفردوس بمأثور الخطاب: أبو شجاع شيرويه بن شهردار الديلميّ (ت ٥٠٩هـ)، تحقيق: السعيد بن بسيوني زغلول، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦ هـ - ١٩٨٦م.

🕮 فسلجة تناسل اللبائن والطيور: نالبندوف، ترجمة طه جاسم آل طه، مطبعة جامعة البصرة، ط ٣/ ١٩٨٢ .

🕮 فسلجة الغدد الصم والتكاثر في الثديات والطيور: خير الدين محي الدين ووليد حميد يوسف وسعد حسين توحله، دار الحكمة للطباعة والنشر، الموصل، (د ط)/ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

🕮 الفصول المفيدة في الواو المزيدة: أبو سعيد صلاح الدين خليل بن كيكلدي العلائي (ت ٧٦١هـ)، تحقيق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، ط ١/ ١٤١٠هـ ١٩٩٠م.

🕮 فضائل الصحابة: أبو عبد الرحمن النسائي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٤ م.

🕮 فضائل القرآن: أبو عُبيد القاسم بن سلاّم الهروي (ت ٢٢٤هـ)، تحقيق: مروان العطية، ومحسن خرابة، ووفاء تقي الدين، دار ابن كثير، دمشق - بيروت، ط ١/ ١٤١٥ هـ -١٩٩٥ م.

🕮 فقه اللغة وسر العربية: الثعالبي، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١/ ١٤٢٢هـ - ٢٠٠٢ م.

🕮 فهرس الخزانة التيمورية: دار الكتب المصرية، القاهرة، ١٣٦٧ هـ - ١٩٤٨ م.

🕮 فهرس الفهارس والأثبات: محمد عَبْد الحَيّ بن عبد الكبير الكتاني (ت ١٣٨٢هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ٢/ ١٩٨٢ م.

🕮 فهرس الكتب العربية المحفوظة بالكتبخانة المصرية: جمعه ورتبه: أحمد الميهي ومحمد الببلاوي، المطبعة العثمانية، القاهرة، ط ١/ ١٣٠٥ هـ .

🕮 فهرس الكتب العربية الموجودة بدار الكتب المصرية لغاية شهر سبتمبر سنة ١٩٢٥، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط ١/ ١٣٤٥ هـ - ١٩٢٦ م.

🕮 الفوائد المجموعة في الأحاديث الموضوعة: محمد بن علي الشوكاني، تحقيق: عبد الرحمن

يحيى المعلمي، المكتب الإسلامي، بيروت، ط ٣/ ١٤٠٧ هـ .

🕮 فوات الوفيَّات: صلاح الدين الصفدي، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١/ ١٩٧٣ – ١٩٧٤ م.

🕮 الفواكه الجنية على متممة الآجرومية: جمال الدين عبد الله بن أحمد الفاكهي (ت ٩٧٢ هـ)، تحقيق: عماد علوان حسين، دار الفكر، عمَّان، ط ١/ ١٤٣٠ هـ – ٢٠٠٩ م.

🕮 فيض القدير شرح الجامع الصغير: عبد الرؤوف المناوي، المكتبة التجارية الكبرى، مصر، ط١/ ١٣٥٦ هـ .

🕮 فيض الملك الوهاب المتعالي بأنباء أوائل القرن الثالث عشر والتوالي: أبو الفيض عبد الستار بن عبد الوهاب البكري الصديقي (ت ١٣٥٥هـ)، تحقيق: عبدالملك بن دهيش، مكتبة الأسدي، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤٢٧هـ – ٢٠٠٦ م .

🕮 في اللهجات العربية مقدمة للدراسة، محمد أحمد خاطر، مطبعة الحسين الإسلامية، القاهرة، (د ط) ١٩٧٨ هـ – ١٩٧٩ م.

(ق)

🕮 القاموس المحيط: الفيروزآبادي، مؤسسة الرسالة، بيروت، مكتب تحقيق: التراث في مؤسسة الرسالة، بإشراف: محمد نعيم العرقسُوسي، مؤسسة الرسالة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، ط ٨/ ١٤٢٦ هـ – ٢٠٠٥ م (د. ط) (د ت).

🕮 القسطاس في علم العروض: الزمخشري، تحقيق: فخر الدين قباوة، مكتبة المعارف، بيروت، ط ٢/ ١٤١٠ هـ ١٩٨٩ م.

🕮 قواعد الجغرافيا العامة الطبيعية والبشرية: جودة حسنين جودة وفتحي محمد أبو عيانة، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، (د ط)/ ١٩٨٣ م.

🕮 القوافي: أبو يعلي عبد الباقي بن أبي الحصين عبد الله التنوخي، من علماء القرن الخامس الهجري، تحقيق: عوني عبد الرؤوف، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢/ ١٩٧٨ م.

(ك)

🕮 الكافية في النحو: ابن الحاجب، ضمن جملة رسائل في علم النحو، طبعة بولاق، (د ط)/ (د ت).

🕮 الكامل في اللغة والأدب: أبو العباس محمد بن يزيد المبرد (ت ٢٨٥ هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي، القاهرة، ط ٣/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٧ م.

🕮 الكتاب: أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر سيبويه (ت ١٨٠ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٣/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

🕮 كتاب الشعر، أو: شرح الأبيات المشكلة الإعراب: أبو علي الفارسي، تحقيق: محمود محمد الطناحي، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.

🕮 كشاف اصطلاحات الفنون والعلوم: محمد بن علي التهانوي (ت بعد ١١٥٨هـ)، تحقيق: علي دحروج، مكتبة لبنان ناشرون، بيروت، ط ١/ ١٩٩٦ م.

🕮 الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل: الزمخشري، تحقيق: عبد الرزاق المهدي، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ٢/ ١٤٢١هـ – ٢٠٠١ م.

🕮 كشف الظنون عن أسامي الكتب والفنون: مصطفى بن عبد الله كاتب القسطنطيني، المشهور بحاجي خليفة (المتوفى: ١٠٦٧هـ)، طبع بعناية وكالة المعارف، دار العلوم الحديثة، بيروت، (د ط) ١٩٥٥م.

🕮 الكليات (معجم في المصطلحات والفروق اللغوية): أبو البقاء أيوب بن الموسى الحسني الكفوي (ت ١٠٩٤هـ)، تحقيق: عدنان درويش ومحمد المصري، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤١٩ هـ –١٩٩٨ م.

🕮 الكواكب السائرة بأعيان المئة العاشرة: نجم الدين محمد بن محمد الغزي (ت ١٠٦١هـ)، تحقيق: خليل المنصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨ هـ – ١٩٩٧ م.

(ل)

🕮 اللامات: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، ط ٢/ ١٤٠٥هـ ١٩٨٥م.

🕮 اللباب في علل البناء والإعراب: أبو البقاء العكبري، تحقيق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، ط ١/ ١٤١٦هـ ١٩٩٥ م.

🕮 اللباب في علوم الكتاب: أبو حفص عمر بن علي بن عادل (ت ٨٨٠هـ)، تحقيق: الشيخ عادل أحمد عبد الموجود والشيخ علي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٩

هـ-١٩٩٨ م.
🕮 اللباب في قواعد اللغة وآلات الأدب: محمد علي السَّراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، ط ١/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.
🕮 لسان العرب: محمد بن مكرم بن منظور الإفريقي (ت ٧١١ هـ)، دار صادر، بيروت، ط ٣/ ١٤١٤ هـ.
🕮 لسان الميزان: ابن حجر العسقلاني، تحقيق: دائرة المعرف النظامية، الهند، مؤسسة الأعلمي للمطبوعات، بيروت، ط ٢/ ١٣٩٠ هـ - ١٩٧١ م.
🕮 لغات القبائل في كتب إعراب القرآن ومعانيه: إسماعيل محمود منيزل القيام، دار الحامد، عمَّان، ط ١/ ٢٠٠٨.
🕮 لمحات الأنوار وري الظمآن لمعرفة ما ورد في ثواب قارئ القرآن: محمد بن عبد الواحد بن إبراهيم، الغافقي (هـ ٦١٩ هـ)، تحقيق: رفعت فوزي عبد المطلب، دار البشائر الإسلامية، بيروت، ط ١/ ١٤١٨ هـ - ١٩٩٧ م.
🕮 اللمحة في شرح الملحة: أبو عبد الله شمس الدين، محمد بن حسن بن سِباع، المعروف بابن الصائغ (ت ٧٢٠هـ)، تحقيق: إبراهيم بن سالم الصاعدي، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، ط ١/ ١٤٢٤هـ - ٢٠٠٤م.
🕮 اللمع في العربية: أبو الفتح بن جني: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، (د ط)/ ١٣٩٢هـ/ ١٩٧٢م.
🕮 اللهجات العربية في التراث: أحمد علم الدين الجندي، الدار العربية للكتاب، تونس، ١٩٨٣ م.
🕮 اللهجات العربية القديمة في غرب الجزيرة العربية: تشيم رابين، ترجمة: عبد الكريم مجاهد، المؤسسة العربية للدراسات والنشر، بيروت - دار الفارس للتوزيع والنشر، عمَّا، ط ١/ ٢٠٠٢ م.
🕮 اللهجات العربية نشأة وتطوراً: عبد الغفار حامد هلال، مكتبة وهبة، القاهرة، ط ٢/ ١٤١٤ هـ - ١٩٩٣ م.
🕮 اللهجات في الكتاب لسيبويه أصواتاً وبنية: صالحة راشد غنيم آل غنيم، دار المدني للطباعة والنشر، جدة، ط ١/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
🕮 لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة: غالب فاضل المطلبي، منشورات وزارة الثقافة والفنون العراقية، دار الحرية للطباعة، بغداد، (د ط)/ ١٩٧٨ م.
🕮 لهجة قبيلة أسد: علي ناصر غالب، دار الشؤون الثقافية العامة، بغداد، ط ١/ ١٩٨٩ م.

(م)

📖 المؤتلف والمختلف: أبو الحسن علي بن عمر بن أحمد الدارقطني (ت ٣٨٥هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/ ١٤٠٦هـ - ١٩٨٦م.

📖 ما يجوز للشاعر في الضرورة: أبو عبد الله محمد بن جعفر القزاز القيرواني التميمي (ت ٤١٢هـ)، تحقيق: رمضان عبد التواب وصلاح الدين الهادي، دار العروبة، الكويت - دار الفصحى، بالقاهرة، (د ط)/ (د ت).

📖 ما ينصرف وما لا ينصرف: أبو إسحاق إبراهيم بن السري بن سهل الزجاج (ت ٣١١هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، منشورات المجلس الأعلى للشئون الإسلامية، القاهرة، (د ط)/ ١٣٩١ هـ - ١٩٧١ م.

📖 متن ألفية ابن مالك: ضبطها وعلَّق عليها: عبد اللطيف بن محمد الخطيب، مكتبة دار العروبة، الكويت، ط ١/ ١٤٢٧ هـ - ٢٠٠٦ م.

📖 مجاز القران: أبو عبيدة معمر بن المثنى (ت- ٢٠٩ هـ) ، تحقيق: محمد فؤاد سزگين، مكتبة الخانجى، القاهرة، (د ط)/ ١٣٨١ هـ.

📖 مجالس ثعلب: أبو العباس أحمد بن يحيى ثعلب (ت ٢٩١ هـ)، تحقيق: عبد السلام هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٢/ ١٩٦٠ هـ .

📖 مجالس العلماء: أبو القاسم الزجاجي، تحقيق: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة - دار الرفاعي، الرياض، ط ٢/ ١٤٠٣ هـ - ١٩٨٣ م.

📖 المجالس الوعظية في شرح أحاديث خير البرية صلى الله عليه وسلم من صحيح الإمام البخاري: شمس الدين، محمد بن عمر بن أحمد، السفيري (ت ٩٥٦هـ)، تحقيق: أحمد فتحي عبد الرحمن، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٥ هـ - ٢٠٠٤ م.

📖 المجروحين من المحدثين والضعفاء والمتروكين: أبو حاتم بن حبان، تحقيق: محمود إبراهيم زايد، دار الوعي، حلب، ط ١/ ١٣٩٦هـ .

📖 مجمع الأمثال: أبو الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميداني (ت ٥١٨هـ)، تحقيق: محمد محيى الدين عبد الحميد، مطبعة السنة المحمدية، القاهرة، (د ط)/ ١٣٧٤هـ - ١٩٥٥ م.

📖 مجموع الفتاوى: أبو العباس أحمد بن عبد الحليم بن تيمية الحراني (ت ٧٢٧ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن قاسم، مجمع الملك فهد المدينة النبوية، ط ١/ ١٤١٦هـ - ١٩٩٥م.

📖 مجيب النَّدا في شرح قطر الندى: الفاكهي، تحقيق: مؤمن عمر محمد، الدار العثمانية للنشر، عمَّان، ط١/ ١٤٢٩ هـ - ٢٠٠٨ م.

📖 المحكم والمحيط الأعظم: أبو الحسن علي بن إسماعيل بن سيده (ت ٤٥٨ هـ)، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤٢١ هـ –٢٠٠٠ م.

📖 مختصر طبقات الحنابلة: محمد جميل بن عمر البغدادي، المعروف بابن شطي (ت ١٢٧٤ هـ)، دراسة: فواز أحمد زمرلي ، دار الكتاب العربي ، بيروت ، ط ١ ، ١٤٠٦ هـ / ١٩٨٦ م .

📖 مختصر فتح رب الأرباب بما أهمل في لب اللباب من واجب الأنساب: عباس بن محمد بن أحمد المدني (ت ١٣٤٦هـ)، مطبعة المعاهد، القاهرة، (د ط)/ ١٣٤٥ هـ – ١٩٢٦ م.

📖 مختصر المعاني: سعد الدين التفتازاني، دار الفكر، ط ١/ ١٤١١هـ .

📖 المختصر من كتاب نشر النور والزهر في تراجم أفاضل مكة: عبد الله مرداد أبو الخير (ت ١٣٤٣ هـ)، اختصار وتحقيق: محمد سعيد العامودي ومحمد علي، عالم المعرفة، جدة، ط ٢/ ١٤٠٦ هـ – ١٩٨٦ م.

📖 المخصص: ابن سيده، تحقيق: خليل إبراهم جفال، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط ١/ ١٤١٧هـ ١٩٩٦م.

📖 المدارس النحوية، أحمد شوقي عبد السلام ضيف، الشهير بشوقي ضيف (ت ١٤٢٦هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط ٧/ (د ت).

📖 المدخل إلى مذهب الإمام أحمد بن حنبل: عبد القادر بن أحمد بن مصطفى بدران (ت ١٣٤٦هـ)، تحقيق: عبد الله بن عبد المحسن التركي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤٠١ هـ.

📖 المذكر والمؤنث: أبو بكر ابن الأنباري، تحقيق: محمد عبد الخالق عظيمة، مراجعة وفهرسة: رمضان عبد التوَّاب، منشورات وزارة الأوقاف المصرية، القاهرة، (د ط)/ ١٤١٩ هـ – ١٩٩٩ م.

📖 مراح لبيد لكشف معنى القرآن المجيد: الجاوي، تحقيق: محمد أمين الصناوي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ .

📖 المزهر في علوم اللغة: جلال الدين السيوطي، تحقيق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١٨ هـ –١٩٩٨ م.

📖 المسائل الحلبيات: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن هنداوي، دار القلم، دمشق – دار المنارة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.

📖 مسائل خلافية في النحو: أبو البقاء العكبري، تحقيق: محمد خير الحلواني، دار الشرق العربي، بيروت، ط ١/ ١٤١٢هـ ١٩٩٢م.

📖 المسائل الشيرازيات: أبو علي الفارسي، تحقيق: حسن بن محمود هنداوي، كنوز إشبيليا للنشر والتوزيع، الرياض، ط ١/ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

📖 المسائل المنثورة: أبو علي الفارسي، تحقيق: شريف عبد الكريم النجار، دار عمَّار، عمَّان، ط ١/ ١٤٢٤ هـ – ٢٠٠٤ م.

📖 المساعد على تسهيل الفوائد: ابن عقيل، تحقيق: محمد كامل بركات، دار الفكر، دمشق، ط١/ ١٤٠٢ هـ - ١٩٨٢ م.

📖 المستدرك على الصحيحين: أبو عبدالله محمد بن عبد الله الحاكم (ت ٤٠٥ هـ)، تحقيق: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط١/ ١٤١١ هـ -١٩٩٠ م.

📖 المستطرف في كل فن مستظرف: أبو الفتح محمد بن أحمد الأبشيهي (ت ٨٥٠ هـ) تحقيق: مفيد محمد قميحة، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٩٨٦ م.

📖 المستقصى في أمثال العرب: الزمخشري، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ٢/ ١٩٨٧م.

📖 المستقل بالمفهوميَّة في حل ألفاظ الجُروميَّة: أبو عبد الله، محمد بن محمد بن محمد بن إسماعيل، المعروف بالراعي (ت ٨٢٥ هـ)، تحقيق: أحمد محمد جاد الله، دار النوادر، بيروت، ط ١/ ١٤٣٤ هـ - ٢٠١٣ م.

📖 مسند أبي يعلى: أبو يعلى أحمد بن علي بن المثنى الموصلي (ت ٣٠٧ هـ)، تحقيق: حسن سليم أسد، دار المأمون للتراث، دمشق، ط١/١٤٠٤ هـ - ١٩٨٤ م.

📖 مسند أحمد: أبو عبدالله أحمد بن حنبل الشيباني (ت ٢٤١ هـ)، تحقيق: شعيب الأرناؤوط وآخرين، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠١ م.

📖 مسند الشهاب: أبو عبد الله محمد بن سلامة بن جعفر القضاعي (ت ٤٥٤هـ)، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٨٦ م.

📖 مشكل إعراب القرآن: أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (ت ٤٣٧ هـ)، تحقيق: د . حاتم صالح الضامن، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط٢/١٤٠٥ هـ .

📖 المصباح المنير: أحمد بن محمد بن علي الفيوميّ (ت ٧٧٠ هـ)، تحقيق: عبد العظيم الشناوي، دار المعارف، القاهرة، ط ٢/ (د ت).

📖 المصطلح النحوي نشأته وتطوُّره حتى أواخر القرن الثالث الهجري: عوض محمد القوزي، عمادة شؤون المكتبات، جامعة الرياض، ط ١/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

📖 مصطلحات النحو الكوفي دراستها وتحديد مدلولاتها: عبد الله بن أحمد الخثران، هجر للطباعة والنشر، القاهرة، ط ١/ ١٤١١ هـ - ١٩٩٠ م.

📖 المصنف في الأحاديث والآثار: أبو بكر عبد الله بن محمد بن إبراهيم بن عثمان بن أبي شيبة (ت ٢٣٥هـ)، تحقيق: كمال يوسف الحوت، مكتبة الرشد، الرياض، ط ١/ ١٤٠٩ هـ .

📖 معارج القبول بشرح سلم الوصول: حافظ بن أحمد بن علي الحكمي (ت ١٣٧٧هـ)، تحقيق: عمر بن محمود أبو عمر، دار ابن القيم، الدمام، ط ١/ ١٤١٠ هـ - ١٩٩٠ م.

📖 المعارف: ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ)، تحقيق: ثروت عكاشة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، ط ٢/ ١٩٩٢ م.

📖 المعالم الأثيرة في السنة والسيرة: محمد بن محمد حسن شُرَّاب،: دار القلم، دمشق – الدار الشامية، بيروت، ط ١/ ١٤١١ هـ .
📖 معالم مكة التاريخية والأثرية: عاتق بن غيث، البلادي، الحربي، دار مكة للنشر والتوزيع، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م .
📖 معاني القرآن: أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت ٢٠٧ هـ)، تحقيق: أحمد يوسف نجاتي ومحمد علي النجار وعبد الفتاح إسماعيل شلبي، دار الكتب المصرية للتأليف والترجمة، القاهرة، ط١/ ١٣٧٤هـ – ١٩٥٥م.
📖 معانى القرآن: أبو الحسن سعيد بن مسعدة المعروف بالأخفش الأوسط (ت ٢١٥هـ)، تحقيق: هدى محمود قراعة، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ١/ ١٤١١ هـ – ١٩٩٠ م.
📖 معاني القرآن: أبو جعفر النحاس، تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني، جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط١/ ١٤٠٩ هـ.
📖 معاني القرآن وإعرابه: أبو إسحاق الزجاج ، تحقيق: عبد الجليل عبده شلبي، عالم الكتب، بيروت، ط ١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
📖 معجم الأدباء: أبو عبد الله ياقوت بن عبد الله الحموي (ت ٦٢٦هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، ط ١/ ١٤١٤ هـ – ١٩٩٣ م.
📖 معجم أعلام الجزائر من صدر الإسلام حتى الصدر الحاضر: عادل نويهض، مؤسسة نويهض الثقافية للتأليف والترجمة والنشر، بيروت لبنان، ط ٢/ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
📖 معجم أعلام شعراء المدح النبوي: محمد أحمد درنيقة، دار ومكتبة الهلال، ط ١/ ٢٠٠٣ م.
📖 معجم البلدان: ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، ط ٢/ ١٩٥٥م.
📖 معجم الشعراء: أبو عبيد الله محمد بن عمران المرزباني (ت ٣٨٤ هـ)، بتصحيح وتعليق : ف. كرنكو، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط ٢/ ١٤٠٢ هـ – ١٩٨٢ م.
📖 معجم شواهد العربية: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، ط ٢/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
📖 معجم شواهد النحو الشعرية: حنَّا جميل يعقوب، دار العلوم للطباعة والنشر، الرياض، (د ط)/ ١٤٠٤ هـ – ١٩٨٤ م.
📖 معجم الصحابة: أبو القاسم عبد الله بن محمد بن عبد العزيز البغوي (المتوفى: ٣١٧هـ)، تحقيق: محمد الأمين بن محمد الجكني، مكتبة دار البيان، الكويت، ط ١/ ١٤٢١ هـ – ٢٠٠٠ م.
📖 معجم الصحابة: أبو الحسين عبد الباقي بن قانع البغدادي (ت ٣٥١هـ)، تحقيق: صلاح بن سالم المصراتي، مكتبة الغرباء الأثرية، المدينة المنورة، ط ١/ ١٤١٨ هـ .
📖 معجم الفصيح من اللهجات العربية وما وافق القراءات القرآنية: محمد أديب عبد الواحد

جمران، مكتبة العبيكان، الرياض، ط ١/ ١٤٢١ هـ - ٢٠٠٠ م.
🕮 معجم القراءات: عبد اللطيف الخطيب، دار سعد الدين للطباعة والنشر والتوزيع، ط ١/ ١٤٢٢هـ / ٢٠٠٢م.
🕮 معجم القراءات القرآنية: عبد العال سالم مكرم وأحمد مختار عمر، مطبوعات جامعة الكويت، ط ٢/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
🕮 المعجم الكبير: أبو القاسم سليمان بن أحمد الطبراني (ت- ٣٦٠ هـ) ، تحقيق: حمدي بن عبد المجيد السلفي، مكتبة ابن تيمية، القاهرة، ط ٢/ ١٤٠٤ هـ - ١٩٨٣ م.
🕮 معجم لغة الفقهاء: محمد رواس قلعجي وحامد صادق قنيبي، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، ط ٢/ ١٤٠٨ هـ - ١٩٨٨ م.
🕮 معجم لهجة تميم: جمع ودراسة: غالب فاضل المطلبي، وزارة الثقافة والفنون العراقية، مجلة المورد، دار الجاحظ، ع ٣ مج ٧/ ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.
🕮 معجم المؤلفين (تراجم مصنفي الكتب العربية): عمر بن رضا كحالة، الدمشقيّ (ت ١٤٠٨هـ)، مكتبة المثنى، بيروت، دار إحياء التراث العربي، بيروت، (د ط)/ ١٣٧٦ هـ - ١٩٥٧ م.
🕮 معجم مصطلحات الأصول: هيثم هلال، دار الجيل، بيروت، ط ١/ ١٤٢٤ هـ - ٢٠٠٣ م.
🕮 معجم المصطلحات البلاغية وتطوّرها: أحمد مطلوب، مطبعة المجمع العلمي العراقي، بغداد، (د ط)/ ١٤٠٧هـ - ١٩٨٧ م.
🕮 معجم المصطلحات النحوية والصرفية: محمد سمير نجيب اللبدي، مؤسسة الرسالة، بيروت - دار الفرقان، عمّان، ط ١/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.
🕮 معجم المصطلحات والألفاظ الفقهية: محمود عبد الرحمن عبد المنعم، دار الفضيلة للنشر والتوزيع ، القاهرة، (د ط)/ (د ت).
🕮 معجم المطبوعات العربية والمعربة: يوسف إليان سركيس (ت ١٣٥١هـ)، مطبعة سركيس، القاهرة، (د ط)/ ١٣٤٦ هـ - ١٩٢٨ م.
🕮 المعجم المفصل في شواهد اللغة العربية: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ - ١٩٩٦ م.
🕮 المعجم المفصل في علم العروض والقافية وفنون الشعر: إميل بديع يعقوب، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١١ هـ - ١٩٩١ م.
🕮 المعجم المفصل في النحو العربي: عزيزة فوَّال بابستي، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٣ هـ - ١٩٩٢ م.
🕮 معرفة الصحابة: أبو عبد الله، محمد بن إسحاق بن محمد بن يحيى بن مَنْدَه (ت ٣٩٥هـ)،

تحقيق: عامر حسن صبري، مطبوعات جامعة الإمارات العربية المتحدة، ط ١/ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.
🕮 معرفة القراء الكبار على الطبقات والأعصار: شمس الدين الذهبي، تحقيق: محمد بن حسن بن إسماعيل، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤١٧ هـ- ١٩٩٧م.
🕮 المعيد في أدب المفيد والمستفيد: عبد الباسط بن موسى بن محمد العلموي (ت ٩٨١هـ)، تحقيق: مروان العطية، مكتبة الثقافة الدينية، القاهرة، ط ١/ ١٤٢٤ه - ٢٠٠٤م.
🕮 المغرب في حلى المغرب: أبو الحسن علي بن موسى بن سعيد المغربي الأندلسي (ت ٦٨٥ه)، تحقيق: شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، ط ٣/ ١٩٥٥ م.
🕮 مغني اللبيب عن كتب الأعاريب: ابن هشام الأنصاري، تحقيق: مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، دار الفكر، دمشق، ط ٦/ ١٩٨٥ م.
🕮 المفتاح في الصرف: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: علي توفيق الحَمَد، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٧ ه - ١٩٨٧م.
🕮 المفردات في غريب القرآن: أبو القاسم الحسين بن محمد، المعروف بالراغب الأصفهاني (ت ٤٠٦هـ)، تحقيق: صفوان عدنان الداودي، دار القلم، دمشق - الدار الشامية، بيروت، ط ١/ ١٤١٢ ه.
🕮 المفصل في تاريخ العرب قبل الإسلام: جواد علي (ت ١٤٠٨ه)، دار الساقي، بيروت، ط ٤/ ١٤٢٢ه - ٢٠٠١ م.
🕮 المفصل في صنعة الإعراب، الزمخشري، تحقيق: علي بو ملحم، مكتبة الهلال، بيروت، ط ١٩٩٣/١ م.
🕮 المفضليات: المفضل بن محمد بن يعلى بن سالم الضبي (ت ١٦٨ه)، تحقيق: أحمد محمد شاكر و عبد السلام محمد هارون، دار المعارف، القاهرة، ط ٦/ (د ت).
🕮 المقاصد الشافية في شرح الخلاصة الكافية: أبو اسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي (ت ٧٩٠ هـ)، تحقيق: عبد الرحمن بن سليمان العثيمين، معهد البحوث العلمية وإحياء التراث الإسلامي/ جامعة أم القرى، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤٢٨ ه - ٢٠٠٧ م.
🕮 مقاييس اللغة: أبو الحسين، أحمد بن فارس بن زكريا (ت ٣٩٥ ه)، تحقيق: عبد السلام محمد هارون، دار الفكر، بيروت، ط ١/ ١٣٩٩ه - ١٩٧٩م.
🕮 المقتصد في شرح الإيضاح: عبد القاهر الجرجاني، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، بغداد، (د ط)، ١٩٨٢ م.
🕮 المقتضب: المبرد، تحقيق: محمد عبد الخالق عضيمة، عالم الكتب، بيروت،، (د. ط) (د ت).

- المقتضب في لهجات العرب: محمد رياض كريم، (د ط)/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦ م.
- المقدمة الجزولية في النحو: أبو موسى، عيسى بن عبد العزيز، الجزولي (ت ٦٠٧ هـ)، تحقيق: شعبان عبد الواحد محمد، أمّ القرى للطبع والنشر والتوزيع، القاهرة، ط ١/ ١٤٠٨ هـ – ١٩٨٨ م.
- المقرب: ابن عصفور، تحقيق: أحمد عبد الستار الجواري وعبد الله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد، ط ١/ ١٣٩٢ هـ – ١٩٧٢ م.
- المقصد الأسنى في شرح معاني أسماء الله الحسنى: أبو حامد الغزالي، تحقيق: بسام عبد الوهاب الجابي، الجفان والجابي، قبرص، ط ١/ ١٤٠٧ هـ – ١٩٨٧ م.
- ملحة الإعراب: الحريري، دار السلام، القاهرة، ط ١/ ١٤٢٦هـ – ٢٠٠٥م.
- منتخبات التواريخ لدمشق: محمد أديب تقي الدين الحصني (ت ٨٢٩ هـ)، منشورات دار الآفاق الجديدة، بيروت، (د ط)/ ١٩٧٩ م.
- المنتخب من معجم شيوخ السمعاني: أبو سعد عبد الكريم بن محمد بن منصور السمعاني (ت ٥٦٢هـ)، تحقيق: موفق بن عبد الله بن عبد القادر، دار عالم الكتب، الرياض، ط ١/ ١٤١٧ هـ – ١٩٩٦م.
- منحة الجليل بتحقيق شرح ابن عقيل: محمد محيي الدين عبد الحميد، مطبوع بهامش: شرح ابن عقيل، دار التراث، القاهرة، ط٢٠/ ١٤٠٠ هـ – ١٩٨٠ م.
- المنصف شرح كتاب التصريف: أبو الفتح بن جني، تحقيق: إبراهيم مصطفى وعبد الله أمين، دار إحياء التراث القديم، بيروت، ط ١/ ١٣٧٣ هـ –١٩٥٤ م.
- المنقوص والممدود: الفرَّاء، تحقيق: عبد العزيز الميمني الراجكوتي، دار المعارف، ط ٣/ (د ت).
- المنهاج شرح صحيح مسلم بن الحجاج: النووي، تحقيق: محمد عبد اللطيف، دار إحياء التراث العربي، بيروت، ط٢/ ١٣٩٢ هـ .
- المنهل الصافي والمستوفى بعد الوافي: أبو المحاسن، يوسف بن تغري بردي بن عبد الله الظاهري (ت ٨٧٤ هـ)، تحقيق: محمد محمد أمين، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط ١/ ١٩٨٤ م.
- الموجز في قواعد اللغة العربية: سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت ١٤١٧هـ)، دار الفكر، بيروت، (د ط)/ ١٤٢٤هـ – ٢٠٠٣ م.
- الموطأ: مالك بن أنس بن مالك، الأصبحي (ت ١٧٩هـ)، تحقيق: محمد مصطفى الأعظمي، مؤسسة زايد بن سلطان، أبو ظبي، ط ١/ ١٤٢٥ هـ – ٢٠٠٤ م.
- ميزان الاعتدال في نقد الرجال: شمس الدين الذهبي، تحقيق: علي محمد البجاوي، دار

المعرفة للطباعة والنشر، بيروت، ط ١/ ١٣٨٢ هـ - ١٩٦٣ م.

(ن)

🕮 نتائج الفكر نتائج الفكر في النَّحو: السُّهَيلي (ت ٥٨١هـ)، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود وعلي محمد معوض، دار الكتب العلمية، بيروت ط ١/ ١٤١٢ - ١٩٩٢ م.

🕮 نثير الجمان في شعر من نَظَمَني وإياه الزمان: أبو الوليد إسماعيل بن الأحمر (ت ٨٠٧ هـ)، تحقيق محمد رضوان الداية، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ٢/ ١٤٠٧ هـ - ١٩٧٨ م.

🕮 النحو المصفى: محمد عيد، عالم الكتب، القاهرة، ط ١/ ٢٠٠٥م.

🕮 النحو الوافي: عباس حسن (ت ١٣٩٨هـ)، دار المعارف، القاهرة، ط ١٥/(د ت).

🕮 نُزْهة الأَلبّاء في طبقات الأدباء: أبو البركات الأنباري، تحقيق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، ط ٣/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

🕮 نزهة المشتاق في اختراق الآفاق: محمد بن محمد بن عبد الله بن إدريس، المشهور بالشريف الادريسي (ت ٥٦٠هـ)، عالم الكتب، بيروت، ط ١/ ١٤٠٩ هـ .

🕮 نشأة النحو وتاريخ أشهر النحاة: الشيخ محمد الطنطاوي، تحقيق: عبد الرحمن بن محمد بن إسماعيل، مكتبة إحياء التراث الإسلامي، مكة المكرمة، ط ١/ ١٤٢٦ هـ - ٢٠٠٥ م.

🕮 نشر طيّ التعريف في فضل حملة العلم الشريف والرد على ماقتهم السخيف: أبو حامد محمد بن عبد الرحمن بن عمر الوَصَّابي (ت ٧٨٦هـ)، دار المنهاج، جدة، ط ١/ ١٤١٧هـ/ ١٩٩٧م.

🕮 النشر في القراءات العشر: شمس الدين ابن الجزري، تحقيق: علي محمد الضباع، المطبعة التجارية الكبرى، القاهرة، (د ط)/ (د ت).

🕮 النكت الحسان في شرح غاية الإحسان: أبو حيان الأندلسي، تحقيق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، ط ١/ ١٤٠٥ هـ - ١٩٨٥ م.

🕮 نكث الهميان في نكت العميان: صلاح الدين الصفدي ، علق عليه ووضع حواشيه: مصطفى عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٢٨ هـ - ٢٠٠٧ م.

🕮 النوادر في اللغة: أبو زيد سعيد بن أوس الأنصاري (ت ٢٠٥ هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر أحمد، دار الشروق، بيروت، ط ١/ ١٤٠١ هـ - ١٩٨١ م.

🕮 نهاية الزين في إرشاد المبتدئين: الجاوي، ضبطه وصححه: عبد الله محمود محمد عمر، دار الكتب العلمية، بيروت، ط ١/ ١٤٣٣ هـ - ٢٠٠٢ م.

🕮 نيل الابتهاج بتطريز الديباج: أحمد باب التَّنبكي (ت ١٠٣٦ هـ)، وضع هوامشه وفهارسه: طلَّاب كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس تحت إشراف وتقديم عبد الحميد عبد الله الهرامة، منشورات كلية الدعوة الإسلامية بطرابلس، ط ١/ ١٣٩٨ هـ - ١٩٨٩ م.

(هـ)

🕮 هدية العارفين أسماء المؤلفين وآثار المصنفين: إسماعيل باشا البغدادي، وكالة المعارف الجليلة، استانبول، (د ط)/ ١٩٥١- ١٩٥٥ م.

🕮 همع الهوامع في شرح جمع الجوامع: جلال الدين السيوطي، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، (د ط)/ (د ت).

(و)

🕮 وفيات الأعيان وأنباء أبناء الزمان: أبو العباس شمس الدين أحمد بن محمد بن أبي بكر بن خلكان (ت ٦٨١ هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، ط ١/ ١٩٩٤.

د. البحوث المنشورة والدوريات والمواقع على شبكة المعلومات الدولية:

📖 شعر الحسين بن مطير الأسدي: جمعه وقدَّم له: حسين عطوان، مجلة معهد المخطوطات العربية، الجزء الأول، المجلد الخامس عشر، القاهرة، ١٩٦٩م.

📖 معجم لهجة تميم: جمع ودراسة غالب فاضل المطلبي، مجلة المورد، العدد الثالث، المجلد السابع، ١٣٩٨ هـ - ١٩٧٨ م.

📖 الموقع الرسمي لدار الكتب العلمية على شبكة المعلومات الدولية:
http://www.al-ilmiyah.com/_Product.php?Action=Detail&ProductID=1510

الموقع الرسمي للموسوعة الحرة على شبكة المعلومات الدولية:
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D9%86%D8%A8%D8%B1%D9%88%D8%A9